E

الأمم المتحدة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
GENERAL

E/1992/40
3 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٢
نيويورك ، ٢٩ حزيران/يونيه -
٣١ تموز/يوليه ١٩٩٢

دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢

92-17958 ١٠٦٨ز(٩٢)

../..

المحتويات

الصفحة

ملاحظات تفسيرية ٨
تصدير ١٢

الفصل

الأول - حالة الاقتصاد في العالم ١٤
العسر الاقتصادي ١٤
انتظار النمو ١٦
الاهتمامات المتغيرة والأولويات السياسية ١٧
تغير واسع في السياسة الانمائية ١٨
التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي ٢١
الخلاصة : النمو يحتل المقام الأول ٣٣

الثاني - الاتجاهات السائدة في الانتاج والسياسات في العالم ٣٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : الانحسار والاستجابة ٣٦
التحول إلى اقتصادات سوقية جديدة ٦٩
البلدان النامية : نمو بطيء مرة أخرى ٩٠

الثالث - التجارة الدولية ١٣٣
التدفقات التجارية في عام ١٩٩١ : السمات البارزة ١٣٦
أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٩١ ..... ١٥١
جولة أوروغواي ١٥٦
النظام التجاري في عام ١٩٩١ ..... ١٥٧
التجارة والبيئة ١٧٢

الرابع - الادخار والاستثمار والنقل الدولي للموارد ١٧٨
الاستثمار والادخار ونقل الموارد الصافي ١٧٨
المعونة والتمويل والديون فيما يتعلق بالبلدان النامية ١٩١
تمويل التحول إلى اقتصادات سوقية جديدة ٢١٨
هل ينبغي للبلدان المصنعة أن تشجع الادخار ٢٤٢

المحتويات (تابع)

		الصفحة
الفصل		
الخامس -	الطاقة : التطورات الاخيرة والاتجاهات الناشئة	٢٧١
	سوق النفط الدولية	٢٧١
	السوق الدولية للغاز : التطورات الاخيرة واحتمالات المستقبل	٢٨٩
	الطاقة في أقل البلدان نموا	٣١٨
السادس -	تحويل الصناعات العسكرية ومكاسب السلام : الاحتمالات وقضايا السياسة الناشئة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣٣١
	مكاسب السلام في المستقبل	٣٧٥
السابع -	تنظيم المشاريع وتحديات التنمية في التسعينات	٣٧٧
	مفهوم تنظيم المشاريع	٣٧٧
	النظم الوطنية لتنظيم المشاريع في البلدان ذات الاقتصاد السوقي	٣٨٠
	تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع	٣٨٨
	تنظيم المشاريع في البلدان النامية	٤١٦
	تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة افريقيا	٤١٧
	تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة آسيا	٤٢٧
	تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة أمريكا اللاتينية	٤٣٧
	تنظيم المشاريع في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول	٤٤٥
المرفق	الجداول الاحصائية	٤٧٦

الأطر

الأول -	١ ما هو حجم الاقتصاد العالمي ؟	٢٤
الثاني -	١ ماستريخت : منتصف الطريق نحو ولايات متحدة أوروبية	٥٣
الثاني -	٢ الواحد يتعدد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٨٤
الثاني -	٣ التصحر : العوامل القصيرة الأجل والطويلة الأجل	١٠٣
الثاني -	٤ نتائج إدماج جنوب افريقيا في الاقتصاد الافريقي	١١٠

المحتويات (تابع)

الصفحة

الاطر (تابع)

الثالث - ١ الارتباط بالسوق المشتركة : حالة هنغاريا ١٤٩
الرابع - ١ كم يساوي الروبل ؟ ٢٢٩
السابع - ١ التكيف الهيكلي وتسلسل السياسات ٣٩٠
السابع - ٢ العقبات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة ٣٩٨
السابع - ٣ تنظيم المشاريع والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا ٣٩٨
السابع - ٤ البحث والتطوير : مبررات التدخل الاستراتيجي ٤١٣
السابع - ٥ مجمعات التكنولوجيا ومؤسسات رعاية المشاريع الوليدة (الحضانات) وهيئات دعم الصناعة ٤١٤

الجداول

الاول - ١ نمو الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٨ - ١٩٩٣ ..... ١٥
الثاني - ١ نمو الناتج المحلي الاجمالي والسكان حسب المنطقة ، ١٩٨١ - ١٩٩٢ ..... ٣٥
الثاني - ٢ الانتاج والبطالة والتضخم في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ..... ٣٨
الثاني - ٣ الانفاق الحكومي الجاري في إيطاليا والمجموعة الأوروبية ، ١٩٨٠ - ١٩٩١ ..... ٦٠
الثاني - ٤ آخر سنة توافقت فيها المؤشرات الاقتصادية مع مستويات عام ١٩٩١ في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول ٧٠
الثاني - ٥ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٨١ - ١٩٩٢ ..... ٩١
الثاني - ٦ البلدان النامية : التوزيع التكراري لمعدلات نمو الانتاج ، ١٩٨٣ - ١٩٩١ ..... ٩٥
الثاني - ٧ الصين : مؤشرات اقتصادية مختارة ، ١٩٨٩ - ١٩٩٢ ..... ١٢٧
الثالث - ١ التجارة العالمية ، ١٩٨٢ - ١٩٩١ ..... ١٣٤
الثالث - ٢ الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان النامية ، ١٩٨٥ ..... ١٦٣
الرابع - ١ الانتاجية والاستثمار في الاقتصاد العالمي ، ١٩٧١ - ١٩٩٠ ... ١٨٣

المحتويات (تابع)

الصفحة

الجداول (تابع)

الرابع - ٢ النقل الصافي للموارد المالية في العالم حسب مجموع البلدان ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ..... ١٨٩

الرابع - ٣ التحويلات الصافية للموارد إلى الولايات المتحدة ، حسب المنطقة ، ١٩٨٠ - ١٩٨١ ..... ١٩١

الرابع - ٤ النقل الصافي للموارد المالية إلى مجموعات من البلدان النامية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ١٩٥

الرابع - ٥ التصنيفات الائتمانية لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، ١٩٨٨ - ١٩٩٢ ..... ٢٣٤

الرابع - ٦ متوسط معدلات الادخار في البلدان المتقدمة النمو الكبرى السبعة ذات الاقتصاد السوقي ١٩٥١ - ١٩٩٠ ..... ٢٤٥

الرابع - ٧ تكوين اجمالي الادخار في الاقتصادات الكبرى السبعة ، ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ..... ٢٥١

الرابع - ٨ اتجاهات عناصر الادخار في اقتصادات البلدان الصناعية الكبرى السبعة في خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ..... ٢٥٣

الرابع - ٩ صافي الاستثمار الحكومي العام في سبعة اقتصاديات رئيسية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩ ..... ٢٦٠

الرابع - ١٠ نتائج السيناريو في المانيا واليابان والولايات المتحدة ، ١٩٩٢ - ١٩٩٦ ..... ٢٦٧

الخامس - ١ انتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق ، ١٩٨٨ - ١٩٩١ . ٢٨٣

الخامس - ٢ احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ، نهاية ١٩٧٩ - نهاية ١٩٩١ ..... ٢٨٦

الخامس - ٣ تقديرات الطاقة الانتاجية للأوبك ٢٨٧

الخامس - ٤ احتياطيات الغاز المؤكدة في نهاية عام ١٩٩٠ ..... ٢٩٣

الخامس - ٥ الانتاج العالمي المسوق من الغاز الطبيعي ٣٠٠

الخامس - ٦ الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي ٣٠٥

الخامس - ٧ استهلاك الغاز الطبيعي موزعا حسب القطاع المستخدم النهائي في البلدان النامية ٣٠٦

الخامس - ٨ تجارة الغاز الدولية في عام ١٩٩٠ ..... ٣٠٩

الخامس - ٩ استهلاك الطاقة الاولية التجارية في أقل البلدان نموا ٣١٩

الخامس - ١٠ انتاج النفط الخام في أقل البلدان نموا ٣٢١

المحتويات (تابع)

المفحة

الجداول (تابع)

الخامس - ١١ احتياطيات النفط والغاز المؤكدة لأقل البلدان نموا ٣٣٢
الخامس - ١٢ انتاج الفحم واللغنيت في أقل البلدان نموا ٣٣٤
الخامس - ١٣ احتياطيات الفحم المقدرة في أقل البلدان نموا في نهاية عام ١٩٨٧ ..... ٣٣٥
الخامس - ١٤ الكهرباء في أقل البلدان نموا ٣٣٧
الخامس - ١٥ الطلب المقدر في المستقبل على الطاقة التجارية في أقل البلدان نموا ٣٣٩
السادس - ١ القوات المسلحة في بلدان مختارة ٣٣٤
السادس - ٢ معدلات النمو السكاني في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠ - ٢٠٠٥ ..... ٣٣٨
السادس - ٣ مقارنة بين أوجه الانفاق العسكري الرئيسية ، ١٩٧٨ - ١٩٩٠ ٣٤١
السادس - ٤ العبء العسكري في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٩ ..... ٣٤٧
السادس - ٥ كبرى الشركات المنتجة للأسلحة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي ٣٥٤
السادس - ٦ تقديرات الخسارة المحتملة في الوظائف المتصلة بالدفاع في الولايات المتحدة في سيناريوهات مختلفة ٣٥٦
السادس - ٧ عمليات نقل الأسلحة فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ..... ٣٧٤

الاشكال

الاول - ١ الانتاج العالمي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠ ..... ٢٨
الثاني - ١ ثقة المستهلك في ستة اقتصادات رئيسية ، ١٩٨٩ - ١٩٩١ ..... ٤١
الثاني - ٢ أسعار واردات الوقود في الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٣ - ١٩٩١ ..... ٤٦
الثاني - ٣ الانفاق الرأسمالي الحكومي والأرصدة الاجمالية في اليابان ، ١٩٧٠ - ١٩٩١ ..... ٦٦

المحتويات (تابع)

الصفحة

الأشكال (تابع)

الشاني - ٤	البطالة في أوروبا الشرقية ، ١٩٨٩ - ١٩٩١	٧٧
الشاني - ٥	أمريكا اللاتينية : مؤشرات أسعار المستهلك ، ١٩٨٣ - ١٩٩١	٩٧
الشاني - ٦	غرب آسيا : أرصدة الميزانية في بلدان مختارة ، ١٩٨١-١٩٩٠	١١٦
الشاني - ٧	جنوب وشرق آسيا : نمو الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية ، ١٩٨٣ - ١٩٩١	١٢٤
الشالث - ١	تجارة وانتاج العالم ، ١٩٨١ - ١٩٩١	١٣٣
الشالث - ٢	حصص بلدان مجموعة أوروبا الشرقية من التجارة فيما بينها .	١٤٢
الشالث - ٣	الأرقام القياسية لأسعار السلع الاساسية غير الوقودية ١٩٨١ - ١٩٩١	١٥٣
الرابع - ١	الاستثمار العالمي ونمو الانتاج العالمي ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠	١٨٠
الرابع - ٢	ادخار البلدان المتقدمة النمو والنامية ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ ...	١٨٨
الرابع - ٣	اجمالي اقتراض البلدان النامية من الأسواق الدولية لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١	١٩٨
الرابع - ٤	عطاءات السوق بالنسبة لديون المصارف على ١٥ بلدا ناميا ، ١٩٨٦ - ١٩٩١	٢١٦
الرابع - ٥	الادخار بقيمته الحقيقية وقيمته الاسمية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠	٢٤٧
الرابع - ٦	الادخار بقيمته الحقيقية في البلدان المتقدمة النمو المرتفعة الدخل ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠	٢٤٩
الرابع - ٧	الاستثمار العالمي ، ١٩٩٠ - ١٩٩٦	٢٧٠
الخامس - ١	أسعار النفط الخام ، تسليم ظهر السفينة	٢٧٥
الخامس - ٢	انتاج النفط الخام في العالم	٢٨٠
الخامس - ٣	الاحتياجات التقديرية من الانفاق الرأسمالي لصناعة النفط في التسعينات	٢٩٣
الخامس - ٤	التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الغاز في نهاية عام ١٩٩٠	٢٩٤
الخامس - ٥	نسب الاحتياطيات إلى الانتاج من الغاز الطبيعي	٢٩٩
الخامس - ٦	استهلاك الغاز الطبيعي موزعا حسب المناطق	٣٠٤
الخامس - ٧	التجارة الدولية بناقلات الغاز الطبيعي المسيل في عام ١٩٩٠	٣١٠
الخامس - ٨	تجارة الغاز الدولية ، عن طريق خطوط الأنابيب	٣١٥
السادس - ١	مشتريات منظمة حلف شمال الأطلسي ١٩٨١ - ١٩٩٠	٣٣٧

ملاحظات تفسيرية

استخدمت الرموز التالية في الجداول في كامل التقرير :

نقطتان (..) تشير إلى أن البيانات ليست متاحة أو لا ترد منفصلة .

شرطة (--) تشير إلى أن المبلغ صفر أو لا يستحق الذكر .

واصلة (-) تشير إلى أن البند غير منطبق .

علامة ناقص (-) تشير إلى عجز أو نقصان ، إلا إذا أشير إلى غير ذلك .

فاصلة (،) تستخدم للاشارة إلى العشريات .

خط منحن (/) بين السنوات يشير إلى سنة محصولية أو سنة مالية ، مثال ذلك سنة ١٩٨٩/١٩٩٠ .

استخدام الواصلة (-) بين التواريخ للتعبير عن السنوات ، مثلا ١٩٨٦-١٩٩٠ يعني شمول الفترة المعنية بكاملها ، بما في ذلك سنة البداية وسنة النهاية .

الاشارة إلى "الأطنان" تعني الأطنان المترية ، والاشارة إلى "الدولارات" تعني دولارات الولايات المتحدة ، ما لم ينص على غير ذلك .

معدلات النمو أو التغيير السنوية تشير إلى المعدلات المركّبة السنوية ، ما لم ينص على غير ذلك . وفي معظم الحالات ترد التنبؤات المتعلقة بمعدل النمو لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ مدوّرة إلى أقرب نصف نقطة مئوية .

التفاصيل والنسب المئوية المذكورة في الجداول لا تتفق بالضرورة مع المجاميع نظرا لتدوير الأرقام إلى أقرب أرقام صحيحة .

التسميات المستخدمة في هذا المنشور والعرض الوارد لمادته لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالمركز القانوني لأي بلد أو أقليم أو مدينة أو منطقة أو لسلطات أي منها ، أو فيما يتعلق بتعيين حدودها أو تخومها .

اصطلاح "البلد" كما هو مستخدم في نص هذا التقرير يشير أيضا ، حسب مقتضى الحال ، إلى الأقاليم أو المناطق .

لأغراض التحليل ، استخدم التصنيف التالي للبلدان :

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : أمريكا الشمالية ، أوروبا الجنوبية والغربية (فيما عدا قبرص ومالطة ويوغوسلافيا) ، استراليا ، جنوب افريقيا ، نيوزيلندا ، اليابان .

الاقتصادات التي تمر بعملية التحول : ألبانيا ، بلغاريا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، رومانيا ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ويشمل جمهوريات البلطيق وكومنولث الدول المستقلة وجورجيا .

البلدان النامية : أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي[(١)] ، افريقيا (فيما عدا جنوب افريقيا) ، آسيا (فيما عدا اليابان) ، قبرص ، مالطة ، يوغوسلافيا ؛ وقد وردت تفاصيل منفصلة لأغراض بعض التحليلات .

جنوب وشرق آسيا : ما لم يُنص على غير ذلك جنوب آسيا ، وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا ، فيما عدا الصين .

البحر المتوسط : تركيا ، قبرص ، مالطة ، يوغوسلافيا .

غرب آسيا : الأردن ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، الجمهورية العربية السورية ، العراق ، عمان ، الكويت ، لبنان ، المملكة العربية السعودية ، اليمن .

---

(١) ما لم ينص على غير ذلك ، تشمل أمريكا اللاتينية منطقة البحر الكاريبي .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية أو مجموعة السبعة) : ألمانيا ، ايطاليا ، فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اليابان .

ولتحليلات معيّنة ، قسمت البلدان النامية تقسيمات فرعية إلى المجموعات التالية :

البلدان ذات الفائض في رأس المال (أو البلدان ذات الفائض المصدرة للطاقة) : الإمارات العربية المتحدة ، بروني دار السلام ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية ايران الاسلامية ، العراق ، قطر ، الكويت ، المملكة العربية السعودية .

البلدان ذات العجز (أو البلدان المستوردة لرأس المال) ، وقسمت إلى المجموعتين الفرعيتين التاليتين :

البلدان الأخرى التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة تصديري (أو البلدان ذات العجز المصدرة للطاقة) : اكوادور ، اندونيسيا ، أنغولا ، البحرين ، بوليفيا بيرو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، الجزائر ، الجمهورية العربية السورية ، عمان ، غابون ، فنزويلا ، الكاميرون ، الكونغو ، ماليزيا ، مصر ، المكسيك ، نيجيريا .

البلدان التي صافي مبادلاتها في مجال الطاقة استيرادي : جميع البلدان النامية الأخرى .

الاقتصادات التي حققت فائضا مؤخرا : هونغ كونغ ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، ومقاطعة تايوان التابعة للصين .

تجميعات متنوعة :

البلدان المثقلة بالديون الخمسة عشر : الأرجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

أقل البلدان نموا (٤٧ بلدا)	اثيوبيا ، افغانستان ، أوغندا ، بنغلاديش ، بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، توغو ، توفالو ، جزر سليمان ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، جيبوتي ، الرأس الأخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، السودان ، سيراليون ، الصومال ، غامبيا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، كمبوديا ، كيريباتي ، ليبريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، ملاوي ، ملديف ، موريتانيا ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، النيجر ، هايتي ، اليمن .
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى	القارة الافريقية والجزر القريبة منها ، ما عدا نيجيريا وشمال افريقيا (تونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية ، ومصر ، والمغرب) ، وجنوب افريقيا .

تسميات مجموعات البلدان المستخدمة في النص والجداول لا يقصد بها إلا التيسير الإحصائي أو التحليلي وهي لا تعبّر بالضرورة عن حكم على المرحلة التي بلغها بلد معيّن أو بلغتها منطقة معيّنة في عملية التنمية .

تصدير

شهد عام ١٩٩١ أحداثا ذات أهمية تاريخية بالنسبة للاقتصاد العالمي . فقد انخفض الانتاج العالمي لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية . وأسفرت الأحداث السياسية المذهلة عن حل الاتحاد السوفياتي ، ودفعت اقتصادات الجمهوريات الخلف إلى التحول إلى نظام السوق . وخلفت أيضا في أعقابها اضطرابا اقتصاديا وانخفاضا كبيرا في مستويات الإنتاج والاستهلاك . وخلفت حرب الخليج الفارسي آثارا عميقة على عدد من الاقتصادات . وكان اتفاق ماستريخت معلما للتكامل الأوروبي . واتخذت خطوة تاريخية في جنوب افريقيا نحو إقامة ديمقراطية قائمة على تعدد الأجناس .

وتميز هذا العام أيضا بالعجز والإحباط . فقد هبطت اقتصادات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وساد الحذر ، ولم تُتخذ أي خطوات حاسمة لتنشيط النمو . وظلت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف راكدة . وتراجعت احتمالات جني مكاسب السلام إلى المستقبل .

وواصلت البلدان النامية معدلات النمو الاقتصادي المتواضعة التي حققتها في السنوات الأخيرة . واستمر العديد من بينها في النمو بسرعة . وما برح عدد كبير من البلدان يبذل جهودا جادة في مجال الاصلاح الاقتصادي ، وبدأت هذه الجهود ، في عدد من الحالات ، تظهر في إحياء النمو . ومن جهة أخرى ، استمرت بلدان كثيرة في الركود ومواجهة مهمة شاقة . وهناك جزء كبير من افريقيا يعاني من الجفاف الحاد .

وتبحث دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢ ، هذه التطورات وغيرها من التطورات ذات الصلة والقضايا الرئيسية في الاقتصاد العالمي . ويقدم الفصل الأول عرضا عاما لحالة الاقتصاد في العالم في عام ١٩٩١ وقضايا السياسات العامة الرئيسية ، ويقدم تنبؤا اقتصاديا قصير الأجل . ويبحث الفصل الثاني اتجاهات الانتاج وسياسات الاقتصاد الكلي في مختلف المناطق ومجموعات البلدان . ويحلل بوجه خاص موقف السياسات العامة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وجهود الإصلاح في البلدان النامية ، وقضايا التحوّل إلى اقتصادات السوق . ويحلل الفصل الثالث الاتجاهات في التجارة العالمية ويبرز الاتجاه المستمر نحو تكوين تكتلات تجارية ، ويناقش بإيجاز المسائل المتعلقة بالتجارة والبيئة . ويحلل الفصل الرابع اتجاهات المدخرات والاستثمار في العالم ، ويبحث مسألة نقص المدخرات العالمية ، ويناقش الاتجاهات الأخيرة في النقل الصافي للموارد المالية فيما بين البلدان . ويحلل الفصل الخامس الاتجاهات الأخيرة في أسواق النفط ، والدور المحتمل للغاز الطبيعي ، وحالة

الطاقة في أقل البلدان نموا . ويناقش الفصل السادس تحويل المرافق العسكرية إلى الاستخدامات المدنية وارتباط ذلك بمكاسب السلام . ويبحث الفصل السابع بعض القضايا الأساسية المتصلة بتنظيم المشاريع كعامل رئيسي من عوامل التنمية الاقتصادية ، ويناقش تلك القضايا في إطار البلدان النامية بالتحديد والاقتصادات التي تمر بعملية تحوُّل . وتنتهي الدراسة بمرفق احصائي موسع يتضمن البيانات الاقتصادية والمالية العالمية .

وقد تم إعداد الدراسة في شعبة السياسات الانمائية وتحليلها التابعة لإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بالتعاون مع الوكالات والمكاتب الاخرى في منظومة الأمم المتحدة ، التي نعبِّر لها جميعا عن تقديرنا . واعتمدت الدراسة كثيرا ، كما في الماضي ، على بيانات وتحليل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقليمية التابعة للأمم المتحدة ، ومجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "غات" ، وصندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

وكانت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم تُعد طيلة السنوات السبع الماضية بتوجيه عام من الأمين العام المساعد غوران ب. أوهلين . وهذه الدراسة هي الأخيرة التي تصدر تحت إشرافه . وبتركه الإدارة ، فإنه يتركنا ولدينا تقرير سنوي محسَّن كثيرا ، بفضل معاييره الفكرية الصارمة وجهوده الصبورة . وقد كانت قيادته محل تقدير كبير من جانب جميع أولئك الذين عملوا معه .

ونأمل أن تكون دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٢ ، ذات نفع للحكومات وواضعي السياسات ، والمؤسسات الأكاديمية ، والجمهور ، ونأمل ، بالدرجة الأولى أن تساعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة في دراستهما للقضايا الراهنة والناشئة في الاقتصاد العالمي .

(توقيع) جي تشاوزو
وكيل الأمين العام للتنمية
الاقتصادية والاجتماعية

الفصل الأول

حالة الاقتصاد في العالم

العسر الاقتصادي

لقد انخفض الناتج العالمي الاجمالي - - أي مجموع الانتاج العالمي من السلع والخدمات - بالفعل في عام ١٩٩١ ، حتى ولو كان بنصف ١ في المائة (الجدول الأول - ١ والفصل الثاني) . وهذا يعد حدثا نادرا والسبب الرئيسي في ذلك هو أن اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق غرقت بصورة أكبر في حالات من الاضطراب أكثر مما كانت عليه في ١٩٩٠ ، لكن سرعة النمو في الاقتصادات الصناعية الكبرى تباطأت أيضا وتعرض عديد منها للانحسار الاقتصادي . وانخفض نصيب الفرد من الانتاج العالمي بما يزيد على ٢ في المائة في ١٩٩١ ، وذلك بعد فترة الركود التي مر بها في عام ١٩٩٠ . أما الاقتصادات الافريقية فإنها ، بصفة عامة ، كادت تقتصر على مسايرة النمو السكاني . ويبدو أن اقتصادات أمريكا اللاتينية أخذت تنتعش بعد عقد من الركود الاقتصادي ، ولا يزال النمو في آسيا منتشرا وسريعا رغم انخفاض التجارة العالمية .

ولقد كانت هذه السنة سنة أحداث سياسية واقتصادية متتابعة ومثيرة للغاية ، كالعملية العسكرية في الخليج والاصلاحات السياسية الهامة في عديد من البلدان النامية ، والانتكاسات السياسية في بلدان أخرى ، واندلاع منازعات اقليمية جديدة ، وحالات التدهور في بعض الأسواق المالية ، والاخفاق في إكمال جولة أوروغواي ، واتفاق ماستريخت الطموح بشأن التكامل الأوروبي ، والنجاح البارز من أجل تحقيق الديمقراطية متعددة الأجناس في جنوب افريقيا ، والانقلاب الذي وقع في موسكو والتفكك الرسمي للاتحاد السوفياتي في نهاية السنة . واتسم كثير من هذه التطورات بطابع ايجابي ، إلا أن بعضها الآخر زاد من حدة درجة عدم الاطمئنان التي أصبحت تكتنف أسواق الاقتصاد العالمي الرئيسية .

ولقد كانت للنقص النسبي في النمو آثار خطيرة في جميع أرجاء العالم ، إذ تدهورت الظروف الاقتصادية والاجتماعية . وأصبح من الواضح أكثر فأكثر أن البطالة المرتفعة - وانعدام العمالة الذي يرجع الى الانسحاب من القوى العاملة بسبب خيبة الأمل - في البلدان الصناعية يتصل مباشرة بالإحباط ، والتشرد ، والاتجار في المخدرات وإساءة استعمالها ، والجريمة والتوتر الإثني . وأعرب الناخبون في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ في كثير من البلدان الصناعية عن عدم رضاهم عن الحالة الاقتصادية .

الجدول الاول - ١ - نمو الاقتصاد العالمي ، ١٩٨٨ - ١٩٩٣

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)	١٩٩٢ (ب)	١٩٩٣ (ب)
الانتاج العالمي	٤,٤	٣,٢	١,٨	-٠,٤	١,٠	٣,٠
بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو	٤,٤	٣,٣	٣,٦	٠,٩□	١,٧	٣,٢
الاقتصادات التي تمر بعملية تحول (ج)	٤,٥	٣,٣	-٥,٠	-١٥,٩□	-١٢,٠	-٤,١
البلدان النامية	٤,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٥	٥,٥
التجارة العالمية (حجم الصادرات)	٨,٥	٧,٢	٤,٧	٣,٤	٤,٥	٦,٥
بند تذكيري نصيب الفرد في نمو الانتاج العالمي	٢,٧	١,٥	--	-٢,١	-٠,٧	١,٣

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تنبؤ ، استنادا الى مشروع لينك وتقديرات ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(ج) الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية .

□ بعد عام ١٩٩٠ ، تشمل ألمانيا جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة .

وأدى الفقر والفوضى الاقتصادية وخشية المستقبل في البلدان النامية في كل قارة ، الى تشجيع التعصب أو الارهاب أو الهجرة السائبة أو الحرب الأهلية ، معقدا بذلك مشكلة وضع التنمية على الطريق الصحيح . ولم تكن البلدان المتقدمة بمنأى عن الصراعات العنيفة التي تصاحبها خسائر في الأرواح والممتلكات .

انتظار النمو

إن النمو والعمالة لم يكونا من ضمن الأهداف ذات الأولوية في البلدان الصناعية . فهي ملتزمة ، مع الاختلاف في الدرجة ، بالتحكم في التضخم وبالإبقاء على أسعار صرف ثابتة وعلى ظروف مالية ثابتة أيضا . ويتوقع أن يؤدي ذلك الى توفير قاعدة سليمة من أجل نمو وعمالة متجددين لا يجب فرضهما بالقوة ولكن بشيء من التجاهل الاختياري .

وفي نفس الوقت انتظرت الحكومات والأوساط التجارية منذ بداية ١٩٩١ حدوث انتعاش تلقائي للخروج من حالة الانحسار الاقتصادي الراهنة ، وهو انتعاش كانت تتكهن به مرارا ثم تؤجله لفترة نصف سنة أخرى . ولم يكن الموقف السياسي سلبيا فحسب بل أن الحكومات ، كما هو موثّق بإسهاب في الفصول التالية ، شرعت في خفض ميزانيات وأجور الخدمات العامة ، مؤدية بالتالي الى تفاقم المشكلة بدلا من حلها .

وهناك أمور أخرى تجعل من حالة الانحسار الاقتصادي الراهنة مختلفة عن الحالات السابقة التي حدثت في فترة ما بعد الحرب . ومن بين هذه الأمور المديونية الثقيلة غير المعتادة للأسر المعيشية والشركات -- والحكومات ، وبالذات في الولايات المتحدة الأمريكية . فالديون المرتفعة ومعدلات الفائدة الطويلة الأجل الحقيقية والمرتفعة تخفض كلا من طلب القروض وعرضها ، وحتى حالات التخفيض الشديدة في معدلات الفائدة القصيرة الأجل لا تنطوي على أثر مُنشّط يذكر . ويمكن تأجيل مشتريات السلع الاستهلاكية الدائمة بكل سهولة ، وبالتالي فهي متقلبة مثلها في ذلك مثل الاستثمارات في معدات الانتاج . وعليه فإن ثقة المستهلك حساسة بنفس درجة ثقة المستثمر .

والسمة الجديدة الأخرى هي التغير في النظام المالي الدولي ، الذي تحكمه الآن أسواق النقد الأجنبية والأرصدة الدولية القصيرة الأجل . وتتنافس الحكومات على جذب الأموال وعلى الإبقاء على أموالها ، سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل ، إلا أنها تنازلت عن معظم أدواتها السياسية . ويجري إيلاء اهتمام مفرط للتقلبات اليومية في أسعار الصرف وفي أسعار الفائدة .

ويبدو أن النظام السائد يعاني من ضرر ناجم عن الانحسار الاقتصادي . فالأسواق المالية يكون رد فعلها سلبيا ازاء أي اعلان لسياسة تهدف الى التنشيط الاقتصادي وتشك هي في كونها سياسة تضخمية : ومن المرجح أن تكون النتيجة هي ارتفاع في أسعار الفائدة المطلوبة . وبذلك تتجه الحكومات الراغبة في الحصول على ثقة الاسواق الى الضغط في اتجاه كبح الأجور وفي اتجاه التضخم الصفري ؛ مع محاولة جعل عملاتها "قوية" .

ولكن التجربة الاجتماعية لتخفيض التضخم ، من ٤ في المائة مثلا الى صفر ، ستكون على الارجح باهظة الثمن . ولا يمكن الجزم بأن الاستثمار سيتم تنشيطه عن طريق التضخم الصفري أكثر من تنشيطه عن طريق جو من الأسعار التي ترتفع بهوادة . وطرق قياس التضخم غير سليمة . ففي معدل الصفر ستنخفض بعض الأسعار . وتتجه عملية الانكماش في حد ذاتها الى تثبيط الاستثمار بدلا من تشجيعه .

وعلى أية حال ، من المقبول الآن بشكل واسع أنه في السياسات الراهنة سيكون الانتعاش ، الجاري الآن حسب بعض وجهات النظر ، ضعيفا وذا أثر طفيف على البطالة .

الاهتمامات المتغيرة والأولويات السياسية

تنزع الحكومات في جميع أنحاء العالم الى التورط في نفس الفخ المالي ، فالانحسار الاقتصادي يضر بعائداتها ويزيد غالبا من التزاماتها في مجال الانفاق ؛ والدين العام كبير وزيادة الضرائب صعبة من الناحية السياسية . وهذه هي المعضلة الأزلية للمالية العامة إلا أن حدتها تبرز نتيجة للانحسار الاقتصادي ومعدلات الفائدة الفعلية التي تعتبر مرتفعة أكثر من معدل نمو الوعاء الضريبي . والغاية هنا هي تخفيض الانفاق ، والرفض القاطع للمقترحات المتعلقة ببرامج جديدة ، مهما كان الغرض من ورائها .

ولكن البلدان الصناعية تمكنت مؤخرا من تحمل بعض النفقات الباهظة التي بدت ضرورية من الناحية السياسية : في دعم العملية العسكرية ضد العراق ، وفي دعم المصارف العاجزة ، ولا سيما مؤسسات الادخار والتسليف في الولايات المتحدة ، وفي دعم اعادة بناء أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . وكان ذلك تذكيرا صريحا بأنه عندما تكون الأولويات السياسية قوية بالدرجة الكافية فإن اعتبارات المالية العامة تُطرح جانبا .

واذا أعطيت أولوية مماثلة للبطالة والفقر في الداخل وفي الخارج ، فهناك فرص وفيرة لبناء الهياكل الاساسية وصيانتها ، والتدريب المهني ، وحشد الموارد البشرية . ولكن مذهب العملة الصعبة الذي أصبح سائدا في التسعينات أصبح مهيمنا بدرجة جعلت الكثيرين يعتقدون أنه هو الحل الوحيد وأن حالات الكساد التضخمي والفشل التي منيت بها "السياسات الرائدة" في السبعينات وبداية الثمانينات تُظهر بشكل قاطع أن محاولة وضع الاقتصاد الحقيقي في صميم السياسة يدل على لا مسؤولية تضخمية ومالية .

وقد كان الاعتراض العملي يكمن في أن الانفراج حتمي نسبيا . وأن أي منشّط سيكون أثره متأخرا لدرجة تزيد من حدة التضخم ، وأن ضعف الانتعاش المرتقب يجرّد هذه الحجة من قدر كبير من قوتها ، وأن كثيرا من البلدان الصناعية هي على أية حال في حاجة ماسة الى تجديد هياكلها .

وتود الدول الصناعية الكبرى جميعها أن ترى الغير يحولون سياساتهم نحو النمو ، إلا أنها تجد هي نفسها مشلولة الحركة . وطالبت الولايات المتحدة مؤخرا ، مخاطبة مجموعة السبعة ، بشكل صريح بإجراء موحد لتعزيز انتعاش الاقتصاد العالمي . غير أن الضغط الخارجي لا يحالفه النجاح غالبا في تغيير السياسات التي تعتقد الحكومات أنها تخدم مصالحها الوطنية أو التي تم التوصل اليها بعد عناء كبير في النظام السياسي الوطني . ولا يمكن تحقيق تعاون دولي فعال من أجل النمو والانتعاش إلا عندما تتبناه الدول الكبرى كهدف لها .

تغير واسع في السياسة الانمائية

يعتبر الاصلاح الاقتصادي الذي بدأته كل من البرازيل والهند في ١٩٩١ علامة بارزة في التغير الملحوظ في التوجه السياسي الذي عمّ أمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا في السنوات الأخيرة . وقد زادت ضغوط كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي من أجل تغيير هيكلي في المؤسسات والسياسات ، غير أن موجة التحرر التجاري ، والتحول الى القطاع الخاص ، والاصلاح المالي الجارية منذ أواسط الثمانينات تعكس اقرارا صريحا بضرورة تعبئة مواهب الناس الاقتصادية واعطائها القدرة ، وجعل الدولة أكثر فعالية وأقل قمعا . ولقد كانت الحكومات غارقة في أعباء الديون الخارجية وتخفيض صافي التحويلات المالية في النصف الاول من الثمانينات . غير أن نجاح الجهات

الانمائية في جنوب شرقي آسيا جذب أيضا مزيدا من الاهتمام ، إذ ظهر أن انهيار التخطيط المركزي يسجل نقطة تاريخية .

وقد اتجهت المواقف أكثر مما ينبغي صوب التوجه السوقي ، مؤدية بالتالي الى تجاهل دور الدولة في التنمية ومسؤوليتها عنها . وتبيّن الخبرات التاريخية والمعاصرة أن الدولة لها مهام ضرورية في مجال تحديد الانماط القانونية ، وذلك بتوفير الهياكل الاساسية ، وإرساء الاستقرار النقدي والمالي ، وكفالة التعليم والصحة ، والحفاظ على توزيع مقبول للدخل والعدالة الاجتماعية ، وحفظ البيئة ، وتوفير رؤية عن دور البلد في المستقبل في الاقتصاد العالمي .

ولقد جرى التخفيف من حدة حالة الديون الدولية رغم أن أعباء الديون في كثير من البلدان لا تزال ثقيلة . وقد أدى النهج المتأني لمعالجة حالات الديون التجارية الى اتاحة الفرصة لحل كثير من المشاكل . وتتقدم تدريجيا عملية التخفيف من الديون الرسمية ، وبدرجة أكبر ، لم يعد يُنظر الى الديون على أنها تهديد كبير للتنمية الدولية .

وقد سجل الاتجاه الى اعتبار حقوق الانسان والديمقراطية أمرا أساسيا للسياسة الانمائية تقدما ملحوظا في أوساط الجهات المانحة ، وإن كان ينظر الى عملية تطبيقه بتردد كبير في بلدان لا تزال تتلمس طريقها من أجل تحقيق تحول عملي نحو نظام حكم يقوم على تعدد الاحزاب .

ويركز تحليل الفصول المتعددة من الدراسة على الاتجاهات الراهنة والبارزة وبعض قضايا السياسة الوطنية والدولية الرئيسية . وينظر الفصل الثاني في الاتجاهات السائدة في الانتاج والسياسات في مجموعات البلدان الرئيسية . وفي الوقت الذي يوجد فيه تنوع كبير في الاتجاهات والسياسات بين المجموعات وفي داخلها ، فإن هناك سمات عديدة بارزة . ففي الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ، لم يتبع الانحدار نحو الركود ، وفي بعض الحالات الانحسار الاقتصادي والبطالة الآخذة في الارتفاع اتخاذ خطوات حاسمة على الجبهات المالية والنقدية . أما بالنسبة للقضايا السياسية في بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق فقد هيمنت عليها مشكلات التحول من الاقتصاد المسيَّر الى اقتصاد السوق . وفي البلدان النامية ، وضمن تنوع هائل للحالات التي تتراوح من الركود المستمر أو الهبوط الحاد الى معدلات النمو البالغة الارتفاع ، فقد انتقل تركيز السياسة في كثير من الحالات الى تحرير الاقتصاد .

ويبحث الفصل الثالث ، ضمن تحليل الاتجاهات الاخيرة للتجارة الدولية ، الاتجاه المتواصل نحو التجارة المسيّرة وتشكيل تكتلات اقتصادية ، ويلقي الضوء على توقف جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ويقدم وصفا لبعض التحركات الاخيرة نحو تحرير التجارة في البلدان النامية . وهو يناقش أيضا باختصار الجوانب السياسية للعلاقة بين التجارة والبيئة .

وقد أولي قدر كبير من الاهتمام في الآونة الاخيرة لمسألة النقص العالمي في المدخرات ، الذي يقيد الاستثمار والنمو . ويبحث الفصل الرابع الاتجاهات الاخيرة في الادخار والاستثمار ويخلص الى أنه من المتوقع أن يكون النمو الاقتصادي العالمي مقيدا في الأجل المتوسط ولكن ليس بسبب النقص في المدخرات بالمعنى العادي . ويبحث في هذا السياق الاتجاهات الاخيرة وما يتصل بذلك من قضايا السياسة العامة المتعلقة بنقل الموارد وبالديون الخارجية للبلدان النامية .

ولا يزال توافر الطاقة ، والطلب عليها وأسعارها تمثل متغيرات بالغة الاهمية في الاقتصاد العالمي . ويبحث الفصل الخامس الاتجاهات الاخيرة في سوق النفط والدور الممكن للغاز الطبيعي . ويستعرض حالة الطاقة في أقل البلدان نموا ويبرز ضعف هذه البلدان أمام أزمات الطاقة .

وقد أحدث انتهاء الحرب الباردة فيضا من التفاؤل بشأن احتمالات تحويل الموارد من الاستخدام العسكري الى الاستخدام المدني ، مما يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي . وجني "مكاسب السلام" ، كما أُطلق على هذه الاحتمالات ، يتوقف بقدر كبير على سهولة تحويل المرافق العسكرية الى الاستخدام المدني . ويُلقي الفصل السادس الضوء على الجوانب الرئيسية للتحويل ومكاسب السلام في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وقضايا السياسة العامة ذات الصلة .

وقد تمثلت إحدى نتائج انتهاء النزاع الايديولوجي بين الشرق والغرب في تجديد الاهتمام على الصعيد العالمي بإمكانات تنظيم المشاريع ، عندما تتحرر من السيطرة الحكومية الخانقة ، في تعزيز التنمية الاقتصادية . وبعض القضايا الاساسية للسياسة العامة لتنمية القدرة على تنظيم المشاريع ، بما في ذلك القضايا المتعلقة بدور الحكومة في تعزيزها ، تناقش في الفصل السابع الذي يبحث أيضا بعض هذه القضايا في السياق المحدد للخبرة المكتسبة في البلدان النامية وفي الاقتصادات التي تمر بعملية تحوّل .

التوقعات القصيرة الأجل للاقتصاد العالمي(١)

المخاطر والشكوك

بالرغم من أن كثيرا من المؤشرات تشير الآن إلى أن الانتعاش يأخذ أخيرا طريقه في الولايات المتحدة وفي عدد من البلدان الأخرى ، أخذ النشاط الاقتصادي يضعف في الآونة الأخيرة في كل من المانيا واليابان . ومن المرجح أن يظل الانتعاش ضعيفا ويمكن أن يتعثر في حالة حدوث هزات معاكسة هامة .

ويؤدي انعدام الاستقرار السياسي في أنحاء كثيرة من العالم والصعوبات الكبيرة التي تواجهها أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق في عملية التحول الى غموض الآفاق الاقتصادية في هذه المناطق بدرجة غير عادية .

كما تسود شكوك كبيرة في الأسواق العالمية ، وبخاصة فيما يتعلق بمسلك أسعار الفائدة في المستقبل . وتؤدي المتطلبات الاستثمارية الكبيرة للاقتصادات الأوروبية التي تمر بعملية تحول واحتياجات دول الخليج الى زيادة الطلب العالمي على الائتمان ، علاوة على استمرار العجز في الحساب الجاري للولايات المتحدة ، وان كان بصورة متناقصة . وعلاوة على ذلك ، فإنه في بعض البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، تحجم المصارف التجارية ، التي زعزعها هبوط أسعار الأسهم وكثرة حالات الافلاس بين المقترضين ، عن تقديم القروض حتى الى العملاء التقليديين الجديرين بالائتمان . وهكذا ، قد تظل أسعار الفائدة الحقيقية مرتفعة نسبيا وقد يظل الائتمان شحيحا .

وبالرغم من الالتزام الذي أعلنته البلدان الصناعية الرئيسية بتحقيق خاتمة ناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ، هناك قدر كبير من الخوف من أن يؤدي اخفاق الجولة الى زيادة النزعة الحمائية مما يُضعف بصورة خطيرة آفاق الاستثمار والنمو في كثير من البلدان .

---

(١) يستند الى حد بعيد هذا التقييم الذي أعدته الأمانة العامة للأمم المتحدة الى مشروع "لينك" ، وهو نموذج للاقتصاد القياسي العالمي يضم أكثر من ٧٠ نموذجا وطنيا .

افتراضات السياسة العامة في التنبؤات

تستند تنبؤات نمو الاقتصاد العالمي في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ الى الافتراضات التالية :

من المتوقع أن يزداد هدوء الأوضاع النقدية في عدد من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مثل كندا واليابان والولايات المتحدة من أجل مقاومة الاتجاهات الانحسارية أو لتعزيز الانتعاش . ومن المفترض أن يهبط المتوسط السنوي لأسعار الفائدة القصيرة الأجل بحوالي ١٤٠ نقطة أساس في عام ١٩٩٢ ثم يرتفع ، استجابة للانتعاش الاقتصادي المتوقع ، بمقدار ١٢٠ نقطة أساس في عام ١٩٩٣ . وفي اليابان ، من المفترض أن تهبط أسعار الفائدة بمقدار ١٣٠ نقطة أساس في عام ١٩٩٢ وأن يطرأ عليها تغير طفيف في عام ١٩٩٣ . وفي المانيا ، من الناحية الاخرى ، يُتوقع أن ترتفع أسعار الفائدة بحوالي ٣٠ نقطة أساس في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ . ومن المتوقع أن يؤدي تشغيل آلية أسعار الصرف التابعة للمجموعة الاوروبية الى جعل أسعار الفائدة في معظم البلدان الاوروبية تحذو حذو أسعار الفائدة في المانيا .

وهكذا يفترض أن تتسع فروق أسعار الفائدة بين الولايات المتحدة والبلدان الرئيسية في المجموعة الاوروبية في عام ١٩٩٢ ثم تنخفض في عام ١٩٩٣ . وفيما يتعلق باليابان ، يتوقع حدوث تغير طفيف في فروق أسعار الفائدة في عام ١٩٩٢ ، ولكن يتوقع أن يتسع الفارق في عام ١٩٩٣ لصالح الدولار . وبالنظر الى أن التغيرات المتوقعة في فروق أسعار الصرف تمثل محددات هامة لحركات أسعار الصرف ، يتوقع أن ترتفع قيمة المارك الالماني في عام ١٩٩٢ ثم تنخفض قيمته بصورة طفيفة في عام ١٩٩٣ . ومن الناحية الاخرى ، يتوقع أن يطرأ تغير طفيف على الين في عام ١٩٩٢ ، ثم تنخفض قيمته بصورة طفيفة في عام ١٩٩٣ .

ويعني استمرار المخاوف ازاء عجز الميزانية أنه يتوقع أن يظل موقف السياسة المالية في معظم الاقتصادات الممثلة في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تقييديا بدرجة معتدلة أو حياديا في عام ١٩٩٢ . بيد أنه يتوقع وجود حافز مالي متواضع في بعض البلدان ، ولا سيما في اليابان . أما في كندا ، حيث يخضع العجز الهيكلي للسيطرة ، وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، من المتوقع أن يزداد الانفاق الحكومي الحقيقي على نحو أسرع في عام ١٩٩٢ منه في عام ١٩٩١ . وفي عدة اقتصادات صغيرة ، حيث هبط مستوى الانفاق الحكومي ، من المتوقع أن ينخفض الانفاق بنسبة مئوية أصغر من نسبة انخفاضه في عام ١٩٩١ . ومن الناحية

الأخرى ، من المتوقع أن تحتفظ ألمانيا بالموقف المالي التقييدي الذي بدأ في منتصف عام ١٩٩١ من خلال زيادة ضريبة الدخل بصفة مؤقتة ، وزيادة الضرائب غير المباشرة ، وتشديد الرقابة على الانفاق . وفي عام ١٩٩٣ ، من المتوقع تطبيق أنماط أكثر اختلافا وسياسات توسعية الى حد ما ، أو تقييدية بدرجة أقل ، بين البلدان الصناعية الكبيرة السبعة ، وتباطؤ الانفاق الحكومي أو زيادة القيود المالية في البلدان الأخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

وفي كثير من البلدان النامية التي تسعى إلى تنفيذ برامج لتحقيق الاستقرار أو للإصلاح الهيكلي ، ينصب الاهتمام على تقييد الإنفاق الحكومي ، الذي يميل أثره الأولي إلى أن يكون انكماشيا . بيد أنه يفترض أن تتمكن عدة بلدان في أمريكا اللاتينية من انتهاج سياسات مالية أقل تقييدا إلى حد ما منها في الماضي القريب . وفي آسيا ، يتوقع أن يقوم عدد من البلدان النامية في شرق وجنوب شرق آسيا بفرض قيود على سياساته المالية والنقدية ، بعضها استجابة لتزايد الضغوط التضخمية والبعض الآخر للصعوبات التي يواجهها ميزان المدفوعات .

ويفترض أن يبلغ متوسط سعر النفط بالدولار (نفط المملكة العربية السعودية الخفيف) ١٥ دولارا للبرميل في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (مقابل ١٧,٥٠ دولار في عام ١٩٩١) مما يعكس وجود طاقة كبيرة معطّلة وتوقع بطء نمو الطلب العالمي . وبين السلع الأساسية غير الوقودية ، يُتوقع أن تزيد أسعار صادرات الأغذية والمشروبات بنسبة ٢,٥ و ٢ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، على التوالي . وفيما يتعلق بالمواد الأولية الزراعية والصناعية ، يتوقع حدوث زيادة بنسبة ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٢ تعقبها زيادة بنسبة ٤,٧ في المائة في عام ١٩٩٣ . ويتوقع أن ترتفع أسعار صادرات المصنوعات بنسبة ٤,٣ و ٣,٤ في المائة في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ ، على التوالي . ومن ثم يتوقع استمرار تدهور معدلات التبادل التجاري لمعظم مصدري السلع الأساسية الأولية في عام ١٩٩٢ ، وتحسنها في عام ١٩٩٣ .

التنبؤات لعامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣

يتوقع أن ينتعش الإنتاج العالمي ببطء خلال عام ١٩٩٢ مع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة لا تتجاوز في المتوسط حوالي ١ في المائة ، وأن ينمو بحوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩٣ (انظر الجدول الأول - ١) . فأية تغييرات في السياسة العامة طرأت في الأشهر الأخيرة سترتب آثار ضئيلة على النمو في نصف السنة المقبل ، وإن كان يتوقع أن يكون النصف الثاني من السنة أفضل من الأول . والانتعاش المتوقع في الفترة

١٩٩٢-١٩٩٣ ، الذي يبلغ ٢ في المائة في المتوسط ، أضعف بكثير من الطفرة التي حدثت في الاقتصاد العالمي في الفترة ١٩٨٣-١٩٨٤ ، عندما نما الناتج بنسبة ٣,٥ في المائة في المتوسط .

ويتوقع أن ينمو حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩٢ بحوالي ٤,٥ في المائة ، بعدما كان يزيد قليلا على ٣ في المائة في عام ١٩٩١ . ويتوقع حدوث نمو أقوى في عام ١٩٩٣ .

وعلى الرغم من تخفيف السياسة النقدية بصورة هامة في كثير من البلدان ، لا يتوقع أن يكون الانتعاش الاقتصادي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي جليا حتى الربع الثاني من عام ١٩٩٣ ، ويتوقع أن يبلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي أقل قليلا من ٢ في المائة في السنة ككل . وفي عام ١٩٩٣ ، يتوقع أن يرتفع النمو بحوالي ٣ في المائة . ويتوقع أن توفر أسعار الفائدة المنخفضة والحوافز المالية المتواضعة في بعض البلدان الرئيسية ، ولا سيما اليابان والولايات المتحدة ، بعض الزخم الأوّلي للانتعاش . واستجابة للزيادة في الطلب ، يتوقع أن تزداد بدورها صادرات عدد من البلدان ، مما يسهم في تحقيق نمو عام ، غير أن تشديد السياسة النقدية والمالية في ألمانيا سيرتب آثارا تقييدية . كما يُتوقع أن يترتب على بطء نمو الطلب على الواردات في اليابان أثر ركودي . وهكذا من المرجح أن يكون الانتعاش تدريجيا ، ولكن تشتد قوته ويزداد اتساع نطاقه بحلول عام ١٩٩٣ . (للاطلاع على الحجم النسبي للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، انظر الإطار الأول - ١)

الإطار الأول - ١ ما هو حجم الاقتصاد العالمي ؟

في الولايات المتحدة ، يتوقع أن يكون الانتعاش مدفوعا بحدوث نمو في الاستهلاك الشخصي وتشييد المساكن ، وتكوين مخزون متواضع ، واستمرار نمو الصادرات . وفيما يتعلق بالسنة ككل ، يُتوقع أن يبلغ نمو الناتج القومي الإجمالي ١,٦ في المائة ، وأن يزداد إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ عندما يبدأ النمو في الاستثمار الثابت في الأعمال التجارية في تعزيز الانتعاش . وفي كندا ، يتوقع أن يؤدي نمط مماثل إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ ، وأن يزداد إلى ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ .

ويتوقع أن ينتعش ببطء النمو الكلي للناتج القومي الإجمالي في المجموعة الأوروبية من ٠,٧ في المائة في عام ١٩٩١ إلى ١,٨ في المائة في عام ١٩٩٣ وأن يتسارع إلى ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٣ . ويتوقع أن يؤدي تحقيق أهداف "ماستريخت" بشأن التضخم ، والعجز المالي والدين العام ، إلى الحد من نطاق السياسة المالية المتروكة للتقدير وسيؤدي ارتفاع سعر الفائدة في ألمانيا إلى تقييد النمو السريع . وبعد هبوط الناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة بنسبة ٢,١ في المائة في عام ١٩٩١ ، يتوقع أن يتجدد النمو الإيجابي في الربع الثاني من عام ١٩٩٣ . بيد أنه حتى مع انخفاض أسعار الفائدة بأكثر من ٤٠٠ نقطة أساس منذ عام ١٩٩٠ وتقديم حافز مالي معتدل في أواخر عام ١٩٩١ ، يتوقع ألا يسجل الناتج المحلي الإجمالي نموا سوى بنسبة ٢,٠ في المائة في عام ١٩٩٢ ، يزداد إلى ٢,٥ في عام ١٩٩٣ . ومن المتوقع أن يكون الانتعاش المعتدل في عام ١٩٩٣ نتيجة لعودة نفقات الاستهلاك ونمو الصادرات إلى الارتفاع بصورة متواضعة .

الاطار الأول ـ ١ - ما هو حجم الاقتصاد العالمي ؟

قد يبدو هذا السؤال بالغ البساطة ومباشرا للغاية ، ولكن أى شخص يحاول قياس حجم الاقتصاد العالمي ، سيدرك بسرعة أنه يواجه تعقيدات عديدة كامنة . فجميع الأنشطة الاقتصادية ـ سواء كانت الزراعة في جمهورية تنزانيا المتحدة ، أو خدمات الأطباء في سري لانكا ، أو إنتاج النفط في فنزويلا أو برمجة الحاسبات الالكترونية في هنغاريا ، أو كتابة قصة طويلة في كندا ـ لابد من تقييمها بطريقة موحدة والتعبير عنها بوحدة قياس عامة . بل إنه في حالة طرح جميع السلع والخدمات في العالم في الأسواق ، وبالتالي إمكانية تقييمها بأسعار السوق ، سوف تتغير قيمة الإنتاج الإجمالي من سنة الى أخرى بسبب تغير الأسعار ، ناهيك عن أسعار مختلف العملات التي تقيس بها كل دولة انتاجها . وبالتالي تتطلب المقارنات المفيدة على مدى الزمن أسعارا ثابتة في سنة واحدة . وما من سنة واحدة هي السنة الوحيدة الصحيحة التي تحدد ، وليس هناك طريقة وحيدة أفضل لقياس الأسعار ووضع متوسطات لها كل على حدة . ولكن أيا كان النهج المعمول به لحساب الرقم القياسي للأسعار بالنسبة الى سنة أساس ما ، فإنه عند انقضاء هذه السنة ، تقل أهمية أسعارها ويستلزم الأمر "سنة أساس جديدة" .

وفيما يتعلق بمعظم الثمانينات ، استخدمت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم سنة ١٩٨٠ كسنة الأساس لمجاميعها الكلية فيما يتعلق بالانتاج العالمي . ولم تتوافر بعد بيانات كافية لجعل سنة ١٩٩٠ سنة أساس جديدة ،

ولكن ، يخشى ، في حالة الإبقاء على سنة الاساس القديمة ، أن يتم إدخال الاختلالات المتزايدة في تقديرات الانتاج العالمي . وبالتالي ، حولت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم سنة أساسها الى عام ١٩٨٨ .

وكانت قيمة الانتاج العالمي في عام ١٩٨٠ المقدرة بأسعار ١٩٨٠ أقل من ١٣ ترليونا من الدولارات . وتجاوزت قيمة نفس الانتاج بأسعار ١٩٨٨ مبلغ ١٥ ترليونا من الدولارات . وعلى الرغم من وجود قدر معين من التضخم حدثت أيضا تغييرات نسبية في الاسعار كانت لها نتائج هامة . وبالتالي . كان نصيب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الانتاج العالمي مقيسا بأسعار ١٩٨٨ ما مقداره ٧١ في المائة بالمقارنة بنسبة ٦١ في المائة عند تقييمه بأسعار ١٩٨٠ (انظر الشكل) .

وبلغت أسعار السلع الوقودية وغير الوقودية ذروتها في عام ١٩٨٠ ، وتراجعت منذ ذلك الحين تراجعا حادا خلال معظم سنوات العقد ، لا سيما عند قياسها بأسعار السلع المصنعة . وأثر ذلك بوجه خاص على البلدان النامية المصدرة للنفط وعلى الاتحاد السوفياتي السابق ، الذي كان أيضا مصدرا رئيسيا للنفط . وبالإضافة الى ذلك ، شهدت معظم البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بعملية تحول تخفيضات كبيرة في قيمة عملاتها بما يتجاوز فروق التضخم مع بلدان العملات الرئيسية . وأدى تناقص معدلات التبادل التجاري وتقلص التمويل الدولي تقلصا حادا إلى فرض ضرورة تشجيع الصادرات والحد من الواردات عن طريق تخفيض قيمة العملة المحلية بالقيمة الحقيقية .

وفي عام ١٩٩٠ ، كانت قيمة انتاج الاقتصاد العالمي زهاء ٢١ تريليون دولار ، مقيسا بأسعار ١٩٨٨ . وبالنظر إلى حدوث تغيير قليل جدا في الانتاج العالمي في العام الماضي ، فإن ذلك كان يمثل تقريبا القيمة الكلية للناتج المحلي الاجمالي العالمي في عام ١٩٩١ أيضا .

وشهدت البلدان النامية أسرع نمو لها في سنوات العقد ، رغم أن متوسط هذا النمو لم يتجاوز إلا طفيفا نسبة ٣ في المائة سنويا . وارتفع نصيبها في اجمالي النمو ، مقيسا بأسعار ١٩٨٨ ، نصف نقطة مئوية ليبلغ ١٦ في المائة في عام ١٩٩٠ . ولكن تعاني هذه البلدان أيضا من نمو سكاني بالغ السرعة . ومن ثم كان نموها أبطأ نمو على أساس نصيب الفرد من هذا النمو . ومن جهة أخرى ، فإن انخفاض معدلات التبادل التجاري بسبب التغيرات

في الاسعار الملحوظة بالفعل يعني أن نصيب الفرد من الدخل في هذه البلدان في نهاية العقد ، كان أقل مما كان عليه في بدايته على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد في ناتج هذه البلدان .

وشهدت الاقتصادات التي تمر بعملية تحول أبطأ نمو عرفته ، حيث بلغ متوسطه ما يزيد قليلا على ٢ في المائة سنويا . ولكن متوسط النمو بلغ ٣ في المائة سنويا حتي عام ١٩٨٩ ، وأعقب ذلك انخفاض بنسبة ٥ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٠ . وانخفض نصيبها في الانتاج العالمي ، مقيسا بأسعار ١٩٨٨ ، انخفاضا طفيفا ، من ١٣ في المائة الى ١٢ في المائة ، على مدى سنوات العقد ، ولكن من المتوقع أن ينخفض الى نحو ٩,٥ في المائة هذا العام نتيجة الانهيار الذي بدأ في عام ١٩٩٠ .

وحافظت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على نصيبها في الانتاج العالمي بنسبة ٧٢ في المائة تقريبا طوال سنوات العقد . فلديها أبطأ معدل للنمو السكاني بين التجمعات الرئيسية للبلدان (٦,٠ في المائة سنويا) وأسرع نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ، إذ يبلغ أكثر من ٢ في المائة سنويا ، وضعف معدل الزيادة في البلدان النامية ، و ٥٠ في المائة زيادة على المعدل في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول (للإطلاع على مقارنات أكثر تفصيلا ، انظر المرفق الإحصائي) .

ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الاجمالي في فرنسا بنسبة ٣,٠ في المائة في عام ١٩٩٢ وبنسبة ٢,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ ، على الرغم من أنه من المتوقع أن تظل الاستثمارات التجارية ثابتة . ومن المتوقع أن تستفيد دخول الاسر المعيشية والاستهلاك الشخصي من وضع يشهد توسعا ماليا بدرجة أكبر قليلا الى حد ما وانتعاشا حادا جدا في الدخول الزراعية بعد سنة سيئة في عام ١٩٩١ . ومن المتوقع أن يكون عام ١٩٩٢ في ايطاليا عاما آخر من النمو الضعيف بمتوسط ١,٥ في المائة . ومن المتوقع أن يظل النمو الاستهلاكي بنسبة تزيد قليلا على ٢ في المائة في عام ١٩٩٢ ، في حين ستظل الاستثمارات الخاصة راكدة . ولا يمكن توقع أن يسفر الانفاق العام عن أي تنشيط ، لان العجز في الميزانية أعلى من قواعد اتفاق ماستريخت . ومن المتشبأ به أن يتسارع نمو الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٩٣ ليصل الى ٢,١ في المائة ، مع التنشيط الناجم عن زيادة قوة الطلب المحلي وزيادة سرعة نمو الصادرات .

الشكل الاول - ١ - الانتاج العالمي في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٠

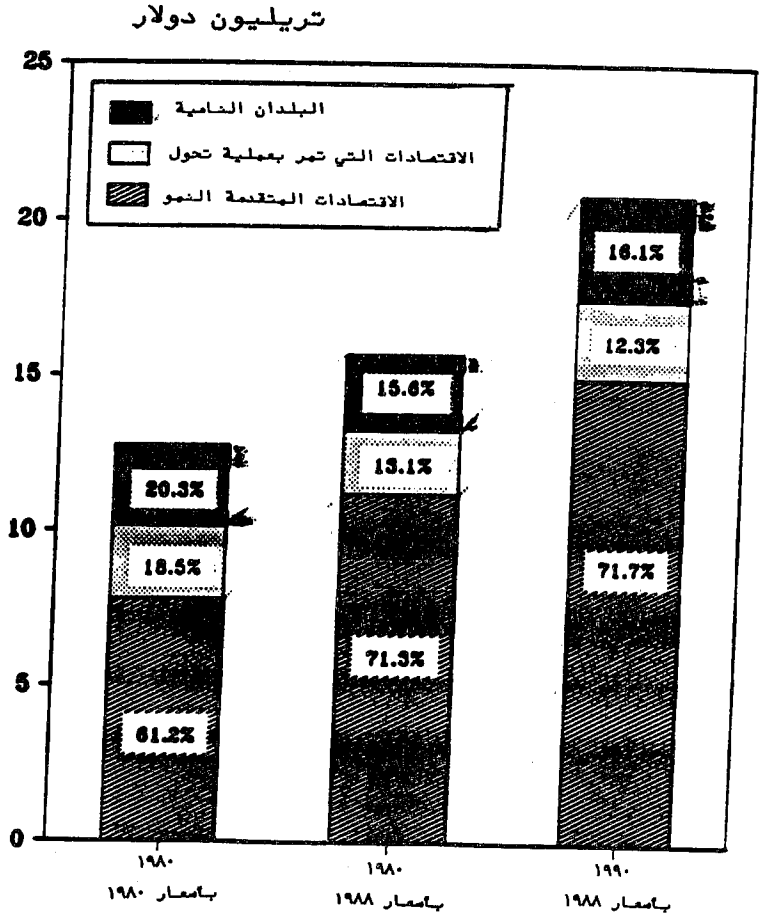

المصدر : ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

ومن المتوقع ألا يتجاوز متوسط نمو الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الغربي من المانيا ١,٧ في المائة في عام ١٩٩٢ . ومن المحتمل ألا يزداد الاستهلاك إلا بدرجة طفيفة بسبب ارتفاع معدلات الضرائب . ومن المحتمل في القطاع الشرقي من المانيا أن يؤدي ارتفاع معدلات الاستثمار ، فضلا عن نمو الاستهلاك والصادرات ، إلى معدل نمو ايجابي في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٩ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٢ . ومن المتوقع في عام ١٩٩٣ أن يؤدي حدوث تسارع معتدل في نمو الاستهلاك الخاص والصادرات الى زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الغربي من المانيا الى ٣,٤ في المائة في حين من المحتمل أن يظل نمو الناتج المحلي في القطاع الشرقي بنفس المعدل الذي كان عليه في عام ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن يحقق البلد ، ككل ، نموا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ٣,٠ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٢ و ٣,٢ في المائة في عام ١٩٩٣ .

ومن المتوقع أن يتباطأ نمو الناتج القومي الاجمالي في اليابان الى ١,٩ في المائة في عام ١٩٩٢ ولكن من المتوقع أن يبدأ انتعاش معتدل في النصف الثاني من هذا العام . وفيما يتعلق بعام ١٩٩٣ ، من المتوقع أن يصل نمو الناتج القومي الاجمالي الى ٣,٩ في المائة .

ومن المحتمل في عام ١٩٩٢ أن تخف أيضا حدة الضغوط التضخمية في أمريكا الشمالية ، وأن تزداد بصورة طفيفة في أوروبا . ومن المتوقع أن تزداد أسعار المستهلك في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ككل ، بنسبة ٣,٨ في المائة ، وهي نسبة أقل بدرجة طفيفة مما كانت عليه في عام ١٩٩١ . ومن المتوقع في أمريكا الشمالية أن تسهم قيود الاجور وانخفاض أسعار المواد الخام وهبوط أسعار النفط الى المساهمة في التخفيف من حدة التضخم . ومن المتوقع أن تظهر ضغوط التكاليف في المانيا وغيرها من بلدان أوروبا في شكل زيادة طفيفة في التضخم بنسبة تصل إلى ٤ في المائة . ومن المتوقع في عام ١٩٩٣ ، أن تتقارب معدلات التضخم وألا ترتفع إلا بنسبة طفيفة عما كانت عليه في عام ١٩٩٢ ، مع وجود انتعاش اقتصادي يؤدي الى تسارع التضخم بمعدلات طفيفة في أمريكا الشمالية واتباع سياسات اقتصاد كلي مشددة تؤدي إلى تخفيض في العملة الاوروبية إلى حد ما . ومن المتوقع أن يزداد متوسط معدل البطالة في عام ١٩٩٢ ليصل إلى ٧,١ في المائة بالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ككل ، بما يعكس تأخر الاستجابة المعتاد ، مع تركز الزيادات في استراليا وفنلندا والسويد والمملكة المتحدة والولايات المتحدة . ومن المتوقع أن تبدأ معدلات البطالة في الانخفاض في عام ١٩٩٣ ، ولكن بنسبة لا تتجاوز نصف واحد من ١ في المائة ، حيث من المتوقع ألا يكون الانتعاش قويا ولانه من المحتمل أن تتوخى مؤسسات الاعمال الحذر في اضافة أعباء أجور عمالة جديدة .

وفي جنوب وشرق آسيا ، من المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي نحو ٥,٥ في المائة في عام ١٩٩٢ ، أي نفس المعدل تقريبا الذي كان عليه في عام ١٩٩١ ، وأن يرتفع ليصل الى ٦,٥ في المائة في عام ١٩٩٣ . ومن المتوقع في الهند حدوث قفزة في الطلب المحلي بعد فترة من التقشف المالي . ومن المتوقع استمرار النمو السريع في الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع . وبالنسبة لمعظم هذه الاقتصادات ، من المتوقع في عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٣ حدوث معدلات نمو من رقمين في الصادرات مع استمرار نمو التجارة داخل المنطقة ، لاسيما مع الصين ، بمعدلات أسرع من الصادرات المتجهة إلى «أوروبا وأمريكا الشمالية . وفي العديد من الاقتصادات حديثة العهد بالتصنيع ، لاسيما في جمهورية كوريا وسنغافورة ، أدى نقص العمالة ، وارتفاع الأجور الى تحول جزئي في علاقة النمو بالطلب المحلي ، مما أسفر عن وجود ضغوط تضخمية ، وحاجة الى تقشف مالي ، وهو أمر من المتوقع أن يسفر الى حد ما عن انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في الأجل المتوسط .

وفي الصين من المتوقع أن يؤدي استمرار السياسات النقدية الأقل تقييدا ، المقترن بتخفيف القيود الخارجية على الواردات من الآلات والمعدات ، الى الابقاء على الاستثمار بمعدلات عالية ، ومن المتنبأ به أن يكون النمو بنسبة ٧ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٢ وهي نفس النسبة تقريبا التي كان عليها في عام ١٩٩١ . ومن المتوقع أن تكتسب الاصلاحات الاقتصادية قوة دفع ، مع تركيز على اصلاح الأسعار ، ومنح الاستقلال الذاتي لمشاريع الدولة . ومن المتوقع تعزيز الالتزام السياسي بالاصلاح عند اجتماع المؤتمر الخماسي للحزب الشيوعي قرب نهاية عام ١٩٩٢ .

ومن المتوقع أن يكون نمو الناتج المحلي الاجمالي في غرب آسيا بنسبة ٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٢ ، ويمكن أن يرتفع بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٣ بسبب التعمير الجاري في أعقاب حرب الخليج والزيادات في ناتج النفط ، مع استعادة انتاج النفط وقدرة مصافي التكرير تدريجيا .

وفي عدد من البلدان الكبيرة والمتوسطة الحجم في أمريكا اللاتينية ، من المتوقع أن يتحسن النمو ، بحيث يرفع نمو الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة ككل إلى نحو ٣ في المائة في عام ١٩٩٢ و ٤ في المائة تقريبا في عام ١٩٩٣ . ومن المحتمل أن يتراوح النمو في الأرجنتين وشيلي والمكسيك بين ٤ و ٧ في المائة في عام ١٩٩٣ . ومن المتوقع أن يرتفع نمو الاستثمارات في جميع هذه البلدان الثلاثة ولكن من المتوقع أيضا أن يزداد نمو الاستهلاك في الأرجنتين حيث من المتوقع أن يؤدي الانخفاض المفاجئ في التضخم الى زيادة الأجور الحقيقية زيادة كبيرة . ومعظم الاستثمارات المتوقعة في

المكسيك تمثل أملا في الانتهاء بنجاح من عقد اتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية . ومن المتوقع أن ينمو اقتصاد البرازيل ، وهو أكبر اقتصاد في المنطقة ، بنسبة تتراوح بين ١ و ٢ في المائة ولكن يوجد قدر كبير من الشكوك فيما يتعلق بتوقعات نمو اقتصاد هذا البلد .

ومن المتوقع ، في عام ١٩٩٣ ، أن يرتفع النمو الكلي للناتج المحلي الاجمالي في افريقيا ارتفاعا طفيفا الى نحو ٣,٥ في المائة ، عدا افريقيا جنوب الصحراء التي لا يتجاوز فيها معدل النمو ٢ في المائة تقريبا . وربما أدى الجفاف الاخير الى جعل التوقعات أكثر قتامة . ومن المتوقع أن يؤدي انخفاض أسعار المشروبات الاستوائية والمعادن والنفط الى خفض حصائل التصدير في عام ١٩٩٣ .

والجهود التي تبذلها بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق لتفكيك اقتصاداتها السلطوية وتحويلها الى اقتصادات سوقية صاحبها مزيد من التقلص في الانتاج في عام ١٩٩١ (انظر الفصل الثاني) . ومن المتوقع أن يتقلص الانتاج في تلك الاقتصادات في عام ١٩٩٣ بنسبة ١٢ في المائة ، بعد انخفاضه في عام ١٩٩١ بنسبة ١٦ في المائة . ومن المرجح أن يتعرض الانتاج لمزيد من الهبوط في عام ١٩٩٣ ولكن بمعدل أبطأ . ومن المتوقع للدول التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق أن تعاني هبوطا في الناتج المحلي الاجمالي بنسبة ١٥ في المائة في عام ١٩٩٣ ، بعد أن تقلص هذا الناتج بنسبة ١٧ في المائة في عام ١٩٩١ . ومن المتوقع أن تشهد بلدان أوروبا الشرقية الخمسة (بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا) انخفاضا في الانتاج بنسبة تقارب ٣ في المائة في عام ١٩٩٣ ، بعد انخفاضه بنسبة ١٣ في المائة في عام ١٩٩١ .

وتتوقف احتمالات النمو في هذه البلدان الى حد كبير على نجاحها في استعادة التوازن المالي ، وكبح التضخم ، وبناء المؤسسات المالية ، وعملية تحويل الملكية الى القطاع الخاص . وفي حالة تشيكوسلوفاكيا ، يتمثل الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في تخفيض معدل التضخم الى ما يتراوح من ١٠ الى ١٤ في المائة ، ويلي ذلك تحقيق استقرار أسعار الصرف وموازنة الحساب الجاري . أما في هنغاريا ، فإنه على الرغم من أن هدف تخفيض معدل التضخم الى مستوى يتراوح من ٢٠ الى ٢٥ في المائة يحتل موقعا في جدول الاعمال المستهدفة ، فإن الأولوية الرئيسية هي تحقيق فائض في الحساب الجاري ، يمكّن البلد من مواصلة زيادة احتياطياته الدولية وتحقيق نقصان طفيف في مستوى صافي ديونه الخارجية . وفي البلدان الاخرى ، لا تزال الأهداف الرئيسية للسياسة العامة تشمل ابطاء معدل التضخم واستعادة التوازن المالي . بيد أنه أيا كانت الاهداف التي ترمي الى تحقيقها السياسة الاقتصادية ، ستظل القضيتان الرئيسيتان في

عام ١٩٩٣ هما اكتساب المصداقية ونيل ثقة مؤسسات الاعمال لأن الحفاظ على هذين العنصرين يؤمل أن يجتذب الاستثمار المباشر الاجنبي وأن يشجع حركة الادخار والاستثمار الخاصين المحليين ، اللذين يعتبران العنصريين الرئيسيين اللازمين للنجاح في انجاز التحول الاقتصادي وتحقيق الاستقرار على صعيد الاقتصاد الكلي .

وسيكون مسار التحول الاقتصادي في معظم البلدان محكوما بصورة حاسمة بالعوامل السياسية . فتشيكوسلوفاكيا تجابه حاليا ضغوطا انفصالية . ومن المقرر حاليا في كل من تشيكوسلوفاكيا ورومانيا اجراء انتخابات في عام ١٩٩٣ ، يمكن أن تكون لها عواقب مهمة على السياسات الاقتصادية . وقد أوضحت نتائج الانتخابات التي جرت مؤخرا في بولندا هشاشة السياسات الاقتصادية التي لا تحظى بتأييد واسع النطاق لدى الجمهور . وسينشأ مزيد من الضغط السياسي على واضعي السياسات من جراء زيادة البطالة وما يتحتم القيام به من مواءمة لنظم الضمان الاجتماعي .

الخلاصة : النمو يحتل المقام الاول

إن التوقعات التي مؤداها احتمال حدوث الانتعاش في أواخر عام ١٩٩٢ وعام ١٩٩٣ ليست مفعمة تماما بالثقة : فمخاطر الهبوط كبيرة في المناخ الراهن الذي تسوده الشكوك . ولكن حتى بافتراض حدوث تسارع مطرد في اقتصادات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، فإن من المتوقع لهذا التسارع أن يكون أضعف من أن يؤثر تأثيرا ملموسا على البطالة ، كما أن النمو الذي ستشهده التسعينات قد يكون غير كاف لحل المشاكل العديدة والمتنوعة القائمة في جميع أنحاء العالم .

وما لم يكتسب الاقتصاد العالمي مزيدا من الدينامية ، لن تثمر الجهود التي تبذلها البلدان النامية في مجال تخفيف القيود . فالاستراتيجيات الانمائية المتوجهة الى الخارج تعتمد اعتمادا رئيسيا في تحقيق أهدافها على ازدهار التجارة الدولية ، وبالتالي على تنامي الاقتصاد العالمي .

ويوجد حاليا قدر كبير من القلق بشأن الافتقار الى الموارد اللازمة لبعض الاحتياجات الماسة مثل تعمير الشرق ، وشن هجوم منسق على الفقر وانجاز التنمية البشرية لأشد البلدان فقرا ، والاضطلاع بالاستثمارات البيئية بجميع أنواعها . واذا عادت مستويات النمو الى ما كانت عليه في الثمانينات ، فإن الناتج الكلي سيزداد بما يناهز تريليون دولار سنويا . وليس هناك في الواقع من سبيل الى حل الأزمات الاقتصادية والسياسية المتضاعفة التي تحيق بالمجتمع العالمي سوى ايلاء الاولوية لاستعادة النمو .

أما "مكاسب السلام" فقد تلاشت عن الابصار وتبددت في المنازعات التي تكتنف الميزانيات في الغرب وبتلعت في خضم الفوضى الاقتصادية التي عمت الاتحاد السوفياتي السابق . وفي ظل ظروف الكساد والركود التي انتابت الطلب ، فإن مهمة التحويل - أي تحويل الموارد من الاستخدامات العسكرية الى المدنية - تبدو عبئا أكثر من كونها نعمة . ففي الاقتصادي المزدهر تتوافر الوظائف وتُعطى قيمة للمهارات . وهذه الظروف وحدها هي التي يمكن أن تُجنى فيها الفوائد الناجمة عن مكاسب السلام .

وفي الأجل الطويل ، لا يوجد ما يكفل تحقق النمو والتنمية بقدر مجدٍ سوى زيادة الانتاجية ، ولكن الضرورة الأولى هي تقليل ضياع الحياة البشرية في إسار الفقر والبطالة ، إذ أن هذا هو البلاء الذي يكتنف العالم وهو الأمّ الذي تنضح منه أشد مشاكله وطأة . ويجب أن يكون الهدف الأساسي للتعاون الاقتصادي الدولي في السنوات المقبلة هو اشاعة مناخ مساعدٍ على النمو بقدر أكبر من النشاط والدينامية في الاقتصاد العالمي .

الفصل الثاني

الاتجاهات السائدة في الانتاج والسياسات في العالم

انخفض الانتاج في العالم في عام ١٩٩١ للمرة الأولى منذ الحرب العالمية الثانية ومن المتوقع أن ينتعش في عام ١٩٩٢ ولكن بشكل متواضع (انظر الجدول الثاني - ١) . وكان هذا أول إنحسار اقتصادي شامل في العالم في فترة ما بعد الحرب .

وكان الانخفاض الاقتصادي في سنة ١٩٩١ عاماً . وفي البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، التي تنتج ما يزيد على ٧٠ في المائة من الانتاج العالمي ، انخفض النمو من ٢,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى أقل من ١ في المائة بقليل في عام ١٩٩١ . وانزلقت بلدان عدة إلى انحسار اقتصادي تام . وفي كثير منها ، ارتفعت البطالة إلى أعلى مستوى لها منذ أوائل الثمانينات . وعلى الرغم من انخفاض الضغوط التضخمية إلى حد كبير ، استجابت الحكومات والمصارف المركزية ببطء وبشكل تجريبي ، أو لم تستجب على الإطلاق ، لحالة الانحسار . وبُنيت سياساتها على افتراض حدوث تحسُّن تلقائي ، وخلق الطول غير المتوقع للانحسار موقفا متأزما . وقد يبدأ الانتعاش في عام ١٩٩٢ ولكن من المتوقع بصفة عامة أن يكون ضعيفا وليس ذا طبيعة تعطي دفعة للاقتصاد العالمي .

الجدول الثاني - ١ نمو الناتج المحلي الإجمالي والسكان
حسب المنطقة ، ١٩٨١-١٩٩٢

في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي السابق ، انخفض الانتاج بحوالي ١٦ في المائة في عام ١٩٩١ ، بعد هبوط بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٩٠ . ويتضح للجميع شيئا فشيئا الصعوبات الماثلة في سبيل تنفيذ تحوُّل هذه الاقتصادات إلى نظام السوق . وسيمر الناس في اقتصادات التحول بسنة صعبة أخرى في عام ١٩٩٢ .

الجدول الثاني - ١ نمو الناتج المحلي الإجمالي والسكان
حسب المنطقة ، ١٩٨١-١٩٩٢

	نمو الناتج المحلي الإجمالي (النسبة المئوية للتغير السنوي)						بنود تذكيرية : مؤشرات عام ١٩٩١		
	١٩٨١-١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)	١٩٩٢ (ب)	نمو السكان (النسبة المئوية للتغيير)	عدد السكان (بالملايين)	الناتج المحلي الإجمالي (ببلايين دولارات عام ١٩٨٨)
العالم	٢,٧	٤,٤	٣,٢	١,٨	-٠,٤	١,٠	١,٧	٥ ٣١٥	٢٠ ٨٦٨
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها :	٢,٥	٤,٤	٣,٣	٢,٦	*٠,٩	١,٧	٠,٥	٨٣٣	١٥ ١٧٧
الولايات المتحدة	٢,٧	٣,٩	٢,٥	١,٠	-٠,٧	١,٦	٠,٧	٢٥٢	٥ ٠٣٨
المجموعة الأوروبية	١,٨	٤,٠	٣,٥	٣,٩	*٠,٧	١,٨	٠,٢	٣٤٣	٥ ١٨١
اليابان	٣,٧	٦,٣	٤,٧	٥,٧	٤,٥	١,٩	٠,٥	١٢٤	٣ ٣٥٠
الاقتصادات التي تمر بعملية التحول (ج)	٢,٩	٤,٥	٣,٣	٥,٠-	*١٥,٩-	١٣,٠-	٠,٤	٣٨٧	٣ ٢١٢
البلدان النامية	٢,٩	٤,٤	٣,٣	٣,٣	٣,٤	٤,٥	٢,١	٤ ٠٩٥	٣ ٤٧٩
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٥	٠,٧	١,١	٠,١-	٢,٦	٣,٠	٢,١	٤٥١	٨٩٥
افريقيا	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,١	٣,١	٣,٥	٣,٢	٥٩١	٣٣٨
غرب آسيا	٣,٠-	٠,٥-	٣,٣	١,٦	--	٤,٠	٣,٠	١٣٠	٤٤٦
جنوب وشرق آسيا	٥,٥	٨,٥	٦,١	٦,٣	٥,٤	٥,٥	٢,٢	١ ٦٨٥	١ ١٥٧
الصين	٩,٧	١٠,٩	٣,٦	٥,٣	٧,٠	٧,٠	١,٥	١ ١٥٦	٥١١
البحر الأبيض المتوسط	٣,٠	١,٣	١,٠	١,١	٧,٠-	٣,٥	١,٦	٨٣	١٣٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة . البيانات المقدمة عن السكان هي البيانات التي نشرتها الإدارة في نشرة "الاحتمالات السكانية في العالم لعام ١٩٩٠" (World Population Prospects) (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) .

* بعد عام ١٩٩٠ ، تشمل ألمانيا الجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تنبؤ ، استنادا إلى مشروع لينك وتقديرات إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وبالنسبة لمجموعة البلدان النامية ، تم تقريب التقديرات إلى أقرب نصف نقطة مئوية .

(ج) الاتحاد السوفياتي السابق وشرق أوروبا .

ونمت البلدان النامية ككل نموا بطيئا في عام ١٩٩١ ، كما حدث لعدة سنوات ، تابعة أساسا نفس نمط النمو القوي السائد في شرقي آسيا مع عدم حدوث تغيير تقريبا في متوسط دخل الفرد (الدخل الفردي) في افريقيا . بيد أن أمريكا اللاتينية أظهرت أول دلائل للخروج من ركودها الذي استمر عقدا من الزمن . وعلى الرغم من ذلك هبط الناتج الفردي أو ظل على ما هو عليه في نصف البلدان النامية تقريبا . وفي عدد صغير من البلدان ، وإن كانت تضم نصف السكان الذين يعيشون في البلدان النامية تقريبا ، زاد الناتج الفردي زيادة كبيرة .

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : الانحسار والاستجابة

في أوائل عام ١٩٩١ ، كانت ثلاثة من الاقتصادات الصناعية الرئيسية السبعة في حالة انحسار اقتصادي تام - كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة - في حين ارتفع الانتاج في الجزء الغربي من ألمانيا وفي اليابان (انظر الجدول الثاني - ٢) . وبحلول نهاية العام ، كانت ألمانيا واليابان في حالة انحسار ، في حين كان الانتعاش في أماكن أخرى ضعيفا وهشاً . وبالنسبة لعام ١٩٩١ ككل ، نمت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بأقل من ١ في المائة ، وهو أبطأ معدل منذ انحسار عام ١٩٨٢ (انظر الجدول ألف - ٢) . وكان رد فعل السياسة ، المحلل أدناه ، مترددا وضعيفا .

وأضيف إلى قوائم البطالة في السنة الماضية ثلاثة ملايين شخص في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وبلغ معدّل البطالة في الولايات المتحدة في كانون الأول/ديسمبر ٧ في المائة ، مقيسا على أساس موحد دوليا ، أي حوالي نقطة مئوية أعلى من معدل السنة السابقة . وفي كندا والمملكة المتحدة بلغت البطالة أكثر من ١٠ في المائة من القوى العاملة في نهاية العام ، وفي فرنسا وايطاليا ، بلغت نفس المعدل تقريبا . ولم تبق معدلات البطالة في مستويات معتدلة أو منخفضة بالنسبة للمعدلات في البلدان الصناعية في السنوات الأخيرة (انظر الجدول ألف - ٦) ، إلاّ في الجزء الغربي من ألمانيا ، وفي اليابان ، من ضمن الاقتصادات الرئيسية السبعة .

وكانت عدة من البلدان الأصغر المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي أيضا في حالة انحسار اقتصادي في العام الماضي ، من بينها استراليا وجنوب افريقيا والسويد وفنلندا ونيوزيلندا . وارتفعت البطالة خلال العام بنسبة نقطتين مئويتين في استراليا ونيوزيلندا ، وحوالي ٦ نقاط مئوية في فنلندا . وبحلول كانون الأول/ديسمبر

زادت عن ١٠ في المائة في جميع البلدان الثلاثة . وفي فنلندا ، تسببت الأزمة السائدة في الاقتصاد السوفياتي ، وكذلك النمو البطيء في أسواق الصادرات الرئيسية الأخرى ، في وجود مصاعب كبيرة . وارتفعت البطالة أيضا في البلدان التي تعاني مشاكل بطالة مزمنة ، مثل أيرلندا ، حيث تسببت زيادة قدرها نقطتان مئويتان في أن يصبح المعدل ١٦ في المائة .

الجدول الثاني ٢ الناتج والبطالة والتضخم في سبعة اقتصادات صناعية رئيسية ، ١٩٩٠-١٩٩٢

جاء الانحسار بعد أطول توسع ، وإن لم يكن أقوى توسع ، في تاريخ فترة ما بعد الحرب . وقد أدّت المخاوف من التضخم التي تجددت في أواخر الثمانينات إلى قيود نقدية أضعفت عدة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بحلول عام ١٩٩٠[(١)] . وعلى الرغم من الحد من التضخم في عام ١٩٩١ (انظر الجدول ألف - ٧) ، فقد دُفِع ببعض البلدان إلى حالة انحسار . وبالنسبة لبلدان أخرى ، كانت الطعنة القاضية هي هبوط في مزاج المستهلك والأعمال التجارية اقترن بحالة الأزمة بين العراق والكويت التي بدأت في آب/أغسطس ١٩٩٠ .

(١) استُعرضت مصادر الانحسار الاقتصادي في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.C.1) ، الصفحات ١٠ إلى ١٨ من النص الأصلي .

الجدول الثاني - ٣ الانتاج والبطالة والتضخم في البلدان الصناعية الرئيسية السبعة ، ١٩٩٠-١٩٩١

	أرباع السنة								السنة	
	١٩٩٠				١٩٩١					
	الاول	الثاني	الثالث	الرابع	الاول	الثاني	الثالث	الرابع (أ)	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
نمو الناتج المحلي الإجمالي (ب)										
ألمانيا (ج)	١٠,١	١,٣	٧,٥	٣,٣	١٠,١	-٣,٤	-١,٩	-١,٤	٤,٥	٣,١
إيطاليا	٣,٥	-١,٧	٣,٨	٠,٣	١,٤	١,٠	٠,٢	١,٢	٢,٠	١,٠
فرنسا	٤,٦	-٠,٣	٣,٥	-٠,٣	٠,٣	٣,٨	٣,١	--	٢,٨	١,٠
كندا	٢,١	-٠,٧	١,٠-	٤,٧-	٤,٨-	٥,٨	١,٠	-٠,٨	٠,٥	١,٥-
المملكة المتحدة	٤,٢	٣,٨	٥,٣-	٤,٠-	٣,٧-	٣,٤-	٠,٤	-١,٤	١,١	٢,١-
الولايات المتحدة	١,٧	١,٦	٠,٢	٣,٩-	٢,٥-	١,٤	١,٨	٠,٤	١,٠	٠,٧-
اليابان (ج)	٦,٤	٥,٦	٤,٥	٢,٥	٨,٤	٣,٨	١,٨	-٠,٢	٥,٧	٤,٥
المجموع	٤,٣	٣,٣	٣,١	-١,١	١,٩	١,٤	١,٣	-٠,١	٣,٧	١,١
البطالة (د)										
ألمانيا	٥,٣	٥,٢	٥,١	٤,٧	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٤,٣	٤,٩	٤,٣
إيطاليا	١٠,١	٩,٧	٩,٨	٩,٨	٩,٩	١٠,٠	٩,٦	٩,٩	١٠,٣	٩,٩
فرنسا	٩,٠	٩,٠	٨,٩	٨,٩	٩,٠	٩,٣	٩,٥	٩,٧	٨,٩	٩,٤
كندا	٧,٥	٧,٤	٨,١	٩,١	١٠,١	١٠,٣	١٠,٣	١٠,٣	٨,١	١٠,٣
المملكة المتحدة	٦,٧	٦,٧	٦,٨	٧,٣	٨,٣	٩,٣	٩,٩	١٠,٣	٦,٩	٩,٤
الولايات المتحدة	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨	٦,٤	٦,٧	٦,٧	٦,٩	٥,٤	٦,٦
اليابان	٢,١	٢,١	٢,١	٢,١	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,١	٢,١	٢,١
المجموع	٥,٥	٥,٥	٥,٦	٥,٨	٦,١	٦,٣	٦,٤	٦,٥	٥,٦	٦,٣
الزيادات في أسعار المستهلك (هـ)										
ألمانيا	٢,٧	٢,٣	٢,٧	٣,١	٣,٧	٣,١	٤,٢	٤,٠	٢,٧	٣,٥
إيطاليا	٦,٤	٦,٠	٦,٥	٦,٧	٦,٤	٦,٧	٦,٤	٦,١	٦,٤	٦,٤

(يتبع)

الجدول الثاني - ٢ (تابع)

	أرباع السنة								السنة	
	١٩٩٠				١٩٩١					
	الأول	الثاني	الثالث	الرابع	الأول	الثاني	الثالث	الرابع (أ)	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
الزيادات في أسعار المستهلك (هـ) (تابع)										
فرنسا	٣,٣	٣,١	٣,٥	٣,٦	٣,٥	٣,٢	٣,٠	٣,٩	٣,٤	٣,١
كندا	٥,٤	٤,٦	٤,٢	٥,٠	٦,٤	٦,٢	٥,٧	٤,١	٤,٨	٥,٦
المملكة المتحدة	٧,٨	٩,٦	١٠,٤	٩,٩	٨,٦	٦,٠	٤,٨	٤,٣	٩,٥	٥,٩
الولايات المتحدة	٥,٢	٤,٦	٥,٥	٦,٢	٥,٣	٤,٨	٣,٨	٣,٠	٥,٤	٤,٣
اليابان	٣,٥	٣,٥	٢,٦	٣,٦	٣,٧	٣,٤	٣,٢	٢,٨	٣,١	٣,٣
المجموع	٤,٨	٤,٤	٤,٩	٥,٥	٥,٠	٤,٦	٤,٠	٣,٤	٤,٨	٤,٢

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والسلطات الوطنية (ملحوظة : ألمانيا في هذا الجدول هي ألمانيا الغربية فقط) .

(أ) مقدرا جزئيا .

(ب) النسبة المئوية للتغير في البيانات المعدلة موسميا المأخوذة من ربع السنة السابق ، معبّرا عنه بمعدل سنوي (المجموع هو المتوسط المرجح ، مع كون المرجّحات هي الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٩٠ ، مقدرة على أساس أسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٨) .

(ج) الناتج القومي الإجمالي .

(د) النسبة المئوية لمجموع قوة العمل ، البيانات المعدلة موسميا كما وحّدتها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(هـ) النسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي المتوسط لأسعار المستهلك في ربع السنة المتعلقة بالربع نفسه من السنة السابقة (المجموع هو المتوسط المرجح ، مع كون المرجّحات هي الاستهلاك السنوي مقيّما بأسعار وأسعار صرف عام ١٩٨٨) .

وبعد انتهاء الحرب في الشرق الأوسط في شباط/فبراير ١٩٩١ ، ارتدّت ثقة المستهلك في بلدان صناعية عدة (انظر الشكل الثاني - ١) وتحسّن الإنفاق إلى حد ما . وحتى والأمر كذلك ، ظل المستهلكون على حذر ، وبخاصة في إيطاليا وفرنسا وكندا والولايات المتحدة . ففي فرنسا ، مثلا ، توقّع عدد من المستجيبين أكبر بنسبة ١٦ في المائة أن تتدهور حالتهم بدلا من أن تتحسّن في آذار/مارس ، وهو أكثر الشهور "تفاؤلا" في العام الماضي . وبدأ الإنتاج في الانتعاش ، ولا سيما في فرنسا وكندا والولايات المتحدة ؛ إلاّ أن الانتعاش لم يستجمع أبدا قواه (انظر الجدول الثاني - ٢) .

الشكل الثاني - ١ ثقة المستهلك في ستة اقتصادات رئيسية ، ١٩٨٩-١٩٩١

<u>لماذا تنمو الولايات المتحدة بهذا البطء الشديد ؟</u>

نظرا لأن الولايات المتحدة تنتج ما يزيد على ثلث الناتج المنتج في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، يصبح الأمر باعثا على القلق البالغ عندما يصبح اقتصاد ذلك البلد غارقا في الانتكاس . ومنذ عام مضى كان من المعتقد أن الاتجاه إلى أسفل في الولايات المتحدة قد انتهى وأن الانخفاض في الناتج كان قصيرا ومعتدلا إلى حد ما . ولكن منذ أواخر الصيف وأوائل عام ١٩٩٢ كان الناتج راكدا تقريبا . وعلاوة على ذلك ، زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، من الربع الثاني لعام ١٩٨٩ وإلى أن بدأ الانتكاس في نهاية عام ١٩٩٠ ، بمعدل سنوي بلغ ١,٣٥ في المائة فقط . وإذا كانت الأزمة في الخليج الفارسي سببت انحسار الاقتصاد في الولايات المتحدة ، فإن اقتصاد الولايات المتحدة ربما يكون قد عاد إلى طريق النمو السابق للانتكاس ، وهو طريق راكد تقريبا . وقد يستمر الاتجاه إلى حين تصحيح الاختلالات الهيكلية الناشئة عن فترة الثمانينات .

الشكل الثاني - ١ ثقة المستهلك في ستة اقتصادات رئيسية ، ١٩٨٩-١٩٩١ (أ)

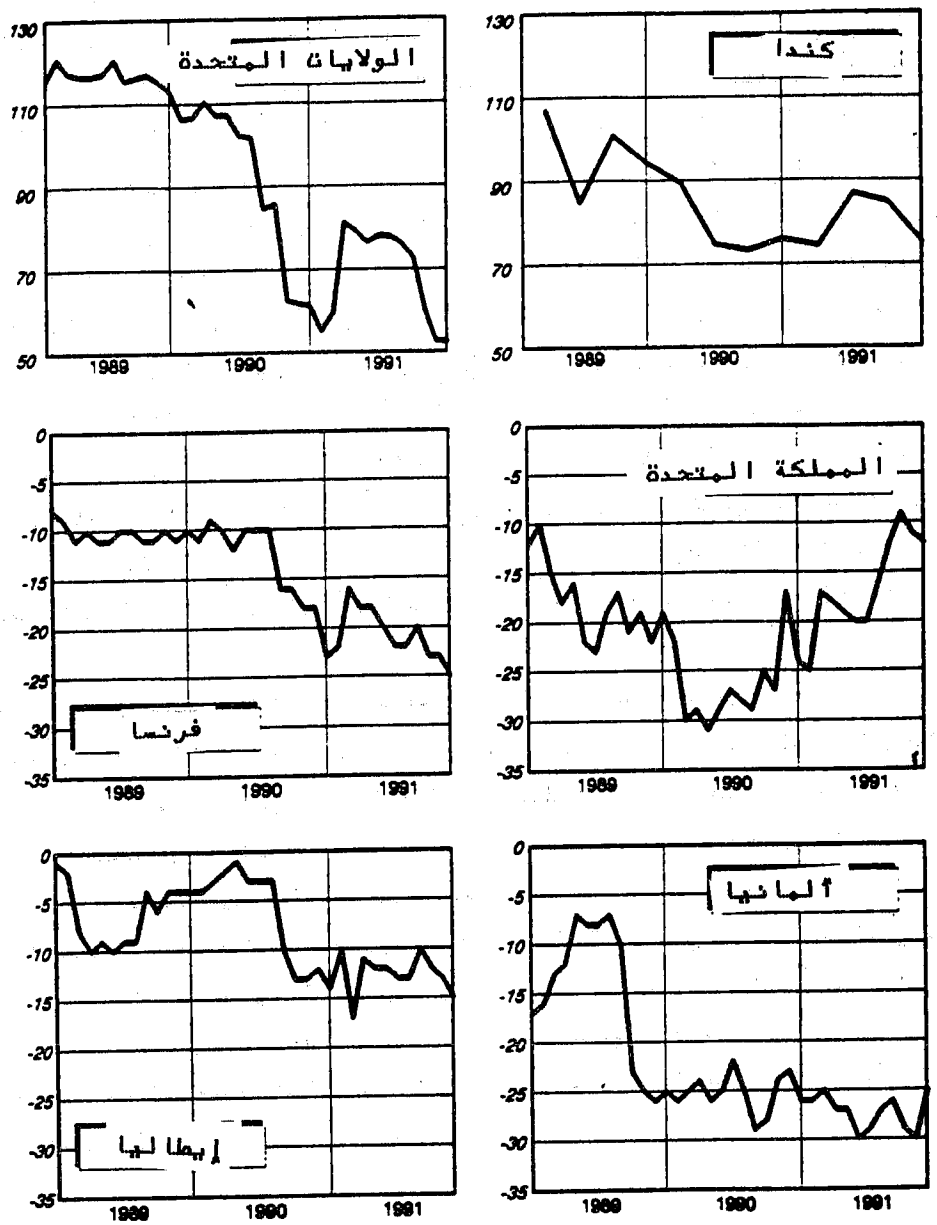

المصدر : كندا : مجلس مؤتمرات كندا ؛ الولايات المتحدة : مجلس المؤتمرات ؛ ألمانيا وإيطاليا وفرنسا والمملكة المتحدة : "الاقتصاد الأوروبي" .

(أ) المقياس ، بالنسبة لكندا والولايات المتحدة هو الرقم القياسي (١٩٦١ = ١٠٠ ، ١٩٨٣ = ١٠٠ على التوالي) ؛ وبالنسبة للبلدان الأخرى ، يُظهر المقياس نسبة المستجيبين لدراسة استقصائية ممن يتوقعون حدوث تحسُّن مطروحا منهم نسبة من يتوقعون حدوث تدهور .

وأحد هذه الاختلالات هو المستوى المرتفع لدَيْن الاسر المعيشية والمؤسسات التجارية . فبعد عقد من الاستقرار ، ارتفعت نسبة الدَيْن إلى رأس المال الذاتي للشركات غير المالية من حوالي ٥٠ في المائة في أوائل الثمانينات إلى ٨٣ في المائة بحلول عام ١٩٨٩ . وارتفع معدل دَيْن المستهلك والرهن بالنسبة للدخل القابل للتصرف من حوالي ٧٠ في المائة في أوائل الثمانينات إلى حوالي ٩٥ في المائة بحلول عام ١٩٩٠ . وفي ضوء مستقبل نمو الوظائف أو المبيعات المخيِّب للآمال والمقترن بالمصاعب التي نالت دعاية واسعة النطاق وتواجه بعضا من أبرز الشركات في الولايات المتحدة ، كان من الحكمة - إن لم يكن من الضروري - استخدام تدفقات نقدية إضافية لتخفيض الدَيْن . وبناء على ذلك ، لم ينمُ الإنفاق الاستهلاكي أو الإنفاق الاستثماري في العام الماضي . وارتفعت نفقات الاستهلاك الشخصي بالدولارات الدائمة ارتفاعا طفيفا في الربعين الثاني والثالث (١,٤ و ٢,٣ في المائة ، بالمعدلات السنوية) ، وإن كانت قد انخفضت في الربع الاخير ؛ واستمر الاستثمار في الاصول الثابتة غير المتصلة بالقطاع السكني في الانخفاض في أثناء العام[٢] . وإذا كان هذا الذي يحدث هو إعادة تنظيم الموازنة العامة ، فقد تستغرق العملية وقتا أطول من الوقت الذي تستغرقه تعديلات المخزون السلعي في أرباع سنوية قليلة في دورات الأعمال التجارية التقليدية .

والإشراقة الوحيدة التي حدثت في النصف الثاني من عام ١٩٩١ في اقتصاد الولايات المتحدة كانت الارتفاع المقدر ب ١٠ في المائة في بناء المساكن خلال النصف الاول من السنة . بيد أنه يتعين رؤية ذلك في خلفية من انخفاض حدث في النصف الاول يبلغ ١٦ في المائة . وبالنسبة للسنة ككل ، انخفض بناء المساكن بنسبة ١٠ في المائة . ولا يزال البلد في وسط تصحيح ازدهار البناء الذي حدث في الثمانينات والذي حفزه تسهيل الأنظمة في القطاع المصرفي والهيكل الضريبي المواتي إلى حد كبير للاستثمار في العقارات . وعلى ذلك ، وعلى الرغم من الحافز الذي يسببه انخفاض معدلات الفائدة هذا العام ، فليس من المرجح أن يصبح التشييد قطاعا رئيسيا في النمو إلى حين التخلص من المعدلات المرتفعة للشواغر في العقارات التجارية التي أفرط في بنائها ومن أسعار الإسكان المنخفضة عامة .

---

(٢) بيانات وزارة التجارة بالولايات المتحدة ، "دراسة استقصائية للأعمال التجارية الراهنة" ، شباط/فبراير ١٩٩٢ .

ولم يكن الإنفاق الحكومي حافزا للنمو . فمنذ منتصف الثمانينات ، كانت السياسة المالية تقييدية ، نظرا لما كان من وجوب تصحيح نمو العجز الاتحادي الذي تعذرت السيطرة عليه . وفي عام ١٩٩٠ ، فرضت تخفيضات اتحادية أخرى في الإنفاق وزيادات ضريبية في نفس الوقت الذي كان الانتكاس فيه قد بدأ . بيد أن الانتكاس هَزَّ أ بالتزامات تخفيض العجز ، حيث ارتفع العجز الحكومي الفيدرالي الموحّد إلى ٣٦٩ بليون دولار في السنة المنتهية في ٣٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) . وتوقّعت حكومة الولايات المتحدة في شباط/فبراير ١٩٩٢ أن يصل عجز ميزانية ١٩٩٢/١٩٩١ إلى ٣٩٩ بليون دولار (حوالي ٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي) وأن يظل مقدار العجز في الميزانية المقترحة للفترة ١٩٩٣/١٩٩٢ ، ٣٥٢ بليون دولار[٣] . وجاء ارتفاع العجز أساسا من التغييرات السلبية في الإيرادات والنفقات أكثر مما نجم عن جهود الإنفاق للدورة المضادة . وعلاوة على ذلك ، تعيَّن على حكومات الولايات والحكومات المحلية ، في غياب المساعدة الاتحادية ، أن تخفّض النفقات نظرا لأن الانتكاس أصاب إيراداتها ، مما أضاف عاملا تقلصيا مباشرا . ونتيجة لذلك ، فإن الانتكاس الحالي هو أول انتكاس في مدى ٣٠ عاما على الأقل لم يساعد فيه الموقف المالي على الانتعاش[٤] .

واقترحت حكومة الولايات المتحدة وأعضاء الكونغرس عدة مجموعات من العوامل المالية المحفّزة في الأشهر الأولى من هذا العام ، ولكنها ما كانت لتعطي سوى حافز مالي صغير لو كانت قد سُنّت . ومن ناحية أخرى ، سُمعت نداءات كثيرة من خارج الحكومة خلال أشهر الشتاء تدعو إلى العمل بدافع مالي مؤقت ضخم . وكانت الحجة أن

---

(٣) "ميزانية حكومة الولايات المتحدة ، السنة المالية ١٩٩٣" (واشنطن العاصمة ، مكتب الطباعة الحكومي ، شباط/فبراير ١٩٩٢) .

(٤) كان "الموقف المالي" - على نحو ما قاسته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - أساسا ، صفرا (حياديا) في عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩١ (وهو يستثني بصفة خاصة مساهما كبيرا في العجز الاتحادي ، هو التمويل لإعادة تشكيل مؤسسات الادخار المفلِسة ولتقديم دعم إضافي لتأمين الودائع) ؛ وكان من المتوقع أن يكون نفس المؤشر ، على أساس السياسات القائمة ، فائضا بنسبة ١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في عام ١٩٩٢ ، مما يخفض الطلب الكلي ومن ثم يمارس ضغطا كبيرا يؤخر الانتعاش (انظر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، " Economic Outlook" ، العدد ٥٠ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ، الصفحة ١٣٢ من النص الأصلي) .

توحيد العجز الاتحـــادي لا يزال هدفا هاما للغاية لسياسة متوسطة الاجل . وإن كانـــت المتطلبـــات القصيرة الاجل - الاجتماعية وكذلك الاقتصادية - تتطلب عملا فوريا مضادا للدورة وأن الاستثمار في التعليم والهيكل الاساسي سيحسّن أيضا من احتمالات النمـــو الطويل الاجل . وذكر خطاب مفتوح موجه إلى الحكومة من ١٠٠ اقتصادي بارز في الولايـــات المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٣ "أن الامة لا يمكنها أن تتحمل التبديد الاقتصادي والمحنـــة البشرية الناتجة عن بطالة مرتفعة طويلة الأمد" .

استخدام السياسة النقدية في الاقتصادات الرئيسية

على الرغم من إصابة السياسة المالية بالعجز ، تتوفّر للسلطات النقدية فـــي الولايات المتحدة فسحة أكثر للتصرف ، وقد فعلت ذلك ، كما فعل ذلك صنّاع السياســـة النقدية في البلدان الصناعية الرئيسية الاخرى . لكن إجراءات السياسة كانت غاية فـــي الحذر خشية إطلاق ضغوط تضخمية جديدة . وفي تلك الحالة ، طبقت جرعات متكـــررة مـــن التسهيلات النقدية في معظم البلدان الرئيسية ، حيث أخفقت الاقتصادات في الاستجابـــة بشكل ملائم .

وفي الواقع ، كانت الضغوط التضخمية ضعيفة بصفة عامة . وكان الارتفاع الحـــاد في أسعار البيع الفوري في أسواق النفط الدولية الذي حدث في الثلث الاخير من عـــام ١٩٩٠ قد أصبح أقل حدة بصورة كبيرة في الربع الاول من عام ١٩٩١ ، وعادت قيم الوحدات لواردات البلدان الصناعية من الوقود بصفة أساسية الى مستويات ما قبل الازمة فـــي الربع الثاني مـــن العام . وعلاوة على ذلك ، إذا كانـــت أسعار الوقود بالدولار قـــد انكمشت بفعل أسعار الصادرات المصنعة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقـــي بالدولار - - مما يعكس تغيرات سعر الصرف في نطاق عوامل الانتاج الاخرى - - فإن "هـزة" أسعار النفط في أواخر عام ١٩٩٠ ينظر إليها باعتبارها أصغر بكثير مما تشير إليـــه بيانات السعر الإسمي للدولار (انظر الشكل الثاني - ٣) . وفضلا عن ذلك ، فإن أسعـــار السلع غير الوقودية في الاسواق الدولية قد أصابها الضعف في العام الاخير وكانـــت شديدة الانخفاض عند قياسها من منظور حجم الصادرات المصنعة في البلدان الصناعيـــة التي يمكن أن تشتريها (انظر الفصل الثالث) . وقد اقترنت بالتخفيف الانكماشي من ضغـط الاجور والبطء المصاحب له في نمو تكلفة العمل للوحدة من الناتج ، والمخاوف مـــن التضخم ، وقد خفت حدة التضخم ذاته ، عدا في ألمانيا .

الشكل الثاني - ٣ أسعار واردات الوقود في الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٣-١٩٩١

خفض مصرف الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة سعر الخصم على مراحل متعددة من ٧ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ الى ٣,٥ في المائة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، وهو أدنى مستوى له منذ عام ١٩٦٤ . وقد انخفضت المجموعة الكاملة لأسعار الفائدة القصيرة الأجل بصورة كبيرة خلال عام ١٩٩١ ؛ وانخفضت الأسعار الأطول أجلا بدرجة أقل ، وفي حين أن هذه التخفيضات في أسعار الفائدة تؤدي الى التخفيف من تكلفة خدمة الدين غير المسدد ، فإنه يبدو أنها قد قدمت زخما محدودا جدا فقط للطلب نظرا لأنه كان هناك ميل ضئيل الى الاقتراض - - أو للإقراض - - في مواجهة انتكاس طال أمده ومعدلات مرتفعة للديون الشخصية وديون الشركات . ولذلك ، وبالرغم من تخفيف شروط الائتمان ، فإن عرض النقود العام في الولايات المتحدة (M_2) قد انخفض في الواقع بالقيمة الحقيقية في العام الماضي (انظر الجدول ألف - ٨) .

الشكل الثاني - ٢ أسعار واردات الوقود في الدول المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٢-١٩٩١

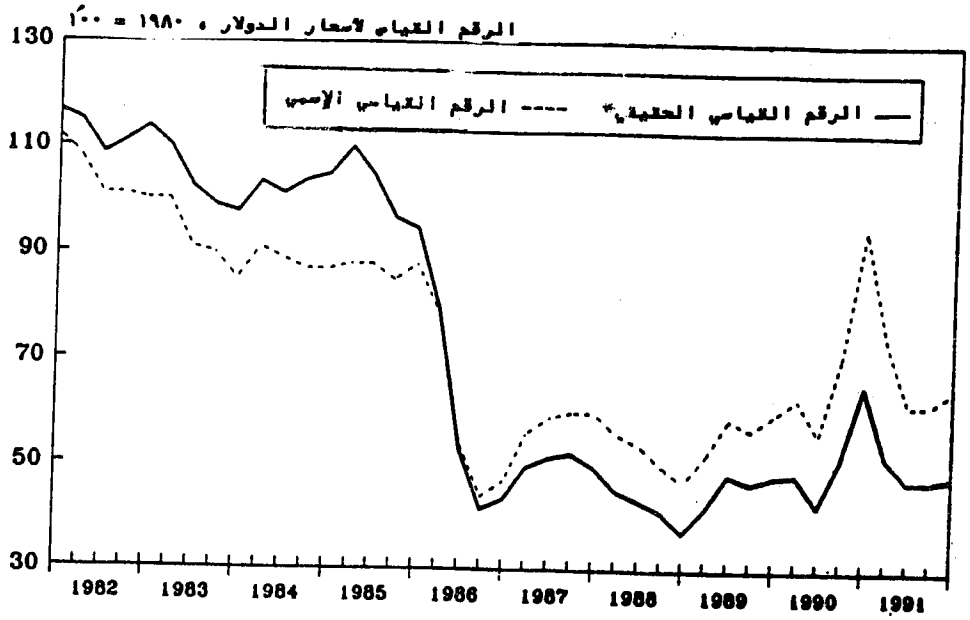

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

* انكمش بفعل أسعار الصادرات المصنعة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

وفي كندا ، انخفضت أسعار الفائدة القصيرة الأجل بصورة محسوسة في مواجهة الانتكاس الشديد الوطأة هناك . وفي نهاية العام كان سعر الفائدة الأساسي في المصارف التجارية أدنى بمقدار ٦,٥ نقطة مئوية عن حده الأقصى وهو ١٤,٧٥ في المائة ، الذي بلغه في صيف عام ١٩٩٠ ؛ وفي نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ انخفض بمقدار اضافي بلغ ٠,٥ نقطة مئوية(٥) .

وقد خففت السلطات البريطانية بالمثل من الأحوال النقدية : فقد انخفض سعر الفائدة لثلاثة شهور من ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ الى أقل من ١٢ في المائة في عام ١٩٩١ . بيد أن الأسعار الطويلة الأجل قد تغيرت بدرجة أقل كما حدث في الولايات المتحدة (انظر الجدول ألف - ٨) .

وفي اليابان ، اعتور النمو الاقتصادي ضعف خلال العام . وبحلول فصل الصيف ، انتهز مصرف اليابان فرصة تهدئة المخاوف التضخمية للتخفيف من السياسة النقدية بصورة طفيفة ؛ وخلال النصف الثاني من العام قام بتخفيض سعر الخصم الرسمي بمقدار ١,٥ نقطة مئوية ليصبح ٤,٥ في المائة ثم بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية اضافية في ١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

وقد أضاف توحيد المانيا ١,٥ نقطة مئوية الى معدل النمو في الجزء الغربي من البلد في عام ١٩٩٠ ونحو نقطة مئوية واحدة الى النمو في العام الماضي(٦) . وقامت الحكومة الاتحادية بإجراء تحويلات مالية كبيرة الى القطاع الشرقي ، تم تمويلها باقتراض حكومي . وكانت السياسة الاقتصادية الكلية الالمانية في عام ١٩٩١ تهدف الى التخفيف من ضغوط الطلب الناتجة عن ذلك . فمن جهة ، فرضت الحكومة ، على نحو ما سيجري تحليله بصورة أكثر تفصيلا أدناه ، زيادة في الضرائب اعتبارا من ١ تموز/يوليه علاوة على تدابير أخرى للتقييد المالي . ومن جهة أخرى ، رفع البنك المركزي

---

(٥) على أن المصارف رفعت سعر الفائدة الأساسي في اوائل آذار/مارس بنسبة ٠,٧٥ نقطة مئوية ردا على سياسة نقدية كندية تتسم بالتقييد الطفيف وتهدف الى الإبقاء على سعر صرف مستقر في مقابل دولار الولايات المتحدة .

(٦) انظر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Economic Surveys : Germany (Paris, July 1991), pp. 127-128 .

الالماني أسعار الفائدة الرسمية ، للمرة الاولى في شباط/فبراير بمقدار نصف نقطة مئوية ثم مرة اخرى في آب/أغسطس عندما زاد سعر الخصم بمقدار نقطة واحدة مئوية وارتفع سعر الفائدة على القروض على الاوراق المالية بمقدار ٠,٧٥ نقطة مئوية . وارتفع التضخم في أسعار المستهلك في المانيا الغربية الى أكثر من ٤ في المائة ، وهو معدل متوسط في بلدان عديدة ولكنه مرتفع بالمعايير الالمانية . ولذلك ، وبالرغم من أن الاقتصاد الالماني بدأ في الانكماش ، فإن البنك المركزي الالماني ظل حاسما في موقفه ضد الضغط التضخمي والتزامه بتجنب استمرار ارتفاع الأجور والأسعار هذا العام . وباقتراب العام من نهايته ، رفع المصرف المركزي الالماني أسعار الفائدة بمقدار نقطة أخرى . ونتيجة لذلك ، بلغت أسعار الفائدة الالمانية أعلى معدل لها على الإطلاق في فترة ما بعد الحرب .

أنشطة الحكومات في التسعينات من القرن الحالي

أكد المزيد من المناقشة للسياسة الاقتصادية في الثمانينات من القرن الحالي الدور المحدود للحكومة في الاقتصاد السوقي . وفي دوائر حكومية وأكاديمية عديدة ، فقدت السياسة الضريبية ميزتها كأداة لمواجهة التقلبات الكامنة في النشاط الاقتصادي الاجمالي ، بصرف النظر عن الاقتصادات الوطنية الموجهة إلى مسارات للنمو الاقتصادي المناسب والمستدام . وهناك موضوع مشترك في البرلمانات الوطنية والمناقشات الدولية المتعلقة بالسياسة العامة هو الحاجة إلى احتواء نمو النفقات بالميزانية وخفض احتياجات القطاع العام من الاقتراض . وقد اعتبر الاقتراض الرسمي مفرطا ورئي أنه يخدم الصالح الوطني أقل من اقتراض القطاع الخاص .

بيد أن واقع سياسة الحكومات لم يكن على مستوى هذه الطنطنة . وكما أوضح الفشل في احتواء العجز بميزانية الولايات المتحدة ، فإن الضغوط السياسية في حكومة ديمقراطية يمكن أن تكون هي العنصر الغالب على الاهداف الاقتصادية . وهناك ثلاث حالات -- من ألمانيا وايطاليا واليابان -- تصور هذه النقطة بمزيد من التفصيل .

إعادة توحيد ألمانيا

قرب نهاية عام ١٩٨٩ ، أصبح احتمال إعادة توحيد ألمانيا ، الذي استبعد طويلا باعتباره غير ممكن ، ممكنا جدا فجأة . وفي أوائل عام ١٩٩٠ لم يعد السؤال ما إذا كان ممكنا أو متى ولكن كيف وبأي سرعة . وبدت المقترحات المتعلقة بعملية تدريجية لإعادة الاندماج الاقتصادي معقولة من وجهة النظر الاقتصادية البحتة ، ولكنها لم تأخذ في الحسبان القضايا السياسية والاجتماعية ، بما في ذلك احتمال حدوث موجة من الهجرة من الشرق إلى الغرب . ولم يكن في الإمكان أيضا القول إلى متى سيبقى الوضع السياسي

المتميع الجديد في أوروبا الشرقية . وتعتقد الحكومة أنه من قبيل الاهمية السياسية البالغة القيام في أقرب وقت ممكن بإرساء إعادة توحيد للبلد يتعذر النكوص عنها . ولذلك ، أقيم في ١ تموز/يوليه ١٩٩٠ الاتحاد الاقتصادي والنقدي والاجتماعي الالماني وفي ٣ تشرين الأول/اكتوبر أصبحت الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة جزءا من جمهورية ألمانيا الاتحادية .

وكان الاتحاد الاقتصادي يعني منذ البداية الاندماج الكامل للجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة في النظام الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية(٧) . ونتيجة لذلك ، أصبحت اقتصادات القطاع الشرقي اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ معرضة لقوى السوق دون أي فترة انتقالية . وعلاوة على ذلك ، كان هناك تصميم سياسي على تجنب خلق "مجتمع مكون من طبقتين" برفع الدخول في الشرق إلى مستوياتها في الغرب بأسرع ما يمكن .

وقد اصطدمت هذه الحتمية السياسية مع حتمية أخرى مهيمنة للسياسة العامة ، لتجنب اطلاق القوى التضخمية في الاقتصاد ، ويتطلب هذا رقابة صارمة على الوضع المالي . وفي البداية ، قيل إن أثر الاندماج على الميزانية خفيف الوطأة ، نظرا لأن التكيف في القطاع الشرقي سيكون أساسا عملية موجهة نحو القطاع الخاص والسوق . وكانت الحكمة التقليدية تقول إنه ينبغي على واضعي السياسة العامة تجنب تقديم إعانات مالية جديدة إلى الصناعات ، وتشجيع المرونة في سوق العمل والحد من إعادة توزيع الدخل من خلال النظام الضريبي ، وكل ذلك من أجل تقليل التدخل السياسي في تخصيص الموارد من خلال الأسواق إلى الحد الأدنى . وبرغم ذلك جرى اعتماد مجموعة محدودة من الحوافز الضريبية والاستثمارية ، وإعانات مالية للانفاق الاجتماعي ، وتدابير التحويل الى الملكية الخاصة (الخصخصة) ، بما في ذلك إنشاء مؤسسة ترومندانستولت ، وهي المؤسسة التي تقوم بعملية الخصخصة . وعلاوة على ذلك ، ونتيجة للتوحيد المالي السابق ، أسفرت الحسابات الحكومية العامة عن فائض في عام ١٩٨٩ للمرة الأولى على مدى ١٥ عاما . وكان الوضع المالي سيسوده الهدوء على أي حال ، نظرا لأن الجزء الأخير من الإصلاح الضريبي على سنوات متعددة -- خفض ضريبي يبلغ ٢٥ بليون مارك ألماني -- قد سرى مفعوله في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ .

---

(٧) للاطلاع على تفاصيل استراتيجية الاندماج الأولية ، انظر : Leslie Lipschitz and Donough McDonald, eds., German Unification: Economic Issues, IMF Occasional Paper No. 75 (December 1990) .

ولكن عندما بدأ التوحيد ، هبط الطلب على السلع الشرقية ، كما كان متوقعا . وانهارت الصناعة الالمانية الشرقية في الواقع بين يوم وليلة . ولم يكن في إمكان عملائها السابقين في أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية الدفع بالعملة الصعبة وانصرف المستهلكون المحليون إلى المنتجات الغربية . وكانت الانتاجية والجودة الشرقية متدنية بصورة حادة وانخفض الناتج الصناعي في الشرق بنسبة ٤٤ في المائة خلال الفترة من عام ١٩٨٩ إلى منتصف عام ١٩٩٠ . وارتفعت البطالة وأثارت الهجرة ذعرا كبيرا ، بالرغم من أن شركات عديدة كانت قادرة مع الاعانات المالية الحكومية على الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الموظفين في كشوف مرتبات الموظفين غير المتفرغين . وقد احتفظ المستفيدون بوظائفهم وفقا لهذا المخطط ، ولكنهم عملوا ساعات أقل كثيرا وتقاضوا جزءا من أجورهم من صاحب العمل والجزء الآخر من الصناديق الحكومية ، وبلغ تعويضهم الاجمالي ٩٠ في المائة من أجرهم كموظفين متفرغين .

وفي الوقت نفسه ، أدت المفاوضات ، تحت الضغط السياسي من الاتحادات من أجل توحيد معدلات الأجور ، إلى رفع معدلات الأجور في الشرق وحدد عام ١٩٩٤ كهدف للوصول إلى مساواة الأجور الإسمية مع الغرب ، بالرغم من أن الانتاجية في القطاع الشرقي تبلغ نحو ثلث الانتاجية في الغرب . ووجد المديرون التنفيذيون لقطاع الاعمال الغربي أن الهياكل الأساسية الشرقية عتيقة أكثر مما كان متوقعا وغير مقبولة من الناحية البيئية . وعلاوة على ذلك ، كان لا يزال يتعين تسوية مطالبات أصحاب الممتلكات السابقين في القطاع الشرقي ، وبذلك كانت ملكية الأصول غير واضحة . ولذلك تردد المستثمرون في الذهاب إلى الشرق .

وكان الانهيار الاقتصادي شرقي نهر الإلب في عام ١٩٩٠ علامة واضحة على أن الاندماج الناجح لاقتصادين مختلفين اختلافا واسعا يحتاج الى المزيد من التدابير السياسية الجذرية . وبلغ معدل الانفاق الحكومي على التحويلات العامة الى الشرق في الشهور الستة الأولى للاندماج الاقتصادي نحو ضعفي المعدل الذي كان متوقعا خلال الصيف . ولكن سيتعين على الحكومة أن تضطلع بدور أكثر فعالية لتشجيع الاستثمارات الجديدة وإلا رأت التزامها السياسي للشرق يصبح جزءا لا يتجزأ من إعانات الاستهلاك المستمرة .

وتمت الموافقة في ٨ آذار/مارس ١٩٩١ على خطة انفاق عام اضافية مدتها سنتان تبلغ ٢٤ بليون مارك ألماني ، وتركز على الاستثمار بواسطة السلطات المحلية في المدارس ، والمستشفيات ، والمؤسسات الاجتماعية . وجرى أيضا تخصيص الأموال لمجموعة

متنوعة من التدابير الرامية الى خلق فرص العمل وكذلك البرامج الاستثمارية في الإسكان ، والترسانات البحرية ، والبيئة .

وأدت هذه التحويلات وغيرها من التحويلات والنفقات الاستثمارية للشرق الى رفع الانفاق الحكومي الالماني الصافي بنحو ١٠٥ بلايين مارك ألماني في عام ١٩٩١ ومن المتوقع أن تبلغ نحو ١٢٥ بليون مارك ألماني في عام ١٩٩٣ (٨) . واذا أضفنا النفقات غير المتوقعة الخاصة بتحمل نصيب في تكلفة الحرب في الخليج الفارسي والتحويلات الى الاتحاد السوفياتي ، فقد أدى هذا الى رفع العجز الحكومي العام الى ٣,٧ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في العام الماضي ومن المتوقع أن يبلغ ذلك العجز نفس المعدل تقريبا هذا العام (٩) .

وبذلك جرت التضحية بانضباط الميزانية الصارم في ألمانيا من أجل هدف سياسي أسمى . وكان يتعين اللجوء الى الاقتراض الحكومي في عام ١٩٩٠ ، نظرا لسرعة توالي الاحداث ، ولكن بحلول عام ١٩٩١ كانت الحاجة إلى تعديل الميزانية واضحة للجميع . ولذلك وُوفق في آذار/مارس على ضريبة اضافية على الدخل لمدة سنة واحدة تبلغ ٧,٥ في المائة ابتداء من تموز/يوليه ، وفي أيلول/سبتمبر تقدمت الحكومة بتشريع لاعادة توزيع بعض التحويلات من الولايات القديمة الى الولايات الجديدة من خلال صندوق الوحدة الاتحادي وصندوق الوحدة للولايات من أجل الشرق .

وبالرغم من أن البنك المركزي الالماني مال الى معارضة رفع الضغوط التضخمية وقام برفع أسعار الفائدة ، فإنه كان في الامكان تمويل عجز القطاع العام بسهولة . ولذلك كان يمكن اعتبار العجز الحكومي المتزايد ، وحتى العجز الكبير جدا ، مناسبا

---

(٨) هذه البيانات هي صافي ايرادات الضريبة الاضافية التي تولدت عن الطفرة المفاجئة في النمو الاقتصادي المقترنة بالتوحيد في عام ١٩٩٠ (استنادا الى التحليل المشترك لخمسة معاهد بحوث ألمانية رئيسية ، Ifo Digest ، المجلد ١٤ ، العدد رقم ٤ (كانون الأول/ديسمبر (١٩٩١) ، الصفحة ١٩ من النص الأصلي) .

(٩) البيانات قائمة على أساس حساب الدخل القومي لجمهورية ألمانيا الاتحادية السابقة . وقد ارتفع العجز الحكومي العام بالفعل الى ٢,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٩٠ ، بعد أن كان قد اقترب من الصفر في العام السابق (انظر الجدول ألف - ٨) .

باعتباره خيارات للسياسة العامة في الأجل القصير في ظل ظروف معينة حتى في أكثر البلدان حذرا من الناحية الاقتصادية . وعلى الرغم من هذا فقد تمت برمجة توحيد جديد للميزانية في اطار الميزانية المالية لعام ١٩٩٣ والخطة المتوسطة الأجل . وفي أوائل عام ١٩٩٣ وافقت الحكومة على رفع ضريبة القيمة المضافة اعتبارا من عام ١٩٩٣ ويمكن توقع المزيد من التعديلات في الضريبة وفي الانفاق ، بما أن الحكومة ملتزمة بإعادة التوازن المالي الطبيعي بدرجة أكبر بحلول منتصف العقد .

ايطاليا بعد قمة ماستريخت

تقبل البلدان المشتركة في النظام النقدي الاوروبي بالالتزام بمقدار كبير من الانضباط في مجال السياسة النقدية نتيجة لتحديد أسعار صرفها بصورة فعلية في مقابل العملات الاخرى للنظام النقدي الاوروبي والغاء القيود على تحركات رأس المال . بيد أن القيود على السياسة المالية كانت ضعيفة وغير مباشرة . وفي حالة ايطاليا ، كان انضمامها الى النظام النقدي الاوروبي في عام ١٩٧٩ يعني أن العجز المالي الكبير الذي بدأ في أوائل السبعينات لم يعد في الامكان تمويله بمساعدة أسعار الفائدة الحقيقية المنخفضة في ظل تضخم سريع . ومع ذلك بلغ متوسط العجز الحكومي العام لايطاليا في الثمانينات ١١ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، أي نفس النسبة تقريبا في النصف الثاني من السبعينات (١٠,٤ في المائة) . وبالرغم من أن عجزا بهذا الحجم يسهل تمويله ، فإن مدفوعات الفائدة الحكومية ارتفعت من ٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الى ١٠ في المائة في العام الماضي . ولكن الآن ، بموجب الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر قمة المجموعة الاوروبية في ماستريخت بهولندا في كانون الأول/ديسمبر ، تهيأت عملية انشاء اتحاد اقتصادي ونقدي . وتتطلب تلك العملية ، في جملة أمور ، تحقيق اتساق في عجز الميزانية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية الاخرى للبلدان المشاركة بحلول عام ١٩٩٦ (انظر الاطار الثاني - ١) . وبالنسبة لايطاليا ، يعني هذا تكيفا حادا .

الإطار الثاني - ١ ماستريخت : منتصف الطريق نحو ولايات متحدة أوروبية

من أجل الحد من العجز العام وفقا لرقم ماستريخت المستهدف ، سيتعين على ايطاليا أن تحقق فائضا كبيرا في "رصيدها الاولي" ، أي ، رصيد الميزانية باستثناء صافي مدفوعات الفوائد على الدين العام . وقد قامت ايطاليا بتخفيض عجزها الاولي من ٤,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في منتصف الثمانينات إلى ١,٥ في المائة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، وإلى ما يقدر بما نسبته ٠,٤ في المائة في عام ١٩٩١[(١٠)] . إلا أنه ، مع نمو الالتزامات المتعلقة بخدمة الدين ، لا يزال العجز العام ، بالرغم من هذا الانخفاض ، مرتفعا بصورة لا يمكن السيطرة عليها .

وقد تركزت أولا الجهود الرامية إلى تخفيض العجز على زيادة الايرادات ، وبالدرجة الاولى عن طريق تدابير نهائية . فأدخلت الحكومة إعفاءين ضريبيين في ميزانيتي عامي ١٩٨٩ و ١٩٩١ فضلا عن اتخاذ تدابير للحد من التهرب الضريبي ، المنتشره في ايطاليا ، لا سيما بين الاعمال التجارية الصغيرة وأصحاب الاعمال الحرة . وقد طرأت زيادات مختلفة على معدلات ضريبة القيمة المضافة وضرائب الانتاج ورسوم الخدمات العامة . كما تم رفع اشتراكات أصحاب العمل والعمال في الضمان الاجتماعي . إلا أن مجال حدوث زيادات أخرى في معدلات الضرائب يبدو محدودا نظرا لان المعدلات الايطالية تقارب من متوسط المعدلات في المجموعة الاوروبية .

وبالإضافة إلى ذلك ، تتضمن ميزانيتا عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ على السواء ترتيبات لزيادة الايرادات من خلال مبيعات الاصول العامة . بيد أنه لم يتحقق في عام ١٩٩١ سوى نصف الايرادات المتوقعة من الخصخصة . ويوجد أيضا جدل حول كيفية تقاسم حصيلة الخصخصة بين الخزانة والمؤسسات التي تتحول إلى الملكية الخاصة نظرا لان تلك الاخيرة تكون بحاجة إلى أموال لإعادة التنظيم والاستثمار في التكنولوجيا . وقد وافق البرلمان

---

(١٠) تمثل البيانات الارصدة الاولية الحكومية العامة ، محددة على أساس الحسابات القومية (انظر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، Economic Outlook ، العدد ٥٠ الصفحة ١٣١ من النص الاصلي) .

في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على تدابير الخصخصة الواردة في ميزانية عام ١٩٩٢ (قانون التمويل) ، والتي تمثل ربع الوفورات المنتواة في الميزانية . ولم يتبين بعد ما إذا كان سيتسنى تحقيق المبالغ التي ينطوي عليها الامر خلال السنة ، مع مراعاة محدودية حجم سوق الاوراق المالية الايطالية وضرورة تحويل المؤسسات المعنية إلى شركات مستقلة وتأمين موافقة الحكومة والبرلمان .

ومن ثم يستلزم القسم الاكبر من تصحيح مسار الميزانية في ايطاليا الحد من النفقات الحكومية . وعلى الرغم من أن نصيب الانفاق من الناتج المحلي الإجمالي قد أصبح ثابتا إلى حد كبير في المجموعة الاوروبية ، فقد واصل الارتفاع في ايطاليا ، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالاستهلاك الحكومي والتحويلات إلى الاسر المعيشية (انظر الجدول الثاني - ٣) . ولا تستطيع ايطاليا أن تتبع اتجاها في الانفاق يختلف عن شركائها إلا إذا كان بمقدورها أن تدفع ثمن ذلك .

الإطار الثاني - ١ ماستريخت : منتصف الطريق نحو ولايات متحدة أوروبية

في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، اعتمد المجلس الأوروبي ، المنعقد على مستوى القمة في ماستريخت ، هولندا وثيقة ستعزز اتحاد المجموعة الأوروبية . إلا أن وثيقة ماستريخت ليست الخطوة الأخيرة . ففي الوقت الذي ستكون فيه جميع الالتزامات الجديدة المتعلقة بالسياسة قد نُفذت عند بداية القرن الجديد ، قد ترغب المجموعة في زيادة تعزيز اتحادها بمنح مؤسساتها المركزية قدرا أكبر من السلطة وميزانية أضخم .

ومع ذلك ، فإن اتفاق ماستريخت سيضع المجموعة الأوروبية على درب يؤدي بشكل واضح الى اتحاد اقتصادي وسياسي ، حتى وإن لم تظهر كلمة "فيدرالي" في الوثيقة وإن احتفظت المملكة المتحدة بالحق في وجود بروتوكول مستقل يسمح "بالخروج بمحطة الاختيار" على الهيكل الجديد في موعد لاحق . وفي حين أن الالتزامات السياسية والأمنية الهامة تشكل جزءا من معاهدة ماستريخت ، يبدو على نحو خاص أن الهياكل الاقتصادية الجديدة ستعمل على زيادة الضغوط من أجل زيادة إضفاء الطابع المركزي على صنع القرارات(f) .

وفي الجزء الاقتصادي من اتفاق ماستريخت تتحدد الاجراءات اللازمة ، لتحويل النظام النقدي الأوروبي إلى اتحاد اقتصادي ونقدي يكون من شأنه التغلب على بعض عيوب النظام النقدي الأوروبي . ففي إطار النظام النقدي الأوروبي تقوم حاليا ١٠ من الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية بتحديد أسعار الصرف فيها مقابل بعضها بعضا (إذ تتفق اسميا على الحفاظ على أسعار الصرف فيها داخل نطاق ضيق حول سعر يحدد مقابل وحدة العملة الأوروبية ، وهي تركيبة من العملات الأوروبية الرئيسية) .ويمكن تغيير أسعار الصرف بالاتفاق المتبادل ، على الرغم من أن عملية إعادة التنسيق العامة الأخيرة

(f) للاطلاع على النص الكامل لاتفاق ماستريخت ، أنظر : The New Treatry on European Union: Legal and Plolitical Analyses (Brussels: Belmont European Policy Centre, 1992) .

بين العملات كانت في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وليس من المتوقع اجراء المزيد من تلك العمليات . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن المجموعة لا تفتأ تعمل ، منذ اعتماد الوثيقة الاوروبية الوحيدة في عام ١٩٨٥ ، على إزالة جميع الحواجز التي تعترض سبيل تدفق السلع والناس والاموال عبر الحدود . وبحلول نهاية هذه السنة ، سيكون إنشاء سوق داخلية وحيدة قد اكتمل . ومع حرية تدفق الاموال عبر الحدود ، تصبح الطريقة الوحيدة للحفاظ على ثبات أسعار الصرف هي توثيق التنسيق بين السياسات النقدية حتى لا تكون الفروق المتغيرة في أسعار الفائدة سببا في اختلال في التدفقات عبر الحدود .

وحسب طريقة عمل النظام النقدي الاوروبي في الواقع ، فإن أكبر الاقتصادات هو الذي يحدد السياسة النقدية وفقا للافضليات الداخلية والاحتياجات المحلية ، ويكون على بقية أعضاء النظام حذو حذوه تقريبا . والعنصر المغري على اتباع هذا الترتيب هو أن الولاية الحازمة المنوطة بالبوندزبانك ، المصرف المركزي الالماني ، لمكافحة التضخم تمثل مرتكزا للسياسة النقدية في البلدان الاخرى . وتنشأ الصعوبات عندما تؤدي سياسات البوندزبانك إلى فرض اعتماد سياسات في أماكن أخرى تتنافى مع الاحتياجات المحلية . وتنشأ مثال ينطبق على هذه الحالة في العام الماضي ، عندما ادت الاجراءات المتكررة لرفع أسعار الفائدة الالمانية بغرض كبح الاقتصاد الالماني الجامح إلى الحيلولة دون قيام المصارف المركزية الاخرى باتخاذ خطوات للتخفيف من الظروف النقدية من أجل التصدي لاقتصاداتها الآخذة في الضعف .

وبحلول عام ١٩٩٩ ستحل ، في إطار الاتحاد الاقتصادي والنقدي ، عملة أوروبية واحدة (وحدة العملة الاوروبية) محل العملات الوطنية وستضع مؤسسة واحدة تابعة للمجموعة السياسة النقدية . وكما أشار محافظ المصرف المركزي لايرلندا ، فقد تحقق التوازن فيما يتعلق بفقدان السيادة الرسمية على السياسة النقدية -- وهو ما كان مقيدا إلى حد كبير على أية حال بالنسبة للبلدان الصغيرة في إطار

النظام النقدي الاوروبي -- عن طريق اكتساب مدخل فعلي في رسم السياسة النقدية الاوروبية(ب) .

ومع ذلك ، لا يزال هناك شيء مفقود . فاتفاق ماستريخت يتضمن شروطا معينة لتحقيق التقارب بين السياسات الوطنية حتى يصل المشتركون ، في المرحلة النهائية من الاتفاق ، إلى بداية حالة . تكون متماثلة من حيث الاقتصاد الكلي -- أو على وجه أصح من حيث النقد والمعايير في هذا الشأن هي أن يكون معدل التضخم في أي بلد في حدود ١,٥ نقطة مئوية من المعدل السائد في أفضل أعضاء المجموعة الثلاثة أداء وأن تكون أسعار الصرف في ذلك البلد مستقرة في حدود آلية أسعار الصرف التابعة للنظام النقدي الاوروبي وأن تكون أسعار الفائدة الطويلة الاجل متقاربة في حدود نقطتين مئويتين من أسعار الفائدة في أفضل الدول الاعضاء الثلاث أداء من حيث استقرار الاسعار ، وأن يكون الوضع المالي للحكومة مقبولا(ج) . وإذا قامت أغلبية بسيطة من الدول الاعضاء بالوفاء في عام ١٩٩٦ بمعايير التقارب ، يصبح بوسع

(ب) ربما انفردت ايرلندا بمنظور خاص بها بشأن الاتحاد النقدي لانها كانت جزءا من ترتيب نقدي مع المملكة المتحدة لمدة ١٥٠ سنة ، وانفصلت عنه بعد أن أصبح الاسترليني عملة مرتفعة التضخم نسبيا في الستينات والسبعينات ثم انضمت فيما بعد إلى النظام النقدي الاوروبي عند تكوينه في عام ١٩٧٩ (موريس ف. دويل ، خطاب أمام مركز الدراسات الاوروبية المتعلقة بالسياسة ، بروكسل ، ١١ كانون الاول/ديسمبر (١٩٩١) .

(ج) الشروط الرسمية المتعلقة بالجانب المالي للمواءمة هي ألا يتجاوز العجز العام الموحد في ميزانية الحكومة ٣ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي وألا تتجاوز نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ٦٠ في المائة ، ومع ذلك فإن الجهود الرامية الى بلوغ الاهداف تخضع لتفسير المجموعة وبإمكان أي بلد يحرز تقدما كافيا ، على سبيل المثال في دعم توطيد ميزانيته ، وإن أخفق في بلوغ هدف نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي ، أن يُعتبر مستوفيا لشروط الانضمام في المرحلة الاخيرة من الاتحاد الاقتصادي والنقدي .

أغلبية مكونة من ثلثي الدول أن تقرر وضع العملة الواحدة والمصرف المركزي الوحيد موضع التنفيذ بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ . وإذا لم يتحقق ذلك ، سيقام النظام الجديد بحلول ١ كانون الثاني/ يناير ١٩٩٩ ، باشتراك البلدان التي تفي بالمعايير .

ومع ذلك ، لا يُشترط شيء فيما يتعلق بمعدلات نمو الدخل الحقيقي أو مستويات نصيب الفرد من الناتج . ومن حيث المبدأ ، يمكن للبلدان التي تكون فيها معدلات التضخم مرتفعة أن تضغط التضخم في الوقت المناسب للوفاء بالمعايير على حساب تقليص الناتج والدخل بشكل خطير ؛ فتصبح مستوفية للشروط ، إلا أن الحالة قد لا تتسم بالاستدامة بشكل بنّاء من الناحية السياسية .

وبعبارة أخرى ، سيستلزم الامر في نهاية المطاف أن تتمسك المجموعة بوعد تحقيق التوحيد بين الدخول الفردية بالقيمة الحقيقية . ومع ذلك ، لن يكون لمؤسسات المركز الاقتصادية ، في إطار الهيكل الحالي والمتفق عليه ، سوى دور محدود . وللحكومات الوطنية منفردة حرية الاخذ بحوافز للاقتصاد الكلي في مجال السياسة تحقيقا للنمو ، بيد أن إنفاقها سيكون قاصرا ، من الناحية الفعلية على مبالغ ضئيلة زيادة على الإيرادات المالية ، حيث تتحدد القيود بما تستطيع الحكومة تمويله بالاقتراض من الجمهور دون رفع أسعار الفائدة بلا داع . كما سيكون هناك إشراف من المجموعة . ولن يُسمح بالاقتراض الوطني من السلطة النقدية الاقليمية .

وهذا شيء مستصوب من ناحية مكافحة التضخم ، إلا أنه يحد بشدة من نطاق سياسات النمو الوطنية ، أو السياسات المالية للدورة المضادة ، وعلى وجه الخصوص بالنسبة للمناطق الاشد فقرا نسبيا في الاتحاد . وإذا خُوِّل المركز السلطة على هذا النحو ، فإنه يستطيع الاقتراض بشروط أفضل كثيرا من تلك التي تحصل عليها الدول منفردة ، ثم تحويل الاموال الى الحكومات الاعضاء لتغطية حالات العجز المتفق عليها بصورة متبادلة . وعلاوة على ذلك ، فإن من شأن اتباع سياسة

مالية على نطاق الاتحاد تتوفر فيها "وسائل آلية لتحقيق الاستقرار" لأشد المناطق تعرضا للهزّات الاقتصادية أن يؤدي الى ترتيب أقوى سياسيا(د) . ومن ثم يوجد تناقض بين ضرورة أن يكون الاتحاد كيانا سياسيا ديناميا وبين الالتزام الراهن بسلطة مركزية محدودة واستقلال ذاتي مالي للدول الاعضاء(هـ) .

(د) في حالة الولايات المتحدة ، فإن وسائل تحقيق الاستقرار الاقليمية تتخذ ، بالدرجة الأولى ، شكل تخفيض الضرائب الاتحادية وزيادة مدفوعات البطالة الممولة اتحاديا (انظر : Xavier Sala-i-Martin and Jeffrey Sachs, "Fiscal federalism and optimum currency areas: evidence for Europe from the United States", National Bureau of Economic Research Working Paper, No. 3885 (October 1991)) .

(هـ) ترد هذه الحجة بمزيد من التفصيل في "الاتحاد النقدي الأوروبي : المشاكل المتبقية بعد ماستريخت ، ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ ، (منشورات الامم المتحدة ، سترد البيانات فيما بعد) .

الجدول الثاني - ٣ الإنفاق الحكومي الجاري في إيطاليا والمجموعة الأوروبية ، ١٩٨٠-١٩٩١

ظلت النفقات الاجتماعية الحكومية والمدفوعات التمويلية تنحو الى الارتفاع منذ السبعينات ، وذلك جزئيا لمواجهة أوجه قصور سابقة . ففي أوائل السبعينات ، تم تمديد سنوات التعليم الإلزامي وإصلاح نظام الرعاية الصحية وربط استحقاقات الرعاية الصحية بالمتحصلات بدلا من الاشتراكات ، وما إلى ذلك ، مما فتح ثغرة في المالية العامة لم يتم سدها على الإطلاق[١١] . وحدث أيضا تغير تدريجي في السياسة من تقديم المعونة الى المشاريع والنفقات الرأسمالية الى تحويلات الدخل ، لاسيما في الجزء الجنوبي القليل النمو من إيطاليا . وأجريت التحويلات بطرق مباشرة وطرق ليست مباشرة تماما . فعلى سبيل المثال ، لم يقتصر الامر على زيادة استحقاقات البطالة وجعل استحقاقات المعاشات التقاعدية من بين أكثر الاستحقاقات سخاء في أوروبا ، بل نشأت أيضا ممارسة منح استحقاقات العجز والشيخوخة بموجب تفسيرات تحررية للحاجة أو استيفاء الشروط[١٢] . وإلى جانب نفقات الرعاية الصحية ، أصبح إصلاح المعاشات التقاعدية ، محط تركيز رئيسي لاهتمام السياسة في إيطاليا .

وقد أصبح تحسين مرونة سوق العمل أيضا قضية هامة . فمعدلات الاجور في القطاعين المتوسط والكبير تحدد منذ أمد طويل عن طريق المساومة المركزية بشأن الاجور ، ووضع الرقم القياسي للاجور (السلم المتحرك) . وإلى جانب السياسة التي تتغاضى عنها الحكومة للمساواة في الاجور بين شمال وجنوب البلد (باستثناء فرق نسبته ٢ في المائة في أجر الساعة) طُلبت إعانات كبيرة لمقابلة الفجوات الكبيرة في الانتاجية بين المنطقتين . وعلاوة على ذلك ، فإن صندوق دعم الاجور يدفع الى عمال القطاع العام والقطاع الخاص الذين أصبحوا زائدين على الحاجة تعويضات عن جزء كبير من المرتبات

---

(١١) انظر : Francesco Giavazzi and Luigi Spaventa, "Italy: the real effects of inflation and disinflation", Economic Policy, No. 8 (April 1989), pp. 135-171 especially pp. 158-159 .

(١٢) انظر على سبيل المثال تقييم لجنة الاستعراض الاقتصادي والانمائي التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD, Economic Surveys: Italy (Paris, 1991), pp. 57-58) .

الجدول الثاني - ٣ الإنفاق الحكومي الجاري في إيطاليا والمجموعة الأوروبية ، ١٩٨٠-١٩٩١

(النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

	١٩٨٠	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
مدفوعات الفوائد						
ايطاليا	٥,٣	٨,٠	٨,٣	٩,٠	٩,٧	١٠,١
متوسط المجموعة الاوروبية	٣,٢	٤,٨	٤,٧	٤,٨	٥,٠	٥,٢
الإنفاق بخلاف الفوائد						
ايطاليا	٣٢,٤	٣٧,٧	٣٧,٩	٣٨,٠	٣٨,٥	٣٨,٨
متوسط المجموعة الاوروبية	٣٧,٦	٣٩,٦	٣٩,٠	٣٨,٣	٣٨,٥	٣٩,٧
منه						
الاستهلاك الحكومي						
ايطاليا	١٤,٧	١٦,٨	١٧,٠	١٦,٧	١٧,٣	١٧,٤
متوسط المجموعة الاوروبية	١٨,٣	١٨,٦	١٨,٣	١٧,٩	١٨,٠	١٨,١
التحويلات إلى الاسر المعيشية						
ايطاليا	١٤,١	١٧,٤	١٧,٥	١٧,٦	١٨,٠	١٨,٣
متوسط المجموعة الاوروبية	١٥,٩	١٧,٤	١٧,٣	١٦,٩	١٧,٠	١٧,١
مجموع الإنفاق الجاري						
ايطاليا	٣٧,٧	٤٥,٧	٤٦,١	٤٧,٠	٤٨,١	٤٨,٩
متوسط المجموعة الاوروبية	٤٠,٨	٤٤,٤	٤٣,٧	٤٣,١	٤٣,٥	٤٤,٩

المصدر : وزارة الميزانية والتخطيط الاقتصادي في ايطاليا Relazione Previsionale e Programmatica per il 1992 (Rome, 1991), P. 18.

المفقودة لفترة تصل الى سنتين . ومدفوعات الصندوق لا تفتأ تتزايد في أعقاب عمليات إعادة التشكيل الاخيرة في القطاعين الخاص والعام .

وقد انتهجت الحكومات الايطالية المتعاقبة سياسة قائمة على المشاركة والتدخل النشيطين في جميع مجالات النشاط الاقتصادي تقريبا ، إلى جانب الاستعداد لإنفاق الاموال وإصدار الانظمة اللازمين لبلوغ الاهداف الاقتصادية والاجتماعية . وتسيطر الدولة على ثلثي النظام المصرفي ، وعلى ثلاثة أرباع وسائط النقل والاتصالات ، وعلى جميع المرافق العامة . والدولة ناشطة في مجالات الصناعات الاساسية ، ومعدات النقل والمواد الكيميائية ، فضلا عن الالكترونيات والاغذية ، وتقوم بذلك بصفة رئيسية عن طريق إمتلاك الاصول بمشاركة من القطاع الخاص . وترتبت على ذلك نتائج هامة في الميزانية . فقد عملت السياسة الاقليمية على زيادة الالتزامات ، نظرا لان الحكومة وفرت حوافز كبيرة للاستثمارات في الجنوب ، وفرضت شروطا باهظة للشراء من الشركات في الجنوب . وعلاوة على ذلك ، تقدم الحكومة المساعدة إلى الشركات الخاصة المتداعية عن طريق توفير رأسمال ذاتي ، وإئتمانات عادية ومعانة ، وفي حالة فشل كل ذلك ، تقوم شركة حكومية بالاستيلاء عليها لإعادة تنظيمها ثم إعادتها في وقت لاحق إلى القطاع الخاص[١٣] .

وهكذا يتميز الاقتصاد الإيطالي بوجود قطاع عام ضخم وقطاع خاص تابع إلى حد كبير ، وهذا ليس بالشيء المثالي الذي تسعى إليه المجموعة الاوروبية . وربما يكون هذا النموذج هو الذي هيأ لايطاليا أحد معدلات النمو الاقتصادي البالغة الارتفاع في المجموعة الاوروبية على مدى العقدين الماضيين ، إلا انه ربما يكون قد بلغ حدوده القصوى ، حتى وإن وضعنا جانبا صعوبات الميزانية التي نوقشت هنا . فقد إزدادت الضغوط التنافسية من الخارج وتشدد اللجنة الاوروبية حاليا تمحيصها للمعونة التي تقدمها الدولة إلى الصناعة وسائر الاليات التي تؤدي إلى اختلال الاسواق في الدول الاعضاء .

---

(١٣) ترى لجنة الاستعراض التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي انه "بالرغم من الثقل السياسي ، فقد استطاعت شركة [the Societa di Gestioni e Partecipazioni Industriali] خلال السنوات العشرين من تاريخها ، أن تعيد ٢٠٥ شركات إلى وضع مالي سليم وأن تبيعها ثانية فيما بعد إلى القطاع الخاص" (منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ... ، الصفحة ٧٩ من النص الاصلي) .

وتلزم استثمارات كبيرة في ايطاليا من أجل إعادة تشكيل هيكل الصناعات التقليدية ، والاستثمار في التكنولوجيا الجديدة ، وللدولة دور رئيسي في ذلك . فالإعانات الحكومية للابتكار والانفاق على البحث والتطوير ، كانت مثمرة ، وأقل إخلالا بالاسواق عن إعانات كثيرة أخرى(١٤) . وباختصار ، فإن الحاجة لا تدعو إلى أن تكفّ الدولة الايطالية يدها كليا عن الاقتصاد ، بل تدعو إلى إعادة توجيه الجهد داخل إطار مالي مُستدام .

وبصورة أعم ، لن تستطيع الحكومة الايطالية أن تحافظ على سياساتها الاجتماعية والاقتصادية ، من حيث القيمة الحقيقية ، إلا إذا وفرت خدماتها وتحويلاتها بمزيد من الكفاءة ، وحددت أهدافها بمزيد من الدقة ومولتها على نحو أوفى عن طريق الايرادات الضريبية . وفي الماضي وفر التمويل التضخمي منفذا للخروج من العجز عن التوصل إلى توافق سياسي في الآراء بشأن تمويل الدور الاقتصادي والاجتماعي للحكومة . ولكن النظام النقدي الاوروبي ضيّق هذا المنفذ ويعمل الاتحاد النقدي الاوروبي حاليا على إغلاقه .

اليابان تستثمر في السياسة المالية

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والحكومات اليابانية تمقُت حالات العجز المالي ، بينما تستخدمها عند الضرورة في القيام بدور في سياسات الاقتصاد الكلي . وفي أعقاب التضخم الحاد قبل وأثناء الحرب ، حدد قانون التمويل لعام ١٩٤٧ ، في الواقع ، شروطا تقييدية جدا تستطيع الحكومة في إطارها إصدار سندات . ولم تصدر أي سندات متوسطة الأجل أو طويلة الاجل قبل عام ١٩٦٥ ، وهي سنة اتسمت بتباطؤ إقتصادي حاد . وكان القصد الرسمي من السندات المسماه " سندات التعمير" التي صدرت آنذاك وفيما بعد ، هو تمويل التعمير عموما ، وعدد محدود من الانشطة الاخرى . وبعد ذلك بعشر سنوات ، أصدرت الحكومة ، عقب "الهزة النفطية" وما تلاها من انتكاس ، أول سندات تمثل استثناء من القيود الواردة في قانون التمويل . وفي المناقشات اليابانية اعتبر

---

(١٤) منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ... ، الصفحة ٨٠ من النص الاصلي .

إصدار "سندات تمويل العجز" دلالة على وجود اختلال في الميزانية . وقد صدرت تلك السندات بكميات كبيرة حتى منتصف الثمانينات ، نظرا لانه تعين تأجيل سياسات إنهاء العجز الذي تمثله مرارا وتكرارا . وفي عام ١٩٩٠ ، تحقق أخيرا الهدف المتمثل في إنهاء إصدار هذه السندات(١٥) .

وتعمل الحكومة حاليا في إطار هدف متوسط الأجل يرمي إلى الحد من حاجة القطاع العام إلى الاقتراض . فقدمت وزارة المالية "خطة إصلاح السياسة المالية" (المنظور المتوسط الأجل للسياسة النقدية) في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ لتغطي السنوات المالية حتى عام ١٩٩٥ . وقامت بتنقيح الخطة التي سبق تقديمها في آذار/مارس ١٩٩٠ ، بسبب التباطؤ الراهن الذي يشهده الاقتصاد ، ولكنها أبقت على الهدف الأصلي المتمثل في تخفيض الاحتياج إلى الاقتراض إلى ما دون ٥ في المائة من نفقات الميزانية بحلول السنة المالية ١٩٩٥ . وطبقا للخطة القديمة ، سيجرى تخفيض إصدار سندات التعمير بمبلغ ٤٥٠ بليون ين سنويا في الفترة من عام ١٩٩٢ إلى عام ١٩٩٥ . ولكن مع احتمالات انخفاض الايرادات في هذه السنة بسبب التباطؤ الاقتصادي ، من المتوخى في ميزانية عام ١٩٩٢ إصدار ما يزيد على سبعة ترليونات ين من سندات التعمير ؛ مما سيرفع الاحتياج إلى متطلبات الاقتراض إلى ما يزيد على ١٠ في المائة (مقابل ٧,٦ في المائة في عام ١٩٩١) من نفقات الميزانية . وتخطط الوزارة حاليا لتقليص العجز بمبلغ ١,١٥ ترليون ين سنويا على مدى السنوات المتبقية ، على أساس افتراض أن عجلة النمو الاقتصادي ستبدأ في التسارع من جديد في السنة المالية المقبلة .

وبالمقاييس الموحدة دوليا ، فإن الحكومة المركزية تعاني حاليا من عجز يقارب ١,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، في حين يشهد القطاع الحكومي العام - بما في ذلك السلطات المحلية - فائضا منذ عام ١٩٨٧ . ويجيء هذا في أعقاب فترة من حالات العجز الفادح في أواخر السبعينات ومطلع الثمانينات عندما بلغ العجز أوجه في عام ١٩٧٧ حيث وصل إلى ٥,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . وكان

---

(١٥) للإطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه الفترة ، أنظر : Kazumi Asako, Takatoshi Ito and Kazunori Sakamoto, "The rise and fall of deficit in Japan, 1965-1990", Journal of the Japanese and International Economies, vol. 5, No. 4 (December 1991), pp. 451-472 .

السبب الاولي للعجز هو أثر الانتكاس وبعض النفقات تحقيقا للدورة المضادة ، ولكن الاستثمارات الحكومية والتحويلات الرأسمالية ذات الصلة زادت أيضا دعما لانشطة التكيف (انظر الشكل الثاني -٣) . وعلى أي حال ظل تكوين رأس المال المدعوم من الحكومة عند مستوى مرتفع بصورة مستمرة ، أي ما يقارب ضعف المتوسط في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو ككل(١٦) . وقد نتجت عن الزيادات في الايرادات التسوية الكبيرة التي تحققت في الحسابات الحكومية العامة ، إذ بعد عجز تجاوز ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أواخر السبعينات أصبح هناك فائض يزيد على ٢ في المائة بحلول عام ١٩٩٠(١٧) .

---

(١٦) انظر : Howard Oxley and John P. Martin, "Controlling Government spending and deficits: trends in the 1980s and prospects for the 1990s". OECD Economic Studies, No. 17 (autumn 1991), pp. 145-189, especially table 2 .

(١٧) ارتفع نصيب الايرادات الحكومية العامة في الناتج المحلي الاجمالي بما نسبته ٨,٤ نقطة مئوية في الفترة من ١٩٧٨-١٩٧٩ إلى ١٩٨٨-١٩٨٩ ، مما يفوق التحسن البالغ ٧,١ نقطة مئوية في نصيب الناتج المحلي الاجمالي من رصيد الميزانية . وكان من شأن زيادة الايرادات أن أفسحت المجال لزيادة النفقات الحكومية الجارية بنسبة ٢,٤ نقطة مئوية كحصة من الناتج المحلي الاجمالي (محسوبة من بيانات عن أساس الحسابات القومية في الامم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي) .

الشكل الثاني ٣ - الإنفاق الرأسمالي الحكومي والأرصدة الإجمالية في اليابان ، ١٩٧٠-١٩٩١

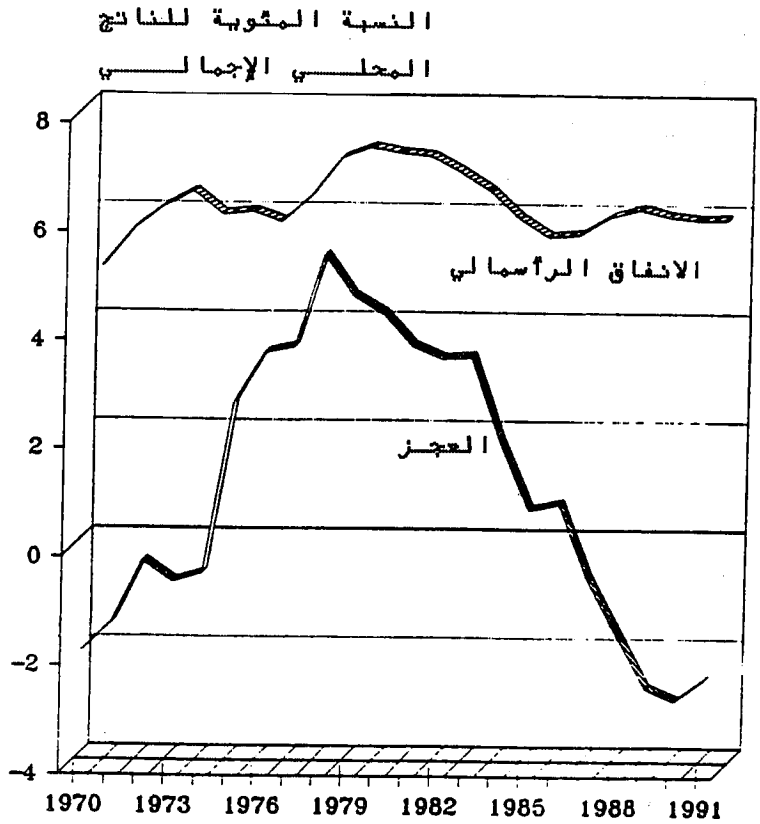

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (ملاحظة : البيانات خاصة بالقطاع الحكومي العام ، والانفاق الرأسمالي يشتمل على عمليات شراء الاراضي) .

الشكل الثاني - ٣ - الانفاق الرأسمالي الحكومي والارصدة الاجمالية في اليابان ، ١٩٧٠-١٩٩١

استجابة اليابان ماليا للتباطؤ الاقتصادي في عام ١٩٩١ تتسق مع هذا النمط العام . فبصرف النظر عن التدهور السلبي في رصيد الميزانية بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي ، زادت بعض النفقات التقديرية وقد كانت كلها في شكل إضافات إلى الاستثمار . والاسلوب الرئيسي للقيام بذلك يتجلى بالفعل في إعتماد ميزانية تكميلية لعام ١٩٩١ ، في كانون الاول/ديسمبر ، حيث أضافت الحكومة نحو تريليوني ين إلى "البرنامج المالي للاستثمارات والقروض" -- وهو ما يطلق عليه باليابانية "Zaiseitoyushi" أو "Zaito" . وفي السنة المالية ١٩٩٢ ، تقرر أن يصل البرنامج المالي للاستثمارات والقروض إلى ٤١ تريليون ين أي ما يزيد على نصف ميزانية الحساب العام . وهذه هي المرة الاولى التي ينمو فيها برقمين خلال خمس سنوات الإقراض المقدم من البرنامج المالي للاستثمارات والقروض .

ولا تُستمد موارد البرنامج المالي للاستثمارات والقروض من المخصصات المباشرة في الميزانية ، بل من فائض الاموال والاحتياطيات في مختلف الحسابات الحكومية (مثل الصندوق الوطني للمعاشات التقاعدية وصندوق المدخرات البريدية) ، والحصيلة الآتية من مختلف السندات والاقتراضات التي تضمنها الحكومة . ويجب أن تحقق استثمارات البرنامج المالي دخلا يكفي لتغطية الالتزامات الخاصة بالموارد المستخدمة . ولهذا تباشر الحكومة استثمارات هامة اجتماعيا واقتصاديا ، ومُدّرة للدخل كذلك . والواقع أن الذين يتلقون أموال البرنامج المالي يكونون في أحيان كثيرة هم أنفسهم الوسطاء بمن فيهم السلطات المحلية . وتتلقى بعض المؤسسات المالية أموالا من البرنامج المالي ، ومنها على سبيل المثال مصرف التنمية الياباني الذي سترفع مخصصاته إلى ٣٢ في المائة هذا العام . وسيقوم بدوره بزيادة الإقراض من أجل مشاريع "الهيكل الاساسي المعيشي والحضري" ، ومن أجل التحسينات الرئيسية في وسائط النقل . ومن الجهات الاخرى التي تتلقى أموالا من موارد البرنامج المالي "المصرف الياباني للإستيراد والتصدير" ، ومؤسسة التمويل الشعبية ، ومؤسسة تمويل الاعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة .

وبالرغم من أن الحكومة تقترح نفقات البرنامج المالي ويوافق عليها البرلمان ، فإنها لا تعتبر جزءا من الميزانية في حد ذاتها . فالميزانية الرسمية لعام ١٩٩٢ ميزانية تقشف ، حيث تضاءلت آفاق الايرادات الضريبية . ولهذا ظلت الزيادة في الإنفاق دون ٣ في المائة ، مقابل ما يزيد على ٦ في المائة في الميزانية الأولية لعام ١٩٩١ . ومع ذلك ، وتمشيا مع التركيز على الاستثمار ، تعين أن ينمو المكون الإجمالي للأشغال العامة في الميزانية بنسبة ٤,٥ في المائة[(١٨)] . كما تضمنت ميزانية عام ١٩٩٢ زيادات ضريبية مؤقتة لمقابلة بعض أوجه النقص في الايرادات الناجمة عن التباطؤ ، ولكنها تضمنت أيضا إعتمادا بزيادة نسبتها ٣٦ في المائة في سندات التعمير .

وباختصار ، فمع إزدياد القلق حيال التباطؤ الاقتصادي ، أعلنت الحكومة عدة تدابير للتنشيط الاقتصادي ، منها استخدام المؤسسات المالية الحكومية في توسيع الموارد اللازمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ، وتحديد الجداول الزمنية لعدد أكبر من الأشغال العامة حتى يبدأ العمل فيها في النصف الأول من السنة المالية . بل إنها طلبت من شركات المرافق العامة ، من قبيل شركات الكهرباء والاتصالات ، أن تحذو حذوها في الإسراع بنفقاتها الاستثمارية . ومن المتوقع أن يكون الاثر الصافي لهذه المكونات المختلفة للجهد المالي الياباني بمثابة حافز ضئيل للاقتصاد ككل ، وإضافة كبيرة نوعا ما إلى الاستثمار الإجمالي . وعلى وجه العموم فإنها استراتيجية ترمي إلى ربط إدارة الطلب بتعزيز العرض .

---

(١٨) وعلاوة على ذلك ، فإن الخطة المالية المحلية للحكومة ، التي تستخدم بمثابة مبدأ توجيهي للتشغيل المالي للسلطات المحلية ، تقضي بزيادة نفقات الاستثمار إلى ٧,٦ في المائة ، مقابل الزيادة الاجمالية التي لا تعدو ٥ في المائة .

التحول إلى اقتصادات سوقية جديدة

هناك الآن ثورة في الجزء الشرقي من أوروبا ، وفي الاتحاد السوفياتي السابق . وهذه الثورة في بعدها الاقتصادي تستتبع تغييرا كاملا للنظام . وبدون وجود سوابق يمكن أن يقارن بها التقدم الوطني المحرز ، تجري الحكومات تغييرات في أفرقة تقرير السياسة ، وذلك بصورة متكررة في بعض الأحيان . وتميل التوقعات إلى أن تكون مفرطة في التفاؤل ، كما أن حالات خيبة الأمل كانت حادة . والأسلوب المتبع الآن هو اللجوء إلى السياسات التي لم تجرب بعد والأخذ إلى حد كبير بأسلوب "التعلم عن طريق العمل" . وما زالت هذه الاقتصادات في أوائل عام ١٩٩٢ في مرحلة التحول : إذ انهار النظام القديم للتخطيط المركزي ، غير أن النظام الجديد لم يتبلور بعد .

وفي مثل هذه الحالة ، يتوقع أن تحدث اضطرابات اقتصادية شديدة ؛ وهذا ما حدث بالفعل ، إذ انخفض الانتاج بنسبة ١٦ في المائة في السنة الماضية . وانخفض الانتاج انخفاضا حادا حتى في البلدان التي توقعت أن يبدأ الانتعاش فيها ، لا سيما بولندا ورومانيا (انظر الجدول ألف - ٣) . أما النشاط في القطاع الخاص فقد بدأ في الازدهار ، ولأن نصيب القطاع الخاص في النشاط العام صغير ، فإن كل ما يستطيعه هو ابطاء التدهور لا ايقافه . وفي الاتحاد السوفياتي السابق ، كان الدخل القومي في عام ١٩٩١ أقل مما كان عليه في السنة السابقة بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة[(١٩)] .

ووفقا لجميع المؤشرات ، تعاني المنطقة من تقلص اقتصادي شديد . وليس لانخفاض النشاط الاقتصادي مثيل في البلدان الصناعية . فلم تكن مستويات الانتاج في عام ١٩٩١ أكثر مما كانت عليه قبل عشر سنوات (انظر الجدول الثاني - ٤) . وانخفضت الاستثمارات إلى مستويات منتصف السبعينات . وشهدت السنوات الثلاث الأخيرة انخفضات حادة في الاستثمارات مما أدى حتى إلى تأخير عمليات الصيانة الأساسية أو اهمالها ، وهذا بدوره هدد الكثير من رأس المال الذي يمكن استثماره .

---

(١٩) البيانات الكمية من الاقتصادات التي تمر بعملية تحول يجب أن تفسر بحذر كبير نظرا للتغير المستمر في الأنظمة الاحصائية الوطنية وعملية جمع البيانات . وفي الماضي ، حالت ندرة سلسلة البيانات عن الاقتصاد الألباني دون ادراج هذه البيانات في "دراسة الحالة الاقتصادية" . وعلى الرغم من توفر معلومات جديدة عن البانيا ، لم يكن بالامكان ادراجها بطريقة منهجية في "الدراسة" الحالية .

الجدول الثاني - ٤ آخر سنة توافقت فيها المؤشرات الاقتصادية مع مستويات عام ١٩٩١ في الاقتصادات التي تمرّ بعملية تحول

وفي الاتحاد السوفياتي ، تم صرف كل الزيادات في الايرادات الوطنية تقريبا في الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ على الاستهلاك الجاري وعلى البناء في المجال غير الصناعي . وفي عام ١٩٩١ ، ازداد حجم البناء غير المستكمل بنسبة ٣٠ في المائة ؛ وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ ذلك ١٧ في المائة من الاستثمارات ، مقارنة بنسبة ٥ في المائة في عام ١٩٨٥ . ووفقا لتقديرات الـ Goskomstat لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، انتهى المطاف في الاتحاد بأن أصبح ثلثا الآليات والمعدات الصناعية عتيقا ، كما أنه حان أوان إحلال ٤٣ في المائة من الأصول الثابتة . وفي آحاد القطاعات ، كانت الحالة أكثر سوءا ؛ فمثلا في صناعة تكرير النفط في الاتحاد الروسي ، أفادت التقارير بأنه حان أوان احلال ٩٠ في المائة من المعدات (٢٠)

وأُضير بصفة خاصة الانتاج الصناعي . كما أن تقييد الطلب لمكافحة التضخم خفض بشكل حاد المشتريات المحلية في أوروبا الشرقية . ومع انهيار العلاقات التجارية في مجلس التعاضد الاقتصادي ، انخفضت الطلبات من البلدان المجاورة الأعضاء في المجلس بنسبة النصف أو أكثر ، مما ألحق ضررا بالغا بالانتاج المخصص للتصدير . ولم تستطع الصادرات الموجهة إلى أسواق العملات الصعبة أن تعوض عن ذلك الهبوط (انظر الفصل الثالث) . وحرمت القيود المفروضة على الاستيراد في بعض البلدان الصناعية مما يلزمها من المواد الخام ، والمعدات ، وقطع الغيار ، في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان ذلك بصفة خاصة في قطاعات الأغذية ، والمستحضرات الصيدلانية ، والمنسوجات ، والثياب ، والأحذية .

وأصبح التدهور في القطاع الزراعي مركز اهتمام دولي ، لا سيما في البلدان التي تأخرت فيها نسبيا عملية التحول إلى الاقتصاد السوقي ، مثل الاتحاد السوفياتي السابق ، وبلغاريا ، ورومانيا (انظر الجدول ألف - ١٠) . واضطرت بلغاريا ، التي كانت في السابق تصدر الغذاء إلى الشرق والغرب ، إلى استيراد كميات كبيرة من

(٢٠) "Ob itogakh funktsionirovaniia narodnogo khozyaistva Rossiiskoy Federatsii v 1991 godu", Gosudarstvennyi Komitet Rossiiskly Federatsii po statistike (Moscow), 1992, p. 37 .

الجدول الثاني - ٤ - آخر سنة توافقت فيها المؤشرات الاقتصادية مع مستويات عام ١٩٩١ في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول

	الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار السوقية	الانتاج الصناعي الاجمالي	الاستثمار الاجمالي	الاستهلاك الخاص
الاتحاد السوفياتي	١٩٨٣	١٩٨٥	١٩٨٤	١٩٨٩
بلغاريا	١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٧	١٩٨٣
بولندا	١٩٨٣	١٩٧٥	١٩٧٤	١٩٨٣
تشيكوسلوفاكيا	١٩٧٩	١٩٧٩	١٩٧٨	١٩٨٨
رومانيا	١٩٨٠	١٩٧٩	١٩٧٣	١٩٨٨
هنغاريا	١٩٨١	١٩٧٨	١٩٧٥	١٩٨٣

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا .

الغذاء . وفي الاتحاد السوفياتي السابق ، انخفض حصاد الحبوب بنسبة ٢٥ في المائة في السنة الماضية . وانخفضت المساحة المزروعة بمقدار ٣,٣ مليون هكتار ، بعد أن انخفضت بمقدار ٣,١ مليون هكتار في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٠ .

وعانى الاقتصاد الريفي بصفة عامة من الزيادات في التكلفة بسبب التضخم ، وارتفاع الضرائب ، مما حوّل مزارع كثيرة كانت مربحة في السابق إلى مزارع غير مربحة . واستمرت المناقشات السياسية حول القوانين الجديدة للأراضي ، وكيف يمكن إعادة القطاع الزراعي إلى القطاع الخاص . فما زالت هناك حاجة في الغالب إلى تسوية مطالبات أصحاب الأراضي السابقين كما أن بعض حالات تحويل الملكية غير الخاضع لقيود تنظيمية جعلت العاملين في القطاع الذي ما زال جماعيا غير متأكدين حتى من استمرار اقامتهم في هذه الأملاك .

وفي الوقت ذاته ، لم يتم العثور بسهولة على أسواق للانتاج الزراعي للبلدان التي حققت نجاحا أكبر في حصادها . وبالتالي لم تكن الصادرات الهنغارية والبولندية إلى أوروبا الغربية ، رغم ازديادها زيادة كبيرة ، كافية للتعويض عن الانخفاض الحاد في المبيعات إلى الشركاء السابقين في مجلس التعاضد الاقتصادي ومع القيود المفروضة على الطلب المحلي ، فقد أدى ذلك إلى تكدس كميات كبيرة غير مبيعة في هذه البلدان . وكما كان الحال في الماضي ، كان المزارعون يتوقعون من حكوماتهم أن توفر لهم مبادئ توجيهية وأن تتدخل لمساعدتهم . والمساعدة التي كان يمكن تقديمها لم تكن كافية إلا لوقف الانهيار الحاد في الثقة ، ولكنها لم تكن كافية لوقف تدهور الانتاج[٣١] . وفي هذه الظروف البيئية السياسية ، سيعاني الانتاج والصادرات في عام ١٩٩٢ .

وتجاوز التضخم في هذه البلدان ، باستثناء تشيكوسلوفاكيا ، ما توقعه مقررو السياسة بمراحل . وقد خفضت تشيكوسلوفاكيا معدل التضخم الشهري من ٣٦ في المائة في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ إلى ما يقرب من الصفر بحلول شهر أيلول/سبتمبر ، وحافظت على معدل منخفض له طيلة الفترة المتبقية من السنة . وعلى النقيض الكبير من ذلك ،

---

(٣١) الانخفاض في عدد المواشي مقلق بالفعل . ففي هنغاريا مثلا انخفض عدد الخنازير في الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة ، وعدد الماشية بنسبة ٦ في المائة ، والدواجن بنسبة ١٨ في المائة ، والخراف بنسبة ٣٠ في المائة (Nepszabadság (Budapest), 22 November 1991, p.5) .

أصبح التضخم المؤلف من ثلاثة أرقام هو العادة في بلغاريا ، ورومانيا ، وفي الاتحاد السوفياتي المتفكك . وفي بولندا ، كان الهدف تخفيض معدل التضخم إلى ١ في المائة في الشهر قبل نهاية عام ١٩٩١ . وقد انخفض المعدل الشهري الفعلي إلى ما يقرب من الصفر بحلول شهر تموز/يوليه ، ولكنه عاد إلى الارتفاع عندما تراخت سياسات الاقتصاد الكلي . وبالنسبة للسنة برمتها ، بلغ معدل التضخم ٧٠ في المائة (وكان قد بلغ ٥٨٤ في المائة في عام ١٩٩٠) . ومع أن معدل التضخم في هنغاريا لعام ١٩٩١ كان نصف معدل التضخم في بولندا فقد كان أعلى مما كان عليه في عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ١) .

وانفجر التضخم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية : ففي تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ كانت أسعار المستهلك أعلى ٣,١ مرة وأسعار الجملة أعلى ٣,٧ مرة مما كانت عليه في السنة السابقة ، ويعود ذلك جزئيا إلى زيادة الأسعار التي بدأ نفاذها في شهر نيسان/ابريل . غير أن الانفجار الحقيقي للتضخم حدث في نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢ ، لا سيما بعد تحرير الأسعار في ٢ كانون الثاني/يناير . وبحلول منتصف شهر شباط/فبراير ، قفزت الأسعار إلى ما لا تقل نسبته عن ٣٥٠ في المائة فوق المستوى الذي كانت عليه في نهاية سنة ١٩٩١ .

ارتفاع تكلفة التحول

خف الآن الحماس الذي شار في عام ١٩٨٩ للانفتاح السياسي على التحول الاقتصادي الكامل للاقتصادات المخططة مركزيا في اوروبا بعد ادراك أن طريق التحول سيكون شاقا . والاستراتيجية التي تم اعتمادها في كثير من البلدان تتمثل في تحقيق التحول بأسرع ما يمكن ، وقبول حدوث اضطراب شامل في النشاط الاقتصادي كتكلفة قصيرة الأجل . وكانت هذه هي خطة الهجوم التي اعتمدتها الحكومة الالمانية ازاء الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة ، وقيام بقية ألمانيا باستيعاب معظم تكاليف التغييرات . وفي السنة الأولى لما يمكن أن يطلق عليه اسم "العلاج بالصدمات المصحوب بشبكة واقية" ، انخفض الناتج المحلي الاجمالي في القطاع الشرقي من المانيا بنسبة ٣٥ في المائة ؛ وانخفض في السنة الماضية بنسبة أخرى بلغت ١٩ في المائة . ويتوقع أن يبدأ الانتاج في الانتعاش في هذه السنة ، بتحقيق نمو تقرب نسبته من ١٠ في المائة ، مما سيجعل الناتج المحلي الإجمالي أقل بنسبة الثلث مما كان عليه في عام ١٩٨٩ . وهذا يشكل انخفاضا هائلا في النشاط الاقتصادي ، وهناك بالتالي حاجة إلى دعم مالي كبير جدا لجعل تحقيقه ممكنا من الناحية الاجتماعية والسياسية . وبهذا المعنى ، تعتبر حالة المانيا فريدة من نوعها ؛ ولم يتوفر لأي بلد آخر مخطط مماثل لامتصاص الصدمات .

وكانت تجربة الاتحاد السوفياتي نقيض ذلك على طول الخط بمعنى أنه مرت فترة طويلة من الشك والتردد بشأن التحول الاقتصادي والسياسي ، لأن قوى الاصلاح واجهت معارضة . وانعكس ذلك في الركود الاقتصادي ثم في التدهور (٣٢) . وجاء الحل في أواخر شهر آب/أغسطس ١٩٩١ إذ أدى اخفاق محاولة الانقلاب المترددة بصورة مؤقتة إلى شل المعارضة القوية للاصلاحات السياسية والاقتصادية ، مما خلق فرصة للاسراع بصورة جذرية في عملية التحول . غير أن الشلل الذي أصاب المركز القديم حال ، في الوقت ذاته ، دون احتواء المدّ العارم نحو الاستقلال في الجمهوريات التي يتألف منها الاتحاد . وخلال الاسبوعين التاليين لمحاولة الانقلاب ، تعززت إلى حد بعيد الاعلانات الرمزية للسيادة التي كانت الجمهوريات قد أصدرتها في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ وذلك باتخاذ اجراءات الاستقلال الكامل في معظم الجمهويات . وقد استعادت دول البلطيق الثلاث استقلالها في فترة مبكرة من شهر أيلول/سبتمبر وأصبحت أعضاء في الأمم المتحدة في شهر تشرين الأول/ اكتوبر . وأصبحت حكومات الدول الجديدة مركزا جديدا لاتخاذ القرارات . ومع هذا التفكك الذي أصاب الدولة السوفياتية ، تشعبت عملية التحول السياسي والاقتصادي لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية إلى عمليات تحول موازية ومتشابكة ، وإن لم تكن غير موحدة ، لـ ١٥ دولة منفصلة .

وكان الاثر القصير الأجل لهذه الاحداث يتمثل في اشتداد اضطراب النشاط الاقتصادي . فقد انهارت الآليات التقليدية للتبادل والتوزيع الاقتصاديين بدون وجود آليات جديدة تحل محلها . وبالتالي بدأ التحول الاقتصادي في البلدان الخلف واتحاد الدول المستقلة الذي كونته ، غير أنه لم يتضح بعد طريق التحول الذي ستتبعه ولا الطابع أو الخليط من النشاط الحكومي والخاص الذي تستهدفه .

ويمكن أن يقال إن معظم البلدان الشرقية الاخرى بدأت عملية تحولها إلى الاقتصادات السوقية . فقد شرعت سياسات الاستقرار المصحوب بالتحرر تؤتي ثمارها في البلدان التي بدأت هذه العملية قبل غيرها . وهكذا ، اختفت حالات النقص الخطيرة في بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا . غير أن التكلفة الاجتماعية كانت عالية وزاد نفاد الصبر العام إزاء التضحيات التي ينبغي تقديمها . وكان هذا واضحا في الانتخابات البرلمانية في السنة الماضية في بولندا ، وهي من البلدان الأوائل التي لجأت إلى العلاج بالصدمات . وأعرب الناخبون عن رغبتهم في تخفيف شدة سياسة التقلص السارية منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ ، وذلك عن طريق التصويت للمعارضة . وبدأ الاستياء أيضا في هنغاريا في هبوط نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات المحلية .

---

(٣٢) استُعرضت الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" الصفحات ٨١-٩٣ .

وقد شرعت تشيكوسلوفاكيا في تنفيذ عملية تحول طموحة في أوائل العام الماضي ، وحققت نتائج هامة في مجال وقف التضخم النقدي ، كما ورد ذكره أعلاه ؛ وتمثلت إحدى النتائج الثانوية في زيادة حدة التوتر بين الجزء التشيكي والجزء السلوفاكي في الجمهورية الاتحادية . ومن المؤكد أن برنامج تحقيق الاستقرار أثّر على الجمهوريتين بأسلوب يختلف عن الآخر ؛ وهكذا بلغت نسبة البطالة في عام ١٩٩١ في الجمهورية التشيكية ٤ في المائة وفي الجمهورية السلوفاكية ١٢ في المائة تقريبا(٣٣) .

وزاد عدد العاطلين عن العمل في العام الماضي بصورة هائلة (انظر الشكل الثاني - ٤) وفي بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا زاد معدل البطالة ستة أضعاف ، وفي هنغاريا تجاوزت الزيادة أربعة أضعاف ، وفي بولندا كانت الزيادة ٥٠ في المائة (بالإضافة إلى البطالة التي بلغت ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٠) . وزادت البطالة في رومانيا بمعدل خمسة أضعاف . وكانت معدلات البطالة مفرطة وفقا للمعايير التاريخية ، وخاصة معدل البطالة الذي تجاوز ١١ في المائة في بولندا و ٩,٦ في المائة في بلغاريا ؛ ولا تدل البوادر على أن المشكلة تسير في طريق الحل .

الشكل الثاني - ٤ - البطالة في أوروبا الشرقية ، ١٩٨٩-١٩٩١

وينعكس تردي حالة العمالة المستمر في تناقص عدد الوظائف الشاغرة التي لم تملأ . ففي تشيكوسلوفاكيا ، مثلا ، وصل معدل الوظائف الشاغرة التي لم تملأ إلى ١٠٠ وظيفة شاغرة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ لكل ١٠٠ شخص عاطل عن العمل يبحث عن وظيفة ؛ وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ كان عدد الوظائف الشاغرة التي لم تملأ ١٢ وظيفة فقط . وفي هنغاريا كان معدل الوظائف الشاغرة ٣١ وظيفة لكل ١٠٠ شخص يبحث عن العمل في نهاية عام ١٩٩٠ ، ونقص هذا العدد إلى ٥ وظائف في نهاية عام ١٩٩١ .

---

(٣٣) Hospodárské noviny (Prague), 11 March 1992, P. 15 .

وفي بولندا ، كان معدل الوظائف الشاغرة ٩ وظائف لكل ١٠٠ شخص يبحث عن وظيفة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ ، ونقص هذا العدد الى ٢ في كانون الاول/ديسمبر (٢٤) .

وكان جزء من البطالة نتيجة حتمية لعملية التحول الاقتصادي التي اقتضت إعادة توزيع القوى العاملة بمزيد من الكفاءة ؛ ويعزى الجزء الاخر الى تناقص الطلب الناجم عن اجراءات مكافحة التضخم واتباع سياسات مخيبة للآمال . ونظرا لمواصلة الكفاح ضد التضخم ، فمن المحتمل أن يبقى ذلك الجزء من البطالة المرتبط بمكافحة التضخم هذا العام ، وأن يزيد معدل البطالة المرتبط بإعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي . وحتى في البلدان التي شرعت في تنفيذ برنامجها للتحول في وقت مبكر نسبيا ، ستتعرض الإدارة لضغط شديد باستمرار لكي تتخلص من القوة العاملة غير الضرورية ، ومن المؤكد أنه يتعذر على القطاع الخاص الناشئ الذي لا يزال محدودا أن يستوعب جميع الايدي العاملة قبل انقضاء وقت طويل ؛ ولهذا فمن المتوقع أن تزيد حدة البطالة في المدى القصير .

---

(٢٤) Glówny Urzad Statystyczny, Federální Statistický Úrad and Központi Statisztikai Hivatal, Bulletin (Budapest), vol. 1, No. 1 (1991), P.8 (وكان هذا المنشور الاحصائي المشترك الاول لتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا وبولندا بداية عملية تنمية تعاونية في المنطقة) . وفي نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ ، وصل عدد العاطلين في هنغاريا إلى ٤٠٦ ٠٠٠ شخص وكان عدد الوظائف الشاغرة التي لم تملأ ١١ ٠٠٠ تقريبا (Heti Világgazdaság (بودابست) ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢) .

الشكل الثاني - ٤ البطالة في أوروبا الشرقية ، ١٩٨٩-١٩٩١

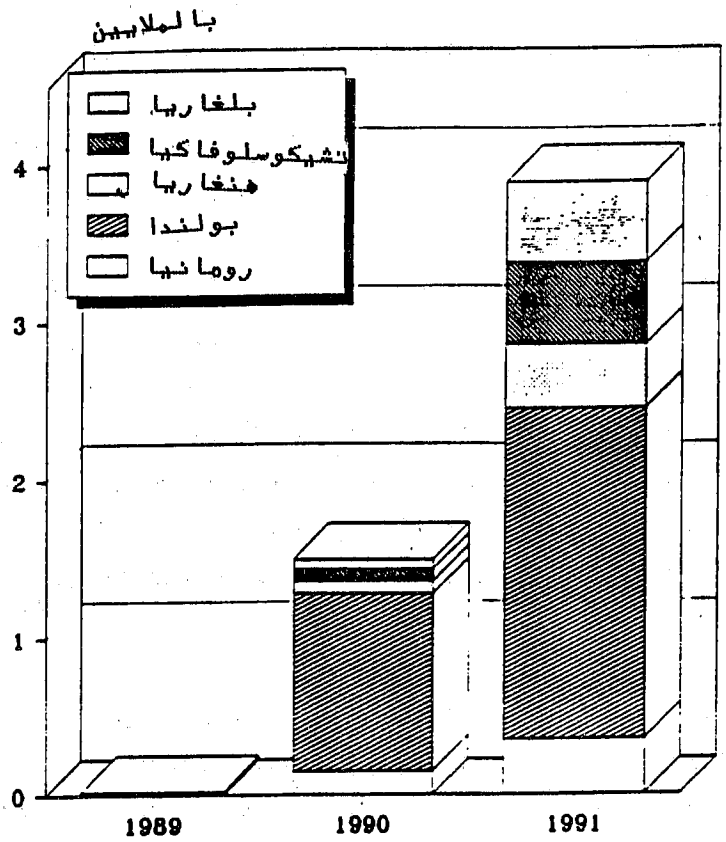

المصدر : التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة استنادا إلى المنشورات الاحصائية الوطنية .

وعلى الرغم من أن جميع هذه البلدان استحدثت مشاريع تأمين ضد البطالة في الآونة الأخيرة ، كادت الأموال المخصصة للاستحقاقات أن تنضب . كما أدى الانحدار الاقتصادي إلى تناقص الضرائب التي كان العاملون والمؤسسات يدفعونها وكانت تموّل المشاريع (٣٥) . وفي الوقت ذاته ، تخلصت بعض الوحدات الاقتصادية من العمال بإحالة العاملين لديها إلى التقاعد في وقت مبكر ، وأدى هذا بدوره إلى زيادة نفقات الاستحقاقات التقاعدية . وهكذا جرى استنزاف موارد الميزانية بصورة غير متوقعة . وما دامت الميزانيات خاضعة لقيود شديدة ، فستكون النفقات الاجتماعية هزيلة . ولما كانت المعاشات التقاعدية غير مرتبطة بالأرقام القياسية لنفقات المعيشة ولا تتغير إلا بصورة مرحلية ، فقد هبطت قيمتها الحقيقية .

وهبطت الأجور والمرتبات الحقيقية في العام الماضي ، في أعقاب حالات هبوطها السابقة (انظر الجدول ألف - ١١) . كما انخفضت القيمة الحقيقية لبدلات الأسرة ورعاية الأطفال . ويبدو أن معظم الأسر حاولت مواجهة هذا النقص الذي اعترى ايرادات "الاقتصاد الأول" بمزاولة أعمال إضافية خاصة في "الاقتصاد الثاني" ، أي القطاع غير الرسمي والقطاع الخاص (٣٦) .

وإجمالا فإنه نظرا للانخفاض الهائل والمفاجئ في إيرادات الأسر المعيشية ، والتحويلات الاجتماعية ، وتناقص الانفاق العام على الصحة ، والتعليم ، ورعاية الأطفال أحيانا ، أخذ التحول يسبب معاناة شديدة لأجزاء كبيرة من المجتمع . ولما كانت لا توجد أموال كافية لشبكات الأمان المخصصة للفئات الضعيفة التي تتأثر بالمشاكل التي تواجه الخطة اتسع نطاق الفقر ، وزاد انتشار التشرد تدريجيا ولكن بصورة تدعو إلى القلق .

---

(٣٥) وهكذا ، زادت كثيرا ضرائب الضمان الاجتماعي التي يدفعها العاملون والمؤسسات اعتبارا من كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ من أجل زيادة ايرادات الضمان الاجتماعي في الميزانية في هنغاريا .

(٣٦) ومن آليات ذلك في بعض البلدان قيام العاملين بتأجير استخدام المعدات الموجودة في مصانع الدولة لأغراض الانتاج الخاص بعد استيفاء حصص الانتاج . ولكن بعد أن توقف التخطيط المركزي رسميا ، ألغى القانون هذه الممارسة .

وبصورة عامة بقيت مسائل التوزيع والسياسة الاجتماعية موضوعا هامشيا في النقاش الدائر حول الانتقال الى اقتصادات السوق[٢٧] .

وفي التاريخ الاقتصادي للبلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا الكائنة في أوروبا الشرقية ووسط أوروبا ، تضطلع الدول بمسؤولية مزدوجة تتمثل في ادارة الاقتصاد وتحديد أنماط العلاقات الاجتماعية . ويبدو أن التطورات التي طرأت في مجال السياسة العامة منذ عام ١٩٨٩ كشفت حدود دور الدولة كجهة مسؤولة عن إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية ، وأوجدت خيبة أمل في أيديولوجيات التنمية في إطار الاقتصاد السوقي التي أخذت تهيمن في الآونة الاخيرة . وبدأت تظهر علامات فوضى فكرية ، ومن المحتمل أن تبرز أشكال مختلفة من التفسخ السياسي . وينتشر الخوف من أن تتعرض المؤسسات الديمقراطية الجديدة للخطر إذا رُئي أن الطابع الاكثر شمولية للحكومات يمكن أن يوفر حلا ملائما لعدم الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي السائد في الوقت الحاضر . وانحدرت بالفعل بعض أشكال السلوك . وإذا كان الوهن الذي تسرب إلى أشكال السلطة المختلفة وقيم الانشطة الجماعية التي كانت مقبولة في الماضي أدى إلى تعزيز الحريات الفردية ، فقد أصبح المجتمع أكثر هشاشة بشكل ما .

الاتحاد السوفياتي يحل نفسه

يمثل عام ١٩٩١ نقطة تحول في تاريخ العالم . فقد انهارت دولة عظمى بسبب النزاع والفوضى الداخلية ويعزى هذا الى حد كبير إلى الصعوبات الاقتصادية . وتبين من احصاءات الانحدار الاقتصادي في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، كما ورد سابقا ، ان النظام فقد القدرة على البقاء . وعلى الرغم من العيوب المؤكدة التي تعتور النظام القائم على الغرض ، فقد كان يتمتع ببعض الصفات الاخلاقية ، والقواعد والإجراءات المستقرة ، والكيانات الهرمية ، وآليات التنفيذ التي حمت الاقتصاد الوطني من الانهيار طيلة عدة عقود . وقد دمر جزء من هذا الكيان تمهيدا لانشاء آليات السوق .

---

(٢٧) انظر : Giovanni Andrea Cornia and Sándor Sipos, eds., Children and the Transition to the Market Economy: Safety Nets and Social policies in Central and Eastern Europe, Study by UNIICEF (Aldershot Avebury 1991) .

وحاولت الوزارات المركزية والوكالات الاقتصادية الاخرى في بادئ الامر أن تحافظ على بعض مظاهر تنسيق ادارة العرض والانتاج ، ولكن كانت المبادئ التشغيلية التي تستند إليها تناقض "اليد الخفية" تناقضا تاما وكانت تعوزها القدرة على "تخطيط" زوالها . أما اليوم فقد اختفت الوزارات أو أعادت تشكيل نفسها بوصفها احتكارات غير منظمة أو شركات احتكارية رأسمالية .

وفي الدول التي خلفت الدول الاشتراكية ، كان البند الأول من نشاطها الاقتصادي يتمثل في بعض الاحيان في الاستيلاء على أموال الاتحاد السابق ، وتبادل الادعاءات والادعاءات المقابلة ، وفرض قيود جديدة على الصادرات . وواجهت هذه الدول المزيد من الصعوبات في اتخاذ قرارات لادخال اصلاحات اقتصادية وتطبيع الانتاج والتوزيع في الاراضي الخاضعة لسيادتها . وأدى انعدام الاتفاق بين الدول المستقلة حديثا والهيئات التشريعية والتنفيذية على المسائل الحيوية مثل جمع الضرائب ، والعملات ، والملكية ، والتجارة بين الجمهوريات ، ونقل الملكية إلى القطاع الخاص إلى تأجيل الاصلاح وأسهم في الفوضى الاقتصادية التي أخذت في الانتشار . وعزز هذا بدوره مطامح آحاد الجمهوريات (وحتى المحليات) لتحصين نفسها ضد الانحلال الاقتصادي الذي تفشى في شركاءها السابقين والسعي لانتهاج سياسة مستقلة لا تراعي مصالح الآخرين . ولكن ، نظرا للطابع المتكامل للاقتصاد السوفياتي السابق ، لم يتمكن أي شريك من تحقيق الاستقلال دون أن يزعزع استقرار جميع الشركاء الآخرين .

وبرزت عملية التفكك في عام ١٩٩١ في مجال الميزانية بوجه خاص . وحتى قبل حل الاتحاد ، لم تدفع الجمهوريات المبالغ المستحقة عليها إلى الميزانية المركزية : وخلال الشهور التسعة الاولى من السنة كانت المدفوعات الفعلية لا تتجاوز ٤٥ في المائة من الخطة . ووصل العجز في ميزانية الحكومة المركزية خلال نفس الفترة الى ٩٠ بليون روبل .

وكان أحد الاسباب الرئيسية للعجز هو انتشار برامج الاستحقاقات الاجتماعية التي وضعتها الهيئات المنتخبة على كافة المستويات دون إيلاء أي اعتبار للاموال المتوفرة . وتضمنت البرامج على صعيد الاتحاد وحده اعتمادات لعام ١٩٩١ بلغت ٥٠ بليون روبل ، وهو نفس المبلغ الاسمي الذي غطى العقد السالف كله .

وبالنسبة للعام كله ، بلغ العجز في الميزانية الموحدة ٣٠٠ بليون روبل (بما في ذلك أموال الاتحاد ، والجمهوريات ، والاموال الخارجة عن الميزانية) ، أي

حوالي ١٨ في المائة من الناتج القومي الإجمالي بالمقارنة بنسبة ١,٨ في المائة في عام ١٩٨٥ . ولا يمكن تمويل عجز في الميزانية من هذا القبيل إلا بواسطة خلق النقود ، وزادت سرعة هذه العملية على مدار السنة . وعلى الرغم من أنه جرى سحب ٣,٤ بليون روبل من النقد المتداول في الربع الأول من السنة عن طريق المصادرة ، أضيف مبلغ ٢٥ بليون روبل و ٤٩ بليون روبل على التوالي إلى المعروض من النقود خلال الربع الثاني والربع الثالث . وفي تشرين الأول/اكتوبر وحده زاد المعروض من النقود بمقدار ١٢ بليون روبل . ولهذا ، زادت الكمية من النقود المصدرة في الفترة من كانون الثاني/يناير الى تشرين الأول/اكتوبر إلى ٤,٥ ضعف قيمتها خلال نفس الفترة من عام ١٩٩٠ .

وهناك مظهر آخر من مظاهر التضخم يتمثل في سرعة اتساع الائتمان الذي يعزى إلى سياسات الإقراض السخية التي اتبعتها الدولة والمصارف التجارية على حد سواء . فخلال الشهور التسعة الأولى من عام ١٩٩١ زادت قيمة الائتمان الذي قدمته المصارف بنسبة ٧٠ في المائة تقريبا . وفي الاتحاد الروسي ، زاد الائتمان المصرفي بمعدل ١,٨ ضعف . وكان كيان التسليف يدل على ازدياد حدة الطابع التصاعدي للتضخم ، وكانت ٨٦ في المائة من القروض قصيرة الأجل واستخدمتها المؤسسات لتخفيف حدة ارتفاع أسعار الطاقة ، والمواد الخام ، والسلع الرأسمالية الأخرى ، ولتخفيف آلام التكيف مع بيئة اقتصادية تتغير بسرعة .

ولذلك ، بينما كانت الحكومة على جميع المستويات في حاجة ماسة الى الأموال ، زاد التدفق النقدي للمشروعات والمؤسسات . وفي فترة التسعة شهور الأولى من عام ١٩٩١ ، ارتفعت أرباح عمليات المشروعات بنسبة ٨٠ في المائة بالمقارنة بنفس الفترة في عام ١٩٩٠ ، ويرجع ذلك أساسا الى زيادة أسعار منتجاتها . وقد أُنفق قسط كبير من الزيادة في الأرباح على أوجه الانفاق الاجتماعية وصرف مكافآت للعاملين ، ووظف قسط ضئيل في استثمار طويل الأجل .

وكانت قدرة الشركات على رفع الأسعار دليلا على درجة الاحتكار المرتفعة في قطاعات عديدة[٣٨] . وكانت الفكرة تشجيع المشروعات على زيادة الانتاج عن طريق زيادة ربحيته . ولكن مع انقطاع خطوط الإمداد والاضطراب البالغ في شبكة التوزيع والإدارة المُعْرِضَة عن المجازفة ، قام المنتجون برفع أسعار منتجاتهم وخدماتهم فقط بدلا من زيادة انتاجهم[٣٩] . وحتى السلع الزراعية ، التي كان الكثيرون يعتقدون أن المنتجين يخزنونها ترقبا لأسعار أكثر ارتفاعا في بداية عام ١٩٩٢ ، أخفقت في الوصول بأحجام كافية لتلبية الطلب والحيلولة دون مزيد من ارتفاع الأسعار . والصورة العامة التي تظهر من تصرف المشروعات في هذا الجو هي صورة التبني المفرط والواهن "للأجل القصير" . وتعتبر المشروعات التابعة للدولة أجهزة معقدة أولويتها الأولى هي البقاء وموئلها التقليدي هو هيكل بيروقراطي حكومي . ويمكن اعتبار تصرفها ردا معقولا على حالة غير مستقرة الى حد بعيد ، غير أنه قد يطيح بالجهود المبذولة لقلب انخفاض الانتاج . فهناك بالفعل قلق متزايد في مجال السياسة بشأن أداء المشروعات في ظل الظروف الاقتصادية الجديدة ، وبشأن الإبقاء على الوظائف في المشروعات ، وبشأن الافتقار الى الاهتمام بالاستثمار .

واستجابة بعرض كاف للإشارات الصادرة عن السوق والناجمة عن ارتفاع الأسعار ستتوقف على نجاح التدابير الطموحة لإنهاء الاحتكار والتحول الى القطاع الخاص أو الخصخصة المزمعة للفترة المتبقية من عام ١٩٩٢ . وهناك حاجة الى المنافسة لإحداث هزة صحية للإدارة القائمة . بيد أن المؤسسات التي تنفر من المجازفة تقتضي ، أحيانا ، إدارة مختلفة لتكون أقدر على التحلي بروح الإقدام على تنظيم المشاريع . وهناك في بعض الأحيان ضرورة لإعلان الإفلاس وإعادة توزيع الأصول والبدء من الصفر . وكل

---

(٣٨) تعتبر درجة التركيز العامة للصناعة السوفياتية أيضا مفرطة في ارتفاعها . ففي عام ١٩٩١ ، على سبيل المثال ، أنتجت نسبة ٧ في المائة من المشروعات الصناعية ٦٥ في المائة من اجمالي الناتج الصناعي واستخدمت ما يربو على ٥٠ في المائة من العمال (Goskomstat SSSR, "Ob ekonomicheskom polozhenii strany v 1991 godu", (Moscow, 1991), p. 41) .

(٣٩) في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، مثلا ، قام الكثير من المشروعات الكبيرة العديدة في الاتحاد الروسي بتخفيض أحجام انتاجها بنسب تتراوح بين ١٠ و ٣٠ في المائة ، وفي نفس الوقت رفعت معدل سعر البيع بالجملة بالنسبة للوحدة من منتجاتها بما يتراوح بين مرتين و٤,٥ مرات [Gos. Komitet ..., P. 5] .

ما يمكن أن يقال عن يقين هو أن وصفة بسيطة وعامة لن تكفي . والتجريب على نطاق واسع في مجال تغيير قطاع المشروعات الحكومي أمر له ما يبرره[٣٠] .

ورغم كل الإشارة التي سببها ظهور أشكال من الملكية غير التابعة للدولة كالتعاونيات ، والمصارف التجارية ، وتبادل السلع ، والمحلات التجارية الخاصة ، الخ ، لا يزال الاقتصاد المنتج ملكا للدولة . ومع نهاية عام ١٩٩٠ ، كانت التعاونيات والأفراد يملكون أقل من ٥ في المائة من الأصول الثابتة[٣١] . زد على ذلك أن أكثر من ٨٠ في المائة من التعاونيات أقامتها المشروعات الحكومية لتلبية احتياجاتها . ولذلك جرى بيع أكثر من أربعة أخماس اجمالي انتاج التعاونيات للمشروعات الحكومية التي ترعاها . وقد بلغت الحصة ما يقارب ١٠٠ في المائة في مجال البناء والبحث والتطوير . وفي بداية عام ١٩٩٢ في الاتحاد الروسي ، كانت المشروعات غير التابعة للدولة (بما فيها الملكيات الفردية) تمتلك أقل من ٤ في المائة من الأصول الثابتة في الجمهورية ، وانتجت ١٤ في المائة من اجمالي الانتاج .

وفي الزراعة ، يتزايد عدد المزارعين في القطاع الخاص بشكل سريع ، ولكن انطلاقا من قاعدة بسيطة . وفي عام ١٩٩١ ارتفع عددهم في روسيا من ٤٠٠ ٤ الى ٥٠٠ ٠٠٠ ، ووصل العدد الى ٥٠٠ ٧٥ مزارع في بداية شباط/فبراير . غير أن القيود المفروضة على ملكية الأراضي وبيعها لا تزال تشكل عقبة رئيسية ، وعدد الفدادين التي يستخدمها فلاحو القطاع الخاص أقل من ١ في المائة من مجموع المساحة الزراعية . وفي المتوسط ، تتكون المزرعة الخاصة في روسيا من ٤٢ هكتارا من الأراضي ، و ٤ بقرات ، و ٣ خنازير و ٥ خراف . وكانت حصة المزارعين من القطاع الخاص في اجمالي الانتاج الزراعي لعام ١٩٩١ في الاتحاد الروسي أقل من ١ في المائة ، ويعاني المزارعون في القطاع الخاص أيضا نقص المعدات الزراعية والعلف والأسمدة . وفي روسيا ، هناك ٤٧ جرارا زراعيا و ٥ حصّادات و ١٧ محراثا فقط لكل ١٠٠ مزرعة خاصة .

---

(٣٠) بعبارة أخرى ، قد تكون الأشكال المؤسسية المختلفة مناسبة في قطاعات مختلفة وتقتضي حدودا زمنية مختلفة وانفاقا متزامنا لإنجاح الخصخصة (انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.E.1) ، الفصل ٦) .

(٣١) هذه الأرقام هي آخر الأرقام المركبة المتوافرة . بيد أنه لم يحدث تغير ملحوظ في عام ١٩٩١ .

وإذا كان للإصلاح الاقتصادي أن يرسخ فلا بد أن يكون عام ١٩٩٣ هو العام الذي تبدأ فيه عملية خصخصة أملاك الدولة جديا . وقد أعلنت الحكومة الروسية عن نيتها الحصول على حصة كبيرة من الأصول الحكومية التي ستحوّل الى الملكية الخاصة بحلول نهاية السنة ، رغم أن الإجراءات لم تنته بعد . ولكن هذا يعتبر وحدة واحدة ، رغم كونها الأكبر ، من وحدات اتخاذ القرار الفعالة في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق . فهناك ١٥ دولة خلفت الاتحاد السوفياتي ذات ميراث مشترك من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، غير أن لها برامج سياسية مختلفة (انظر الاطار الثاني ـ ٢) . وقد اعتمدت كل من مولدوفا وتركمانستان وقيرغيزستان تشريعا وطنيا متقدما نسبيا بشأن التحول الى القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي .

والسلطة الوحيدة المشتركة بين الجمهوريات ، وهي كمنولث الدول المستقلة ، لا تتوافر لها آلية تنسيق ذات أهمية أو فعالية حقيقية . فقد صُرف النظر أو كاد عن الاتفاقات الاقتصادية الحيوية ـ بما فيها الحفاظ على الروبل عملة للكمنولث ، لفترة انتقالية على الأقل ، وعلى "مجال اقتصادي مشترك" . والفروع الاتحادية السابقة للوزارات ، في حالة الإبقاء عليها أو تحويلها دون المساس بها تقريبا الى شيء يدعى "اتحادات" (كومبينات) أو "منشآت" ، تقتصر عمليا على أراضي الاتحاد الروسي ،

الإطار الثاني - ٢ - الواحد يتعدد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

والهيئات الاقتصادية المركزية ، مثل "وكالة التخطيط (Gosplan) أو "وكالة توزيع الموارد" (Gossnab) ، جرى حلها بسرعة كرموز للاتحاد السوفياتي .

ولكن لا ينتقص أي عمل من هذه الأعمال من أن اقتصاد الاتحاد السوفياتي السابق كان ، ولا يزال في حالات عديدة ، تكتلا معقدا لأجزاء مترابطة تقتضي على الأقل قليلا من التنسيق والتعاون في السياسة الاقتصادية . ولا توجد وصفات محددة لاستنباط اقتصادات وطنية قابلة للاستمرار من الهيكل القائم والعمل ، في نفس الوقت ، على تنفيذ تحولها الى آليات السوق .

والتعقيد الآخر يتمثل في أن على القائمين باتخاذ القرار في الدول الحديثة الاستقلال أن يوّفقوا بين المصالح الاقتصادية الوطنية الثابتة والمشاعر القوية - التي ليست رشيدة دائما - للهوية الوطنية التي بعثت من جديد والاستقلال الوطني للدولة . وهذا مجال يمكن أن يترتب فيه على التنازلات المقدمة في سبيل الرمزية والمواقف السياسية البحتة ثمن باهظ طويل الأمد . وفي مجالات رئيسية عديدة ، من مجالات المشاكل ، أهملت الاعتبارات المتصلة بالاحتياجات الاقتصادية الطويلة الأجل أو عرقلتها لمصلحة سياسية .

وفي نفس الوقت هناك دلائل مشجعة أكيدة على التعاون ، فقد أنشئت آلية للتنسيق مشتركة بين الدول في شباط/فبراير ١٩٩٢ في مجال الاحصائيات ، وظل هناك مستوى معين من التعاون في خدمات الجمارك والنقل وحماية البيئة . ويكمن التقدم في الاستفادة من هذا النجاح .

الإطار الثاني - ٢ - الواحد يتعدد : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية

لقد عجّل بتفكك الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٩١ الى ١٥ جمهورية مستقلة نظام سياسي واقتصادي منهار غير قادر على إصلاح نفسه . وقد كان هذا تغيرا سلميا الى حد كبير ، ناتجا في أول الأمر عن خيبة الأمل الناجمة عن عجز الحكومة المركزية عن إدارة الحياة الاقتصادية أكثر من كونه ناجما عن الحماس الوطني أو الإثني . وقد أدى هذا الى ظهور مجموعة متنوعة من الدول المستقلة ، التي تسعى جميعا الى إقامة مؤسسات حديثة للسوق كهياكل أساسية لاقتصادها .

ورغم أن الجمهوريات الجديدة تحدد هويتها الى حد كبير على أسس إثنية فإن سكانها يمثلون خليطا الى حد بعيد . وكانت تصنّف تقليديا في ثلاث جمهوريات سلافية ، وثلاث جمهوريات بلطيقية ، ومولدوفا ، وثلاث جمهوريات قوقازية ، وكازاخستان ، وجمهوريات آسيا الوسطى (انظر الجدول) . وحتى الآن ، تحافظ الجمهوريات على حدودها التي كانت لها عندما كانت أجزاءً من الاتحاد السوفياتي ، رغم بعض المنازعات ، وأبرزها النزاع الدائر في منطقة ناغورنو - كاراباخ بأذربيجان ، التي يتكون معظم سكانها من الارمن .

وقد ورثت الجمهوريات الجديدة اقتصادات متنوعة للغاية تعكس أصولها المتباينة وظروفها الاقتصادية المختلفة قبل وجود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وفي أثناء وجوده . ولإظهار التنوع من حيث الحجم ، تتراوح الجمهوريات بين أرمينيا ، ومساحتها أقل من ٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع ، والاتحاد الروسي ، الذي يضم هو نفسه ١٦ جمهورية ذات استقلال ذاتي وست مناطق ذات استقلال ذاتي في مساحة مجموعها ١٧ ٠٧٥ ٤٠٠ كيلومتر مربع . وبينما الاتحاد الروسي ذو نسب قارية ومتنوعة اقتصاديا وأكبر منتج للنفط في العالم ، فإن أرمينيا بلد غير ساحلي ، وهي أساسا بلد منتج للسلع الزراعية والمعدنية ويعتمد تماما على استيراد الوقود .

ولا تعتبر أرمينيا أصغر جمهورية من حيث السكان (فاستونيا هي الأصغر) ولا هي أفقر جمهورية . والواقع أن أرمينيا لديها ثاني أعلى متوسط للعمر المتوقع ضمن الـ ١٥ بلدا ، بينما الاتحاد الروسي لديه تقريبا أقل متوسط للعمر المتوقع . وبمقاييس عديدة ، تعتبر جمهوريات آسيا الوسطى البلدان الأقل نموا في المجموعة .

ويمكن وصف جميع الجمهوريات الجديدة بأنها بلدان متوسطة الدخل أو منخفضة الدخل ، وقد كان متوسط نصيب الفرد في الانتاج في الاتحاد السوفياتي السابق في أواخر الثمانينات يكاد يكون هو نفسه في بولندا ، وأقل قليلا مما هو عليه في هنغاريا ، وأقل بنحو ٣٥ في المائة مما هو في تشيكوسلوفاكيا وأقل بمقدار الثلث مما هو عليه في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة[(أ)] . ووفقا لهذا المعيار ، يعد متوسط نصيب الفرد في الانتاج في استونيا ولاتفيا والاتحاد الروسي أقل بقليل من المستوى التشيكي والسلوفاكي[(ب)] . وفي أقصى الطرف

(أ) استنادا الى تقديرات الأمانة العامة المستقاة من البيانات الوطنية لعام ١٩٨٨ .

(ب) يجب التأكيد على أن المعيار هو الانتاج لا استهلاك الأسرة المعيشية . ويتضمن الإنتاج في روسيا بصفة خاصة انتاجا كبيرا في القطاع العسكري .

الآخر توجد جمهوريات آسيا الوسطى ، التي يبلغ فيها إنتاج الفرد ، بالكاد ، نصف المعدل السوفياتي أو أقل من ذلك . والواقع أن هذه البلدان اعتادت تلقي تحويلات ضخمة من الموارد من الجمهوريات الأخرى (انظر الجدول مرة أخرى) . وليس من المحتمل أن تتوافر هذه التحويلات مرة ثانية في الأجل القريب .

والى أن تفكك اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية كان اقتصاده يُنمى ويدار ككتلة إقليمية واحدة ، بما كان يطلق عليه هيمنة المصالح الاقتصادية والأمنية "الوطنية" - أي مصالح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وكانت الهياكل الأساسية الصناعية ، ومراكز القوى ، وسياسة هجرة العمال وغير ذلك ، تدعم طابع الكتلة ككل واحد . وفي حالات عديدة ، كانت تُنشأ مرافق صناعية فريدة في أراضي الدول المستقلة اليوم لخدمة البلد بأكمله . ولم يخطر ببال أحد إطلاقا - على الأقل في هيئات اتخاذ القرار الاقتصادية - احتمال انفراط عقد الاتحاد .

ولذلك بدأت الدول الخلف حياتها باقتصادات متكاملة بشكل هائل . وقبل التفكك ، كانت صادرات بيلاروس ومولدوفا وجمهوريات البلطيق الى الجمهوريات السوفياتية الأخرى تتجاوز ثلاثة أخماس صافي انتاجها المادي . ويعد معدل المقارنة بالنسبة للجمهوريات الأخرى مرتفعا للغاية أيضا . وقطعا ، ستسعى الجمهوريات الجديدة الآن الى تنويع شركائها التجاريين ، ولكن قد يكون من المأمول ألا تضحي أيضا بدون داع بالتجارة المشتركة بين الجمهوريات التي يمكن لها الاستمرار بواسطة آليات مناسبة من أجل تشجيع التجارة وتمويلها (انظر الفصل الثالث) .

إن عملية التحول الى اقتصاد السوق في هذه الجمهوريات من المرجح أن تكون أكثر صعوبة من العملية الجاري تنفيذها حاليا في أوروبا الشرقية . فعلى عكس بلدان أوروبا الشرقية ، التي اعتمدت التخطيط المركزي بعد الحرب العالمية الثانية ، كانت الجمهوريات السوفياتية السابقة (باستثناء جمهوريات البلطيق) خاضعة للتخطيط المركزي لأكثر من جيلين . وكان للناس في أوروبا الشرقية أيضا

احتكاك بالحياة في ظل اقتصادات السوق يفوق ما كان يتوفر للمواطنين في الجمهوريات الجديدة .

ولذلك ، وبينما كان يبدو من البديهي النظر الى الاتحاد السوفياتي بوصفه اقتصادا مركزيا يمثل كلا واحدا ، فإن التنوع الذي تتسم به الدول الخلف هو أبرز سمتها . ويتعين على جهود المساعدة الدولية تقدير هذا التنوع ، وتوقع تغير الاقتصادات وفقا لمبادئ عديدة ومختلفة ، ودعم نهج عديدة لتحويلها الى اقتصادات السوق .

الخصائص الاقتصادية للجمهوريات السوفياتية السابقة

	السكان (بالملايين)	مساحة الاراضي (١ ٠٠٠ كيلو متر مربع)	نصيب الفرد في الناتج المادي الوطني (نسبة مئوية من المتوسط السوفياتي)	معدل وفيات الرضع (لكل ١ ٠٠٠)	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنوات)	الصادرات إلى الجمهوريات الاخرى (نسبة مئوية من الناتج المادي الوطني)	صافي تحويلات الموارد (نسبة مئوية من الناتج المادي الوطني) (أ)
جمهوريات البلطيق							
استونيا	١,٦	٤٥,٣	١٣٧,٠	١٢,٣	٧٠,٠	٦٦,٤	١٣,٠
لاتفيا	٢,٧	٦٤,٦	١٣١,٢	١٣,٧	٦٩,٦	٦٦,١	٤,١
ليتوانيا	٣,٧	٦٥,٢	١٠٦,٥	١٠,٣	٧١,٥	٦١,١	٥,٠
جمهوريات آسيا الوسطى							
كازاخستان	١٦,٧	٢ ٧١٧,٣	٧٩,٣	٣٦,٤	٦٨,٨	٣٨,٩	٢١,٤
قيرغيزستان	٤,٤	١٩٨,٥	٥٤,٣	٣٠,٠	٦٨,٨	٤٥,٥	٢٧,٥
طاجيكستان	٥,٤	١٤٣,١	٣٩,٠	٤٠,٧	٦٩,٦	٤٦,٠	٢٠,٣
تركمانستان	٣,٧	٤٨٨,١	٥٦,٣	٤٥,٣	٦٦,٤	٤٩,٧	٨,٣
أوزبكستان	٢٠,٧	٤٤٧,٤	٤٤,٩	٣٤,٦	٦٩,٥	٣٩,٧	١٤,٧
مولدوفا	٤,٤	٣٣,٧	٨٨,٦	١٩,٠	٦٨,٧	٦٠,٦	٧,٦
الجمهوريات السلافية							
بيلاروس	١٠,٣	٢٠٧,٦	١١٣,٤	١١,٩	٧١,٣	٦٤,٨	-١٠,٨
الاتحاد الروسي	١٤٨,٥	١٧ ٠٧٥,٤	١١٩,٨	١٧,٤	٦٩,٣	١٨,٣	-٣,٦
أوكرانيا	٥١,٩	٦٠٣,٧	٨٩,٦	١٢,٩	٧٠,٥	٣٧,٣	-٠,٩
جمهوريات القوقاز							
أرمينيا	٣,٤	٣٩,٨	٨٣,٠	١٨,٦	٧١,٨	٥٣,٣	٨,٧
أذربيجان	٧,١	٨٦,٦	٥٨,٩	٢٣,٠	٧١,٠	٥٨,١	-٢٦,٩
جورجيا	٥,٥	٦٩,٧	٧٨,٣	١٥,٩	٧٣,٨	٥٦,٤	-٤,٤

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، إستنادا إلى مصادر وطنية (بيانات لعام ١٩٩٠ ، باستثناء الصادرات إلى جمهوريات أخرى وصافي التحويلات التي تتعلق بعام ١٩٨٩) .

(أ) يشير الرقم الموجب إلى صافي الموارد الآتية من أماكن أخرى ؛ أما الرقم السالب فيشير إلى صافي التحويلات إلى بلدان أخرى (بما في ذلك التحويلات إزاء جمهوريات أخرى وبلدان أجنبية) . والبيانات تقديرات غير دقيقة محسوبة بوصفها الفرق بين الناتج المادي الوطني المنتج والمستخدم (وبذلك تقدر قيمتها بالاسعار المحلية وتتضمن الفارق الإحصائي) .

البلدان النامية : نمو بطيء مرة أخرى

ظل النمو الاقتصادي الاجمالي في عام ١٩٩١ بطيئا في البلدان النامية . فقد بلغ متوسطه نحو ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، وهي النسبة نفسها تقريبا لعامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . وكان هناك تنوع عظيم أيضا . فأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، تشهد حاليا انتعاشا اقتصاديا في بضعة بلدان ، وأظهرت المنطقة نموا بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١ بعد ركود فعلي في عام ١٩٩٠ . ومن جهة أخرى ، لم يحدث تغيير كبير في النمو في افريقيا . وإنهار النمو في منطقة البحر الابيض المتوسط التي علقت بين آثار حرب الخليج والحرب في يوغوسلافيا . وبقي جنوب آسيا وشرقيها المنطقة الاسرع نموا في العالم كما كانا طوال الثمانينات ، ولكن الإنتكاس العالمي ، وآثار أزمة الخليج على الحوالات المرسلة من العمال في الخليج ، والسياحة واستيراد النفط ، كل هذا أثرّ على بلدان المنطقة في عام ١٩٩١ بدرجات متفاوتة . وكانت النتيجة انخفاض معدل النمو من ٦,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٥,٤ في المائة في عام ١٩٩١ (الجدول الثاني - ٥) .

الجدول الثاني - ٥ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٨١ - ١٩٩٢

وتوجد فوارق كبيرة في أنماط الاستثمار ومعدلات النمو داخل مناطق يبرزها التحليل التالي ، ولكن هناك أيضا تقارب يمكن تحديده في درجات أداء النمو كما يبين الجدول الثاني - ٦ . وتركز التباطؤ في عام ١٩٩١ في شرعية النمو العالي ومع ان ١٢ بلدا حقق معدل نمو يزيد على ٧,٥ في المائة في عام ١٩٩٠ . لم يبلغ هذا المستوى إلاّ ٨ بلدان في عام ١٩٩١ . وكان الانخفاض أشد حدة في مجموعة الاداء الذي يتراوح بين ٥ و ٧,٥ في المائة . وهذا يعكس التطورات في البلدان الصناعية الجديدة وفي الجيل الثاني من المصدرين الصناعيين الناجحين في جنوب وشرق آسيا . وعلى الطرف النقيض من ذلك ، يوجد عدد أقل من البلدان التي زاد معدل النمو فيها في عام ١٩٩١ بنسبة صفر أو بنسبة سلبية بالمقارنة بمعدل عام ١٩٩٠ . وزاد عدد البلدان التي تقع في مجموعة البلدان التي شهدت معدل نمو يتراوح بين متوسط وبطيء أي بين ٢,٥ و ٥ في المائة .

الجدول الثاني - ٥ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٨١ - ١٩٩٣

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١-١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (ب)	١٩٩٢ (ج)	بند تذكيري : الحصة التقريبية في عام ١٩٩١ في الانتاج العالمي
البلدان النامية (أ)	٢,٩	٤,٤	٣,٣	٣,٢	٣,٤	٤,٥	١٦,٦
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٥	٠,٧	١,١	-٠,١	٢,٦	٣,٠	٤,٣
مصدرو الطاقة	١,٣	٣,١	٠,٧	٤,٢	٤,٤	٤,٠	١,٦
مستوردو الطاقة	١,٧	-٠,٥	١,٤	-٢,٤	١,٦	١,٥	٢,٧
افريقيا	١,٨	٣,٣	٣,٧	٣,١	٣,١	٣,٥	١,٦
مصدرو الطاقة	١,٩	١,١	٣,٨	٣,٨	٣,٥	٣,٥	١,١
مستوردو الطاقة	١,٨	٤,٦	٣,٧	١,٩	١,٧	٣,٠	٠,٦
غرب آسيا	-٣,٠	-٠,٥	٣,٣	١,٦	صفر	٤,٠	٣,١
جنوب وشرق آسيا	٥,٥	٨,٥	٦,١	٦,٣	٥,٤	٥,٥	٥,٥
الصين	٩,٧	١٠,٩	٣,٦	٥,٣	٧,٠	٧,٠	٣,٤
البحر المتوسط	٣,٠	١,٣	١,٠	١,١	-٧,٠	٣,٥	٠,٦

(يتبع)

الجدول الثاني - ٥ (تابع)

	١٩٨١-١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)	١٩٩٢(ج)	بند تذكيري : الحصة التقريبية في عام ١٩٩١ في الانتاج العالمي
بنود تذكيرية :							
البلدان الـ ١٥ ذات المديونية الاكبر(د)	١,٣	١,٢	١,٣	-٠,٣	١,٣	٢,٥	٤,٧
افريقيا جنوب الصحراء الكبرى (باستثناء نيجيريا)	١,٨	٢,٩	٢,١	١,٣	٠,٧	٢,٠	٠,٥
الاقتصادات النامية الرئيسية							
البرازيل	٢,٣	٠,١	٣,٢	-٣,٨	١,٠	١,٠	١,٧
الهند	٤,٧	٩,٦	٥,٢	٥,٠	٢,٥	٣,٥	١,٥
جمهورية كوريا	٨,٣	١١,٥	٦,١	٩,٠	٨,٦	٧,٠	١,١
المكسيك	١,١	١,٤	٣,١	٣,٩	٣,٦	٤,٥	٠,٩
ايران	٢,٣	-٢,٠	١,٠	١٠,٠	٥,٥	٦,٠	٠,٩
مقاطعة تايوان	٨,٢	٧,٣	٧,٦	٥,٠	٧,٢	٧,٠	٠,٦
اندونيسيا	٣,٩	٦,٥	٧,٤	٧,٤	٥,٨	٦,٠	٠,٥
المملكة العربية السعودية	-٣,٩	٦,٤	١,٢	٩,٠	١١,٦	٢,٠	٠,٥
الارجنتين	-٠,٧	-٢,٨	-٤,٦	-٠,٢	٤,٥	٤,٠	٠,٤
تركيا	٥,٤	٣,٤	١,١	٩,٢	٢,٠	٤,٠	٠,٤
تايلند	٥,٣	١٣,٢	١٢,٢	١٠,٠	٨,٠	٨,٥	٠,٤

حواشي الجدول الثاني - ٥

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) تشمل ٩٣ بلدا تمثل ٩٨ في المائة من مجموع سكان البلدان النامية جميعها .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) تنبؤ .

(د) بلدان هذه المجموعة هي : الأرجنتين ، واكوادور ، وأورغواي ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، وشيلي ، والفلبين ، وفنزويلا ، وكوت ديفوار وكولومبيا ، والمغرب ، والمكسيك ، ونيجيريا ، ويوغوسلافيا .

الجدول الثاني - ٦ البلدان النامية* : التوزيع التكراري
لمعدلات نمو الإنتاج ، ١٩٨٣-١٩٩١

أمريكا اللاتينية : تحسن سجل التضخم والنمو

بلغ معدل النمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١ ، مما يشير إلى عودة إلى النمو الإيجابي الطفيف للفرد الواحد لأول مرة منذ عام ١٩٨٧[٣٢] . ولأول مرة منذ عام ١٩٨٧ أيضا شهدت جميع البلدان الرئيسية والمتوسطة الحجم معدل نمو إيجابي في الناتج المحلي الإجمالي . وتباطأ معدل التضخم (انظر الشكل الثاني - ٥) حتى في البلدان الثلاثة التي لا يزال معدل التضخم فيها يزيد على ١٠٠ في المائة في السنة وهي البرازيل وبيرو ونيكاراغوا[٣٣] . وأصبح التحويل المالي الصافي إلى المنطقة إيجابيا فعكس بذلك عقدا تقريبا من صافي التدفق إلى الخارج ، وزاد من توافر الواردات زيادة كبيرة . وتبدو مشكلة الديون أيسر حلا (انظر الفصل الرابع) .

(٣٢) نتيجة للتدهور الذي شهده العقد الماضي ، لا يزال نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة أقل مما كان عليه في عام ١٩٨٠ ، ويساوي مستواه في عام ١٩٧٧ .

(٣٣) في عام ١٩٩١ ، بلغ معدل التضخم ٤٦٦ في المائة في البرازيل و ١٨٦ في المائة في بيرو و ١ ٨٣ ١ في المائة في نيكاراغوا . أما أرقام عام ١٩٩٠ فهي ١ ٥٨٥ في المائة ، و ٧ ٦٥٨ في المائة و ١٣ ٤٩١ في المائة على التوالي . انظر : Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Preliminary Overview of the Economy of Latin America and the Caribbean, 1991, Table 5, p. 40 .

الجدول الثاني - ٦ البلدان النامية : التوزيع التكراري
لمعدلات نمو الإنتاج ، ١٩٨٣-١٩٩١ (أ)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	سكان البلدان ١٩٩٠ العدد (بالملايين)	سكان البلدان ١٩٩٠ نسبة مئوية من المجموع	سكان البلدان ١٩٩١ العدد (بالملايين)	سكان البلدان ١٩٩١ نسبة مئوية من المجموع
صفر أو أقل	٣٥	٢٨	٢٧	٣٠	٢٥	٢٠	١٨	٢١	١٨	٣٥٦	١٢,٤	٣٥١	١١,٩
١,٠-٢,٥ في المائة	١٧	١٥	١٧	١٥	١٥	١٨	٢٠	١٥	٢٣	٤٥١	١٥,٧	٦٩١	٢٣,٥
٢,٦-٥,٠ في المائة	١٦	٢٠	٢٨	٢٦	٢٩	٢٠	٢٧	٣٠	٣٥	١ ٥٣٩	٥٣,٦	١ ٦٠٧	٥٤,٧
٥,١-٧,٥ في المائة	١٥	١٦	١١	٣٠	١٢	٢١	١٩	١٢	٧	٣١٠	١٠,٨	٦٩	٢,٣
٧,٦ في المائة فأكثر	٨	١٢	٨	١٠	١٠	١٢	٧	١٢	٨	٢١٦	٧,٥	٢٢٢	٧,٥
المجموع	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٩١	٢ ٨٧٢	١٠٠,٠	٢ ٩٤٠	١٠٠,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة . البيانات المتعلقة بالسكان ومعدلات نمو السكان هي البيانات التي نشرتها الإدارة في "الاحتمالات السكانية العالمية لعام ١٩٩٠" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) .

(أ) استنادا إلى بيانات عن ٩١ بلدا تمثل ٩٨ في المائة من سكان البلدان النامية في عام ١٩٩١ ، باستثناء الصين .

الشكل الثاني - ٥ أمريكا اللاتينية : مؤشرات أسعار الاستهلاك ، ١٩٨٣-١٩٩١
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

خلال عام ١٩٩١ ، حققت الجهود الرامية إلى التكيف وتحقيق الاستقرار النجاح في نهاية المطاف في تقليل الضغوط التضخمية وتحسين الموازين المالية في جميع البلدان تقريبا . ويبدو أن الاستقرار والاستدامة في النمو وأداء الاقتصاد الكلي كلها أمور تحسنت بوجه عام رغم أن هذه الإنجازات لا تزال هشة ، لا سيما فيما يتعلق بالوضع الخارجي والمقبولية الاجتماعية لاستراتيجيات التكيف التي تنطوي على استمرار التضحيات من غالبية السكان .

وكان أداء النمو مختلطا إذ كانت البلدان تمر بمراحل مختلفة من مراحل برامج الإصلاح الاقتصادي التي تختلف فيما بينها اختلافا تاما رغم أن معظمها يشترك في الميل إلى الأسواق الحرة ، وتحرير التجارة ، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد . وأمكن تحقيق أعلى نسبة لنمو الإنتاج في فنزويلا حيث بلغت ٩ في المائة بفضل ارتفاع إنتاج النفط . وفي المكسيك وشيلي ، كان معدل النمو الذي يتراوح بين ٤ و ٥ في المائة ناشئا في الأساس عن توطيد سياسات التكيف الناجحة ، بينما أدى الإبلال من الكساد الشديد في الارجنتين إلى معدلات نمو مماثلة . وفي عشرة بلدان تساوى تقريبا نمو الناتج المحلي الإجمالي ونمو السكان حيث تراوح بين ٢ و ٣ في المائة . أما استمرار الاختلالات الخارجية والمحلية فقد أدى إلى حصر النمو في مستويات هامشية في أربعة بلدان (هي البرازيل وكوستاريكا وهندوراس ونيكاراغوا) ، وإلى ركود فعلي في الجمهورية الدومينيكية . ولم تعان إلاّ كوبا وهايتي من انخفاض شديد في النشاط الاقتصادي مرجعه في هاتين الحالتين إلى هزات خارجية غير عادية .

تحسن الميزان المالي

تلقى استعادة التوازن المالي الاعتراف المتزايد بها كعنصر أساسي لسياسة الاقتصاد الكلي في بلدان أمريكا اللاتينية . وقد وقع عبء مكافحة التضخم على السياسات المالية وعلى مجموعة من التدابير الرامية إلى تخفيض الأجور الحقيقية في القطاع الرسمي . وخلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، اشتد التقشف المالي ، وجرى تخفيض العجز

الشكل الثاني - ٥ أمريكا اللاتينية : مؤشرات أسعار المستهلك ، ١٩٨٣-١٩٩١
(النسبة المئوية للتغير من كانون الاول/ديسمبر إلى كانون الاول/ديسمبر)

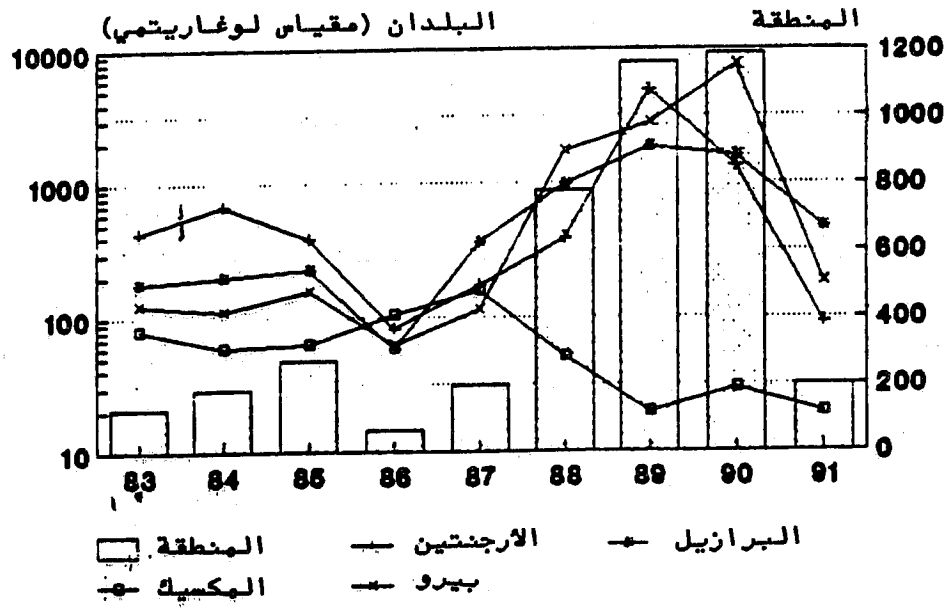

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي .

تخفيضا كبيرا في بلدان كثيرة[٣٤] . وقد انطوت الجهود الرامية الى استعادة التوازن المالي على تأجيل نفقات عامة أساسية وتحويل مؤسسات الدولة الى الملكية الخاصة مما أدى إلى زيادة وحيدة في إيرادات الحكومة . أما الخصخصة التي كثيرا ما تتصل بعمليات بيع الديون الخارجية وتحويل الديون إلى أصول رأسمالية فقد اكتسبت زخما . وفي البرازيل جلب بيع شركة أوسيميناس للفولاذ وثلاث شركات أخرى من شركات الصناعات الثقيلة في أواخر عام ١٩٩١ ما يزيد على ١,٢ مليون دولار . وفتحت الأرجنتين أمام المستثمرين الأجانب أبواب قطاعات كانت تعتبر تقليديا احتكارات للدولة مثل قطاعات الكهرباء ، والتليفون ، والنفط . وفي بيرو ، أُذن في أيلول/سبتمبر بالتخلص من مائتي شركة من شركات الدولة . وكانت عملية الخصخصة واسعة النطاق بصفة خاصة في المكسيك حيث ولّد بيع شركات مختلفة في عام ١٩٩١ وحده في قطاعي الفولاذ والبنوك إيرادات تبلغ قيمتها بضعة بلايين من الدولارات[٣٥] .

تحسن كبير في صافي تحويل الموارد

تراجع النمو السريع في حصيلة الصادرات في السنوات السابقة مفسحا الطريق للركود في عام ١٩٩٩١ نتيجة للانتكاس الاقتصادي في البلدان الصناعية ، ونتيجة أيضا لازدياد الاستيعاب المحلي في بعض البلدان . وزاد حجم الواردات بنسبة ١٤ في المائة بسبب الانتعاش في النشاط الاقتصادي وبسبب تحرير التجارة[٣٦] وهبط فائض التجارة بنسبة تزيد على ٥٠ في المائة في المنطقة ككل ، ولكن التحسن في حسابات رأس المال كان أكثر من تعويض عن ذلك .

وانخفضت أسعار الفائدة الدولية ، مما أدى الى تخفيف عبء الخدمة الديون . وبلغ الانخفاض في أسعار الفائدة المستحقة على ديون أمريكا اللاتينية التي احتسب عليها أسعار فائدة عائمة نحو ٤ بلايين دولار . وساهم الفرق الكبير بين المعدلات المحلية والدولية والتحسن العام في ثقة المستثمرين في زيادة تدفقات رأس المال الخاص الى المنطقة وفي عودة رأس المال المصدر في سنوات سابقة . وأما صافي تدفقات

---

(٣٤) شهد عجز الميزانية في المكسيك ، على سبيل المثال ، بعد أن بلغ ذروته في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٧ عندما تجاوز ١٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، انخفاضا شديدا في أواخر الثمانينات وتحول إلى فائض في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

(٣٥) عدّلت كوبا أيضا سياساتها فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي بهدف اجتذاب مشاريع مشتركة في السياحة ، والتكنولوجيا الحيوية ، وقطاعات فرعية مختارة في مجال الصناعة التحويلية ، وذلك بصورة رئيسية في شكل تملّك أسهم .

(٣٦) للاطلاع على التغيرات في السياسات التجارية ، انظر الفصل الثالث .

رأس المال الى الداخل فقد بلغ ضعف المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٩٠ فوصل الى ٣٤ بليون دولار ، بينما انخفض صافي المدفوعات من الارباح والفوائد الى أقل من ٣٠ بليون دولار لأول مرة في عشر سنوات . ونتيجة لذلك ، أصبح صافي تحويلات الموارد المالية الى أمريكا اللاتينية ايجابيا للمرة الاولى منذ عام ١٩٨١ ، متجاوزا ٤ بلايين دولار[٣٧] . ونشأ هذا التحول عن تطورات في المكسيك وفنزويلا والارجنتين . وبلغ فائض حساب رأس المال للمكسيك نحو ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩١ . واتجه جزء كبير الى سوق الأوراق المالية ، على أن الاستثمار المباشر والتدفقات المالية القصيرة الأجل كانت أيضا كبيرة . وأصبح صافي التحويلات الى فنزويلا ايجابيا ، وانخفض صافي تدفقات رأس المال الى خارج الارجنتين[٣٨] .

وهذا التدفق السريع لرأس المال الى الداخل ، الذي يرجع في بعض أسبابه الى ظروف اقترانية لا الى قرارات متعلقة بالاستثمار الطويل الأجل أو القصير الأجل ، ليس بركة مطلقة . فقد زادت البنوك المركزية من احتياطياتها من العملات الاجنبية ، ولم تكن قادرة دائما على تحييد التوسع المقابل لذلك في المعروض من النقود . وأما السيولة الزائدة والمقابلة للزيادة السريعة في الاحتياطيات من العملة الاجنبية فلم تتعارض مع السياسة النقدية التقييدية بصفة غالبة في البلدان التي لا يزال معدل التضخم فيها مرتفعا . وفي الوقت ذاته ، زادت قيمة العملة بالرقم الحقيقي حيث تحولت تدفقات رأس المال بسرعة كما في الارجنتين وشيلي والمكسيك . ويؤدي ازدياد قيمة العملة ، مقترنا بتحرير التجارة ، الى زيادة في الواردات بسرعة أكبر من زيادة الصادرات الأمر الذي لا يمكن أن يستمر الا اذا استمر صافي تدفقات رأس المال الى الداخل .

---

(٣٧) يشير هذا الرقم الى صافي تدفق رأس المال الى الداخل مخصوما منه صافي المدفوعات من الارباح والفوائد . انظر الفصل الرابع من هذه الدراسة الذي يتناول نقل الموارد على نطاق العالم .

(٣٨) في البرازيل ، تسارع تدفق رأس المال الى الداخل فيما بعد في الاشهر الاخيرة من عام ١٩٩١ وفي الربع الاول من عام ١٩٩٢ ، فوصل بالاحتياطيات من العملات الاجنبية في ستة أشهر الى ١٤ بليون دولار ، أي أكثر من الضعف .

افريقيا : توسيع نطاق التكيف

بلغ معدل نمو الانتاج في افريقيا حوالي ٣ في المائة في عام ١٩٩١ ، أي أقل من نمو السكان . وللسنة الثانية على التوالي ، كان أداء البلدان المصدرة للطاقة أفضل بكثير منه في البلدان المستوردة للطاقة . وكان معدل النمو في البلدان المستوردة للطاقة أقل من ٢ في المائة في عام ١٩٩١ ، أي أقل من نصف معدل النمو بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط .

وقد تأثر الاداء الاقتصادي في عام ١٩٩١ بأحداث الخليج التي كان لها أثر على الصادرات والايرادات الحكومية في البلدان المصدرة للنفط ، وعلى السياحة وعلى أسعار استيراد النفط في البلدان المستوردة للنفط(٣٩) . بيد أن آثار أزمة الخليج انحسرت خلال النصف الثاني من عام ١٩٩١ . فقد انخفضت أسعار الطاقة وانتعشت السياحة في غامبيا وغانا وكينيا ومصر وموريشيوس . وفي مصر وصلت إيرادات قناة السويس إلى الضعف تقريبا في عام ١٩٩١ وكانت الحوالات المالية التي يرسلها العمال من الخارج تفوق كثيرا ما كان متوقعا . أما في السودان ، من جهة أخرى ، فلا تزال تُلمس آثار الخسائر في تحويلات العمال . وفيما استمرت معدلات التبادل التجاري في الانخفاض ، لم تحدث زيادة في إيرادات افريقيا من الصادرات على الرغم من حدوث زيادة في حجم هذه الصادرات تبلغ نسبتها ٤ في المائة .

وزاد مجموع انتاج المواد الغذائية في افريقيا بنسبة ١٤ في المائة في عام ١٩٩١ ، على الرغم من أن الانتاج الزراعي نقص نتيجة الحروب الاهلية ، لا سيما في رواندا والسودان والصومال وسيراليون وموزامبيق ونتيجة حدوث جفاف في بعض المناطق في شرقي افريقيا والجنوب الافريقي . وفي البلدان التي تتمتع بطقس اكثر استقرارا ، ومنها على سبيل المثال جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وموزامبيق ، ظل الانتاج الزراعي يعاني من عدم توفر الائتمانات ، والتطوير الرديء لنظم التسويق والتوزيع والنقل ، وعدم كفاية الخدمات الارشادية ، وعدم تسليم الاسمدة والبذور في الوقت المناسب . وعانى انتاج الذرة في زامبيا من انخفاض أسعار المنتجين ، مما دفع البلد الى استيراد الذرة .

---

(٣٩) ورد تحليل لآثار أزمة الخليج على الاداء الاقتصادي في افريقيا في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A.91.II.C.1) .

وواصل عدد كبير من البلدان متابعة برامج الاصلاح الاقتصادي ، إلا أن آثار هذه البرامج على الاستثمار والنمو لا تزال مخيبة للآمال . وعلى الرغم من النتائج المتواضعة في بعض المناطق ، لم يتيسر بعد إجراء تقييم تجريبي نهائي . ويرجع هذا فيما يرجع الى أن التقييمات صعبة المقارنة نظرا لأن المعلومات المتعلقة بالمنهجيات محدودة . كذلك فإن برامج التكيف لفرادى البلدان لا تنطلق من نفس النقطة . فبالنسبة لكثير من البلدان ، لم يمض من الوقت إلا القدر اليسير جدا منذ اعتماد تدابير التكيف الهيكلي . والبيانات الاحصائية غير كافية بوجه خاص في الاقتصادات التي لا يزال فيها عامل المعيشة الكفافية كبيرا جدا . وقد أحدث الاصلاح السياسي الرامي الى زيادة التعددية تغييرات في تنفيذ برامج الاصلاح الاقتصادي(٤٠) .

استمرار عدم الاستقرار

استمرت الحروب الأهلية في إعاقة النشاط الاقتصادي في عدة بلدان في عام ١٩٩١ ، على الرغم من انتهاء الأعمال الحربية الرئيسية في اثيوبيا وانغولا وليبريا . ونظرا لطول هذه الصراعات وشدتها ، فإن آثارها سوف تستمر . فبالنسبة لانغولا ، تشير التقديرات الى أن ٧٠ في المائة من طرقها غير صالحة للاستعمال بسبب الالغام وحالتها السيئة والى أن الهياكل الأساسية الأخرى شحيحة أو معدومة(٤١) . فالتعمير والانتقال الى السلطة المدنية وإزالة الالغام وتوطين اللاجئين والمشردين داخليا ستتطلب جهودا كبيرة . وفي ليبريا ، احرزت محادثات السلم تقدما ووافقت مجموعة متمردة رئيسية على تسليم اسلحتها . وانتعش انتاج المعادن والتبغ والمطاط . وقد أحدث القتال اختلالا كبيرا في معظم المناطق الخصبة والغنية بالمعادن في سيراليون . وفي رواندا ، أحدثت الحرب اختلالا في الانتاج الزراعي والسياحي . وعانت بوروندي أيضا من الحرب المستعرة

---

(٤٠) See, for instance, Riccardo Faini. Jaime de Melo, Abdelhak Senhadji and Julie Stanton, "Growth-oriented adjustment programs: a statistical analysis", World Development, Vol. 19, No.8 (August 1991), PP. 957-967; Carol Lancaster, "The political economy of economic reform: focus on sub-Saharan Africa", United Nations Committee for Development Planning, twenty-eighth session, November 1991, PP. 14-20; Howard Stein, "Deindustrialization, adjustment, the World Bank and the IMF in Africa", World Development, Vol. 20, No.1 (1992) .

(٤١) "تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في أنغولا" (S/23191 ، ٣١ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١) .

في رواندا نتيجة ارتفاع تكاليف النقل . وفي زائير ، أدى عدم الاستقرار السياسي وتدهور سلطة القانون وحالة النظام الى رحيل كثير من المواطنين ومن الايدي العاملة الماهرة من المغتربين . وستكون لهذا ، الى جانب تدهور التعدين والتصنيع والهياكل الاساسية ، آثار طويلة الاجل على اقتصاد البلد . وفي الصومال ، كان الدمار هائلا والخسائر في الارواح هائلا وربما انخفضت المحاصيل الى ٤٠ في المائة عن المستوى العادي . وأعاقت الاعمال الحربية الى حد خطير جهود التوزيع والمعونات الغذائية .

الإطار الثاني ـ ٣ ـ التصحر : العوامل القصيرة الأجل والطويلة الأجل

ظلت حالات الجفاف تصيب افريقيا ، شأنها شأن بقاع العالم الأخرى ، لقرون طويلة ، على أن حدوثها زاد خلال العقدين الاخيرين . ففي جميع السنوات تقريبا منذ عام ١٩٧٠ ، كان سقوط الأمطار في منطقة الساحل السوداني دون المتوسط خلال هذا القرن . وحسبت دراسة جرت مؤخرا متوسطا لمؤشر الغطاء النباتي السنوي للثمانينات أظهر ارتباطا وثيقا بين سقوط الأمطار والغطاء النباتي (انظر الشكل)(أ) . وهناك جانب مثير للاهتمام في هذه البيانات وهي أن مؤشر الغطاء النباتي وكذلك مدى زحف الصحراء قد عادا إلى الزيادة بعد سنة ١٩٨٤ ، وهي أشد سنوات هذا القرن جفافا . وتشير تقديرات الدراسة الى أن مساحة االصحراء الكرى والمنطقة المتحولة بين الصحراء الكبرى والساحل السوداني زادت اتساعا من ٠٠٠ ٦٣٣ ٨ كيلومتر مربع في عام ١٩٨٠ الى ٠٠٠ ٢٦٩ ٩ كيلو متر مربع في عام ١٩٩٠ . وخلال الثمانينات تقلب هذا الرقم الى حد بعيد مع تقلب مؤشر الغطاء

الشكل المتعلق بالإطار الثاني ـ ٣ ـ متوسط مؤشر الغطاء النباتي وهطول الأمطار في منطقة الساحل السوداني

(أ) البيانات الأساسية من Compton J. Tucker, Harold E. Dregne and Wilbur W. Newcomb, "Expansion and contraction of the Sahara Desert from 1980 to 1990", Science, Vol. 253 (19 July 1991), PP. 299-301. The vegetation index is calculated from data sensed by satellities in the red and near-infrared spectral regions.

(الشكل المتعلق بالإطار الثاني - ٣)

متوسط مؤشر الغطاء النباتي وهطول
الأمطار في منطقة الساحل السوداني

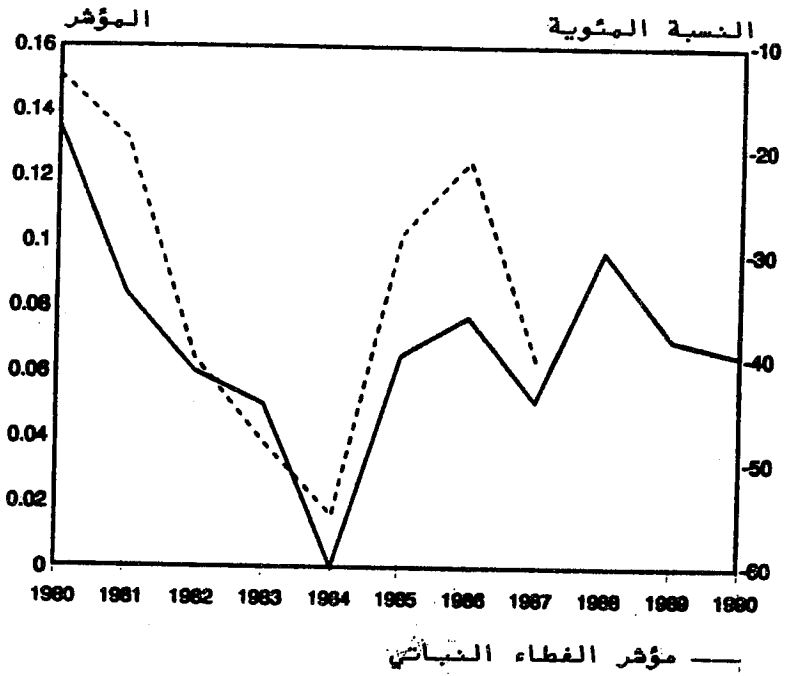

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة استنادا إلى Compton J. Tucker, Harold E. Dregne and Wilbur W. Newcomb, "Expansion and Contraction of the Sahara Desert from 1980 to 1990", Science Vol. 253 (19 July 1991 PP. 299-301.

النباتي . وفي عام ١٩٩٠ كان موقع نقطة الوسط يبعد بمسافة ١٣٠ كم الى الجنوب من موقعها في عام ١٩٨٠ ، غير أن هذا التحرك تفاوت كثيرا في جميع أنحاء القارة . وقد كان التفاوت شديدا من مالي ولغاية أواسط النيجر ومن شرقي تشاد ولغاية غربي السودان . على أن هذا التفاوت كان منخفضا في جنوبي أواسط وجنوب شرقي موريتانيا ، من أواسط النيجر ولغاية غربي تشاد وفي شرقي السودان وغربي اثيوبيا . على أنه من غير الممكن أن تقيس هذه البيانات مدى التصحر الذي يفهم في الوقت الحاضر أنه يعني استمرار تدهور الارض في المناطق القاحلة وشبه القاحلة والجافة دون الرطبة الناجم عن آثار بشرية ضارة(ب) .

وليس التصحر مرتبطا بمعدل سقوط الامطار وحده ، اذ يسببه اجتماع الجفاف وعوامل هيكلية . وفي الحالات التي تتعرض فيها موارد العيش القصيرة الاجل للخطر وتسود فيها الشكوك والمخاطر ، تصبح أساليب الزراعة أو الرعي التي تحدث أضرارا بيئية أمرا لا مفر منه في واقع الامر . فالفقر يفضي الى ارتفاع معدل الخصم فيما يترتب مستقبلا من تكاليف نتيجة للاستخدام الجاري للموارد . وتتخذ تدابير وقائية لمواجهة الشكوك والمخاطر المتصلة بالطقس والاسواق والسياسات وتدخر الاصول الحقيقية (الارض والمواشي والحبوب والممتلكات المنزلية) ، ويجري تنويع الانتاج والدخل . وتراح الارض كي تستعيد خصوبتها . إلا أن انخفاض معدل هطول الامطار عن المتوسط لفترات طويلة سبب انخفاضا في مرونة النظام الايكولوجي واستنفد آليات الضمان التقليدية . ولم يتبق سوى امكانيات قليلة لبيع الاصول غير الانتاجية (المواشي الصغيرة والمجوهرات) أو الانتاجية (المواشي والادوات والارض) ، ولتغيير أساليب الرعي والزرع والغرس ، أو لجمع الاغذية البرية . والنتيجة هي إهدار البيئة .

(ب) انظر "حماية الموارد من الاراضي وإدارتها ؛ مكافحة التصحر والجفاف" تقرير الامين العام للمؤتمر ، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، (A/CONF.151/PC/62, 26 July 1991) ، الصفحة ٣ .

ويؤدي الضغط السكاني(ج) إلى تفاقم هذه العملية . فالمجموعات السكانية الاكبر حجما تؤدي الى زيادة الطلب على الارض ، وتقصير فترات اراحة الارض ، واستخدام الاراضي الهامشية ، واتباع أساليب الري غير السليمة ، وزيادة الطلب على خشب الوقود . ونتائج ذلك هي الرعي الجائر وإساءة استخدام الارض ، والافراط في الزراعة ، والتشبع المفرط بالمياه ، وزيادة الملوحة ، وزيادة القلويات في التربة ، وقطع النباتات ، وازالة الاحراج . وهذه العوامل تزيد من تعرض الموارد الطبيعية للتحات الناتج عن الشمس والماء والرياح وتؤدي في نهاية المطاف الى أحوال شبه صحراوية .

والدلائل على أن الاسباب الاساسية لتدهور البيئة قد خفت حدتها لا تكاد تذكر . فلا يزال الفقر سائدا في المناطق الريفية في افريقيا ، ولم يحرز تقدم يعتد به في خلق وظائف في الريف خارج المزرعة . ولا تزال معدلات النمو السكاني مرتفعة . ولم يؤد الانخفاض في اسعار السلع الاساسية خلال الثمانينات إلا الى زيادة حدة المشكلة . ومن المتوقع أن تنخفض معدلات النمو السكاني في التسعينات ، وإن يكن ببطء وذلك لاول مرة منذ الخمسينات(د) .

(ج) انظر : Charles Perrings, "Incentives for the ecologically sustainable use of human and natural resources in the drylands of sub-Saharan Africa: a review", World Employment Programme Working Paper, No. 219 (Geneva, International Labour Office, July 1991); and Robert Repetto and Thomas Holmes, "The role of population in resource depletion in developing countries", Population and Development Review, Vol.9, No.4 (December 1983), PP. 609-632.

(د) على سبيل المثال ، في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، اعلنت كينيا ، وهي من البلدان التي تعد معدلات النمو السكاني فيها من اعلى المعدلات في افريقيا أن نتائج التعداد السكاني لعام ١٩٨٩ تشير الى حدوث انخفاض في معدل النمو السكاني من نسبة تقل الى حد ما عن ٤ في المائة منذ ١٠ سنوات الى ٣,٣ في المائة .

وقد اتخذت بعض التدابير لمكافحة التصحر من خلال التصدي للسبب المباشر ، وهو الاستخدام السيء للأرض . على أن نتائج ذلك لا يمكن أن تتضح إلا بعد مضي بعض الوقت . وقد زاد الوعي بالمشكلة زيادة ملحوظة ، ووضعت خطط على الصعيد الوطني لإدارة الموارد وتحسن مستوى المشاركة الشعبية . وانخفض الطلب على خشب الوقود نتيجة زيادة استخدام المواقد ذات الكفاءة الوقودية وزاد العرض منه بفضل مشاريع غرس الاحراج ، على سبيل المثال ، في اثيوبيا وبوركينا فاصو والسنغال والسودان والنيجر(هـ) .

وتتضمن المقترحات المتعلقة بخطة العمل التي ستعتمد في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في حزيران/يونيه ١٩٩٢ أجزاء بشأن ما سيتخذ من تدابير لمكافحة التصحر واصلاح الاراضي المتدهورة ، بما في ذلك تعزيز القاعدة المعرفية ، ووضع نظم للمعلومات والرصد ، والاحراج وإعادة غرس الاحراج ، والقضاء على الفقر ، والعمل على إيجاد نظم بديلة لكسب العيش .

(هـ) "حالة البلدان المنكوبة بالتصحر والجفاف في افريقيا" ، تقرير الامين العام ، A/46/268 , E/1991/107 ، ١ تموز/يوليه ١٩٩١ ؛ ومكتب الامم المتحدة لمنطقة الساحل السوداني ، "الجفاف والتصحر في سياق برنامج عمل الامم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا ، ١٩٨٦ - ١٩٩٠" .

وكان هطول الأمطار في أثيوبيا والسودان وموزامبيق غير منتظم ، فقد كانت الأمطار قليلة في بعض المناطق وغزيرة مع حدوث فيضانات في مناطق أخرى . وزاد الانتاج الزراعي في اثيوبيا والسودان عام ١٩٩١ . غير انه لا يزال دون الاحتياجات . وتسود ظروف المجاعة ، وخاصة فيما بين النازحين ، في اثيوبيا والسودان والصومال وموزامبيق . وفي انغولا وزائير يوجد نقص في الأغذية في المناطق الحضرية . وفي جميع أنحاء افريقيا تهدد المجاعة حوالي ٣٤ مليون نسمة منهم حوالي ٩ ملايين في اثيوبيا والسودان وحوالي ٤,٥ مليون في الصومال . وفي شرقي افريقيا والجنوب الافريقي ، أسفرت قلة الأمطار أو هطولها بشكل غير منتظم عن انخفاض المحاصيل عن معدلاتها بل وحدوث طوارئ في مجال الأغذية . وفي بداية عام ١٩٩٢ كانت ظروف الجفاف في الجنوب الافريقي تسير من سيئ إلى أسوأ . وتواجه زمبابوي سنة ثانية من الجفاف الذي يُخلِّف آثارا مدمرة على الاقتصاد وبرنامج التكيف الهيكلي الذي بدأ الأخذ به في آذار/مارس ١٩٩١ . ووجهت ليسوتو نداءات من أجل الحصول على المعونة الغذائية ، ويتعين على كينيا أن تستورد الأغذية في عام ١٩٩٢ وذلك لأول مرة منذ سنة ١٩٨٠-١٩٨١ . وفي منطقة الساحل الغربي ، أدى شح الأمطار وانتشار الجراد الى الإضرار بالمحاصيل ، إلا إن بوركينا فاصو وتشاد والنيجر حققت جميعها محاصيل قياسية من الحبوب . وفي شمال افريقيا وغربي افريقيا ووسطها يعتبر الانتاج الزراعي بشكل عام عادياً تقريباً أو فوق المعتاد بسبب جودة الطقس .

التضخم

تسارع التضخم خلال عام ١٩٩١ . فقد ارتفع مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بالنسبة للمنطقة بحوالي ٢٩ في المائة في عام ١٩٩١ ، بعد أن كان حوالي ١٩ في المائة عام ١٩٩٠ وبلغ التضخم في زائير بحلول نهاية ١٩٩١ نسبة من أربعة أرقام ، ونسبة من رقمين في انغولا وأوغندا وزامبيا وزمبابوي . على أن التضخم فيما بين أعضاء منطقة الفرنك كان معتدلا وسائراً الى الانخفاض . وانخفضت أسعار الطاقة في بعض البلدان في النصف الثاني من عام ١٩٩١ ، مما خفف الضغوط التضخمية . وفي بلدان أخرى ، ساهمت الحرب الأهلية والجفاف في ارتفاع التضخم ، كما حدث في زائير والسودان وسيراليون والصومال وليبيريا وموزامبيق . وفي بلدان أخرى ، كانت الضغوط التضخمية عالية بسبب التخفيضات الكثيرة في قيمة العملة ، كما في الجزائر والسودان ، وبسبب إطلاق الأسعار ، كما في زمبابوي ومصر ، وارتفاع معدلات الضريبة وزيادة الأجور ، كما في توغو . ونظرا لأن الأغذية تستنفذ حوالي نصف نفقات الأسر المعيشية في كثير من البلدان الافريقية ، فإن لحالات نقص الأغذية ، وتخفيض إعانات الأغذية ، وتحرير أسعار الأغذية ، أثراً كبيرا على أسعار المستهلك . وساهم الجفاف وحالات نقص الأغذية بوجه خاص في التضخم في بلدان شرق افريقيا كجمهورية تنزانيا المتحدة وزمبابوي . وفي غانا ونيجيريا ، انخفض التضخم في عام ١٩٩١ نتيجة لزيادة الانتاج الزراعي .

التكيف المالي

تراوحت نسبة العجز الحكومي في الثمانينات بوجه عام بين ٤ و ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي ، في نطاق يتراوح بين وجود فوائض تزيد نسبتها عن ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي في بوتسوانا الى عجز تزيد نسبته على ٣٠ في المائة في غينيا بيساو . وليس هناك اتجاه عام واضح . بيد أن بعض البلدان تمكنت من تحسين مركزها المالي بصورة ملحوظة أثناء الثمانينات ، ومن بينها بوتسوانا وغانا وموريشيوس . وقام كثير من البلدان بتنفيذ السياسات اللازمة لتخفيض عجز الميزانية عن طريق تحويل المؤسسات المملوكة من الدولة الى القطاع الخاص ، أو زيادة الايرادات الضريبية ، أو تخفيض نفقات الاجور .

وكثيرا ما كان تخفيض الرواتب أمرا عسيرا . ففي مختلف البلدان في افريقيا ، انخفضت الرواتب الحقيقية لموظفي الخدمة المدنية انخفاضا كبيرا . وكان من العسير على بعض الحكومات أحياناً أن تدفع الرواتب في الوقت المحدد . وواجهت بنن وتشاد وجمهورية افريقيا الوسطى والكونغو والنيجر هذه المشكلة في عام ١٩٩١ . وكانت حالات تأخير دفع الرواتب الى الجنود في زائير أحد أسباب النهب الذي حدث في أيلول/سبتمبر و تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ . وفي بعض البلدان ، كأنغولا وبوتسوانا وجمهورية افريقيا الوسطى وزمبابوي والسنغال وغينيا ، اندلعت الاضرابات تأييدا للمطالب المتعلقة بالاجور . وكثيرا ما كان من المستحيل تلبية هذه المطالب دون الإضرار بالاهداف المالية لبرامج تحقيق الاستقرار التي تنفذ بدعم من مؤسسات بريتون وودز . ولذا ، كان بعض البلدان ، ومن بينها أنغولا وتوغو وزائير وغابون وغامبيا وغينيا وليسوتو ومالي مضطرا إلى زيادة الأجور في عام ١٩٩١ ، إلا أن الكاميرون قامت بتخفيض الاستحقاقات الاضافية . وقد يكون بالإمكان تخفيض عدد موظفي الخدمة المدنية كبديل لتخفيض الاجور ، بيد أن هذا الامر لم يكن دوما يشكل ضمانة لتخفيض النفقات - ما لم يكن على جدول الرواتب عمال وهميون -- لأن مدفوعات إنهاء الخدمة والمعاشات التقاعدية يمكن أن تكون كبيرة ، كما كانت عليه الحال مثلا في غينيا ومجلس تسويق الكاكاو في غانا[٤٢] . وفي عام ١٩٩١ ، قامت سيراليون ومدغشقر بتخفيض عدد الموظفين الحكوميين وأعلنت بنن وزمبابوي عن عزمهما على أن تحذوا حذوهما . وتم تجميد عدد المستخدمين في أنغولا وكينيا وموزامبين .

---

(٤٢) Robert klitgaard, "Incentive myopia", World Development, Vol.17, NO.4 (April 1989), PP.447-459 .

وقد تؤدي برامج الاصلاح الاقتصادي نفسها الى انخفاض الايرادات الحكومية في الأجل القصير . فعلى سبيل المثال ، تعتمد جميع البلدان في افريقيا تقريبا على التعريفات الجمركية في تحقيق ربع مجموع الايرادات الحكومية على الاقل ، ويمكن أن يؤدي تحرير التجارة الى انخفاض الايرادات الآتية من هذا المصدر .

وتعتبر خدمة الدين الخارجي ، وارتفاع اسعار الفائدة الحقيقية ومعدلات التبادل التجاري من المحدّدات الهامة للعجز الحكومي . وكان لانخفاض أسعار السلع الاساسية أثناء العقد الماضي تأثير خافض على الايرادات من ضرائب التصدير . وفي جمهورية افريقيا الوسطى وناميبيا والنيجر أدى انخفاض أسعار السلع الاساسية الى انخفاض الايرادات الحكومية في عام ١٩٩١ . وتمثلت المحددات الخارجية المنشأ الاخرى للإيرادات الحكومية في القلاقل والحروب الداخلية التي أدت الى انخفاض حصيلة الضرائب وزيادة النفقات الحكومية في اثيوبيا ومالي وسيراليون .

وحاولت الحكومات الافريقية زيادة الايرادات عن طريق تعديل معدلات الضرائب ، وتوسيع القاعدة الضريبية ، وتغيير هيكل النظام الضريبي أو تحسين الجباية . وقامت كينيا في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ بالاستعانة عن ضريبة المبيعات بضريبة القيمة المضافة ، وتم في ميزانية سنة ١٩٩٢/١٩٩١ زيادة هذا المعدل وتوسيع القاعدة . وأخذت مصر بضريبة مبيعات جديدة في ١٩٩١ ، يتوقع أن تزيد من الايرادات الحكومية ، كما قامت بتحسين الجباية وتخفيض إعانات الاسعار المتعلقة بالطاقة . على أنه ، نظرا لأن بطء النمو قد أدى الى انخفاض المتحصلات الضريبية ، فقد يثبت أن من العسير على مصر أن تحقق هدف عدم زيادة عجز الميزانية عن ٣,١٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للفترة ١٩٩٢/١٩٩١ . ومن بين البلدان الاخرى التي قامت باتخاذ تدابير لتغيير معدلات الضرائب وتحسين الجباية أنغولا وأوغندا وبنن وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي والسنغال وغامبيا وغينيا والكاميرون والكونغو وموريتانيا .

الإطار الثاني ـ ٤ ـ نتائج ادماج جنوب افريقيا في الاقتصاد الافريقي

الإطار الثاني ـ ٤ ـ نتائج ادماج جنوب افريقيا في الاقتصاد الافريقي

ستؤدي التغييرات السياسية التي تجري في جنوب افريقيا الى تغيير الدور الذي يؤديه هذا البلد في افريقيا ، ولا سيما في المنطقة الجنوبية من القارة ، وستترتب عليها نتائج هامة سواء بالنسبة لاقتصاد البلد أو بالنسبة للاقتصاد الافريقي .

ومن شأن حجم اقتصاد جنوب افريقيا والمرحلة التي بلغها نموه أن يجعلا هذه التغييرات بمثابة تحد للبلدان الاخرى في القارة وفرصة بالنسبة اليها : فقد كانت جنوب افريقيا عام ١٩٨٩ تمثل نسبة قدرها ٣٢ في المائة من مجموع الناتج المحلي الاجمالي للقارة ، و ٣٩ في المائة من مجموع صادرات بضائعها ، إلا أنها لا تمثل سوى ٦ في المائة من سكان القارة . وهي تمثل حوالي ثلث الناتج المصنع للقارة ولديها الامكانية لكي تصبح مُورِّدا كبيرا لرأس المال والسلع التي تتسم بكثافة التكنولوجيا الى سائر افريقيا .

والقطاع المالي مندمج في الأسواق المالية العالمية ، ومن المرجح أن تصبح جنوب افريقيا المركز المالي لافريقيا في المستقبل . كما أنها تتمتع بموارد علمية وتعليمية من شأنها أن تجعلها قطبا هاما للنمو بالنسبة للقارة . وسوق البلد الكبيرة قادرة على أن تجتذب المواد المصنعة التي تتسم بكثافة العمل من البلدان الافريقية الاخرى التي ستتمكن كذلك من تصدير مجموعة متنوعة من السلع الاساسية الزراعية ، والنفط والمياه والكهرباء المولدة من القوى المائية الى جنوب افريقيا .

وتعتبر النسبة المئوية للتجارة المُبَلغ عنها رسميا بين جنوب افريقيا وسائر افريقيا حاليا صغيرة . ففي أثناء الثمانينات ،

ذهب حوالي ٤ في المائة من صادرات جنوب افريقيا الى البلدان الافريقية الاخرى وكانت ٢ في المائة من وارداتها من أصل افريقي(أ) .

بيد أن التكافل في الجنوب الافريقي يعتبر من عدة وجوه أكثر أهمية مما تشير اليه هذه الارقام . فأولا ، أدت الجزاءات التجارية المفروضة على جنوب افريقيا الى ايجاد مصلحة مشتركة في مواصلة عدم الابلاغ عن التجارة وتعتبر الارقام دون شك أقل من التجارة الفعلية . وثانيا ، هي تشير ، بشكلها هذا ، الى أن ثلث صادرات جنوب افريقيا من المواد المصنعة قد ذهب الى البلدان الافريقية الاخرى(ب) . وعلاوة على ذلك ، فإن الصادرات الى جنوب افريقيا تشكل نصيبا كبيرا من مجموع صادرات هذه البلدان . وتستورد البلدان العشرة الاعضاء في مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي من جنوب افريقيا خمسة أضعاف ما تستورده من بعضها بعضا . وهي تصدر الى جنوب افريقيا حوالي ضعف ما تصدره الى بعضها بعضا(ج) . وعلاوة على ذلك ، فإن معظم التجارة الخارجية للبلدان غير الساحلية يمر عبر موانئ جنوب افريقيا . وبغض النظر عن الاعتبارات الجغرافية ،

(أ) تشمل الارقام الرسمية لتجارة جنوب افريقيا ، التي يقوم صندوق النقد الدولي بنشرها ، تجارة بوتسوانا وسوازيلند وليسوتو وناميبيا (الاعضاء في الاتحاد الجمركي للجنوب الافريقي) . ولذلك ، فإن التجارة فيما بين هذه البلدان الخمسة لا ترد في الارقام المتعلقة بصادرات هذه البلدان ووارداتها .

(ب) Carole Cooper, Colleen McCaul, Robin Hamilton, Isabelle Delware, John Gary Moonsamy and Kristine Mueller, Race Relations Survey 1989/90, (Johannesburg, South African Institute of Race Relations, 1990) .

(ج) Robert Davies, "A statistical profile of the SADCC countries in the 1980s", Southern African Perspectives. Working paper No.3, Centre for Southern African studies of the University of Western Cape, South Africa (December 1990) .

فإن هذه التجارة مدينة الى حد كبير الى التخريب السريع لشبكات النقل في البلدان المجاورة وكذلك إلى ارتفاع موثوقية وانخفاض تكاليف موانئ جنوب افريقيا التي توفر التعبئة في الحاويات وتواتراً وأكد في رحلات السفن المغادرة الى أوروبا(د) .

وهناك عامل آخر من عوامل التكافل يتمثل في تحويلات العمال . وكانت المناجم في جنوب افريقيا تقوم دوما باستخدام مئات الآلاف من المهاجرين من البلدان المجاورة ، وإن كان عدد هؤلاء العمال انخفض منذ منتصف السبعينات .

ولا يزال الاستثمار المباشر بين البلدان في المنطقة جانبا آخر من جوانب التكافل . وما برحت شركات التعدين في جنوب افريقيا تسيطر منذ زمن بعيد على عمليات التعدين في جميع أنحاء الجنوب الافريقي بالإضافة الى بلدان أخرى في افريقيا . كما تمتلك شركات جنوب افريقيا شركات للتصنيع في مختلف البلدان المجاورة ، كموزامبيق وزمبابوي .

والغالب أن يعزّز إنهاء الفصل العنصري ورفع الجزاءات هذه العلاقات الاقليمية . والبشائر الأولى لهذا موجودة بالفعل . وقد زادت تجارة جنوب افريقيا مع سائر افريقيا بنسبة ٤٠ في المائة عام ١٩٨٩ ، ومن ٢٢ الى ٣٠ في المائة عام ١٩٩٠ . وقد يكون ذلك جزئياً وهماً احصائياً اذا لم تُحكم حلقات الحظر . ومع ذلك ، فقد تم افتتاح عشر بعثات تجارية جديدة لجنوب افريقيا في الماضي القريب ، وتناقش مسألة انشاء كتلة تجارية اقليمية بين رجال الأعمال في جنوب أفريقيا وزعماء مناهضة الفصل العنصري ومسؤولين من مؤتمر التنسيق الانمائي للجنوب الافريقي ومنطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي(هـ) .

(د) Oliver S. Saasa, "The South African factor in the SADCC transport and communication systems", University of Zambia, paper presented to the conference on Southern Africa into the 1990s , Johannesburg, 14-19 April 1991 .

(هـ) "التقرير المؤقت للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري" (A/AC.115/L.675,10 June 1990) و "Africa Recovery" ، vol. 5, No. 1 (June 1991) P.5 .

غرب آسيا : عواقب الحرب

تأثرت الحالة الاقتصادية في المنطقة سنة ١٩٩١ تأثرا ملحوظا بحرب الخليج . فقد انخفض الانتاج بشدة في اقتصاديّ العراق والكويت اللذين دمرتهما الحرب ، وإن كان قد ارتفع في البلدان الاخرى الداخلة في عداد البلدان المصدرة الرئيسية للنفط . وتسبب فقدان التجارة والسياحة وتحويلات العمال في أعقاب الحرب في صعوبات جمة عانت منها البلدان المستوردة للطاقة والبلدان الافقر . وقد انخفض الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة مجتمعة .

وعلى الرغم من ازدياد انتاج النفط سنة ١٩٩١ ، انخفض الانتاج في القطاعات الاخرى . وحدث معظم الانخفاض في مطلع السنة ، ثم انتعشت الأنشطة الاقتصادية بعد انتهاء الأعمال الحربية . وفي معظم البلدان ، تأثر الانتاج برحيل العمال الاجانب بأعداد ضخمة عند نشوب الأزمة . فقد تباطأت أعمال التشييد وتأخرت مشاريع عديدة كان من المقرر انجازها سنة ١٩٩١ . وأضير النقل الجوي والنقل البحري ضررا شديدا من جراء الحرب . وفي بعض البلدان ، تأثرت خدمات أخرى أيضا ، إذ توقف العمل في بعض المصارف وانخفض معدل شغل الفنادق ومبيعات التجزئة مع مغادرة الاجانب للمنطقة .

وواجهت جميع بلدان المنطقة تقريبا عجزا متزايدا في ميزانياتها بفعل ارتفاع النفقات الحكومية غير المسبوق (انظر الشكل الثاني - ٦) . وفي بلدان عديدة كان الكثير من ذلك في صورة إنفاق مرتبط بالحرب ، إلاّ أنه تعين على البلدان الاخرى أن تواجه زيادة الإنفاق على الخدمات الاجتماعية ، نتيجة تدفق العائدين أو اللاجئين بأعداد ضخمة . واقترضت معظم البلدان من الداخل والخارج لتمويل عجز الميزانية . فقد حصلت الحكومة السعودية ، لأول مرة منذ ٢٠ سنة ، على قرض حلقي في السوق الرسمالية الدولية تقارب قيمته ٤,٥ بليون دولار . كما حصلت الحكومة نفسها على قرض من الجهاز المصرفي المحلي قدره ٣,٥ من بلايين الدولارات .

وعلى الرغم من زيادة الانفاق الحكومي ، ظل التضخم في البلدان المصدرة للطاقة منخفضا نسبيا ، باستثناءات أبرزها جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية والعراق . وعلى النقيض من ذلك ، زادت أسعار المستهلك بما يربو على ٢٠ في المائة في المتوسط في البلدان المستوردة الصافية للطاقة .

الشكل الثاني - ٦ - غرب آسيا : أرصدة الميزانية في بلدان مختارة ، ١٩٨١ - ١٩٩٠

تدهور الرصيد الخارجي في معظم البلدان سنة ١٩٩١ . إذ ازداد حجم الصادرات النفطية بزيادة الانتاج النفطي ، ولكن قيمتها قلت عما كانت عليه سنة ١٩٩٠ بنسبة ١١ في المائة . وانكمشت الصادرات غير النفطية ؛ وهذا يعزى في نسبة كبيرة منه إلى أن معظم هذه الصادرات كان من الالومنيوم ، الذي انخفضت أسعاره . وشهدت البلدان الرئيسية بالمنطقة خروج تدفقات كبيرة من التحويلات الرسمية ، ارتبط معظمها بالتزامات الحرب . وازدادت مدفوعات التحويل الخاص بتحويل العمال الأجانب المغادرين لمدخراتهم على نطاق واسع . ونتيجة لذلك ، ازداد عجز الحساب الجاري في المنطقة سنة ١٩٩١ .

وبعد الحرب مباشرة ، حولت معظم البلدان اهتمامها إلى التعجيل بتنفيذ مشاريع الهياكل الاساسية والمشاريع الصناعية التي تأخرت بفعل أزمة الخليج والحرب . ولما كان قطاع النفط لا يوفر إلاّ مجالا محدودا لزيادة التوسع ، فقد أُولي الاهتمام لتنمية قطاعات أخرى مثل الالومنيوم والصناعة الخفيفة والخدمات . وكان من الاهداف الرئيسية للسياسة الطويلة الأجل اجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى هذه القطاعات ؛ وتحقيقا لهذه الغاية ، نقحت بلدان عديدة أنظمتها التي تحكم شؤون الملكية . والآن يُسمح في البحرين بقيام شركات مملوكة بالكامل للأجانب . وأجازت إيران تشريعا يسمح بامتلاك الأجانب لـ ٤٩ في المائة من المشاريع المشتركة . وفي أيار/مايو ١٩٩١ ، أجازت الجمهورية العربية السورية قانون استثمار جديدا يستهدف تعزيز المشاركة الأجنبية .

الانهيار العراقي

أنزلت الحرب وجزاءات الأمم المتحدة والصراعات الداخلية ضررا بالغا بالاقتصاد العراقي . والأرجح أن إجمالي انتاج الاقتصاد قد انخفض في سنة ١٩٩١ عما كان عليه في سنة ١٩٩٠ بنسبة ٥٠ في المائة . وتسبب إغلاق الكثير من الصناعات في تسريح العاملين على نطاق واسع . وأدى هذا الأمر ، الذي اقترن بتضاؤل فرص التوظيف في القطاع العام وبتسريح المجندين ، إلى ازدياد البطالة . وارتدت نسبة كبيرة من السكان إلى القطاع غير النظامي الذي توسع توسعا سريعا . وزاد التضخم في سنة ١٩٩١ على ١ ٠٠٠ في المائة ، بينما حدث انخفاض شديد في الحصائل الفعلية والدخول . وأدى انقطاع الكهرباء إلى عرقلة تكرير المياه ومعالجة فضلات المجاري في المناطق الحضرية ، مما تسبب في ارتفاع معدلات الإصابة بالكوليرا والتيفود والدوسنتاريا والتهاب المعدة والامعاء .

الشكل الثاني - ٦ - غرب آسيا : أرصدة الميزانية في بلدان مختارة ، ١٩٨١ - ١٩٩٠ (نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

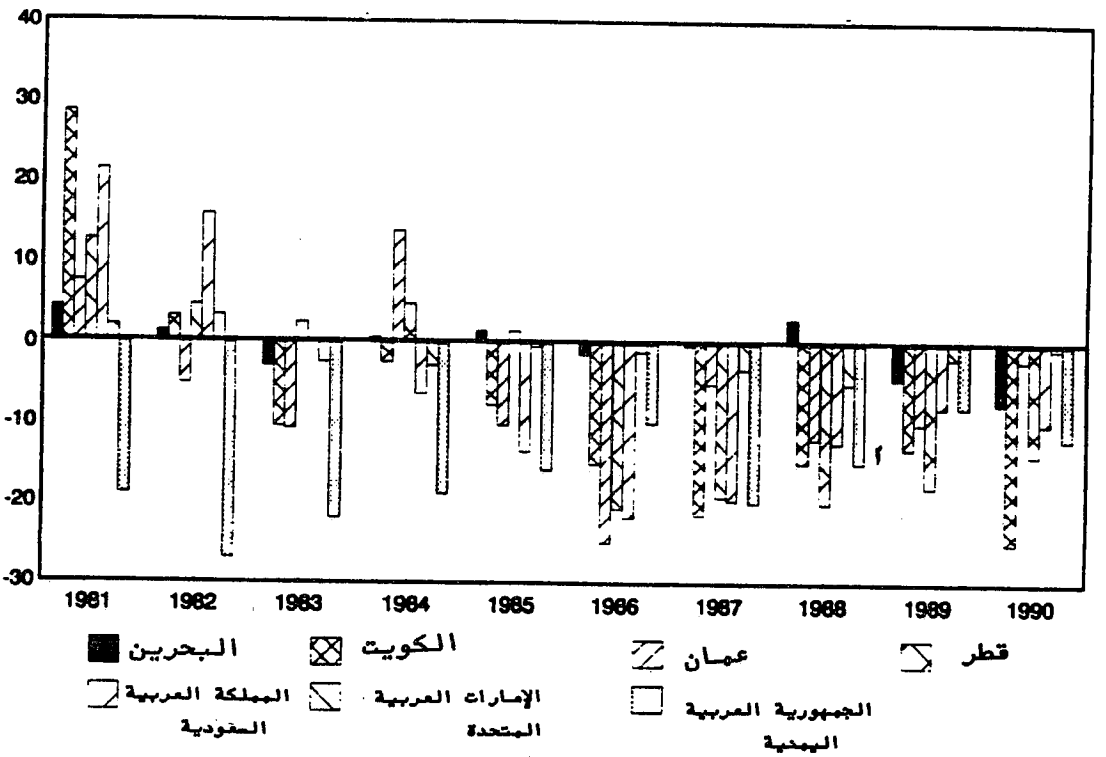

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى 'الدراسة الاستقصائية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا في الثمانينات' (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع 90.II.L.2) ، الجدول ٧ - ٣ ، وغير ذلك من المصادر الوطنية والدولية .

والأرجح أن الانتاج الزراعي في سنة ١٩٩١ كان يناهز ٣٠ في المائة من محصول السنة السابقة الوفير ، على الرغم مما أفادت به التقارير من زيادة المساحة المزروعة بنسبة ٥٠ في المائة(٤٣) . وهذا الانخفاض الشديد نتج أساسا عن نقص حاد في عدد من المدخلات ، ومن قبيلها الأسمدة ومبيدات الآفات والبذور وقطع غيار الآلات الزراعية ، وعن انهيار شبكة الري انهيارا تاما وقلة معدل سقوط الأمطار في شمال العراق . وانخفض انتاج الماشية بنسبة ٥٠ في المائة بسبب نقص الأعلاف والخدمات البيطرية(٤٤) .

وربما يكون الانتاج الصناعي قد انخفض بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا(٤٥) نتيجة لتدمير الكثير من الصناعات بفعل الهجمات الجوية خلال الحرب ومواجهة صناعات أخرى لحالات نقص المياه والكهرباء والمواد الخام وقطع الغيار . وقد توقفت الصناعات الدوائية عن العمل ، نتيجة لنقص المدخلات(٤٦) . ودمرت المصانع الكيميائية ومصانع

---

(٤٣) رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن ، تقرير مقدم إلى الأمين العام بتاريخ ١٥ تموز/يوليه ١٩٩١ عن الاحتياجات الإنسانية في العراق ، أعدته بعثة برئاسة صدر الدين أغاخان ، المندوب التنفيذي للأمين العام (S/22799) ص ٣٨ . انظر أيضا Jean Drèze and Maris Gardar, Income and Economic Survey in Health and Welfare in Iraq after the Gulf Crisis, International Study Team, October 1991, p. 14-15 .

(٤٤) وثيقة مجلس الأمن S/22799 ، الصفحتان ٣٨ و ٣٩ .

(٤٥) Jean Drèze and Hairs Gardar, Income and Economic Survey, p.17 .

(٤٦) وثيقة مجلس الأمن S/22799 ، ص ٣٧ .

الاسمدة عندما هاجمها الحلفاء بسبب ما تملكه من إمكانات لصنع الأسلحة الكيميائية . ومن جراء ذلك ، لم يعد الكلور وكبريتات الالمنيوم متاحين لتكرير المياه (٤٧) . ولحق دمار شديد بمعامل تكرير النفط نتيجة لقذفها بالقنابل . وانخفض الانتاج النفطي انخفاضا شديدا ، مما أثّر في البداية على كل من النقل وتوليد الطاقة . وبنهاية الحرب ، لم يكن يعمل سوى محطتين من محطات الطاقة في البلد ، تولدان أقل من ٤ في المائة من انتاج العراق فيما قبل الحرب (٤٨) . كما لحق بمصانع الحديد والصلب ضرر جسيم خلال الحرب . وأبطأت أنشطة التشييد في الانتعاش عقب الحرب ، نظرا لاستمرار العجز في المواد الخام .

تعمير الكويت

تعرضت الكويت للسلب المنتظم خلال الاحتلال ، ثم تعرضت للنهب والتخريب على أيدي القوات العراقية المنسحبة . ونظرا لان معامل تكرير النفط ومرافق الاتصال ومحطات القوى ومحطات إزالة ملوحة مياه البحر قد دُمرت أو توقفت عن العمل ، فقد انخفض الناتج المحلي الاجمالي بنحو ٣٠ في المائة سنة ١٩٩١ .

ولما كان نحو ٧٠٠ بئر من آبار الكويت النفطية البالغ عددها ١٣٠ ١ بئرا قد اشتعلت فيه النيران ، فقد توقف انتاج الخام توقفا تاما . ودُمرت معامل التكرير والمنشآت البتروكيميائية ، وحدث نقص حاد في الغاز الطبيعي . وبالاضافة إلى ذلك ، خُرِّب معظم الالات والمعدات ، ودُمرت مخزونات المواد الخام وقطع الغيار والمنتجات الجاهزة أو سُرقت . كما دمرت مرافق نقل النفط .

وعاد انتاج النفط إلى مستواه السابق بأسرع مما كان متوقعا . فبحلول تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، تم اطفاء جميع حرائق الآبار النفطية ، واستؤنف الانتاج وبلغ متوسطه أكثر من ١٨٩ ألف برميل يوميا (بما فيه انتاج المنطقة المحايدة) في سنة ١٩٩١ ككل . إلا أن هذا كان أقل من عُشر مستوى الانتاج في منتصف عام ١٩٩٠ .

---

(٤٧) المرجع نفسه ، ص ٢٣ .

(٤٨) Harvard Study Team, Public Health in Iraq after the Gulf War, mimeo, Harvard University, May 1991, p. 19 .

كذلك فإن القطاعات الاخرى آخذة في الانتعاش . فقد أعيد تزويد معظم البلد بالكهرباء تدريجيا في سنة ١٩٩١ . وبعودة محطات إزالة ملوحة مياه البحر إلى العمل ، استؤنف الإمداد بالمياه النقية وتجاوز نصف المستوى المتحقق قبل الغزو . وبعد التحرير مباشرة ، بدأت أعمال اصلاح الطرق والمطارات والمدارس والمستشفيات ؛ وبنهاية سنة ١٩٩١ ، عاد معظم هذه المرافق إلى العمل .

وقدرت تكاليف التعمير الناشئة عن الضرر المباشر اللاحق باقتصاد الكويت بنحو ٢١ بليونا من الدولارات[٤٩] ؛ وهذا أقل مما كان يخشى في البداية . وهذه التكاليف تشمل نحو ١٠ بلايين دولار لإعادة بناء الهياكل الاساسية النفطية الكويتية وإعادة الانتاج إلى ما كان عليه مستواه قبل الغزو . ونظرا لتضاؤل حصائل تصدير النفط تضاؤلا شديدا سنة ١٩٩١ وقرار الحكومة القاضي بعدم تصفية استثماراتها في الخارج لأغراض التعمير ، كان البديل هو الاقتراض . وفي تشرين الأول/اكتوبر ، دخلت الكويت ، لأول مرة في تاريخها ، الأسواق الرأسمالية الدولية ، وحصلت على قرض حلقي متوسط الاجل قدره نحو ٥ بلايين دولار خصص لمشاريع التعمير . كما حصلت على تسهيلات ائتمانية تجارية من موردياها الرئيسيين .

الاردن : نضال من أجل الانتعاش

انكمش الاقتصاد الاردني بنسبة ١ في المائة سنة ١٩٩١ بعد انخفاض بنحو ٦ في المائة في سنة ١٩٩٠ . وتأثر البلد بأزمة الخليج وحرب الخليج تأثرا شديدا ، ولكن حلول منتصف ١٩٩١ بدأ النشاط الاقتصادي ينتعش استجابة لمجموعة عوامل تشمل ازدياد الانفاق من المعونات وإعادة جدولة الديون الخارجية وعودة مدخرات أتى بها الاردنيون العائدون . واستؤنف النشاط السياحي وما يتصل به من أنشطة ، ولكنها جميعا ظلت دون مستواها قبل أزمة الخليج .

وأدى مستوى النشاط الاقتصادي المنخفض وتدفق العائدين الاردنيين على البلد بأعداد ضخمة إلى زيادة في البطالة تجاوزت ٢٥ في المائة سنة ١٩٩١ . وأدت النفقات المرتبطة بالحرب إلى تفاقم العجز المالي سنة ١٩٩١ ، بحيث بلغ ١٦ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي .

---

(٤٩) تقرير موجه إلى الأمين العام من بعثة الامم المتحدة برئاسة السيد عبد الرحيم أ. فرح ، الوكيل السابق للأمين العام ، التي قدّرت مدى وطبيعة الضرر الذي لحق بالهياكل الاساسية للكويت في أثناء الاحتلال العراقي لذلك البلد في الفترة من ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩١ ، وثيقة مجلس الامن (S/22535 ، ٢٩ نيسان/ ابريل ١٩٩١) ، الصفحتان ٢٢ و ٢٣ .

وانتعشت ايرادات التصدير ، حيث أعيد فتح الاسواق السعودية (التي ذهب إليها ١٠ في المائة من صادرات الاردن في الماضي) ، وارتفعت أسعار الفوسفات والبوتاس . إلا أن الحصائل غير المنظورة ظلت تتدهور في سنة ١٩٩١ . فمع عودة ٠٠٠ ٢٥٠ مغترب اردني (نحو ١٠ في المائة من القوة العاملة) ، انخفضت التحويلات الخاصة . ولم تستأنف المنح الرسمية من بلدان الخليج العربية في سنة ١٩٩١ ؛ وهذه الخسارة لم يعوضها تدفق ٤٧٥ مليون دولار على البلد في صورة منح من البلدان الصناعية . وأدى العجز التجاري وتدني مستويات المعونة وانخفاض حصائل السياحة وتجارة العبور إلى زيادة عجز الحساب الجاري بحيث تجاوز البليون من الدولارات في سنة ١٩٩١ .

النمو في جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية

تراجع نمو الانتاج في جمهورية إيران الإسلامية ، التي لديها أضخم اقتصاد في المنطقة دون الإقليمية ، من ١٠ في المائة في سنة ١٩٩٠ إلى نحو ٦ في المائة في سنة ١٩٩١ . وقد ازداد انتاج النفط الخام من ٣,١٨ مليون برميل يوميا سنة ١٩٩٠ إلى ٣,٣٤ مليون برميل يوميا سنة ١٩٩١ . وواصل الانتاج الصناعي انتعاشه على الرغم من أن العديد من الصناعات لا يزال يعمل دون طاقته الانتاجية . وسمحت عائدات النفط الطارئة في سنة ١٩٩٠ باستيراد كميات ضخمة من المدخلات ساعدت على احياء الصناعة . وتقلص الانتاج الزراعي بفعل الفيضانات والجفاف الجزئي .

وكانت المملكة العربية السعودية البلد الوحيد في المنطقة الذي شهد تسارعا شديدا في النشاط الاقتصادي سنة ١٩٩١ ، حيث ازداد الانتاج المحلي بنحو ١٢ في المائة بعد زيادة بنسبة ٩ في المائة سنة ١٩٩٠ . وتولد جل التوسع الاقتصادي من القطاع النفطي ، حيث قارب متوسط انتاج النفط الخام ٨,٢ مليون برميل يوميا سنة ١٩٩١ مقابل ٦,٤ مليون برميل يوميا سنة ١٩٩٠ . كما ازداد انتاج البتروكيماويات بفضل تحسين القدرة التنافسية التي تتمتع بها الصناعات القائمة على الغاز . وانتعشت الصناعات المصرفية سريعا بعد نهاية حرب الخليج .

جنوب وشرق آسيا : تباطؤ أداء أحسن الاقتصادات

مرة أخرى ، كانت هذه المنطقة أسرع مناطق العالم نموا . ولكنها تباطأت في سنة ١٩٩١ بنصف نقطة مئوية كاملة ، فبلغ معدل نموها ٥,٤ في المائة فقط .

وبصورة اجمالية ، أظهرت اقتصادات جنوب وشرق آسيا مرونة ملحوظة إزاء البيئة الدولية غير المواتية سنة ١٩٩١ . ومثلما كان الحال سنة ١٩٩٠ ، كان محرّك النمو هو الطلب المحلي وليس التصدير . وفي العديد من بلدان المنطقة كانت السياسة المالية توسعية الطابع . ففي هونغ كونغ ، وماليزيا ، ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، وسنغافورة ، ازداد الاستثمار الحكومي ، لا سيما في مشاريع الهياكل الاساسية اللازمة لشبكة النقل . كما ازدادت النفقات الحكومية في بنغلاديش والفلبين ، بينما هما تكافحان لإعادة بناء ما تهدم من جرّاء الكوارث الطبيعية . ومن ناحية أخرى ، جرى احتواء النفقات العامة في اندونيسيا وجمهورية كوريا ، حيث ارتفع التضخم من مستوى الآحاد إلى قرب مستوى العشرات . ومن سنة ١٩٨٩ إلى سنة ١٩٩٠ ، ازدادت سرعة التضخم عبر المنطقة ؛ إلا أنه أبقي تحت السيطرة في سنة ١٩٩١ ، على الرغم من أنه قد ازداد فعلا في هونغ كونغ وباكستان وازداد بشكل أوضح في الفلبين(٥٠) .

وباستثناء الفلبين والهند ، نمت اقتصادات المنطقة جميعها بأسرع من نموها السكاني ، وإن كان نموها أبطأ من ذي قبل . ويستثنى من ذلك هونغ كونغ وتايوان ، المقاطعة التابعة للصين ، حيث كان النمو الأشد في سنة ١٩٩١ معزوا بدرجة كبيرة إلى الرخاء في مقاطعات جنوب الصين . ومن حالات الانتعاش الأخرى حالة أفغانستان ، حيث توجد دلائل مبشرة بالسلم بعد أكثر من عقد من الحرب الأهلية وأربع سنوات من الانخفاض الشديد في الناتج المحلي الاجمالي ، وحالة بابوا غينيا الجديدة ، التي تشهد بعد سنتين من التقلص حالة رخاء بفضل التعدين .

وفي السنوات الأخيرة ، بدأ الجيل الثاني من الاقتصادات الآسيوية الحديثة التصنيع (اندونيسيا وتايلند وماليزيا) في الحلول محل الاقتصادات الحديثة التصنيع الأربعة الأصلية ، ليقوم بدور محرك النمو في المنطقة ؛ وإن كان يبدو أن هذا الاتجاه قد توقف سنة ١٩٩١ . إذ تجاوز نمو الاقتصادات الحديثة التصنيع الأصلية نمو الجيل الثاني من الاقتصادات التي من هذا النوع . ففي البلدان الأربعة الأصلية ، كان معدل النمو أعلى مما كان عليه في السنة السابقة في هونغ كونغ وتايوان ، المقاطعة التابعة للصين ، وأقل قليلا في جمهورية كوريا وفي سنغافورة (الشكل الثاني - ٧) . وفي هذه الفئة ، تسارع نمو الصادرات في سنة ١٩٩١ فبلغ نحو ١٤ في المائة مقابل ٨ في المائة تقريبا في السنة السابقة ؛ وهذا يعزى بصفة خاصة إلى الارتفاع الحاد في التجارة مع الصين ، مما أفاد بوجه خاص كلا من هونغ كونغ وتايوان المقاطعة التابعة للصين .

---

(٥٠) انظر : الأمم المتحدة ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية والاجتماعية لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ (ST/ESCAP/1905, February 1992) .

وتباطأ النمو في عهد الجيل الثاني من مصدري المصنوعات الناجحين . ففي اندونيسيا ، وهي أكبر بلد في المجموعة ، كان التباطؤ يرجع إلى الجفاف والتدابير التقشفية المالية والنقدية . وفي تايلند ، تباطأ النمو من ١٠ في المائة إلى ٨ في المائة ، نظرا لظهور اختناقات في الهياكل الأساسية ونقص في القوة العاملة الماهرة في بعض الصناعات . وعلى الرغم من التباطؤ في اندونيسيا ، زادت سرعة نمو الصادرات في عام ١٩٩١ في المتوسط عنها في عام ١٩٩٠ . وعلى الرغم من أن تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي عموما على هذه البلدان قد هبط بقدر ما في عام ١٩٩١ ، فقد استمر الاتجاه إلى نقل الصناعة التحويلية من اليابان ومن الجيل الأول من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع نحو اندونيسيا وتايلند وماليزيا . كما أن العملية نفسها مستمرة في الهند الصينية ، نظرا لتزايد استثمارات تايلند وتايوان في فييت نام كما يجري استكشاف إمكانيات تلك العملية في كمبوديا . وعموما فإن الصلات الاقتصادية المتشابكة لا تفتأ تتزايد داخل المنطقة ، وبينها وبين الصين واليابان(٥١) .

الشكل الثاني - ٧ جنوب وشرق آسيا : نمو الناتج المحلي الإجمالي (١٩٨٣-١٩٨٤)

شهد أداء الهند الاقتصادي تحسنا في الثمانينات عندما بلغ متوسط نمو الناتج ٥,٣ في المائة في السنة مقابل ٣,٢ في المائة في السبعينات . وكان السبيل المتبع في الثمانينات هو "النمو المصحوب بدين" . فقد بلغ العجز في الحساب الجاري في النصف الثاني من الثمانينات في المتوسط أكثر من ضعف ما كان عليه في النصف الأول ، حيث جرى تمويله عن طريق زيادة الاقتراض الخارجي . وفي الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ ، ارتفع متوسط العجز في الحساب الجاري ليصل إلى ٨ بلايين دولار بعد أن كان ٣,٦ من بلايين

---

(٥١) انظر على سبيل المثال M. Shibusawa, Z.H. Ahmad and B. Bridges, Pacific Asia in the 1990s (London, Routledge for The Royal Institute of International Affairs, 1992) .

الدولارات في بداية العقد . كما بلغ مجموع الدين الخارجي في عام ١٩٩٠ أكثر من ٧٠ بليون دولار بعد أن كان ٢١ بليون دولار في عام ١٩٨٠ ، مما يمثل ١٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في بداية الفترة و ٢٥ في المائة في نهايتها . وزادت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات الى ثلاثة أمثالها من ٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢٧ في المائة في عام ١٩٩٠ .

وفي عام ١٩٩١ ، هبط معدل النمو في الهند إلى ٣,٥ في المائة بعد أن كان يربو على ٥ في المائة في العام السابق . فقد أدت القيود المفروضة على الواردات والائتمانات المصرفية في النصف الاول من عام ١٩٩١ إلى تباطؤ حاد في الصناعة . كما عانى البلد من أزمة الخليج : إذ كان عليه أن يستوعب من جديد ٣٠٠ ألف من العائدين ؛ كما فقد ٥٠٠ مليون دولار من تحويلات العمال ومن الصادرات إلى منطقة الخليج ، وواجه زيادة في تكلفة النفط في عام ١٩٩٠ . وفضلا عن ذلك ، انخفضت الى النصف فجأة التجارة مع المنطقة التي تسدد بالروبية بما فيها الاتحاد السوفياتي سابقا ، مما كان يمثل نحو ٢٠ في المائة من تجارة البلد في عام ١٩٩٠ . وأدت هذه الخسائر إلى تفاقم التدهور الذي كان يشهده بالفعل ميزان المدفوعات .

وأدت الصراعات الطائفية والغموض السياسي الذي أعقب اغتيال رئيس الوزراء راجيف غاندي في أيار/مايو ١٩٩١ إلى تأخر الاستجابة اللازمة في مجال السياسة العامة للتكيف مع التغيرات الخارجية غير المواتية القصيرة الأجل . فقد بلغ تردي وضع الحساب الجاري حد الأزمة ، حيث انخفضت احتياطيات النقد الاجنبي في حزيران/يونيه ١٩٩١ إلى مستوى لم يكن يكفي حتى لتغطية واردات شهر واحد . وكانت الهند على شفا التخلف عن دفع دينها الخارجي .

وفي نهاية أيار/مايو ١٩٩١ تولت الحكومة الجديدة في الهند مقاليد السلطة ، وشرعت في برنامج يدعمه صندوق النقد الدولي لتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والتكيف الهيكلي ، بما في ذلك تخفيض قيمة الروبية ، والاخذ بتدابير لإلغاء الإعانات التقليدية

الشكل الثاني - ٧ - جنوب وشرق آسيا :
نمو الناتج المحلي الاجمالي
بالقيمة الحقيقية ، ١٩٨٣-١٩٩١

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

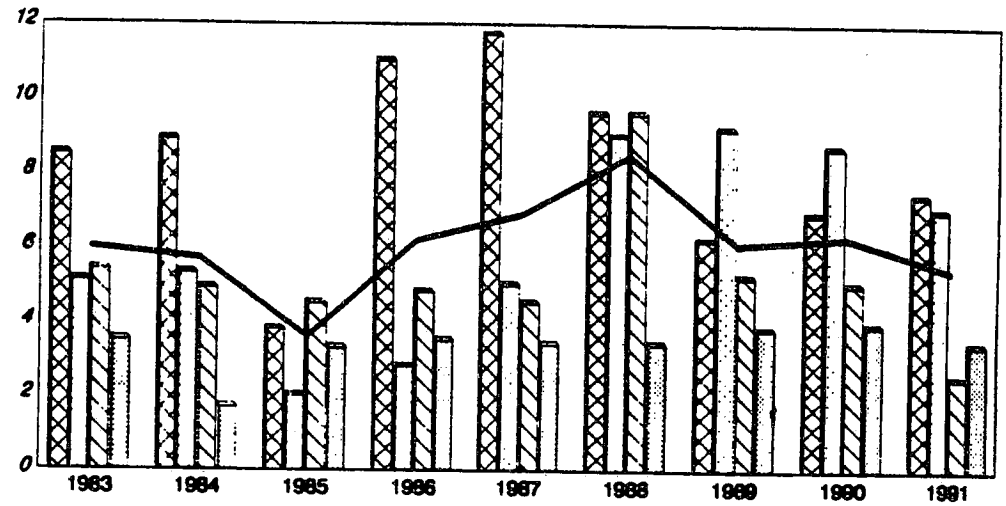

جنوب وشرق آسيا

الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع : تايوان ، المقاطعة التابعة للصين ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة ، وهونغ كونغ

الجيل الثاني من الاقتصادات الحديثة العهد بالتصنيع : اندونيسيا ، وتايلند ، وماليزيا

الهند

بلدان أخرى : أفغانستان ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، وبنغلاديش ، وسري لانكا ، والفلبين ، وفييت نام ، وميانمار ، ونيبال

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

والأسعار الجبرية ، ولتحرير التجارة الخارجية . كما يوجد قيد الإعداد برنامج للتحول إلى الملكية الخاصة ، ولكنه يواجه معارضة من جانب النقابات . وأدت تدابير التقشف التي تعين الأخذ بها في الربع الأخير من عام ١٩٩١ لاحتواء التضخم المتزايد والوفاء بمعايير صندوق النقد الدولي إلى زيادة بطء النمو . ودعما للإصلاحات الاقتصادية التي تتبعها الهند ، كان بامكانها أن تسحب من اعتماد ائتماني جديد فتحه صندوق النقد الدولي في الربع الأخير من السنة .

وعلى الرغم من التوترات الطائفية ، تدعّم مركز الحكومة نظرا لفوزها في الانتخابات البرلمانية الفرعية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وانتصارها في آذار/مارس ١٩٩٢ بصدد اقتراح برلماني بشأن الاصلاحات الاقتصادية التي تتبعها . وفي هذا الصدد ، اكتسب برنامج الاصلاحات استدامة . ومن ناحية أخرى ، لا يفتأ تخفيض قيمة العملة والحد من الإعانات والأسعار الجبرية يعملان ، بداية ، على إذكاء التضخم ، كما أن العجز في الميزانية ، الذي يتعين ، وفقا لبرنامج صندوق النقد الدولي ، تخفيضه من ٨,٥ إلى ٦,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ، لا يزال مرتفعا .

ولم تعد البيئة الخارجية مواتية للاقتصادات التي تمر بعملية تحوّل في آسيا ، مثل منغوليا أو فييت نام أو البلدان الأخرى في الهند الصينية ، التي عانت من اضطراب التجارة وتمزق الروابط الاقتصادية الأخرى نتيجة لالغاء مجلس التعاضد الاقتصادي وتفكك الاتحاد السوفياتي . وللتكيف مع الحالة الجديدة ، بدأت في نهاية عام ١٩٨٩ الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في منغوليا . وفي عام ١٩٩١ ، شرعت حكومة منغوليا في برنامج للتحول إلى الملكية الخاصة . وكانت الخطوة الأولى هي بيع المتاجر الحكومية وبعض خدمات الأغذية . واستعدادا لتحويل المؤسسات الأكبر إلى الملكية الخاصة ، أُعطي للمواطنين المولودين قبل ٣١ أيار/مايو ١٩٩١ نوعان من "قسائم التحول إلى الملكية الخاصة" تخولهم شراء أسهم في المؤسسات الحكومية وغيرها من الأصول الحكومية . وسوف تكشف السنوات المقبلة عن نتائج هذه المحاولة الجسورة الرامية إلى إقامة اقتصاد سوقي . فإلى الآن كان التكيف والتحول أمرا مضنيا : إذ هبط الناتج بنحو ١٠ في المائة في عام ١٩٩١ ، وتقلص الانتاج الصناعي بنسبة ١٢ في المائة ، وارتفعت البطالة بنحو ٥٠ في المائة ، وقفز العجز الحكومي قفزة كبيرة ، وتجاوز التضخم ٥٠ في المائة .

وقد صادف التكيُّف نجاحا أكبر في فييت نام ، حيث حقق الأداء الاقتصادي معدلا أفضل مما كان متوقعا (إذ بلغ نمو الناتج نحو ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩١) . واتخذ

البلد تدابير لاجتذاب الاستثمار الأجنبي ، ووقع في عام ١٩٩١ على مشاريع بلغت قيمتها الإجمالية ١,٢ من بلايين الدولارات . ولموازنة حسابات التجارة بالعملة الصعبة ، قامت فييت نام بتخفيض الواردات ، وأفلحت في زيادة الصادرات على الرغم من الحظر الذي تفرضه الولايات المتحدة . كما قامت الحكومة بزيادة الضرائب ، مع تخفيض الانفاق لكبح التضخم ، الذي ظلت نسبته ، مع ذلك ، زهاء ٦٠ في المائة .

الصين : تسارع النمو

تسارعت خطى النمو الاقتصادي في الصين خلال عام ١٩٩١ . ومن المقدر أن الناتج القومي الإجمالي قد زاد بنسبة ٧ في المائة ، أي أعلى بنقطتين مئويتين من معدل عام ١٩٩٠ ، ومن الرقم الذي استهدفته الحكومة لعام ١٩٩١ . وأدت الزيادات السريعة في طلب المستهلك والطلب على الاستثمار الى إذكاء نمو الناتج الاجمالي . إذ ارتفع إجمالي مبيعات التجزئة بنسبة ١٠ في المائة بالقيمة الحقيقية في حين زاد الاستثمار في الاصول الثابتة بنسبة ١٧ في المائة . كما ارتفع التضخم في عام ١٩٩١ وإن ظل معتدلا بالرغم من ذلك (الجدول الثاني - ٧) .

سياسة الاقتصاد الكلي والاقتصاد المحلي

خلال عام ١٩٩١ ، انتهى برنامج تحقيق الاستقرار الذي بدأ في أواخر عام ١٩٨٨ بهدف مكافحة التضخم ، وشرعت الحكومة في اتباع سياسات نقدية ومالية أكثر اتساما بالطابع التوسعي . فخلال عام ١٩٩١ ، زاد المعروض من النقود بنسبة ٢٨ في المائة ، أي أقل بقليل فقط منه في عام ١٩٩٠ . وجرى تخفيض أسعار الفائدة . وتجاوز الانفاق المالي خطة الحكومة ، ومرد ذلك جزئيا إلى المصروفات المالية غير المتوقعة لتقديم المعونة إلى ضحايا الفيضانات الصيفية .

الجدول الثاني ٣ - الصين : مؤشرات اقتصادية ، ١٩٨٩ - ١٩٩٣
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

الجدول الثاني - ٧ - الصين : مؤشرات اقتصادية مختارة ، ١٩٨٩-١٩٩٣

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)	١٩٩٢ (ب)
الناتج القومي الإجمالي	٣,٦	٥,٢	٧,٠	٧,١
الانتاج الصناعي	٨,٥	٧,٨	١٤,٣	١٠,٣
الانتاج الزراعي	٣,١	٧,٦	٣,٠	٤,٤
إجمالي الاستثمار في الأصول الثابتة	٨,٠-	٧,٥	١٨,٦	١٥,٠
قيمة مبيعات التجزئة	٧,٦-	٠,٣	١٠,٠	١٢,٠
الرقم القياسي لأسعار التجزئة	١٧,٨	٢,١	٢,٩	٦,٨
إجمالي الصادرات	١٠,٦	١٨,٣	١٥,٨	١٢,٤
إجمالي الواردات	٧,٠	٩,٨-	١٩,٥	١٦,٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة والمكتب الاحصائي الحكومي في الصين .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) تنبؤات تستند إلى مشروع لينك .

وكان لاتباع سياسة نقدية ومالية تيسيرية نسبيا دور هام في تعزيز الطلب على الاستثمارات . وعلى الرغم من أن تخفيض أسعار الفائدة ، في حد ذاته ، قد لا يكون له سوى أثر ضئيل على مجموع الطلب على الاستثمارات في بلد مثل الصين ، فقد كان من شأن تخفيف سياسات الاقتصاد الكلي عموما في أعقاب انتهاء برنامج تحقيق الاستقرار أن فتح سدا كان يعوق الانفاق .

وشهد إنفاق المستهلكين رواجا ، كما عبّرت عنه الزيادة الحادة في مبيعات التجزئة . وزاد الدخل الفردي لسكان الحضر بالقيمة الحقيقية ليقارب ٨ في المائة في عام ١٩٩١ ، بينما زاد الدخل الفردي للمزارعين بنسبة ٣ في المائة في الفترة نفسها . وقد أدت زيادة الدخل الشخصي إلى انتعاش الانفاق الاستهلاكي مباشرة ، في حين ساعد انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية في تحويل الدخل من الادخار إلى الاستهلاك . ومن العوامل الاخرى التي أدت إلى زيادة مبيعات التجزئة ، قرار الحكومة بتخفيض الاسعار على السلع التي يوجد منها مخزون زائد .

وكان أداء القطاع الزراعي جيدا على نحو غير متوقع ، إذا وضع في الاعتبار أن الصين قد شهدت فيضانا شديدا في بعض المناطق الزراعية الخصبة للغاية خلال صيف عام ١٩٩١ . ونظرا لأن الفيضانات قد اجتاحت المقاطعات التي تقع على طول نهر يانغتسي ، فقد قدر إجمالي الخسائر في الممتلكات والناتج بما قيمته ٦٨ بليون يوان (نحو ١٣ بليون دولار) . إذ دمرت مياه الفيضانات المحاصيل الصيفية وأخّرت زراعة محاصيل الخريف . وعلى الرغم من هذا ، جنت الصين ٤٣٥ مليون طن من الحبوب ، أي بنقص لا يعدو ٢,٥ في المائة عن محصول عام ١٩٩٠ ، ثاني أكبر محصول في التاريخ ، و ٥ ملايين طن من القطن ، بزيادة تجاوزت ٣٥ في المائة عن الرقم القياسي الذي تحقق في عام ١٩٩٠ . كما زاد إجمالي الناتج الزراعي بنسبة ٣ في المائة في عام ١٩٩١ .

وتسارع نمو الانتاج الصناعي (انظر الجدول الثاني - ٧) . وزادت المشاريع الجماعية والخاصة بنسبة ١٨ في المائة و ٤٤ في المائة على التوالي ، بالمقارنة ب ٨,٤ في المائة في القطاعات الحكومية . وتناقص الحجم النسبي للقطاع الحكومي ، وانخفض في عام ١٩٩١ إلى أقل من ٤٥ في المائة .

واستمر القطاع الحكومي في الاضطراب نتيجة وجود قائمة طويلة من المنتجات تامة الصنع غير المبيعة ، وزاد حجم الديون المعدومة . وحتى بعد عمليات الانقاذ الحكومي الواسعة ، ظل مجموع ديون هذه المؤسسات نحو ٣٠٠ بليون يوان في نهاية عام ١٩٩١ (٥٢) .

وأدى دعم القطاع الحكومي الذي تخسر فيه ثلث الشركات ، مقترنا بتقديم المعونات لضحايا الفيضانات ، الى زيادة عجز الميزانية الحكومية عن الرقم المخطط البالغ ١٢,٣ بليون يوان (٢,٣ من بلايين الدولارات) ، بمقدار ٨,٨ بليون يوان . ولكن الآثار التضخمية لهذه الزيادة ستبقى محدودة ، حيث أن إصدار سندات بدلا من طبع الأموال كان السبيل الرئيسي لتمويل العجز ، بالاضافة الى استخدام المؤسسات المالية كضامنين لبيع السندات في الأسواق المالية الناشئة .

وبعد عام من الاستقرار النسبي للأسعار ، كان تسارع النمو في عام ١٩٩١ مقترنا بارتفاع متواضع في التضخم على النحو المبين في الرقم القياسي لأسعار التجزئة الذي زاد بنحو ٧ في المائة (الجدول الثاني - ٧) . وارتفع الرقم القياسي لتكاليف المعيشة في المدن الرئيسية بنسبة ٨ في المائة في نفس الفترة . ويعكس هذا الفرق جزئيا الزيادة في الأسعار الرسمية لنفط الطهي والسلع الغذائية الرئيسية الأخرى المبيعة في أيار/مايو الماضي في المحلات الحكومية بالمناطق السكنية الحضرية (والتي لها أثر ضئيل على الرقم القياسي الأول للأسعار) . كما أن وجود مخزونات من السلع التامة الصنع قد أدى أيضا إلى تخفيف الضغوط التضخمية الناجمة عن السياسات المالية والنقدية الخاسرة .

التجارة الخارجية والاستثمار

دخلت الصين ، خلال عام ١٩٩١ ، في نزاع تجاري مع الولايات المتحدة حول مسألتي حماية حقوق النشر والحواجز المفروضة على التجارة . ويبدو أن نمو التجارة الخارجية الصينية لم يتأثر كثيرا نتيجة هذه الخلافات (انظر الفصل الثالث) .

---

(٥٢) المقارنة بين هذا الرقم وإجمالي أرباح المؤسسات المملوكة للدولة المبلغ عنها قبل خصم الضرائب والبالغة ١٤٣ بليون يوان في عام ١٩٩١ تعطي فكرة عن الحجم النسبي لمشكلة الدين ، على الرغم من أنه من غير المحتمل أن تكون الشركات المدينة قد حققت أية أرباح على الاطلاق .

واستمر الاستثمار الأجنبي في النمو بعد الاتجاه التصاعدي الذي حدث في عام ١٩٩٠ . وبلغ إجمالي قيمة المشاريع المتعاقد عليها ١٧,٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩١ ، بزيادة تبلغ ٤٧,٦ في المائة عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . وبلغ مجموع الاستثمارات الفعلية ١١,٣ من بلايين الدولارات في الفترة نفسها ، أي بزيادة قدرها ٩,٦ في المائة على العام السابق(٥٣) . وكان النمو السريع ملحوظا في الاستثمار القادم من هونغ كونغ واليابان وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين . وبالاضافة الى زيادة الايرادات الناتجة عن انتعاش السياحة في عام ١٩٩١ والفائض التجاري ، فإن هذه التدفقات رفعت احتياطيات الصين من العملة الأجنبية إلى نحو ٤٠ بليون دولار في نهاية أيلول/سبتمبر ١٩٩١(٥٤) . ولم تواجه الصين أية صعوبات في الوفاء بديونها الخارجية حيث لم تتجاوز نسبة خدمة الديون ١٠ في المائة .

منطقة البحر المتوسط : بين حربين

مع نشوب الحرب في يوغوسلافيا(٥٥) وانخفاض معدل النمو الاقتصادي في تركيا وقبرص ، انخفض الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بالقيمة الحقيقية بنسبة ٧ في المائة في عام ١٩٩١ . ويعكس ذلك انهيار اقتصاد يوغوسلافيا ، بسبب الحرب الأهلية والنزاعات الإثنية . وانخفض الانتاج الصناعي في عام ١٩٩١ بنسبة تزيد على ٢٠ في المائة . وانخفض التشييد بنسبة ١٦ في المائة تقريبا ، واختفت السياحة ، تقريبا ، بحيث انخفض عدد السياح بنسبة ٩٠ في المائة تقريبا . ويبدو أن انتعاش الزراعة محفوف بالمخاطر . وانخفض الناتج المحلي بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة في عام ١٩٩١ ، بعد أن كانت نحو ٩ في المائة في عام ١٩٩٠ . وبلغ التضخم أكثر من ٢٥٠ في المائة في عام ١٩٩١ ، بسبب تعاقب عمليات تخفيض العملة وانخفاض الانتاج وزيادة أسعار الواردات . وتجاوزت البطالة نسبة ٣٠ في المائة . وكان هناك انهيار تام في التجارة بين الجمهوريات . كما انخفضت التجارة الخارجية بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة . وأدى التفكك السياسي في البلد إلى جعل برامج الإصلاح الاقتصادي غير مجدية .

---

(٥٣) المكتب الاحصائي الحكومي ، "تقرير عن الاقتصاد الوطني والتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩١" ، في صحيفة "The Economic Daily" (بيجين) .

(٥٤) The Economic Daily (بيجين) ، ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

(٥٥) مع الاعتراف باستقلال كرواتيا وسلوفينيا في مطلع عام ١٩٩٢ ، لم يعد هناك وجود ليوغوسلافيا كاتحاد فيدرالي مؤلف من ست جمهوريات ومقاطعتين .

وفي تركيا تباطأ النمو الاقتصادي بشدة في عام ١٩٩١ ليصل إلى نحو ٢ في المائة فقط بعد أن كان أكثر من ٩ في المائة في عام ١٩٩٠ . ويرجع هذا الانكماش الاقتصادي الحاد أساسا إلى آثار أزمة الخليج التي أدت إلى انهيار التجارة مع العراق الشريك التجاري الرئيسي لهذا البلد في المنطقة ، وإلى اضمحلال ثقة المستهلكين وشركات الأعمال . وكانت هذه الآثار ملموسة في جميع القطاعات باستثناء الزراعة .

وارتفعت أسعار الفائدة ارتفاعا كبيرا عند نشوب حرب الخليج ، حيث قامت المصارف في أوقات عدم الاستقرار الناشئة عن الأزمة بتخفيض الاقراض تخفيضا حادا . وظلت السياسة النقدية مقيدة . وأدت السياسات المالية التوسعية ونهاية حرب الخليج إلى حدوث انتعاش في النصف الثاني من عام ١٩٩١ . وانتعش الانتاج الاقتصادي إلى حد ما لا سيما في السلع الاستهلاكية المعمرة . وبدأ قطاع الخدمات أيضا في النمو ، ولكن ببطء ، بفضل انتعاش السياحة .

وزادت المصروفات الحكومية زيادة كبيرة لاستيعاب مطالبات موظفي الخدمة المدنية برفع الأجور ، وارتفاع أسعار دعم المنتجات الزراعية ، وزيادة النفقات العسكرية . واتسع العجز في الميزانية بنسبة ١١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي ، وتم تمويل هذا العجز أساسا عن طريق الاقتراض القصير الأجل من المصرف المركزي ، وإلى حد أقل ، عن طريق بيع أذونات الخزانة والاقتراض الخارجي . وتسارع التضخم ليصل إلى نحو ٧٠ في المائة بعد أن كان ٦٠ في المائة في عام ١٩٩٠ . وارتفعت معدلات البطالة إلى أكثر من ١١ في المائة .

الفصل الثالث

التجارة الدولية

أبطأ النمو في حجم التجارة العالمية في عام ١٩٩١ ، للسنة الثالثة على التوالي الى نسبة تقارب ٣ في المائة . وشكّل هذا الرقم أصغر كسب منذ عام ١٩٨٥ ، ولكنه يظل مع ذلك كسبا ملحوظا في سنة انخفض فيها الانتاج العالمي (الشكل الثالث - ١) . ومن حيث القيمة ، ارتفعت الصادرات السلعية العالمية في عام ١٩٩٠ ، بنسبة ١ في المائة الى رقم قياسي قدره ٣,٤٧ تريليون دولار ، نظرا لانخفاض الاسعار في المتوسط (الجدول الثالث - ١) .

الشكل الثالث - ١ - تجارة وانتاج العالم ، ١٩٨١ - ١٩٩١ :

النسبة المئوية للتغير عن العام السابق

الجدول الثالث - ١ - التجارة العالمية ، ١٩٨٢ - ١٩٩١

تباطؤ التجارة العالمية يعزى بصفة رئيسية الى الانتكاس الذي أصاب الاقتصادات الصناعية ، ويرجع بصفة جزئية الى تقوض اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . وهبط نمو حجم صادرات البلدان الصناعية من ٥,٧ في المائة في عام ١٩٩٠ الى ما يقل قليلا عن ٣ في المائة في العام الماضي . وبالرغم من الانخفاض ، ظلت التجارة في هذه الاقتصادات أكثر مرونة من الانتاج الذي لم يرتفع سوى بنسبة ١ في المائة فقط في عام ١٩٩١ (انظر الفصل ثانيا) . وهبطت الصادرات من بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا بنحو ٢٢ في المائة في العام الماضي من حيث القيمة ، بينما انكمشت وارداتها في الوقت نفسه بنسبة ٣٠ في المائة . ومن ناحية أخرى ، ازداد حجم صادرات البلدان النامية بنحو ١٠ في المائة بينما زادت وارداتها في الوقت نفسه بنحو ٩ في المائة (الجدول ألف - ٣٠) .

الشكل الثالث - ١ - تجارة وانتاج العالم ، ١٩٨١ - ١٩٩١ :
(النسبة المئوية للتغير عن العام السابق)

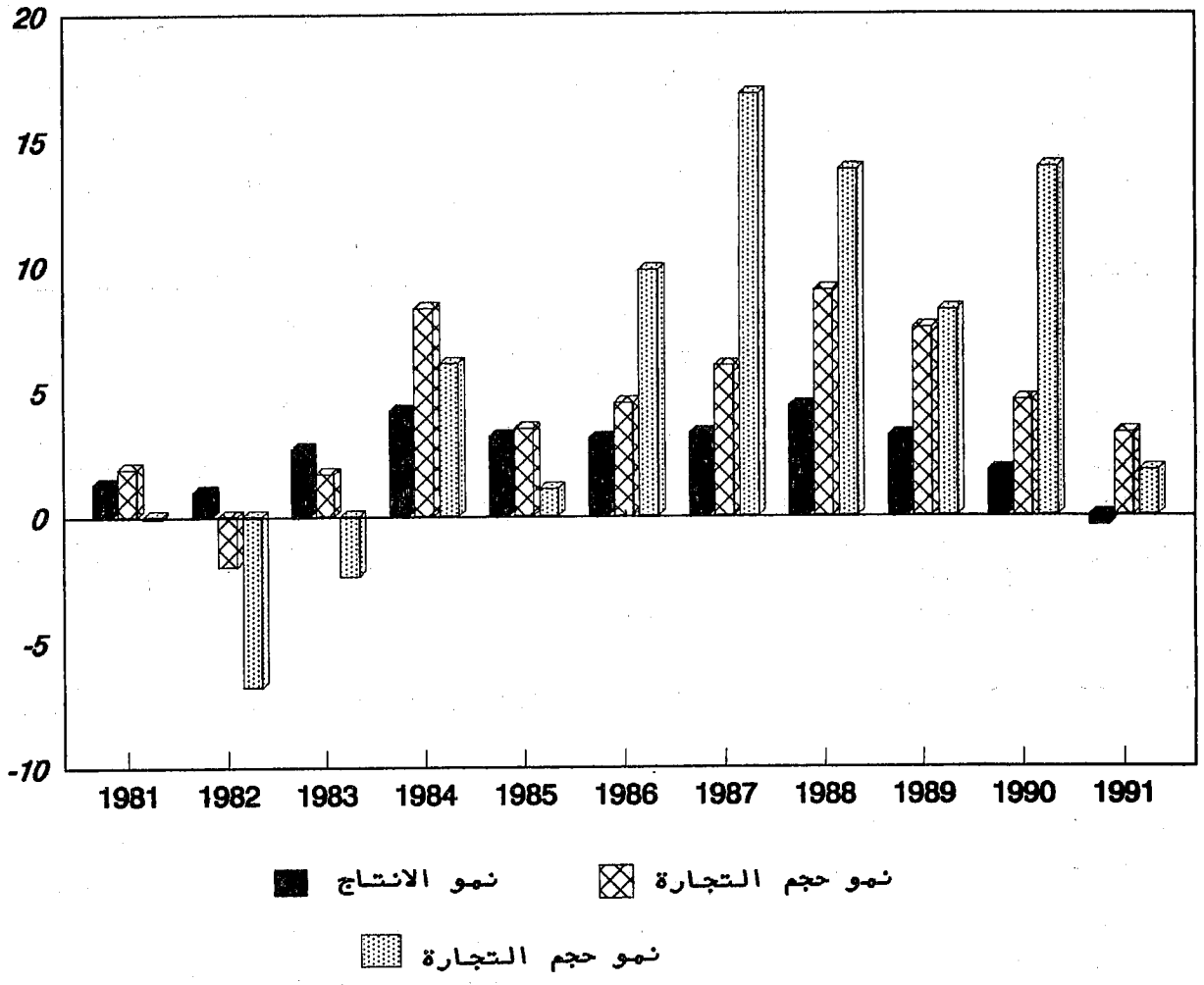

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

الجدول الثالث - ١ - التجارة العالمية ، ١٩٨٣ - ١٩٩١

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
قيمة الصادرات (ببلايين الدولارات)									
العالم	١ ٨٠٦	١ ٧٧١	١ ٨٧٣	١ ٨٩٥	٢ ٠٨٣	٢ ٤٣٨	٢ ٧٦٨	٢ ٩٨٨	٣ ٤٠٨	٣ ٤٦٩
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١ ١٨٦	١ ١٧١	١ ٣٤٨	١ ٣٨٩	١ ٥٠٤	١ ٧٥٩	٢ ٠٠٧	٢ ١٤٨	٢ ٤٧٦	٢ ٥٣٤
البلدان النامية	٤٩٤	٤٧٥	٥٠١	٤٨٥	٤٥٣	٥٤٧	٦٣٠	٧١١	٨٠٨	٨٤٦
الاقتصادات التي تمر بعملية تحول	١٢٦	١٢٥	١٢٤	١٣١	١٢٧	١٣٢	١٣١	١٢٩	١٣٤	٩٠
أوروبا الشرقية	٦٣	٦١	٦٢	٦٤	٦٧	٦٩	٦٩	٦٧	٦٥	٤٣
الاتحاد السوفياتي السابق	٦٤	٦٤	٦٢	٥٧	٦٠	٦٣	٦٢	٦٢	٥٩	٤٧
حجم الصادرات (النسبة المئوية للتغير السنوي)										
العالم	-٢,٦	٢,١	٨,٣	٣,٧	٤,١	٦,٣	٨,٥	٧,٢	٤,٧	٣,٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-١,٨	١,٨	٩,٩	٥,١	٣,٣	٥,٠	٨,٦	٦,٧	٥,٧	٣,٨
البلدان النامية	-٦,٩	٣,١	٥,٦	١,١	١٢,٠	١٠,٩	١٠,٢	٨,٥	٥,٩	١٠,١
الاقتصادات التي تمر بعملية تحول	٤,٩	٥,٥	٤,٦	-١,٠	٤,٣	٣,٤	٤,٣	-٠,٩	-١٠,٧	-٢١,٦
أوروبا الشرقية	٥,٣	٨,٠	٧,٠	-٢,٥	-١,٢	١,٣	٣,٦	-١,٩	-٧,٩	-١٦,٣
الاتحاد السوفياتي السابق	٤,٥	٣,٣	٢,٥	-٤,٣	١٠,٠	٣,٣	٤,٨	٠,٠	-١٣,١	-٢٥,٠

المصدر : صندوق النقد الدولي ، الاحصائيات المالية الدولية ، وتقديرات ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(أ) تقديرات أولية .

ومن الواضح أن تنشيط التجارة العالمية يتوقف على سرعة انتعاش الاقتصادات الصناعية من الانتكاس الراهن . واذا مُوّل الطلب المكبوت في أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق على الواردات اللازمة للاستهلاك والتعمير الحاليين التمويل الملائم فسيؤدي ذلك أيضا الى زيادة الواردات الى تلك المنطقة . وعلاوة على ذلك ، ستُسهم الجهود الحالية الرامية الى تحرير التجارة في البلدان النامية مساهمة متواضعة في إحياء التجارة العالمية . بيد إن استمرار النزعات الحمائية في أجزاء كثيرة من العالم يمكن ، من ناحية أخرى ، أن يضعف هذه الاحتمالات .

وحتى أيار/مايو ١٩٩٢ ، وهو الوقت الذي أُنجزت فيه هذه الدراسة ، كانت نتائج جولة أوروغواي لا تزال غير مؤكدة . ولا تزال الزراعة تشكل العقبة الكأداء فيها ، وإن كانت هناك مجالات هامة أخرى لم تقترب المفاوضات فيها من نهايتها . وبالرغم من الالتزامات المعلنة على أعلى المستويات السياسية فيما بين البلدان الرئيسية ، لا يلوح في الافق أمل في تقدم وشيك .

وبينما تتأرجح مفاوضات جولة أوروغواي ، بدا أن القوى القارضة للنظام التجاري المتعدد الاطراف تستجمع قواها . وقد اتُخذت خطوات صوب الاحادية والتجارة المسيرة ، من بينها محاولة إحياء عملية "سوبر ٣٠١" (Super 301) بالولايات المتحدة . ولم تخفّ حدة النزعة الحمائية بشكل يُذكر فيما بين البلدان المتاجرة الرئيسية . وعلى النقيض من ذلك ، أخذ عدد من البلدان النامية - لا سيما في أمريكا اللاتينية - يحرر أنظمته التجارية بشكل ملحوظ .

ولا تزال تجري محاولات لتشكيل ترتيبات تجارية اقليمية . وينظر البعض الى هذه الترتيبات باعتبارها تكتلات بناءة بينما يعتبرها البعض الآخر تكتلات معرقلة ، في طريق تطوير النظام التجاري . وفي الحالة الاخيرة ، يُرى أن انتشار التكتلات سيكون على الارجح ، وبحكم طبيعته ، ضارا بالتعددية . وفي الحالة الاولى ، يُتوقع لتحرير التجارة المتفق عليه فيما يُدعى "الكيانات الصغرى المتعددة الاطراف" أن ينتشر في شتى أنحاء المنظومة التجارية العالمية .

وثمة مسائل أخرى طويلة الأجل لها أهميتها الخاصة لدى البلدان النامية ، ومن جملتها أسعار السلع الاساسية ، التي ظلت تتدهور منذ مطلع الثمانينات ، ولكنها انتعشت بدرجة طفيفة في أواخرها ، ثم أضحت الآن في حضيض لم تعرفه من قبل . وعلاوة على ذلك ، لا يُتوقع للاسعار أن تنتعش بدرجة كبيرة في المستقبل القريب .

واكتست الصلة بين التنمية والبيئة أهمية عظيمة في المناقشات الوطنية والدولية في السنوات الاخيرة . وبالمقابل ازداد الاهتمام بمسائل التجارة وحماية البيئة .

التدفقات التجارية في عام ١٩٩١ : السمات البارزة

البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصادي السوقي

ازدادت قيمة الصادرات والواردات السلعية للاقتصادات الصناعية ، التي تمثل نحو ٧٠ في المائة من التجارة العالمية ، بنسبة تقارب ٢ في المائة في عام ١٩٩١ ؛ وهذا أصغر معدل زيادة منذ عام ١٩٨٥ . ومن حيث الحجم ، أبطأ نمو صادراتها من ٦ في المائة الى ما يزيد قليلا على ٢ في المائة في عام ١٩٩٠ ، في حين أبطأ نمو وارداتها من نحو ٥ في المائة الى ٣ في المائة . وهذا النمو الفاتر في التجارة في عام ١٩٩١ يعزى بصفة عامة الى الانتكاس في كل من أمريكا الشمالية والمملكة المتحدة وما تلاه من انخفاض في طلبهما من الواردات . ويعتبر النمو القوي في الطلب على الواردات في ألمانيا واستمرار قوة صادرات الولايات المتحدة العاملين الرئيسيين وراء الحفاظ على نمو تجارة البلدان الصناعية .

وفيما يخص الولايات المتحدة ، يعتبر نمو الصادرات أحد النقاط المضيئة القليلة في الاقتصاد في العام الماضي . فقد ارتفع حجم الصادرات بنسبة تقارب ٧ في المائة في عام ١٩٩١ ، ورغم أن هذا الرقم يمثل إبطاء بالمقارنة بالزيادة التي بلغت ٨ في المائة في عام ١٩٩٠ يعتبر هذا النمو أعلى بكثير من نمو صادرات البلدان المتقدمة النمو الرئيسية الاخرى . وتعزز هذا النمو بانخفاض قيمة الدولار ، التي بلغت مستويات دنيا تاريخية مقابل المارك والين في شباط/فبراير ١٩٩١ . وبعد ذلك ، بدأ الدولار يتماسك وبدأ النمو الاقتصادي فيما وراء البحار يتعثر في الوقت الذي بدأ فيه اقتصاد الولايات المتحدة يُظهر امارات الانتعاش .

وأسهمت قوة الصادرات في زيادة تخفيض عجز تجارة الولايات المتحدة السلعية ، التي تقلصت بنحو ٣٤ بليون دولار بحيث بلغ العجز ٧٤ بليون دولار في عام ١٩٩١ . وعلى مدى الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩١ ، انخفض العجز ، كنسبة من الصادرات ، من أكثر من ٦٠ في المائة الى أقل من ٣٠ في المائة ، الامر الذي يجعل الميول الحمائية الحالية في البلد مدعاة للدهشة . بيد أن تركيز النزعة الحمائية انتقل من العجز الشامل الى صور العجز الثنائي الذي ما يزال بعضه كبيرا . وحالات

العجز الكبيرة هي على وجه الخصوص مع الصين واليابان ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، التي استأثرت مجتمعة بنحو أربعة أخماس عجز الولايات المتحدة التجاري في عام ١٩٩١ ، في حين كانت تمثل نحو النصف في عام ١٩٨٨ . وعدم تقلص عجز الولايات المتحدة التجاري مع آسيا ، ولا سيما مع اليابان ، على نحو سريع جعل لسياسة الولايات المتحدة التجارية تجاه هذه البلدان طابعا متميزا ، واستمرت هذه السياسة في عام ١٩٩١ .

وكانت الاستجابة اليابانية على شكل ترضية . فعلى سبيل المثال ، أعلنت اليابان في منتصف آذار/مارس ١٩٩٢ أنها ستخفض الحد الأعلى لصادراتها من السيارات الى الولايات المتحدة من ٢,٣ مليون سيارة الى ١,٦٥ مليون سيارة سنويا . غير أنه لا يتوقع أن يكون لهذه اللفتة سوى أثر محدود على صناعة السيارات الأمريكية - ويعزى ذلك ، من ناحية ، الى ركود الأسواق ، ومن ناحية أخرى ، الى زيادة عدد السيارات التي يجري صنعها في المصانع اليابانية "المزورعة" في الولايات المتحدة(١) .

ويقال إن الوزارة اليابانية للتجارة والصناعة الدوليتين ، في محاولة اضافية منها لتخفيف حدة التوترات التجارية ، تنظر في الاعلان عن تخفيض مماثل في صادراتها من السيارات الى أوروبا - رغم أن تخفيضا بنسبة ٥ في المائة من الحصص لن يكون له ، في هذه الحالة أيضا ، سوى أثر ضئيل على مجموع المبيعات اليابانية - وذلك بسبب وجود مصانع للسيارات اليابانية في أوروبا . ولكن من المتوقع أن تُعبَّر خطوة من هذا النوع عن رغبة صناع السيارات في الامتثال للاتفاق المعقود في الصيف الماضي بين الوزارة اليابانية للتجارة والصناعة الدوليتين والمجموعة الأوروبية القاضي بتحديد حصتهم في السوق الأوروبية حتى نهاية القرن(٢) .

---

(١) وهكذا صدّرت اليابان الى الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ نحو ١,٧٦ مليون سيارة ، بزيادة قدرها ٠٠٠ ١١٠ سيارة فقط عن الحد الأعلى الجديد . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه هي السنة الخامسة على التوالي التي تهبط فيها صادرات اليابان من السيارات الى الولايات المتحدة الى أقل من ٢,٣ مليون سيارة ، وهذا هو الحد الأعلى السائد فعليا منذ منتصف الثمانينات .

(٢) ستزول في السنة القادمة حصص الاستيراد الوطنية التي وفرت الحماية لمدة طويلة لصناع السيارات الأوروبيين ، وذلك في اطار السوق الوحيدة للمجموعة الأوروبية . وستحل سقوف التصدير محل هذه الحصص ، ولكن لن يتعدى ذلك عام ١٩٩٩ .

وأبطأ نمو الواردات اليابانية في عام ١٩٩١ استجابة لتباطؤ الاقتصاد ولم يعد يشكل أحد أقطاب النمو الرئيسية للتجارة العالمية بالشكل الذي كان عليه حتى منتصف الثمانينات . كما لم تَنْم الصادرات سوى نمو متواضع بمعدل ، يقارب فقط معدل نمو الواردات . بيد أن فائض البلد التجاري ارتفع بمقدار ٤٠ بليون دولار فأصبح ١٠٣ بلايين دولار تقريبا . ويعزى ذلك ، بصفة عامة ، الى تحسن بنسبة ١٠ في المائة في معدلات التبادل التجاري للبلد ، ونتج جزئيا على ارتفاع قيمة الين وانخفاض أسعار الواردات النفطية . وارتفع الميزان التجاري مع الولايات المتحدة ، وإن كان لم يزد إلا بنسبة تزيد قليلا على ١ في المائة ، لأول مرة خلال فترة أربع سنوات . ويعزى معظم الزيادة في الفائض التجاري الاجمالي في عام ١٩٩١ الى ما شهده ميزان البلد التجاري مع المجموعة الأوروبية من تحول حاد ، من العجز الى الفائض ، والى زيادة في الفائض مع جنوب وشرق آسيا .

ونتيجة لتوحيد ألمانيا بصفة عامة ، زادت وارداتها زيادة حادة في عام ١٩٩١ في حين انخفضت صادراتها . وزاد مجموع واردات ألمانيا في عام ١٩٩١ بنحو ١٠ في المائة عما كان عليه في عام ١٩٩٠ ، وكانت هذه الواردات أحد المصادر الرئيسية لنمو التجارة العالمية .

البلدان النامية

في عام ١٩٩١ ازدادت صادرات البلدان النامية بنحو ١٠ في المائة من حيث الحجم ، و ٥ في المائة من حيث القيمة الدولارية الاسمية ، نظرا لهبوط متوسط أسعار الصادرات . كما زادت الواردات زيادة حادة ، بنسبة تقارب ٩ في المائة من حيث الحجم و ٨ في المائة من حيث القيمة . لذا ، كان نمو تجارة البلدان النامية أعلى بكثير من نمو التجارة العالمية . إلا أن هناك فوارق كبيرة بين البلدان على غرار الحادث مع النمو الاقتصادي .

واشتملت التطورات التي حدثت في عام ١٩٩١ وأثرت على التجارة السلعية للبلدان النامية على الانتكاس الذي أصاب البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وقلل الطلب على صادراتها ، والآثار السعرية المترتبة على الزيادة غير المتوقعة في صادرات بعض الفلزات والمعادن الآتية من الاتحاد السوفياتي السابق (انظر أدناه) ، وخسارة أسواق التصدير في بلدان أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق ، والآثار المتخلفة عن نزاع الخليج الفارسي المسلح . وقد أفاد انخفاض أسعار النفط البلدان المستوردة للطاقة .

وزادت واردات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشكل مفاجئ بأعلى معدل لها في السنوات الأخيرة ، حيث نمت في عام ١٩٩١ بنسبة ١٤ في المائة من حيث الحجم . ومن ناحية أخرى ، انخفضت الصادرات ، التي ظل حجمها يتزايد بمعدل سنوي يقارب ٦ في المائة على مدى الفترة الممتدة من عام ١٩٨٧ الى عام ١٩٩٠ ، بحيث أصبح معدل نموها أقل من ٥ في المائة . وانخفضت عائدات التصدير بنسبة ١,٤ في المائة نظرا لانخفاض أسعار الصادرات . وتدهورت معدلات التبادل التجاري للمنطقة بنسبة تقارب ٦ في المائة .

وازداد حجم صادرات افريقيا بنحو ٤ في المائة ، ولكن هذه النسبة قوبلت بانخفاض أكبر في قيم وحدة الصادرات نسبته ٩ في المائة ، مما أدى الى انخفاض بنسبة ٦ في المائة في عائدات التصدير . وانخفضت في عام ١٩٩١ أسعار النفط والبن والكاكاو والنحاس والسلع الأساسية الأخرى التي يعزى اليها مجتمعة ما يزيد عن ٨٠ في المائة من حصيلة صادرات افريقيا. وتراجع معدلات التبادل التجاري لافريقيا بنسبة تزيد على ٧ في المائة . ولم يزد حجم الواردات إلا بصورة هامشية .

وازداد حجم صادرات جنوب وشرق آسيا بنسبة تقارب ١٤ في المائة ، في حين زادت واردات المنطقة بالسرعة نفسها تقريبا ، بنسبة ١٢ في المائة تقريبا . وتعتبر هذه الزيادة ، الى جانب نمو تجارة الصين ، من أبرز العناصر الدينامية في التجارة العالمية في عام ١٩٩١ . وبالرغم من أن انتكاس الاقتصاد العالمي ترك أثرا سلبيا ظل الأداء التجاري قويا بسبب ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في المنطقة ، وازدياد ما بين البلدان النامية بالمنطقة واليابان من صلات في مجالي التجارة والاستثمار . وأبطأ نمو صادرات سنغافورة - وإن كان لم يتوقف - نتيجة للانتكاس في الولايات المتحدة وغيرها من مصدري السلع الصناعية - كما تمكنت هونغ كونغ وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين من زيادة صادراتها بدرجة كبيرة ، ولا سيما الى الصين والمجموعة الأوروبية أساسا . وظلت صادرات ماليزيا وتايلند تنمو بسرعة . وكسدت صادرات اندونيسيا نسبيا ، بسبب انخفاض أسعار النفط والسلع الأساسية . ومن ناحية أخرى ، ركدت صادرات الهند وفييت نام ، ويرجع ذلك جزئيا الى انخفاض الطلب على الواردات في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق . وأُضيرت تدفقات تجارة العديد من بلدان جنوب آسيا بسبب الاضطرابات الناشئة عن نزاع الخليج الفارسي المسلح .

وقد توسعت تجارة الصين توسعا ناشطا إذ ازدادت قيمة الصادرات بمعدل حوالي ١٦ في المائة . أما الواردات فقد استعادت نشاطها بعد هبوط زاد على ١٥ في المائة في عام ١٩٩٠ ، فازدادت بنسبة تقارب ٢٠ في المائة في عام ١٩٩١ . واستفادت تجارة الصين من الصلات التجارية القوية مع الولايات المتحدة واليابان وبلدان أخرى في جنوب وشرق آسيا . ويمكن أن يعزى توسع الصادرات السريع الى الاصلاحات التي أفسحت المجال لزيادة الاستقلال الذاتي في قطاع الصادرات ، وحدوث تخفيض إجمالي في قيمة اليوان ، وحدوث نمو صناعي سريع . وكان نمو الواردات نتيجة لرفع تدابير التقشف التي قيدت الواردات في السنتين الماضيتين .

وفي غرب آسيا أدى انخفاض أسعار النفط الى هبوط بنسبة ١٠ في المائة في الايرادات من الصادرات على الرغم من الزيادة في حجم صادرات النفط . وكان معظم الزيادة يعزى الى ارتفاع مستويات انتاج النفط وصادراته في المملكة العربية السعودية وايران والامارات العربية المتحدة . وقد ازداد حجم صادرات هذه البلدان الثلاثة مجتمعة ، الذي يشكل عادة حوالي ثلثي حصائل الصادرات في المنطقة ، بنسبة ٤,٥ في المائة في عام ١٩٩١ .

الاقتصادات التي تمر بعملية تحول

هبط حجم التجارة الخارجية في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول هبوطا حادا في عام ١٩٩١ . وكان هناك مكونان رئيسيان لهذا الهبوط : التقلص الشديد في التجارة فيما بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي ، وانهيار التجارة الخارجية السوفياتية .

وقد انخفضت قيمة صادرات خمسة من بلدان أوروبا الشرقية بنسبة حوالي ١٠ في المائة في عام ١٩٩١ ، عندما تقلصت التجارة مع اقتصادات أوروبا الشرقية الاخرى والاتحاد السوفياتي تقلصا شديدا . ومن ناحية ، أخرى ازدادت صادراتها الى البلدان الصناعية بنسبة حوالي ٨ في المائة . أما حصة التجارة فيما بين بلدان هذه المجموعة ، الذي ظل يهبط باستمرار مؤخرا ، فقد تدهور . (انظر الشكل الثالث - ٣) . وازدادت واردات هذه البلدان بنسبة حوالي ٦ في المائة . وكما كان الحال بالنسبة للصادرات ، حدثت زيادة كبيرة في الواردات من البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، كما حدث هبوط شديد جدا في الواردات من بلدان أوروبا الشرقية الاخرى ، في حين ازدادت الواردات من الاتحاد السوفياتي السابق زيادة طفيفة . وهبطت صادرات الاتحاد

السوفياتي السابق بنسبة تزيد على ٣٠ في المائة في القيمة في حين هبطت وارداته بنسبة تقارب ٤٠ في المائة . أما تجارة هذا البلد مع أوروبا الشرقية فقد انخفضت بقدر أكبر[٣] .

الشكل الثالث - ٢ - حصص بلدان مجموعة أوروبا الشرقية من التجارة فيما بينها

انهيار التجارة داخل المنطقة

ظهر الى الوجود في كانون الثاني/يناير ١٩٩١ نظام جديد للتجارة قائم على تسويات العملة القابلة للتحويل وأسعار السوق العالمية . غير أنه نظرا لنقص العملات القابلة للتحويل وانعدام وجود نظام يحل محل الآلية القديمة للمدفوعات ، حاولت جميع بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق أن تقلل من تبادلها التجاري بصورة جذرية[٤] . وأدى الافتقار الى العملة الصعبة الى شبه تدمير للتجارة داخل المنطقة بالنسبة للاتحاد السوفياتي وبلغاريا ورومانيا .

---

(٣) يشير تقدير قيمة وحجم تجارة أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق مشكلات دوما ، لا سيما فيما يتعلق بالأسعار وأسعار الصرف المطبقة في التجارة فيما بين بلدان المنطقة . ونظرا لتفكك التخطيط المركزي ومجلس التعاضد الاقتصادي ، زاد من حدة هذه المشاكل تغير أنماط التجارة والمدفوعات ، وما تبقى من حسابات الروبل القابل للتحويل ، والتعديل الذي طرأ على الإبلاغ التجاري . لذلك لا يعرف هامش للموثوقية والخطأ فيما يتعلق بالأرقام التجارية لهذه المجموعة من البلدان .

(٤) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.C.1) ، الفصل الثالث .

الشكل الثالث - ٢ - حصص بلدان مجموعة أوروبا الشرقية من التجارة فيما بينها

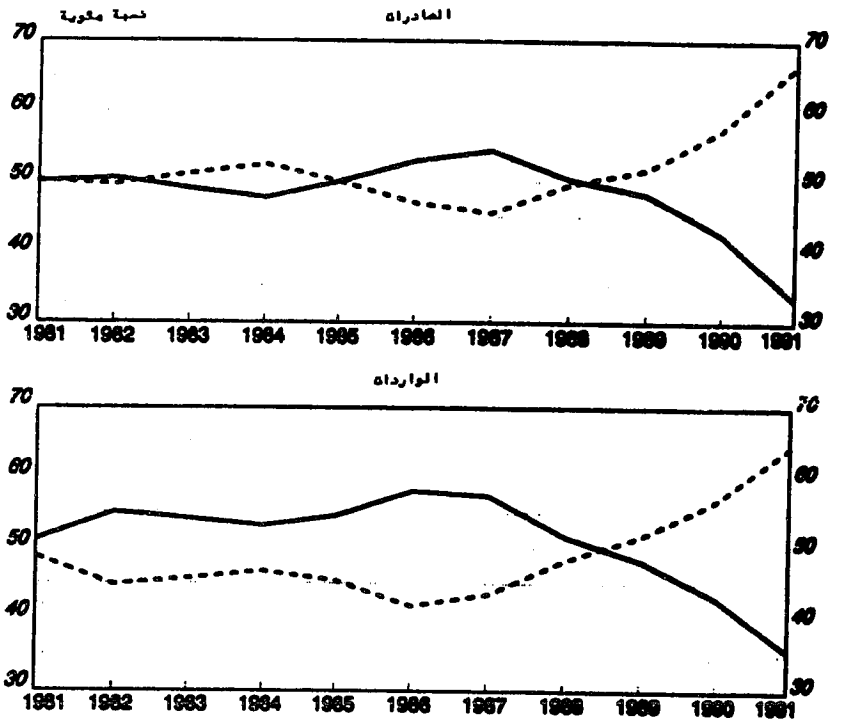

..... البلدان ذات الاقتصاد السوقي ـــــ التجارة فيما بين بلدان مجموعة أوروبا الشرقية

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

وأدت عوامل مساعدة أخرى الى تصدع التجارة في المنطقة . فالانتكاس الشديد الذي نتج عن التحول الاقتصادي قوض دعائم التجارة . وعانى الانتاج عندما تلاشت المصادر الثابتة للمدخلات الأجنبية . وكان التقاعس على نطاق واسع في احترام الالتزامات في مجال التجارة الخارجية سببا ونتيجة على حد سواء لانهيار التجارة .

ففي الاتحاد السوفيات السابق ، كانت التجارة الخارجية ضحية للصعوبات الكبرى التي قامت في وجه الاقتصاد وسببا مباشرا لها على حد سواء . فقد أدى هبوط الانتاج ، ولا سيما انتاج النفط الذي كان بند التصدير الرئيسي بالنسبة للاتحاد السوفياتي[٥] ، والفوضى التي اعتورت الترتيبات المؤسسية الخاصة بالتجارة الخارجية ، وكذلك عدد من التدابير الضريبية والتنظيمية غير المروى فيها ، الى انهيار شديد في الايرادات من الصادرات[٦] . وتمخض ذلك عن تخفيض شديد في واردات العملة الصعبة ، بنسبة ربما تصل الى الثلث .

---

(٥) قدر في Goskomstat أن صادرات النفط في عام ١٩٩١ كانت أقل من ٥٠ مليون طن بالمقارنة ب ١٠٩ ملايين طن في عام ١٩٩٠ . وفي عام ١٩٩١ ، شكلت المواد الخام والطاقة أكثر من ٦٨ في المائة من الصادرات السوفياتية (التي كانت تشكل ٥٤ في المائة في عام ١٩٩٠) . Gosudarstvennyi Komitet SSSR po statistike. Ob economicheskom polzhenii strany v 1991 Godu (Moscow, 1991) pp. 23, 25 .

(٦) لقد أدت اللامركزية في التجارة الخارجية للاتحاد السوفياتي الى أن دخل الاسواق العالمية عدد كبير من التجار الجدد من غير ذوي الخبرة أو حتى المعرفة الاساسية بالتجارة الدولية ، ممن كانت لديهم مع ذلك رغبة عارمة في البيع (أو المقايضة) فورا لكل شيء تقريبا بحثا عن العملة الصعبة ، حتى ولو كان ذلك بأسعار الإغراق . وبنتيجة ذلك ، كان البائعون السوفيات يدخلون في تنافس مباشر فيما بينهم . وفي الوقت ذاته ، ينبغي أيضا ملاحظة أن المحاولات السوفياتية لزيادة بعض الصادرات الى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي (مثلا ، اليورانيوم ، أو إنتاج مجمعات الصناعة العسكرية) واجهت في بعض الأحيان سياسة استبعاد متعمدة .

وظهرت مجموعة جديدة من المسائل المحتملة الاهمية في مجال التجارة الدولية بانحلال الاتحاد السوفياتي والتحول المفاجئ للتدفقات فيما بين الجمهوريات ذات الادارة المركزية الى تجارة دولية بين دول ذات سيادة . فقد كانت الدول الخلف الخمس عشرة على مستويات متفاوتة تماما من التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية (انظر الفصل الثاني) . ومن الخصائص المشتركة ، إلا فيما قد يتصل بروسيا ، أن التجارة مع الجمهوريات الاخرى في الاتحاد السوفياتي السابق كانت ذات أهمية أكبر بكثير من التجارة مع سائر العالم .

وأعلنت عدة دول مستقلة حديثا عزمها على إعادة توجيه صلاتها الاقتصادية الاجنبية "في اتجاه الخارج" . ومما زاد من صعوبة هذه المهمة افتقار تلك الدول الى المنتجات التنافسية باستثناء المواد الخام والطاقة . وفي ضوء الاتجاهات الحمائية الراهنة في التجارة الدولية ، والحاجة الى إعادة تشكيل هيكل الصناعات المحلية بحيث تتفق مع متطلبات السوق العالمية ، سيمضي بعض الزمن قبل أن تستطيع هذه الاقتصادات أن تحقق هدفها المتمثل في التوجه الى الخارج .

وعندما أدركت حكومات الدول الخلف ذلك حاولت أن تحافظ على "الحيز الاقتصادي المشترك" للاتحاد السوفياتي السابق ، وكذلك على الروبل بوصفه العملة المشتركة لتجارتها . وأدت العقبات السياسية الى تعقيد هذه المهمة الى حد كبير . غير أن أحد عشر بلدا من بلدان كومنولث الدول المستقلة وقعت في شباط/فبراير ١٩٩٢ ، اتفاقا ينظم العلاقات بين الدول الاعضاء في ميدان التجارة والتعاون الاقتصادي . ويفترض هذا الاتفاق أن الروبل سيظل مستعملا في جميع المدفوعات والائتمانات . أما التجارة بين هذه البلدان فستظل قائمة على أسعار السوق العالمية (باستثناء عدد محدود من "المنتجات الحرجة بدرجة أكثر") . ووافق المشتركون على السماح بتدفق السلع والخدمات بين الدول الاعضاء بحرية .

تلمُّس الترتيبات المناسبة للتجارة والمدفوعات

سعت جميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبا التي تمر بعملية تحول الى تحويل جزء على الاقل من تدفقاتها التجارية داخل المنطقة الى البلدان ذات الاقتصاد السوقي ، فلاقت نجاحا جزئيا في حالة بولندا وهنغاريا . وقد هبط الطلب المحلي هبوطا شديدا في بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي السابق ، لكن الطلب على الواردات في الغرب كان

عاليا ، فلقيت منتجات معينة من أوروبا الشرقية طلبا كبيرا . وفوق ذلك ، كان للتسهيلات التجارية الغربية بعض الاثر . فاعتبارا من عام ١٩٩٠ ، حظيت جميع بلدان أوروبا الشرقية بنظام الافضليات المعمم . كما خُفف عن كاهلها عدة قيود تتعلق بالحصص ، مما جعل وصولها الى الاسواق الغربية أسهل نوعا ما .

وكان المفترض أن الصعوبات الكامنة في تحويل تدفقات التجارة من أسواق أوروبا الشرقية الى الغرب ستحمل البلدان التي تمر بعملية تحول على إعادة النظر في إمكانية زيادة التجارة فيما بينها . على أنها ليست على استعداد للنظر في هذا الخيار ، غالبا لاسباب سياسية . وقد لقيت فكرة إقامة اتحاد أوروبا الوسطى للمدفوعات ، التي اقترحها موظفو الامم المتحدة[٧] من بين جهات أخرى ، شيئا من الاهتمام[٨] في عام ١٩٩١ ، لكنها ما زالت تفتقر الى الدعم السياسي الكافي . ويؤكد معارضو هذا الاقتراح الصعوبات التي تعاني منها بعض البلدان - معظمها من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق - في الوفاء بالتزاماتها التجارية . غير أنه نظرا لان معظم الشركاء يعانون من نقص خطير في العملات القابلة للتحويل ، فإن التوصل الى شكل ما للترتيبات الخاصة بالمدفوعات سيكون مواتيا للجميع . حتى أن توسيع اتفاقات الارتباط مع المجموعة الاوروبية بحيث تشمل بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا - التي تشكل منطقة تجارة حرة - قد يبرر إيجاد شكل ما للاتفاق على عملة قابلة للتحويل . وجرى بانهيار الاتحاد السوفياتي كوحدة سياسية في عام ١٩٩١ أن يجدد الاهتمام بهذا الاقتراح لان العلاقات فيما بين جمهورياته (انظر الاطار الثاني - ٢ في الفصل الثاني)

---

(٧) انظر "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ، ١٩٨٩-١٩٩٠" (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.E.1) ، الصفحات ١٤٧ - ١٥٠ (من النص الانكليزي) ؛ و "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠" ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) ، الصفحة ٥٩ (من النص الانكليزي) .

(٨) بحثت ندوة دولية هذه المسالة في شيراك (بهنغاريا) . ويرد موجز للنتائج والاقتراحات السياسية في Szabó-Pelsóczi Miklós: Kelet-európai Pénzügyi Unió Valóság, (Budapest), No. 1. 1992, pp. 14-25 . وفي أواخر آذار/مارس ١٩٩٢ ، عقد المصرف الاوروبي للتعمير والانشاء مؤتمرا بشان الموضوع ذاته في لندن .

تستدعي بوضوح وضع إطار للتجارة والمدفوعات يكون مقبولا لدى الجميع ، ربما على غرار اتحاد أوروبا الوسطى للمدفوعات .

وقد اقترحت عدة بلدان في المنطقة على أوروبا الغربية أن تقدم ما يسمى بالتمويل التجاري "المثلث" . والفكرة هي أنه نظرا لأن الاقتصادات التي تمر بعملية تحول لا تستطيع أن تعتمد على قيام المجموعة الأوروبية بتحرير سريع للواردات ، فإنه يمكن للمجموعة أن تمول بصورة جزئية التدفقات التجارية بين أوروبا الشرقية وجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق . وقد عقدت حتى الآن عدة التزامات بتمويل من هذا القبيل ؛ لكن المبالغ المنفقة فعلا كانت قليلة(٩) .

إن الطريقة الممكنة الوحيدة أمام بلدان أوروبا الشرقية ، في الوقت الحاضر ، كي تستعيد العلاقات التجارية مع كومنولث الدول المستقلة ، هي إقامة علاقات تجارية مباشرة مع فرادى الجمهوريات والمناطق الكائنة في الاتحاد السوفياتي على أساس المقايضة . والحقيقة أن جميع بلدان أوروبا الشرقية تلجأ الى هذا الأسلوب(١٠) .

---

(٩) تم شراء بعض القمح لألبانيا من هنغاريا ، ومولت ذلك المجموعة الأوروبية .

(١٠) وقعت هنغاريا اتفاقات للتجارة والمدفوعات مع أوزبكستان وأوكرانيا وبيلاروس وروسيا وليتوانيا ، وكذلك مع عدد من الجمهوريات داخل الاتحاد الروسي (باشكيريا ، كومي) . وقد يصل مجموع التجارة الثنائية مع أوزبكستان في عام ١٩٩٢ الى ٢٠٠ مليون دولار . وتفتح الاتفاقات إمكانية إجراء تجارة مع جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق في عام ١٩٩٢ ، بقيمة تبلغ حوالي ٤ بلايين من دولارات الولايات المتحدة . وتجري الاستعدادات لعقد اتفاقات مع أذربيجان وأرمينيا واستونيا وجمهورية التتار ولاتفيا . Magyar Távirati Iroda, Econews (Budapest), 3 March 1992 .

وفي الوقت نفسه ، بدأت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا في تحقيق تعاون أوثق فيما بينها وبين ايطاليا والنمسا ويوغوسلافيا بشأن القضايا السياسية والاقتصادية والبيئية وكونت منظمة ، هي "الهيكسا جونال" المنظمة السداسية[١١] ، لهذا الغرض . وتقرر في اجتماعات زعماء بلدان أوروبا الشرقية الثلاثة في مؤتمري القمة الاخيرين المعقودين في فيسيغراد (هنغاريا) في شباط/فبراير ١٩٩١ وفي كراكو (بولندا) في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، اتباع نهج موحد ازاء التجارة الخارجية أيضا . وكانت احدى النتائج الأولى لهذا التعاون أن وافق وزراء البلدان الثلاثة في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي على تحرير تجارتهم المتبادلة في غضون السنوات الخمس القادمة[١٢] . وعلاوة على ذلك ، قررت الحكومات الثلاث تكوين منطقة تجارة حرة يمكن أن يبدأ العمل بها في حزيران/يونيه ١٩٩٢ . ويمنح الشركاء الواحد منهم الآخر نفس الامتيازات في مجال التجارة حسب المنصوص عليه في اتفاقات ارتباطهم بالمجموعة الاوروبية .

اتفاقات الارتباط بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية

كانت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تلح على عقد اتفاق ارتباط مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لا يعمل على التخفيف من بعض حصص الواردات فحسب بل أيضا يسلم بامكانية الانضمام في خاتمة المطاف ، إلى عضوية المجموعة في وقت ما في أواخر التسعينات . وبعد اجراء مفاوضات مطولة ، أبرمت الاتفاقات في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ وجرى توقيعها في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر[١٣] .

وتؤلف اتفاقات الارتباط هذه شكلا جديدا من العلاقات التعاقدية بين المجموعة الاقتصادية الأوروبية وأوروبا الشرقية وتتخذ كأداة للسياسة الخارجية الموحدة

---

(١١) أعلن في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٢ عن تحويل هذه المجموعة إلى مبادرة وسط أوروبا التي انتخبت فيها سلوفينيا وكرواتيا كعضوين لهما مركز المراقب . Magyar Hirlap (Budapest), 22 March 1992, p.1 .

(١٢) Magyar Hirlap, (Budapest), 1 December 1991, p.1 .

(١٣) يرد موجز لأهم أجزاء هذه الاتفاقات في Heti Vilàggazdasàg (Budapest), 7 March 1992, pp. 7-9 .

المتبعة إزاء أوروبا الشرقية . وتعطى الأولوية لتعزيز التحول في هذه الاقتصادات وتشجيع ادماج المنطقة في النظم الاقتصادية والاجتماعية ذات الطراز الغربي . وبالرغم من أن رد الفعل ازاء هذه الاتفاقات في المنطقة كان ايجابيا بدرجة كبيرة ، فقد أبدي عدد من التحفظات . وعلى سبيل المثال تخضع التجارة الحرة في السلع الصناعية لأحكام تقييدية لمنع الإغراق وأحكام تخلصية . وعلاوة على ذلك مازالت المجموعة الاقتصادية الأوروبية تفرض قيودا على مسألة تحرير التجارة في مجال الزراعة وما يطلق عليه السلع "الحساسة" (المنسوجات والحديد والصلب والفحم) وهي سلع حيوية بالنسبة لصادرات أوروبا الشرقية . وفي حالة توصل جولة أوروغواي إلى اتفاق بشأن تجارة المنسوجات يتوقع عندئذ اجراء مفاوضات جديدة بشأنها(١٤) .

ودخل الجزء المتعلق بالتجارة من اتفاقات الارتباط حيز النفاذ في ١ آذار/مارس ١٩٩٢ ومدته ١٠ سنوات مقسمة على مرحلتين مدة كل منهما ٥ سنوات . أما التزام أوروبا الشرقية بموجب هذه المعاهدات ، ويتمثل في جعل قوانين تجارتها الخارجية والاستثمار والنظم الاساسية لادارة الاعمال والتشريعات الاخرى التي تحكم انشاء وتشغيل الاعمال التجارية الاجنبية على غرار قواعد المجموعة الاقتصادية الأوروبية ، فقد بدأ على الفور بتخفيف القيود المفروضة تحقيقا كبيرا . وفي المرحلة الثانية ، في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١ سيكون على بلدان أوروبا الشرقية تغيير قوانينها بحيث تعكس قواعد المجموعة الاقتصادية الأوروبية . والبلدان الثلاثة ملتزمة بانهاء معظم ما تتمتع به صناعاتها الضعيفة من حماية بحلول نهاية المرحلة الأولى مما يعرضها للمنافسة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في ذلك الوقت . ويوضح بجلاء في نص المعاهدة الهدف النهائي وهو الانضمام الى عضوية المجموعة الاقتصادية الأوروبية .

---

(١٤) (Budapest), 23 March 1992, p. 16 .

الإطار الثالث - ١ - الارتباط بالسوق المشتركة : حالة هنغاريا

سيترتب على الفصول المتعلقة بالتجارة من اتفاق ارتباط هنغاريا بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية في خاتمة المطاف إقامة منطقة تجارة حرة ، باستثناء المنتجات الزراعية ، بين بلدان المجموعة الاقتصادية الأوروبية وعددها ١٢ بلدا وهنغاريا بحلول ٣١ كانون الأول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠ . ومع هذا فان التجارة لن تكون متوازنة ، إذ أن المزايا التي تمنحها المجموعة الاقتصادية الأوروبية لن تقدم هنغاريا مماثلة إلا في موعد متأخر .

ويبطل اتفاق مؤقت ، يبدأ نفاذه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ، جميع القيود المفروضة على كميات الصادرات الصناعية الهنغارية ، خلاف المنسوجات ، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠ . وما يربو على ٧٠ في المائة من هذه المنتجات معفاة من الرسوم حاليا ، بينما ستخفض الرسوم المتبقية الى صفر على مراحل وفي غضون ٥ سنوات .

وستخفض الرسوم الجمركية المفروضة على الصلب بنسبة ٢٠ في المائة في المرحلة الأولى وتلغى كلية في خلال خمس سنوات ، ولو أن المجموعة الأوروبية تتوقع من هنغاريا أن تفرض قيودا طوعية على الصادرات . وسترفع القيود المفروضة على كميات المنسوجات في خلال خمس سنوات بموجب جدول يتفق عليه بالتحديد فيما بعد . والمنسوجات التي تصنع بموجب عقود هي الآن معفاة من الرسوم وقد خفضت الرسوم الجمركية على غيرها من المنسوجات بنسبة ٢٩ في المائة . وستلغى هذه الرسوم في غضون ست سنوات .

وفيما يتعلق بالمنتجات الزراعية ، سيمنح كل طرف الآخر أفضليات متبادلة . وفي غضون السنوات الثلاث المقبلة ستخفض المجموعة الأوروبية الرسوم الجمركية على الصادرات الهنغارية بنسبة ٢٠ في المائة سنويا .

وستزداد حصص منتجات المزارع التي تدخل في اطار المعاملة التفضيلية بمعدل سنوي قدره ١٠ في المائة في السنوات الخمس المقبلة . وقد خفضت هنغاريا ، من جانبها ، الحد الاقصى لاعانتها للمزارعين من ٣٥ إلى ٣٠ في المائة وحددت الحد الادنى بـ ١٠ في المائة . وتتلقى أربع فئات من المنتجات : اللحم البقري والدجاج وبعض منتجات الالبان (الجبن والزبد) والنبيذ المعبأ في زجاجات ، أعلى معدل من الإعانات . ولن تكون هناك اعانات لاكباد الاوز وريشه وللحبوب . وقد خفضت الاعانات المقدمة للحم الضأن بنسبة ١٠ في المائة .

وفي ١ آذار/مارس ١٩٩٢ خفضت هنغاريا رسومها الجمركية المفروضة على ١٥ في المائة من الواردات الصناعية من المجموعة الاوروبية . ومن المقرر الغاء هذه الرسوم على ثلاث مراحل بحلول ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ . وستصبح بقية الواردات الصناعية معفاة من الرسوم بحلول ٣١ كانون الاول/ديسمبر سنة ٢٠٠٠ . وبموجب الاتفاق المؤقت يحق لهنغاريا حماية صناعاتها الجديدة أو فروعها الجاري اعادة تنظيمها عن طريق زيادة الرسوم الجمركية في فترة التحول .

ووفقا للاتفاق ، لا يمكن منح أي تخفيض في الرسوم التي تفرضها المجموعة الاوروبية على المنتجات الهنغارية إلا للمنتجات التي تحتوي على ٦٠ في المائة على الاقل من القيمة المضافة الهنغارية . بيد أن مسألة المنشأ يزداد تعقيدها بما يطلق عليه القاعدة التجميعية التي تطبق عندما يتضمن منتج نهائي ما مدخلات من عدة بلدان . ومن ثم فان المنتجات المصنعة التي تُجمع في هنغاريا ولكن تستخدم قيمة مضافة أجنبية يغلب أن تستثنى أيضا من هذا الاتفاق على أساس مسألة المنشأ .

أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٩١

انخفض متوسط سعر السلع الأساسية غير الوقودية ، مقيسا بالرقم القياسي التجميعي للأسعار الدولارية الإسمية الذي حدده مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ، بواقع ٦,٣ في المائة في عام ١٩٩١ (الشكل الثالث - ٣) . وعند قياس هذا الانخفاض بحقوق السحب الخاصة ، ازداد الانخفاض زيادة طفيفة فاصبح ٧,٤ في المائة مما يعكس انخفاضا عاما طفيفا في سعر الدولار . وبالقيمة الحقيقية ، أي من حيث ما يشتريه المصنّعون ، كان الانخفاض في الأسعار أيضا حوالي ٦ في المائة لان أسعار السلع الصناعية المصدَّرة من البلدان الصناعية ظلت دون تغيُّر عمليا . وكان الانخفاض أقل من الانخفاض في أسعار السلع الأساسية الحقيقية وقدره ١٤,٩ في المائة في عام ١٩٩٠ والذي نجم عن ضم نقصان قدره ٥,٩ في المائة في أسعار الدولار الاسمية وزيادة قدرها ١٠,٦ في المائة في متوسط أسعار السلع المصنعة (الجدول ألف - ٢٢) .

الشكل الثالث ـ ٣ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية
غير الوقودية ، ١٩٨١-١٩٩١

إن الانخفاض المستمر في أسعار السلع الأساسية التي بدأت تنخفض في عام ١٩٨٩ ، عكس أساسا ظروف الطلب نتيجة للانتكاس الذي عانت منه البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وكانت أسعار كثير من السلع الأساسية قد ازدادت في مطلع العام ومع بداية الحرب في منطقة الخليج الفارسي . وبعد أن وضعت الحرب أوزارها جرت توقعات بنهاية الانتكاس في الولايات المتحدة واستئناف النمو في الاقتصادات الأخرى مما شجّع مُنتجي بعض السلع الاساسية على الإبقاء على المستويات المرتفعة للانتاج والصادرات . وتبيّن أن هذه التنبؤات كانت متفائلة أكثر من اللازم وتراكمت مخزونات كبيرة في كثير من الأسواق . ثم استأنفت أسعار كثير من السلع الأساسية اتجاهها الهابط اعتبارا من الربع الثاني من عام ١٩٩١ حتى نهاية العام .

الشكل الثالث - ٣ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية غير الوقودية ١٩٨١-١٩٩١

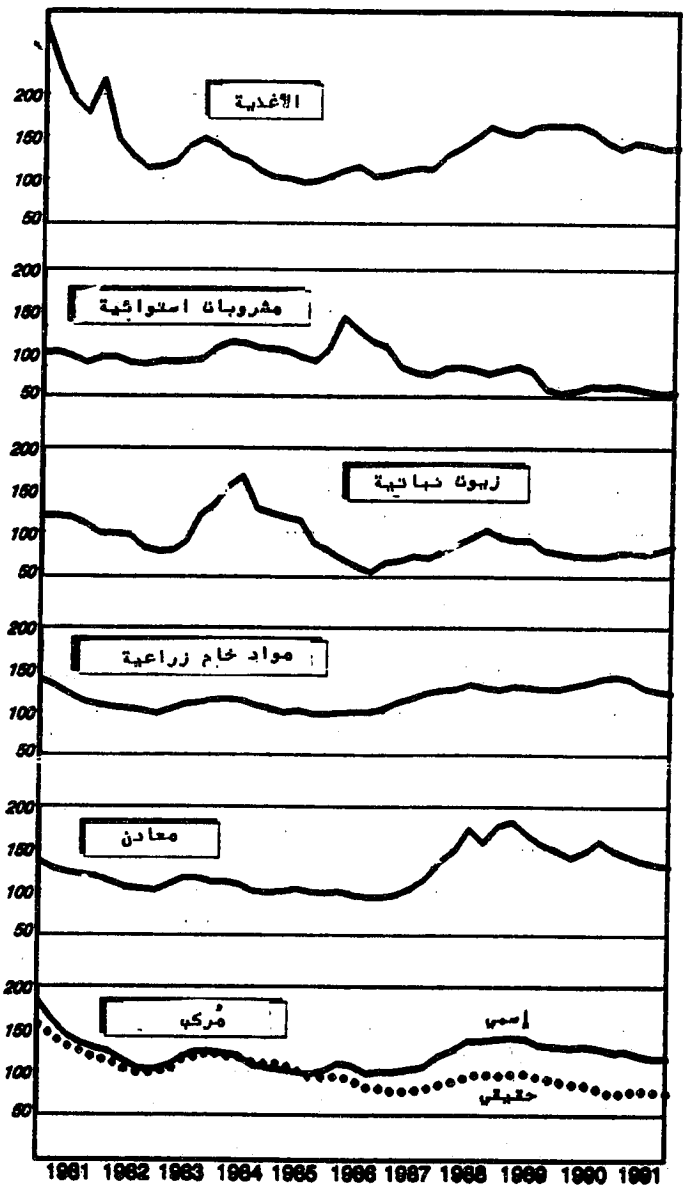

المصدر : مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية .

وتأثرت أسعار السلع الأساسية في عام ١٩٩١ أيضا بهزات العرض والطلب التي تعرضت لها عدة أسواق نتيجة تفكك الاتحاد السوفياتي وازدياد مشاركة اقتصادات أوروبا الشرقية في أسواق السلع الأساسية الغربية . وفيما يتعلق بالعرض ، انخفضت صادرات جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق من الزنك بنسبة ٩٣ في المائة ومن الالومنيوم بنسبة ٦٥ في المائة ومن النحاس بنسبة ١٥,٣ في المائة . وانخفضت أسعار الالومنيوم والزنك تقريبا الى مستوياتها المنخفضة في منتصف الثمانينات . وانخفضت أسعار النحاس أيضا في المتوسط في ذلك العام ولكن دعمها انخفاض المخزونات ونقص الانتاج الناجم عن الاضطرابات السياسية في زائير وزامبيا . وكان الدافع الى زيادة الصادرات من السلع الأساسية هو الحاجة الى حصائل النقد الأجنبي المتزايدة ، وفي حالة الجمهورية الروسية وفّرت التغيرات في قوانين الرقابة على النقد الأجنبي حوافز لكل شركة من الشركات كي تزيد من صادراتها بسرعة . ونجم فيض الصادرات في عام ١٩٩٠ أساسا عن المخزونات المتزايدة نتيجة لانخفاض الطلب المحلي على الانتاج الصناعي .

ونجم عن نقص النقد الأجنبي وانخفاض النشاط الاقتصادي انخفاضا حادا في تلك البلدان عمليات تخفيض كبيرة في الواردات . وأدى تفكيك مجلس التعاضد الاقتصادي وغيره من ترتيبات التجارة بين الاتحاد السوفياتي السابق وعدة بلدان نامية إلى أنواع أخرى من اضطرابات السوق . فقد كان الاتحاد السوفياتي أكبر مصدر في العالم للقصدير ، وكان يوفر أكبر سوق لصادرات الشاي من الهند والسكر من كوبا . وأفادت التقارير أن واردات الاتحاد السوفياتي من السلع الأساسية من البلدان النامية قد انخفضت الى النصف في الربع الاول من عام ١٩٩١ بالمقارنة بنفس الفترة في عام ١٩٩١ . وانخفضت أسعار هذه السلع الأساسية مع تحويل الامدادات الفائضة منها الى الأسواق العالمية . ومن ناحية أخرى ، ارتفعت أسعار بنود أغذية معينة ، القمح والحبوب بصفة خاصة ، لأن النقص في الانتاج وخطر المجاعة في الجمهوريات الجديدة أدى إلى استيراد كميات ضخمة من الأغذية من الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية .

ومن بين مجموعات السلع الأساسية الرئيسية ، انخفضت أسعار الأغذية بمقدار ٦,٦ في المائة ، وتصدر السكر قائمة السلع التي انخفضت أسعارها فبلغت الخسارة ٢٧ في المائة من أسعار الأسواق الحرة بالرغم من أن أسعار واردات الولايات المتحدة لم تنخفض إلا بواقع ٧ في المائة . وقد ازداد سعر واردات المجموعة الاقتصادية الأوروبية للسكر فعلا زيادة طفيفة بلغت ٣,٧ في المائة . وانتعشت أسعار القمح ، في أعقاب انخفاض حاد بلغ ١٩ في المائة في عام ١٩٩٠ ، وتحولت من الأسعار المنخفضة في بداية السنة الى مستويات الازدهار في الربع الأخير نتيجة لزيادة الشحنات المرسلة الى الاتحاد السوفياتي السابق والطلب الكبير من الصين وما رددته الأنباء عن تناقص

مخزونات الولايات المتحدة . ومع هذا ، فإن أسعار عام ١٩٩٠ كانت تقل في المتوسط ١٢ في المائة عند مقارنتها بأسعار عام ١٩٩٠ .

وانخفضت أسعار المشروبات الاستوائية بنسبة ٨,١ في المائة . وقد نجم عن الانتاج المتزايد والطلب الضعيف في البلدان الغربية وانخفاض القوة الشرائية في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية وجود فوائض من البن والكاكاو مما خفض الأسعار الى أدنى مستوى لها خلال ١٦ عاما . وانخفضت أسعار البن حوالي ٩ في المائة في عام ١٩٩١ . وانخفضت أسعار البن القوي المصدر أساسا من البلدان الافريقية بمقدار ٩,٤ في المائة . وفي المقابل انخفضت أسعار البن العربي المعتدل الذي يصدره أساسا المنتجون الرئيسيون في أمريكا اللاتينية الى أسواق أمريكا الشمالية بنسبة ٤,٦ في المائة . وبالرغم من أن الطلب على الكاكاو قد فاق الانتاج لأول مره خلال ثماني سنوات فإن سبع سنوات من المحاصيل الوفيرة قد نتج عنها وجود مخزونات ضخمة أدت الى مواصلة انخفاض الأسعار بنسبة ١٠ في المائة في عام ١٩٩١ ولكنها ازدادت بعض الشيء قرب نهاية السنة على أساس توقع انخفاض الانتاج في بعض البلدان المصدّرة الرئيسية . وسجلت أسعار الشاي المبيع بالمزاد في لندن انخفاضا بلغ حوالي ٩ في المائة . وما زالت مبيعات التصدير منخفضة بسبب الطلب المنخفض في الاتحاد السوفياتي السابق وفقدان السوق العراقي علاوة على ذلك بسبب استمرار الحظر التجاري الذي فرضته الأمم المتحدة . واستأثرت الامدادات المتزايدة من الشاي المتدني الجودة بمعظم الانخفاض في الأسعار .

وكانت الزيوت النباتية والبذور الزيتية هي مجموعة السلع الأساسية الوحيدة التي سجلت زيادة في الأسعار في عام ١٩٩١ ، وازداد الرقم القياسي للأونكتاد لهذه المجموعة بنسبة ٨,١ في المائة في أعقاب سنتين متتاليتين من الانخفاض الحاد . وازدادت أسعار زيت ولب جوز الهند بواقع ٢٩,٢ في المائة و ٢٥,٥ في المائة على التوالي ، ويرجع هذا أساسا إلى ظروف الجفاف ومشاكل العرض في الفلبين . وسجلت أيضا زيادة في أسعار زيت النخيل (١٨,٤ في المائة) وزيت لب النخيل (٢٢,٤ في المائة) . وانخفضت ، مع هذا ، أسعار كل سلعة أخرى في هذه المجموعة في عام ١٩٩١ .

وانخفضت أسعار معظم المواد الأولية الزراعية في عام ١٩٩١ مما أدى الى انخفاض عام في الرقم القياسي للأونكتاد لهذه الأسعار بمقدار ٨,١ في المائة . وحققت أسعار القطن زيادة في بداية العام ، ولكنها انخفضت وحققت خسارة تجميعية بمقدار ٣٦ في المائة في أثناء النصف الثاني من العام . ونجم اتجاه هابط في الأسعار عن انتاج محاصيل وفيرة للغاية في الولايات المتحدة والصين ، التي أصبح صافي مبادلاتها

تصديريا في عام ١٩٩١ ، وتصدير كميات كبيرة من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق . وانخفضت أسعار الصوف ١٩ في المائة ، ويرجع هذا أساسا الى انهاء استراليا لخطة دعم الأسعار التي استمرت ١٧ عاما . وارتفعت أسعار الجوت في الربع الأخير من عام ١٩٩١ عندما أعادت بنغلاديش الأخذ بضوابط أسعار التصدير ولكنها انخفضت بمقدار ١٦ في المائة في المتوسط في العام بسبب ضعف الطلب على الصادرات . وانخفضت أسعار المطاط بمقدار ٥ في المائة أساسا بسبب النكسة في صناعة الإطارات على الصعيد العالمي . وانخفضت أسعار السيزال وجلود الحيوانات المدبوغة وغير المدبوغة والخشب الاستوائي .

وانخفض الرقم القياسي التجميعي للأونكتاد لأسعار المعادن وخام المعادن والفلزات بمقدار ٩,٤ في المائة وهو الانخفاض البالغ الحدة لكل مجموعات السلع الأساسية . فكانت أسعار الألومنيوم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ تقل بمقدار ٤٧ في المائة عن أعلى سعر وصلت إليه في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، وانخفضت ٢٠ في المائة للسنة ككل . وحافظت المخزونات المحدودة في سوق لندن للفلزات ومشاكل الإمداد في زائير وزامبيا على أسعار النحاس فلم تنخفض إلا ١٣ في المائة خلال العام . وانخفضت أسعار الزنك بمقدار ٣١ في المائة ويرجع هذا أساسا الى ظروف الإفراط في العرض وانخفاض الطلب في صناعات التشييد والمركبات . وكانت أسعار القصدير منخفضة منذ انهيار نظام مجلس القصدير العالمي لدعم الأسعار في عام ١٩٨٥ . وانخفضت الأسعار انخفاضا اضافيا بمقدار ١٠ في المائة في عام ١٩٩١ . وسجلت زيادات ضئيلة في أسعار ركاز الفوسفات والمنغنيز الخام والحديد الخام .

ولم تؤد المفاوضات الرامية الى إنعاش خطط تثبيت الأسعار التي كانت قد توقفت الى أية نتائج بارزة في عام ١٩٩١ . فمنتجا البن الرئيسيان وهما البرازيل وكولومبيا لم يتوصلا الى اتفاق على منع نسبة مئوية من الصادرات من الوصول الى السوق بهدف تعزيز الأسعار بالرغم من أن البرازيل قد أوقفت التصدير فعلا لفترة وجيزة في آذار/مارس ١٩٩١ . ومددت المنظمة الدولية للبن الاتفاق الدولي للبن بدون أحكام اقتصادية . ولا تزال الاختلافات قائمة بشأن حصص التصدير لمختلف أنواع البن وبشأن خطة استبقاء تتيح البيع لغير الأعضاء بحسم كبير . واتفاق المخزون الاحتياطي للمنظمة الدولية للكاكاو لا يزال معلقا بسبب المنازعات بين المنتجين والمستهلكين الرئيسيين بشأن نطاق الأسعار الذي يتعين الدفاع عنه وبشأن المتأخرات المتراكمة في الدفع من جانب بعض المنتجين . والاتفاق الدولي للكاكاو سار بدون أحكام اقتصادية وقد مدد الى كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ . وأما الاتفاق الأكثر استقرارا بشأن السلع وهو الاتفاق

الدولي للمطاط فقد تعرض لضغوط في عام ١٩٩١ عندما لم يتفق المنتجون والمستهلكون الرئيسيون في المنظمة الدولية للمطاط الطبيعي على البدء في التفاوض على اتفاق جديد . وينتهي الاتفاق الحالي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ولكن المنتجين الرئيسيين بقيادة ماليزيا يؤكدون أن الاتفاق الحالي لا ينجح إلا في تثبيت الأسعار عند المستوى الأدنى لنطاق دعم الأسعار المنصوص عليه في الاتفاق .

وكانت رابطة البلدان المنتجة للقصدير التي انشئت في عام ١٩٨٥ بعد انهيار المجلس الدولي للقصدير قد قويت في عام ١٩٩١ عندما أصبحت الصين عضوا فيها ، وهي ثاني أكبر منتج للقصدير في العالم . وقد وافقت الرابطة بالفعل على تخفيضات في التصدير الهدف منها تخفيض المخزونات الاحتياطية الى ٠٠٠ ٣٠ طن من المستوى الحالي البالغ ٠٠٠ ٤٥ طن وذلك بغية تعزيز الأسعار .

جولة أوروغواي

كانت جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف الجولة الأكثر طموحا من جميع الجولات التفاوضية لمجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") . وتميزها عن الجولات السابقة سمتان : الأولى ، محاولة فتح مجال اختصاص مجموعة "غات" لبعض العناصر الجديدة كليا من مجالات ، وخدمات ، وجوانب تتصل بالتجارة من جوانب حقوق الملكية الفكرية ، وتدابير استثمارية تتصل بالتجارة ، والثانية ، محاولة إخضاع مسألتي الزراعة والمنسوجات القديمتين والمثيرتين للنزاع لقواعد مجموعة "غات" العادية . وحققت أيضا مشاركة أوسع من المشاركة في جولات مجموعة "غات" السابقة ، إذ أخذ يقوم بدور نشط فيها عدد أكبر كثيرا من ذي قبل من البلدان النامية .

والمفاوضات التي بدأت في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ وكان مقررا الانتهاء منها في أربع سنوات لا تزال متوقفة . وبعد تعليق المحادثات في بروكسل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بدأت المفاوضات من جديد في أوائل عام ١٩٩١ وكان يعتزم انجازها في أواخر السنة . وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، قدم المدير العام لمجموعة "غات" ، بوصفه رئيس لجنة المفاوضات التجارية التي تعتبر هيئة التفاوض الرئيسية ، مجموعة شاملة من مشاريع الاتفاقات وذلك على أساس الأخذ بها كلها أو تركها كلها . ورغم أن ذلك اعتبر على نطاق واسع خطوة جريئة لدفع عملية مفاوضات معقدة للغاية قدما ، لم

تتوفر الإرادة السياسية اللازمة لقبولها أو للتقدم بمجموعة بديلة مقبولة . والزراعة من المسائل الاكثر إثارة للجدل ، إذ ظل موقف الولايات المتحدة وموقف المجموعة الاوروبية متباعدين كثيرا بشأن مسألة دعم الانتاج والتصدير . غير أنه بالرغم من النجاح في مسائل المزارع يعتبر ركيزة النجاح في المفاوضات ككل ، يوجد عدد من المسائل الصعبة الاخرى التي لا يتوقف حلها تلقائيا على حل مشكلة الزراعة .

ومهما كانت شروط الحل الوسط النهائي ، لا شك أنه سيكون له أثر كبير في نظام التجارة العالمي . غير أنه لا يوجد هناك أي معيار واضح للنجاح . ويؤكد البعض بالفعل أنه وإن كان التوصل الى اتفاق شامل هو الانجاز الأمثل ، لا ينبغي الانتقاص من قيمة أي اتفاق متواضع يتم التوصل إليه ، لا سيما عندما قد يكون البديل لاتفاق متواضع هو عدم التوصل الى أي اتفاق .

النظام التجاري في عام ١٩٩١

استمرار محاولات التحكم في التجارة

اتسمت السنوات القليلة الماضية بتزايد نفاد الصبر في أوساط معينة إزاء نظام التجارة المتعدد الأطراف . وقد أدى ذلك الى ممارسة بعض البلدان أحادية ناشطة وتجارة منظمة أو موجهة الى احراز النتائج المطلوبة في محاولة منها لفتح أبواب الاسواق الاجنبية ، لا سيما في البلدان التي تعتبر تاجرا "غير منصف" . وفي عام ١٩٩١ ، الذي شهد فيه جزء كبير من العالم الصناعي إبطاء في النمو الاقتصادي أو انتكاسا صريحا ، بدا أن الاهتمام بهذه التدابير التجارية قد أخذ في التزايد .

وفي الولايات المتحدة ، ظلت "الاحادية الناشطة" و "التوجه إلى النتائج" في التجارة يتركزان على التجارة الثنائية مع اليابان ومع عدد من البلدان الاخرى . والمبرر الظاهري لهذه التدابير في السياسة التجارية هو زيادة فرص الوصول الى الاسواق في الحالات التي يعتبر فيها البلد الشريك "تاجرا غير منصف" . وتحقيقا لهذه الغاية ، كانت التدابير المستخدمة هي "التدابير الخاصة ٣٠١" (Special 301) في قانون التجارة والتنافس الشامل لعام ١٩٨٨ ، و "التدابير الإضافية ٣٠١" (Super 301) ، ومبادرة العراقيل الهيكلية . إلّا أنه لا شك في أن تأييد هذه التدابير - بين عامة الجماهير وفي الكونغرس - توافق مع الاداء الهزيل في قطاع

الصناعة الامريكي في السنوات القليلة الماضية(١٥) ، كما عززت كثيرا فقدان فرص عمل كثيرة في فترة الانتكاس الذي شهدته الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ .

وأما مختلف أحكام قانون ١٩٨٨ التي تحدد الاجراءات التي يتعين اتخاذها ردا على الممارسات التجارية الاجنبية التي تعتبر ضارة بمصالح الولايات المتحدة التصديرية فلا تزال تغلب على الكثير من السياسة التجارة للولايات المتحدة .

وأما أحكام هذا القانون المتعلقة "بالتدابير الخاصة ٣٠١" والرامية إلى تعزيز قدرة الحكومة على التفاوض بشأن إدخال تحسينات على نظم الملكية الفكرية الاجنبية فتنص على الانتقام التجاري من البلدان التي يُرى أنها لا توفر حماية كافية لحقوق الملكية الفكرية للولايات المتحدة . ويجري الاضطلاع باستعراض سنوي لتحديد البلدان التي تتهم بالتقصير في حماية هذه الحقوق . ورغم إيراد أسماء عدد من البلدان لم يتخذ أي اجراء انتقامي بالفعل في أية حالة من هذه الحالات . وبدلا من ذلك وضعت هذه البلدان في قائمة "تحت المراقبة" وقائمة "تحت المراقبة على سبيل الاولوية" . والمناقشات جارية في الوقت الحاضر لتحديد البلدان التي ينبغي ايراد أسمائها هذا العام إن وجدت .

و"التدابير الاضافية ٣٠١" التي تمتد ولايتها لفترة سنتين تنتهي في ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ تختلف عن "التدابير الخاصة ٣٠١" من حيث أن تعريف الممارسات التجارية المجحفة قد جرى توسيع نطاقه في أحكام "التدابير الاضافية ٣٠١" ليشمل أنماط عامة من أنماط السلوك التجاري . وبموجب هذا القانون اذن يمكن التحقيق في آن واحد في مجموعة كاملة من الحواجز التي يقيمها بلد أجنبي معين . وتجري في الوقت الحاضر محاولات لبعث هذا القانون في شكل تعديل غبهارت - لغين . وبموجب أحكام هذا

---

(١٥) على سبيل المثال ، عندما تكلمت ممثلة التجارة بالولايات المتحدة ، كارلا هيلز ، أمام لجنة المالية في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٩١ طلبا لتجديد "سلطة المسار السريع" التي طلبها الرئيس لمواصلة مفاوضات جولة أوروغواي ، كانت إحدى النقاط التي أثارها أحد منتقدي سلطة المسار السريع تتمثل في أن الصناعة في الولايات المتحدة تشهد هبوطا منذ بضع سنوات ، وأن حكومة الولايات المتحدة لا تستطيع في الوقت الحاضر أن تقدم أية تنازلات تجارية . انظر : "استعراض جولة أوروغواي : الالتزام بفتح الاسواق الاجنبية" . جلسات استماع أمام لجنة المالية في مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة يومي ١٧ و ١٨ نيسان/ابريل ١٩٩١ (مكتب مطبوعات الحكومة ، واشنطن ، العاصمة) .

التعديل ، تدرج أسماء البلدان في قائمة توضع في اطار "التدابير الاضافية ٣٠١" بغية اجراء مفاوضات تجارية معها من باب الأولوية إذا كانت : (أ) تمثل ما لا يقل عن ١٥ في المائة من العجز التجاري للولايات المتحدة ، (ب) ولديها فائض في الحساب الجاري ، (ج) وتتبع ممارسات حمائية تحد من وصول منتجات الولايات المتحدة وبلدان أخرى الى أسواقها . ووفقا لغبهارت ، فإن مشروع القانون هذا "سوف يجبر إدارة الولايات المتحدة على التعامل مع القطاعات التجارية الأكثر قدرة على التصدير والأخطر على فرص العمل ، وسوف تجبر الشركاء التجاريين للولايات المتحدة على احترام الاتفاقات التي يوقعونها"(١٦) .

وأما الحجج المعارضة للأحادية المتحمسة ، وهي ما يمثله التمديد المقترح "للتدابير الاضافية ٣٠١" لفترة خمس سنوات ، فتقول بأن فتح الأسواق الأجنبية يعتبر عملية جارية نظرا لاستمرار الحواجز التجارية التقليدية في معظم البلدان . فعلى سبيل المثال ، يتضمن جدول أعمال الولايات المتحدة لعام ١٩٩٢ تخفيض الدعم الحكومي الأوروبي للطائرات وكذلك تحسين فرص الوصول الى الأسواق في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية . وبالمثل ، هناك مسألة الحواجز اليابانية في وجه صناعات قطع غيار السيارات والزجاج والورق . وجميع هذه الأمور هي بالفعل في الوقت الحاضر قيد التفاوض ، أو قيد تسوية المنازعات في مجموعة "غات" كما هي الحال بالنسبة للطائرات .

وليس استهداف البلدان التي لديها فائض تجاري مع الولايات المتحدة عملية رشيدة من الناحية الاقتصادية . فالعجز التجاري والفائض التجاري ومشكلة الوصول إلى السوق هي مسائل مستقلة استقلالا واضحا . فعلى سبيل المثال ، تزعم الولايات المتحدة وجود مشاكل جدية في طريق الوصول الى السوق في عدد من القطاعات في أوروبا ؛ ومع ذلك ، شهدت الولايات المتحدة فائضا كبيرا في تجارتها مع أوروبا الغربية في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ . وعلاوة على ذلك ، هناك اتفاق في الرأي على نطاق واسع بأن العجز في الولايات المتحدة ناتج عن عدد من المتغيرات في الاقتصاد الكلي ، منها أسعار الصرف والفائدة وتدني المدخرات المحلية(١٧) .

---

(١٦) Richard A. Gephardt, "Super 301: it time for teeth", International Economic Insights, vol. II, No.6 (November/December 1991), pp.22-23.

(١٧) للاطلاع على مزيد من التفصيل لهذه النقاط ، انظر : S. Linn Williams, "The case against Gephardt II", in International Economic Insights, vol. II, No.6 (November/December 1991), pp. 24-28.

ومبادرة العوائق الهيكلية التي بدأت في منتصف عام ١٩٨٩ بهدف تعديل كيفية عمل اقتصاد اليابان واقتصاد الولايات المتحدة لتقليل الحواجز التجارية القائمة بينهما ، تشكل مثالا آخر لمحاولة "التحكم في" التجارة . وركزت المحادثات التي جرت في اطار هذه المبادرة في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ تركيزا كبيرا على طرق مواصلة فتح سوق اليابان للصناعات الأمريكية .

ولا تزال مسألة انفتاح السوق اليابانية مسألة مثيرة للجدول بدرجة كبيرة . وهناك عدد كبير من دراسات القياس الاقتصادي الحالية لنسب واردات الاقطار لا يؤيد بشكل قاطع النتيجة القائلة بأن واردات اليابان هي دون المستوى الذي يمكن توقعه في ضوء مستوى دخلها ومواردها . وعلاوة على ذلك ، تعتبر اليابان مستوردا كبيرا ، إذ تحتل المكانة الثالثة في العالم في هذا المجال ، وما زالت وارداتها تزداد بسرعة في السنوات الأخيرة .

وكانت زيارة الرئيس بوش الى اليابان في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ متابعة للمحاولة المتواصلة من جانب الولايات المتحدة لفتح أبواب سوق اليابان . وقد وصل الرئيس الى طوكيو طالبا التزاما من المسؤولين اليابانيين بزيادة وارداتهم من السيارات وقطع غيار السيارات الأمريكية . ولم تتحقق إلا نتائج متواضعة . وكان الرد الأولي إعلان بأن شركات صنع السيارات اليابانية سوف تحاول استيراد قرابة ٢٢ ٠٠٠ مركبة من الشركات الثلاث الكبرى (١٨) ، بالإضافة الى ما قيمته ١٠ بلايين من قطع غيار السيارات بحلول عام ١٩٩٥ ، وكذلك اقتراح تدابير لتعزيز بيع الحاسبات الالكترونية والمنتجات الورقية الأمريكية .

وأما الطابع المعقد وغير المجدي لأية محاولة للتحكم في التجارة في عالم اليوم فيوضحه مثال صناعة السيارات بالولايات المتحدة في الفترة الأخيرة . فبالنظر الى أهمية التجارة بين الصناعات والتجارة عبر الحدود التي تقوم بها الشركات عبر الوطنية ، ليس واضحا ما هي السيارة "الأمريكية" أو "السيارة الأجنبية" بالفعل . فيمكن أن تصنع السيارة في الولايات المتحدة شركة مقرها في الخارج أو يمكن أن تصنعها في الخارج شركة أمريكية . فتعريف "الأجنبي" أو مدى اعتبار السيارة "أجنبية" أدى الى منازعات تجارية . ومن أمثلة ذلك النزاع الأخير بشأن الضرائب التي تفرضها الولايات المتحدة على السيارات المستوردة إليها التي يصنع جزء منها في كندا وتُستخدم فيها مكونات أمريكية .

---

(١٨) كرايسلر ، وفورد ، وجنرال موتورز .

التحول إلى تحرير التجارة في البلدان النامية

حدث تطور ملحوظ منذ منتصف الثمانينات وجاء متناقضا مع نمو الاحادية والتجارة المتحكّم فيها والحواجز غير الجمركية ، عندما أخذ عدد كبير من البلدان النامية في تحرير نظمه التجارية . ففيما بين أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ونيسان/ ابريل ١٩٩١ ، قام أكثر من ٣٠ بلدا ناميا بمبادرات مستقلة تستهدف تحرير التجارة . وكان نحو الثلث تقريبا من هذه البلدان في أمريكا اللاتينية(١٩) . وعلاوة على ذلك ، انضمت عشرة بلدان نامية ، منذ بدء جولة أوروغواي ، إلى مجموعة "غات" ، وبدأت بلدان أخرى في التفاوض لكي تصبح أطرافا متعاقدة في المجموعة أو شرعت في استطلاع إمكانية الانضمام إليها(٢٠) . واتفق الاعضاء الجدد على تقليل وضغط معظم التعريفات الجمركية ، إن لم يكن كلها ، وخطوا ، في حالات عديدة ، خطوات هامة أخرى لرفع القيود غير الجمركية .

وهناك أسباب عديدة للتحول نحو التحرير . أولها ، أن أزمة الديون وما تلاها من انخفاض التمويل الخارجي الخاص قد أفضيا إلى سياسات تجارية ذات تطلع خارجي اتّبعت كوسيلة لزيادة حصائل النقد الاجنبي وكعنصر في السياسات الرامية إلى تعزيز النمو . وثانيها ، أنه في حالات عديدة كان توافر المساعدات الخارجية اللازمة لبرامج تحقيق الاستقرار والتكييف في البلدان النامية مشروطا باعتماد هذه البلدان لسياسات أكثر تحررا ، في مجالات من بينها مجال التجارة . وثالثها ، أن الآراء المتعلقة بدور الدولة في التنمية قد أخذت في التغير خلال الثمانينات . ورابعها ، أن الإمكانيات

---

(١٩) انظر : مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير التجارة والتنمية ، لعام ١٩٩١ ، الفصل الثالث ؛ و General Agreement on Tariffs and Trade, International trade and the trading system: report of the Director-General, (May 1991) appendix table 2 .

(٢٠) إلى جانب المكسيك ، التي انضمت إلى مجموعة "غات" قبيل بدء جولة أوروغواي ، انضمت إليها منذ ذلك الحين البلدان الاعضاء الجديدة التالية : أنتيغوا وبربودا ، وبوتسوانا ، وبوليفيا ، وتونس ، والسلفادور ، وغواتيمالا ، وفنزويلا ، وكوستاريكا ، وليسوتو ، وماكاو ، والمغرب . وقد دخلت باراغواي ، والجزائر ، والصين ، ونيبال ، وهندوراس مراحل مختلفة من التفاوض لأجل الانضمام .

المحدودة للنموذج القائم على الاستعاضة عن الواردات والاستراتيجيات ذات التطلع الداخلي قد باتت واضحة ومتناقضة مع نمو ومرونة عدد من البلدان اتبع سياسات ذات تطلع خارجي .

وشهدت أمريكا اللاتينية أكثر تحولات السياسة لفتا للانظار . فقد كانت الحواجز التجارية أعلى في أمريكا اللاتينية منها في مناطق نامية أخرى . وتذهب دراسة تناولت أحوال ٥٠ بلدا ناميا في منتصف الثمانينات إلى أن متوسط التعريفة الجمركية لجميع المناطق ، ولجميع السلع ، كان ٣٠ في المائة (انظر الجدول الثالث - ٢) . وفي أمريكا الوسطى والجنوبية ، كان متوسط مستويات التعريفة أعلى من ذلك بكثير - فقد بلغ ٦٦ و ٥١ في المائة ، على التوالي . وعلاوة على ذلك ، كان معدل استعمال الحواجز غير الجمركية - مقيسا بنسبة السلع المشمولة بالتدابير غير الجمركية - أعلى في أمريكا الوسطى والجنوبية - نسبته ١٠٠ و ٦٠ في المائة ، على التوالي - من المتوسط المسجل لجميع المناطق (٤٠ في المائة)[٢١] .

الجدول الثالث - ٢ الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان النامية ، ١٩٨٥

نشطت بلدان أمريكا اللاتينية في إزالة هذه الحواجز الجمركية وغير الجمركية المرتفعة . فأزالت الارجنتين معظم قيودها التنظيمية التجارية التقليدية ، بحيث غيرت معدلات الحماية السارية في عدة قطاعات زراعية وصناعية - زراعية (السكر ، والقطن ، والتبغ ، والنبيذ) . وبالمثل ، شرعت البرازيل في برنامج تحرير مدته أربع سنوات يستهدف خفض التعريفات الجمركية التي تفرضها على وارداتها ، بحيث تهبط إلى

(٢١) انظر : Refik Erzan, Kiroaki Kuwahara, S. Marchese and R. Vossenaar, The profile of protection in developing countries in UNCTAD Review, vol.1. No.1 (1989), pp. 29-49 .

الجدول الثالث - ٢ الحواجز الجمركية وغير الجمركية في البلدان النامية ، ١٩٨٥

المنطقة الجغرافية	معدلات التعريفة (أ) الصناعات التحويلية	جميع القطاعات	الحواجز غير الجمركية (ب)
منطقة البحر الكاريبي	٣٠	١٧	٢٣
أمريكا الوسطى	٧١	٦٦	١٠٠
أمريكا الجنوبية	٥٥	٥١	٦٠
شمال افريقيا	٤٥	٣٩	٨٥
سائر افريقيا	٣٧	٣٦	٨٦
غرب آسيا	٦	٥	١١
سائر آسيا	٢٧	٢٥	٢١
جميع المناطق	٣٢	٣٠	٤٠

المصدر : الأونكتاد .

(أ) التعريفة القيمية .

(ب) النسبة المئوية للمجموعات السلعية المشمولة بالحواجز غير الجمركية .

مستوى مشترك في معظم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . وهكذا من المتوخى خفض متوسط تعريفات الاستيراد إلى ١٧ في المائة بحلول تشرين الأول/اكتوبر من هذا العام وإلى ١٢ في المائة بحلول تموز/يوليه ١٩٩٣ . بيد أن هناك قطاعات معينة - مثل السيارات والصناعات التحويلية ذات التكنولوجيا الرفيعة - ستحتفظ بحماية خاصة . وأزالت المكسيك معظم قيودها المتعلقة بالتراخيص والكميات وخفضت التعريفات من جانب واحد على مدى السنوات الماضية ، ثم شرعت في التفاوض مع الولايات المتحدة وكندا على إقامة منطقة تجارة حرة .

واتخذت شيلي إجراءات تحرير واسعة النطاق اعتبارا من مطلع الثمانينات . فقد ألغت القيود الكمية ؛ وبحلول سنة ١٩٨٨ ، انخفض متوسط معدلات التعريفة إلى ١٥ في المائة . وفي السنة الماضية ، شرعت بيرو وجامايكا وفنزويلا وكولومبيا أو عجّلت ، جميعها ، بإصلاح مسار التجارة . وفي آب/أغسطس ، عجّلت حكومة كولومبيا ببرنامجها الذي وضعته لأجل تخفيض التعريفات . ويُتوقع أن ينخفض متوسط الرسوم إلى ١٤ في المائة ، وكانت هذه النسبة ٣٥ في المائة قبل أحدث موجة من تدابير التحرير . وفي الوقت نفسه ، شرعت بيرو في إصلاحات في آذار/مارس ١٩٩١ ، بحيث قللت التعريفات إلى مستوى يبلغ في المتوسط ١٧ في المائة . وعلاوة على ذلك ، أُلغي العديد من الحواجز غير الجمركية ، التي بلغت ذروتها في عام ١٩٨٧ ، مثلما ألغيت ضوابط النقد الأجنبي . وأعلنت الحكومة الفنزويلية عن تدابير جديدة تستهدف تحرير استيراد السيارات . وقد خُفضت التعريفات المفروضة على أنواع معينة من السيارات في أيلول/سبتمبر الماضي إلى ٣٥ في المائة ، بعد أن كانت ٤٠ في المائة .

وفي افريقيا ، اضطلع عدد من البلدان منذ منتصف الثمانينات بتخفيضات في التعريفات الجمركية أو بسّط هياكل تعريفاته ، وكان ذلك في معظم الاحيان جزءا من برامج التكيف الهيكلي في هذه البلدان . فقد ألغت جمهورية تنزانيا المتحدة ، وزائير ، والسنغال ، وغامبيا ، وغانا ، والكاميرون ، وكوت ديفوار ، وكينيا ، ومدغشقر ، ومصر ، وملاوي ، ونيجيريا ، الكثير من القيود الكمية . وحررت زامبيا صادراتها من الاحجار الكريمة . وألغت توغو ، والجزائر ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وسيراليون ، وغانا ، ونيجيريا إجراءات الترخيص بالاستيراد ، بينما قلّلت بلدان أخرى ، من بينها المغرب وموزامبيق ، عدد المنتجات الخاضعة للترخيص . وخفضت تونس ومصر والمغرب التعريفات الجمركية .

وجرى تحرير التجارة في آسيا أيضا خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات . فقد ألغت جمهورية كوريا نظامها المتعلق بمراقبة الاستيراد الذي كان ساريا منذ عام ١٩٧٧ . وتستهدف التخفيضات التدريجية في التعريفة الجمركية بلوغ متوسط لمعدلات التعريفة قدره ٧,٩ في المائة بحلول سنة ١٩٩٣ . وفي الهند ، جُربت مجموعة إصلاحات شاملة أُدخلت في مطلع عام ١٩٩١ وتستهدف ، في جملة أمور ، زيادة انفتاح الاقتصاد . وقد خُفضت الحواجز ، الجمركية وغير الجمركية على السواء ، أو أُلغيت ، وإن كانت مشكلات المدفوعات الخارجية الحادة قد أعادت القيود بصفة مؤقتة على بعض الواردات في عام ١٩٩١ . وأخذت اندونيسيا منذ عام ١٩٨٥ بتدابير متعاقبة تستهدف تحرير التجارة ، فقد خفضت متوسط تعريفاتها إلى مستوى يعادل ما دون الـ ٦٠ في المائة من المستوى البالغ ٣٧ في المائة الذي كان سائدا في عام ١٩٨٤ . وقللت باكستان ، في برنامجها المتعلق بتحرير التجارة الذي بدأ في عام ١٩٨٨ ، من تراخيص الاستيراد ، واستعاضت عن الحواجز غير الجمركية بتعريفات جمركية وخفضت التعريفة السارية القصوى من ٢٢٥ في المائة إلى ١٢٥ في المائة في نيسان/ابريل ١٩٩١ . وقد بقيت بعض قيود الاستيراد لأغراض موازنة المدفوعات . كما خفضت الفلبين هي الأخرى الحواجز غير الجمركية ومتوسط مستويات التعريفة . وخفضت تايلند رسوم الاستيراد بصفة عامة ، وألغت ضرائب التصدير ، ورفعت بعض الأصناف من قائمة المنتجات التي تلزمها تراخيص استيراد .

التكامل الاقتصادي

شهد عام ١٩٩١ اتجاها مستمرا نحو تشكيل التكتلات التجارية الإقليمية . وعلى الرغم من أن التكتلات التي من هذا القبيل ليست في حد ذاتها ، أو بالضرورة ، ضارة بالنظام التجاري العالمي ، وليست محرمة بحكم قواعد الغات ، فقد ظل تأثيرها على النظام عرضة للمناقشة . إذ رأى الكثيرون أن هذه التجمعات الإقليمية الناشئة تمثل "تكتلات بنّاءة" ، تعزز قيام نظام تجاري أكثر انفتاحا وتحررا . إلاّ أنه ليس ثمة شك تقريبا في أن الترتيبات التي من هذا القبيل قد حولت الانتباه عن الجهود المتعددة الأطراف التي تستهدف تحرير نظام التجارة العالمي ، وأنها كثيرا ما توصف ، من هذا المنظور ، بأنها "تكتلات معرقلة" للتحرير .

وقد تزامن انتشار التكتلات التجارية في السنوات الأخيرة مع تحرك أوروبا نحو إقامة سوق وحيدة في عام ١٩٩٣ والخوف من احتمال تحولها إلى "أوروبا الحصينة" . أما اتفاق التجارة الحرة المبرم مؤخرا بين الولايات المتحدة وكندا - وهو ذاته يمثل إلى حد بعيد ردا على المجموعة الأوروبية بصورتها في سنة ١٩٩٣ - فقد أضاف قوة دفع لهذه العملية .

والداعي إلى تشكيل التكتلات التجارية اقتصادي وسياسي على السواء . فمن الناحية الاقتصادية ، يعطي مثل هذا التشكيل للبلدان الاصغر مزايا السوق الموسعة ، مما يمكنها من تحقيق وفورات الحجم ، بينما تتمكن جميع بلدان التكتل من تحقيق مكاسب في مجال الرفاه بتهيئة فرص التجارة - أو بإحلال واردات أدنى تكلفة لأجل الإنتاج المحلي . إلا أنه قد يكون هناك سبب سياسي شديد الوجاهة يدعو إلى إنشاء التكتل - وهو أن التكتل قد يزيد من قوة الجماعة التفاوضية إزاء البلدان الثالثة أو التكتلات الاخرى مما قد يساعد على تعزيز التعاون السياسي الإقليمي .

وثمة غموض يكتنف الآثار المتصلة بالرفاه ، المترتبة على إنشاء مناطق التجارة الحرة . فنظرا لأن من المسلم به بصفة عامة أن التجارة الحرة شيء جيد ، يوحي المنطق بأن الاتجاه إلى إنشاء مناطق التجارة الحرة يمثل هو الآخر شيئا جيدا . إلا أن هناك على الأقل ثلاثة عوامل معقدة معروفة .

أولها ، أن التكتل التجاري قد يحرف التجارة عن مسارها ولا يولدها . وثانيها ، أنه يمكن أن يؤدي إلى إفقار الجيران . وهذه العواقب تنبع من استعاضة البلدان عن استهلاك السلع التي تنتجها بواردات من باقي بلدان العالم . وبينما يكتنف الغموض صافي الأثر المتخلف في أعضاء التكتل ، فإن الآثار المترتبة على البلدان الخارجية شديدة الوضوح إذ أن الطلب على سلع البلدان الخارجية يتضاءل . ولإفساح المجال أمام هذه السلع في الأسواق لا بد من تخفيض أسعارها . وهكذا ، فإنه دون أي زيادة صريحة في الحمائية يؤدي تشكيل منطقة تجارة حرة إلى الإضرار بالبلدان الخارجة عن التكتل إضرارا واضحا . إلا أن هذه النتائج تستند إلى اعتبارات جامدة تتجاهل ما تتركه أي زيادة محتملة في الدخل من أثر على الطلب على الواردات من سائر العالم . وثالثها ، أن هناك أيضا إمكانية أن تحاول التكتلات ، بعد امتلاكها لقوة سوقية في نظام التجارة العالمي تفوق ما يملكه أعضاؤها فرادى ، اتباع سياسات تجارية أجرأ .

والأرجح ألا تتحمل البلدان الأعضاء في التكتلات تكاليف توحيد بلدان العالم في بضعة تكتلات تجارية ضخمة ، بل أن تتحملها البلدان التي ستُترك خارجها[٣٢] . وفي أغلب الأحوال ، ستكون هذه البلدان بلدانا صغيرة منفتحة متجهة إلى التصدير - وستكون بصفة خاصة بلدانا نامية - حققت حتى الآن الكثير من مقومات نظام تجاري متعدد الأطراف يتسم بالتحرر والقوة .

ترتيبات التجارة الإقليمية ودون الإقليمية

تحتل المجموعة الأوروبية بأعضائها الإثني عشر مكان السيطرة بوصفها تكتلا تجاريا . أما الاتفاق المبرم بين كندا والولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ فإنه يجعل من البلدين ثاني أكبر منطقة تجارة من حيث حجم التجارة داخل المنطقة الواحدة . ويجري التفاوض الآن لإبرام اتفاق التجارة الحرة في أمريكا الشمالية ، الذي سيضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك ، بينما يحتمل أن ينشأ تكتل تجاري آسيوي في المستقبل غير البعيد . وعلى مدى السنة السابقة أو نحو ذلك نشأ في جميع أنحاء العالم عدد من اتفاقات التجارة الأخرى ، الثنائية ودون الإقليمية والإقليمية .

وتواصل المجموعة الأوروبية التحرك صوب تكامل أكبر وستحقق بنهاية عام ١٩٩٢ هدفها المتمثل في إقامة سوق وحيدة . وفي الوقت نفسه ، لا يزال إنشاء منطقة اقتصادية أوروبية على صعيد القارة ، تشمل كلا من المجموعة وبلدان رابطة التجارة الأوروبية الحرة ، هدفا نهائيا .

وتمثل معاهدة ماستريخت ، التي اتفق عليها أعضاء المجموعة الأوروبية الإثنا عشر في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، خطوة أخرى نحو تعميق التكامل - أي إنشاء اتحاد أوروبي مكتمل . والوجهة الأساسية لهذه المعاهدة اقتصادية ونقدية معا ، فضلا عن كونها سياسية . وسيتركز التحرك نحو الاتحاد الاقتصادي النقدي على إيجاد عملة وحيدة بحلول سنة ١٩٩٩ (انظر الفصل الثاني) .

وبالإضافة إلى تعميق تكامل المجموعة الأوروبية ، تواصل تلك المجموعة توسيع نطاق ارتباطاتها . ففي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١ ، توصلت دول المجموعة الأوروبية الإثنتا عشرة ودول رابطة التجارة الحرة الأوروبية السبع إلى اتفاق تاريخي يقضي بتشكيل المنطقة الاقتصادية الأوروبية . وسينشئ هذا الاتفاق ، المقرر سريانه في مطلع عام ١٩٩٣ ، منطقة تجارة حرة تشمل ٣٨٠ مليون نسمة ، مجموع انتاجها المحلي الإجمالي يقارب ٦,٩ تريليون دولار وتمثل نحو ٤٠ في المائة من تجارة العالم . والعقبات التي تحول دون تدفق البشر والسلع والنقود والخدمات ستزال جميعها تقريبا ، على الرغم من

---

(٢٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل بشأن هذه النقطة انظر : Paul Krugman, "The Move Toward Free Trade Zones", Federal Reserve Bank of Kansas City, Economi Review, November/December 1991, pp. 5-25 .

أن القطاع الزراعي الحساس قد استبعد من هذا الاتفاق ، وستوجد ترتيبات خاصة تشمل الأغذية والأسماك والطاقة والفحم والصلب . وستبقي رابطة التجارة الحرة الأوروبية على سياستها الزراعية ، ولن تُلزم أيضا باتباع السياسة الزراعية المشتركة التي تطبقها المجموعة الأوروبية ، على الرغم من أن الطرفين سيعملان معا على تحرير الزراعة . وسيتخذ القرارات في المنطقة الاقتصادية الأوروبية مجلس وزراء ، يجتمع مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر . وستكون هناك أيضا محكمة مشتركة مستقلة ، منشأة على غرار محكمة العدل التابعة للمجموعة الأوروبية ومرتبطة بها ، لكي تسوى المنازعات(٢٣) .

وقد يكون الاتفاق بمثابة خطوة أولى تخطوها بلدان عديدة في رابطة التجارة الحرة الأوروبية للحصول على العضوية الكاملة في المجموعة الأوروبية . ولذلك ، فإن السويد وفنلندا والنمسا ، فضلا عن قبرص ومالطة ، قد تقدمت فعلا بطلبات للحصول على العضوية ، بينما أبدت سويسرا عزمها على القيام بذلك .

كما تطلعت أوروبا الشرقية إلى المجموعة الأوروبية للوصول إلى سوقها على نحو تفضيلي . وكما تقدم ذكره ، التمست بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا تحسينات جذرية تحسن فرص وصولها إلى أسواق المجموعة الأوروبية وتم التوصل في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى اتفاقات ارتباط ، تمهد السبيل أمام قيام تجارة حرة بالكامل بين المجموعة الأوروبية والدول الأوروبية الشرقية الثلاث في غضون ١٠ سنوات .

وفي منطقة البحر الأسود ، اتفقت تركيا ، مع بلغاريا ورومانيا ، فضلا عن جمهوريات أذربيجان وأرمينيا وأوكرانيا وجورجيا وروسيا ومولدوفا ، في مطلع شباط/فبراير من هذه السنة على إنشاء منطقة التعاون الاقتصادي في البحر الأسود . ومن المقرر توقيع الاتفاق الرسمي في منتصف السنة . ويعتبر هذا التجمع خطوة نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي وسبيلا إلى تسوية الاختلالات والمنازعات الإقليمية .

---

(٢٣) بيد أن التفاصيل المتعلقة بذلك الجانب من جوانب الاتفاق سيتعين وضعها في أعقاب صدور حكم من المحكمة الأوروبية لاحق للاتفاق ، مفاده أن هذا الترتيب يقوض دورها كمحكمة عليا للمجموعة الأوروبية .

وفي شباط/فبراير ١٩٩٢ أيضا انضمت أذربيجان وقيرغيزستان وطاجيكستان وتركمانستان أوزبكستان إلى عضوية مجلس التعاون الاقتصادي الذي أسسته جمهورية إيران الإسلامية وباكستان وتركيا منذ ٢٧ عاما .

وفي منطقة بحر البلطيق ، أعلنت الدول الثلاث الحديثة الاستقلال ، أستونيا ولاتفيا وليتوانيا ، في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، اعتزامها تشكيل اتحاد جمركي على غرار المجموعة الأوروبية من أجل تعزيز النمو الاقتصادي . ويجري التخطيط لمشاريع مشتركة تستهدف تحسين النقل والاتصالات وتحديث الزراعة .

وفي نصف الكرة الغربي ، استمر تحقيق تقدم على طريق إرساء عدد من اتفاقات التجارة الحرة . وأحد الاتفاقات التي قطعت شوطا بعيدا في هذا المجال هو اتفاق التجارة الحرة لبلدان أمريكا الشمالية ، الذي يضم معا كندا والمكسيك والولايات المتحدة . وفي حزيران/يونيه الماضي بدأ وزراء التجارة في البلدان الثلاثة عملية تفاوض في تورنتو . وأنشئ تسعة عشر فريقا عاملا للتفاوض تحت ستة بنود هي : الوصول إلى السوق ، وقواعد التجارة ، والخدمات ، والاستثمار ، والملكية الفكرية وتسوية المنازعات . وإذا كُلّلت هذه المحادثات بالنجاح فسوف تسفر عن إنشاء منطقة للتجارة الحرة تضم ٣٦٠ مليون نسمة ويبلغ دخلها الإجمالي ٦ تريليون دولار . ومع ذلك ، بدأت تلوح مع بدايات ربيع ١٩٩٢ احتمالات متزايدة بشأن عدم إمكان التوصّل إلى اتفاق في غضون السنة ، على النحو الذي كان مأمولا في الأصل . وإلى الآن لم يتمكن أي فريق من أفرقة التفاوض الـ ١٩ من التوصل إلى اتفاق ، في حين لا تزال المحادثات "في مرحلة المفاهيم" في أفرقة التفاوض المعنية بالطاقة والسيارات التي يحتدم فيها الخلاف . وعلاوة على ذلك ، وفي ضوء الآثار الخلافية للاتفاق المقترح بالنسبة للولايات الصناعية في غرب الوسط الأمريكي ، الذي يسوده القلق من احتمال فقدان الوظائف لصالح العمال المكسيكيين منخفضي الأجر ، يبدو من غير المرجح - حتى لو أبرم الاتفاق - أن يعرض على الكونجرس وأن يحصل على موافقة سريعة في سنة تجري فيها الانتخابات .

وفي غضون ذلك ، استمر العمل في مبادرات أخرى للتجارة الحرة في الأمريكتين . ومن ذلك أن حلف الأنديز الذي يضم بوليفيا وكولومبيا وفنزويلا دخل حيّز النفاذ في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وحددت إكوادور وبيرو منتصف السنة موعدا للانضمام إلى اتفاق التجارة الحرة . ولم يحدد الاتفاق المبدئي تعريفة خارجية مشتركة ، ومع ذلك ، يمكن عند تحديدها أن تصل إلى مستوى منخفض يتراوح بين ٥ إلى ٢٠ في المائة ، بحسب

البضائع التي يتم استيرادها ، ويرجع الفضل في ذلك إلى جولة تخفيض التعريفات التي قامت بهذه البلدان منفردة على مدى السنوات القليلة الماضية .

وفي آذار/مارس من العام الماضي بدأ العمل باتفاق التجارة الحرة بين الارجنتين والبرازيل وباراغواي وأوروغواي وهو ما يعرف بالسوق المشتركة للمخروط الجنوبي أو الـ "المركرسور" . وينص الاتفاق على منح السلع والخدمات والعمالة حرية كاملة للحركة بين الارجنتين والبازيل بحلول نهاية ١٩٩٤ ، وأن ينطبق ذلك على باراغواي وأوروغواي في العام التالي(٢٤) . وأدى الاتفاق التجاري في إطار هذه السوق إلى زيادة فعلية في حجم التجارة بين أعضائها . وربما كان الاهم هو التأثر بوجود الاتفاق الذي بدأت تنم عنه الاستراتيجيات الإنمائية للشركات في المنطقة .

وفي أمريكا الوسطى ، تبذل محاولات من أجل إحياء السوق المشتركة لبلدان أمريكا الوسطى ، التي أنشئت أصلا في الستينات ثم تفككت في عام ١٩٦٩ بسبب الخلاف بين بعض أعضائها . وفي تموز/يوليه من العام الماضي قررت الدول الخمس الاعضاء وهي ، كوستاريكا والسلفادور وغواتيمالا وهندوراس ونيكاراغوا بالإضافة إلى بنما ، إعادة إنشاء السوق المشتركة بحلول منتصف سنة ١٩٩٣ . وفي كانون الاول/ديسمبر ، وُقّعت "بروتوكول تيغوشيغالبا" من أجل إدخال تغييرات أساسية على دستور منظمة دول أمريكا الوسطى بما يتيح تكوين تكتل اقتصادي إقليمي .

واستمرت أيضا المحاولات التي تبذل من أجل إنشاء اتحاد جمركي بين بلدان المجموعة الاقتصادية لمنطقة البحر الكاريبي . وكان الموعد المحدد للتنفيذ في الأصل هو سنة ١٩٩١ . ويبدو أن العقبة التي تعرقل التنفيذ هي تحديد تعريفة خارجية مشتركة فضلا عن التخوف من الآثار التي يمكن أن تسببها هذه العريفة في الاقتصادات الفردية لبلدان المجموعة .

كذلك ، يجري السعي من أجل التوصّل إلى ترتيبات ثنائية للتجارة في نصف الكرة الغربي . فعلى سبيل المثال ، وُقع اتفاق للتجارة الحرة بين شيلي والمكسيك

---

(٢٤) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر : الفصل الثالث من دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ ، ص ٦٣ (من النص الانكليزي) .

في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ . وسيجري تدريجيا تخفيض الحواجز الثنائية المتصلة بالتعريفات الجمركية وبغيرها ، ابتداء من كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وفي سنة ١٩٩٢ ستكون نسبة التعريفة المشتركة الاساسية التي تطبق على معظم المنتجات هي ١٠ في المائة ثم يجري تخفيضها تدريجيا حتى تصل إلى صفر بحلول سنة ١٩٩٨ . وفي الوقت نفسه ، بلغ عدد الاتفاقات "الإطارية" التي وُقعت منذ سنة ١٩٨٧ بين بلدان أمريكا اللاتينية والولايات المتحدة ١٦ اتفاقا . وتناقش هذه الاتفاقات ظاهريا قضايا التجارة . ومع ذلك يمكن أن تفسح الطريق أمام إنشاء تكتل تجاري على النطاق القاري في الأمريكتين .

وفي افريقيا ، وقّع أعضاء منظمة الوحدة الافريقية في حزيران/يونيه سنة ١٩٩١ معاهدة لإنشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية(٣٥) . وسوف تنشأ المجموعة على مراحل متفاوتة المدد على مدى فترة انتقالية لا تتجاوز ٣٤ سنة . وستبدأ المجموعة بتثبيت الحواجز من التعريفات الجمركية وغيرها ، وتمر بمرحلة منطقة للتجارة الحرة ، ثم تتحول في نهاية المطاف إلى اتحاد جمركي مكتمل على مستوى القارة .

وفي أثناء ذلك ، اجتمع زعماء بلدان شرقي افريقيا والجنوب الافريقي في نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ لمناقشة الجهود التي تبذلها دول منطقة التجارة التفضيلية

---

(٣٥) الدول الاعضاء في المجموعة هي : اثيوبيا ، أنغولا ، أوغندا ، بنن ، بوتسوانا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، تشاد ، تونس ، توغو ، الجزائر ، جزر القمر ، الجمهورية العربية الديمقراطية الصحراوية ، الجماهيرية العربية الليبية ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جيبوتي ، الرأس الاخضر ، رواندا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي ، سان تومي وبرينسيبي ، السنغال ، سوازيلند ، السودان ، سيراليون ، سيشيل ، الصومال ، غابون ، غامبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا الاستوائية ، غينيا - بيساو ، الكاميرون ، كوت ديفوار ، الكونغو ، كينيا ، ليبيريا ، ليسوتو ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، ملاوي ، موريتانيا ، موريشيوس ، موزامبيق ، ناميبيا ، النيجر ، نيجيريا .

وعددها ١٨ من أجل تطوير المنطقة إلى سوق مشتركة[٢٦] . ووفقا لإفادة من الامين العام لمنطقة التجارة التفضيلية ، فإن التدفقات التجارية في المنطقة تنطوي على إمكانيات لمضاعفتها عن معدلها الحالي . وفي الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ بلغ حجم التجارة الرسمية بين الدول الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية ١,١ من بلايين الدولارات ، وهي نسبة طفيفة من حجم تجارتها الخارجية .

وفي آسيا ، وافقت الدول الاعضاء في رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهي بروني ، واندونيسيا ، وماليزيا ، والفلبين ، وسنغافورة ، وتايلند ، في آخر كانون الثاني/يناير من هذه السنة على اتخاذ الخطوات الاولى نحو إنشاء سوق مشتركة اقليمية . وبموجب الاتفاق ، تقوم الدول الست بإدماج اقتصاداتها عن طريق تخفيض ، أو إلغاء ، التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية على السلع المصنعة في غضون ١٥ سنة . ورغم الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاق بسبب الجدول الزمني الذي تضمنه ، ولان مئات المنتجات يمكن أن تعفى من التخفيضات الجمركية بإجراءات من جانب أي حكومة ، فإن الاتفاق يمثل مع ذلك تغييرا مهما بالنسبة لبلدان رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ، وهي مجموعة لم تقطع حتى الآن إلا خطوات محدودة بصدد مقترحات توسيع نطاق التعاون الاقتصادي الاقليمي . أما التحرك الحالي فينظر إليه بوصفه رد فعل للتكتلات التجارية التي يتم تكوينها في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ، وبأنه نابع من قلق رابطة أمم جنوب شرقي آسيا من إمكانية استبعاد منطقة جنوب شرق آسيا من هذه الاسواق العملاقة .

وبموجب بنود الاتفاق ، تختص ١٥ مجموعة كبيرة من السلع المصنّعة في المنطقة بتخفيضات جمركية فورية ، تشمل صناعات الخزف والكيماويات والالكترونيات ، والحلي ، والمستحضرات الصيدلانية ، والبلاستيك ، والاقمشة ، والاثاثات الخشبية . وقد التزم أعضاء الرابطة بتخفيض التعريفات الجمركية على هذه المنتجات بما لا يزيد على ٢٠ في المائة خلال خمس سنوات ، ثم ما لا يزيد على ٥ في المائة بحلول سنة ٢٠٠٨ . ويبدأ سريان الاتفاق اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

---

(٢٦) الدول الاعضاء في منطقة التجارة التفضيلية لشرق افريقيا والجنوب الافريقي هي : اثيوبيا ، انغولا ، أوغندا ، بوروندي ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جيبوتي ، رواندا ، زامبيا ، زمبابوي ، سوازيلند ، السودان ، الصومال ، كينيا ، ليسوتو ، ملاوي ، مورشيوس ، موزامبيق .

وواضح من ذلك أن التكتلات التجارية أصبحت مع مطلع التسعينات جزءا من واقع الحياة . وثمة أسباب تدعو إلى الإعتقاد بأن هذه التكتلات إنما تكمّل تعددية الأطراف ولا تحل محلها . وفي ظل نظام تجاري متخم بتكتلات تحتاج إلى أن تساس ، وكيما يمضي النشاط التجاري المشترك بسلاسة بين هذه التكتلات ، أصبح وجود نظام كفء وفعال لمجموعة "غات" أكثر الحاحا من أي وقت مضى .

التجارة والبيئة

تزايدت في السنوات الأخيرة أهمية المسائل البيئية على الصعيدين الوطني والدولي . وحدث تحول في الطريقة التي بات ينظر بها إلى هذه القضايا . وبدلا من اعتبارها قضايا منعزلة ، بدأ النظر إليها الآن على أنها جزء لا يتجزأ من مجموعة معقدة من القضايا التي تربط الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك والنمو الاقتصادي في المستقبل بنوعية البيئة البشرية . وتتسبب التجارة الدولية ، بوصفها واسطة تبادل السلع والخدمات عبر الحدود الوطنية والمحرك لنمو الإنتاج العالمي ، في آثار مهمة على البيئة . وليست مظاهر القلق المتعلقة بهذه الآثار بالشيء الجديد . إنما يترتب على زيادة التكافل في الاقتصاد العالمي ، والتدهور البيئي الذي ألمّ بالفعل بمناطق كثيرة من العالم ، وضرورة زيادة تحرير التجارة ، زيادة حدة الشعور بها فحسب . وقد حفزت الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إجراء مناقشات واسعة لهذه القضايا .

إن القواعد التي تحكم نظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف لم تهمل قضايا البيئة . ورغم عدم وجود قاعدة محددة في مجموعة "غات" تنصب مباشرة على حماية البيئة ، تجيز أحكام الاتفاق الاستثناء من القواعد العادية لأسباب بيئية . وتنص المادة العشرون على أن الاتفاق ليس به ما يحول دون قيام الدول الأعضاء باتخاذ تدابير من أجل حماية الحياة البشرية والنباتية والحيوانية أو المحافظة على الموارد الطبيعية القابلة للنفاد . وقد نشبت خلافات بشأن تفسير هذه الاستثناءات وتولت أفرقة تسوية النزاعات التابعة لمجموعة "غات" حتى الآن دراسة عدد من هذه المنازعات .

ويتيح اتفاق الحواجز التقنية التي تعوق التجارة ، الموقّع في سياق دورة طوكيو للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ، لأي من الأطراف الموقعة عليه الخروج على النظم والمعايير الدولية لأسباب تتعلق بالصحة أو الأمان أو البيئة . ومع ذلك ، فهو يلزمها بضمان عدم تطبيق هذه الاستثناءات بما يؤدي بلا داع الى عرقلة التجارة

والتمييز ضد الواردات لصالح الانتاج المحلي . ويتطلب الاتفاق من الأطراف الموقعة إخطار أمانة مجموعة "غات" ، في جميع الحالات التي لا تكون فيها التنظيمات التقنية مبنية على المعايير الدولية ، بالمنتجات المشمولة بهذه التنظيمات وبمبرراتها والاهداف التي تنشدها . وخلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ، تلقت أمانة مجموعة "غات" ما يربو على ٢٠٠ إخطار عن موضوع الحماية البيئية(٣٧) .

وابتغت المناقشات التي دارت في إطار جولة أوروغواي تعديل نطاق الاتفاق بحيث يشمل العمليات وأساليب الانتاج إلى جانب خصائص المنتجات التي تغطيها ، دون غيرها ، التعاريف المدرجة في الاتفاق الحالي .

ويتصل عدد من المجالات الاخرى التي شملتها المفاوضات الجارية في إطار جولة أوروغواي قضايا تتعلق بحماية البيئة(٣٨) . ففي قطاع "الزراعة" ، يستهدف مشروع المقرر المتعلق بتدابير حماية صحة الانسان وصحة النبات ضمان أن تكون تلك التدابير هي فقط ما يلزم لتوفير الحماية المشروعة لحياة الانسان والحيوان والنبات ، وأنها ليست حواجز تعسفية توضع في وجه التجارة . ويشمل مشروع الاتفاق الخاص بالإعانات والتدابير التعويضية تعديلات للقواعد العادية للتجارة تسمح بتقديم إعانات لغرض حماية البيئة ضمن أهداف محددة أخرى .

وأنشأت (مجموعة "غات") منذ فترة طويلة ترجع إلى سنة ١٩٧١ الفريق المعني بالتدابير البيئية والتجارة الدولية ، من أجل القيام ، بناء على طلبات محددة من البلدان الاعضاء ، بدراسة تدابير مكافحة التلوث وحماية البيئة في جوانبها المتعلقة بالسياسات التجارية . ومع ذلك ، لم ينعقد الفريق قط . وفي مطلع سنة ١٩٩١ ، أسفرت مشاعر القلق المتجدد بشأن قضايا التجارة والبيئة عن عقد اجتماع غير رسمي للفريق ، غير أن الخلافات في وجهات النظر استمرت بشأن اختصاص مجموعة "غات" في تناول المسائل البيئية فيما وراء نطاقها الحالي . ومرجع التحفظات التي أبداها عدد من الدول الاعضاء بشأن مشروعية الاعمال التي تقوم بها مجموعة "غات" بخصوص هذه المسائل ، ينطلق أيضا من رغبتها الملحة في التأكد من أن هذه القضايا لن تحيد بجهود مجموعة "غات" عن استكمال جولة أوروغواي .

---

(٣٧) مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، التجارة والبيئة ، مذكرة الوقائع من إعداد الأمانة العامة (L/6896) .

(٣٨) المرجع نفسه .

وفي تموز/يوليه ١٩٨٩ ، أنشأت مجموعة "غات" الفريق العامل المعني بتصدير السلع وغيرها من المواد الخطرة المحظورة محليا . والهدف من إنشائه زيادة وضوح ما يعتمد من التدابير الوطنية بشأن المنتجات التي تهدد بإلحاق أخطار جسيمة ومباشرة بحياة الانسان والحيوان وبالبيئة ، والتي لم يتخذ الخبراء من جانبهم أي إجراء مناظر يتعلق بها(٢٩) .

ويتعلق بالبيئة عدد وافر من الاتفاقات والصكوك الدولية . وعدد تلك الاتفاقات والصكوك دالة جزئية على وجود كم كبير من المشاكل البيئية تحتاج في مكافحتها إلى طاقة تزيد على ما يتوفر لفرادى الدول . ويورد برنامج الأمم المتحدة للبيئة قوائم تضم ١٥٢ من هذه الاتفاقات(٣٠) ، يتعلق كثير منها بالتجارة الدولية ، وإن كان غالبا بطريقة غير مباشرة . وأبرز هذه الاتفاقات ، اتفاقية فيينا لحماية طبقات الأوزون ، وبروتوكول مونتريال ؛ واتفاقية بازل المتعلقة بمراقبة حركة النفايات الخطرة عبر الحدود وبالتخلص منها ؛ ومبادئ لندن التوجيهية لتبادل المعلومات عن المواد الكيميائية المتداولة في التجارة العالمية ؛ واتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض . وباعتبار أنها اتفاقات دولية تضع معايير مشتركة لجميع الأطراف ، فإنها لا تشكل أي عقبة حقيقية في وجه التجارة . وينبغي أن يكون الهدف المنشود هو اسباغ أكبر قدر من العمومية عليها ، فيما عدا ما يتفق عليه من استثناءات ، ومن ثم ، يكون لدى جميع الدول المتاجرة نفس مدونة قواعد السلوك التي يتوجب اتباعها وبالتالي ، تجنب حدوث احتكاكات .

ومع ذلك ، فجميع الاتفاقات الدولية لا تحظى باشتراك عالمي ، كما أنها لا تغطي جميع المسائل المتصلة بالتجارة الدولية . وتنشأ الخلافات والاختلالات التجارية عندما يحاول بلد ما فرض قواعده ومعاييره الوطنية بطريقة تؤثر في المصالح التجارية للبلدان الأخرى التي تختلف عنه في قواعدها ومعاييرها ، أو لا تكون موجودة لديها أصلا . ويصدق هذا حتى على البلد الذي يطبق قواعده ومعاييره على الانتاج المحلي وعلى

---

(٢٩) Focus : GATT Newsletter No. 85 (October 1991) .

(٣٠) ترد أسماؤها في مذكرة مجموعة الاتفاق العالم بشأن التعريفات الجمركية والتجارة المعنونة "التجارة والبيئة" (L/6896) .

الصادرات سواء بسواء . والنزاع الاخير بين المكسيك والولايات المتحدة الامريكية المتعلق بالتونة ، شاهد على هذه الحالة(٣١) .

وفي حالات أخرى ، اعترضت اليابان على الحظر المفروض على تصدير الاخشاب الخام الذي تطبقه عدة بلدان بهدف حماية غاباتها ، وشكت المانيا من إصرار الدانمرك على إيداع تأمينات على زجاجات البيرة . وفي حين ينظر إلى المعايير البيئية في بعض الاحيان باعتبارها شكلا جديدا للحواجز غير الجمركية ، يشكو المهتمون بالبيئة من أن بعض البلدان تقع ضحية إغراء وضع تنظيمات متهاونة من أجل اجتذاب الصناعات .

ومن الجلي أن حماية البيئة وتشجيع التجارة يحتاجان إلى مجموعة قواعد تحظى بالقبول لدى جميع الدول المتاجرة . ومع ذلك تنشأ تعقيدات عن مسائل أخذ التكاليف البيئية في الحسبان وعن المنافسة الدولية . وبعض البلدان ، وبصفة خاصة ذات مستويات الدخل المحدود ، تعطي أهمية أكبر للنمو لا البيئية . ومن ثم ، تتفاوت المعايير البيئية الوطنية تفاوتا بيّنا . وبناء على ذلك ، يمكن أن تُدخل صناعات معينة في بعض البلدان التكاليف البيئية في حساباتها المتعلقة بتكلفة الصناعة بصورة أوفى مما يفعل منافسوها في البلدان الاخرى ، مما يعطيهم ميزة تنافسية عليها(٣٢) . وهذه المسائل لا يمكن أن تحل إلا في إطار متعدد الاطراف . إلا أنها تؤدي أيضا إلى إثارة القضايا الاعم المتعلقة بالاولويات البيئية في عالم تتواجد فيه الدول في مستويات انمائية غاية في التفاوت ، وتتباين أنماط الانتاج والاستهلاك بين البلدان تباينا شديدا .

---

(٣١) فرضت الولايات المتحدة حظرا على واردات التونة من المكسيك وفنزويلا وفانواتو على أساس أن هذه البلدان تنتهك قانون الولايات المتحدة الذي يحدد معايير للصيد من أجل حماية الدلافين التي تقع عادة ضحية لعمليات صيد التونة . وقد طلبت المكسيك تكوين فريق لتسوية النزاع تابع لمجموعة "الغات" وانتهى إلى أن ذلك الحظر يشكل انتهاكا لقواعد مجموعة "الغات" .

(٣٢) مع ذلك ، أُعرب عن بعض الشكوك بشأن مقدار فروق التكلفة التي ترجع الى اختلاف المعايير البيئية . انظر : مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ، التجارة الدولية ، ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، المجلد الاول (جنيف ، ١٩٩٢) .

ولئن كان شاغل حماية البيئة شاغلا مشروعا لكل دولة ، فإنه أيضا يمكـــن أن يستخدم كغطاء لحماية التجارة . وينطوي ذلك على أحد المخاطر الرئيسية التي يواجهها النظام التجاري . وهنا ، مرة أخرى ، لا يمكن أن يتحقق التوازن بين المصالح البيئية المشروعة لبلد ما وضرورة وجود النظام التجاري المفتوح الذي يفيد منه الجميـــع إلا بالإجراءات المتعددة الأطراف .

الفصل الرابع

الادخار والاستثمار والنقل الدولي للموارد

تشير التعليقات الواردة في الصحافة العالمية وفي بعض المحافل الدولية الى وجود قلق على نطاق واسع لأن المستوى الاجمالي للادخار في العالم لن يكون كافيا لتلبية احتياجات الاستثمار على الصعيد العالمي خلال التسعينات . وسوف يتعين تقليص الخطط الاستثمارية كيما تتناسب مع المدخرات المتولدة من العمليات الاقتصادية الوطنية والدولية ؛ وسوف يؤدي ذلك الى إبطاء معدل النمو الاقتصادي العالمي . وهناك قلق أيضا من أن التوزيع الشامل للمدخرات العالمية في التسعينات سوف يستمر على ما كان عليه خلال معظم الثمانينات ، حيث اتسم باستمرار بتدفق صاف للمدخرات الاجنبية من المناطق المنخفضة الدخل الى المناطق المرتفعة الدخل .

ويستعرض هذا الفصل الاتجاهات الحديثة لمجالات الادخار والاستثمار ونقل الموارد الصافي على الصعيد الدولي ، ويخلص الى أن من المتوقع أن يحدث تقييد ، لا لزوم له ، للنمو الاقتصادي العالمي على الأجل المتوسط ، وأن ذلك لن يكون نتيجة لنقص المدخرات بالمفهوم العادي للتعبير . والاحرى أن تخصيص الموارد العالمية للمشاريع الاستثمارية يتم بطريقة غير ملائمة . وتقدم حالة البلدان النامية ، ولا سيما في آسيا ، دليلا عمليا على "الدورات الحميدة" التي تنجم عن سياسة زيادة الاستثمار وزيادة النمو في اطار نظم مالية وضريبية جيدة التنظيم . وهناك حالات أخرى ، يؤدي فيها عبء الديون وضعف الاقتصاد الى إعاقة الوصول الى معدلات الاستثمار والنمو الممكنة . ففي البلدان ذات الاقتصادات المخططة مركزيا سابقا ، تؤدي الاضطرابات الناجمة عن عملية التحول الى إعاقة الاستثمار ، ويتطلب إحراز تقدم على الأجل المتوسط نجاح تنفيذ النظم الجديدة للوساطة المالية . وتدعو الحاجة الى زيادة الاستثمار الحكومي في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي وإلى تعزيز التدفقات الدولية لدعم تكوين رؤوس الأموال في الاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بعملية تحول ، ويمكن أيضا حفز الاستثمار الخاص بصورة فعالة وخصوصا في الولايات المتحدة .

الاستثمار والادخار ونقل الموارد الصافي

خلال السنوات الاخيرة تجاوزت الاستثمارات العالمية السنوية ٥ تريليونات من الدولارات ، غير أن قيمتها كحصة في الناتج العالمي الاجمالي تتجه نحو الهبوط منذ عقود . فمنذ عام ١٩٥٠ وحتى أوائل السبعينات ارتفعت حصة الاستثمارات العالمية في

الناتج العالمي الاجمالي بصورة مطردة تقريبا ، فوصلت الى نحو ٣٧ في المائة في عام ١٩٧٣ ، ثم بدأت تنخفض بعد ذلك الى أن وصلت الى ٣٣ في المائة في عام ١٩٨٣ ، قبل أن تبدأ في الارتفاع مرة أخرى .

وقد شهدت حصة الاستثمارات العالمية تغيرات مماثلة تقريبا لدولارات النمو في الناتج العالمي ، فكانت ترتفع بصورة عامة خلال فترات النمو العالمي السريع وتنخفض خلال فترات النمو البطيء والانتكاس ، كما يتضح من الشكل الرابع - ١[(١)] . ونظرا لأن المنتجين يسعون بصفة عامة الى زيادة الطاقة الانتاجية في فترات ارتفاع المبيعات والأرباح ، وحيث أن الاستثمار في رأس المال هو الوسيلة الرئيسية لزيادة الطاقة الانتاجية ، فإن وجود هذه العلاقة الدورية أمر متوقع . ومع ذلك ، فإن اتجاه حصة الاستثمار نحو الانخفاض الطويل الأجل الممتد على مدى عدة دورات أمر يبعث على القلق لأن حدوث انخفاض كبير في الجهود الاستثمارية يمكن أن يؤدي الى إبطاء النمو الاقتصادي العالمي في المستقبل . وكما ورد في الفصل الثاني ، حدث انخفاض فعلي في الانتاج العالمي في أوائل التسعينات ، ومن المتوقع أن يحدث انتعاش طفيف فقط في الأجل المتوسط . وفي ضوء ذلك ، فإن احتمالات الاستثمار يمكن أن تشكل مصدرا للقلق .

---

(١) تستند هذه البيانات الى صياغة تحليلية لإحصائيات الحسابات القومية توفر مجموعات بيانات جيدة الاتساق تغطي عدة بلدان على مدى فترة من الزمن ، ومستنتجة من العناصر الرئيسية للنفقات الوطنية والإنتاج الوطني .

الشكل الرابع - ١ الاستثمار العالمي ونمو الإنتاج العالمي ، ١٩٧٠-١٩٩٠

ألف - حصص الاستثمار

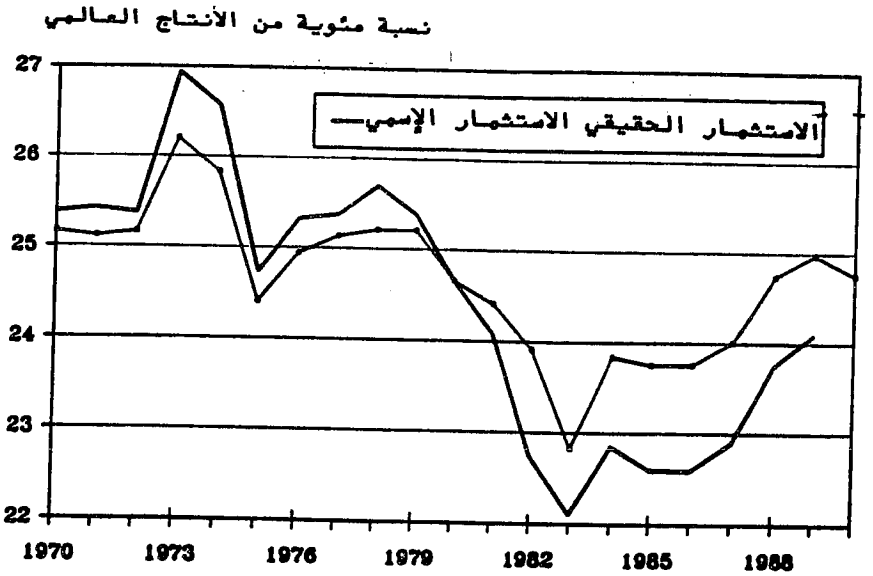

باء - الإنتاج والإنتاجية

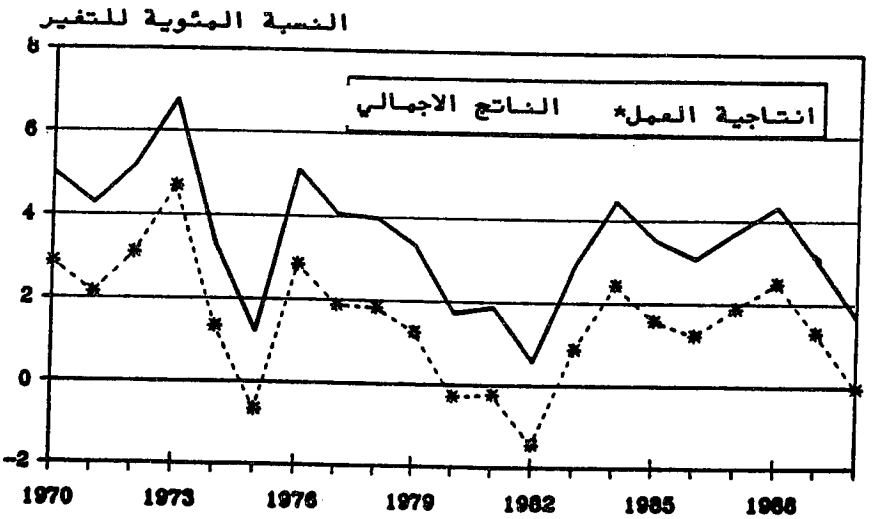

المصدر : التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

* محسوبة على أساس الأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٠ .

وليس ثمة سبب بديهي يستوجب أن يمثل الإنفاق على الاستثمار نسبة ثابتة من الانتاج . ومنذ عام ١٩٧٣ ، انخفضت أسعار السلع الاستثمارية بالنسبة لأسعار السلع والخدمات الأخرى . ويمكن المحافظة على القيمة الحقيقية لحصة الاستثمار في الانتاج مع تناقص النفقات الاستثمارية . فمثلا ، عندما تقاس حصة الاستثمار في الانتاج العالمي بالأسعار الثابتة وأسعار الصرف الثابتة ، فإنها تظهر نقصا أقل منه في حالة قياسها بالأسعار الراهنة (انظر الشكل الرابع -) . هذا على الرغم من أن الاتجاه ما زال اتجاها نحو الانخفاض .

وهناك علاقة وثيقة قائمة منذ فترة طويلة بين جهود الاستثمار ، مقيسة كحصة تكوين رأس المال في الناتج الإجمالي ، وبين نمو انتاجية العمل ، مقيسة بالنمو في ناتج الفرد الواحد في قوة العمل . فمثلا ارتفع متوسط الانتاج الاجمالي للعامل في الاقتصاد العالمي ارتفاعا سريعا خلال الستينات والسبعينات ، وهي فترة شهدت زيادة مطردة في جهود الاستثمار في جميع مناطق الاقتصاد العالمي الرئيسية . وخلال فترة انخفاض حصة الاستثمار التي امتدت منذ عام ١٧٤ وحتى عام ١٩٨٣ ، أبطأ أيضا النمو في انتاجية العمل في العالم . وبالفعل أصبحت قيمته سالبة وانخفض ناتج العامل الواحد خلال الفترة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٨٣ . وعندما بدأت حصة الاستثمار تتحسن بعد عام ١٩٨٣ ، حدث أيضا تحسن في الانتاجية ، استمر على الأقل حتى بداية دورة الانتكاس الحالية (انظر الشكل الرابع -) .

ولا يعني هذا أن الانتاجية تعتمد حصرا على جهود الاستثمار . فالإنتاجية ترتفع لأسباب متنوعة ، بل أن إسهام الاستثمار في نمو الانتاجية يتأثر بعوامل أخرى غير حجم الموارد التي تحشد لتكوين رأس المال . فهي تعتمد بصفة خاصة على التكنولوجيا التي يقوم عليها الاستثمار ، ومرونة الادارة واليد العاملة في الاستفادة من الطاقة الانتاجية الجديدة الى أقصى حد ممكن ، وتدريب قوة العمل ومهاراتها ، ومستوى البطالة وما إلى ذلك . غير أن زيادة رأس المال للعامل الواحد تعد مصدرا أساسيا لنمو الانتاجية .

ومنذ النصف الأول من السبعينات وحتى النصف الاخير من الثمانينات ارتفع الانتاج الاجمالي للعامل الواحد بنسبة ٢٠ في المائة فقط في العالم ككل (انظر الجدول الرابع -) . وتحققت معظم الزيادة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، حيث كانت قيمة الاستثمار للعامل الواحد أعلى منها بكثير في سائر العالم ، وذلك رغم أنها لم تزد إلا في النصف الاخير من الثمانينات .

كما أظهرت البيانات المتعلقة ببلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق زيادات كبيرة في الانتاجية على مدى عقدين من الزمن ، وإن كان قد اضمحل فيما بعد أن انتاجها كان أقل جودة في حالات كثيرة . وكما يتبين من الشكل الرابع - ١ فإن قيمة الاستثمار للعامل الواحد في البلدان التي تتحول حاليا الى الاقتصاد السوقي لم تبلغ في أي وقت من الأوقات نصف مستواها في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وكانت كفاءة الاستثمارات التي اضطلع بها منخفضة بصفة عامة(٢) .

---

(٢) انظر استعراض الاستثمار في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق الوارد في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٦ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.86.II.C.1) ، الصفحات ١٣١-١٣٤ من النص الأصلي .

الجدول الرابع - ١ الانتاجية والاستثمار في الاقتصاد العالمي ، ١٩٧١-١٩٩٠

(بالآلاف من دولارات ١٩٨٠)

	١٩٧١-١٩٧٥	١٩٧٦-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠
حصة العامل الواحد في الناتج الاجمالي				
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٢٠,٢	٢٢,٠	٢٣,٠	٢٥,٨
بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٦,٠	٧,٣	٨,٢	٩,٢
البلدان النامية	١,٥	١,٧	١,٨	١,٩
ومنها :				
افريقيا	١,٨	٢,٠	١,٨	١,٨
آسيا ، عدا غرب آسيا	٠,٦	٠,٨	٠,٩	١,٢
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥,٤	٦,٠	٥,٩	٥,٨
العالم	٥,٥	٦,٠	٦,٢	٦,٦
حصة العامل الواحد من الاستثمار				
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي	٥,١	٥,٢	٥,١	٦,٢
بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	١,٩	٢,٣	٢,٣	٢,٤
البلدان النامية	٠,٣	٠,٤	٠,٥	٠,٥
ومنها :				
افريقيا	٠,٤	٠,٥	٠,٤	٠,٣
آسيا ، عدا غرب آسيا	٠,٢	٠,٢	٠,٣	٠,٤
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١,٣	١,٥	١,١	٠,٩
العالم	١,٤	١,٥	١,٥	١,٦

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

ملاحظة : العمال يشملون القوى العاملة المستخدمة وغير المستخدمة ، (وفقا لما تجري عليه ممارسات منظمة العمل الدولية) .

وأظهر نمو الانتاجية في البلدان النمائية نمطا تكرر بالنسبة لجميع مؤشرات الاقتصاد الكلي تقريبا : شهدت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي قدرا من نمو الانتاجية في السبعينات تحول فيما بعد الى ركود ؛ ولم تحقق افريقيا أي نمو يذكر في متوسط الانتاجية خلال الفترة بكاملها ؛ وتضاعفت انتاجية آسيا ، وإن كانت قد بدأت من نقطة منخفضة جدا . ولا غرابة إذن في أن قيمة الاستثمار للفرد الواحد لم تشهد أي ارتفاع ملموس في البلدان النامية بل أنها انخفضت بالفعل في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية . ومن الأمور الحاسمة في هذه البلدان بصفة خاصة أن يتم رفع الإنفاق الاستثماري بطريقة ملموسة ومستديمة .

الادخار والنقل الصافي للموارد

يتضح مما سبق أنه لا مناص من زيادة جهود الاستثمار العالمية خلال التسعينات . وإذا زاد الاستثمار ، زادت أيضا المدخرات العالمية . وهي مسألة تعريف لأنه بالنسبة للعالم ككل نجد أن مستوى الادخار مطابق لمستوى الاستثمار . ويعرف الادخار بأنه ذلك المقدار من قيمة الانتاج الذي لا يوجه نحو الاستهلاك . أما الاستثمار فيعرف بأنه جميع النفقات الرأسمالية أو بعبارة أخرى النفقات التي تهدف الى زيادة الانتاج فيما بعد[٣] . وتتحدد الأهداف الاستثمارية للمشاريع والأسر المعيشية والحكومات بمعزل عن خططها الادخارية إلا أن الاستثمار الذي لا يمول من مدخرات المستثمر نفسه يمول من مدخرات الآخرين ، ومن ثم ، فإن أي زيادة في معدل تكوين رأس المال العالمي ستمول عن طريق إعادة توجيه الدخل ، في مكان ما من العالم ، نحو الادخار وبعيدا عن الإنفاق الاستهلاكي - سواء بواسطة القطاع الخاص أو الحكومة .

ومع ذلك ، فإن هذا ليس صحيحا على مستوى كل بلد على حدة . وإذا تجاوز المستوى المرغوب للاستثمار في بلد ما المدخرات المحلية المتوقعة في ظل الأحوال الاقتصادية السائدة فيه آنذاك ، أمكن تحويل مدخرات أجنبية لتعويض النقص . ويتم التحويل من خلال أي عدد من القنوات المالية ولكن تكون واردات البلد المتلقي ، في النهاية ، أكثر مما يدفعه في شكل صادرات ومن ثم يكون باستطاعته أن ينفق على الاستثمار والاستهلاك أكثر مما ينفقه عليهما من ايراداته الخاصة بمفردها . وعندما يكون الحال كذلك يقال إن البلد يتلقى "تحويلا صافيا من الموارد من الخارج" . والعكس

---

(٣) اصطلح على تعريف الاستثمار الاجمالي بأنه يشمل أي اضافات للأرصدة ، تؤدي الى زيادة الانتاج أو المبيعات النهائية في وقت لاحق ، وشراء الالات أو نفقات البناء (يمكن الاطلاع على التعاريف الموحدة التي وضعتها الأمم المتحدة لهذه الفئات من الاقتصاد الكلي في "نظام الحسابات القومية" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.69.XVII.3) وهو نظام تنقحه حاليا اللجنة الاحصائية بالأمم المتحدة .

بالعكس ، إذ يقال إن البلد يقدم تحويلا صافيا (أو يقال أحيانا إنه يتلقى تحويلا صافيا سالبا) إذا زادت مدخراته عما يستخدم في الاستثمار المحلي .

ومن ثم ، فإن حصص الاستثمار والادخار العالميين لمختلف مجموعات البلدان الرئيسية - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي والبلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بعملية تحول والبلدان النامية - ليست متساوية تماما ، إذ يحدث نقل صاف بين المجموعات ، إلا أنه يكون صغيرا نسبيا عند هذا المستوى من التجميع . وبعبارة أخرى ، فإن الغالبية العظمى من الاستثمارات في كل مجموعة من البلدان تمول من المدخرات الذاتية للمجموعة . وتعكس أوجه التباين الكبيرة التي حدثت في أواخر الثمانينات الثقل الكبير للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في الاقتصاد العالمي ، فقد بلغت نسبة الاستثمار والادخار العالميين في تلك البلدان حوالي الثلثين ، وبلغت تلك النسبة ١٥ في المائة تقريبا في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق و ٢٠ في المائة تقريبا في البلدان النامية(٤) .

أما على المستوى الأكثر تفصيلا ، فقد كان نقل الموارد الصافي مهما من الناحية الاقتصادية وعرضة للتأثر بالاحداث السياسية . وبالفعل ، كان اتجاه وتركيب النقل الدولي للموارد بالنسبة للبلدان النامية ، الذي سيناقش بقدر من التفصيل أدناه ، واحدا من مواضيع السياسة العامة التي حظيت باهتمام المحافل الدولية(٥) . ونقل الموارد الصافي لا يتبع بالضرورة الاتجاهات الفعالة اقتصاديا أو الاتجاهات المرغوبة سياسيا . فهو يمثل محصلة المعاملات التجارية والمالية الدولية العديدة ، وهو في الوقت نفسه محصلة جميع القرارات المتصلة بالاستثمار والادخار على الصعيد المحلي . وعلاوة على ذلك ، فإن نقل الموارد الصافي يخضع لتأثير الحكومات بصورة جزئية فقط .

---

(٤) الفروق المشار إليها هنا بين حصص الاستثمار والادخار لمجموعات البلدان وحصصها من الانتاج ، كما هي مبينة في الاطار الأول - ١ ، ترجع الى انخفاض حصة الانتاج المستثمر في البلدان النامية ككل عنها في سائر العالم .

(٥) تتضمن الأمثلة الحديثة للقرارات التي أسفرت عنها هذه المناقشات قراري الجمعية العامة ٣٣٢/٤٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٩٢/٤٥ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، وقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١١٢/١٩٨٩ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ١٩٨٩ ، وكلها تتعلق بالتحويل الصافي للموارد بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو .

وإذا عززت جهود الاستثمار العالمية في التسعينات ، فسوف يتولد معظم الادخار اللازم للاستثمار داخل نطاق مجموعات البلدان ، بل وداخل نطاق الاقتصادات المحلية للبلدان المستثمرة . ومع ذلك ، وبالنظر الى السيطرة الاقتصادية للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فإن حدوث زيادة في مدخراتها أكبر نسبيا من الزيادة في استثماراتها قد يوفر موارد تكفي للاستثمار في مجموعات بلدان أخرى .

غير أنه يبدو أن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي مازالت مدخراتها بوصفها قسطا من الانتاج الاجمالي تقل على مر الزمن ، وينطبق ذلك أيضا على بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط التي لديها فائض رأسمالي ، وهي مجموعة من البلدان النامية كانت ذات مرة مصدرا هاما من مصادر التحويلات الصافية إلى البلدان الأخرى (انظر الشكل الرابع - ٣)[٦] . وباستثناء هذه البلدان التي ذكرت مؤخرا ، يبدو أن البلدان النامية رفعت بصورة ملحوظة من معدل ادخارها ، لاسيما بعد الهبوط الذي نتج عن الكساد والذي أصاب جميع هذه المجموعات من البلدان في أوائل الثمانينات . ويرجع ذلك بصورة رئيسية إلى اقتصادات آسيا التي تنمو بسرعة . وفي البلدان التي كان فيها نصيب الفرد من الدخل راكدا أو متناقصا ، كانت زيادة قسط الإدخار من الدخل تتطلب تخفيض مستوى الاستهلاك لكل فرد .

ونظرا لأن الاستثمار يعزز النمو ؛ كذلك فإن النمو يعزز الادخار . وفي البلدان التي يرتفع فيها دخل الفرد بسرعة ، يجري بمزيد من السهولة ادخار قسط أكبر نسبيا من المقادير التي تزيد عن الدخل . ويتشجع الأفراد والمجموعات الاسرية والمشاريع الاعتبارية على الاستثمار بوجود حالة ناشطة وبازدياد توافر الموارد المعدة للاستثمار . ويوفر وجود نظام مالي متطور وسيلة للتوفيق بين أفكار المشاريع والتمويل . وإذا كان نظام الضرائب مصمما بصورة فعالة لتحقيق الايرادات المناسبة من الدخول المتزايدة ، يزداد الادخار الحكومي فيسمح بتمويل مزيد من الاستثمارات الحكومية من مصادر حكومية . وإذا تم بذلك تخفيض حاجة القطاع العام إلى الاقتراض ، يتم تحرير موارد إضافية فوق ذلك لاستخدامها في الاستثمارات الخاصة .

وفي البلدان التي تحدث فيها مثل هذه "الدورات الحميدة" على مدى عدة سنوات ،

---

(٦) بالنسبة لمعظم البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا سابقا ، كانت المنهجيات الاقتصادية في السبعينات والثمانينات تختلف تماما عن المنهجيات المتبعة في باقي أنحاء العالم بحيث أن المقارنة بالبيانات المتعلقة بالادخار المحلي في أماكن أخرى ليست ذات معنى . لذلك فإن هذه البلدان مستثناة من الشكل .

يواصل الإدخار نماءه ويفوق في نهاية المطاف الطلب المحلي على الاستثمار . وتبدأ التحويلات الصافية للموارد إلى بلدان أخرى ، فتأخذ من الناحية المالية شكل تخفيض في مستويات الديون الأجنبية وزيادة في الاستثمارات في الخارج . وكانت هذه بالفعل حالة الجيل الأول من البلدان الآسيوية المصدرة للسلع المصنعة ، وهي مقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا وسنغافورة وهونغ كونغ . غير أنه بالنسبة لكثير من البلدان النامية الأخرى ، لاسيما البلدان المثقلة بالديون ، تم إجراء التحويلات الصافية الأجنبية في ظل ظروف تقل إلى حد بعيد من حيث مواءمتها . والحقيقة أنه حدث في عام ١٩٩١ أول تغير في عقد من السنين البالغة الشدة .

النقل الصافي للموارد في عام ١٩٩١

قامت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في السنة الماضية بتحويل ٣٥ بليون دولار تقريبا إلى البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بعملية تحول ، وكان معظم هذا التحويل إلى البلدان النامية (انظر الجدول الرابع - ٣)[٧] . وفي السنة التي سبقتها فقط ، تلقت البلدان المصنعة المتقدمة تحويلات بلغت ٣٤ بليون دولار ، كما تلقت في السنة التي سبقتها تحويلات بمبلغ ٣٥ بليون دولار . أما البلدان النامية فقد تراوحت تحويلاتها إلى الخارج بين ٣٤ بليون دولار و ٣٦ بليون دولار في كل من السنوات الأربع السابقة .

---

(٧) البيانات الواردة في الجدول الرابع - ٣ مستقاة من بيانات موازين المدفوعات ، وهي تنطوي على ضعف أساسي من وجهة نظر التحليل العالمي ؛ وذلك لوجود مقدار كبير جدا من العقود غير المسجلة . وهكذا ، فبدلا من أن تكون موازين التجارة العالمية وموازين الحسابات الجارية مساوية للصفر ، كما ينبغي أن يحدث نظريا ، فإن مبلغ جميع الموازين القطرية يرتفع إلى ٧٥ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٢٣) . ومن المعتقد على نطاق واسع أن معظم الصعوبة تكمن في حسابات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وبذلك يجب أن يفسر حجم تحويلاتها الصافية - وكذلك الاتجاه الاجمالي للتغيرات السنوية - بحذر خاص .

الشكل الرابع - ٢ - ادخار البلدان المتقدمة النمو والنامية ، ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (أ)

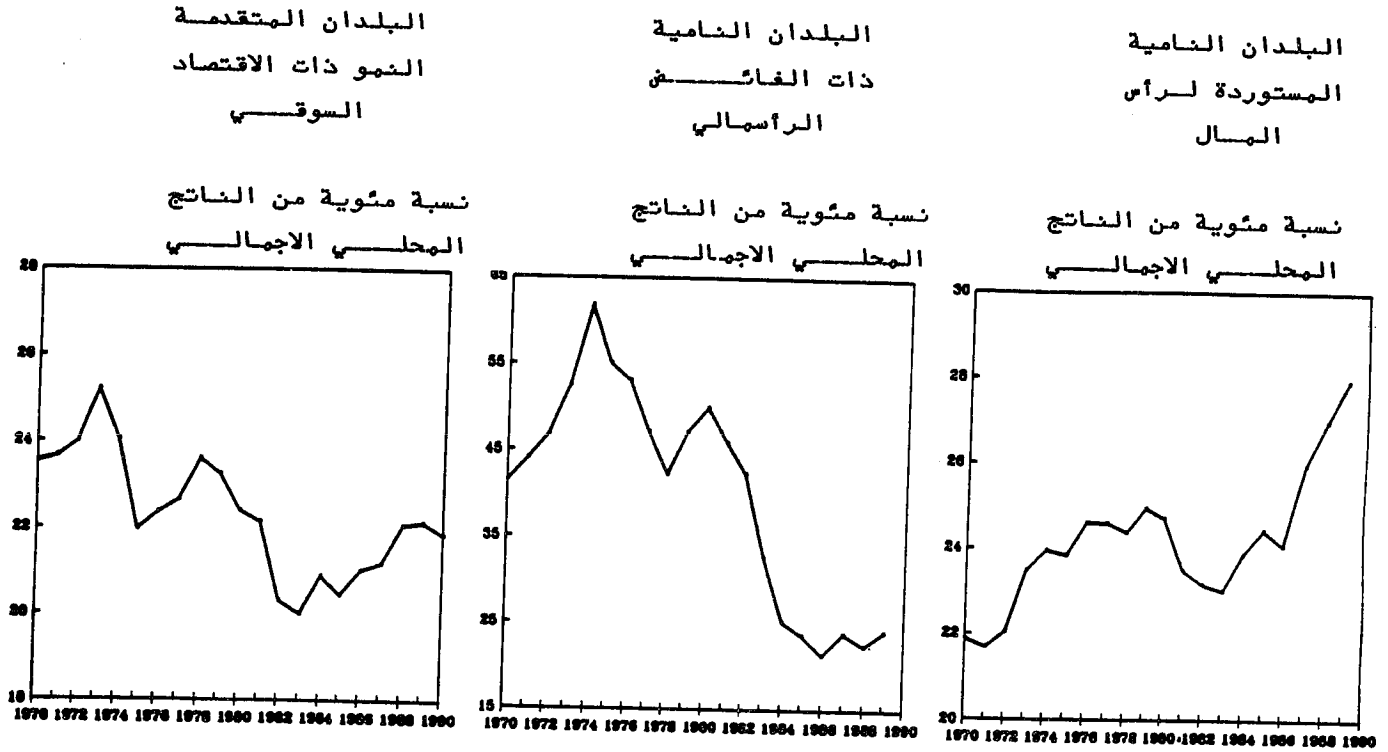

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) مقاسة بالأسعار وأسعار الصرف الحالية .

الجدول الرابع - ٣ - النقل الصافي للموارد المالية في العالم
حسب مجموع البلدان ، ١٩٨١ - ١٩٩١(أ)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها :	١٢,٣	٧,١	٤,٧	٣٥,٦	٣٦,٢	-١٤,٩	٩,٦	٤,٣	٣٤,٩	٣٣,٧	-٣٤,٥
المانيا(ج)	-٣,٤	-١٣,٥	-١٠,٤	-١٣,٢	-٢١,٠	-٤٤,٩	-٥٤,٥	-٥٩,٤	-٥٩,٨	-٤٧,٨	٧,٥*
اليابان	-٧,٣	-٦,٥	-١٩,٣	-٣٣,٣	-٤٤,٠	-٧٨,٤	-٧٤,٠	-٦٢,٧	-٣٧,٨	-١٨,٣	-٥٨,٤
المملكة المتحدة	-١٤,٧	-٨,٥	-٣,٨	١,١	-٤,٨	٤,١	٨,٠	٣٠,٣	٣٢,٧	٣٣,٧	٨,٤
الولايات المتحدة	١٦,٧	٣٤,٩	٥٨,١	١١٠,٣	١٢٣,٦	١٤١,١	١٥٤,٣	١١٧,٦	٩٤,٥	٨٣,٦	٣٨,٦
البلدان النامية	٥,٣	٣٤,٣	١٨,٣	-٣٣,٩	-١٧,٩	١٠,٧	-٣٥,١	-٣٤,٤	-٣٠,٦	-٣٦,٤	٣٣,٧
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي(ج)	-٢,٨	-١٢,١	-١٣,٩	-١٥,٧	-٨,٩	-٦,٦	-١٣,٣	-٩,٣	-١,٣	٣,٦*	٠,٥*
اوروبا الشرقية(ج)	-٢,٥	-٦,٦	-٦,٦	-٧,٨	-٦,٩	-٤,١	-٤,٠	-٤,٥	-٣,٣	٣,٥	٣,٤*
الاتحاد السوفياتي	-٠,٣	-٥,٥	-٧,٣	-٧,٩	-٣,٠	-٣,٥	-٩,٣	-٤,٨	١,٠	١,١*	-١,٩

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والمصادر الدولية .

* إشارة إلى الانقطاع في السلسلة .

(أ) على أساس النفقات (الاثر السلبي لموازين المدفوعات على السلع والخدمات والتحويلات الخاصة ، باستثناء الدخل الناجم عن الاستثمار) .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة مشمولة في أوروبا الشرقية حتى عام ١٩٩٠ ، ومعدة جزءا من ألمانيا بعد ذلك .

وفي الجزء الاعظم من الثمانينات ، كانت السمة الرئيسية للنقل الصافي للموارد المالية في البلدان المصنعة هو تدفق الموارد الواسع إلى الولايات المتحدة ، وإلى حد أقل إلى المملكة المتحدة . وعلى الرغم من أن المانيا واليابان أجرتا تحويلات ضخمة إلى الخارج ، فإن هذه التحويلات كانت أقل من التحويلات التي تستوعبها البلدان الاخرى وبذلك فإن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي على وجه الإجمال امتصت الموارد من سائر أنحاء العالم . والسبب الاساسي للتغير البالغ ٤٨ مليون دولار في التحويلات الصافية لهذه البلدان في عام ١٩٩١ هو أن التحويل الصافي إلى الولايات المتحدة هبط بمقدار ٤٤ بليون دولار .

وقد خفضت الولايات المتحدة صافي ما تأخذه من التحويلات المالية من عدة مصادر ، وخاصة من البلدان النامية (انظر الجدول الرابع - ٣) . ولم تجر امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، على وجه الخصوص ، أي تحويل صاف إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٩١ وذلك لأول مرة في فترة ١٠ سنين . أما التحويل الصافي من اليابان إلى الولايات المتحدة فلم يتغير تقريبا ، ولكن الولايات المتحدة حولت ١٨ بليون دولار إلى أوروبا ، ربما إلى المانيا بصورة رئيسية ، وفي ذلك ابتعاد شديد عن التوازن النسبي الذي كانت عليه الولايات المتحدة في مقابل أوروبا الغربية في السنتين السابقتين . وفي الحقيقة ، فإن العالم أجرى نقلا للموارد على أساس صاف إلى المانيا ، بدلا من أن تحول المانيا ما يتراوح بين ٤٥ بليون دولار و ٦٠ بليون دولار إلى الخارج كما فعلت كل سنة منذ عام ١٩٨٦ (الجدول الرابع - ٣) . وارتفاع تكلفة إدماج القطاع الشرقي من المانيا في الجمهورية الاتحادية ، على نحو ما جرى بحثه في الفصل الثاني ، هو السبب الرئيسي لاستيعاب المانيا للتحويلات الخارجية .

الجدول الرابع - ٣ التحويلات الصافية للموارد إلى الولايات المتحدة ،
حسب المنطقة ، ١٩٨٠ - ١٩٨١
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
كندا	-٠,٥	٠,٣	٧,١	٩,٠	١٢,٣	١٣,١	١٠,٢	٨,٠	٧,٥	٤,٤	٣,٢	-
اليابان	٩,٥	١٤,٥	١٥,٥	٢٤,٦	٤٢,١	٥١,٣	٥٢,١	٥٣,٤	٤٧,٤	٤٠,٧	٣٣,٤	٣٣,٦
أوروبا الغربية	-١٦,٧	-٩,٠	-٢,٧	٥,٤	٢١,٤	٣١,١	٣٤,٨	٣٣,٢	١٨,٩	١,٥	-٣,٢	-١٨,٠
ومنها :												
ألمانيا	٢,٤	٢,٩	٥,٣	٨,٣	١٣,٢	١٥,٩	٢٠,٠	٢١,٤	١٨,٢	١٣,٩	١٦,٢	..
المملكة المتحدة	-٢,٢	١,١	٢,٩	٢,٨	٣,٠	٥,٣	٥,٦	٤,٧	٠,١	-٤,٣	-٤,٧	-٤,٥
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	-٢,٢	-٦,٣	٤,٧	١٨,٠	٢٠,٦	١٦,٦	١٢,٧	١٥,٢	١٠,٢	١٠,٧	١١,٢	-
ومنها :												
المكسيك	-٢,٧	-٥,٥	٤,٢	١٠,١	٧,٩	٧,٥	٧,٣	٨,٣	٥,٥	٥,٢	٤,٩	..
البلدان الرئيسية المصدرة للنفط في افريقيا وآسيا(ب)	٣٦,٧	٢٤,٩	٥,٨	٠,٨	٥,٢	٣,١	٢,٣	٧,١	٥,٩	١١,٣	١٥,٠	٦,٩
البلدان النامية الاخرى	-٤,٧	-٠,٦	١,١	٩,٤	٢١,٣	٢٢,١	٣١,٦	٤٢,١	٣٤,٩	٣٦,٠	٣٣,٦	٢٦,٤
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-٢,٧	-٣,٩	-٣,٨	-١,٧	-٣,١	-١,٤	-	-٠,٢	-١,٦	-٣,٦	-٣,٢	-٣,١
البلدان الاخرى(ج)	-٠,١	-٤,٧	-٤,٤	-٨,٠	-١١,٠	-١٢,٩	-٣,٤	-٤,٩	-٦,٧	-٧,٦	-٧,٤	-٩,٠
المجموع(د)	١٩,٤	١٦,١	٢٤,٣	٥٧,٦	١٠٩,٨	١٢٣,٠	١٤٠,٤	١٥٣,١	١١٦,٦	٩٣,٥	٨١,٧	٢٧,٧

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا إلى بيانات وزارة التجارة بالولايات المتحدة ، Survey of Current Business .

(أ) تقدير أولي ، التحليل الكامل على الصعيد القطري غير متوافر في هذا الوقت .

(ب) تشمل البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط ، عدا إكوادور وفنزويلا .

(ج) بما في ذلك المعاملات الصافية مع المنظمات الدولية والمبالغ غير المخصصة .

(د) يختلف قليلا عن المجموع في الجدول ألف - ٢٧ بسبب عدم توافر تحويلات خاصة معينة على أساس جغرافي .

إن التغيرات في صافي تحويلات البلدان الصناعية الرئيسية في عام ١٩٩١ قد رافقتها تغيرات رئيسية في التدفقات المالية التي أجريت التحويلات من خلالها . وكان أحد هذه التغيرات فريدا ، وهو الانخفاض الصافي البالغ ٤٢ بليون دولار في تدفقات المنح الرسمية من الولايات المتحدة ، مما حولها إلى بلد متلق بعد أن كانت بلدا مانحا (انظر الجدول ألف - ٢٧) . وكان ذلك انعكاسا للتحويلات الرسمية إلى الولايات المتحدة للمساعدة في تمويل مشاركتها في حرب الخليج الفارسي . وفي عام ١٩٩٢ ، يتوقع أن يعود تدفق المنح الرسمية إلى الحالة المعتادة ، وستدعو الحاجة إلى تمويل آخر إذا كان لا بد من أن يظل إجمالي التحويل الصافي إلى الولايات المتحدة كما هو .

وفي الحقيقة ، يتوقع أن تزيد صادرات الولايات المتحدة بسرعة أكبر من وارداتها في عام ١٩٩٢ ، بوصف ذلك استمرارا لرد الفعل إزاء الانخفاض الذي حدث في الماضي في سعر صرف الدولار والانخفاض في تكاليف وحدة العمل في الولايات المتحدة بالنسبة لكبار شركائها التجاريين (انظر الجدول ألف - ٩) . وهكذا من المتوقع أن يهبط لهذا السبب العجز التجاري والتحويل الصافي .

وكانت ألمانيا واليابان في الماضي المصدّرين الرئيسيين لتمويل صافي التحويلات الضخمة إلى الولايات المتحدة ، لكن الآمال في أن يعود هذان البلدان إلى أداء الدور ذاته قد ضعفت . وكما ذكر أعلاه ، فإن ألمانيا الآن هي متلقية إجمالية للتحويلات الصافية للموارد ، ورغم أن تحويل اليابان الصافي ازدهر من جديد في السنة الماضية ، فإن طبيعة تدفقاتها الرأسمالية واتجاهها قد تغيرا . فقد ازداد تحويل اليابان الصافي إلى الخارج بمبلغ ٤٠ بليون دولار ، أما تحويلها الصافي إلى الولايات المتحدة فلم يتغير . وعلى الأغلب ، كان هناك جزء كبير من الأموال يسعى إلى الحصول على قدر أكبر من العائدات مما يتاح في أوروبا الغربية .

وفضلا عن ذلك ، لم تقدم اليابان ائتمانات طويلة الأجل على أساس صافٍ إلى باقي أنحاء العالم في عام ١٩٩١ ، على النحو الذي فعلته خلال معظم فترة الثمانينات ، لكنها استوعبت هذه الائتمانات بدلا من ذلك . وقد فاقت المشتريات الأجنبية من الأسهم اليابانية في سرعتها الاستثمارات اليابانية في الخارج . وبدلا من ذلك ، أجرت اليابان تحويلها المالي الصافي بإيجاد تدفق صافٍ كبير من رأس المال إلى الخارج لأجل قصير (انظر الجدول ألف - ٢٧) . وقد تم إحداث ذلك ، جزئيا ، من خلال إجراء تخفيض في المقدار الكبير من الاقتراض الأجنبي القصير الأجل الذي جرى تحمله خلال السنوات

الخمس السابقة(٨) . وبذلك يبدو ، عند النهايتين الدنيا والقصوى على السواء من الصورة المالية ، أن التمويل الياباني يتجه إلى الداخل بدرجة أكبر من ذي قبل .

وتحدث تغيرات كبرى أيضا في صافي تحويلات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، رغم أن هذه التغيرات تنطوي على تدفقات أصغر بكثير بالقيمة الدولارية . فخلال الجزء الأعظم من الثمانينات ، كانت عدة اقتصادات في أوروبا الشرقية تقع تحت عبء الديون واضطرت إلى تقليل الواردات وزيادة الصادرات - على غرار ما فعلته البلدان النامية المثقلة بالديون - وكانت المنطقة تنقل الموارد إلى البلدان ذات الاقتصاد السوقي . غير أنها ما زالت ، منذ عام ١٩٩٠ ، تستوعب تحويلات الموارد ، نظرا لأن المجتمع الدولي وفّر لها التمويل وتخفيف الدين كي يساعدها في مرحلة تحولها إلى الاقتصادات السوقية . وفي عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ، أصبح الاتحاد السوفياتي أيضا متلقيا صافيا للتحويلات من الموارد ، إلى حد ما من خلال المساعدة ، ولكن بصورة رئيسية من خلال الائتمانات الخارجية واستعمال الاحتياطيات الرسمية . وفي عام ١٩٩١ ، نضبت الاحتياطيات ، وتوقفت الائتمانات ، وأصبح التحويل الصافي سالبا . أما إذا تم تنفيذ مقترحات تقديم المساعدة المالية للجمهوريات الخَلَف مما يرد بحثه لاحقا في هذا الفصل ، فإن صافي التحويلات إلى هذه البلدان في عام ١٩٩٢ سوف يكون كبيرا جدا .

ولم تشارك جميع البلدان النامية في التدفق إلى الداخل البالغ ٣٤ بليون دولار الذي يظهر في الجدول الرابع - ٣ . وقد تلقت بلدان "الفائض الرأسمالي" المصدرة للنفط ١٩ بليون دولار في الإجمال ، تم تمويلها إلى حد بعيد عن طريق بيع الاحتياطيات الرسمية وأصول أخرى ، وكذلك عن طريق الاقتراض من السوق الرأسمالية ، وذلك بصورة رئيسية لتمويل التعمير بعد انتهاء حرب الخليج . غير أن البلدان "المستوردة لرأس المال" أيضا شاركت في هذا التدفق إلى الداخل . وكان هذا أول تحويل صافٍ موجب إلى تلك المجموعة من البلدان منذ أن اندلعت أزمة ديون البلدان النامية في عام ١٩٨٢ (انظر الجدول الرابع - ٤) . وإذا نظر إلى العدد الكبير من البلدان المعنية ، فإن حجم هذا التحويل صغير ، إذ بلغ ٥ بلايين دولار فقط ،

---

(٨) ارتفعت الخصوم الأجنبية القصيرة الأجل لمصارف القطع الأجنبي اليابانية بمقدار يتراوح بين ١٤٠ و ١٩٣ بليون دولار في السنة في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٨٩ ؛ وفي الأرباع الثلاثة الأولى من عام ١٩٩١ ، هبطت هذه الخصوم بمقدار ١٢٤ بليون دولار (بيانات مصرف اليابان ، Balance of Payments Monthly) .

لكنه يمثل انتقالا من تحويل صافٍ "سالب" بلغ ٣١ بليون دولار في عام ١٩٩٠ . وذلك يعني أن الواردات استطاعت أن تزيد في السنة الماضية بأكثر من زيادة الصادرات[٩] بمبلغ ٣٦ بليون دولار .

وقد حدث معظم التغيير بالنسبة لمجموعة من البلدان كانت تجري تحويلات ضخمة جدا للموارد الصافية منذ عام ١٩٨٣ ، ويشار إلى ذلك في الجدول الرابع - ٤ بواسطة نموذج من ١٥ بلدا من البلدان المثقلة بالديون التي كانت مرتبطة بالأصل بخطة لإعادة تنظيم الديون اقترحتها الولايات المتحدة في عام ١٩٨٥[١٠] . وقد تحسن تحويل هذه المجموعة الصافي بمقدار ٣٤ بليون دولار . غير أنه ما زال سالبا بأكثر من ١١ بليون دولار ؛ أي كان هناك فائض في الميزان التجاري في السلع والخدمات غير الرأسمالية بهذا المقدار . وتلقت بلدان تحويلا صافيا أكبر من الناحية المالية - أي أن صافي تدفق رأس المال الداخل مطروحا منه صافي مدفوعات الإيرادات لرأس المال يترك هذه البلدان بفائض يبلغ ٨ بلايين دولار ، وهو أول فائض في هذا الحساب منذ عام ١٩٨١ - وانتهزت هذه البلدان هذه الفرصة لبناء احتياطياتها الأجنبية بمقدار ٢٠ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٣٨) . وهكذا أنهت هذه البلدان السنة باحتياطيات تكفي لتغطية ما يقارب أربعة أشهر من واردات السلع والخدمات (الجدول ألف - ٣٩) .

---

(٩) في الحقيقة ، ازدادت الصادرات بمقدار ٥٦ بليون دولار وازدادت الواردات بمقدار ٩٢ بليون دولار فتحول الميزان التجاري من فائض بلغ ١٦ بليون دولار إلى عجز بلغ ٢٠ بليون دولار (انظر الجدول ألف - ٣٦) .

(١٠) نظرا لأن ١٠ من البلدان من أصل البلدان الـ ١٥ هي في أمريكا اللاتينية ، يشاهد تغير مماثل في مجموعة أمريكا اللاتينية في الجدول الرابع - ٤ .

الجدول الرابع - ٤ - النقل الصافي للموارد المالية الى مجموعات من البلدان النامية ، ١٩٨٠-١٩٩٠[أ]

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[ب]
البلدان المستوردة لرأس المال لأجل طويل ومنها :	٥١,٦	٣٣,٧	٤,٠-	٣١,٥-	٣٣,٣-	١٢,٩-	٤٤,٢-	٣٦,٣-	٣٨,٥-	٣١,٥-	٤,٦
البلدان المصدرة للطاقة التي تعاني من عجز	١٠,٢	١١,٥	١٠,٠-	٣٣,١-	٢٠,٣-	١,٥-	٢١,٣-	٨,٠-	١٩,٦-	٣٣,٧-	٧,١-
البلدان المستوردة للطاقة	٤٣,٧	٢٧,٧	٩,٣	٧,٥-	١٤,٣-	١٨,٦-	٢٢,٤-	٣١,٩-	٢٣,٦-	١٢,٠	٢٤,٢
الاقتصادات الحديثة العهد بالفوائض[ج]	٣,٧	٠,٥-	٤,٦-	٩,١-	١٢,١-	٢٣,٨-	٣٠,٩-	٢٦,٦-	٢٢,٥-	١١,٤-	٠,٦-
بلدان أخرى مستوردة للطاقة	٤٠,٠	٢٨,٢	١٣,٩	١,٦	٢,٢-	٥,٢	٨,٥	٥,٢-	١,٠-	٢٣,٤	٢٤,٨
الصين	٢,٢-	٥,٥-	٣,٣-	٠,٨-	١٢,٢	٧,١	٠,٥-	٣,٦	٤,٧	١٠,٩-	١٢,٥-
البلدان المصدرة للطاقة ذات الفائض	٤٦,٣-	٠,٥	٢٢,١	٨,٦	٤,٤	٢٣,٦	٩,١	١١,٩	٧,٩	٤,٩-	١٩,١
جميع البلدان النامية	٥,٢	٣٤,٢	١٨,٢	٢٢,٩-	١٧,٩-	١٠,٧	٣٥,١-	٢٤,٤-	٣٠,٦-	٣٦,٤-	٢٢,٧
بنود تذكيرية											
١٥ بلدا مثقلا بالديون[د]	٣٠,٤	٩,٤	٢٢,٨-	٤٠,٦-	٤٠,٦	٢٢,١-	٢٨,٤-	٣١,١-	٣٧,٧-	٣٥,٢-	١١,٥-
افريقيا	١٥,٥	١٤,٧	٨,٤	٢,٦	٠,٦-	٦,٨	١,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٧-	١,٢-
ومنها البلدان الافريقية جنوب الصحراء[هـ]	٩,١	٧,٤	٥,٤	٢,٣	٣,١	٥,٣	٦,٣	٦,٧	٦,٥	٧,٠	٦,٩
امريكا اللاتينية	١٤,٣	٣,٧	٢٥,٥-	٣٥,٥-	٣٠,٨-	١٤,١-	١٩,٣-	٢٢,٠-	٢٩,٥-	٢٩,٧-	١٣,٢-

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي والبيانات الوطنية الرسمية ، وغيرها من المصادر (وبالنسبة للبنود التذكيرية ، انظر المرفق الاحصائي ، الجدول ألف - ٣) .

(أ) على أساس النفقات (الاثر السلبي لموازين المدفوعات على السلع والخدمات والتحويلات الخاصة باستثناء الدخل الناجم عن الاستثمار) .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) هونغ كونغ ، جمهورية كوريا ، سنغافورة ، مقاطعة تايوان التابعة للصين .

(د) الارجنتين ، اكوادور ، أوروغواي ، البرازيل ، بوليفيا ، بيرو ، شيلي ، الفلبين ، فنزويلا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، المغرب ، المكسيك ، نيجيريا ، يوغوسلافيا .

(هـ) باستثناء نيجيريا .

وفيما عدا هذه البلدان ، لم تكن معظم التغيرات في التحويل الصافي للموارد في عام ١٩٩١ كبيرة . وكان هناك استثناء واحد هو تصنيف "البلدان الحديثة العهد بالغوائض" ، الذي حدد في الفصل الثاني بأنه الجيل الأول من المصدرين الآسيويين للسلع المصنعة . أما نمو الصادرات من هذه البلدان الى الاقتصاد العالمي الذي ينمو ببطء أكبر فلم يماثل في سرعته نمو الواردات ، التي تم الاحتفاظ بها بصورة خاصة لأغراض الاستثمار ، وبذلك اختفت تقريبا الموارد المتاحة للتحويل الأجنبي .

المعونة والتمويل والديون فيما يتعلق بالبلدان النامية

إن الجانب المالي من التحويل الصافي للموارد من البلدان النامية تغير بصورة مفاجئة كما تغير جانب الإنفاق (انظر الجدول ألف ـ ٣٨ للاطلاع على التفاصيل) . وكان أكبر تغير في تدفق الأموال الى الداخل لأجل قصير وتدفق الأموال الى الخارج من البلدان النامية نفسها[(١١)] . وكان التغير واضحا بصورة خاصة في أمريكا اللاتينية ، حيث أن التدفق الصافي الى الخارج مجتمعا بسبب هاتين الفئتين بمبلغ ٩ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ أصبح تدفقا صافيا الى الداخل يقدر بمبلغ ١٦ بليون دولار في عام ١٩٩١ . ويدل هذا التغير على نجاح برامج تحقيق الاستقرار في بعض البلدان والعودة الى كسب ثقة المستثمرين ، وكذلك بعض التدفقات الرأسمالية المضاربة الى الداخل (انظر الفصل الثاني للاطلاع على مزيد من التفاصيل) .

أما التحويل الصافي من خلال الاستثمار المباشر فقد واصل اتجاهه نحو الارتفاع في السنة الفائتة ، لا سيما على قوة التدفقات العائدة الى أمريكا اللاتينية . وارتبطت هذه التدفقات جزئيا بإعادة تشكيل هيكل القطاع الخاص والديون ، على نحو ما هو مذكور أدناه في مناقشة الدين الخارجي . لكنه حصل أيضا ادراك متزايد لوجود فرص الاستثمارات الطويلة الأجل في مجالي السلع المصنعة والخدمات .

وكان لعودة ثقة المستثمرين في أمريكا اللاتينية أثر على أسواق الائتمان الدولية كذلك ، وربما تمثل ذلك على أفضل وجه بنجاح القيام ، في تشرين الأول/ اكتوبر ، بتعويم سندات أوروبية لـ ١٠ سنوات أصدرها مصرف التنمية الوطني في المكسيك . غير أن سعر الفائدة على هذه السندات تضمن ربحا فاق سندات خزانة

---

(١١) البيانات بشأن هذه التدفقات من أصعب ما يمكن تتبعه في بيانات موازين المدفوعات وهي محسوبة في الجدول ألف ـ ٣٨ على أساس أنها فضالة . لكنها تتفق مع الدليل السردي ومع البيانات الوطنية المتاحة .

الولايات المتحدة لعشر سنوات ب ٣ نقاط مئوية ، وبذلك كان التمويل عالي التكلفة . لكن استحقاق السند يدل على ثقة السوق بالسياسة المكسيكية وبآفاق الاقتصاد المتوسطة الاجل .

والحقيقة أن نشاط البلدان النامية في الاسواق المالية الدولية قد استؤنف (انظر الجدول ألف ـ ٣١) . وتشاهد هذه الظاهرة بوضوح أكبر عندما يتم التركيز على القروض التي تقدم "طوعا" ، أى عندما تستثنى الائتمانات التي كانت جزءا من صفقات لإعادة تنظيم الديون (انظر الشكل الرابع ـ ٣) . ومن جهة أخرى ، فإن الوصول الى السوق محدود جدا . فالبلدان النامية التي تصلها هذه الخدمة هي بصورة رئيسية آسيوية ، رغم أن المقترضين في أمريكا اللاتينية أخذوا ما يقارب ٦ بلايين دولار من الائتمانات في السنة الماضية . وأخذ المقترضون الآسيويون ٧٨ في المائة من القروض المصرفية الممنوحة للبلدان النامية واصدارات السندات التي دُبرت في عام ١٩٩١ . أما البلدان الافريقية فتكاد لا تصل الى الأسواق . فبالنسبة إليها وللبلدان الاخرى ذات القدرة المحدودة على الوصول الى الائتمانات الخاصة ، يصبح التمويل الرسمي شديد الاهمية .

التمويل الرسمي للتنمية

تعاظم التمويل الرسمي في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، وكان ذلك يرجع بصورة أساسية إلى التوسع في المنح الموجهة الى البلدان التي تأثرت تأثرا شديدا بالحالة بين العراق والكويت . وفي عام ١٩٩٠ بلغت المنح أكثر من الضعف فوصلت إلى ٢٩ بليون دولار وفي عام ١٩٩١ ارتفعت إلى ٣٣ بليون دولار (الجدول ألف ـ ٣٨) . أما في هذه السنة فستبدأ في التراجع كلما انحسرت الأزمة الدولية ، لكن الحاجة باقية إلى تقديم مساعدة إنمائية شديدة التساهل .

ولا تحتاج جميع البلدان النامية إلى التمويل بالشروط الشديدة التساهل للمساعدة الإنمائية الرسمية ؛ بل إن بعض البلدان النامية تقدم المساعدة لبلدان أخرى . فالبلدان العربية ، ولاسيما الكويت والمملكة العربية السعودية ، ما زالت باطراد جهات مانحة كبرى (انظر الجدول ألف ـ ٣٣) . لكن الفقر في بعض البلدان شديد ويستدعي تقديم مساعدة دولية . وتظهر هذه الحالة بصورة خاصة في البلدان التي تحتاج إلى التعمير في أعقاب الحرب الاهلية . كما تلزم مساعدة اضافية كي تستطيع البلدان المنخفضة الدخل الاضطلاع بمسؤولياتها العالمية المناسبة في حماية البيئة وتنظيفها .

الشكل الرابع - ٣ - اجمالي اقتراض البلدان النامية من الاسواق الدولية لرأس المال ، ١٩٨١-١٩٩١

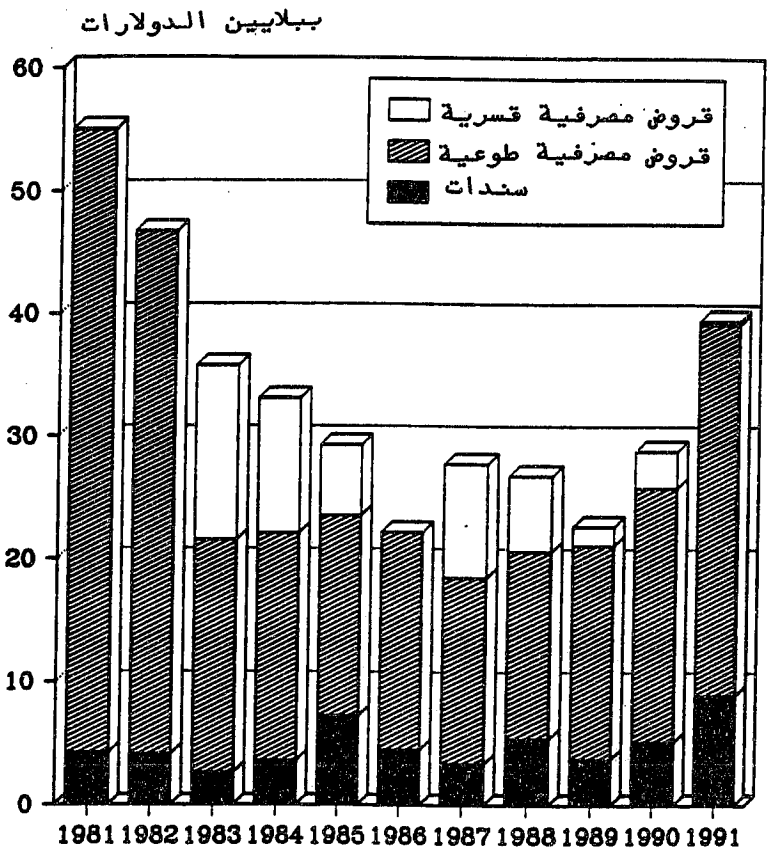

المصدر : بيانات ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

ويتفق واضعو السياسة في أن ما يتم توفيره من المعونة في هذا الوقت لا يكفي . وقد كانت سلطات البلدان المانحة صريحة في ذلك :

"... يعترف الأعضاء [في لجنة المعونة الإنمائية] أنه نظرا للمهام الانمائية الضخمة المقبلة ، لاسيما في ضوء الجهود الدؤوبة المبذولة في اتجاه الديمقراطية وإصلاح السياسة الاقتصادية في جميع أنحاء العالم النامي ، سوف تدعو الحاجة إلى بذل جهود اضافية كبيرة في مجال المعونة من الناحيتين الكمية والكيفية على حد سواء ..."(١٢) .

غير أنه ما زال من الصعب إقناع بعض هيئات الخزانة والهيئات التشريعية . وربما أخطأت الحكومات في اعتبار المساعدة الإنمائية الرسمية أداة سياسية في الحرب الباردة في حين كان أفضل شكل ، في الحقيقة ، للمساعدة الإنمائية الرسمية هو الشكل البسيط الخاص بالتضامن البشري .

والقيمة الحقيقية للمساعدة الإنمائية الرسمية انخفضت فعلا في النصف الثاني من الثمانينات (الجدول ألف - ٣٢) . فبلدان لجنة المعونة الإنمائية زادت من تدفقات معونتها بنسبة تزيد على ١ في المائة في السنة ، في المتوسط ، لكن الجهات المانحة الأخرى لم تتمكن من المحافظة على جهودها في مجال المعونة ، لاسيما البلدان المصدرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي . ويوحي الدليل المتاح أن القيمة الحقيقية لمجموع المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ١٩٩١ كانت هي ذاتها في عام ١٩٩٠ . والتوقعات بالنسبة للسنوات المقبلة لا تشجع . وعلى الرغم من أن العديد من البلدان المانحة في لجنة المعونة الإنمائية وبعض البلدان النامية المانحة الجديدة سوف تسعى إلى رفع التزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية ، لا يبدو أن بلدانا مانحة أخرى هي في وضع يمكنها من ذلك . ومن المؤكد أن الاتحاد السوفياتي السابق وبلدان أوروبا الشرقية لا تستطيع المحافظة على برامجها للمعونة التي وفرتها الدول والحكومات السالفة لها .

---

(١٢) بلاغ صادر عن الاجتماع الرفيع المستوى للجنة المعونة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، باريس ، ٣-٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الفقرة ٩ .

ويتمثل أحد الاختبارات الهامة للتوقعات المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية في المفاوضات التي تجري حاليا فيما يتعلق بالتغذية العاشرة لموارد المؤسسة الإنمائية الدولية ، ومرفق الاقراض التساهلي للبنك الدولي . وقد تطلعت الحكومات المانحة إلى البنك الدولي كي يأخذ زمام الريادة في تعبئة المساعدة الرسمية وتنسيقها(١٣) . ولكي تكون المؤسسة الإنمائية الدولية جديرة بالثقة في هذا الدور فإنها تحتاج إلى قدرة على الالتزام بمبالغ كبيرة من مواردها هي تجاه برنامج الاقراض التابع لبلد ما . فالمؤسسة الإنمائية الدولية تمول بصورة رئيسية من خلال التغذيات لعدة سنوات ، وإن كانت تسديدات الائتمانات السابقة من المؤسسة والتحويلات من صافي إيرادات البنك الدولي من اقراضه غير التساهلي تتاح أيضا للاقراض من المؤسسة الإنمائيةتتالدولية . وقد أصبحت التغذية الحالية نافذة في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، عندما وردت التزامات كافية من الحكومات المانحة ، وستدوم حتى حزيران/يونيه ١٩٩٣(١٤) .

وسوف تغطي التغذية العاشرة الفترة من تموز/يوليه ١٩٩٣ إلى حزيران/يونيه ١٩٩٦ ويفترض أن تستلزم زيادة كبيرة على ما كانت عليه التغذية التاسعة بالقيمة الحقيقية . وإضافة إلى سد حاجات الجهات المتلقية لمساعدة المؤسسة الإنمائية الدولية الطويلة الأجل ، سوف تدعو الحاجة إلى الموارد من أجل البلدان الأعضاء الجديدة ذات الدخل المنخفض . وقد قُبلت ثمانية من هذه البلدان في عضوية المؤسسة الإنمائية الدولية منذ أن بدأ العمل بالتغذية التاسعة ، دون حساب الدول الخلف للاتحاد السوفياتي التي قبلت في أثناء اجتماع اللجنة الإنمائية في نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وفضلا عن ذلك ، قد يطلب بصورة متزايدة من المؤسسة الإنمائية الدولية أن تمول

---

(١٣) في حالة أقل البلدان نموا ، ينفذ ذلك بالعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، المسؤول عن تنظيم اجتماعات مائدة مستديرة للجهات المانحة (انظر أقل البلدان نموا : تقرير ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.91.II.D.3) ، الصفحات ١٩ إلى ٢١ (من النص الانكليزي) .

(١٤) كان من المقرر أن تصبح نافذة في مطلع تموز/يوليه ١٩٩٠ ، لكن عملية التصديق القانوني لم تأت في وقتها المناسب في جميع البلدان وكان لابد من تنظيم تمويل مؤقت (انظر البنك الدولي ، Annual Report, 1991 (Washington, D.C., August 1991) , pp. 77-78) .

المشاريع البيئية بوصف ذلك جزءا من المبادرات العالمية التي يتوقع أن يتم الاتفاق عليها في مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي يعقد في ريو دي جانيرو في حزيران/يونيه ١٩٩٢(١٥) .

ومن غير الواضح ما اذا كان سيتم الاتفاق على تغذية كافية . ومن التطورات المشجعة أنه تمت الموافقة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ على التغذية المتأخرة لصندوق التنمية الآسيوي ، وعلى النافذة التساهلية لمصرف التنمية الآسيوي . وستضم التغذية السادسة هذه ٤,٢ من بلايين الدولارات على شكل إذن بالتزامات جديدة وبقية تبلغ ١,٥ من بلايين الدولارات لم يتم الالتزام بها بموجب التغذية الخامسة .

ومن العلامات الايجابية الاخرى أن المساعدة التساهلية المتعددة الاطراف ما زالت تزداد . فقد ألزمت المؤسسة الانمائية الدولية نفسها بأكثر من ٧ بلايين دولار على شكل قروض في عام ١٩٩١ ، وفي ذلك زيادة عن التزامات السنة السابقة التي بلغت أقل من ٥ بلايين دولار ، وقدمت الوكالات التنفيذية التابعة للامم المتحدة منحا تبلغ ٤ بلايين دولار ، وفي ذلك زيادة عن المنح التي بلغت ٣ بلايين دولار في عام ١٩٩٠ (الجدول ألف - ٣٤) . واشتملت الزيادة التي قدمتها المؤسسة الانمائية الدولية على تدفقات مالية اضافية الى البلدان المتأثرة تأثرا شديدا بأزمة الخليج وبداية المرحلة الثانية من البرنامج الخاص لتقديم المساعدة الى بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء . ففي هذا البرنامج ، الذي يغطي الفترة من ١٩٩١ الى ١٩٩٣ ، تعهد ١٨ مانحا بـ ٧,٤ من بلايين الدولارات على شكل تمويل مشترك ثنائي أو "تمويل منسق" من

---

(١٥) هذا التمويل من شأنه أن يتجاوز المرفق البيئي العالمي المتواضع والتجريبي ، الذي يقوم على تشغيله بصورة مشتركة البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي وبرنامج الامم المتحدة للبيئة . وهذا المرفق ، الذي لديه مبلغ ١,٣ بليون دولار يستطيع الالتزام به على مدى ثلاث سنوات ، يوفر منحا لمشاريع الاستثمار ، والمساعدة التقنية ، والابحاث التطبيقية في مجالات الاحترار العالمي ، وتلوث المياه الدولية ، وتدمير التنوع البيئي ، ونضوب طبقة الاوزون . وفي الحقيقة ، تم في ٣٠ نيسان/ابريل ١٩٩٣ التوصل إلى اتفاق لإعادة تشكيل هيكل المرفق البيئي العالمي ، بتوسيع نطاق المشاريع بحيث تضم مسائل تردي الاراضي ، وكذلك تمكين مرفق بيئي عالمي موسع من العمل بوصفه "آلية التمويل للاتفاقيات البيئية العالمية ، إذا كانت الاطراف في هذه الاتفاقيات ترغب في ذلك" (World Bank News, 7 May 1992, p.6) .

الاقراض الذي تقدمه المؤسسة الانمائية الدولية . كما ارتفع التدفق الصافي للاقراض التساهلي الذي يقدمه صندوق النقد الدولي ارتفاعا ملحوظا في العام الماضي فوصل الى الى بليون دولار ، بعد أن كان لا شيء في العام السابق (انظر الجدول ألف - ٣٠) .

غير أن من العلامات المقلقة التأخير في تنفيذ الالتزامات الحكومية الدولية بالنسبة لثلاث مبادرات للتمويل المتعدد الاطراف : الزيادة الرأسمالية بمقدار بليون دولار لشركة التمويل الدولية (وهي الشركة التابعة للبنك الدولي التي تقرض وتحمل على نصيب في أسهم مشاريع القطاع الخاص) ، واستعراض الحصص التاسع لصندوق النقد الدولي ، الذي سيزيد من موارد اقراض الصندوق بنسبة ٥٠ في المائة ، وصندوق الاستثمار المتعدد الاطراف الذي تبلغ قيمة رأسماله ١,٢ من بلايين الدولارات ، الذي كان من المفروض أن يديره مصرف التنمية للبلدان الامريكية .

وقد أصبحت زيادة حصص صندوق النقد الدولي مسألة خطيرة بصورة خاصة لأنه سيحدث تدهور شديد في سيولة الصندوق اذا استجاب الصندوق الى الطلبات المتوقعة على موارده ، لا سيما فيما يتعلق بطلبات البلدان الاعضاء الجديدة التي خرجت من الاتحاد السوفياتي السابق . ويتوقف تنفيذ زيادة الحصص على موافقة عدد كاف من الاعضاء على أمرين هما زيادة الحصص نفسها وادخال تعديل ثالث مقترح على بنود اتفاق الصندوق بشأن معاملة الاعضاء المتأخرين في تسديد التزاماتهم الى الصندوق من الذين لم يتعاونوا مع الصندوق في تصفية هذه المتأخرات . وزيادة الحصص في حد ذاتها تحتاج ، لكي تصبح معتمدة ، الى موافقة أعضاء يحوزون ٧٠ في المائة على الاقل من الحصص المتاحة عندما وافق مجلس الادارة على الزيادة المقترحة ، في ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٠ (كان المطلوب توافر أغلبية ٨٥ في المائة حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) . وحتى أواخر نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، وافقت أغلبية ٧٥ في المائة على الزيادة وبذلك فإن زيادة الحصص سوف تتم الموافقة عليها حالما يتم اقرار التعديل الثالث . وهذا التعديل الاخير يتطلب موافقة ثلاثة أخماس الاعضاء الذين يملكون ٨٥ في المائة من الحصص . وحتى أواخر نيسان/ابريل ، لم يقم أعضاء يملكون أكثر من ٣٠ في المائة من أصوات التخصيص باتخاذ اجراء ما . ولم تقم الولايات المتحدة باتخاذ اجراء بشأن أي من هذين المقترحين ، ولكنها عندما توافق ستصبح الزيادة في الحصص نافذة .

وفي حالة صندوق الاستثمار المتعدد الاطراف ، لم يوافق كونغرس الولايات المتحدة على طلب الادارة الامريكية بتمويل بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار ، وذلك بتصويت جرى في ٢ نيسان/ابريل ١٩٩٢ . وتعثر إسهام المملكة المتحدة أيضا في البرلمان ، في حين أن

اسبانيا وألمانيا وفرنسا واليابان وبعض الجهات المانحة من أمريكا اللاتينية وافقت على حصص كل منها . ونتيجة لذلك ، توقف الصندوق ، الذي كان قد أنشئ بالفعل ، لان المساهمات المتفق عليها كانت مشروطة بمشاركة جميع الجهات المانحة المنتظرة . أما الصندوق فقد اقترحه في الأصل رئيس الولايات المتحدة كجزء من مشروعه لمبادرة الأمريكتين وكان يفترض أن يمول المساعدة التقنية ، والموارد البشرية ، ومشاريع تنمية المؤسسات التجارية .

وقامت مؤسسة أخرى متعددة الأطراف تدعم تنمية المؤسسات التجارية ، هي المؤسسة المالية الدولية ، بخفض التزاماتها في عام ١٩٩١ للسنة الثانية على التوالي (انظر الجدول ألف - ٣٤) ، وكان ذلك يرجع جزئيا الى الصعوبات الرأسمالية التي يعاني منها هذا المرفق . وكان مجلس ادارة المؤسسة المالية الدولية قد وافق على مضاعفة رأسمال هذه المؤسسة تقريبا في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، ولكن بعد تأخر مطول . وقد كان الموعد المستهدف لتنفيذ الزيادة الرأسمالية هو ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ولكن ذلك لم يحدث . وأخيرا ، ورد الإخطار بموافقة حكومة الولايات المتحدة الى المؤسسة المالية الدولية بتاريخ ٤ أيار/مايو ١٩٩٢ وأصبحت زيادة التمويل نافذة .

وفي مقابل ذلك ، ارتفعت التزامات مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في مجال الاقراض للسنة الثانية على التوالي ، عندما أصبحت الزيادة الرأسمالية التي تم الاتفاق عليها في عام ١٩٨٩ للفترة ١٩٩٠ - ١٩٩٣ نافذة . وفضلا عن ذلك ، استطاع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية في عام ١٩٩١ أن يبدأ تقديم القروض لغرض جديد ، هو استعادة شراء ديون المصارف التجارية المضمونة حكوميا بتخفيض ، أو شراء الصكوك المالية التي ستكون بمثابة ضمانة اضافية في اتفاقات تخفيض الديون وخدمة الديون (انظر أدناه) .

وقد زاد اقراض صندوق النقد الدولي أيضا زيادة ملحوظة في عام ١٩٩١ ، وكانت هذه الزيادة جزئيا بالنسبة للبلدان التي تمر بعملية تحول من التخطيط المركزي الى الاقتصاد السوقي ، وهو ما يرد بحثه أدناه . لكن الاقراض للبلدان النامية ارتفع ارتفاعا كبيرا كذلك وأصبح موجبا على أساس صاف لأول مرة منذ عام ١٩٨٥ (انظر الجدول ألف - ٣٠) . وكان أكثر من بليون دولار من صافي الاقراض في اطار مرفق التمويل التعويضي والطارئ ، وكان معظمه في إطار عنصر النفط المؤقت ، وهو جزء من استجابة الصندوق للأزمة في الشرق الأوسط . وجرى اقراض صاف آخر بمبلغ بليون دولار بشروط تساهلية ، بصورة أساسية للبلدان الافريقية التي تطبق على نفسها برامج التكيف

الهيكلي . ومع ذلك لم يتجاوز اجمالي التدفق الصافي بليون دولار لأن البلدان الاخرى كانت تقدم تسديدات صافية ، لا سيما المقترضون من بين بلدان أمريكا اللاتينية . وقدمت أكبر تسديدات صافية الأرجنتين والبرازيل وشيلي ، في حين أن بعض البلدان ، التي أبرمت اتفاقات بتخفيضات كبيرة في الديون في عام ١٩٩٠ تضمنت تعزيزات يدعمها صندوق النقد الدولي ، ما زالت تسحب من الصندوق على أساس صاف (فنزويلا وكورستاريكا والمكسيك) .

مركز حالة الديون في البلدان النامية

في نهاية عام ١٩٩١ ، لم يتغير مجموع الديون المطلوبة من البلدان النامية المستوردة لرأس المال بل بقي كما كان عليه قبل سنة واحدة (انظر الجدولين ألف - ٣٥ و ألف - ٣٦) . وقد عوض عن صافي القروض المضافة الى مجموع الديون البالغ ٣٨ بليون دولار تخفيض الديون بما يقارب ٣٢ بليون دولار بالاضافة الى تغيير التقييم (١٦) . وبسعر الدولار ، بقي مجموع الديون في نفس المستوى الذي كان عليه في عام ١٩٨٧ تقريبا ، بيد أن نسبة الديون من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٧ الى ٣٦ في المائة ، وإن كان لم يطرأ أي تغيير ملموس على الديون في عام ١٩٩١ عما كانت عليه في عام ١٩٩٠ . وكانت نسبة الديون الى الصادرات أقل بقليل أي ١٣٣ في المائة بالمقارنة بنسبة ١٣٤ في المائة في عام ١٩٩٠ .

وانخفض مجموع ديون افريقيا قليلا ، وعكس هذا جزئيا شطب الكثير من الديون المدينة بها مصر ، مما ساعد على تخفيض نسبة الديون الى الصادرات فيما يتعلق بأفريقيا ككل بنسبة ٣ في المائة تقريبا (١٧) ، وزاد مجموع ديون افريقيا جنوب الصحراء الكبرى قليلا . وعلى الرغم من أن نسبة الديون الى الناتج القومي الاجمالي في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى انخفض بنسبة ٥ في المائة تقريبا ، زادت نسبة الديون الى الصادرات بنسبة ١٣ في المائة تقريبا . نظرا الى انخفاض حصيلة الصادرات . وكانت نسبة انخفاض مجموع الديون في امريكا اللاتينية تماثل نسبة انخفاض

---

(١٦) لما كان سعر صرف الدولار في نهاية كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ أكثر مما كان عليه في نفس الفترة الزمنية من عام ١٩٩٠ ، انخفضت قيمة المارك الالماني والين الياباني والديون الاخرى بسعر الدولار في عام ١٩٩١ .

(١٧) زادت نسبة الديون الى الناتج القومي الاجمالي قليلا ، وعزى هذا جزئيا الى ارتفاع يزيد على مائة في المائة في سعر الدولار بدينار الجزائر ، الامر الذي خفض قيمة ناتجها القومي الاجمالي محسوبا بالدولار .

مجموع الديون في افريقيا ، ومما عكس نتائج المفاوضات المتعلقة بالديون التي جرت في عام ١٩٩٠ ومشاريع تحويل الديون . وخير مثال على ذلك الارجنتين حيث قضت حصيلة خصخصة شركات الهاتف والخطوط الجوية في عام ١٩٩٠ على مبلغ ٧ بلايين دولار من الديون . وزاد مجموع ديون البلدان الآسيوية ، مما عكس فرص الوصول الى الأسواق . وعوض عن هذه الزيادة قوة أداء هذه البلدان في مجال الصادرات إذ جعل نسبة الديون الى الصادرات تنكمش .

تجاوز التقاليد في مجال إعادة تنظيم الديون الرسمية

سلمت البلدان المصنّعة الرئيسية السبعة ، مجموعة السبعة ، وهي البلدان الرئيسية التي تقدم القروض الرسمية الثنائية للبلدان النامية ، في العام الماضي بأنه ينبغي تخفيف أعباء الديون "بما يتجاوز شروط تورونتو" لمساعدة البلدان ذات الدخل المنخفض المرهقة بأعباء الديون (١٨) بيد أن مجموعة السبعة لم تتمكن من الوصول الى توافق آراء بشأن تفاصيل تحسين شروط تخفيف الأعباء . ويعزى هذا بصورة رئيسية الى تردد حكومتي الولايات المتحدة واليابان في تأييد الاقتراح الذي قدمته المملكة المتحدة باسم "شروط ترينيداد" . وكان المبدأ الرئيسي الذي تستند إليه العمليات المشتركة لهذه البلدان - ولأعضاء نادي باريس الآخرين حيث يجري التفاوض من جديد بشأن الديون الرسمية - من أجل تخفيف أعباء الديون هو تقاسم تكاليف تخفيف أعباء الديون بصورة منصفة . وعندما يتعذر الوصول الى توافق في الآراء بصورة مباشرة بشأن شروط تخفيف أعباء الديون ، تتخذ التسويات التي يتم الوصول إليها طابعا معقدا ، كما حدث في عام ١٩٩١ .

وأتاحت شروط تورونتو شطب جزء من القروض ، وتخفيض أسعار الفائدة أو تمديد أجل الاستحقاق ، ولكن جرى التفاوض بشأن تخفيف أعباء الديون على أساس سنوي . مما استلزم إجراء مفاوضات متكررة تستهلك وقتا طويلا . كما أن عنصر الهبات ضمن الترتيبات التي تنضوي تحت شروط تورونتو كان ٣٠ في المائة في المتوسط فقط . وستكون لشروط ترينيداد ، التي اقترحها وزير المالية البريطاني في اجتماع الكمنولث المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ آثار تفوق آثار شروط تورونتو بكثير . وستلغي شروط ترينيداد ثلثي مجموع الديون الرسمية الثنائية غير المسددة في عملية

---

(١٨) مؤتمر القمة الاقتصادي المعقود في لندن في عام ١٩٩١ ، الإعلان الاقتصادي الصادر في ١٧ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الفقرة ٤٤ ، وهو مستنسخ في الوثيقة A/46/309-S/22207 ، المرفق الأول .

واحدة ، لكي تجري اعادة جدولة الثلث المتبقي على مدى ٢٥ سنة ؛ وستحول الفوائد المستحقة خلال الخمس سنوات الاولى الى رأس مال لكي تسدد فيما بعد على مراحل حسب قدرة البلد المدين على الدفع . وإذا وضع جميع المقرضين شروط تخفيف أعباء الديون على هذا المنوال ، سيجري شطب ديون مقدارها ١٧ بليون دولار تقريبا من بين ما مجموعه ٣٦ بليون دولار من المبالغ التي اقترضها ٣٠ بلدا مؤهلا للانتفاع من هذه الشروط (١٩) . وتشمل شروط "الاهلية" انخفاض مستويات الدخل ، وفداحة أعباء الديون . وارتباط البلد مع صندوق النقد الدولي ببرنامج اقتصادي . وبعد أن تعذر على المملكة المتحدة الحصول على موافقة مجموعة السبعة ، أعلنت أنها ستنفذ شروط ترينيداد بمفردها في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩١ ، ووافقت كندا على أن تحذو حذو المملكة المتحدة .

واستجابة لنداء مجموعة السبعة لتخفيف حدة شروط الديون الى أن يعاد جدولتها للبلدان ذات الدخل المنخفض المرهقة بالديون ، استحدث نادي باريس شروطا جديدة استثنائية في نهاية عام ١٩٩١ . ويحق للمقرضين أن يختاروا أحد أمرين : (أ) إلغاء ٥٠ في المائة من التزامات السداد وتوحيد النصف الباقي بأسعار الفائدة السائدة في السوق ، على أن يتم السداد خلال ٢٣ سنة ، وإعطاء فترة سماح تستغرق ست سنوات ؛ (ب) توحيد الفوائد على القروض بأسعار فائدة تساهلية ، لتخفيف الدفعات المستحقة بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا من صافي القيمة الحالية ، على أن يتم السداد خلال ٢٣ سنة دون منح فترة سماح . وعندما يقدم نادي باريس الشروط الجديدة للمدينين ، يكون هناك خيار ثالث يتاح لاي بلد مقرض لا يرغب الالتزام بالشروط الجديدة . وكان هذا الخيار متاحا للمقرضين في إطار شروط تورونتو ، أي توحيد القروض بأسعار الفائدة السارية في السوق على أن يتم السداد خلال ٢٥ سنة وأن تمنح فترة سماح تستغرق ١٤ سنة (٢٠) . وطبقت الشروط الجديدة على الاتفاقات المعقودة مع بنن ونيكاراغوا في كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ وبوليفيا وجمهورية تنزانيا المتحدة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

---

(١٩) Commonwealth Secretariat, International Capital Markets, vol.11, No.5 (December 1991), P.24.

(٢٠) تتصل إعادة التنظيم بالتزامات ينبغي الوفاء بها خلال فترة لا تتجاوز ٣٠ شهرا تضاف إليها المستحقات المتأخرة ، على الرغم من أن شرط "النية الحسنة" يتيح منح معاملة مماثلة للالتزامات التي يستحق أداؤها بعد "فترة التوحيد" (انظر : Thomas Klein, "Innovations in Debt Relief : the Paris Club" , Finance and Development (صندوق النقد الدولي/البنك الدولي) ، آذار/مارس ١٩٩٣ ، الصفحتان ٤٢ و ٤٣) .

ووضعت شروط نادي باريس الجديدة في أعقاب تطور رئيسي آخر طرأ على إعادة تنظيم الديون الرسمية ، تمثل في الاتفاق المعقود في الجزء الأول من عام ١٩٩١ الذي يقضي بشطب ما يصل الى ٥٠ في المائة من ديون بولندا ومصر . وشكل هذا سابقة تسير على منوالها الترتيبات التي توضع لصالح البلدان ذات الدخل المنخفض . وشملت هذه الحالات إدخال عدد من التغييرات الرئيسية على اتفاقات نادي باريس السابقة المعقودة مع البلدان ذات الدخل المتوسط المرهقة بالديون . فأولا ، جرى توحيد مجموع الالتزامات المؤهلة التي لم تسدد . وكانت جميع اتفاقات نادي باريس السابقة ، ما عدا اتفاق غانا لعام ١٩٧٤ ، قد اقتصرت على تناول مدفوعات خدمة الديون المستحقة خلال فترة توحيد محددة . ثانيا ، جرى تخفيض مدفوعات الفائدة بصورة موحدة خلال السنوات الثلاث الأولى من الاتفاق . ثالثا ، أعيدت جدولة الديون غير التساهلية بشروط تساهلية للغاية . رابعا ، كان أساس تخفيف أعباء الديون هو صافي القيمة الحالية لمدفوعات خدمة الديون المجدولة . وبهذه الكيفية ، يكون تقاسم الأعباء فيما بين البلدان المقرضة أكثر تكافئا لأنه ينبغي لكل اتفاق ثنائي أن يحقق تخفيض نفس النسب المئوية من صافي القيمة الحالية . خامسا ، تكون المنافع "قوية المنطلق" ؛ أي أن جدول المدفوعات الرئيسية يزيد سنويا من مستوى منخفض للغاية ، ويعوض انخفاض مدفوعات الفائدة السنوية بل يتجاوز ذلك ، وهكذا ينمو مجموع مدفوعات خدمة الديون بمرور الزمن . وأخيرا ، يجري تخفيض أعباء الديون على مراحل ، لتقديم حوافز مستمرة لمواجهة أهداف برامج صندوق النقد الدولي وأهداف اتفاقات نادي باريس . ولن يمنح التخفيض الكامل البالغ ٥٠ في المائة من صافي القيمة الحالية إلا إذا كان الأداء مرضيا طوال ثلاث سنوات . وتقدر آجال الاستحقاق المؤهلة المشمولة بهذه الاتفاقات بمبلغ ٣٠ بليون دولار لبولندا ، و ٣٨ بليون دولار لمصر ، ويشمل هذا مبلغ ٧ بلايين دولار شطبته الولايات المتحدة سابقا (٢١) .

ووضع ترتيب استثنائي نهائي في إطار آلية نادي باريس لصالح بيرو ، إذ أعاد جدولة جميع المتأخرات المتكبدة فيما يتعلق بالديون المؤهلة ، بما في ذلك الديون التي أعيد جدولتها سابقا . وهكذا أعاد هذا الترتيب هيكلة مجموع الديون الحكومية الدولية طويلة الأجل وديون إئتمانات التصدير . ويتميز هذا الاتفاق بخاصتين : الأولى هي إرجاء دفع فوائد تأجيل الدين المستحقة خلال فترة التوحيد . والثانية هي سداد متأخرات الديون طويلة الأجل التي تم التعاقد بشأنها بعد التاريخ الفاصل وهو

---

(٢١) البنك الدولي ، World Debt Tables, 1991-92, vol, 1 (December 1991) , pp.62-64

١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ على أقساط متساوية نصف سنوية في الفترة من ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٩٣ الى ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٨ . ويتوقف الإرجاء على أداء بيرو في إطار "اتفاق تراكم الحقوق" المعقود مع صندوق النقد الدولي ، الذي يماثل الترتيبات الاحتياطية التي يتوصل اليها البلد مع الصندوق إذا لم يكن عليه مستحقات متأخرة للصندوق (٢٢) .

وأخيرا ، طرأ تطور هام على الصعيد الإقليمي في أعقاب مبادرة الاقتصاد الحر للأمريكتين التي أعلنها رئيس جمهورية الولايات المتحدة الأمريكية في حزيران/ يونيه ١٩٩٠ . وتقضي المبادرة بالربط بين تخفيض الديون ، والاستثمار ، وممارسة حرية التجارة وبين إدخال إصلاحات في مجال السياسة العامة في إطار الأسواق الحرة في امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . وتقضي المبادرة بالاستعاضة عن الديون التساهلية الناشئة عن قروض المساعدات الغذائية والإنمائية بنوع جديد من التزامات خدمة الديون التي تنطوي على تخفيض قيمتها الإسمية ، وحرمانها من إعادة التنظيم أو الجدولة في المستقبل . وسيجري تحديد الخصم أو مبلغ الإعفاء في كل حالة على حدة . وستحمل صكوك المديونية الجديدة سعر فائدة تساهلي . وشملت المبادرة كذلك عنصرا يتيح إجراء تخفيض طفيف في الديون غير التساهلية التي يدين بها الغير للولايات المتحدة . وفضلا عن ذلك ، تضمنت المبادرة حكما يقضي بتحويل الدين الى التزام بالمحافظة على الطبيعة . وجرى تخفيض أعباء ديون ثلاثة بلدان كانت قد حصلت على القروض في مجال المعونة الغذائية في عام ١٩٩١ ، وهي شيلي في حزيران/يونيه ، وبوليفيا وجامايكا في آب/أغسطس ، وبصورة عامة وافقت الولايات المتحدة الأمريكية ، سواء في إطار المبادرة أو خارجها ، على إعفاء غيانا ونيكاراغوا وهندوراس من سداد أكثر من ٩٠ في المائة من الديون الثنائية ، وإعفاء بوليفيا وهايتي من سداد ٧٠ في المائة من نفس الديون ، وإعفاء جامايكا من ٣٥ في المائة وشيلي من ٤ في المائة من هذه الديون .

الإبقاء على الاستراتيجية بالنسبة للديون المستحقة الدفع للمصارف التجارية

في السنوات الأخيرة ، جرت المفاوضات الرامية الى إعادة تنظيم الديون المستحقة الدفع للمصارف التجارية الدولية في إطار "مبادرة بريدي" التي تحمل اسم

---

(٢٢) تناولت دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ ، الاجراءات التي وضعها المجتمع الدولي لتسديد المتأخرات التي يدين بها الغير لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي (منشورات الأمم المتحدة رقم المبيع E.91.II.C.1) الصفحتان ١٥٧ و ١٥٨ من النص الانكليزي .

وزير مالية الولايات المتحدة الأمريكية الذي اقترح اتخاذ هذه المبادرة في عام ١٩٨٩ . والركيزة التي تستند اليها الخطة هي أن تقبل المصارف طوعا أن تتفاوض لتخفيض الديون وخدمة الديون - على غيار التأجيل عن طريق إعادة الجدولة - ومنحت الخطة حوافز للمصارف في شكل سندات مخصصة لغرض معين وقدمت ضمانات جزئية أخرى للالتزامات المتبقية(٢٣) . وخلاصة الأمر أن المفاوضات التي جرت طوال العام الماضي واصلت عملية تنفيذ الخطة ، وإن كان قد طال أمد عملية التفاوض في بعض الأحيان .

وعلى سبيل المثال ، توصلت الفلبين الى اتفاق جديد مع المصارف التي اقترضت منها بشأن إطار الترتيب الثاني لتخفيض الديون وخدمة الديون" في شباط/فبراير ١٩٩٢ . وحل هذا الاتفاق محل الاتفاق المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، ويمثل هذا المرحلة الثانية من الترتيب الذي يتألف من جزأين ، وقد تم التوقيع على الجزء الأول في كانون الثاني/يناير ١٩٩٠ . و استلزم الاستعاضة عن اتفاق أيلول/سبتمبر لأن الفلبين لم تحقق الأهداف الاقتصادية التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي ، وكان لا غنى عن إعادة حساب الافتراضات التي تستند اليها عندما تعذر الوصول الى اتفاق لتجديد تأجير قواعد الولايات العسكرية في الفلبين . وعلى الرغم من هذا ، لم يكن هناك فرق كبير بين اتفاق شباط/فبراير والاتفاق الذي حل محله . ويشمل الاتفاق ٥,٢ بليون دولار من المبالغ التي تدين بها الفلبين للمصارف التجارية .

وتوفر الصيغة للمصارف الدائنة ثلاثة إختيارات لتحويل مطالباتها المصرفية إلى سندات تحويل الدَين : (أ) والاختيار الأول هو سندات نقد وتحويل جديدة غير مشمولة بضمان ، حيث يمكن تحويل أربعة دولارات من الدَين المستوفي للشروط إلى سندات مقابل كل دولار من النقد الجديد الذي يتم الارتباط به ؛ (ب) سندات معادلة تدفع عليها أسعار فائدة منخفضة ولكنها تتزايد ؛ و (ج) سندات معادلة بضمان ، بمواعيد استحقاق أطول وأسعار فائدة منخفضة . والمصارف التي لا ترغب في توفير نقود جديدة ستأخذ الخيار الثاني أو الثالث . ولكل من سندات التحويل والنقود الجديدة ، وفقا للاختيار الأول ، فترة استحقاق مدتها ١٧ سنة ، وخمس سنوات كفترة سماح ، بسعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (الليبور) ، مضافا إليه ١٣/١٦ نقطة مئوية . ويحل موعد استحقاق السندات الواردة تحت الخيار الثاني في غضون ١٥ سنة ، مع فترة سماح تبلغ

---

(٢٣) جرى استعراض الخبرة المكتسبة في إطار خطة بريدي لغاية آذار/مارس ١٩٩١ في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم لعام ١٩٩١"..... الصفحات ١٦٠-١٦٩ من النص الانكليزي .

٧ سنوات . ويبدأ سعر الفائدة على هذه السندات بنسبة ٤ في المائة عن السنتين الاوليين ، ويرتفع إلى ٥ في المائة في السنتين التاليتين وإلى ٦ في المائة في السنة السادسة . وابتداء من السنة السابعة فما بعدها ، يصبح سعر الفائدة هو سعر الليبور مضافا إليه ١٣/١٦ في المائة . وتتمتع هذه السندات بضمان فائدة متجدد مدته ١٢ شهرا ، لما يصل إلى ٦ في المائة ولمدة ٦ سنوات . ويسدد الاستحقاق عن السندات المقدمة وفقا للخيار الثالث ، دفعة واحدة بعد فترة ٢٥ سنة وبضمان أوراق مالية على خزانة الولايات المتحدة بكوبونات صفرية . وسيكون سعر الفائدة في مبدأ الامر ٤,٢٥ في المائة ، ويزيد تدريجيا إلى ٦,٥ في المائة في السنة السادسة ، وتستمر هذه النسبة بعد ذلك ، وستتمتع هذه السندات بضمان متجدد للفائدة مدته ١٤ شهرا ، يصل إلى ٦,٥ في المائة . وستدفع الحكومة الفلبينية رسما يبلغ ١/٨ من ١ في المائة على النقود الجديدة التي ترتبط بها المصارف . وهناك ترتيب أيضا لإعادة شراء ما يصل إلى بليون دولار من ديون المصارف التجارية قبل تحويل السندات بخصم يبلغ ٤٨ في المائة ، باستثناء معظم الديون المتكبدة في عملية تشييد مفاعل باتان النووي ، الذي زعم فيما بعد أنه غير مأمون "وأوقف عن العمل" . وسيبلغ الخصم على الدين الخاص بمفاعل باتان ٥٧ في المائة .

وقد أبرم اتفاق تخفيف الدين وخدمة الدين بشأن نيجيريا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وتألف الاتفاق مبدئيا من ثلاثة خيارات : (أ) إعادة الشراء نقدا للديون التي تنطبق عليها الشروط بخصم يبلغ ٦٠ في المائة ؛ (ب) تحويلها إلى سندات معادلة ومضمونة وبفترة استحقاق مدتها ٣٠ سنة وبسعر فائدة منخفض ؛ (ج) توفير نقود جديدة وتحويل السندات المعادلة غير المضمونة بفترة استحقاق مدتها ٣٠ سنة . وتضمن السندات الواردة تحت الخيار الثاني أوراق مالية على خزانة الولايات المتحدة بكوبونات صفرية . ويبدأ سعر الفائدة بنسبة ٥,٥ في المائة عن السنوات الثلاث الاولى ويرتفع إلى ٦,٢٥ في المائة بعد ذلك . وستكون السندات بضمان فائدة متجدد مدته ١٢ شهرا و "ضمانات لتسوية المدفوعات" ، تعتمد على السعر الدولي للنفط الخام بعد تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ . ووفقا للخيار الثالث ، طلب إلى المصارف توفير ٣٠ في المائة من مقدار التحويل بالنقود الجديدة . وسعر الفائدة على السندات تحت الخيار الثالث ثابت عند سعر الليبور مضافا إليه ١/١٦ من نقطة مئوية واحدة . وستكون على النقود الجديدة فائدة بسعر الليبور مضافا إليها نقطة مئوية واحدة كما تكون واجبة السداد على مدى ٨ سنوات بعد فترة سماح تبلغ ٦ سنوات .

دراسة الحالة الاقتصادية ، ١٩٩٠ ... الصفحات ١٦٠-١٦٩ (من النص الانكليزي) .

وقد حددت المصارف المشتركة اختياراتها بعد ذلك ولم يقع اختيار أي منها على الخيار الثالث الذي ينطوي على توفير نقود جديدة . ومن أصل مبلغ ٥,٣ بليون دولار أعيد تنظيمه ، حُوِّل مبلغ ٣,٣ بليون دولار وفقا للخيار الاول وهو إعادة الشراء نقدا بينما حُوِّل الباقي وهو بليونا دولار إلى سندات معادلة مضمونة وفقا للخيار الثاني .

وربما كانت أصعب مفاوضات هي مفاوضات البرازيل بشأن الديون . وقد تم التوصل إلى اتفاق في نيسان/ابريل ١٩٩١ ، شمل متأخرات الفائدة على البرازيل ، المتكبدة خلال الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠ ، وبلغ مجموعها ٨ بلايين دولار ، مضافا إليها ٠,٥ بليون دولار كرسوم فائدة متأخرة . وطبقا للاتفاق ، سدد ربع متأخرات الفائدة على أقساط . وستُحوَّل ثلاثة أرباع المتأخرات الباقية ورسوم الفائدة المتأخرة إلى سندات دولارية لحامله يحل موعد استحقاقها في غضون ١٠ سنوات ، مع فترة سماح تبلغ ٣ سنوات . وستصدر السندات بناء على اتفاق بين اللجنة الاستشارية للمصارف التجارية والبرازيل بشأن معاملة ديونها المتوسطة الأجل والطويلة الأجل . وسيكون هناك خياران بالنسبة لسعر الفائدة على السندات . ويتمثل أحدهما في دفع فائدة ثابتة خلال فترة السماح التي تبلغ ٣ سنوات ، وتبدأ ب ١٣/١٦ ٧ في المائة في السنة الأولى ، وترتفع إلى ٣/٨ ٨ في المائة في السنة الثانية ، و ٣/٤ ٨ في المائة في السنة الثالثة . ويكون سعر الفائدة أثناء فترة استهلاك الدين وهي ٧ سنوات هو سعر الليبور مضافا إليه ١٣/١٦ في المائة . ويتيح الخيار الثاني أسعارا متغيرة تتذبذب في نطاق حدود في السنوات الخمس الاول ثم يصبح السعر هو سعر الليبور مضافا إليه ١٣/١٦ في المائة كما هو الحال في الخيار الاول . وستكون السندات مستوفية لشروط الاستبدال وفقا لبرنامج الخصخصة البرازيلي ، ولأنواع أخرى من برامج الاستثمار التي قد تنشئها البرازيل . وتبقى مسألة حسم إعادة تنظيم الديون المصرفية القصيرة الأجل والطويلة الأجل ذاتها . فبعد تكرر بدء المفاوضات وتوقفها فترة من الوقت ، استؤنفت في أواخر كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ . وبعد استئنافها مباشرة ، حصلت البرازيل على تسهيلات احتياطية من صندوق النقد الدولي طال انتظارها وتبلغ ٢,١ بليون دولار . وسينحى جانبا ربع هذا القرض لتعزيز دعم عنصر تخفيض الديون في الاتفاق .

واشتركت الارجنتين ، مثل البرازيل ، في عملية مفاوضات طال أمدها مع المصارف التجارية الدائنة لها . وقد توصلت الارجنتين في خاتمة المطاف إلى اتفاق إطاري مع المصارف الدائنة لها في بداية نيسان/ابريل ١٩٩٣ . ويشمل الاتفاق مبلغ ٢٣ بليون دولار من الديون المتوسطة الأجل و ٨ بلايين دولار لمتأخرات الفائدة . وقد تحوَّل المصارف الحائزة للديون المتوسطة الأجل تلك الديون إلى : (أ) سندات مدتها ٣٠ سنة

بخصم يبلغ ٣٥ في المائة من قيمتها الإسمية بسعر الفائدة المتداول بين مصارف لندن (الليبور) مضافا إليه ١٣/١٦ نقطة مئوية أو (ب) سندات مدتها ٣٠ سنة بنفس القيمة الإسمية التي للديون ، وبأسعار فائدة تتصاعد تدريجيا من ٤ في المائة في السنة الاولى إلى ٦ في المائة في السنة السابعة وحتى السنة الاخيرة . وتتمتع بضمان فائدة مدته ١٢ شهرا . وفيما يتعلق بالمتأخرات ، ستسدد الارجنتين ٤٠٠ مليون دولار نقدا وما قيمته ٣٠٠ مليون من الأوراق المالية الارجنتينية ذات الكوبونات الصفرية ، بضمان كامل بأوراق مالية على خزانة الولايات المتحدة ، عند إتمام الصفقة . وستتم تسوية بقية المتأخرات بإصدار سندات أرجنتينية مدتها ١٢ سنة ، بسعر فائدة الليبور ، مضافا إليه ١٣/١٦ نقطة مئوية . وستستهلك السندات على ١٩ قسطا نصف سنوي ، بعد ثلاثة أعوام .

وقد وافق صندوق النقد الدولي على ترتيب احتياطي قيمته بليون دولار بالنسبة للارجنتين في تموز/يوليه ١٩٩١ . وبعد استعراض البرنامج في إطار ذلك الترتيب والتقدم القوي الذي أحرزته الارجنتين نحو الاهداف الصارمة التي حددها صندوق النقد الدولي ، تمت الموافقة على ترتيب بمبلغ ٣ بلايين دولار في إطار المرفق الموسع للصندوق . والمتوقع أن يكون هذا دافعا لتقديم قروض إضافية من مصادر مثل مصرف التنمية للبلدان الامريكية والبنك الدولي . ويمكن تخصيص جزء من الاموال "لاعمال التعزيز" من أجل ضمان السندات التساهلية التي حلت محل الديون المصرفية وفقا لخطة بريدي لإعادة التنظيم .

التحويلات الاخرى للديون

استمر إجراء تحويلات للديون الكبيرة والصغيرة خارج نطاق المفاوضات الدائرة في إطار الاستراتيجية الدولية للديون . وكان ينظر إلى مبادلة الديون الكبيرة برأس مال ذاتي مقترنة بصفة خاصة بتدابير الخصخصة . وقد حدثت بعض التطورات في مشاريع تحويل الدين إلى التزام بالحفاظ على الطبيعة (٣٤) .

وتمت أكبر عمليات مبادلة الدين برأس مال ذاتي مقترنة بخصخصة شركة الهاتف وشركة الخطوط الجوية الوطنيتين في الارجنتين . وقد حولتا ٧ بلايين دولار من الدين

---

(٣٤) كانت هناك عمليات أخرى أيضا ، بما في ذلك مبادلة أخرى للدين مقابل التعليم قامت بها جامعة هارفارد ، لصالح المكسيك في هذه المرة ، وذلك بعد ترتيب تم بالنسبة لإكوادور عام ١٩٩٠ .

التجاري للبلد إلى رأس مال سهمي وأدى ذلك إلى انخفاض رصيد الديون بمقدار ٦ في المائة في عام ١٩٩١ . وفي فنزويلا تمت مبادلة مبلغ ٣٩٥ مليون دولار من الديون بمبلغ ٣٤٣ مليون دولار من الاستثمار المباشر في إثنين من المشاريع البتروكيميائية من قبل مجموعة من مصارف الولايات المتحدة والمصارف الأوروبية . وتمثل عمليتا المبادلة ٤٠ في المائة من تحويل الدين الذي وافقت عليه الحكومة في مجال البتروكيماويات . وقد وافقت حكومة فنزويلا أيضا على عمليات تحويل للديون بالنسبة لمشاريع في مجال استخراج المعادن ، والالومنيوم ، والسياحة والورق ولب الشجر ، والهياكل الاساسية .

وفي البرازيل ، رصدت أموال من أجل الاستثمار في مجال الخصخصة ، من خلال تحويل الديون . وقد بدأ كلاهما مجموعة من المصارف التجارية وستستغل اتفاقات تسهيلات الإيداع ، من حوافظ المصارف التجارية من أجل الخصخصة . واتفاقات تسهيلات الإيداع ديون حل أجل استحقاقها موضوعة في حوزة المصرف المركزي ، ووفقا لبرنامج الخصخصة يوجد خصم على اتفاقات تسهيلات الإيداع مقداره ٢٥ في المائة . على أن المشاركة الأجنبية محدودة نظرا لأن المصرفيين الأجانب يتريثون لكي يتبينوا شروط التسوية التي ستسفر عنها مفاوضات تخفيض الديون وخدمة الديون بدلا من تحويل اتفاقات تسهيلات الإيداع إلى أسهم في شركة خاصة بخصم يبلغ ٢٥ في المائة ، عليهم حيازتها لبضع سنين . ولم يسدد حتى الآن في مجال الخصخصة إلاّ ٢ في المائة من مبلغ ١,٧ بليون دولار بأوراق الديون الأجنبية .

وفي نطاق مبادلات الدين بالتزام بالحفاظ على الطبيعة ، كان أحد التطورات الملحوظة عام ١٩٩١ هو شراء وسداد دين مؤسسة متعددة الأطراف ، هي مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي . وقد اشترته منظمة بيئية لا تسعى إلى الربح بغية الحصول على أراض وحمايتها في غابة الأطفال الدولية المطيرة في كوستاريكا . وبالإضافة إلى ذلك ، منح مصرفان تجاريان دوليان مطالبتين بديون تبلغ قيمتهما ٦ ملايين دولار ومليون دولار إلى منظمات غير حكومية تعمل في مجال الحفاظ على الطبيعة في البلدان النامية . ويمثل ترتيب الستة ملايين دولار المقدم من أحد مصارف الولايات المتحدة أكبر منحة من نوعها منذ عام ١٩٨٧ عندما أدخلت لأول مرة مبادلة الديون بالحفاظ على الطبيعة . أما الجهة المانحة الأخرى فهي مصرف ياباني ، وهي أول عملية من نوعها تقوم بها المصارف اليابانية .

ولدى مبادرة الاقتصاد الحر للأمريكتين المشار إليها أعلاه أيضا ترتيب لإنشاء صندوق بيئي باستعمال المعادل بالعملة المحلية من بعض مدفوعات الفائدة . وقد

أصبحت شيلي أول مستفيد من هذا المخطط في أواخر شهر شباط/فبراير ١٩٩٢ . وستودع في الصندوق الفائدة المستحقة هذا العام على قرض يبلغ ٣٨ مليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية . وقد تساعد هذه العملية على تراكم حوالي ٣٠ مليون دولار في الصندوق على مدى السنوات العشر المقبلة . وفي مبادرة متعددة الأطراف ، خصص مصرف التنمية للبلدان الامريكية مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لبرنامج نموذجي يسمى طريقة التمويل الخاصة للمشاريع البيئية . ووفقا للبرنامج ، سيقرض المصرف أموالا للبلدان الأعضاء فيه لشراء الديون التجارية .

عشر سنوات من أزمة الديون

في عام ١٩٨٢ ، أصبحت حالة الديون الاجنبية للبلدان النامية موضع اهتمام دولي وسط بطء اقتصادي عالمي كبير . وأحد المخاوف في البلدان المصنعة هو أن تسبب أزمة السيولة لدى البلدان المدينة الكبيرة انهيار عديد من المصارف التجارية الرئيسية العالمية ، وتحدث ارتباكا شديدا لانظمة التجارة والدفع الدولية . وكانت الاستجابة الأولية في مجال السياسة الدولية بالنسبة للأزمة هي تعزيز التسهيلات الائتمانية التي يستطيع صندوق النقد الدولي أن يؤثر بها في المشكلة ويساعد المدينين المثقلين في اجتياز ما كان يتوقع أن يكون مشكلة قصيرة الأجل . وقد مرت الأزمة المصرفية العالمية ، بينما بقيت أزمة ديون البلدان النامية .

ولما اتضح أن الاقتصاد العالمي في الثمانينات يختلف بصورة ملحوظة عن اقتصاد السبعينات ، ظهرت الحاجة إلى تكيف هيكلي على قدر من العمق في اقتصادات البلدان المثقلة بالديون . وكان هذا هو الامر بالنسبة لكل من البلدان المنخفضة الدخل والمدينة لدائنين رسميين أساسا ، والبلدان المتوسطة الدخل التي كان الدائن الرئيسي لها المصارف التجارية الدولية . وبقدر ما يتصل الامر بالتخفيف من عبء الديون ، كانت الفكرة الرئيسية هي ضرورة وجود فسحة من الوقت يضطلع فيها بالإصلاحات ، ويتسنى بعدها للبلدان العودة إلى حالة الجدارة الائتمانية الكاملة . وكانت هناك حاجة إلى تأجيل خدمة الديون ، ربما لسنوات عديدة ، إلّا أن المدينين عامة اعتبروا قادرين على الوفاء .

ومع انقضاء الثمانينات ، أصبح جليا أن استراتيجية هذه السياسة كانت مفرطة في التفاؤل كذلك . فقد استمر المدينون يعانون من صعوبات تتعلق بخدمة ديونهم بالكامل . وأعيد تصميم برامج التكيف مرارا ، وأصبحت التكاليف الاجتماعية للتكيف أكثر بروزا . وأصبحت المتأخرات المستحقة للمصارف والحكومات أكثر شيوعا . وازدادت

مطالبة المسؤولين المصرفيين بأن تعامل المصارف قروضها للبلدان التي تعاني من أزمة الديون ، على أنها "ضعيفة القيمة" . ونشأت سوق ثانية اتجر فيها بالمطالبات المصرفية التي على البلدان التي تعاني من صعوبات بالنسبة لخدمة الديون ، وبحلول عام ١٩٨٩ بيعت المطالبات التي على البلدان المدينة الرئيسية بحوالي ٣٠ في المائة من قيمتها الإسمية (انظر الشكل الرابع ـ ٤ بشأن متوسط عطاءات السوق الثانية بالنسبة لديون ١٥ عينة قطرية أشير إليها من قبل) . وقد هبطت العطاءات بشأن ديون بعض البلدان المنخفضة الدخل إلى ما يبلغ سنتا واحدا للدولار ، وغالبا ما اختفت من السوق .

الشكل الرابع - ٤ - عطاءات السوق بالنسبة لديون المصارف على ١٥ بلدا ناميا ، ١٩٨٦-١٩٩١

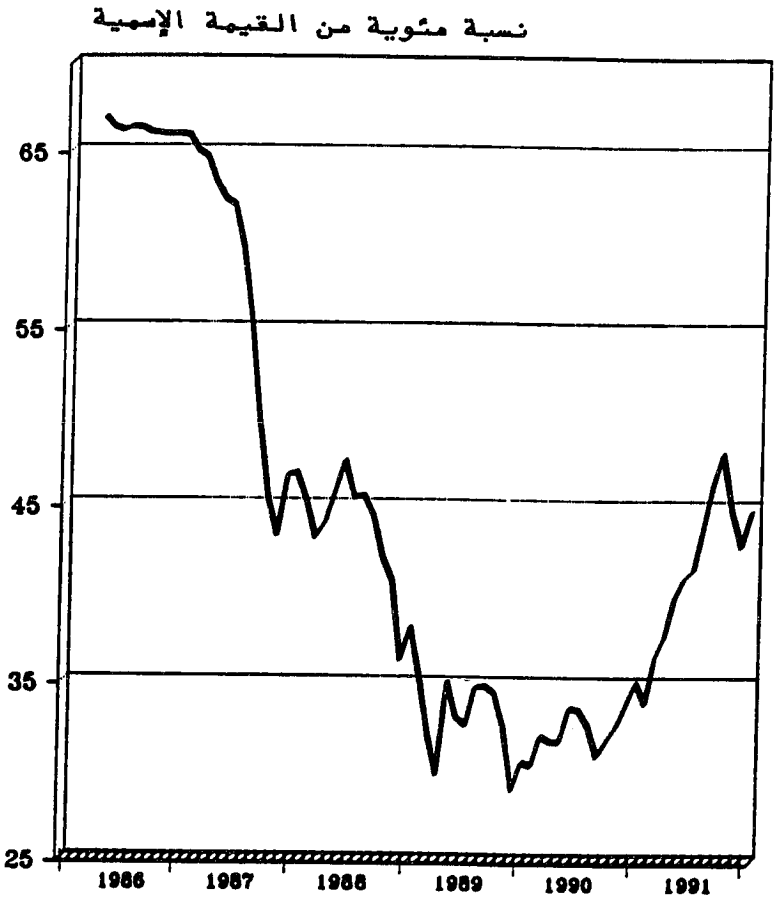

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات سالومون براذرز (Salomon Brothers) ، نيويورك .

وتسلم استراتيجية الديون العالمية اليوم بأن كثيرا من البلدان المثقلة بالديون لا يمكنها الخروج من "عبء الديون" وبأنه يجب شطب بعض الديون بوصفها غير قابلة للتحصيل ، وهو ما كان الدائنون يرغبون في القيام به بصورة متزايدة متى قامت البلدان النامية بتغييرات هيكلية ضرورية من أجل التكيف . وقد أصبحت الأساليب المحددة لخفض الديون معقدة ومتنوعة للغاية ، وهذا أساسا من أجل الاتفاق مع المصارف والمقرضين الرسميين الذين يعملون وفقا لأنظمة قانونية وضرائبية وتنظيمية مختلفة .

ومع أنه من حيث التطبيق لم تسفر الاستراتيجية الجديدة عن انخفاض صاف رئيسي في الدين نفسه إلا أنه يبدو أن هناك تقدما يحدث صوب حل مشكلة الديون . فبعض البلدان المثقلة بالديون ، وبصفة رئيسية في امريكا اللاتينية التي كانت مبعدة عن السوق المالية بدأت تعتبر من جديد ذات جدارة ائتمانية ، وإن كان ثمن ذلك هو قسط فائدة كبير وتقييد طلباتها من سوق التمويل . وقد ارتفعت الأسعار التي تعرض للدين المصرفي في السوق الثانية ، ولا سيما في عام ١٩٩١ ، وإن لم تواصل الأسعار الارتفاع حتى مستويات عام ١٩٨٦ (٣٥) . وإن ما يبدو من عودة رأس المال الهارب في بعض البلدان يشير أيضا إلى الثقة المتجددة في هذه الاقتصادات . على أن الحالة مازالت تتسم بالضعف في كثير من البلدان ذات الاقتصادات الأصغر حجما .

وبالنسبة للبعض ، ما زال الدليل على أن حالة الديون قد تحسنت غير واضح . وكمثال على ذلك ، تحسنت تحسنا كبيرا في السنوات الأخيرة نسب خدمة ديون المجموعات الرئيسية من البلدان النامية (انظر الجدول ألف - ٣٦) ، ولكن يمكن أن يعزى ذلك الى عوامل لا علاقة لها بالتقدم في المفاوضات على إعادة تنظيم الديون . فأولا ، أسعار

---

(٣٥) ولو أن السوق أعمق كثيرا مما كان عليه عادة (ويعني ذلك أن التجارة في أوراق البلدان النامية تجاوزت فيما يقال مائة بليون دولار عام ١٩٩١ ، مقارنة بمبلغ ٦٥ بليون دولار في عام ١٩٩٠) إلا أنها مازالت تتحرك وفقا لتطورات بعضها يعتمد على التنبؤ وبعضها يعتمد على "الواقع" . وهكذا ففي حين تعكس الأسعار الأعلى للديون في شيلي وكوستاريكا والمكسيك تحسن حالة الديون في تلك البلدان ، فإن ارتفاع أسعار ديون الأرجنتين والبرازيل في العام الماضي كان بسبب توقع التوصل إلى اتفاق بشأن تلك الديون . وتقلل هذه الأسعار المرتفعة قبل حدوث الاتفاق الخصم على الديون في الاتفاق الختامي كما تزيد التكلفة بالنسبة للمدين ولدائنيه الرسميين الأطراف في الاتفاق الذي يتم التوصل إليه بالفعل .

الفوائد بالدولار ، التي تحسب على أساسها فوائد ديون المصارف التجارية ، بلغت مستويات منخفضة بصورة غير اعتيادية (انظر الجدول ألف - ٨) . وعندما يبدأ الانتعاش الاقتصادي في البلدان المصنعة سترتفع هذه الاسعار مرة أخرى . وثانيا ، قنّن بصفة رئيسية الاتفاق المتعلق بالديون التدفق النقدي الذي كان قائما في بعض البلدان المدينة قبل الاتفاق . وقدّر ما بلغته المتأخرات من مدفوعات الفوائد في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وحدها ب ٣٥ بليون دولار في نهاية عام ١٩٩١ (٣٦) . غير أن الاتفاق المتعلق بالديون يفوق المتأخرات حتى اذا كان التدفق النقدي هو تقريبا نفسه لأن المتأخرات تستلزم تخفيض فرص الحصول على التمويل التجاري والأموال الرسمية .

وعلى الرغم من ذلك ، فإن التحسن الكبير في التحويل الصافي لموارد البلدان المثقلة بالديون في عام ١٩٩١ أشار الى ما يبدو أنه الفائدة الرئيسية من عملية تقنين الديون ، ألا وهو الاستثمار المباشر الجديد ، وعودة رأس المال الهارب ، والاستثمارات في الأوراق المالية الأجنبية ، والاقراض الجديد . والأمر الحاسم هو أن تستمر هذه التدفقات الجديدة ، وذلك يتوقف على توقعات حصائل الصادرات ، ومن ثم على نمو الاقتصاد العالمي ، وعلى فرص الوصول بدون عائق للأسواق الرئيسية ، وعلى التقدم المستمر لاصلاحات التكيف المصحوبة بعدالة اجتماعية أكبر وهدوء سياسي .

تمويل التحول الى اقتصادات سوقية جديدة

تعيد بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق تصميم جميع مؤسسات الحياة الاقتصادية وتقوم بإصلاحها . وتستحدث ، في الميدان المالي ، المصارف التجارية ، والمصارف المركزية على نحو ما هو موجود في الاقتصادات السوقية والأسواق المالية ، للاضطلاع بمهام لم يكن معظمها موجودا في اطار التخطيط المركزي . وستكون لهذه المؤسسات مسؤولية رئيسية عن تعبئة المدخرات - الأجنبية والمحلية على حد سواء - وتوزيعها على الاستثمارات . وهي الى حد ما شرط مسبق للاستخدام الفعال للموارد المالية التي تلتزم الجهات المانحة والدائنة بتقديمها . واذا لم تستخدم المدخرات المحلية استخداما فعالا ، فليس هناك ما يدعو لافتراض أن المدخرات الأجنبية ستستخدم

---

(٣٦) اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، Preliminary Overview of the Economy of Latin America and the Caribbean 1991 (LC/G.1696 ، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١) ، صفحة ١٩ (من النص الانكليزي) .

استخداما فعالا كذلك ، ولذلك السبب ، سيُستعرض استحداث أنظمة الوساطة المالية في هذه البلدان قبل التدفقات المالية الدولية الاخيرة نفسها .

استحداث هياكل مالية جديدة

على الرغم من أن بعض البلدان ذات الاقتصاد المتحول تنفذ إصلاحات اقتصادية منذ عقود من الزمن ، فإنها كانت حتى عام ١٩٩٠ تعمل بصفة أساسية في اطار نموذج التخطيط المركزي . ويتمثل جوهر الاقتصاد السوقي في لامركزية واستقلال الكيانات الفاعلة الاقتصادية التي تتخذ ما يشكل في نهاية المطاف قرارات مترابطة . وبصفة خاصة يقوم عدد كبير من الكيانات باتخاذ القرارات المتعلقة بالادخار وبالاستثمار ، على نحو منفصل ، وتتراوح هذه الكيانات بين مؤسسات كبيرة الى محلات صغيرة ، وبين أسر معيشية الى حكومات . ويمكن تعبئة الموارد لغرض الاستثمارات من مدخرات المستثمرين أنفسهم ، أو يمكن تعبئة مدخرات الآخرين عن طريق المساهمة في رأس المال أو القروض . وفي النهاية تسمح "فوضى السوق" بتحقيق توازن بين المدخرات والاستثمارات ، وتوزيع المدخرات على مجموعة من المشاريع الاستثمارية . وتعاني الأسواق عادة من "التشويهات" (مثلا عدم توافر المعلومات الكافية لجميع المستعملين المحتملين) ، وحتى عندما تكون السوق فعالة ، من غير المعتقد بصفة عامة أن يتمخض عنها أفضل توزيع اجتماعي لرأس المال ؛ فهناك دور ما يتعين على الحكومة أن تلعبه . غير أن القطاع المالي يلعب دورا رئيسيا في عملية توزيع الاستثمارات ، وتخدم الاموال التي تمر بالقطاع ثلاث مهام رئيسية هي وحدة الحساب ، ووسائل الدفع ، وتخزين القيم .

ويتناقض ذلك بصفة حادة مع الدور الفرعي للقطاع المالي في اطار التخطيط المركزي . فسلطات التخطيط هي التي كانت تتخذ من الناحية العملية جميع القرارات المتعلقة بالانتاج والتوزيع تقريبا ، وهي التي كانت تحدد حجم وتوزيع الاستثمارات ، والاستهلاك ، والانتاج . أما الجهود الرامية الى تحقيق الاتساق فكانت تُبذل في استخلاص الأرصدة المادية للخطة . وتستمد الارصدة المالية ، من أجل المدخرات والاستثمارات مثلا ، من القرارات المعبر عنها ماديا .

وكانت الوظيفة الرئيسية للمؤسسات المالية هي المساعدة على تنفيذ خطة الانتاج . وكان يُستخدم مصرف حكومي واحد للعمل كمصرف مركزي مركب ، يصدر العملة ، وكنظام مقاصة للمدفوعات من المؤسسات واليها . وكان المصرف يقدم رأس المال العامل الى الشركات لدفع أجور العمالة ، وغيرها من تكاليف الانتاج قبل تلقي أموال المبيعات المزمعة . والشركات التي كانت تحقق أرباحا (عندما تجاوزت أموال المبيعات السُلف

المقدمة للانتاج) كانت تجد أن هذه الأموال قد استوعبت واستخدمت لدعم حسابات الشركات الخاسرة ماليا . وكانت الاستثمارات الطويلة الأجل تقدم في شكل اعتمادات من "المصارف" المتخصصة التي تقدم أموالا للانفاق على المشاريع الاستثمارية المخطط لها وتراقب تنفيذ المشاريع . وكانت هذه المصارف تتلقى أموالها من ميزانية الحكومة ؛ وتسترجع الحكومة بدورها الى حد كبير الأموال المخصصة من الضريبة على رقم الأعمال ، وهي الضريبة على مبيعات البضائع الاستهلاكية المصنعة ، ومن صافي أرباح المؤسسات . ولم تكن أية مؤسسات مالية تتصرف كوسطاء ماليين مستقلين وإنما كوكالات ادارية للحكومة المركزية (٢٧) .

ولم يكن للنقد جميع الخصائص التي له في الاقتصاد السوقي . فكان هو الطريقة التي يمكن بها متابعة حسابات النشاط الاقتصادي واجراء المعاملات : البضائع المسلمة والمسدد ثمنها ، والعمل المنجز والأجور المدفوعة الخ . وأتاح أيضا دفع الأجور نقدا للأسر المعيشية بعض الاختيار من مجموعة البضائع التي وفرها المخططون المركزيون للاستهلاك ، كما سمح لها بفضل الادخار بأن تخطط استهلاكها على فترة زمنية معينة - أو أن تفرض على نفسها التوفير اذ أن البضائع كانت في كثير من الأحيان شحيحة . غير أنه لم يكن لمديري المؤسسات الخيار في وضع خطط للانفاق على استثمارات رئيسية . فبالنسبة لهم ، لا يتم الاحتفاظ بالنقد كقوة شرائية وليست هناك آلية لتجميعه .

وعليه ، فإن نظام التخطيط المركزي ، الذي يعتبر منطقيا من الناحية المثالية ، أصبح كابوسا اداريا من الناحية العملية ، ولا سيما عندما بدأت البلدان ذات الاقتصاد المخطط تنمو بشكل معقد أكثر . وبحلول الخمسينات ، توقفت عملية ازالة اللامركزية الاقتصادية ، وتأثرت بذلك تقريبا جميع البلدان ذات الاقتصاد المخطط

---

(٢٧) أنشئت أيضا مصارف للادخار منذ الأيام الأولى للتخطيط المركزي . واحتفظت هذه المصارف بودائع الأسر المعيشية كخدمة للمستهلكين ، ولكنها لم تكن بصورة مباشرة مصدر اعتمادات للمؤسسات أو الأفراد ، إلا بالنسبة للقروض المقدمة لشراء السكن ، وذلك بصفة رئيسية في أوروبا الشرقية . وكانت ايراداتها تحوّل في معظم الأحيان الى ميزانية الحكومة . وتم أيضا إنشاء مصرف تجاري أجنبي لتخليص المعاملات بالعملة الأجنبية . وكان لدى بعض البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا أيضا مصرف تجاري ، ومصرف بحري ، وعدد من المصارف التعاونية . والمصارف التعاونية مملوكة جماعيا ، ووظيفتها هي خدمة احتياجات مشاريع الحرف اليدوية والمزارع الصغيرة والمحلات .

مركزيا (٣٨) . وتم الاستعاضة بدرجات متفاوتة عن التوجيهات المركزية للمؤسسات بالحوافز والمثبطات المالية ، كما أن الطلبيات المحددة مركزيا والاجبارية من طرف الحكومة كانت بصورة عامة دون القدرة الانتاجية للمؤسسات ، مما كان يسمح لها باستقلالية ذاتية أكبر .

وكان للاصلاحات أثر كبير على القطاع المالي ، ولم تكد هذه الاصلاحات تبدأ في إعداد هذا القطاع لعملية الاقتصاد السوقي . وهكذا في حين أن المصارف الحكومية استمرت في تقديم الاعتمادات بشروط مواتية للأنشطة المخطط لها وواصلت بصورة روتينية تغطية خسائرها ، سُمح أيضا للمصارف بأن تقدم قروضا لما تراه أنشطة سليمة لا ترد في الخطط . وبالاضافة الى ذلك تضاعف عدد المصارف المتخصصة في مجال الاستثمارات الطويلة الأجل التي أنشئت للقطاعات الاقتصادية الهامة في المراحل الأولى من الاصلاح ، وسُمح لها بأن تقدم اعتمادات قصيرة وطويلة الأجل . وبالاضافة الى ذلك ، سُمح بالتمويل الذاتي للاستثمارات ، وبدأت المؤسسات في الاعتماد على نفسها وعلى الموارد المقترضة . وبدأت أيضا المؤسسات تتعامل بصفة مباشرة مع بعضها البعض بدلا من أن تقتصر على الالية التخطيطية الحكومية .

واليوم بعد التخلص من التخطيط المركزي ، تتخذ وتناقش خطوات اضافية وكبيرة لاعادة هيكلة النظام المالي في جميع البلدان التي تمر بعملية تحول اقتصادي . والهدف الأولي المقبول عموما للنظام المصرفي يتمثل في الانتقال من نظام المصرف الاحادي الحكومي الى نظام مصرفي مؤلف من قسمين ، يتألف من مصرف مركزي يتمتع بقدر كبير من الاستقلال عن التأثير السياسي ، وعدة مصارف تجارية تتنافس في مجال الودائع والقروض . ويعطى أيضا للمصارف المتخصصة قدر أكبر من الاستقلال الذاتي .

وتقدمت بولندا وتشيكوسلوفاكيا وهنغاريا أكثر من غيرها في مجال إعادة الهيكلة . واستقلت قانونيا المصارف المركزية عن الحكومة في بولندا وهنغاريا في عام ١٩٩١ ، وفي تشيكوسلوفاكيا في ١ شباط/فبراير ١٩٩٢ عندما بدأ نفاذ قانون

---

(٣٨) تم استعراض الفترة حتى منتصف الثمانينات في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٨٨" (E/1988/50 ، الفصل السادس) .

المصارف الحكومية . وتم وضع اجراءات ليقوم المصرف المركزي بالاشراف على النظام المصرفي الجديد وللاضطلاع بالسياسة النقدية (٢٩) .

ومن السابق لأوانه إطلاق حكم على درجة الاستقلال الفعالة التي سيتمتع بها كل مصرف من المصارف المركزية التي يتم أو سيتم انشاؤها في البلدان ذات الاقتصاد المتحول ، ومدى السرعة التي يمكن بها بناء كفاءتها التقنية وقدرتها على كسب ثقة السوق المحلي والدولي ، وهو أساس الجهاز المصرفي المركزي . ومن بين الأمور التي أثارت القلق في بولندا وهنغاريا مثلا أن المصرف المركزي مول بصفة رئيسية عجز ميزانية الحكومة ، على الرغم من أنه في هنغاريا تم تخفيض درجة التسييل النقدي للعجز . وبالاضافة الى ذلك ، لم يفرض الجهاز المصرفي في أي من البلدان في بداية عام ١٩٩٢ انضباطا ائتمانيا على عملائه من المصارف والمؤسسات ، التي عملت هكذا بطريقة لا تختلف كثيرا عن الطريقة التي كانت تعمل بها في اطار التخطيط المركزي ، على الأقل فيما يتعلق بالعلاقات المالية (٣٠) . وسيتمثل الاختبار الهام لاستقلال المصرف المركزي في استعداد الحكومات للسماح بوجود مرونة في أسعار الفوائد وبصفة خاصة في السماح لها بالارتفاع لتحقيق توازن بين عرض القروض والطلب عليها ، فضلا عن إعمال الانضباط الائتماني (٣١) .

---

(٢٩) للحصول على تفاصيل إضافية ، انظر : Organisation for Economic Co-operation and Development, "Bank restructuring in central and eastern Europe : issues and strategies", Financial Market Trends, No. 51 (February 1992), PP. 15-30; and V. Sundararajan, "Central banking reforms in formerly planned economies", Finance and Development (IMF/World Bank), March 1992, PP. 10-13 .

(٣٠) بدأ نفاذ قوانين الإفلاس اعتبارا من ١ نيسان/ابريل ١٩٩٢ في بولندا وهنغاريا ، وهي قوانين تنشئ آلية - وتهديدا - يمكن بموجبهما فرض انضباط ائتماني .

(٣١) تتمثل مسؤولية المصرف المركزي في إيجاد ظروف مالية سليمة ، وتتمثل وظيفة الحكومة في معالجة العواقب التكييفية لإيجاد هذه الظروف المالية ، التي يمكن أن تتضمن حالات واسعة النطاق من الإخفاق عند الشركات المدينة أكثر من اللازم . وتحتاج اجراءات الإفلاس الى السماح على نحو أساسي بحماية وإعادة تنظيم المؤسسات الصالحة للبقاء ، في الوقت الذي يتم فيه وقف العمليات غير الفعالة بأقل قدر من الاضطرابات الاجتماعية وأقصى قدر من إعادة التوزيع والتدريب .

ومن السابق لأوانه أيضا إطلاق حكم على احتمالات نجاح المصارف التجارية التي أنشئت على أنقاض المصارف الحكومية في كل بلد . ومن باب المبالغة أن يقال إن سوقا مصرفية تنافسية قد نشأت في أي من البلدان . والوظيفة الرئيسية لموظف الإقراض في المصارف هي وظيفة لم يكن لها أثر في البلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وهي وظيفة تهدف الى تقييم ملاءمة المقترض المحتمل - بما في ذلك المؤسسات الجديدة أو الأفراد الذين يسعون الى إنشاء مؤسسات - وصلاحية خططهم الاقتراضية . ولا بد أن يمر بعض الوقت قبل تطوير العلاقات المصرفية الجارية مع العملاء من المؤسسات ، وإدخال مجموعة من الخدمات المصرفية التي يجدها قطاع الأعمال المحلي جذابة . ولتحقيق هذين الغرضين ، ينبغي إيجاد قطاع من موظفي ومدراء المصارف الماهرين . والمساعدة التقنية في هذا المجال هي إحدى الفوائد الرئيسية التي يمكن الحصول عليها من العلاقات التي يتم انشاؤها مع المصارف في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

وبالاضافة الى ذلك ، استهلت المصارف عملها وارثة قدرا كبيرا من الديون المعدومة في دفاترها (بالرغم من أن إحدى النتائج الايجابية للتضخم السريع في بولندا تمثلت في تخفيض القيمة الحقيقية لتلك الديون) . واذا أمكن منع تزايد الديون المعدومة ، فإن المشكلة تمكن معالجتها عن طريق الضمانات الحكومية الجزئية ، وزيادة رأسمال المصارف - وهي إحدى الفوائد المحتملة لتحويلها الى القطاع الخاص - والتجديدات مثل مصرف كونسوليداكني في تشيكوسلوفاكيا ، الذي يأخذ على عاتقه الديون المعدومة ، واستخدام صندوق الملكية الوطني ، الذي تتمكن المصارف في إطاره من مبادلة الديون المعدومة بسندات قابلة للتحويل (٣٣) .

وفي الاتحاد السوفياتي السابق ، كان الاصلاح المصرفي في مستهله عندما انحل الاتحاد . وكان المصرف المركزي الذي يمكن أن يحظى بالقبول هو شبكة تشمل جميع أرجاء الاتحاد مع فروع للسلطة المالية في مختلف الجمهوريات ، وهي تقتدي بنظام الاحتياطي الفيدرالي للولايات المتحدة . أما الآن فيبدو أن كل دولة خلف بصدد إرساء نظام مصرفي خاص بها .

وفي الوقت نفسه انتشرت المصارف التجارية الجديدة ، ولاسيما في الاتحاد الروسي . وهي أساسا من نوعين . فقد تم تحويل عدة مصارف متخصصة كبيرة كانت تخدم فروعا اقتصادية أو صناعات محددة ، مثل مصرف المجمع الزراعي - الصناعي ، الى كيانات مصرفية تجارية غير مقيدة تضطلع أساسا بنفس المهام المصرفية . بالاضافة الى ذلك ، جرى إنشاء ما يزيد على ألف مصرف تجاري ، وتم ذلك في أكثر الاحيان من قبل شركات ، كوسيلة للتمويل المشترك بين الشركات بعيدا عن القيود التي تفرضها

---

(٣٣) الهدف من البرامج الجديدة هو مساعدة المصارف التجارية في تشيكوسلوفاكيا على تصفية دفاترها من المبالغ الكبيرة من "الائتمانات المتجددة دوما للمخزون" . التي ورثتها عند إنشائها عن المصرف الحكومي . وفي أحد الخيارات يقوم مصرف تجاري ما بتحويل مبلغ من هذه "الاصول" الى "مصرف كونسوليداكني" وتشطب قيمة إسمية معادلة من ديونها المطلوبة للمصرف الحكومي . وعندها يكون هذا المصرف الجديد مسؤولا عن تحصيل مدفوعات هذه الديون ، حسب الامكان ، وفي الخيار الآخر ، يقوم المصرف التجاري بمقايضة الاصول بسندات ذات قيمة إسمية أقل تكون قابلة للتحويل الى رأس مال ذاتي في أحد المشاريع الحكومية التي هي قيد التحويل الى القطاع الخاص .

الحكومة . وهي صغيرة جدا عموما وينقصها رأس المال وسريعة التاثر ، بالنظر الى أنه لم يتم بعد إرساء الاطار القانوني للمصرفية التجارية . كذلك لا توجد بعد قواعد لمبادئ مصرفية أساسية مثل ضمان القروض برهون وشروط احتجاز الرهون ، فضلا عن نظام تأمين الودائع المصرفية . ولم يتم حتى الآن اعتماد أية آلية من أجل إنفاذ رقابة المصرف المركزي ، ولا من أجل الابلاغ الموثوق عن عمليات المصارف . وفي هذه الحالة يخشى ألا يتمكن كثير من المصارف الجديدة من النجاة من الموجة الأولى لحالات الإفلاس والتخلف عن الدفع التي قد تحدث اذا جرى مثلا سحب اعانات الشركات .

وتمثل المصارف التجارية في الاقتصادات السوقية الحجر الأساسي للنظام المالي . وتكملها مؤسسات ائتمانية أخرى ، وكذلك أسواق مالية شتى . ومن الأمثلة الهامة لذلك أسواق السيولة المرتفعة للقروض القصيرة الأجل . والأدوار الرئيسية في هذه الأسواق تضطلع بها المصارف التجارية التي تقرض بعضها البعض الفائض من الأموال لفترات قصيرة . وهي تقوم أيضا بتسليف أو اقتراض أموال لأجل قصير من المؤسسات غير المالية في السوق ، مثلما تفعل ذلك الحكومة التي تشهد تدفقات ضرائبها وإنفاقها دورات مختلفة والتي غالبا ما تشكل صكوكها القصيرة الأجل العملة الفعلية للسوق . وهي تعتبر الى جانب السندات الحكومية الطويلة الأجل القابلة للتسويق ايداعات مالية خالية من المخاطرة تقريبا ، مما يجعلها مثالية لأغراض الادارة النقدية في الشركات . وبالفعل تقوم المصارف التجارية عموما بتطبيق السياسة النقدية عن طريق "عمليات السوق المفتوحة" في هذه الأسواق من أجل تخفيض عرض النقود عن طريق بيع السندات الحكومية وزيادته عن طريق شرائها .

وقد استحدثت في شهر شباط/فبراير من هذه السنة سوق نقدية من هذا القبيل في تشيكوسلوفاكيا ، عندما قام المصرف الحكومي بتنظيم أول مزاد له لبيع أذون الخزانة وقد باع منها ما تقدر قيمته ب ٤٥٠ مليون دولار من أذون مدتها ٣٩ يوما . وفي هذه المرة لم يكن مسموحا إلا للمصارف التجارية بأن تشتري هذه الأذون . وسيتم في وقت لاحق عرض سندات الخزانة الطويلة الأجل القابلة للمبادلة في السوق غير الرسمية على الجمهور في وقت لاحق من المتوقع أن تصبح صكوك ادخار هامة . ولقد بدأت بولندا في بيع أذون مسحوبة على المصرف الوطني نفسه لأغراض الادارة النقدية القصيرة الأجل . إلا أن البلد الذي توجد به سوق الأوراق المالية الأكثر تطورا من بين البلدان ذات الاقتصاد المتحول هو هنغاريا ، التي تقوم حكومتها منذ عام ١٩٨٣ باصدار أوراق مالية محلية . وتتراوح الاستحقاقات بين أذون الخزانة التي مدتها ٣٠ يوما وسندات مدتها ١٥ عاما ويمكن أن تدفع الفائدة في شكل قسائم ثابتة أو باستخدام صيغ غامضة ومع ذلك

فإن الأوراق المالية لا تشكل إلا نسبة صغيرة من الأصول المالية في القطاع الخاص في هذه البلدان (٣٣) . وفي الاقتصادات المتحولة الأخرى ، تعتبر أسواق النقد وأسواق السندات الحكومية في مستهل مراحل تطورها ، إذ يعتبر قيام نظام مصرفي تجاري قادر على الاشتغال شرطا أساسيا وستشكل المصارف والشركات نفسها مع مرور الوقت قوة تدفع على إنشائها .

ومن جهة أخرى ، أقيمت بورصات الأوراق المالية في كثير من الاقتصادات المتحولة ، وهذا أمر غريب نظرا لندرة الشركات المحلية التي يمكن تبادل أسهم رأس مالها في السوق . وبدأت عملها في نهاية عام ١٩٩١ ، ولو على أساس محدود ، في الاتحاد الروسي وبلغاريا وبولندا وهنغاريا ، ومن المزمع افتتاحها في عام ١٩٩٢ في أوكرانيا وبيلاروس وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا (٣٤) . وفي الاتحاد الروسي لا تزال عملية الاتجار بالأوراق المالية في مرحلتها البدائية إلا أن هناك اثنتي عشرة بورصة قيد الاشتغال . ولا يوجد حتى الآن قانون ينظم إصدار الأسهم أو الاتجار بها ، وذلك رغم قيام الحكومة في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بإصدار أمر مؤقت بهذا الشأن . وعدد الأوراق المالية المتبادلة ضئيل جدا - فنحو أربعين شركة سجلت أورقاها المالية في قائمة أسعار البورصة من بينها خمس شركات فقط مسجلة بصفة شبه دائمة - والأسعار متقلبة تقلبا شديدا (٣٥) .

وقيمة بورصات الأوراق المالية في الوقت الحاضر رمزية أكثر منها اقتصادية ، إنه قد تجيز في نظر الجمهور الحقوق الجديدة في الملكية الخاصة لوسائل الانتاج ، بيد أن اقامة حقوق واضحة للملكية هي في الحقيقة أكثر تعقيدا بكثير ، كما أن الاسهام

---

(٣٣) انظر Bank for International Settlements, 61st Annual Report (Basel, June 1991) , P. 62 .

(٣٤) اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم البيع E.92.II.E.1) الصفحة ٢٣٠ (من النص الانكليزي) .

(٣٥) صحيفة ازفستيا ، ٦ آذار/مارس ١٩٩٢ ، الصفحة ٤ .

الاقتصادي لبورصات الأوراق المالية حتى في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لا يخلو من الخلافية[٣٦] .

ومع ذلك ترد الأسواق في خطط تحويل الاقتصاد الى القطاع الخاص . والأمر لا يتعلق هنا بامكانية تحويل الشركة الحكومية العادية الى القطاع الخاص عن طريق إصدار أسهم وطرحها في بورصات الأوراق المالية المحلية ؛ فالبورصات لا تزال بالغة الصغر بالنسبة لهذه العملية ، وفي غياب مؤسسات استثمارية كبيرة ؛ مثل صناديق المعاشات التقاعدية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فإن الأصول العامة سوف تتركز فورا وبشكل ظاهر في حوزة شريحة غنية محدودة من السكان . وفي الوقت الذي يجري فيه الترتيب لبيع شركات حكومية الى مجموعات من القطاع الخاص والى مستثمرين مباشرين أجانب ، فإن المقترحات المتعلقة بالتوزيع الجماعي ، المجاني تقريبا ، لأسهم الشركات الحكومية على السكان الراشدين ككل حظيت أيضا بالترحيب وبدأ تنفيذها في تشيكوسلوفاكيا . ويعتبر امتلاك مثل هذه الأسهم أمرا جذابا بالنسبة لمالكي الأسهم الجدد اذا كان السهم ينطوي على قدر من السيولة أي اذا كان بإمكانهم بيعه نقدا .

---

(٣٦) صدر مؤخرا تحليل مفصل لمسألة حقوق الملكية والتحويل الى القطاع الخاص في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول في الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا ... ، الفصل ٦ ؛ وللاطلاع على تقييم للدور الاقتصادي الذي تقوم به أسواق الأسهم ، انظر : Joseph E. Stiglitz "Financial markets and devlopment", Oxford Review of Economic Policy vol. 5, No. 4 (Winter 1989), pp. 55-68 ؛ وللاطلاع على الموقف الذي يعتبر أن نظاما يرتكز على المصارف أفضل بالنسبة للاقتصادات المتحولة من نظام يرتكز على الأسواق See Jenny Corbett and Colin Mayer, "Financial reform in eastern Europe: progress with the wrong model", Oxford Review of Economic Policy vol. 7, No. 4 (Winter 1992), pp. 57-75 .

والواقع أن احتمال تحقيق أرباح رأسمالية مرتفعة جعل البرنامج التشيكوسلوفاكي يحظى بشعبية كبيرة وقد اشترى أكثر من نصف السكان وصادقوا على دفاتر مستندات تعادل قيمتها تقريبا قيمة مرتب أسبوعي متوسط . وتحتوي هذه الدفاتر على نقاط مستندات تستخدم للمزايدة على أسهم في ما لا يتجاوز عشر شركات تم تحويلها مؤخرا الى القطاع الخاص . ويجوز للأفراد أن يقدموا عروضهم الذاتية أو أن يضعوا نقاط المستندات التي بحوزتهم في صندوق استثمار مشترك يمكنه المزايدة بمجموعات أكبر من النقاط . وقد جرى إنشاء نحو ٦٠٠ صندوق استثماري تستخدم لأغراض التحويل الى القطاع الخاص وذلك في بيئة خالية نسبيا من الضوابط ، وفي جو يتسم بشدة المنافسة على دفاتر المستندات كفل عدد كبير منها عائدات تساوي قيمتها ١٠ مرات الى ٣٠ مرة قيمة الاستثمار الأصلي ووعدت المستثمرين بالحق في بيع أصولهم نقدا بعد سنة . ومن المقرر أن تبدأ الجولة الأولى من عمليات التحويل الجماعية الى القطاع الخاص في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٣.

التمويل الخارجي وادارة الديون

سييسر الهيكل المالي الناشئ في الاقتصادات المتحولة مع مرور الوقت ، عملية حشد المدخرات المحلية وتوزيعها اللامركزي لأغراض الاستثمار ، خاصة في وقت تتم فيه السيطرة على التضخم وأصبحت فيه الأسعار تعكس بشكل أفضل أوجه الندرة في الاقتصادات ، ومن أهمها ندرة العملات الأجنبية (انظر الاطار الرابع - ١ المتعلق بالروبل في الاتحاد السوفياتي السابق) . وهناك أيضا من الأسباب ما يؤكد تماما أن من المنتظر أن تجتذب الاقتصادات المتحولة موارد مالية من أسواق رأس المال الرئيسية في العالم ، رغم أن الغالبية الكبرى منها مستبعدة في الوقت الراهن من هذه الأسواق .

الاطار الرابع - ١ - كما يساوي الروبل ؟

تساوي العملات الوطنية للاقتصادات السوقية سعرها الجاري في السوق الدولية . وعلى عكس ذلك ، يمكن أن يكون سعر الصرف في ظل التخطيط المركزي في الاتحاد السوفياتي السابق جزافيا ، وقد كان جزافيا بالفعل . فقد كانت الدولة تقرر تصدير كمية كافية للحصول على العملة الأجنبية اللازمة لشراء قائمة الواردات المزمعة . وتحسب قيمة المبادلات التجارية بالعملة الأجنبية ويحسب الانتاج الموجه للتصدير بالعملة المحلية كما هو الأمر بالنسبة للانتاج الموجه للسوق المحلية ، باستثناء أنه يمكن قيد مكافأة لحساب الشركة من أجل الجهد الكبير اللازم لاستيفاء معايير التصدير . ولا ترد من المبادلات أية عملة أجنبية في الحسابات المحلية .

وقد بدأت الحالة في التغير مع الالتزام بالتحول الى اقتصادات سوقية وإدماجها في الاقتصاد العالمي . وابتداء من عام ١٩٨٩ ، سمح لبعض الشركات بالاتجار في الخارج لحسابها الخاص ، على أن يحتفظ بالعائدات في شكل ودائع من العملات الأجنبية في المصرف الحكومي للتجارة الخارجية . ويمكن استخدام هذه الأموال لشراء سلع أجنبية غير أنه لم تكن هناك حاجة الى تحويلها الى العملة المحلية أو رغبة في ذلك . وخاصة اذا كانت الصفقة وفقا لسعر الصرف الرسمي للروبل مقابل الدولار (٠,٦ روبل للدولار) ، وهذا لا علاقة له إطلاقا بواقع السوق .(أ)

(أ) أوجدت أسعار الصرف الرسمية لتحويل قيمة العملات الصعبة التي تكسبها أو تنفقها المنظمات التجارية الأجنبية الى قياس مشترك تدعى فالوتا روبل The Valuta rouble ، إلا أن هذا الروبل ليس هو الروبل المتداول في المعاملات التجارية المحلية . وقد تم استخدام ٢٠٠٠ معامل تقريبا لتحويل الفالوتا روبل الى روبلات محلية في حسابات الشركات . بالاضافة الى ذلك ، تم استخدام عملة مختلفة ، هي الروبل القابل للتحويل ، لتقييم التبادل التجاري فيما بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق . ويجوز من حيث المبدأ لسلطة تجارية حكومية استخدام فائض الروبلات القابلة للتحويل مع بلد عضو لتصفية عجز مع آخر ، ولكن في الواقع ، تم الاحتفاظ بكل مجموعة من الموازين الثنائية على حدة .

وقد جرى في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ توسيع حق التعامل بالعملة الاجنبية والاحتفاظ بودائع بالعملة الاجنبية الى أن شمل ذلك تقريبا جميع الشركات في الاتحاد السوفياتي . وقد تعين احلال شيء يوفر قياسا عمليا لقيمة الروبل محل سعر الصرف الرسمي للروبل مقابل الدولار .

وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ استحدثت السلطات السوفياتية ما يدعى بـ "سعر الصرف التجاري" الذي تبلغ قيمته ١,٧ روبل لكل دولار ، وهذا يساوي ثلاث مرات سعر الصرف الرسمي . وعليه أمكن تقييم السلع المستوردة للشركات عن طريق قنوات الحكومة المركزية ودفع قيمتها بالروبل وفقا لسعر الصرف هذا ، وتمكن المصدرون من تحويل أرصدة العملة الاجنبية في المصرف الحكومي للتجارة الخارجية الى روبلات وفقا لهذا السعر . وكان يتعين على المصدرين بيع ٤٠ في المائة من عائداتهم من العملة القابلة للتحويل الى الحكومة وفقا لذلك السعر وذلك لمساعدتها على خدمة الديون الاجنبية للبلد . وقد أعتبر هذا خطوة جريئة أقرّت بأن السعر الرسمي مقيم بأكثر من قيمته الحقيقية وكان ذلك أول سعر صرف حقيقي للشركات . إلا أن هذا السعر ظل مقيّما بأكثر من قيمته الحقيقية وهو لا يقدم أية حوافز للشركات لكي تحول مبالغ أكبر من المبالغ التي يتعين عليها تحويلها من العملة الاجنبية الى العملة المحلية .

وفي نيسان/ابريل ١٩٩١ ، ازداد تراجع الحكومة عن مراقبة أسعار الصرف وذلك بإلغاء سعر الصرف الخاص الذي كان يتعين على المقيمين السوفيات استخدامه عند تحويل الروبل الى عملة أجنبية من أجل السفر الى الخارج[ب] . وقررت أيضا أنه ، يمكن للشركات والافراد ، القيام ، داخل حدود البلد بشراء العملات القابلة للتحويل وبيعها حسب سعر صرف العملة الذي يحدده المصرف الحكومي . وتحدد أسعار الصرف في "مزادات" لكي تعكس تغيرات العرض والطلب . وبعد هذا كان من المفروض أن يصبح سعر صرف الروبل

(ب) كان هذا السعر والمبالغ الصغيرة للمعاملات التي تجرى وفقا له المجال الوحيد للتحويل المباشر للعملة المحلية الى عملة أجنبية . وكان لا يمكن تحويل عائدات الافراد من العملة الصعبة إلا وفقا للسعر الرسمي ، وكانت تودع في حسابات بالفالوتا روبل لإنفاقها في متاجر خاصة .

ذا معنى بالنسبة للعناصر الاقتصادية المحلية ، فضلا عن المستثمرين الاجانب ، الذين وُعدوا لأول مرة بآلية عملية لتحويل عائداتهم من الروبلات الى عملة صعبة بغية نقلها الى خارج البلد . بيد أنه استمر استخدام الشركات لسعر الصرف "التجاري" في المبيعات المطلوبة للعائدات من العملة الاجنبية وفي إعداد فواتير الواردات التي توفرها الحكومة المركزية .

وقد قامت السلطات السوفياتية تدريجيا بتوسيع حلقة العناصر المخول لها التعامل بالعملة الاجنبية وسمحت لمزيد من المصارف والشركات ببيع وشراء العملة مقابل الروبل في المزادات العادية . وتم تحديد سعر الصرف الأول في المزاد الذي نُظم في بداية نيسان/ابريل ١٩٩١ بمبلغ ٣٧,٦ روبل للدولار . غير أن قيمة الروبل بدأت في غضون أسابيع في الانخفاض بشدة ، حيث أن العرض من العملة الصعبة المطروحة في سوق صرف العملة كان أقل بكثير من الطلب .

وفي حزيران/يونيه استحدثت وزارة المالية ضريبة مصادرة ذات أثر رجعي على العائدات من الروبلات الناجمة عن بيع الشركات للعملة الصعبة ، مما زاد من تقليص حوافزها على بيع العملة الصعبة مقابل الروبل . وكان لهذه التدابير أثر شديد على سعر صرف الروبل في المزادات .

وبالاضافة الى ذلك بدأ المصدرون بشكل روتيني في إنفاق عائداتهم من العملة الاجنبية على استيراد الاغذية والادوية والسلع الاستهلاكية لموظفيهم ولبيعها من جديد بالروبل بأسعار تتجاوز كثيرا الأسعار الرسمية ، التي كان المعروض منها ضئيلا للغاية . وبعد ذلك لاقت شركات أخرى صعوبات متزايدة في الحصول على العملة الصعبة اللازمة للواردات التي تحتاجها ، كما في مجال تجهيز الاغذية والمستحضرات الصيدلية مثلا . وفي الاثناء زاد ارتفاع معدل إنشاء النقود من أجل تمويل عجز الحكومة الضخم (انظر الفصل الثاني) من ارتفاع الضغط التضخمي وزاد من تفاقم حالة الهروب من الروبل التي أصبحت متفشية على نطاق واسع الآن ، والتي وصلت الآن حتى الى تجارة التجزئة ولا سيما الى الخدمات . وبذلك ارتفع الطلب بشكل سريع على العملة الصعبة من جانب كل من السكان والمشاريع ، بينما بقي العرض محدودا للغاية .

وفي نهاية تموز/يوليه ، أصدر المصرف الحكومي في الاتحاد السوفياتي سعرا "سياحيا" جديدا لشراء العملات الأجنبية من جانب الأفراد هو ٣٢ روبلا لكل دولار . وفي مستهل تشرين الثاني/نوفمبر رُفع السعر السياحي الى ٤٧ روبلا لكل دولار . وقد سمحت هذه الاجراءات من جانب المصرف المركزي السوفياتي ، المتخذة لمواجهة المفهوم المنتشر على نطاق واسع بأن سعر الصرف الحقيقي للروبل كان دائما أقل من السعر المعلن رسميا ، بزيادة المضاربات من أجل زيادة تخفيض قيمة الروبل .

ومع تفكك الاتحاد السوفياتي ، ألغيت أسعار الصرف التي كان يستخدمها المصرف الحكومي في الاتحاد السوفياتي وألغيت كذلك أسعار الصرف الرسمية والتجارية والسياحية . وقام المصرف المركزي للاتحاد الروسي عندئذ بإدخال سعرين جديدين للصرف ، سعر "للسوق" و "سعر تجاري خاص" . وكان من المقرر استخدام السعر الأخير الذي حدد ب ٥٥ روبلا لكل دولار ، لتبديل ٤٠ في المائة من عائدات المشاريع من العملة الصعبة ، وسمح فضلا عن ذلك ، كما كان الشأن في السابق ، ببيع ١٠ في المائة من العائدات وفقا لسعر السوق . وحدد المصرف المركزي هذا السعر ب ١١٠ روبلات لكل دولار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ ؛ ورفع بعد ذلك الى ٩٠ روبلا ، غير أنه في بداية نيسان/ابريل عاد الى ١٠٠ روبل للدولار .

وقد أدى إعلان حكومة الاتحاد الروسي أنها ستحرر الأسعار في كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ الى زيادة التوقعات التضخمية بشكل كبير . ويمكن رؤية أثر ذلك على صرف العملة في مصرف موسكو الدولي . وقد وصل سعر الصرف في هذه السوق الى ٢٣٠ روبلا لكل دولار في كانون الثاني/يناير ، وذلك بعد بدء نفاذ ارتفاع الأسعار المحلية . ورفع السعر بعد ذلك الى ١٤٠ روبلا في أواخر شباط/فبراير ، وانخفض ثانية الى ١٦٠ روبلا في أواسط آذار/مارس ، وفي خلال نيسان/ابريل تعزز السعر بصورة تدريجية ليصل الى ١٥٠ روبلا للدولار ، وقد دعمه في ذلك الى حد ما تدخل المصرف المركزي . وكما يتبين من حالات تقلب الأسعار الجنوني هذا أن السوق هزيلة للغاية .

ويرى كثير من الخبراء - في كل من موسكو وفي الخارج - أن هذه الاسعار تقلل الآن من قيمة الروبل(ج) . وقد قام مسؤولون من حكومة الاتحاد الروسي ، تأييدا منهم لإنشاء صندوق دولي من أجل تثبيت الروبل ، بالتحدث عن خططهم لتثبيت سعر الروبل بما يقارب ٥٠ روبلا للدولار . وأفيد أن المصرف المركزي لا يملك ما يكفي من موارد العملة الصعبة لتغطية تدخل واسع من أجل حماية مثل هذا السعر بنفسه وأن تعهد نيسان/ابريل الذي التزمت به مجموعة البلدان الصناعية السبعة بأن تضيف الى مجموع المساعدة المالية للجمهوريات السوفياتية السابقة صندوقا بمبلغ ٦ بلايين دولار تساعد على استقرار سعر الصرف في النطاق المستصوب ، وذلك لا لأن مبلغ ٦ بلايين دولار سيكفي بالضرورة لقمع عملية الهروب من الروبل بقصد المضاربة ، بل لأنه قبل إقرار ذلك سيتم توقيع برنامج تعديل صارم مع صندوق النقد الدولي سيؤدي الى توافق آراء دولي ، تدعمه الالتزامات المالية ، بشأن تحديد سعر للروبل .

(ج) مثلا يقال إنه في موسكو يمكن استخدام مبلغ ما من العملة الصعبة في شراء ثلاث أو أربع مرات ما يمكن شراؤه إذا تم تحويل هذا المبلغ الى الروبل وفقا لسعر السوق ، عما إذا كان قد أنفق في متاجر الدولة التي تتعامل بالعملة الصعبة (صحيفة إزفستيا ، ١٤ شباط/فبراير ١٩٩٢) . وزد على ذلك فإن المدخلات المستوردة للمواد الخام والآلات والمعدات ، وغيرها تكلف مبالغ باهظة بالروبل وفقا لسعر السوق بالمقارنة بالإمدادات المحلية المساوية عند توافرها .

ويبدو أن اختلال الأنشطة الاقتصادية هو جزء لا يتجزأ من عملية التحول الى اقتصادات السوق الجديدة ، حسبما نوقشت في الفصل الثاني . وقد تضمنت العواقب صعوبات في خدمة الديون الخارجية بالنسبة لبعض البلدان وفي تخفيض عام لنسبة ما تمثله بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق من مخاطر ائتمانية .

وبالمقارنة بالعالم ككل ، فقد كانت هذه البلدان تعتبر من حيث الائتمانات فوق المتوسط من جانب الأسواق في السنوات الأخيرة ، باستثناء بولندا ورومانيا (انظر الجدول الرابع - ٥) . وفي هذه السنة فإن تشيكوسلوفاكيا وهنغاريا فقط اللتان لا تزالان تصنفان على هذا النحو ، ولقد تمكنت كل منهما من جمع أموال من أسواق رأس المال الدولية (٠,٣ بليون دولار و ١,٤ بليون دولار ، على التوالي ، تتكون أساسا من اصدارات سندات) . ورغم أن تصنيف بولندا ما زال منخفضا للغاية فإن السوق آخذة في رفع تقييمها لها نظرا لبرنامج التعديل البولندي وبسبب الدعم الدولي ومن المحتمل أن تتأهل بولندا قريبا في نظر المصارف ، مثلا ، للحصول على تمويل ذي صلة بالمشاريع .

وأكبر انخفاض سجل في مجال تصنيف الجدارة الائتمانية هو ما حدث بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق[٣٧] . ففي عام ١٩٨٩ حددت المصارف الدولية المجازفة بإقراض الاتحاد السوفياتي بنفس مستوى اقراض أيرلندا وجمهورية كوريا ونيوزيلندا وبأقل من مستوى اقراض اليونان والبرتغال والمملكة العربية السعودية . وفي العام الماضي أقفلت الأسواق أمام الاتحاد السوفياتي وأقفلت كذلك بالنسبة لكل جمهورية من الجمهوريات الخلف . وفي الحقيقة ، فإن جميعها مصنف بدرجة أقل من تصنيف الاتحاد السوفياتي السابق الأخير والافتراضي (انظر الجدول الرابع - ٥) .

وأحد مجالات التركيز الرئيسية المثيرة للقلق هي خدمة الديون المتبقية للاتحاد السوفياتي السابق . فبعد تفكك الاتحاد أعلنت حكومات كل من الاتحاد الروسي وأوكرانيا ومعظم الدول الخلف الأخرى نيتها في الوفاء بالديون التي اقترضها الاتحاد السابق . وسيساعد ذلك الأمر في طمأنة الدائنين ، إلا أن هناك بادئ ذي بدء صعوبات جمة في وضع آلية وصيغة لتقاسم الالتزامات ، وكانت احدى الأفكار التي طرحت بكيرا تقسيم الديون ووضع المسؤولية عنها على عاتق الجمهوريات غير أن هذا الأمر لم تثبت امكانية تطبيقه ، من ناحية بسبب وجود أكثر من ٦٠٠ اتفاق ائتماني تضم شروطا وأحكاما متباينة ، مما يجعل عملية تقسيمها أمرا يستحيل تحقيقه .

---

(٣٧) انظر Institutional Investor, March 1992, pp. 122-123 .

الجدول الرابع - ٥ - التصنيفات الائتمانية لأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، ١٩٨٨ - ١٩٩٣ (أ)

(نسبة مئوية من المتوسط الشامل)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣
أوروبا الشرقية					
ألبانيا	..	..	..	..	٤١
بلغاريا	١٢٣	١٢٠	١١١	٧٣	٥٦
بولندا	٤٦	٤٧	٤٩	٥٧	٦٨
تشيكوسلوفاكيا	١٤٠	١٤١	١١٢	١٣٣	١٣٦
رومانيا	٨٦	٨٤	٨٥	٧٣	٦٨
هنغاريا	١٣٠	١١٥	١١٣	١٠٨	١١١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٦٨	١٦٨	١٥٩	١١٧	٧٩ (ب)
بند تذكيري					
متوسط التصنيف الشامل	٣٨,٩	٣٨,٧	٣٩,٠	٣٨,٠	٣٧,٥

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى Institutional Investor .

(أ) هذه التصنيفات نتجت عن دراسة استقصائية لـ ٧٥ مصرفا الى ١٠٠ مصرف ، مرجحة وفقا لوضع بلدها في العالم ونظم التحليل القطرية ، وحدد المستجيبون أعدادا للبلدان تتراوح من صفر الى ١٠٠ ، على أن يكون العدد ١٠٠ لأقل البلدان تقصيرا عن الدفع ، والبيانات مستقاة من دراسات استقصائية أجريت في آذار/مارس .

(ب) التصنيف المقارن للجمهوريات الخلف هي : الاتحاد الروسي ٦٦ ، أذربيجان ٤٠ ، أرمينيا ٣٩ ، أستونيا ٦٩ ، أوزبكستان ٣٧ ، أوكرانيا ٦٠ ، بيلاروس ٥١ ، جورجيا ٣٦ ، تركمانستان ٣٤ ، جمهورية ملدوفا ٣٨ ، طاجيكستان ٣٤ ، قيرغستان ٣٤ ، كازاخستان ٤٧ ، لاتفيا ٦٤ ، ليتوانيا ٦٣ .

ولذلك فقد تقرر معالجة هذا الامر بصورة جماعية واتفق في منتصف آذار/مارس ١٩٩٢ الاعضاء الـ ١١ في كومنولث الدول المستقلة على الاضطلاع بالمسؤولية "المشتركة والمتعددة" بتسديد ديون الاتحاد السوفياتي ؛ مثلا ، إذا عجزت دولة عن التسديد تتكفل الدول الاخرى بتسديد المدفوعات المالية . وقد تم التفاوض أصلا حول هذا الترتيب مع حكومات مجموعة الـ ٧ في تشرين الاول/اكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ، ولكن لم تنضم إليها في ذلك الحين اذربيجان وجورجيا وأوكرانيا وأوزبكستان . ويبدو أن أحد جوانب المشكلة يكمن في ايجاد آلية لتسديد الديون . فقد كانت تتم في السابق عن طريق مصرف التجارة الخارجية بالاتحاد السوفياتي ، إلا أن أوكرانيا فضلت سبيلا آخر ، غير مرتبط مباشرة بالاتحاد السابق ولا يقع تحت سيطرة الاتحاد الروسي . وقد تم التوصل الى حل وسط في آذار/مارس تحت ضغط الدائنين الغربيين ويتمثل هذا الحل في أن تتولى وكالة خلف ، تدعى أيضا مصرف التجارة الخارجية ، مواصلة القيام بتسديد الديون بوصفها الوسيط الوحيد ، غير أن الاتحاد الروسي وأوكرانيا سيضطلعان بمنصبين من المناصب الثلاثة كنائبين للرئيس لمجلس قائم بين الدول يحكم هذه الوكالة ، مع منح المقعد الثالث للجمهوريات الاخرى على أساس دوري (٣٨) .

وإذا كان قد تم بهذا الشكل اتفاق على ترتيب ملموس بموجب آلية كومنولث الدول المستقلة فلا يزال الشك يحوم حول تنفيذها ، ويرجع ذلك أساسا الى أن عدة جمهوريات لا تملك بكل بساطة الاحتياطي اللازم من العملة الصعبة ، وعائداتها من الصادرات لا تكاد تذكر والآليات اللازمة لإنفاذ نظم العملة القائمة وجمع الضرائب لا تزال في بداية الطريق . وفي الواقع فإن الاتحاد الروسي أعلن في بداية هذه السنة أنه يضطلع بالمسؤولية الشاملة عن مجموع الديون الأجنبية التي اقترضها الاتحاد السوفياتي السابق مع اعتبار الحصص المتبقية للجمهوريات الاخرى ديونا لها على الاتحاد الروسي (٣٩) . وأفيد أيضا أن الاتحاد الروسي هو الدولة الخلف الوحيدة التي قامت بتسديد دين أجنبي حتى نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

---

(٣٨) ستوزع الاصوات حسب الحصص المتفق عليها للجمهوريات في مجموع الدين . ولن تكون قرارات المجلس سارية المفعول إلا إذا حصلت على ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الاصوات . وقد تم تقرير حصة كل جمهورية من الدين بشكل سريع نسبيا . فقد قبل الاتحاد الروسي ٦١ في المائة واوكرانيا ١٦ في المائة وبيلاروس ٤ في المائة وكازاخستان ٤ في المائة وأخذت الدول الاخرى على عاتقها ما تبقى من الدين . وأعلنت جمهوريات البلطيق الثلاث أنها لا تعتبر نفسها مسؤولة عن الدين الذي اقترضه الاتحاد السوفياتي السابق .

(٣٩) صحيفة إزفستيا ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

ومع ذلك ، أعيدت جدولة التزامات بمبالغ ضخمة ، في حين بقيت التزامات أخرى معلّقة التسديد ، ومن هذه الأخيرة ، على سبيل المثال ، الاتفاق الذي توصل اليه الاتحاد السوفياتي مع هنغاريا على تحويل الالتزامات غير المسددة بالروبل القابل التحويل إلى ما يناهز بليونين من الدولارات ، كدين بنقد قابل للتحويل . أما فيما يتصل بالأرصدة التي تبلغ نحو ٥ بلايين روبل ، المدين بها الاتحاد لتشيكوسلوفاكيا ، فسيلزم التوصل بشأنها إلى بعض الترتيبات في ظل الحكم الجديد .

وكجزء من الاتفاق مع مجموعة الدول السبعة في تشرين الثاني/نوفمبر المشار اليه أعلاه ، تقرر إرجاء دفع ٣,٦ بليون دولار من أصل القرض المستحق الدفع في عام ١٩٩٢ من الديون المستحقة لمجموعة دائني نادي باريس . وفي أوائل كانون الاول/ديسمبر ، تعيّن على مصرف "فنيشيكونومبانك" التوقف عن دفع أصول الديون المقترضة من مصارف تجارية ، ووافقت اللجنة الاستشارية للبنك الدولي ، التي تنسق إعادة جدولة ديون الاتحاد السوفياتي ، على تمديد مهلة دفع أصول الديون المستحقة اعتبارا من كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ إلى آذار/مارس ١٩٩٢ ، على أساس أن تبقى مدفوعات الفوائد جارية ، وتقرر التعامل بطريقة واحدة مع الدائنين الرسميين والدائنين التجاريين (٤٠) .

ومهما يكن من أمر ، لم تظل خدمة الديون المتفق عليها جارية . وكذلك كان شأن خدمة الديون المقترضة من الاتحاد السوفياتي السابق . وتفيد البيانات السوفياتية أن الديون الخارجية للاتحاد السوفياتي كانت تناهز ، في نهاية عام ١٩٩١ ، ٨٠ بليون دولار ، علما بأن ذلك لا يتضمن دين المؤسسات السوفياتية الفردية ، المتكبد لحسابها الخاص ، وحسابات المقاصة والمقايضة ، والمبالغ التي يدين بها الاتحاد للبلدان الاشتراكية السابقة بالعملة الصعبة ، وديون الاعارة والتأجير . لكن الديون التي تدين بها البلدان النامية إلى الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية السابقة بلغت ١٥٨ بليون دولار ، بسعر الصرف الرسمي (٤١) . ويعتقد أن معظم هذه الديون غير قابل للاسترداد مع أن هناك محاولات جارية لترتيب دفع جزئي على الأقل ولو عينا في

---

(٤٠) البنك الدولي ، Financial flows to developing countries, Quarterly Review (كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١) ، ص ١٨ (من النص الانكليزي) .

(٤١) USSR Goskomstat, Ob ekonomicheskom polozhenii strany v 1991 godu (Moscow December 1991), p. 25 .

بعض البلدان . ومن الطرق التي يمكن لهذا الترتيب أن يعمل بها الطريقة التي يمثلها ترتيب تم الاتفاق عليه مع اللجنة التنفيذية لشبه جزيرة القرم . فقد اشترت القرم جزءا مما كان على الجمهورية العربية السورية من ديون لحكومة الاتحاد السوفياتي السابق . ثم قايضت اللجنة الديون ببضائع سورية مختلفة ، جرى بيعها فيما بعد في القرم . واقترح أيضا البيع المباشر لهذه الديون في أسواق ثانية . ولا شك في أن هذا سيكون - إن حدث - بحسومات بالغة ، لأن ديون معظم البلدان المستحقة للاتحاد السوفياتي غير رائجة .

وما تدعو اليه الحاجة فورا في الاتحاد السوفياتي هو تحسين تدفق النقد الدولي اليه . ويقال إن المصدرين ، نظرا إلى عدم ارتياحهم لما تقضي به أنظمة الحكومة من تبديل نسبة كبرى من عائدات التصدير بالروبلات (انظر الإطار الرابع - ١) ، لا يعيدون إلى الوطن أرباحهم بل يودعونها في حسابات مصرفية خارج البلد ، أو يشترون الاسهم أو يستثمرون أموالهم في الخارج منتهكين بذلك انتهاكا سافرا الانظمة القائمة المتعلقة بالنقد . ويقال أيضا إن هناك مبالغ ضخمة من العملة الصعبة يجري تداولها ضمن حدود كومنولث الدول المستقلة ، وهو أمر لا يدعو إلى الاستغراب نظرا إلى العدد المتزايد من المصارف التجارية المجاز لها رسميا بالتعامل بالعملة الصعبة ، واتساع نطاق التعامل بالدولار في إطار النشاط الاقتصادي الداخلي ، حتى في مستوى التجزئة . لكن العملة الصعبة المستخدمة كوسيلة داخلية للدفع ليست متوفرة لشراء الواردات اللازمة . وهكذا نرى أن حكومة الاتحاد الروسي قد أعلنت عزمها على تشديد المراقبة على تدفقات النقد وتطبيق الانظمة (٤٢) .

وهناك ضرر مباشر من هروب رأس المال ، ولكن ربما كان له دلالة أكبر بوصفه سمة من علامات مهمة التكيف التي لا يزال ينتظر الاضطلاع بها في المستقبل ، مع الحاجة إلى إعادة بناء الثقة في النقد والحاجة إلى تهيئة بيئة يتوخى فيها تنظيم لمشاريع الانتاج على المدى القريب والاستثمار على المدى البعيد . ويقتضي ذلك هيكلا قانونيا راسخا ، وحقوقا محددة بوضوح في الملكية والعقود ، ومعايير متفقا عليها للمحاسبة ، ونظاما ضريبيا وتنظيميا مستقرا . وإذا ما جرى ذلك ، فستكون الثمار لا مجرد تنمية الانشطة الاقتصادية الداخلية وحسب ، بل اجتذاب اهتمام المستثمرين المباشرين الاجانب إلى مشاركة طويلة الأجل في وضع دينامي حديث البدء .

---

(٤٢) انظر Memorandum on the economic policy of the Government of the Russian Federation. ITAR-TASS, 4 March 1992, pp. 3-4 and 13.

وتدل خبرة بلدان أوروبا الشرقية ، التي ظلت في فترة تحوُّل مدة أطول ، على أن ارساء هذه الشروط الاساسية اللازمة لتنمية اقتصاد السوق يستغرق كثيرا من الوقت . وأما فيما يتعلق باستجابة الاستثمار المباشر ، فيبدو أن هناك أولا تهافتا على اقامة اتفاقات رسمية ، وربما اقامة مرافق توزيع للبضائع والخدمات الأجنبية ، يتبعها ، ولكن ببطء ، الاستثمار في مجال مرافق الانتاج المحلي (٤٣) .

على أن التدفق المالي المتصل بالاستثمار المباشر يمكن أن يتعزز بسرعة ، كما يثبت من تجربة هنغاريا . فقد كانت هنغاريا أشد أسواق الاستثمار المباشر رواجا من بين البلدان ذات الاقتصاد الذي يمر بعملية تحوُّل ، وذلك بسبب كونها بلدا يعتبر نسبيا ذا "جدارة ائتمانية" ، إذ تقدم إلى مجال أبعد في عملية التحوُّل - بدأت الإصلاحات في عام ١٩٦٨ - بالقياس إلى جيرانه من البلدان ، وإذ كان يعرض في عام ١٩٩٠ على الاقل ، أسعار فائدة جذابة نسبيا على المبالغ المودعة بالعملة الصعبة في المصرف المركزي (٤٤) . وفي عام ١٩٩١ ، تضاعف تدفق الاستثمار المباشر الأجنبي ثلاثة أضعاف تقريبا ، فبلغ ٥,١ بليون دولار ، مع العلم بأن هذا المبلغ لا يشمل المساهمات العينية (٤٥) . وتم استثمار نصف هذا المبلغ عن طريق عملية التحوُّل إلى الملكية الخاصة ، في البلد ، فيما استُثمر النصف الثاني عن طريق انشاء مشاريع مشتركة جديدة .

---

(٤٣) انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" ، ١٩٩١ ، ص ٨١ (من النص الانكليزي) .

(٤٤) هناك حافز آخر في هنغاريا ، كما هي الحال في البلدان ذات اقتصاد التحوُّل الاخرى ، هو التسهيلات الضريبية التي تتضمنها "مجموعة الاستثمار" . وقد كانت هذه عاملا هاما من عوامل القرارات المتخذة لإغلاق المشاريع المشتركة القائمة وافتتاح مشاريع جديدة تتمتع بمزايا ضريبية . وكانت النتيجة زيادة في عدد المشاريع المشتركة ، ولكن قابلة للانخفاض في متوسط رأس المال المستثمر فيها . وعلى كل حال ، فإن الحكومة - مثلما فعلت حكومة بولندا - ستتوقف تدريجيا على منح تسهيلات ضريبية للمشاريع المشتركة الأجنبية .

(٤٥) Népszabadság (Budapest), 2 March 1992, P.17 .

ولكن لم يُنفَق على مشاريع الاستثمار والواردات سوى جزء من رأس المال المستورد المتجمع ، واستبقيت مبالغ ضخمة في شكل ودائع بالعملة الصعبة في المصرف الوطني لهنغاريا(٤٦) . ومع أن هذا قد ساعد في زيادة الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية ، فليس هو غاية الاستثمار المباشر .

وعلاوة على ذلك فإن القيمة الحقيقية للفورنت قد ارتفعت (أي أن قيمة الفورنت انخفضت بنسبة أدنى من معدل التضخم) مع التدفق الصافي الكبير للنقد الأجنبي في العام الماضي ، الذي ساهم فيه الاستثمار المباشر . وهذا ، مشفوعا بارتفاع تكاليف اليد العاملة ، يحدّ من جاذبية هنغاريا بوصفها موقعا مناسبا للمشاريع المشتركة التي تُنتج للتصدير . وأغلقت بعض المنشآت أبوابها بصورة مؤقتة وأعلنت تأجيل العمل بخطط انفاقها . وبالاضافة إلى ذلك ، وبالرغم من سياسة تحرير الاستيراد التي تتبعها الحكومة ، مارست المشاريع المشتركة ، دون جدوى حتى الآن ، ضغوطا للحصول على حماية من الواردات أكبر مما حققته الحكومة فعلا(٤٧) .

التمويل الرسمي لعملية التحوُّل

من الواضح أنه إذا أريد للتمويل الخارجي أن يساهم في المراحل المبكرة لعملية التحوُّل إلى اقتصادات السوق ، فإن ذلك ينبغي أن يتم بشكل رئيسي عن طريق أنشطة كيانات رسمية . وفي سبيل ذلك ، فإن للأوساط المانحة والمدينة الدولية معادلة تطبّقها بصورة عامة . وباستثناء المساعدات الانسانية ، تقدم التدفقات الرسمية لأموال المساعدات الاقتصادية في سياق برامج تكيف وتنمية ، متفق عليها مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي . ولما كانت عضوية هاتين المنظمتين تعتبر على أي حال جزءا من عملية إعادة الاندماج في نظام الاقتصاد السوقي الدولي ، فإن جميع البلدان ذات الاقتصاد المتحوّل التي لم تكن فعلا أعضاء عاملة قد أصبحت إما أعضاء في هاتين المنظمتين ، أو أعادت احياء عضوية لها كانت معلّقة أو قدمت طلبا للانضمام اليهما . ويُذكر بشكل خاص أن جميع الدول الـ ١٥ التي خلفت الاتحاد السوفياتي السابق قدمت طلبات لتصبح أعضاء . وهناك خمسة بلدان ذات اقتصاد متحول في أوروبا الشرقية تقيم

---

(٤٦) Figyelo (Budapest), 12 March 1992, p. 13 .

(٤٧) على سبيل المثال ، للاطلاع على ما دار في اجتماع وزير العلاقات الاقتصادية الدولية مع كبار رجال الأعمال في المشاريع المشتركة ، انظر : Magyar Hirlap (Budapest), 29 January 1992, p. 11 .

فعلا ترتيبات دائمة نشطة أو ترتيبات موسعة مع الصندوق[٤٨] . وفي العام الماضي ، أقرضها الصندوق ٣,٦ بليون دولار محسوبة بالقيمة الصافية ؛ وكانت أضخم المبالغ المقرضة سابقا بمستوى ٥٠٠ مليون دولار في مطلع الثمانينات ، عندما كان لهنغاريا ورومانيا برامج مع الصندوق . أما الأموال التي دفعها البنك الدولي قروضا فكانت نحو بليوني دولار .

وكانت تدفقات الأموال الرسمية عامة إلى البلدان ذات الاقتصاد المتحول منسقة من قبل المجموعة الأوروبية ، وفقا لاتفاق مجموعة الدول السبع في اجتماع قمتها في تموز/يوليه ١٩٨٩ . وبموجب هذا الاتفاق في ١٩٩١ ، كانت جميع بلدان أوروبا الشرقية والوسطى جهات مستفيدة ، بما في ذلك البانيا ويوغوسلافيا ؛ واعتبارا من تشرين الثاني/نوفمبر ، دول البلطيق الثلاث . وكانت أهم أهداف المساعدات اعادة هذه البلدان على انشاء مؤسسات سياسية ديمقراطية واقتصادات قائمة على أساس السوق ، ولكي تندمج على نحو أفضل في الاقتصاد العالمي . وتقدم الأموال عن طريق مصادر ثنائية ، تجري تعبئتها في مجموعة الـ ٢٤[٤٩] ، والمجموعة الأوروبية نفسها ، وذلك بشكل رئيسي بواسطة المجموعة الأوروبية للفحم الحجري والصلب وبرنامج مساعدة إعادة التنظيم الاقتصادي لبولندا وهنغاريا[٥٠] ؛ بالاضافة إلى المؤسسات المالية الدولية ، أي صندوق النقد الدولي ومجموعة البنك الدولي والمصرف الأوروبي الجديد للتعمير والانشاء .

وقد أعلن المصرف الأوروبي للتعمير والانشاء عن مشروعه الأول في ٢٥ حزيران/يونية ١٩٩١ ، وهو قرض يناهز ٥٠ مليون دولار ، ممنوح لثماني مدن بولندية متوسطة الحجم ، لتحديث عمليات التدفئة الداخلية لسلطات الحكم المحلي فيها . وبانقضاء ١٧ شهرا فقط بدء أول مفاوضات بشأن انشائه ، وأول التزام له بشأن مشروع ، أظهر

---

(٤٨) هي : بلغاريا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وهنغاريا .

(٤٩) تضم مجموعة الـ ٢٤ الدول الأعضاء في مجموعة الدول السبع ، والأعضاء الآخرين في المجموعة الأوروبية ، وأعضاء الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ، واستراليا وتركيا ونيوزيلندا .

(٥٠) مع أن اسم هذا البرنامج يشير إلى نشأته المحدودة : (Pologne/ Hongrie : Assistance à la restructuration économique) فقد قام بتمويل مشاريع في بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وفي جميع أنحاء المنطقة ، فضلا عن بولندا وهنغاريا .

المصرف مدى السرقة التي يمكن للمجتمع الدولي أن يعبئ نفسه فيها لبرامج الأولوية التي يتم التوصل بصددها إلى توافق آراء فعلي . وهذا المصرف ، بوصفه مؤسسة صغيرة نسبيا ، رأسمالها قدره ١٢ بليون دولار ، من المقرر أن يقدم القروض ، بصورة رئيسية ، لأنشطة القطاع الخاص ، ويحصل على حصة من رأس المال الذاتي . وحتى منتصف شباط/فبراير ١٩٩٣ ، كان المصرف ملتزما بنحو ٤٥٠ مليون وحدة نقدية أوروبية (أي أقل من ٥٦٠ مليون دولار) إزاء ١٤ مشروعا ، تتراوح من حصة صغيرة من رأس المال الذاتي (زهاء ٣ ملايين دولار) في شركة هنغارية لنظم الحاسوب ، إلى قرض يبلغ نحو ١٨٠ مليون دولار ، مقدم للاتصالات السلكية واللاسلكية في رومانيا ، فقرض يتجاوز ٧٥ مليون دولار مقدم لمشروع مشترك في هنغاريا ، تستفيد منه شركة من أكبر شركات صناعة السيارات في العالم . وهذه المبالغ ، بطبيعة الحال ، هي مبالغ صغيرة ماليا ، القصد منها احتلال موقع في التدفقات الرسمية للأموال ، التي توفرها الجهات الدائنة الثنائية والمؤسسات الكبرى .

وتعهدت البلدان المصنّعة كمجموعة ، حسبما أفادت المجموعة الأوروبية (٥١) ، بمبلغ ٤٥ بليون دولار منذ عام ١٩٨٩ لتعجيل الانتعاش الاقتصادي في أوروبا الشرقية . على أنه لم يُدفع من أصل هذا المبلغ سوى ٣٠ في المائة تقريبا . وكان مصدر ٨٠ في المائة من المبلغ المتعهد بتقديمه هو المجموعة الأوروبية والرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ؛ وقدمت البلدان فرادى ٣٢ بليون دولار ، أما ما تبقى فورد من مؤسسات دولية . وكان ربع المبلغ الذي التزمت بتقديمه بلدان مجموعة الـ ٢٤ ، وهو ٨ بلايين دولار في شكل هبات ، والباقي ، قروضا (٥٢) .

وجاء في تقديرات اللجنة الاقتصادية لأوروبا أن ٨,٦ بلايين دولار قد دفعتها مصادر رسمية إلى أوروبا الشرقية في ١٩٩١ ، أي ما يمثل نحو أربعة أضعاف مستوى ١٩٩٠ . ولم يتوقع في هذه التقديرات أن يستمر نفس المستوى في هذا العام ، ولا كان مما توقعه أن تقوم الأوساط المالية للقطاع الخاص بالتعويض عن هذا الفارق (٥٣) .

---

(٥١) لجنة المجموعات الأوروبية G-24 Assistance to Central and Eastern Europe, Summary Tables (Brussels, 11 November 1991) .

(٥٢) للاطلاع على تفاصيل المبالغ الملتزم بها والمدفوعة انظر : "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ..." ، الصفحات ١٨٣-١٨٧ (من النص الانكليزي) .

(٥٣) دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ... ، ص ١٨٦ (من النص الانكليزي) .

إلا أن هذا لا يشمل الأموال المقدمة إلى الاتحاد السوفياتي السابق . وهناك تقديرات شتى متوقعة لاحتياجات الجمهوريات التي خلّفت الاتحاد السوفياتي من المساعدات المالية . وفي مطلع نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، أعلنت مجموعة السبعة عن برنامج مساعدات مالية متعددة الأطراف تقدم للاتحاد الروسي ، ويتكون هذا البرنامج من ثلاثة عناصر رئيسية ، هي : (أ) قرابة ١٨ بليون دولار ، كدعم مالي في عام ١٩٩٢ ، لمساعدة الاتحاد الروسي على تحقيق استقرار اقتصاده وإعادة تنظيمه (٣,٥ بليون دولار كديون مؤجلة التسديد ، و ٣ بلايين دولار قروضا من صندوق النقد الدولي ، و ١,٥ بليون دولار قروضا من البنك الدولي والمصرف الأوروبي للتعمير والانشاء وما شابهما ، وما يصل إلى ١١ بليون دولار مساعدات ثنائية ، بما في ذلك ضمانات اعتمادات للتصدير ، واستئمانات غذائية ومعونة انسانية) ؛ (ب) صندوق تبلغ أمواله ٦ بلايين دولار من النقد ، للمساعدة على دعم سعر صرف الروبل (انظر الإطار الرابع - ١) ؛ (ج) التعجيل بالعضوية في صندوق النقد الدولي . وبالاضافة إلى هذا ، جاء في تقديرات الصندوق أن الجمهوريات الـ ١٤ الباقية من الاتحاد السوفياتي السابق ستحتاج إلى ٣٠ بليون دولار في ١٩٩٣ (٥٤) .

وفي مؤتمر واشنطن المعني بمساعدة الدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة ، الذي عُقد في كانون الثاني/يناير ، أفادت المجموعة الأوروبية ، بأنه تم الالتزام بنحو ٧٩ بليون دولار لهذه الدول ، من أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، وكان نحو ثلاثة أرباع هذا المبلغ من المجموعة الأوروبية . على أنه لا يزال يلزم دفع جزء كبير من المبلغ ، مع العلم بأنه لم يتضح إلى الآن مدى أهمية ما ينبغي أن يكون عليه صافي الالتزامات الاضافية التي ستقدم للمنطقة .

هل ينبغي للبلدان المصنعة أن تشجع الإدخار ؟

دعيت البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الى أن تساعد ماليا البلدان ذات الاقتصاد المتحول وأن تستثمر فيها ، وأن تعزز في نفس الوقت تحويلاتها إلى البلدان النامية ، وأن تلبي احتياجاتها الاستثمارية الخاصة . وإذا تركنا جانبا مسائل الاستصواب السياسي والاقتصادي فاننا نتساءل هل هذا الجهد ممكن ؟ لقد حدث انخفاض في الادخار في كثير من البلدان الصناعية ذات الدخل المرتفع في الثمانينات ،

---

(٥٤) Address of the Managing Director, IMF Survey, 27 April 1991, p.133 .

وهناك حديث عن قصور في الادخار العالمي في التسعينات(٥٥) . بيد أن خبرة الثمانينات كانت معقدة ، وتغيرت بعض العوامل التي كانت تؤدي إلى انخفاض معدل الادخار . وكما سيحاول أن يبين السيناريو الذي سيختتم به هذا الفصل فان حجم الادخار في هذه البلدان ، وفي البلدان التي تمر بعملية تحول أيضا وفي البلدان النامية ، يمكن أن يزاد زيادة كبيرة عن طريق جعل موضع تركيز السياسة أكثر ملاءمة .

سجل الادخار

تستند عادة المناقشات التي تدور حول وجود قصور في الادخار العالمي الى دراسات تقيس الادخار بقيمته الإسمية وتربطه بالناتج المحلي الاجمالي أو بنقد آخر يقاس أيضا بقيمته الإسمية(٥٦) . وبهذه المقاييس كان متوسط معدل الادخار في كل من البلدان المصنعة الرئيسية السبعة ، على وجه الخصوص ، أقل في الثمانينات عنه في السبعينات (انظر الجدول الرابع ٦) . بيد أنه إذا قيس الاستهلاك والدخل بأسعار ثابتة نجد أن معدل الادخار في المانيا وكندا واليابان ارتفع في الثمانينات . وكما يبين الجدول ، فان معدل الادخار في الثمانينات بأسعار ثابتة - في هذه المرة ، أسعار عام ١٩٨٠ - كان أيضا أعلى منه بالقيمة الاسمية في جميع البلدان .

---

(٥٥) انظر مثلا : "Saving in the industrial countries and the world demand for capital", Bank for International Settlements 61st Annual Report (Basel, June 1991), pp. 32-39; Robert Solomon, "Do we face a global shortage of capital?". Policy Focus 1991, No.6. Overseas Development Council (Washington, D.C., October 1991) ؛ وكلمة مدير صندوق النقد الدولي ، World Affairs Council ، سان دييغو ، ٥ آذار/مارس ١٩٩٢ (انظر : IMF Survey ، ١٦ آذار/مارس ١٩٩٢) وانظر أيضا : "The concept of savings shortage and the role of finance", Trade and Development Report, 1991 (United Nations publication, Sales No. E.91.II.D.15), pp. 87-99 and David F. Lomax, "Saving in the world economy", National Westminster Bank International Review, 19 October 1990.

(٥٦) انظر مثلا Bijan Aghevli and others, The Role of National Saving in the World Economy: Recent Trends and Prospects, IMF Occasional Paper No. 67 (March 1990); and Jorgen Elmeskov and others, Savings Trends and Measurement Issues, OECD Economics and Statistics Department Working Paper No. 105 (1991).

الجدول الرابع - ٦ - متوسط معدلات الادخار في البلدان المتقدمة النمو الكبرى السبعة ذات الاقتصاد السوقي
١٩٥١ - ١٩٩٠
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)(أ)

		١٩٥١-١٩٦٠	١٩٦١-١٩٧٠	١٩٧١-١٩٨٠	١٩٨١-١٩٩٠
كندا	بالقيمة الاسمية	٢٣,١	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٢,٦
	بالقيمة الحقيقية	٢٤,٦	٢٥,٤	٢٤,١	٢٦,٤
فرنسا	بالقيمة الاسمية	٢١,٩	٢٦,١	٢٥,٦	٢٠,٥
	بالقيمة الحقيقية	١٧,٩	٢٢,٥	٢٣,٦	٢٠,٨
المانيا(ب)	بالقيمة الاسمية	٢٦,٥	٢٨,٣	٢٥,٢	٢٤,٣
	بالقيمة الحقيقية	٢٦,٧	٢٦,٦	٢٣,٦	٢٤,٣
ايطاليا	بالقيمة الاسمية	٢٠,٤	٢٣,٠	٢٢,٢	٢١,٨
	بالقيمة الحقيقية	٢٤,٥	٢٩,٠	٢٤,٨	٢٢,٥
اليابان	بالقيمة الاسمية	٢٧,٧	٣٦,٣	٣٤,٥	٢٢,٣
	بالقيمة الحقيقية	١٥,٢	٢٤,٦	٢٩,٤	٢٤,٤
المملكة المتحدة	بالقيمة الاسمية	١٥,١	١٨,٧	١٩,٢	١٧,١
	بالقيمة الحقيقية	١٦,٦	٢٠,٤	٢١,٦	١٨,٣
الولايات المتحدة	بالقيمة الاسمية	١٩,٩	١٩,٦	١٩,٢	١٥,٧
	بالقيمة الحقيقية	١٩,٥	١٩,٣	١٨,١	١٧,٠

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

(أ) النسبة المئوية من الناتج المحلي الاجمالي بالقيمة الحقيقية استنادا إلى عناصر الناتج المحلي الاجمالي بقيمته الحقيقية حسبما أبلغته السلطات الوطنية إلى الامم المتحدة ومعاد تقييمه على أساس ١٩٨٠ = ١٠٠ .

(ب) القطاع الغربي فقط من المانيا .

وتنبع أهمية تغيرات الأسعار في قياس الادخار من المفهوم الاقتصادي للادخار بوصفه انفاقا جاريا ممتنعا عنه ، على سبيل المثال لو انخفضت أسعار سلع مستوردة في احدى السنوات بالنسبة الى أسعار الانتاج المصدر فانه يمكن شراء نفس حجم السلع والخدمات المشتراة في السنة السابقة باستخدام ايرادات أقل . ولو اشتري ذلك الحجم فعلا فان الوفر المُقاس سيكون أكبر على الرغم من أن "الوفر الحقيقي" ، أي الاستهلاك الممتنع عنه ، لن يختلف . وبالمثل فانه لو انخفض سعر السلع الاستثمارية بالنسبة الى أسعار السلع الاستهلاكية يمكن الاستثمار بقدر أكبر بالقيمة الحقيقية مع وجود مستوى معين غير مستهلك من الايرادات .

ويبين الشكل الرابع - ٥ أهمية آثار الأسعار النسبية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . ومن الخمسينات حتى أوائل السبعينات تحسنت معدلات التبادل التجاري وأصبح الوفر الحقيقي أقل من الوفر الاسمي . بيد أن الاتجاهين في كلا القياسين كانا متقاربين إلى حد بعيد . ومنذ ذلك الحين ومع تزايد تقلب معدلات التبادل التجاري ازدادت حركات المؤشرين اختلافا . ففي عام ١٩٨٦ ، مثلا ، ارتفع الادخار بقيمته الاسمية نصف في المائة بوصفه حصة من الناتج المحلي الاجمالي لكن حصة الادخار انخفضت بمقدار ٣ في المائة عندما صححت نظرا الى تحسن معدلات التبادل التجاري في تلك السنة بنسبة ٦ في المائة[٥٧] . كما أن الاتجاه العام لمعدل الادخار في هذه الاقتصادات منذ منتصف السبعينات مختلف تماما لو قيس بقيمته الحقيقية بالمقارنة بقيمته الاسمية : فقد تزايد الادخار ، بقيمته الحقيقية ، باطراد بوصفه حصة من الناتج المحلي الاجمالي .

---

(٥٧) من الجدير بالذكر أنه حدث في عام ١٩٨٦ تطوران مهمان في الأسعار الدولية ، هما انخفاض شديد في أسعار البترول وانخفاض كبير في سعر صرف الدولار بالنسبة الى عملات الاقتصادات الرئيسية الاخرى (للاطلاع على التفاصيل انظر المرفق الاحصائي) .

الشكل الرابع - ٥ - الادخار بقيمته الحقيقية وقيمته الاسمية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠

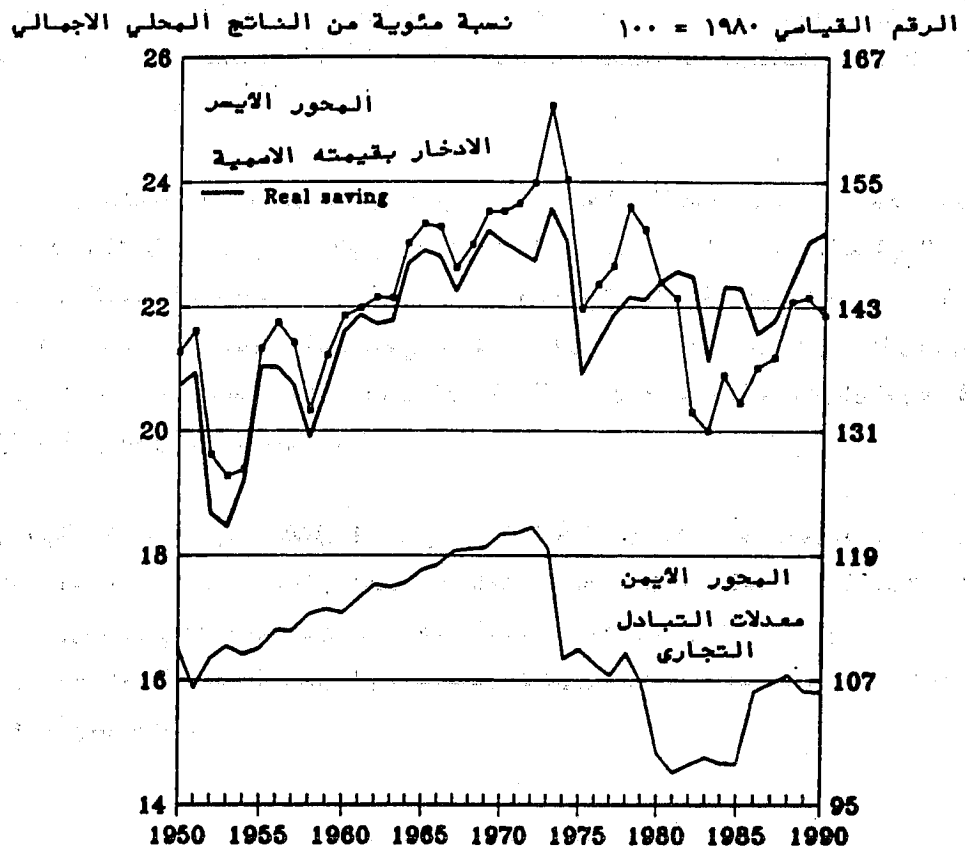

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

بيد أنه اذا كان الادخار بقيمته الحقيقية يتزايد في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ككل فان الجدول الرابع - ٦ يبين أن هذا لم يحدث لجميع البلدان كل على حدة . ويبين الجدول الرابع - ٦ ثلاثة أنماط يبدو أنها ميزت حقبة ما بعد الحرب . أولا ، شهدت الولايات المتحدة اتجاها تناقصيا - وإن كان متقلبا - في الادخار بقيمته الحقيقية طوال تلك الفترة . ثانيا ، ازدادت حصة الادخار في بلدان غرب أوروبا المرتفعة الدخل(٥٨) الى أن حدث انخفاض شديد عقب ارتفاع أسعار النفط والانكماش الذي حدث في منتصف السبعينات وحصة مستقرة فيما بعد بلغ متوسطها ما يربو على ٢٢ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي . ثالثا ، ازدادت الحصة الادخارية لليابان باطراد تقريبا .

وهكذا سيستتبع الخوف من وجود قصور في الادخار العالمي في التسعينات قلقا من ألا يعكس اتجاه الاتجاه الطويل الأجل المتمثل في انخفاض الحصة الادخارية بقيمتها الحقيقية في الولايات المتحدة بينما لا يمكن استدامة الاتجاه التصاعدي في اليابان . والواقع هو أن معدل الادخار الياباني مرتفع إلى حد يجعل من غير المحتمل حدوث زيادات أخرى هناك ، وبخاصة نظرا الى شيوخة السكان والعادات الاجتماعية الناشئة فيما يتعلق بوقت الفراغ والعمل .

ومن جهة أخرى يبين الشكل الرابع - ٦ أيضا أن الاتجاه التصاعدي للادخار في النصف الثاني من الثمانينات كان ظاهرة شائعة . فقد ازداد الادخار بقيمته الحقيقية في كل سنة تقريبا بوصفه حصة من الناتج المحلي الاجمالي في كل جزء من الشكل . ولتقصي معنى هذه التطورات الأقصر أجلا يتعين تحليل الادخار الاجمالي في تلك الفترة الى مكوناته الرئيسية .

---

(٥٨) أي باستثناء أسبانيا وايرلندا والبرتغال واليونان .

الشكل الرابع - ٦ - الادخار بقيمته الحقيقية في البلدان المتقدمة النمو المرتفعة الدخل ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠ - ١٩٩٠

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٠)

الولايات المتحدة

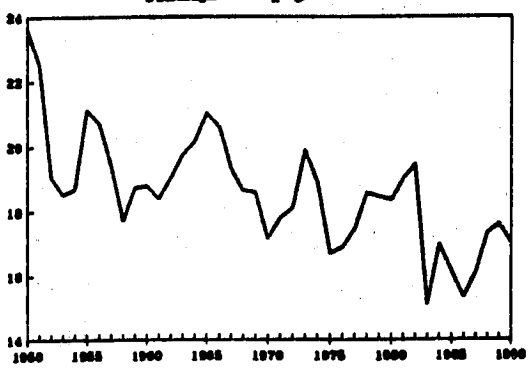

أوروبا المرتفعة الدخل*

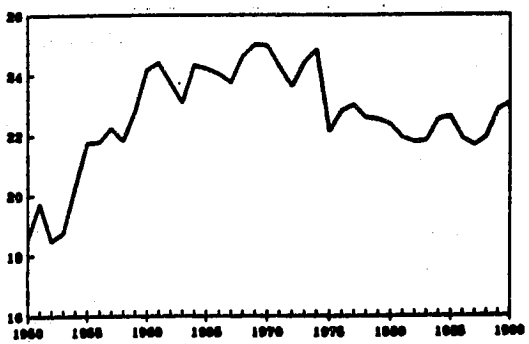

* أوروبا الغربية ، باستثناء اسبانيا وايرلندا والبرتغال واليونان

اليابان

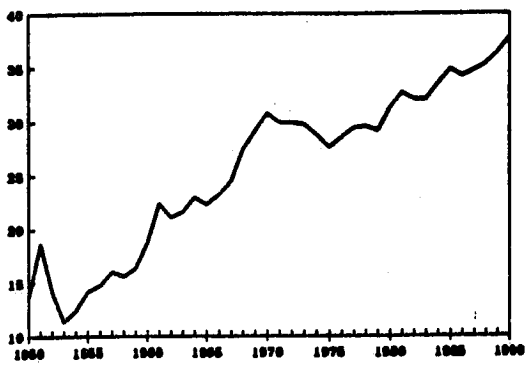

Source: UN/DESD.

أولا ، يمكن للمرء أن يفصل الادخار الذي يحل أساسا محل رأس المال الذي يستهلك في عملية الانتاج . وهو يُعرف في محاسبة الايرادات القومية باسم احتياطي استهلاك رأس المال ، وهو يشبه الاستهلاك في الحسابات التجارية . واحتياطي استهلاك رأس المال هو ، من حيث المبدأ ، جزء من ادخار جميع مستعملي رأس المال ، سواء الحكومة أو الشركات أو الأسر المعيشية كل على حدة . ومن الناحية العملية لا يتمكن احصائيو الحسابات القومية دائما من وضع تقديرات مستقلة لاحتياطي استهلاك رأس المال للمجموعات الاقتصادية المختلفة (على وجه الخصوص لا يسهل على الدوام تبين الخط الفاصل بين الشركات والأسر المعيشية) . ولأغراض المقارنات الدولية كثيرا ما يبلغ مخصص احتياطي رأس المال على هذا النحو بالنسبة الى الاقتصاد ككل لا بحسب القطاع الذي يحقق وفرا . وهذا هو النهج المتبع في الجدول الرابع - ٧ الذي يبيِّن الوفر في اقتصادات البلدان المصنعة الرئيسية السبعة . ويعتبر احتياطي استهلاك رأس المال هناك حصة كبيرة جدا للادخار في كل اقتصاد تفوق عامة نصف المجموع . وهو أيضا أكثر أجزاء الادخار استقرارا . وهكذا فعلى الرغم من أنه كان هناك اتجاه سلبي ضئيل في احتياطي استهلاك رأس المال في خمسة من البلدان السبعة في النصف الثاني من الثمانينات (انظر الجدول الرابع - ٨) ، فإنه يبدو أن هذا الاتجاه طفيف للغاية عندما يقارن بحجم احتياطي استهلاك رأس المال في كل بلد من البلدان .

الجدول الرابع - ٧ - تكوين إجمالي الادخار في الاقتصادات الكبري السبعة ، ١٩٨٥-١٩٨٩

(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

	احتياطي استهلاك رأس المال	صافي الادخار			مجموع الادخار الإجمالي	مجموع الادخار الإجمالي بأسعار عام ١٩٨٠
		الحكومة عامة	قطاع (أ) الشركات	الأسر المعيشية		
كندا	١١,٦	- ٢,٨	٣,٩	٦,٧	١٩,٤	٢٣,٥
فرنسا	١٢,٥	- ٠,٥	٣,٩	٥,٣	٣٠,٣	٣٠,٠
المانيا (ب)	١٢,٥	١,٧	٣,٥	٧,٨	٢٤,٤	٢٣,٧
ايطاليا	١٢,٠	- ٦,٦	٣,٥	١١,٩	٣٠,٨	٢١,٣
اليابان	١٤,٠	٥,٨	٣,٨	١٠,٢	٣٣,٠	٣٥,٣
المملكة المتحدة	١١,٤	٠,٤	٣,٨	١,٥	١٦,١	١٧,٧
الولايات المتحدة	١٢,٥	- ٣,٥	١,٩	٤,٤	١٥,٣	١٦,٦

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الحسابات القومية ، جداول تفصيلية (باريس ، ١٩٩١) .

(أ) بما في ذلك الشركات المساهمة وشبه المساهمة في القطاعين العام والخاص .

(ب) القطاع الغربي فقط من المانيا .

وباقي الادخار ، أي "صافي الادخار" هو الجزء الذي يزيد حجم رأس المال الذاتي سواء استثمر في الداخل أو في الخارج . وتملك معظم رأس المال الذاتي في المقام الاول شركات يتكون ادخارها من أرباح تستثمر في الشركة بدلا من دفعها في شكل ضرائب أو توزيعها على أصحاب الشركة في شكل أرباح للأسهم . وتختار الإدارة بين الاحتفاظ بالأرباح - المكتسبة وبذلك تزيد من حقوق المساهمين في الشركة - وتوزيع أرباح إضافية للأسهم . والاحتفاظ بالأرباح المكتسبة - في حالة تساوي سائر الأشياء - يرفع أسعار الأسهم ، وعندما تفرض على الدخل من الأرباح ضرائب أكبر مما يفرض على الأرباح الرأسمالية من بيع الأسهم يميل المساهمون الى تفضيل أن تزيد الشركة من الادخار . وتميل الإدارة الى تفضيل الاحتفاظ بالأرباح المكتسبة لانها برفع أسعار الأسهم تيسر جمع الأموال عن طريق إصدار أسهم جديدة . علاوة على ذلك تميل الشركات التي يصعب عليها الحصول على قروض وتستثمر بمعدلات كبيرة الى الاحتفاظ بقدر أكبر من الأرباح المكتسبة ودفع أرباح أقل للمساهمين .

ويمكن أن يشاهد عمل هذه العوامل على المستوى الإجمالي في البلدان الثلاثة التي كان يوجد فيها اتجاه كبير في ادخار الشركات في النصف الثاني من الثمانينات ، وهي المانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة (انظر الجدول الرابع - ٨) . فرفعت الشركات في المانيا معدّل ادخارها بنسبة مئوية قدرها ١ في المائة تقريبا من الناتج المحلي الإجمالي ، أي من أقل من نصف في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في سنة ١٩٨٥ الى ٣,٥ في المائة في عامي ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . وفي خلال نفس الفترة الفترة توقف التضخم في المانيا فعلا في حين كانت أسعار الفائدة الطويلة الأجل أقل بقدر طفيف مما كانت في أوائل الثمانينات (انظر الجدولين ألف - ٧ وألف - ٨) . وهكذا كانت أسعار الفائدة بقيمتها الحقيقية مرتفعة للغاية ، ولذا فإنه عندما رفعت معدلات النمو الاقتصادي المتزايدة أرباح الشركات وزاد الطلب على صافي الاستثمار الإضافي كان هناك حافز قوي للاحتفاظ بتلك الأرباح المكتسبة بوصفها ادخار للشركة .

الجدول الرابع - ٨ - اتجاهات عناصر الادخار في اقتصادات البلدان الصناعية الكبرى السبعة في خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٩ (أ)

(متوسط التغير السنوي في نسبته المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

	احتياطي استهلاك رأس المال	صافي الادخار: الحكومة عامة	صافي الادخار: الشركات	صافي الادخار: الأسر المعيشية
كندا	- ٠,٣	٠,٨	-	-
فرنسا	-	٠,٤	-	-
المانيا (ب)	- ٠,١	-	٠,٨	-
ايطاليا	- ٠,٢	٠,٣	-	-
اليابان	٠,٣	١,٠	-	- ٠,٤
المملكة المتحدة	- ٠,٢	١,٠	- ٠,٥	- ٠,٧
الولايات المتحدة	- ٠,١	٠,٤	- ٠,٣	-

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الحسابات القومية ، جداول تفصيلية (باريس ، ١٩٩١) .

(أ) تعرف الاتجاهات بأنها معاملات ارتداد في الزمن تكون كبيرة عند مستوى العشرة في المائة .

(ب) القطاع الغربي فقط من المانيا .

وكانت المملكة المتحدة والولايات المتحدة مثالين على تطورات عكسية . ففي المملكة المتحدة كان النمو الاقتصادي قويا نسبيا وازدادت حصة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي لكن انخفض ادخار الشركات انخفاضا كبيرا بوصفه حصة من الناتج المحلي الإجمالي . وكانت أسعار الفائدة الطويلة الأجل بقيمتها الحقيقية مرتفعة نسبيا في منتصف الثمانينات لكن بدأ حينئذ نمو مجموع النقد بقيمته الحقيقية في الازدياد في سنة ١٩٨٦ وانخفضت أسعار الفائدة بقيمتها الحقيقية حتى سنة ١٩٨٩ بينما جعلت أشكال جديدة من الائتمان وإزالة التحكّم في الأسواق المالية التمويل أكثر جاذبية . والواقع هو أن ظروف السوق المالية اجتذبت تحويلا صافيا كبيرا من الموارد من الخارج الى الأسواق المالية البريطانية اعتبارا من عام ١٩٨٨ (انظر الجدول ألف ـ ٣٧) . ونتيجة لذلك زادت الشركات البريطانية بسرعة التزاماتها من الديون ، وعندما قلّ الاقراض وحل الانتكاس أشهر إفلاس الكثيرين(٥٩) . ومن المرجح أن يحدّ ذلك من هذه الممارسة في التسعينات .

وفي الولايات المتحدة ساعدت عدة عوالم على تفسير الانخفاض الكبير في ادخار الشركات ، من أكثر من ٣,٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٨٥ الى نحو ١ في المائة في عام ١٩٨٩ . أولا ، تناقصت أرباح الشركات (الفائض الذي تحققه العمليات) بوصفها حصة من الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الإسمية في النصف الثاني من الثمانينات . ثانيا ، انخفضت أسعار الفائدة الطويلة الأجل بقيمتها الحقيقية . وقدمت سوق الأوراق المالية المزدهرة ، على الرغم من الانهيار الذي حدث في عام ١٩٨٧ ، حافزا إضافيا لتمويل الاستثمار بأموال خارجية . وقد تكون هذه العوامل تفسيرا كافيا لكن تطورات السوق المالية أعطت دَفعة إضافية .

---

(٥٩) انظر : "Industrial and commercial companies' gearing", Bank of England Quartarly Bulletin ، المجلّد ٣١ ، العدد ٢ (أيار/مايو ١٩٩١) ، الصفحات ٢٢٨-٢٣١ من النص الانكليزي .

(٦٠) للاطلاع على استعراض للعملية وأثرها المالي ، انظر : "Recent developments in corporate finance", Federal Reserve Bulletin, vol. 76, No.8 (August 1990), pp. 593-603 .

وحدثت موجة من الاندماجات والاستيلاءات المعادية من الشركات المساهمة الكبيرة ، خصوصا وأن لم يكن حصرا في الولايات المتحدة ، وكانت جميعها ممولة بديون شركات حشدت أموالا كانت لولا ذلك يمكن أن تستخدم كادخار للشركات . وكما هي العادة كانت الشركات المنخفضة الديون ذات التدفق النقدي المستمر هي الشركات الأكثر تعرّضا للاستيلاء عليها . فكانت مجموعات عدوانية من المستثمرين تحصل على قروض كبيرة على أمل أن تدفع فوائد القروض من التدفق النقدي للشركة المستهدفة . وكان هذا يتيح لتلك المجموعات أن تشتري الحصة المسيطرة من الأسهم العادية بأسعار مرتفعة . وقد وصفت الصناعة المضاربة التي اتسمت بها هذه العمليات وصفا بليغا عندما اعتبرت مثل هذا التمويل "سندات عالية المخاطرة"(٦٠) . وكانت إحدى النتائج المترتبة على ذلك إفلاس شركات كثيرة كانت لولا ذلك يمكن أن تتحمل الانتكاس الحالي .

وهكذا فإن من المرجح أن تتبع الإدارة نهجا أكثر محافظة في تمويل الشركات في التسعينات في الولايات المتحدة وفي المملكة المتحدة على حد سواء ، وسوف يساعد ذلك على زيادة ادخار الشركة عندما يقوى الانتعاش من الانتكاس . وعلى أي حال فإنه على الرغم من أن الشركات تضطلع بمعظم الاستثمار في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي فإنها توفر جزءا واحدا فقط من الأجزاء الرئيسية الثلاثة من صافي الادخار . وفي الاقتصادات الكبرى السبعة يتراوح صافي ادخار الشركات بين ٢ و ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (انظر الجدول الرابع ـ ٧) .

وإذا كان للادخار الإجمالي أن يزداد بصورة كبيرة في التسعينات فإن صافي مدخرات الأسر المعيشية كثيرا ما يُعتبر مرشحا مرجحا لتحقيقه . وقد اضطلع ببحوث كبيرة عبر السنين بشأن ادخار الأسر المعيشية ، مثلا في الولايات المتحدة التي أصبح فيها يمثل محور تركيز السياسة في أوائل الثمانينات(٦١) . بيد أن ادخار الأسر المعيشية مستمر في الانخفاض في الولايات المتحدة كما هو الحال في بلدان أخرى وخصوصا في المملكة المتحدة .

---

(٦١) على وجه الخصوص ، سعى إصلاح ضريبة الدخل الاتحادية لسنة ١٩٨١ ، في جملة أمور ، الى زيادة الاستثمار والادخار الشخصي بتخفيض نسبة الضريبة على الدخل الآتي عن طريق غير الدخل وباستحداث مجموعة من حوافز الادخار المباشرة (Michael J. Boskin, "Tax policy and economic growth : lessons from the 1980s", Journal of Economic Perspectives, vol. 2, No. 4 (Fall 1988), pp. 71-97) .

وفي كلا البلدين ، يبدو أن هبوط معدلات الادخار في الأسر المعيشية قد توقف . ففي المملكة المتحدة ، هبط صافي ادخار الأسر المعيشية إلى لا شيء في الحد الأدنى ، عقب إنهاء التنظيم الحكومي للأسواق المالية وحدوث طفرة في الأشكال الجديدة للائتمان الاستهلاكي ، بيد أن ذلك كان في عام ١٩٨٨ ، واستعاد الادخار ارتفاعه بعد ذلك . وفي الولايات المتحدة ، شهد عام ١٩٨٧ بلوغ الحد الأدنى ، إلا أن الزيادة التي تلت ذلك في حصة الادخار لم تكن كبيرة(٦٢) . وقدمت فرضيات عديدة لشرح هبوط معدلات الادخار ، بما في ذلك العوامل الديمغرافية ، ونمو المعاشات التقاعدية والتأمينات في القطاعين العام والخاص ، والسياسة الضريبية ، والأخطاء المرتكبة في قياس الادخار ذاته ، لكن يبدو أن أكثر العوامل تأثيرا في هذه البلدان وفي غيرها من البلدان المصنعة الرئيسية هما التفاؤل وصافي ثروة الأسر المعيشية(٦٣) .

وسواء ادخرت الأسر المعيشية من أجل فترة التقاعد أو كإجراء وقائي من نفقات غير متوقعة (وغير مؤمنة) ، أو لترك ميراث ، فإنها سترى حاجة أقل إلى الادخار إذا زادت القيمة الحقيقية لثروتها الصافية بصورة ملحوظة ، وهذه القيمة تحسب بطرح الديون من الأصول ، وهو ما حدث في معظم الثمانينات . واستنبطت ابتكارات مالية في

---

(٦٢) هبط الادخار الشخصي ، بمفهوم التعريف الوطني لهذا المصطلح ، الى مستوى متدن قدره ٥ في المائة من دخل الفرد الذي يمكن التصرف فيه عام ١٩٨٨ في المملكة المتحدة (مقابل صفر بمعايير منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس صافي ادخار الأسرة المعيشية) ، إلا أنه زاد عن ١٠ في المائة عند حلول النصف الأول من عام ١٩٩٠ . وفي الولايات المتحدة ، كان الادخار الشخصي في عام ١٩٨٧ قد بلغ حده الأدنى وهو ٤,٣ في المائة من الدخل الشخصي الذي يمكن التصرف فيه ، ولكنه تجاوز ٥ في المائة في عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ .

(٦٣) للاطلاع على الادخار الشخصي في الاقتصادات السبعة الرئيسية ، انظر دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.II.C.1) (الصفحات ١٧٤ - ١٧٧ من النص الانكليزي) . ولمزيد من التفاصيل عن حالتي بريطانيا والولايات المتحدة ، انظر على التوالي : K. Alec Chrystal "The fall and rise of saving", National Westminster Bank Quarterly Review, February 1992, PP. 24 - 40 and A. Lans Bovenberg and Owen Evans, "National and personal saving in the United States", IMF Staff Papers, vol. 37, No. 3 (September 1990) PP. 636 - 669 .

الثمانينات شملت أيضا أشكالا جديدة من الائتمان - لا سيما القروض التي تستند إلى قيمة المسكن وبطاقات الائتمان - المتوفرة مباشرة للغالبية العظمى من الأسر المعيشية ، مما قلل من ضرورة الادخار قبل القيام بعمليات شراء كبيرة . وفضلا عن ذلك ، فإن القدرة على الاقتراض مقابل قيمة المسكن المملوك زادت من السيولة الفعلية لأصول السكن وقللت من لزوم تكوين أصول مالية أخرى لدوافع احتياطية . ومع نظرة الثقة الواسعة الانتشار إلى النمو والاستقرار الاقتصاديين بوجه عام ، اندفع الدائنون في تسويق القروض وارتفعت ديون الأسر المعيشية ارتفاعا سريعا .

ويبدو أنه قد حل محل النشاط والحيوية اللذين اتسمت بهما الثمانينات مواقف أكثر تعقلا لدى الأسر المعيشية إزاء الدين والادخار في التسعينات . فقد أفلس العديد من الدائنين ، لا سيما في الولايات المتحدة ، إثر اتضاح عدم قدرة المدينين - من شركات وأسر معيشية على السواء - على تسديد خدمة ديونهم . فقد تباطأ ازدياد أسعار البيوت والعديد من الأصول المالية بل هبطت الأسعار . وعلاوة على ذلك ، وفي ظل ظروف الانتكاس الاقتصادي الأخيرة ، أصبحت الأسر المعيشية أكثر حذرا في استهلاكها ، وفقا لما ذكر في الفصل الثاني . ويبدو أن زيادة حجم البطالة والخوف من إمكانية أن تكون أية فترة بطالة طويلة وعسيرة يستدعيان الحذر . ولاحظ أخصائيو التسويق اتجاها يمكن أن يتجاوز فترة الانتكاس بكثير ، وهو أن المستهلكين لا ينفقون أقل مما كانوا يفعلون سابقا فقط لكنهم أيضا ينفقون بطرق أكثر روية ، متطلعين إلى الديمومة أكثر من التباهي .

وأما سيكولوجية الاستهلاك الجديدة وتباطؤ النمو المنتظر على المدى المتوسط في أسعار السكن والأصول المالية فيعنيان زيادة متواضعة في ادخار الأسر المعيشية في التسعينات بالمقارنة بالثمانينات . ولكن ذلك يعني أيضا انخفاضا في حفز نفقات المستهلك للنمو الاقتصادي ، وهذا هو أحد الأسباب التي جعلت الإسقاطات الواردة في الفصل الأول بشأن البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تتنبأ بفترة انتعاش بطيئ بصفة غير عادية .

ومن الممكن أيضا أن يؤدي تباطؤ النمو الاقتصادي ذاته في التسعينات إلى تقليص معدلات الادخار الفردي . وسيحدث ذلك ، مثلا ، إذا كانت للأسر المعيشية نسب مستهدفة بين الثروة الفردية والدخل ، بحيث تزيد من حصة ادخاراتها على المدى البعيد إذا كانت تتوقع زيادات دائمة في الدخل ، وبحيث تخفض حصة الادخار من الدخل اذ حدث ما يعتقد أنه انخفاض دائم في الدخل . وتوجد أسباب مختلفة لإمكان قيام علاقة

"المعجل" هذه التي اعتبرها أحد أفرقة البحث مؤخرا كتفسير جذاب نسبيا لهبوط معدلات الادخار الشخصي في الثمانينات عما كانت عليه في السبعينات في الولايات المتحدة(٦٤). وإذا كان الأمر كذلك ، فإن آفاق الادخار الشخصي ودوره في زيادة أو إعاقة نمو اجمالي الادخار غير واضحة .

سياسة الميزانية بصفتها سياسة ادخار

وبالتالي فإذا كانت آفاق ادخار الأسر المعيشية غير واضحة بعض الشيء في التسعينات ، يبدو أنه يوجد على الأقل توافق واسع في الآراء فيما بين الباحثين مفاده أن للجهود الحكومية المباشرة لحفز الادخار الشخصي أثرا بسيطا جدا . ويرجح أن تؤدي زيادة مدبرة في النمو الاقتصادي ، لا سيما زيادة يدفعها الاستثمار ، الى تعزيز حجم الادخار الشخصي ، إلا أن سياسات تشجيع الادخار - مثل منح المزايا الضريبية الخاصة للاسهام في حسابات الادخار التي لا يمكن السحب منها قبل سن الاحالة الى المعاش - يبدو أنها لا تزيد من مستوى الادخار ، ولا تعمل إلا على التأثير في اشكال الادخار التي يختارها الناس(٦٥) . وبالتالي يتعين على واضعي السياسة البحث عن مجالات أخرى إذا كان هدفهم زيادة اجمالي الادخار المحلي مباشرة والمجال الرئيسي هنا هو عمليات حكوماتهم ذاتها .

---

(٦٤) ويعني ذلك ، أن أعضاء الفريق رفضوا تفسيرات أخرى مختلفة لهبوط الادخار الشخصي وذلك استنادا الى بيانات دراسة استقصائية عن الأسر المعيشية في الولايات المتحدة وإلى بيانات مماثلة عن كندا واليابان (انظر : Barry Bosworth, Gary Burtless and John Sabelhaus, "The decline in saving: evidence from household surveys", Brookings Papers on Economic Activity, No.1 (1991), PP.183 - 256).

(٦٥) انظر : Roger S. Smith, "Factors affecting saving, policy tools and tax reform", IMF Staff Papers, vol.37, No. 1 (March 1990), PP.1- 70; and Barry Bosworth and Gary Burtless, "Effects of tax reform on Labour supply, investment, and saving", Journal of Economic Perspectives, vol, 6 No.1 (Winter 1992), PP. 3 - 25.

والواقع أن الزيادة في اجمالي الادخار خلال الجزء الاخير من الثمانينات في البلدان المصنعة المشار إليها أعلاه كانت في الاساس نتيجة لزيادة في الادخار الذي قامت بها الحكومات ، أو كانت نتيجة لانخفاض في "تجاوز الانفاق للدخل" عندما كانت المدخرات الحكومية سالبة . وفي ستة من البلدان المصنعة السبعة الرئيسية ، كان للمدخرات الحكومية العامة اتجاهات زمنية إيجابية هامة ، وبلغ متوسط الزيادة في كندا واليابان والمملكة المتحدة ما يعادل ١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي سنويا (انظر الجدول الرابع ـ ٨) .

بيد أن التحسن في المدخرات الحكومية لم يترجم الى مزيد من الاستثمارات الحكومية . ففي حالة اليابان ، وفقا للمناقشة الواردة في الفصل الثاني ، تم الابقاء في أية حالة على معدل عال لتكوين رأس المال الحكومي . إلا أن صافي الاستثمارات الحكومية كحصة من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي هبط في كندا وفي المملكة المتحدة ، وهبط في الحالة الاخيرة الى أقل من نصف متوسط ما كان عليه في السبعينات بكثير (انظر الجدول الرابع - ٩) .

ويبدو أن عدم الارتباط بين اتجاهات الادخار الحكومي واتجاهات الاستثمار الحكومي متجذر في الدافع الذي تحسن الادخار في إطاره ، وهو تقليص حاجة القطاع العام الى الاقتراض . فقد زاد العجز في الميزانيات الحكومية بصورة ملحوظة في أواخر السبعينات ، وذلك مع ازدياد التزامات الانفاق في الوقت الذي لم ترتفع فيه العائدات الضريبية الى الدرجة المنتظرة بسبب تباطؤ متوسط نسب نمو الدخول . وكانت بعض النفقات الاضافية في إطار برامج وتحويلات الاستحقاق مثل الضمان الاجتماعي الذي لا يخضع لمراقبة الحكومة إلا جزئيا بعد سن تشريع بشأنه . وكانت الزيادات الاخرى في النفقات ردودا على المخاوف الناشئة عن الحرب الباردة بشأن الاستعداد العسكري غير الكافي والرغبة في القدرة على معالجة الاهتمامات الاقليمية معالجة أفضل عسكريا . وأخيرا ، أصبح من الصعب مقاومة الضغوط السياسية الرامية الى تخفيض المعدلات الضريبية ، وشجع على ذلك في الولايات المتحدة اعتماد الادارة التي تولت الحكم في عام ١٩٨١ ، مفاهيم لم تجرب من قبل بشأن العلاقة بين الضريبة والنمو الاقتصادي .

الجدول الرابع - ٩ صافي الاستثمار الحكومي العام في سبعة اقتصاديات رئيسية ، ١٩٧٠ - ١٩٨٩

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي ؛
متوسط الفترة أو سنويا)

	المانيا(أ)	ايطاليا	فرنسا	كندا	المملكة المتحدة	الولايات المتحدة	اليابان
١٩٧٠ - ١٩٧٤	٤,٠	٣,١	٣,٦	٣,٧	٤,٨	٢,٣	٥,٢
١٩٧٥ - ١٩٧٩	٣,٣	٣,٣	٣,٣	٣,١	٣,٥	١,٨	٥,٧
١٩٨٠ - ١٩٨٤	٢,٨	٣,٦	٣,٢	٢,٧	٢,٠	١,٦	٥,٧
١٩٨٥	٢,٢	٣,٧	٣,٢	٢,٧	٢,٠	١,٦	٤,٧
١٩٨٦	٢,٣	٣,٥	٣,٢	٢,٥	١,٨	١,٦	٤,٨
١٩٨٧	٢,٣	٣,٥	٣,٠	٢,٤	١,٦	١,٦	٥,٠
١٩٨٨	٢,٢	٣,٥	٣,١	٢,٣	١,٣	١,٦	٥,١
١٩٨٩	٢,٣	٣,٥	٣,٣	٢,٤	١,٧	١,٧	٥,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، الحسابات القومية ، جداول تفصيلية (باريس ، ١٩٩١) .

(أ) القطاع الغربي فقط من ألمانيا .

وبحلول منتصف العقد كان ثمة اتفاق في جميع الجبهات على أن العجز في الميزانيات الحكومية في العديد من البلدان المصنعة لا يمكن تحمله ، وأن حالات العجز الهائلة واسعار الفائدة الحقيقية العالية في الولايات المتحدة بصفة خاصة كانت تشوه على نحو خطير التوزيع العالمي للموارد القابلة للاستثمار(٦٦) . وبدأت الولايات المتحدة وبلدان أخرى بذل جهود جديدة لتعزيز حسابات حكوماتها ، وترد في الجدول الرابع ـ ٨ بصفة رئيسية نتائج تلك الجهود .

بيد أن تقليص حاجة القطاع العام الى الاقتراض لا يعني زيادة في المدخرات الحكومية فالمدخرات الحكومية هي الفارق بين العائدات الحكومية الجارية والنفقات الجارية . والنفقات غير الجارية هي الاستثمارات الحكومية . فإذا خفضت الحكومة حاجاتها من الاقتراض بتقليص الاستثمار ، فإنه لا يحدث أي تغيير في مدخراتها . وقد حدث ذلك الى حد ما في كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة خلال النصف الثاني من الثمانينات عندما قلت حاجة القطاع العام الى الاقتراض كحصة من الناتج المحلي الاجمالي بنسبة أكبر من المدخرات الحكومية بسبب هبوك حصة الناتج المحلي الاجمالي من الاستثمارات الحكومية .

فالمسألة ليست مسألة تعريف فحسب إذ أن التركيز على تقليص حاجة القطاع العام الى الاقتراض يعكس قلقا تجاه أثر الاقتراض الحكومي في الأسواق المالية . بيد أنه ما دام لم ييسر المصرف المركزي الاقتراض الحكومي بجعل العجز نقديا (أي بشراء السندات الحكومية مع الإضافة الى المعروض من النقود) ، لن تكون هناك نتائج تضخمية عامة ولن تسجل تخوفات من السياسة المتبعة في ذلك المجال . وبدلا من ذلك ، فإن واضعي السياسة يقررون ضمنا على الأقل أن الاقتراض الإضافي للقطاع الخاص الذي يمكن للحكومة أن "تخرجه" يفضل على ما كانت الحكومة ستفعله بهذه الأموال . وقد يكون

---

(٦٦) لم يكن يتوقع أن ينمو حجم المدخرات العالمية على قدم المساواة مع زيادة الانفاق الاستهلاكي لحكومة الولايات المتحدة عن دخلها المتاح . فالادخار في اقتصادات العالم الرئيسية يحدد على نحو مشترك . وبعبارة أخرى ، إذا زاد تصحيح الميزانية من معدل مدخرات الولايات المتحدة الاجمالي هبط الاستيعاب الصافي للموارد من الخارج وكذلك العجز التجاري للولايات المتحدة . وبقدر ما اذا لم يعوض ، مثلا ، تخفيض تحويل اليابان الصافي الى الولايات المتحدة بتحويلات الى اماكن أخرى ، فإن فائض اليابان التجاري سيتقلص . وإذا لم يرتفع الاستثمار المحلي بحيث يستوعب الموارد المحررة ، فإن الدخل وبالتالي الادخار سيهبطان في اليابان .

الامر كذلك ، إلا أن أوجه الاستخدام الخاصة للاموال المقترضة ليست جميعها أفضل من أوجه الاستخدام العام لها بحكم الحال .

وبالمقابل ، اذا اعتبرت المدخرات الحكومية هدفا للسياسة المتبعة من أجل تعزيز الميزانية ، فإن واضعي السياسة سيركزون حتما على مسائل الاستثمار الحكومي واستثمار القطاع الخاص (٦٧) . وعلى سبيل المثال ، فإن الحكومة التي تعاني من عجز في ميزانيتها الجارية تعتبر حكومة يزيد انفاقها الاستهلاكي عن دخلها المتاح لها ، وبالتالي فهي تمتص الادخار من بقية الاقتصاد لاستخدامات لا تضفي شيئا على قدرة البلد الانتاجية . وإذا أمكن بالتالي افتراض أنه لا ينبغي للمدخرات الحكومية خارج حالات الطوارئ أن تكون سلبية ، فإن حاجة القطاع العام الى الاقتراض ذاتها يمكن أن تكون ايجابية تماما . ويعني ذلك ، أن اقتراض الحكومة ، الذي يستدعي تسديد رأس المال والفائدة على مر الزمن ، يمكن تبريره بصفته أداة لتمويل الاستثمارات العامة التي تدر منافع شتى على مر الزمن . ولا تزال مقترحات الاستثمار الفردي بحاجة الى التقييم ، إلا أنه لا يفترض أن احتياجات اقتراض القطاع العام "المثلى" هي الصفر .

وعلاوة على ذلك ، فإن التركيز على المدخرات الحكومية يساعد في اجراء التقييم الملائم لمقترحات التحويل الى القطاع الخاص . فإذا حولت أصول الحكومة مثل المؤسسات العامة الى القطاع الخاص ، فإن الحصيلة لا تشكل جزءا من الايرادات الجارية وبالتالي ليس لها أثر مباشر في المدخرات الحكومية ، رغم أنها قد تقلص حاجة الحكومة الى الاقتراض ، حتى وإن كان ذلك للسنة التي تمت فيها عملية البيع . بيد أنه اذا كانت المؤسسة تحقق أرباحا ، فإن بيعها سيقلص من المدخرات الحكومية في السنوات المقبلة .

---

(٦٧) المحاججة لا تقول بأن التقسيم الثنائي الحالي الى نفقات رأسمالية ونفقات جارية هو الطريقة الصحيحة الوحيدة لقياس أداء الحكومة ، لان المقاييس المختلفة للميزانية مفيدة في جوانب مختلفة من جوانب التحليل الاقتصادي ، وجميع المقاييس لها حدودها العملية (استعرضت مجموعة متنوعة من مقاييس الميزانية في : Mario Blejer and Adrienne Cheasty, "The measurement of fiscal deficit: analytical and methodological issues". Journal of Economic Literature, vol. XXIX, No. 4 (December 1991), PP. 1644 - 1678) .

وتبدو الصعوبة في أوضح صورها في الميزنة في الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة ، التي لا تميز بين النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية . وكما لاحظ مجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للولايات المتحدة قائلا :

"بما أن الميزانية الاتحادية تعامل جميع الاقتراضات بنفس الطريقة ، فهي تفرض انحيازا إلى جانب الإنفاق من الحساب الجاري بالنسبة إلى الإنفاق على البرامج الطويلة الأجل للهياكل الأساسية وتحسين الإنتاجية ... وبإمكان الفصل في الميزانية الاتحادية بين الحساب الجاري والحساب الرأسمالي أن يغير كثيرا نظرة الجمهور إلى السياسة الضريبية ، وكذلك نظرته إلى عناصر محددة في الإنفاق الحكومي ..."(٦٨) .

باختصار ، زادت حكومات البلدان المصنعة من معدل ادخارها في أواخر الثمانينات نتيجة لجهودها الرامية إلى تخفيض العجز العام ، وقد ساهم ذلك مساهمة هامة في زيادة إجمالي المدخرات وفي إعادة توجيه الموارد وجهة مستصوبة نحو الاستثمار . بيد أنه يبدو أن الاستثمار من جانب القطاع العام نفسه قد خُفِّض بشكل غير مناسب في تلك العملية لأنه عندما يكون المعيار هو إدماج العجز العام ، فإن إرجاء الاستثمار العام يساعد على تلبية ذلك المعيار مثلما تساعد على ذلك زيادة الإيرادات من الضرائب أو تخفيض النفقات العسكرية .

زيادة الادخار بزيادة الاستثمار

أرجأ الانتكاس الاقتصادي في عام ١٩٩١ التعزيز المالي في الاقتصادات الرئيسية ، بيد أن الأولوية التي توليها الحكومات لتخفيض العجز لا تزال كما هي . وكان اعتزام الحكومات تخفيض العجز المالي تخفيضا جذريا حالما تسمح الظروف بذلك جزءا من افتراضات السياسة العامة في تنبؤ بخط الأساس في مشروع فريق البحث الدولي لواضعي النماذج الاقتصادية (لينك) الذي سبق عرضه في الفصل الأول . ويفيد ذلك التنبؤ بأن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات الرئيسية وفي العالم سوف تكون متواضعة جدا . وأما التنبؤ المتعلق بكامل "خط الأساس" ، الذي يمتد حتى عام ١٩٩٦ في مشروع لينك ، فيقتضي نموا في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي يبلغ متوسطه السنوي ٣ في المائة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ . ويعتبر هذا المعدل منخفضا جدا

---

(٦٨) حكومة الولايات المتحدة ، Economic Report of the President ، المقدم إلى الكونغرس ، شباط/فبراير ١٩٩٣ ، صفحة ٢٧٠ (من النص الانكليزي) .

لفترة انتعاش من الانتكاس الاقتصادي . وستبقى نسبة البطالة ٧ في المائة تقريبا في تلك البلدان في نهاية الفترة ، و ١٠ في المائة تقريبا في أوروبا الغربية .

بيد أن خط الأساس يتطلب انتعاشا بحلول عام ١٩٩٥ في نصيب الاستثمار العالمي يستعيد المستوى الذي بلغه في أواخر الثمانينات بالأرقام الحقيقية ، أي ٢٥ في المائة من الناتج العالمي بأسعار ومعدلات صرف عام ١٩٨٠ (انظر الشكل الرابع - ١) . فالتضخم مكبوح في البلدان المصنعة ، والعجز في الميزانيات في انخفاض سريع . وتفيد التنبؤات بأن العجز الاتحادي في الولايات المتحدة (الأساس الموحد) سوف يهبط من ٣٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١٨٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦ ، أي من ٥,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٣,٤ في المائة . وفي ألمانيا ، ينخفض العجز في الميزانية من ١١٤ بليون مارك ألماني إلى ٣١ بليون مارك ألماني في الفترة نفسها ، وذلك من ٤,٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للجمهورية الاتحادية السابقة إلى ٠,٩ في المائة . وفي اليابان ، ينخفض عجز الحساب العام للحكومة أيضا من ١,٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى ٠,٥ في المائة .

وهذه النتائج هي ثمرة استراتيجية تركّز على تخفيض احتياجات القطاع العام من الاقتراض . إلّا أنه بالتركيز على جانب مختلف عن ذلك ، واستنادا إلى التحليل السابق ، يمكن أن تكون النتيجة الاقتصادية في هذه البلدان أفضل محليا وللاقتصاد العالمي . ولبيان هذه النقطة ، جُرِّب سيناريو باستعمال نموذج لينك لتحديد النتائج العالمية لمجموعة مختلفة من افتراضات السياسة العامة .

وللاحتفاظ بالقدرة على تدبير هذه العملية ، افترض أن سياسات البلدان المصنعة الرئيسية الثلاثة ، أي ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، هي وحدها التي ستتغير . وافتُرض أن كلا منها سيقوم بتخفيض يقرب من نصف عجز الميزانية الوارد في خط الأساس(٦٩) . وافتُرض أن الموارد الحكومية الإضافية في الولايات المتحدة ستقسم

---

(٦٩) وبعبارة أدق ، أضيفت مبالغ ثابتة إلى الإنفاق الحكومي الذي يتضمنه خط الأساس . وفي الولايات المتحدة ، افتُرض في خط الأساس أن الإنفاق العسكري سينخفض بمبلغ ١٨ بليون دولار في عام ١٩٩٣ وبمبالغ إضافية في السنوات اللاحقة . وبدلا من ذلك ، افتُرض أن الوفورات العسكرية أعيد تخصيصها لاستعمالات غير دفاعية خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ . وفي اليابان ، زادت النفقات الحكومية بمبلغ ١٠ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ ، ووصل هذا المبلغ إلى ٣٠ بليون دولار في عام ١٩٩٦ ، وفي ألمانيا بلغت الإضافات ٥ بلايين دولار في عام ١٩٩٣ ثم زادت إلى ١٥ بليون دولار في عام ١٩٩٦ .

بالتساوي بين الاستثمار الحكومي الإضافي والتدفقات الرسمية الإضافية إلى الاقتصادات النامية والمتحولة . وعلاوة على ذلك ، افتُرض أن الولايات المتحدة ستعيد العمل بتخفيض الضرائب على الاستثمار بنسبة ١٠ في المائة بغية تعزيز الاستثمار الخاص ، الذي يتوقع أن ينمو نموا بطيئا نسبيا وفقا لخط الأساس ، وذلك بالنظر إلى أن الفترة هي فترة انتعاش من الانتكاس . وافتُرض أن ألمانيا واليابان سيستعملان مواردهما الإضافية بالكامل لزيادة التدفقات الدولية الرسمية . وافتُرض أن السياسة النقدية لن تتغير في أي من هذه البلدان .

وخصصت التحويلات الدولية الإضافية لمجموعة من البلدان النامية ذات دخل منخفض ومتوسط وتتلقى المعونة عادة ، ووصولها إلى الأسواق الرأسمالية الدولية محدود عموما ، كما خصصت لخمسة بلدان أوروبية شرقية وإلى الاتحاد السوفياتي السابق(٧٠) . ووُزّعت التحويلات على البلدان المستفيدة حسب نصيبها من الاستيراد . وافتُرض أن البلدان المستفيدة ستستعمل كل التمويل الخارجي الإضافي لزيادة استثمارها ، وبالتالي من مستورداتها من السلع الاستثمارية .

وكانت نتائج السيناريو إيجابية جدا بالنسبة للبلدان المستفيدة في المقام الأول . أما بالنسبة للبلدان النامية المستهدفة ، فإن تدفق الأموال إليها يخفف كثيرا من القيود التي يفرضها الاستيراد على النمو . ويرتفع متوسط معدل النمو السنوي بنسبة ٠,٧ في المائة في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٦ ؛ ويرتفع متوسط معدل النمو السنوي للاستثمار الحقيقي بنسبة ٤ في المائة تقريبا . وبحلول عام ١٩٩٦ ، يزيد نصيب الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣ نقاط مئوية عما يحدده خط الأساس .

أما في بلدان أوروبا الشرقية فالنتائج مذهلة بدرجة أكبر . فمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بمقدار ١,٣ نقطة مئوية في الفترة من عام ١٩٩٣ إلى عام ١٩٩٦ ، بينما يرتفع متوسط معدل الاستثمار بمقدار ٨,٥ في المائة . وبدلا من نمو الاستثمار نموا باهتا جدا وفقا لخط الأساس ، قدره ١,٦ في المائة سنويا ، يرتفع

---

(٧٠) حُدّد المستفيدون ، جزئيا ، بواسطة هيكل نظام لينك ؛ مثلا ، استُبعدت ألبانيا كمستفيد لعدم وجود نموذج ألباني . وتستبعد من عينة البلدان النامية البلدان المصدّرة للنفط ذات الفائض الرأسمالي ، والجيلان الأول والثاني من المصدّرين الآسيويين للمصنوعات (انظر الفصل الثاني) ، والصين ، وأعضاء منظمة البلدان المصدّرة للنفط والبلدان الكبيرة المتوسطة الدخل في أمريكا اللاتينية .

الاستثمار بنسبة ١٠ في المائة سنويا ليصل إلى ٣٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ١٩٩٦ .

وسبب قوة هذه النتيجة هو أنه من المتوقع أن تكون هذه البلدان قد اجتازت أصعب سنوات التكيف وتهيّأت لطفرة في الاستثمار سيراها السيناريو تموّل . أما في الاتحاد السوفياتي السابق ، على العكس من ذلك ، فمن المتوقع أن يكون الإنتاج في عام ١٩٩٦ أقل مما هو في عام ١٩٩٣ حتى في إطار السيناريو . بيد أن الاستثمار سينمو في إطار السيناريو بنسبة ١ في المائة بدلا من هبوطه بمعدل سنوي قدره ٠,٧ في المائة .

وأسفر السيناريو أيضا عن نتائج إيجابية للبلدان المصنعة الثلاثة . والتنبؤ في خط الأساس ينطوي على درجة كبيرة من الركود الاقتصادي لا يكون عندها للإنفاق الإضافي ونمو الناتج المحلي الإجمالي في إطار السيناريو أي أثر تضخمي بالفعل .

وفي الولايات المتحدة ، يرتفع الاستثمار والناتج المحلي الإجمالي بدرجة ملموسة . ويرتفع الاستثمار من ١٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٣ إلى ٢٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٦ ، وهو معدل يفوق قليلا مستوى عام ١٩٩٦ في ألمانيا (٢٣,٤ في المائة) ، وإن كان لا يزال أقل من المستوى الذي تم بلوغه في اليابان (نحو ٤٠ في المائة) ، وقد قيست جميع المعدلات باستعمال تعاريف الأمم المتحدة للأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٠ . وفي هذا الصدد ، يعتبر السيناريو تحسنا كبيرا بالمقارنة مع خط الأساس ، الذي لا يرتفع فيه نصيب الاستثمار في الولايات المتحدة إلاّ إلى ٢٠,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[(٧١)] . والمزايا الضريبية تضيف إلى الزيادة الأولية في عجز الميزانية الناتج عن التغيير الذي يُدخله السيناريو في النفقات الحكومية ، ولكن بحلول ١٩٩٦ يقل العجز إسميا عن عجز عام ١٩٩٣ في خط الأساس . وبالإضافة لذلك ، وبما أن الناتج ينمو بسرعة أكبر مما في إطار السيناريو ، فإن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٦ تقل عن نسبة خط الأساس في عام ١٩٩٤ (انظر الجدول الرابع - ١٠) .

---

(٧١) ليست نتيجة النموذج ، وإن كانت قوية إلى حد كبير ، خارج نطاق تجربة الولايات المتحدة . فالمزايا الضريبية تجعل بعض الاستثمارات الحدية مربحة وتعجّل أيضا الاستثمار المتوقع في فترة الانتعاش من الانتكاس .

الجدول الرابع - ١٠ - نتائج السيناريو في ألمانيا واليابان والولايات المتحدة ، ١٩٩٣-١٩٩٦

	ألمانيا (أ)		اليابان		الولايات المتحدة	
	خط الأساس	السيناريو	خط الأساس	السيناريو	خط الأساس	السيناريو
عجز الحكومة المركزية بالأسعار الجارية(ب)						
١٩٩٣	١١٤,١	١١٤,١	٧,٣	٧,٣	٣٣٩,٨	٣٣٩,٨
١٩٩٣	٩٣,٤	٩٨,٣	٦,١	٧,٣	٣٠٦,١	٣٥٣,٣
١٩٩٤	٦٧,٨	٦٧,٤	٥,٠	٦,٦	٢٦٣,٦	٣٣٨,٣
١٩٩٥	٥٦,٧	٥٠,٧	٣,٨	٥,٨	٢٤٠,٥	٣٤٠,٩
١٩٩٦	٣١,١	١٦,١	٢,٩	٥,٤	١٨٤,٨	٣٩٧,٤
النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي						
١٩٩٣	٤,٣	٤,٣	١,٥	١,٥	٥,٦	٥,٦
١٩٩٣	٣,٣	٣,٤	١,٣	١,٥	٤,٩	٥,٦
١٩٩٤	٢,٣	٢,٣	٠,٩	١,٣	٤,٠	٥,١
١٩٩٥	١,٨	١,٦	٠,٧	١,٠	٣,٤	٤,٧
١٩٩٦	٠,٩	٠,٥	٠,٥	٠,٩	٣,٤	٣,٨
سعر الفائدة الحقيقي (النسبة المئوية(ج))						
١٩٩٣	٤,٥	٤,٥	٣,٩	٣,٩	٤,٣	٤,٣
١٩٩٦	٣,٦	٣,٤	٤,٥	٤,٥	٥,٦	٦,١
معدل البطالة (النسبة المئوية)						
١٩٩٣	٦,٧	٦,٧	٢,٧	٢,٧	٧,٣	٧,٣
١٩٩٦	٦,٣	٤,٥	٣,٣	٣,١	٥,٤	٥,١

(يتبع)

الجدول الرابع - ١٠ - (تابع)

	ألمانيا (أ)		اليابان		الولايات المتحدة	
	خط الأساس	السيناريو	خط الأساس	السيناريو	خط الأساس	السيناريو
نمو المؤشرات الأساسية ، ١٩٩٣-١٩٩٦ (متوسط النسبة المئوية للتغير)						
الناتج المحلي الإجمالي	١,٨	٣,٤	٣,٤	٣,٧	٣,٢	٣,٧
الاستثمار	٠,٨	١,٤	٣,٩	٣,٩	٦,٦	١٠,٦
الادخار	٣,٠	٣,٨	٣,٤	٤,٣	٨,٠	١٠,١
الاستهلاك الخاص						
عامل الانكماش	٣,٦	٣,٧	٣,١	٣,٣	٣,٩	٤,١

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى مشروع لينك (انظر النص للاطلاع على وصف للسيناريو) .

(أ) القطاع الغربي فقط من ألمانيا .

(ب) بلايين الماركات الألمانية بالنسبة لألمانيا ؛ وآلاف بلايين الين لليابان ؛ وبلايين الدولارات للولايات المتحدة .

(ج) أسعار الفائدة في الأجل القصير مخفضة بتغيير عوامل انكماش الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة لألمانيا : سعر سوق المال ؛ بالنسبة لليابان : سعر الاقتراض المصرفي ؛ بالنسبة للولايات المتحدة : سعر الفائدة الأساسي) .

وبما أن السياسة النقدية لم تتغير فإن النمو الاقتصادي الإضافي في الولايات المتحدة سيتسبب في ارتفاع الطلب على القروض وبالتالي في ارتفاع أسعار الفائدة ، التي تزيد بنسبة ٠,٥ في المائة عما هو موجود في خط الأساس بالأسعار الحقيقية بحلول عام ١٩٩٦ . وهذه الزيادة ليست كبيرة ولا تمس إلاّ الحافز على الاستثمار المتمثل في المزايا الضريبية للاستثمار . وبالإضافة إلى ذلك ، يتدهور العجز التجاري للولايات المتحدة ، إذ يرتفع الطلب على السلع الإنتاجية المستوردة أكثر من ارتفاع الطلب الأجنبي على صادرات الولايات المتحدة . ولكن العجز الإضافي يسهل تمويله إذ يساعد في ذلك الفرق بين سعر الفائدة المحلي وسعر الفائدة الدولي الأعلى ، ولا يُفترض حدوث انخفاض إضافي في سعر صرف الدولار دون ما هو وارد في خط الأساس .

وفي اليابان ، تسبب جهود المساعدة الإضافية إبطاء تعزيز الميزانية . ويتلقى المصدرون اليابانيون دفعا ، ويبدو أن ذلك يسفر ، بشكل خاص ، عن مزيد من التحويلات الأجنبية الخاصة الصافية إلى الولايات المتحدة . وفي حالة ألمانيا ، تمثل زيادة التحويلات تغذية مرتدة لها أثر كبير على الطلب على الصادرات ، مما يزيد من الدخول وبالتالي من الإيرادات الضريبية مما يزيل عجز الميزانية بأسرع مما هو متوقع في خط الأساس ابتداء من عام ١٩٩٤ وإلى ما بعده . وبالفعل ، يتعزّز نمو الاقتصاد الالماني البطيء وينخفض معدل البطالة انخفاضا كبيرا . وعلاوة على ذلك ، ينمو الادخار الحقيقي في إطار السيناريو على نحو أسرع مما في خط الأساس ، في الاقتصادات الثلاثة .

وعلى الصعيد العالمي ، تسفر العملية عن زيادة في الاستثمار في عام ١٩٩٦ تزيد بأكثر من ٣٠٠ بليون دولار عما كان يمكن أن يتحقق في إطار خط الأساس (انظر الشكل الرابع - ٧) . وهذا يعني بالضرورة أن الوفورات العالمية سترتفع بالمثل بأكثر من ٣٠٠ بليون دولار . وتأتي الوفورات الإضافية من ارتفاع الدخل ، الذي تحقق دون المساس باستقرار الاقتصاد الكلي في البلدان المصنعة الرئيسية . وبارتفاع مستوى الاستثمار ، يمكن افتراض أن السنوات التي تلي فترة السيناريو ستشهد تحسُّن إنتاجية الاستثمارات وقدرتها وتحقُّق منافع إضافية في البلدان المتقدمة النمو والنامية والبلدان التي تمر بعملية تحول .

الشكل الرابع - ٧ - الاستثمار العالمي ، ١٩٩٠-١٩٩٦

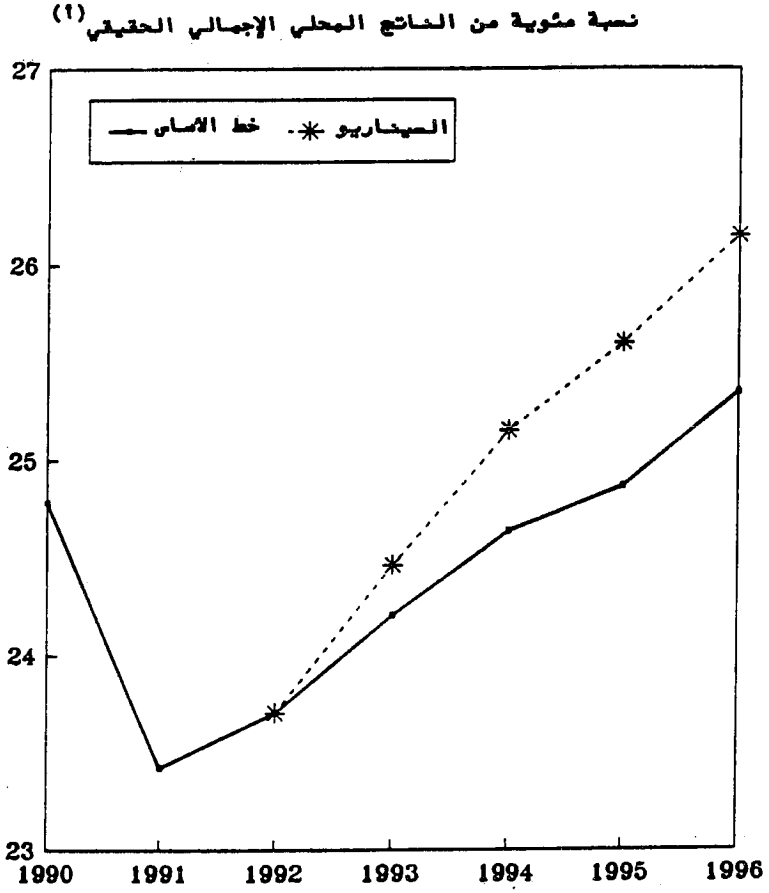

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

(أ) مقيّما بأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٠ .

الفصل الخامس

الطاقة : التطورات الأخيرة والاتجاهات الناشئة

يحتوي هذا الفصل على ثلاثة فروع . يقدم الفرع الأول منها لمحة عامة عن سوق النفط في أعقاب أزمة الخليج الفارسي ونظرة مستقبلية للتسعينات .

ويدرس الفرع الثاني التوقعات العالمية بالنسبة للغاز الطبيعي ويتناول الفرص المتاحة والعوائق المطروحة في تطور الغاز الطبيعي بصفته مصدرا هاما لتلبية جانب أكبر من احتياجات الطاقة العالمية . ويشير الفرع مسائل أساسية تتعلق بالطلب والعرض والتجارة في مجال الغاز الطبيعي ، كما يقيّم إمكانياته في تشكيل توليفة الطاقة مستقبلا في المجموعات الرئيسية من البلدان .

وينظر الفرع الثالث في حالة الطاقة في أقل البلدان نموا ، مسلطا الضوء على اعتمادها على الواردات النفطية وضعف قدرتها في مواجهة أزمات الطاقة . وربما ساعد الانخفاض الذي طرأ على أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ على التخفيف من مصاعب السداد التي كانت تعانيها في الأجل القصير . بيد أن احتياجاتها للمزيد من المساعدة ، في الأجل الطويل قد تصبح أكثر من ماسّة . وينبغي لتلك المساعدة أن توجه أكثر نحو استكشاف وتطوير مصادر الطاقة المحلية وإدخال تحسينات على كفاءة استخدام الطاقة وإنتاجها لا سيما في قطاع الكهرباء .

سوق النفط الدولية

عقب فترة غير مسبوقة من تذبذب الأسعار ، استمرت طوال أزمة الخليج الفارسي من آب/أغسطس ١٩٩٠ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، فقد استقرت السوق النفطية عام ١٩٩١ في فترة هدوء ، تخللتها تحركات تذبذب صعودا أو نزولا ، رغم تفكك الاتحاد السوفياتي والتقلبات والشكوك المحيطة بصناعاته النفطية العليلة . وفي نهاية عام ١٩٩١ ، بلغ الناتج النفطي السوفياتي أدنى مستوى له خلال ١٥ عاما بسبب المشاكل التقنية واللوجيستية فضلا عن تشوش النظام العام بسبب عدم الاستقرار السياسي .

ورغم مرور أكثر من عام على انتهاء حرب الخليج الفارسي ، فإن السوق النفطية لم تعد تماما إلى حالتها الطبيعية . وسيتوقف توقيت ونطاق عودة الصناعة النفطية

العالمية إلى أنشطتها المعتادة على حجم وتوقيت استئناف الصادرات النفطية من العراق والكويت وموعدها .

ورغم أن صادرات الكويت من النفط استؤنفت في أواخر الصيف الماضي وسجّلت منذ عهد قريب شيئا من الارتفاع ، فإن صادرات العراق لا تزال محظورة . وفي غيبة مرافق العراق والكويت النفطية ، كانت بقية الصناعة النفطية العالمية عام ١٩٩١ تشتغل على مستوى عال من استغلال طاقتها في الإنتاج والتكرير على السواء .

بيد أن ركود الطلب العالمي وإفراط منظمة الاوبك في الإنتاج أفضيا إلى ضعف أسعار النفط في نهاية عام ١٩٩١ ، لتهبط إلى نحو ١٦ دولارا للبرميل ، أو خمسة دولارات دون السعر الذي حددته الاوبك وهو ٢١ دولارا للبرميل . واستمرت أسعار النفط الضعيفة خلال الربع الاول من عام ١٩٩٢ ، رغم أنها ارتفعت من ثم بعض الشيء بسبب الشكوك التي تكتنف إمدادات النفط الليبي .

وسيتوقف تطور أسعار النفط في الاجل القصير على تشكيلة من العوامل منها توقيت ومقدار استئناف النمو الاقتصادي في البلدان المصنّعة وغيرها ، وحجم إنتاج النفط في الاتحاد السوفياتي السابق ومشاركة الشركات النفطية الدولية في ترميم صناعته النفطية . وسيتوقف هذا أيضا على تنفيذ الخطط الجارية والمعلنة لتوسيع طاقات الإنتاج النفطية في كبرى بلدان الاوبك والهامش الناتج عن الطاقة الغائضة في المنظومة العالمية للإمدادات النفطية .

وكان الطلب على النفط ، عام ١٩٩١ ، ضعيفا نسبيا بسبب اعتدال أحوال الطقس ، وتزايد جهود ضغط الطاقة وانخفاض النمو الاقتصادي ، لا سيما في البلدان المصنعة . وعلى الصعيد الاقليمي ، يقدر أن يكون مجموع استهلاك النفط في الاقتصادات السوقية المتقدمة النمو قد ظل ثابتا من الناحية العملية عام ١٩٩١ ، في حين طرأت زيادات في أوروبا الغربية ومنطقة المحيط الهادئ عوضت عنها حالات انخفاض في أمريكا الشمالية . وفي شرقي أوروبا وكومنولث الدول المستقلة ، استمر استهلاك النفط في الهبوط ويرجع ذلك أساسا إلى مشاكل التكيف التي تصادفها الاقتصادات المخططة مركزيا السابقة . وفي البلدان النامية ، كان النمو في مجموع استهلاك النفط قويا نسبيا ، لا سيما في اقتصادات آسيا السريعة النمو .

وسجّل ناتج النفط العالمي انخفاضا طفيفا ، في حين بلغ إنتاج الأوبك أعلى مستوى له فيما يناهز العقد . واستمر ناتج الاتحاد السوفياتي السابق في الهبوط بصورة ملموسة . فيما زاد الإنتاج ، في أماكن أخرى زيادة معتدلة .

ومن العوامل ذات الأهمية البالغة التي ساعدت على إيجاد توازن مبدئي بين العرض والطلب في أعقاب فقدان الصادرات من العراق والكويت ، قدرة الأوبك على توسيع طاقتها بصورة سريعة وملموسة . وبدّد هذا التوسع الحاسم في الناتج المخاوف من حدوث نقص في عرض النفط ، لكنه ولّد منذئذ عوامل قلق جديدة إزاء نشوء فائض في العرض . وقد تكون هذه التطورات السريعة على جبهة العرض هي التي أخرت برامج التوسع اللازمة للاستجابة إلى الزيادة الكبيرة في الطلب على النفط المتوقعة خلال التسعينات .

ويتفق أغلب الخبراء على أن الطلب على نفط الأوبك في التسعينات ، لا سيما من الخليج الفارسي ، سيتعاظم بسبب الاحتياطيات الوفيرة والتكاليف المنخفضة . وإذا كانت الأوبك لا تنتج حاليا سوى ٤٠ في المائة من الناتج العالمي ، فإنها تمتلك ٧٨ في المائة من الاحتياطيات العالمية المؤكدة ، البالغة ١ تريليون برميل . ويحتوي الخليج الفارسي على ثلثي هذه الاحتياطيات بوصفه أهم مصدر للزيادة في العرض المتزايد مستقبلا . ورغم هذه الاحتياطيات النفطية الضخمة ، فإن تدبير التمويل اللازم لتوسيع الإنتاجية سيشكل تحديا أساسيا أمام بلدان الأوبك التي يعاني أكثرها من مشاكل مالية خطيرة .

والاستئناف المتوقع لنمو الطلب العالمي على النفط وزيادة تركز الإمدادات لدى بلدان الأوبك ، لا سيما في منطقة الخليج الفارسي ، يركزان الانتباه على ضرورة التعاون بين المشاركين الرئيسيين في سوق النفط الدولية لضمان أن تكون طاقات الإنتاج المتزايدة كافية حتى لمجاراة تزايد الطلب على النفط في ظل مناخ من استقرار معقول للأسعار .

أما الشكوك في قدرة الأوبك على توسيع طاقتها الإنتاجية فقد يحققها إعادة التكامل الجديد للصناعة النفطية ، التي يعرض فيها على كبرى الشركات النفطية الدولية إقامة مشاريع ومؤسسات مشتركة في بعض بلدان الأوبك التي كانت قد أممت في السابق صناعاتها النفطية . وكذلك ، فإن المنتجين يوسعون استثماراتهم عند مصب أسواق الاستهلاك . وقد تمثل هذه التطورات بداية حقبة جديدة للتعاون بين أهم المشاركين في سوق الطاقة . وينبغي أن يتمثل الهدف من هذا التعاون في توفير أمن

العرض للمستهلكين وأمن الأسواق للمنتجين ضمن إطار مقبول للطرفين يفيد منه الجميع . ولقد جاءت الأزمة الأخيرة في الخليج الفارسي لتسلط أضواء كاشفة على ضرورة قيام هذا التعاون ، ثم أفضت إلى محادثات تمهيدية وتبادل للآراء بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة وشركات النفط الدولية . واستمرار هذا الحوار أمر لا غنى عنه بالنظر إلى جسامة الاستثمارات الموظّفة ، التي قد تتجاوز ، حسب تقدير يرد أدناه ، تريليونا واحدا من الدولارات للفترة المتبقية من العقد .

تحركات أسعار النفط

كان متوسط سعر سلة الأوبك المؤلفة من سبعة أنواع من النفط الخام ، خلال عام ١٩٩١ كله هو ، ١٨,٦٥ دولار للبرميل ، أي ما يقل بمبلغ ٢,٣٥ دولار عن السعر الأدنى الأساسي البالغ ٢١ دولارا للبرميل كما حدده اجتماع الأوبك في تموز/يوليه ١٩٩٠ . وكان السعران المقارنان لعامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ هما ٢٣,٣٦ دولار و ١٧,٣١ دولار للبرميل ، على التوالي (انظر الشكل الخامس - ١) .

ويعود تذبذب وارتفاع الأسعار خلال أزمة الخليج الفارسي إلى مخاوف من انقطاع الإمدادات بسبب احتمال تدمير حقول النفط في المملكة العربية السعودية وناقلات النفط في الخليج الفارسي . وزاد على تلك التقلبات ، عدم إفراج البلدان الأعضاء في الوكالة الدولية للطاقة عن احتياطيات الطوارئ من النفط . لكن تبددت مخاوف انقطاع الإمدادات مع اندلاع الحرب ، مؤدية إلى هبوط أسعار النفط بنسبة الثلث ، وإرباك التنبؤات السابقة بأن الأسعار قد ترتفع إلى ١٠٠ دولار للبرميل مع بدء المعارك البرية .

الشكل الخامس - ١ - أسعار النفط الخام ، تسليم ظهر السفينة

(بالدولارات للبرميل)

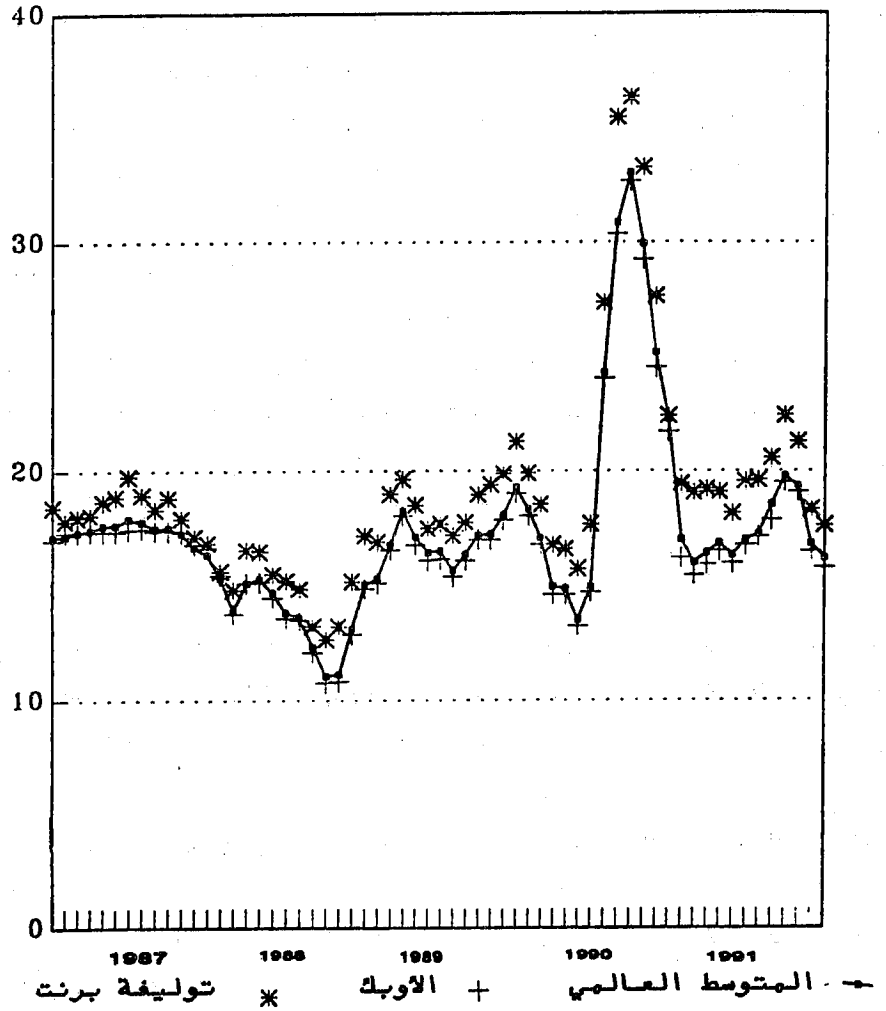

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى وزارة الطاقة بالولايات المتحدة ، إدارة معلومات الطاقة "Weekly Petroleum Status Report" ، أعداد مختلفة .

ومنذ بداية أزمة الخليج الفارسي في آب/أغسطس ١٩٩٠ ، كانت جميع بلدان الأوبك تنتج بأقصى طاقتها الإنتاجية ، للتعويض عن فقدان الإمدادات من العراق والكويت . وبسبب الضعف النسبي على الطلب ، أصبح فائض إنتاج الأوبك واضحا في بداية عام ١٩٩١ . بيد أن الشكوك التي كانت تحوم حول هبوط ناتج النفط السوفياتي ، فضلا عن انخفاض الإنتاج في بحر الشمال ، أبقت الأسعار مرتفعة نسبيا حتى منتصف عام ١٩٩١ ، ثم جاء اتفاق لجنة مراقبة السوق التابعة للأوبك في آذار/مارس ١٩٩١ ، فأدى إلى خفض الناتج بنسبة ٥ في المائة لتبلغ الحصة غير الرسمية ٢٣,٣ مليون برميل يوميا عن طريق استقطاعات طوعية ، مما كفل دعما قويا للأسعار .

وعند نهاية الربع الثاني من عام ١٩٩١ ، بدأت الأسعار تنخفض ، مما دفع العديد من البلدان الأعضاء في الأوبك إلى الإعراب عن قلقها . وفي مؤتمر الأوبك المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩١ ، قبل وزراء النفط بصورة مؤقتة الإبقاء على سقف إنتاج قدره ٢٣,٣ مليون برميل يوميا للربع الثالث من السنة رغم الآراء المتضاربة إزاء أساسات السوق .

وخلال معظم النصف الثاني من السنة ، أدى الإنتاج المنخفض للنفط السوفياتي والهبوط المطرد في أحجام الصادرات إلى زيادة التكهنات المتعلقة بشحة الإمدادات في الشتاء مما أبقى على الأسعار في حدود ١٩ دولارا للبرميل .

وتوقعا لزيادة الطلب على النفط في الشتاء ، رفع أعضاء الأوبك ، خلال اجتماعهم المعقود يومي ٢٤ و ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، سقف إنتاجهم إلى ٢٣,٦٥ مليون برميل يوميا دون تحديد حصص صارمة للأعضاء فرادى . وعقب ذلك الاجتماع ، زاد إنتاج نفط الأوبك إلى ٢٣,٩ مليون برميل يوميا في تشرين الأول/اكتوبر وإلى ٢٤,٠ مليون برميل يوميا في تشرين الثاني/نوفمبر دون أي تآكل في الأسعار . ولكن ، نظرا لاستمرار التصاعد في ناتج الأوبك للتوقعات السابقة بنهاية الركود وعدم تحقق الطلب الشديد على النفط في الشتاء ، هبطت أسعار النفط إلى حدود ١٧ دولار للبرميل في بداية كانون الأول/ديسمبر . وفي الوقت نفسه ، استمر إنتاج وصادرات النفط من مختلف جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق رغم الاضطراب السياسي السائد هناك . وفضلا عن ذلك ، فإن إمكانية استئناف الصادرات العراقية ، عقب تقارير مفادها أن العراق كان مقررا أن يلتقي بممثلين عن الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ، مارست ضغطا تنازليا على الأسعار . وظلت الأسعار منخفضة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ رغم استقطاعات طوعية في الإنتاج قام بها عدد من أعضاء الأوبك . أما الاتفاق المبرم في شباط/فبراير ١٩٩٢ ،

خلال الاجتماع الوزاري للأوبك من أجل تقليص الإنتاج ليبلغ ٢٣,٩ مليون برميل يوميا ، فلم يجد فتيلا في دعم أسعار النفط .

وقد أدت الانخفاضات الأخيرة في أسعار النفط إلى أضرار عميقة بعائدات العديد من بلدان الأوبك وما برح العديد منها يعاني صعوبات مالية خطيرة ، حيث أنها رسمت خططها الاقتصادية على أساس سعر يقترب من سعر أوبك المستهدف وهو ٢١ دولارا للبرميل . وتقدر العائدات النفطية للأوبك بأكملها بمبلغ ١٣٤ بليون دولار عام ١٩٩١ ، مقارنة بمبلغ ١٤٧ بليون دولار عام ١٩٩٠ (انظر الجدول ألف - ٣٩) .

ما برح استهلاك النفط منخفضا

عقب الهبوط الشديد لأسعار النفط في بداية عام ١٩٨٦ ، زاد استهلاك النفط العالمي بحوالي ٢,٣ في المائة سنويا لفترة ثلاث سنوات . لكن الطلب على النفط ظل ، خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ثابتا نسبيا ، يسجل ارتفاعا بنسبة ٠,٣ في المائة و ٠,٢ في المائة فقط ، على التوالي (انظر الجدول ألف - ٤٠) .

ولا يزال النفط أكبر مصدر للطاقة التجارية على مستوى العالم رغم الجهود المبذولة على مدار عقدين لتغيير تشكيل مصادر الطاقة لصالح مصادر أخرى . وفي عام ١٩٩٠ ، احتل النفط حوالي ٣٩ في المائة من الطاقة التجارية العالمية ، يليه الفحم الحجري (٢٧ في المائة) ، ثم الغاز الطبيعي (٢٣ في المائة) ، فالطاقة الكهربائية الأولية (١٢ في المائة) . وإثر زيادة كبيرة خلال السبعينات ، استمر الطلب على النفط في الثمانينات ينمو نموا سريعا نسبيا في البلدان النامية في حين انخفض في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فضلا عن أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق .

فقد انخفض الطلب على النفط ، بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ ، في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بحوالي ٢,٠ في المائة سنويا بسبب الأخذ بتدابير حفظ الطاقة ، وإدخال تحسينات على كفاءة الطاقة والاستعاضة عن النفط بسبب الزيادات الكبيرة في الأسعار في السبعينات . ثم جاء تدني أسعار النفط منذ عام ١٩٨٦ ليعكس هذا الاتجاه فارتفع استهلاك النفط بواقع ٢,٥ مليون برميل يوميا ، أو ١,٤ في المائة سنويا . وكانت الزيادة ملحوظة بوجه خاص في منطقة المحيط الهادئ ، حيث ارتفع الطلب بمقدار ٠,٩ مليون برميل يوميا ، أو ١٧,٣ في المائة . وارتفع الطلب في أوروبا

الغربية بمقدار مليون برميل يوميا ، أو ٨,٢ في المائة ، في حين زاد الطلب في أمريكا الشمالية بمقدار ٠,٥ مليون برميل يوميا فقط ، أو ٢,٨ في المائة .

وفي عام ١٩٩١ ، ظل الاستهلاك في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عند مستوى عام ١٩٩٠ . وجاءت الزيادات البسيطة في الطلب في أوروبا الغربية ومنطقة المحيط الهادئ ليعوض عنها ، وزيادة ، الانخفاض الذي طرأ على الطلب في أمريكا الشمالية . ويعود نمو الطلب في أوروبا الغربية أساسا إلى الطلب الالماني على نفط الوقود ، الذي حل محل الفحم العالي الكبريت المستخدم في توليد الكهرباء في جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة . وفي أمريكا الشمالية ، استمر الاستهلاك في الانحدار للسنة الثانية على التوالي ، بسبب اعتدال الطقس والركود الاقتصادي أساسا . وظل استهلاك النفط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي عام ١٩٩١ أقل بنسبة ٩ في المائة من مستوى الذروة الذي بلغه عام ١٩٧٩ .

وفي البلدان النامية ، زاد استهلاك النفط بصورة أسرع بكثير عما شهدته البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، فارتفع بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٤,٢ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ ، معبّرا بذلك عن سرعة التحضر وتعاظم الاتجاه نحو التصنيع ، فضلا عن الإمكانيات المحدودة للاستعاضة عن النفط . وشهدت آسيا أكبر حجم للنمو ، حيث زاد الطلب على النفط بمقدار ٢,٣ مليون برميل يوميا ، أو حوالي ٧ في المائة سنويا . وكان الاندفاع على الطلب أوضح ما يكون في بعض البلدان أو المناطق السريعة التصنيع - تايلند ، ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، وجمهورية كوريا ، وسنغافورة - حيث ارتفعت معدلات الطلب السنوي على النفط ارتفاعا من رقمين خلال السنوات الأخيرة .

وفي البلدان النامية في افريقيا وأمريكا اللاتينية ، فضلا عن البلدان المصدرة للنفط ، زاد الطلب على النفط بوتيرة أبطأ عام ١٩٩١ ، ويقدر نمو الطلب على النفط في البلدان النامية كمجموعة بنسبة ٣,٣ في المائة .

وفي أعقاب الزيادة السريعة في السبعينات ، استقر الطلب على النفط في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق عند بدايات الثمانينات ، ومن ثم انخفض خلال بقية العقد . وتلك هي المنطقة الوحيدة التي شهدت انخفاضا في الطلب خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩١ . وفي عام ١٩٩١ ، هبط استهلاك النفط في الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية بنسبة ٤ في المائة أخرى ، مقارنا بعام ١٩٩٠ .

الانتاج العالمي للنفط الخام

واصل انتاج الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) ارتفاعه في عام ١٩٩١ ، وإن كان بمعدل أبطأ مما كان عليه في السنوات السابقة . وفي الوقت ذاته انخفض مجموع انتاج الدول غير الاعضاء في الاوبك ، والسبب الرئيسي لذلك هو الانخفاض الكبير في انتاج الاتحاد السوفياتي السابق (انظر الجدول ألف - ٤) . وواصل الانتاج ارتفاعه في عدد من البلدان النامية الاخرى وبلغ الانتاج من بحر الشمال مستوى قياسيا عاكسا طفرة في الانتاج من القطاع النرويجي .

وقد أدى تزايد الطلب على النفط في العالم منذ عام ١٩٨٥ والركود الفعلي الذي أصاب الامدادات من البلدان غير الاعضاء في الاوبك بسبب انخفاض الانتاج في الولايات المتحدة ، ومنذ عهد أقرب في الاتحاد السوفياتي السابق ، إلى ارتفاع حصة الاوبك في السوق خلال الاعوام الستة الماضية من ٣٠ إلى ٣٩ في المائة (انظر الشكل الخامس - ٢) .

وقد برهنت الانماط الانتاجية للاوبك وسياساتها خلال عام ١٩٩١ على عزم جديد على المحافظة على حصتها في السوق وزيادتها عن طريق توفير الإمدادات المضمونة للمستهلكين حتى مع المخاطرة بهبوط الاسعار بعض الشيء . وعلى الرغم من فقدان صادرات النفط من العراق والكويت ، فقد ارتفع انتاج الاوبك عن مستوياته في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ . غير أن زيادة الانتاج هذه أدت لتزايد تركيز الإمدادات ، مع ارتفاع حصة المملكة العربية السعودية من ٣٥ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩١ (انظر الجدول ألف - ٤٣) .

وواصل انتاج البلدان النامية المصدرة للنفط غير الاعضاء في الاوبك نموه خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات . وقد جاءت الزيادة في انتاج تلك البلدان نتيجة لتوسع الطاقة الانتاجية القائمة واستغلال الاستكشافات الجديدة في عدد من البلدان منها أنغولا والجمهورية العربية السورية وعمان وكولومبيا وماليزيا ومصر واليمن . وقد أدى ذلك إلى ارتفاع مجموع الانتاج بنحو ٣ في المائة سنويا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ . وفي عام ١٩٩١ ارتفع الانتاج مرة أخرى بنسبة ٣ في المائة حيث بلغ ١٠,٣ مليون برميل في اليوم .

الشكل الخامس - ٢ - انتاج النفط الخام في العالم

(بملايين البراميل في اليوم)

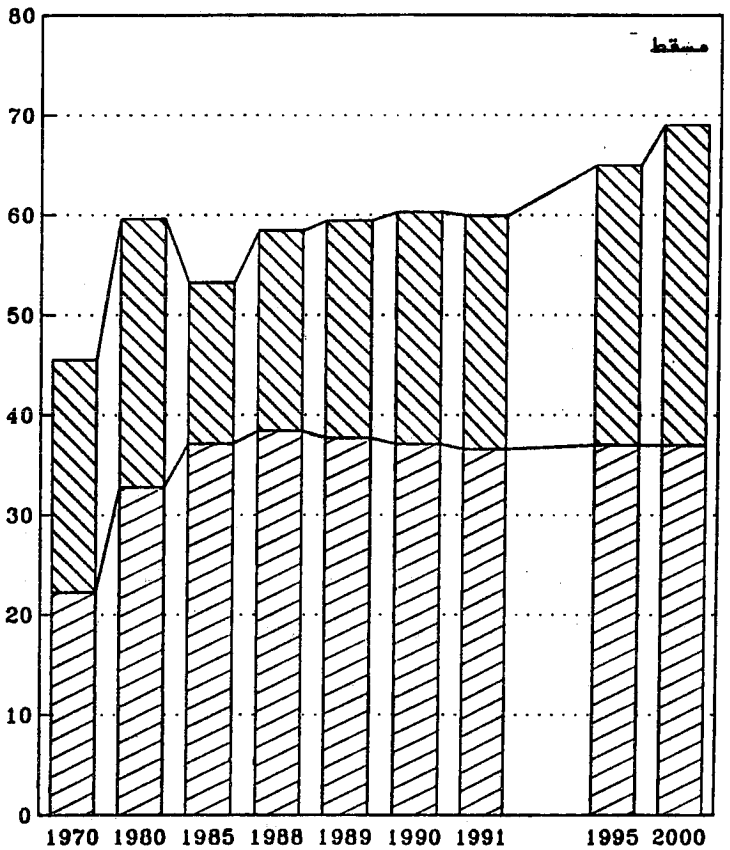

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

وفي البلدان النامية المستوردة للنفط أبطأ انتاج النفط بصورة كبيرة في النصف الثاني من الثمانينات ، مما عكس حدوث ابطاء في عمليات الاستكشاف والإعداد . وبلغ معدل نموه السنوي ١,٦ في المائة مقابل ١٢ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وفي عام ١٩٩١ ارتفع مجموع الانتاج بنسبة ٣,٣ في المائة حيث بلغ ٣,١٦ مليون برميل في اليوم .

وبانهيار أسعار النفط في أوائل عام ١٩٨٦ توقف النمو في انتاج النفط في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي خلال عقد السبعينات وأوائل عقد الثمانينات . ومنذ ذلك الحين انخفض انتاج هذه البلدان من النفط الخام بنسبة ٥ في المائة . وكان هذا الانخفاض كبيرا بشكل خاص في الولايات المتحدة ، إذ انخفض انتاجها من النفط الخام في عام ١٩٩١ بنسبة ١٨ في المائة عن مستواه في عام ١٩٨٦ .

ومع ذلك ، ففي عام ١٩٩١ ارتفع مجموع الانتاج من النفط الخام في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي لأول مرة منذ ستة أعوام بمعدل ٢,٧ في المائة . وعلى الرغم من الزيادة الهامشية في انتاج الولايات المتحدة خلال عام ١٩٩١ ، فمن المتوقع استمرار الاتجاه نحو الانخفاض في الانتاج . وفي كندا ، بقي انتاج النفط الخام في عام ١٩٩١ على ما هو عليه أساسا ، مع انخفاض ضئيل في انتاج النفط الخام التقليدي قابله ارتفاع في انتاج النفط الخام التركيبي . ولكن التخفيضات التي طرأت في الآونة الاخيرة على الدعم المالي الحكومي لاستكشاف وإعداد مشاريع الانتاج التقليدي والرمل القطراني يمكن أن يتوقع أن تؤدي إلى انخفاض الانتاج في المستقبل القريب .

وفي بحر الشمال ، سجل انتاج النفط الخام في المملكة المتحدة انخفاضا بنسبة ٣,٨ في المائة ، ولكن انتاج النفط الخام في النرويج سجل مستويات قياسية . وكان انخفاض الانتاج في المملكة المتحدة يعود بدرجة كبيرة إلى حالات التوقف التي نجمت عن سلسلة من اجراءات غلق بعض الأرصفة لأغراض الاصلاح والتجديد . وفي ظل المستويات الراهنة للاسعار ، لا يتوقع حدوث زيادة تراكمية في انتاج النفط الخام من قطاع المملكة المتحدة في بحر الشمال ، ولكن بدء الانتاج من حقول صغيرة جديدة قد يؤدي لارتفاع الانتاج الكلي خلال السنوات القليلة المقبلة وذلك إذا لم تحدث مشاكل في صيانة الارصفة .

والارتفاع الذي تحقق في مستوى انتاج النرويج عام ١٩٩١ يعود في المقام الاول إلى بدء الانتاج من أرصفة اضافية في حقول جديدة . وعلى الرغم من الانخفاض المتوقع

في انتاج ستانفورد ، فإنه يتوفق من توسع الانتاج في حقول أحدث عهدا ودخول عدد من الحقول الجديدة في مرحلة الانتاج أن يؤديا إلى مواصلة ازدياد انتاج النرويج في مغظم سنوات عقد التسعينات .

وفي إطار البلدان الاخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تحققت زيادة في الدانمرك حيث ارتفع انتاج النفط الخام بنسبة ١٦ في المائة ، فوصل إلى ٠,١٤ مليون برميل يوميا ، مما جعل هذا البلد مكتفيا ذاتيا في مجال النفط وذلك لأول مرة منذ أن بدأ الانتاج في عام ١٩٧٢[(١)] . وفي استراليا انخفض انتاج النفط الخام بنسبة ٥,٧ في المائة عن مستواه القياسي الذي حققه في عام ١٩٩٠ . وحيث أن بعض الحقول البحرية الكبيرة نسبيا لا تزال في المرحلة المبكرة من الانتاج ، فقد يكون هذا الانخفاض وقتيا لأنه جاء نتيجة لانخفاض أنشطة الاستكشاف والإعداد في عام ١٩٩١ .

وفي عام ١٩٩١ ، هبط الانتاج بالاتحاد السوفياتي السابق إلى أدنى مستوى له خلال فترة تربو على ١٥ عاما ، نتيجة للمشاكل التقنية التي اكتنفت صناعة النفط لعدة سنوات . ومن بين تلك المشاكل انخفاض انتاجية الآبار وتدني استثمارات النفط السابقة للانتاج ، وقِدَم المعدات ونقص المواد والامدادات التقنية إلى جانب سوء التنظيم بوجه عام . وقد بلغ انتاج النفط الخام أقصى مستوى له على الاطلاق ، وهو ١٢,٥ مليون برميل يوميا ، في عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، ولكنه انخفض إلى ١٢,١٧ مليون برميل يوميا في عام ١٩٨٩ ، وإلى ١١,٤ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٠ . وأشارت التقديرات إلى هبوط الانتاج مرة أخرى إلى ١٠,٣ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩١ . ويقدر أن الصادرات من النفط الخام والمنتجات البترولية قد انخفضت في عام ١٩٩٠ إلى ٣,٠٥ مليون برميل في اليوم وذلك عن مستواها القياسي الذي بلغ ٤,١ مليون برميل في اليوم في عام ١٩٨٨ وأنها انخفضت مرة ثانية بنسبة ٣٠ في المائة ، إلى ٢,١ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩١ .

وقد ناقشت شركات النفط الأجنبية مجموعة مختلفة من المشاريع المشتركة مع الشركات السوفياتية المحلية . غير أن عددا من العقبات السياسية والاقتصادية والقانونية والتعاقدية اعترض سبيل هذه المشاريع . ويتوقع أن يعمل انتقال السلطة المؤسسية لصناعة النفط إلى الجمهوريات الجديدة على توضيح الحالة للمستثمرين في

---

(١) الوكالة الدولية للطاقة ، End-December Oil Market Report ، ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الصفحة ٩ (من النص الانكليزي) .

مجال النفط والغـــاز ، مما يؤدي إلى توسيع المشاركة الدولية . وبالنظر للإمكانـــات المشجعة والاحتمالات الجيولوجية ، يتوقع أن يكون للمشاركة التمويلية والتكنولوجيـــة الأجنبية أثر هام على مستقبل مستويات الانتاج .

وتقريبا توجد جميع احتياطيات النفط الكبيرة للاتحاد السوفياتي السابق فـــي أربع جمهوريات فقط هي : روسيا وكازاخستان وأذربيجان وتركمانستان . ويبين الجـــدول الخامس - ١ تحليلا تقديريا لانتاج النفط في كل جمهورية كما نشرته مؤخرا الوكالـــة الدولية للطاقة ، ويشكل انتاج روسيا حوالي ٩٠ في المائة منه .

الجدول الخامس - ١ - انتاج النفط[أ] في الاتحاد السوفياتي السابق ، ١٩٨٨-١٩٩١

(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[ب]
روسيا	١١,٤١	١١,١٠	١٠,٤٠	٩,٣٢
كازاخستان	٠,٥١	٠,٥١	٠,٥٠	٠,٥٠
أذربيجان	٠,٢٧	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,٢٢
الجمهوريات الأخرى	٠,٤٣	٠,٤٠	٠,٣٩	٠,٣٧
مجموع الانتاج	١٢,٦٢	١٢,٢٧	١١,٥٣	١٠,٤١

المصدر : الوكالة الدولية للطاقة ، Monthly Oil Market Report, 5 February 1992, p.11 .

(أ) يشمل سوائل الغاز المكثفة والطبيعية .

(ب) تقديرات .

وقد انخفض انتاج النفط في جميع بلدان أوروبا الشرقية انخفاضا حادا في عام ١٩٩١ . ففي رومانيا ، وهي البلد الوحيد الذي توجد فيه احتياطيات هامة من النفط ، انخفض الانتاج بمعدل ١٩ في المائة . ويجري في بعض بلدان أوروبا الشرقية ، ذات الظروف الجيولوجية المشجعة وإمكانات الاستكشاف الجيدة ، تشجيع الانضمام إلى مشاريع مشتركة مع شركات النفط الدولية .

صناعة النفط في عقد التسعينات

معظم الشكوك التي تكتنف مستقبل صناعة النفط العالمية في عقد التسعينات تعود إلى التقلب السياسي المتواصل في مناطق تصدير النفط الرئيسية . ويضاف إلى هذه الشكوك التركز المتزايد للطاقات الانتاجية في هذه المناطق والانفصال المتواصل بين أصحاب الاحتياطيات ومنسقي تكنولوجيات البترول وتمويله وأسواقه . كذلك فإن الاهتمامات البيئية المتصاعدة التي تؤثر على سياسات استهلاك النفط ، ستؤثر حتما على مستقبل صناعة النفط .

وفي الوقت الراهن تتم المتاجرة بنصف إمدادات العالم النفطية على المستوى الدولي ، وباستثناء استراليا وكندا والنرويج والمملكة المتحدة ، فإن جميع البلدان المصنّعة ، بما فيها بلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، هي بلدان صافي معاملاتها النفطية استيرادي . وفي العالم النامي ، هناك نحو ٣٠ بلدا ، منها البلدان الأعضاء في الأوبك ، صافي معاملاتها النفطية تصديري ، بينما هناك ما يقارب ١٠٠ بلد وإقليم صافي معاملاتها النفطية استيرادي . وكل من روسيا والصين صافي معاملاتها النفطية تصديري ، ولكن ذلك قد يتغير ما لم يتم في المستقبل القريب تدفق مقادير هائلة من رؤوس الأموال والتكنولوجيات والخبرات الأجنبية .

وعلى الرغم من ركود الطلب العالمي على النفط خلال العامين المنصرمين بسبب الانتكاس الاقتصادي والظروف المناخية ، فإنه يتوقع أن يعاود هذا الطلب نموه قريبا . وتتوقع معظم التنبؤات تزايد الطلب بما لا يقل عن مليون برميل في اليوم سنويا لباقي سنوات هذا العقد . ولن يمكن توفير هذه الزيادة في الكمية التراكمية للامدادات إلا عن طريق احتياطيات النفط الهائلة في الدول الأعضاء بالأوبك (انظر الجدول الخامس - ٣) . ومن بين احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ، والبالغ حجمها تريليون برميل ، يوجد ٧٨ في المائة بالبلدان الأعضاء في الأوبك ، منها ٦٧ في المائة بمنطقة الخليج الفارسي وحدها ، وإذا ما استمرت تلك البلدان في الانتاج بالمعدل الحالي دون اكتشاف أي كميات اضافية من النفط ، فإن الاحتياطيات الموجودة فيها ستدوم لمدة ١٠٠

عام تقريبا . كذلك فإن أدنى كلفة انتاجية توجد في الخليج الفارسي . ولفترة طويلة في المستقبل لا يتوقع أن يحول حجم المتوفر من الاحتياطيات ارتفاع التكاليف دون زيادة الطلب على النفط .

ومع تجدد نمو الطلب العالمي على النفط والركود المنتظر للامدادات الآتية من البلدان غير الاعضاء في الأوبك ، يتوقع أن يبلغ الطلب على نفط البلدان الاعضاء في الأوبك ما بين ٢٧ و ٢٨ مليون برميل في اليوم بحلول عام ١٩٩٥ وما بين ٣٠ و ٣٢ مليون برميل في اليوم في عام ٢٠٠٠ . وسيؤدي ذلك إلى التضييق التدريجي لظروف السوق ما لم يتم توسيع الطاقة الانتاجية . وكما يبين الجدول الخامس - ٣ ، فإن قدرات الأوبك مستخدمة استخداما تاما تقريبا في الوقت الراهن ، بينما ستكون هناك مرة أخرى طاقات انتاجية فائضة في النصف الثاني من عقد التسعينات وذلك إذا ما نفذت الخطط المعلنة لتوسيع الطاقات الانتاجية للبلدان الاعضاء في الأوبك تنفيذا كاملا . وتعتبر الطاقات الانتاجية الفائضة أمرا ضروريا كوقاء من التقلبات السياسية التي غالبا ما تسببت في إحداث نقص وقتي حاد في إمدادات النفط (من أمثلة ذلك الثورة الإيرانية ، والحرب بين العراق وإيران ، وأزمة الخليج الفارسي) .

الجدول الخامس - ٢ - احتياطيات النفط المؤكدة في العالم ،
نهاية ١٩٧٩ - نهاية ١٩٩١

	نهاية ١٩٧٩		نهاية ١٩٩١	
	ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي	ملايين البراميل	النسبة المئوية من الاحتياطي العالمي
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٥٨ ٧٩٦	٩,٣	٤٧ ٥٥٥	٤,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧٠ ٠٠٠	١٠,٩	٥٨ ٧٧٤	٥,٩
البلدان النامية	٥١٢ ٥٤٥	٧٩,٩	٨٨٤ ٦٨٢	٨٩,٣
البلدان الاعضاء في الاوبك	٤٣٥ ٦١١	٦٧,٩	٧٦٩ ٣٩٢	٧٧,٦
البلدان الاخرى المصدرة للنفط	٦٩ ٩٣٠	١٠,٩	١٠١ ٨٣٦	١٠,٣
البلدان المستوردة للنفط	٧ ٠٠٤	١,١	١٣ ٤٦٤	١,٤
المجموع العالمي (أ)	٦٤١ ٣٤١	١٠٠,٠	٩٩١ ٠١١	١٠٠,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا إلى "Oil and Gas Journal" ، ٢٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٧٩ و ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩١ .

(أ) بسبب التقريب قد لا تتطابق المجاميع مع اجمالي مكوناتها .

الجدول الخامس - ٣ - تقديرات الطاقة الانتاجية للأوبك

(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٩١	١٩٩٥	٢٠٠٠
الطلب على نفط الأوبك (بما فيه سوائل الغاز الطبيعي)	٢٤,٥	٢٧,٨	٣١,٥
الطلب على النفط الخام للأوبك (باستثناء سوائل الغاز الطبيعي)	٢٣,٧	٢٥,٧	٢٩,٢
طاقة الأوبك الانتاجية من النفط الخام	٢٣,٦ (أ)	٣٣,٨١ (ب)	٣٧,٥
طاقة الأوبك الانتاجية الفائضة	٠,٩	٨,١	٨,٣
النسبة المئوية للاستفادة من الطاقة الانتاجية	٩٦,٣	٧٥,٩	٧٧,٧

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى : Ian Seymour, "OPEC in the 1990s", Middle East Economic Survey, 3 June 1991 .

(أ) ليست هناك طاقة تصديرية من العراق والكويت .

(ب) باعادة الطاقة التصديرية للعراق والكويت إلى مستوياتها السابقة للحرب .

ويلزم استثمار قدره ٠٠٠ ١٠ دولار إلى ٠٠٠ ١٥ دولار لرفع الطاقة الانتاجية بمقدار برميل واحد في اليوم . وعلى هذا الاساس ، قدّرت الاوبك أن رفع الطاقة الانتاجية بمقدار خمسة ملايين برميل يوميا سيكلف حوالي ٥٠ بليون دولار . وتشير تقديرات أخرى (٢) إلى أنه سيلزم في غير بلدان الاوبك حوالي ٨٠ بليون إلى ١٠٠ بليون دولار للمحافظة على الانتاج بمعدل ٤٠ مليون برميل يوميا وفي بلدان الاوبك ، سوف يلزم ما يزيد على ١٥٠ بليون دولار للمحافظة على المستوى الحالي من الانتاج وإضافة ٨ إلى ١٠ ملايين برميل أخرى يوميا من الانتاج الإضافي بحلول عام ٢٠٠٠ .

وقد أخذ تزايد الوعي للمسؤوليات المشتركة عن المحافظة على أمن كل من العرض والطلب في مناخ يتسم فيه السعر باستقرار معقول يجمع بين المشتركين الرئيسيين في سوق النفط الدولية لبذل جهود لزيادة الشفافية . وقد كان الهدف الاساسي للحوار بين المنتجين والمستهلكين الذي دار بدعوة من حكومتي فرنسا وفنزويلا في حلقة دراسية وزارية عقدت في باريس في ١ و ٢ تموز/يوليه ١٩٩١ ، هو تعزيز التفاهم المتبادل تيسيرا لهذه العملية .

فإذا اضطلعت البلدان المنتجة بالاستثمارات اللازمة بالتعاون مع شركات النفط في ظل ترتيبات جديدة ، فمن الممكن أن يؤدي ذلك إلى إعادة تكامل صناعة النفط وإلى التقليل من التقلبات في أسعار النفط . ولكن التعاون الدولي بمشاركة الحكومات إلى جانب المؤسسات المالية ربما يكون ضروريا بسبب الاستثمارات الكبيرة اللازمة ليس فقط في القطاع السابق للانتاج من صناعة النفط بل أكثر من ذلك في القطاع التالي للانتاج من تلك الصناعة . وسوف يستدعي توسيع طاقات التكرير والنقل والتخزين والتوزيع والتسويق رأس مال أكبر مما يستدعيه الاستكشاف والاستغلال . ويتضمن الشكل الخامس ٥-٣ بعض تقديرات استثمارات المرحلتين السابقة للانتاج والتالية للانتاج اللازمة لمواجهة نمو الطلب على النفط في التسعينات (٣) .

---

(٢) John Browne, "Upstream oil in the 1990s: the prospects for a new world order", British Petrolem Speech Reprint p.6 .

(٣) Walter L. Newton, "Oil industry investment needs in the 1990s: will $ 1 trillion be enough? will it be available?", Petroleum Intelligence Weekly 13 January 1992, p.7 .

ويقدر الاستثمار في الناقلات الجديدة واستبدال القديمة بـ ١٢٠ بليون دولار . فإذا أضيف إلى هذا حوالي ٥٠ ٠٠٠ ميل من أنابيب النفط والغاز الإضافية بتكلفة متوسطها مليون واحد من الدولارات لكل ميل ، فإن التكلفة الرأسمالية الإجمالية للنقل تبلغ ١٨٠ بليون دولار . وسيقتضي بناء طاقة جديدة لتكرير ١٠ ملايين برميل في اليوم وتحويل وتحسين طاقة معامل التكرير القائمة ٢٥٠ بليون دولار . وأخيرا ، يقدر الاستثمار في التخزين والتوزيع والتسويق ومحطات الخدمة والأنشطة السوقية بحوالي ٣٤٠ بليون دولار .

وبالتالي فإن مجموع احتياجات الاستثمار في صناعة النفط ، باستثناء الاستثمارات في البتروكيماويات ، يحتمل أن يتجاوز تريليونا واحدا من الدولارات خلال بقية العقد الحالي .

وتزايد اعتماد البلدان المستهلكة على نفط الأوبك أدى إلى قيام محاولات لتنويع الامدادات من خلال ترتيبات إقليمية لا ترتيبات عالمية . وتحقيقا لهذه الغاية ، قدمت مقترحات لوضع سياسة للطاقة للقارة الأمريكية وميثاق أوروبي للطاقة .

وفضلا عن تزايد الاعتماد على نفط الأوبك ، هناك أيضا اعتماد على الواردات من الغاز الطبيعي من عدد من بلدان الأوبك (مثل الإمارات العربية المتحدة ، وإندونيسيا ، والجزائر ، وجمهورية إيران الإسلامية ، وفنزويلا ، وقطر ، والجماهيرية العربية الليبية ، ونيجيريا) . وتوفر مشاريع الغاز الطبيعي فرصة لمزيد من التعاون بين شركات النفط والحكومات المضيفة حيث أن احتياجاتها من رأس المال والتكنولوجيا الرفيعة تتطلب ترتيبات طويلة الأجل لكفالة أمن العرض والأسواق .

السوق الدولية للغاز : التطورات الأخيرة واحتمالات المستقبل

لم يكن استعمال الغاز الطبيعي متناسبا مع وفرته ويرجع ذلك في الغالب الى ارتفاع الاستثمارات والتكاليف التي يقتضيها نقله وتوزيعه . ومع ذلك ، ففي السنوات الأخيرة ، أصبح الغاز الطبيعي موضع اهتمام متزايد بالنظر إلى أنه وقود متوفر بكثرة ومتعدد الاستعمالات وأقل تلويثا للبيئة .

وفي الوقت الحاضر ، تقدر احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم بما يعادل من الطاقة حوالي ٧٨٥ بليون برميل من النفط الخام ، أي ما يساوي بالتقريب ٨٠ في المائة من احتياطيات النفط المؤكدة في العالم . ومع ذلك فإن الغاز الطبيعي يوفر فقط نصف الطاقة التي يوفرها النفط ، أو ٣٢ في المائة من مجموع العرض العالمي من الطاقة التجارية .

ومن المتوقع أن يوجد ازدياد الوعي البيئي وزيادة التأكيد على الاستعاضة عن وقود بآخر وتوسع أسواق الغاز في البلدان النامية فرصا للمنتجين لتوريد الغاز إلى الأسواق الآخذة في التوسع بسرعة في المستقبل . وبالنظر إلى أن الغاز لم يعد يعتبر وقودا نادرا وغير عادي ، فإن اختراقه لأسواق مثل توليد الطاقة الكهربائية سوف يسهم مساهمة كبيرة في نمو السوق في كثير من البلدان المتقدمة النمو . كما أن توفر تكنولوجيات جديدة تستخدم الغاز بكفاءة أكبر ، مثل معامل توليد الكهرباء ذات الدورة الموحدة ، سوف يساعد على زيادة نمو السوق .

وسوف يتوقف أيضا توسع أسواق الغاز على تنمية تجارة الغاز الدولية . وسيتوقف هذا بدوره على عدد من العوامل المهمة ، مثل مرونة ترتيبات التجارة والمشروعات الاستثمارية الطويلة الأجل وإمكانية الاعتماد على امدادات الغاز بأسعار مقبولة لكل من المنتجين والمستهلكين .

وفي الوقت الحالي ، يبلغ حجم الغاز المتجر به دوليا ١٥,٨ في المائة من الاستهلاك العالمي ، وينقل أربعة أخماس هذا المقدار بأنابيب وخمس واحد في شكل غاز طبيعي مسيّل ينقل بناقلات خاصة . واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق هو أكبر مصدر بخطوط الأنابيب ، حيث يسهم بحوالي نصف تجارة الغاز الدولية بخطوط الأنابيب وتبلغ صادراته السنوية ١١٠ بلايين من الأمتار المكعبة ، وتليه كندا وهولندا حيث تصدران ٤٠ و ٣٦ بليون متر مكعب على التوالي . وتسيطر إندونيسيا على التجارة الدولية للغاز الطبيعي المسيّل ، حيث تصدر ٤٠ في المائة من مجموع الصادرات ويبلغ حجم ما تصدره ٣٨ بليون متر مكعب ، تليها الجزائر التي تصدر ١٩ بليون متر مكعب وماليزيا التي تصدر ٨,٦ بليون متر مكعب .

احتياطيات الغاز الطبيعي

ربما تكون احتياطات العالم من الغاز الطبيعي ضعفي أو ثلاثة أضعاف الـ ١١٩ تريليون متر مكعب من الغاز المقدرة الآن كاحتياطيات مؤكدة . والاحتياطيات المؤكدة

المقدرة تعرّف بوجه عام بأنها تلك الكميات الباقية في الأرض ، والتي تثبت البيانات الجيولوجية والهندسية بدرجة معقولة من اليقين أنه يمكن استخراجها من مكامن معروفة في الظروف الاقتصادية والعملية القائمة .

وإلى وقت قريب ، كانت جهود الاستكشاف نادرا ما تستهدف الغاز الطبيعي ، الذي كان يعتبر أقل قيمة بكثير من النفط . وفي المواقع النائية ، ولا سيما في البلدان النامية ، كانت مكتشفات الغاز الطبيعي تترك في كثير من الاحيان باعتبارها عديمة القيمة . وقد أخذ بعض رواسب الغاز النائية هذه يكتسب قيمة تجارية في العقد الماضي أو ما يقاربه .

وحيث أن معظم الغاز الطبيعي خارج أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية قد وجد كمنتج عرضي للبحث عن النفط ، فهناك مناطق أخرى عديدة ما زالت تشتمل على إمكانيات كبيرة . وعندما يستكشف المزيد من الغاز المحتمل وجوده في العالم ويضطلع بأنشطة حفر إضافية على أعماق أبعد ، فإن احتياطيات الغاز المؤكدة عموما قد يتبين أنها أعظم بكثير من احتياطيات النفط . فمنذ عام ١٩٥٠ ، كانت احتياطيات الغاز تتضاعف مرة كل ١٠ سنوات .

ويعطي الجدول الخامس - ٤ بعض التقديرات الحديثة لاحتياطيات الغاز المؤكدة حسب المناطق . وستكون الاحتياطيات الحالية كافية للمحافظة على المعدلات الحالية لاستهلاك العالم من الغاز لمدة ٥٨ سنة أخرى . ومع أن احتياطيات الغاز موزعة على نطاق واسع بين حوالي ٨٠ بلدا ، فإن حصة الأسد توجد في بضعة أماكن فقط : الاتحاد السوفياتي السابق ، والإمارات العربية المتحدة ، وجمهورية إيران الاسلامية ، والجزائر ، وقطر ، والمملكة العربية السعودية . وهذه البلدان معا تشكل ثلاثة أرباع المجموع .

الشكل الخامس - ٣ - الاحتياجات التقديرية من الانفاق الرأسمالي
لصناعة النفط في التسعينات

(ببلايين الدولارات)

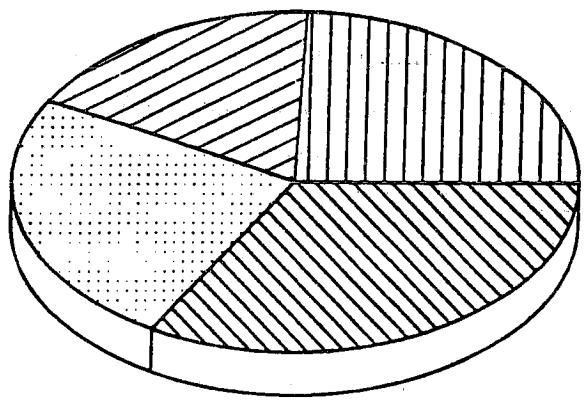

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة استنادا الى
Walter L. Newton, "Oil industry investment needs in the 1990s, will $ 1 trillion be enough? will it be availiable?". Petroleum intelligence Weekly, 13 January 1992, p. 7.

الجدول الخامس - ٤ - احتياطيات الغاز المؤكدة في نهاية عام ١٩٩٠

	تريليون متر مكعب	النسبة المئوية من الاحتياطيات في العالم	نسبة الاحتياطيات الى الانتاج (بالسنين)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٣,٠	١٠,٩	١٦
الاتحاد السوفياتي السابق وأوروبا الشرقية	٤٥,٩	٣٨,٤	٥٤
البلدان النامية	٦٠,٣	٥٠,٥	١٦٠
البلدان الاعضاء في الاوبك	٤٩,٤	٤١,٤	٢٣٨
البلدان الاخرى المصدرة للنفط	٧,١	٥,٩	٦٩
البلدان المستوردة للنفط	٣,٨	٣,٢	٥٧
المجموع العالمي	١١٩,٤	١٠٠,٠	٥٨

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى Oil and Gas Journal ، عدد ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

الشكل الخامس - ٤ - التوزيع الجغرافي لاحتياطيات الغاز
في نهاية عام ١٩٩٠

(نسبة مئوية من المجموع العالمي)

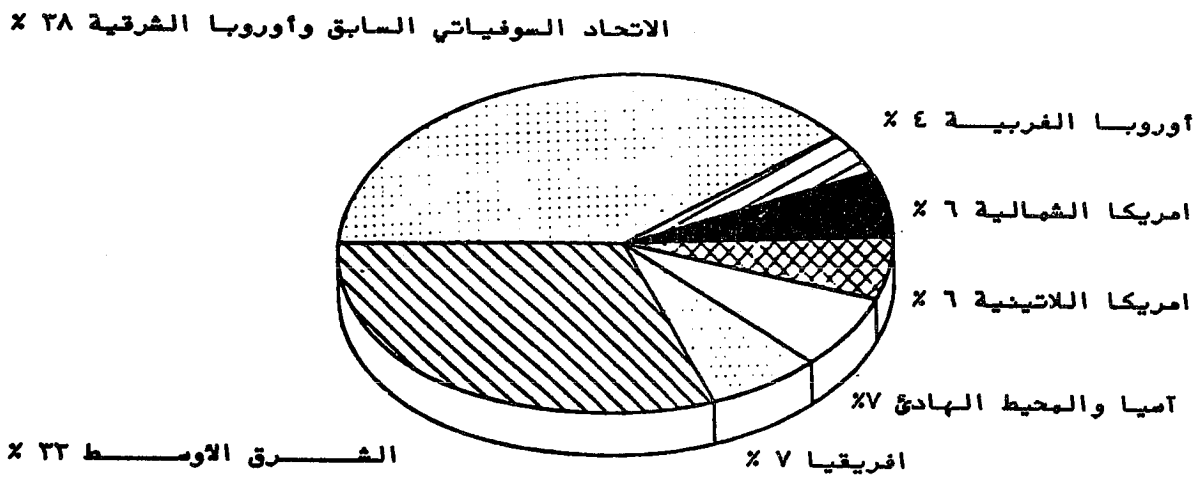

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة استنادا الى Oil and Gas Journal ، عدد ٣١ كانون الاول/ديسمبر ١٩٩٠ .

ومع أن احتياطيات الغاز الطبيعي في البلدان النامية تشكل نصف المجموع العالمي ، فهي موجودة في أغلب الحالات في البلدان المصدرة للنفط ، بما فيها البلدان الأعضاء في الأوبك . أما احتياطيات الغاز الطبيعي في البلدان النامية المستوردة للنفط فهي متواضعة جدا ، وقد بدأ استغلالها لتوه . وفي هذه البلدان ، التي تشكل فيها فواتير استيراد النفط عبئا ثقيلا على ميزان المدفوعات ، يمكن أن يسهم إعداد واستخدام موارد الغاز المحلي اسهاما كبيرا في توفر الطاقة والنمو الاقتصادي .

التوزيع الجغرافي للاحتياطيات

كما يتبين من الشكل الخامس - ٤ ، يملك الاتحاد السوفياتي السابق نحو ٤٠ في المائة من احتياطيات الغاز في العالم . ويوجد معظم هذه الاحتياطيات في غربي سيبيريا . وحتى أواخر عام ١٩٩١ ، كان يوجد في الاتحاد السوفياتي السابق ٠٩٧ ١ حقل غاز ، ٥٠٠ منها منتجة أو قيد الإعداد . والجزء الأكبر من هذه الاحتياطيات يوجد في بضعة حقول كبيرة يحتوي كل منها على احتياطيات تزيد على ٣٠٠ بليون متر مكعب .

وتوجد في بلدان الخليج الفارسي ثاني أكبر تجمعات من احتياطيات الغاز المؤكدة ، أو ما يقرب من ٣٠ في المائة من المجموع العالمي . وبالرغم من أن إعداد هذه الاحتياطيات للاستغلال أسهل كثيرا من إعداد الاحتياطيات الروسية ، فقلما جرى استغلالها . ويكون معظم الغاز المنتج في هذه البلدان في شكل غاز مقترن ، يُحرق جزء كبير منه أو يعاد حقنه في حقول النفط ليعاد ضغط مخزوناتها . والشحنات المهمة الوحيدة من الغاز الطبيعي التي تخرج من الخليج الفارسي حاليا تُنقل من الامارات العربية المتحدة في صورة غاز طبيعي مسيّل الى اليابان ومن جمهورية ايران الاسلامية عبر خط أنابيب الى الاتحاد السوفياتي السابق . بيد أنه يجري تخطيط أو تنفيذ برامج ضخمة لإعداد الغاز للاستغلال في جمهورية ايران الاسلامية وقطر . وتهدف هذه البرامج الى تصدير الغاز بالانابيب من جمهورية إيران الإسلامية الى أوروبا الوسطى وآسيا ، وتصدير الغاز الطبيعي المسيّل من قطر الى اليابان وأسواق أخرى .

ولا يوجد لدى البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي سوى ١٢ في المائة من احتياطيات الغاز المؤكدة في العالم ولكنها تنتج ٤٠ في المائة من الانتاج العالمي . ويوجد معظم الاحتياطيات المؤكدة الحالية في الولايات المتحدة وكندا والنرويج وهولندا والمملكة المتحدة . وقد سبق أن وصل الانتاج في كثير من هذه البلدان ذروته ويتوقع أن يهبط .

وتبلغ احتياطيات الغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية ٦ في المائة من المجموع العالمي وقد أُعِدّت للاستغلال على نطاق تجاري في ١٠ بلدان هي الأرجنتين ، واكوادور ، والبرازيل ، وبوليفيا ، وبيرو ، وترينيداد وتوباغو ، وشيلي ، وفنزويلا ، وكولومبيا ، والمكسيك . وتوجد في الأرجنتين وفنزويلا والمكسيك أكبر الاحتياطيات في المنطقة وهي أكبر المنتجين بكثير ، حيث أنتجت معا ثلاثة أرباع الحجم المنتج في المنطقة في عام ١٩٩٠ وقد بُدئ في إعداد احتياطيات الغاز الطبيعي المتواضعة في آسيا للاستغلال على نطاق واسع في السنوات الاخيرة وقد تأخذ في النضوب قريبا بالنظر الى تعاظم الاستهلاك بسرعة .

الاستكشاف والإعداد والانتاج

كما في حالة استكشاف النفط ، كان من شأن استحداث عمليات المسح الاهتزازية الثلاثية الأبعاد والتكنولوجيا الحاسوبية المتقدمة أن جعل استكشاف الغاز أكثر كفاءة وقلل من امكانية حفر ثقوب جافة . وازدياد احتياطيات الغاز الطبيعي الى ثلاثة أضعافها في العقدين الماضيين دليل على ذلك .

ويوجد الغاز الطبيعي إما في صورة منفردة أو مقترنا بالنفط الخام . ويشمل الغاز المقترن لغاز الذائب والغاز الحر الذي يوجد في "طبقة غازية" تعلو النفط الخام في المكامن النفطية . ويتم إنتاج الغاز غير المقترن من المكامن التي لا تحتوي إلا على الغاز ، ويطلق عليه عادة اسم "الغاز الجاف" .

وينفصل الغاز المقترن عندما ينخفض الضغط أثناء استخراج النفط من المكامن . وبصفة عامة ، يتوقف معدل إنتاج الغاز المقترن على معدل إنتاج النفط الخام الذي يقترن به . وعند استخدام أساليب الإنتاج الأولية ، يتم عادة إنتاج أقل من ثلث كمية النفط الموجودة أصلا في المكمن . إلا أنه عند استخدام طرق استخراج النفط المحسنة ، يمكن إنتاج كميات أكبر من النفط واستخلاص كميات أكبر من الغاز . ومن ناحية أخرى ، فإن الاستخلاص من مكامن الغاز غير المقترن يعطي عادة في المتوسط أكثر من ثلثي الغاز الموجود .

وبسبب طول الفترات الزمنية التي تسبق الإنتاج والاستثمارات الهائلة اللازمة لإعداد ونقل الغاز الطبيعي ، فإن اكتشاف الغاز لا يؤدي تلقائيا الى إيجاد مصدر للعرض إذا لم يوجد سبب يبرر استغلال الاحتياطيات من الناحية التجارية . ويجب أن

يؤخذ في الاعتبار سعر الغاز ، والبعد عن الاسواق ، وحجم المكمن ، ونوعية الغاز عند تقييم مدى صلاحية استغلال احتياطيات الغاز .

والتكاليف الفنية لإنتاج الغاز أعلى عادة بشكل طفيف من تكاليف إنتاج النفط ، ولكن التكاليف الاستثمارية الاعلى المتعلقة بجمع الغاز ونقله الى السوق تعطي للنفط ميزة اقتصادية على الغاز الموجود على نفس المسافة . وبالإضافة الى ذلك ، فإنه سواء كان نقل الغاز يتم عن طريق الانابيب أو عن طريق الناقلات الخاصة ، يلزم أن تتوفر شبكة محلية لتوزيع الغاز على المستهلكين . وفي البلدان النامية بصفة خاصة ، فإن عدم وجود موارد مالية لإنشاء شبكات الغاز المنزلية يعتبر عقبة كبيرة .

وفي الوقت الراهن ، من المعروف أنه يوجد في حوالي ٦٢ بلدا ناميا بعض احتياطيات من الغاز ، بما في ذلك ٢٨ بلدا مستوردا للنفط . وبسبب التكاليف الاقتصادية العالية ، وعدم وجود الاسواق ، لم تستغل ٢٨ بلدا من تلك البلدان حتى الآن مواردها المحلية من الغاز . وبصفة عامة ، تستهلك البلدان النامية أقل من ٠,٥ في المائة في السنة من احتياطياتها المؤكدة من الغاز التي يبلغ حجمها ٦٠ تريليون متر مكعب . وبالمقارنة ، تستهلك البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ما يعادل ٧ في المائة في السنة من احتياطياتها من الغاز ، التي يقدر أن يكون بمقدورها إدامة مستوى إنتاجها الحالي لمدة ١٦ سنة أخرى (انظر الشكل الخامس - ٥) . ومع ذلك ، فإنه مع نفاد احتياطيات الغاز القريبة من الاسواق القائمة ، سيتعين استغلال كميات متزايدة من الغاز ونقلها من المناطق النائية .

وقد ارتفع الإنتاج العالمي المسوق من الغاز الطبيعي من ١٠٩٠ بليون متر مكعب في عام ١٩٧٠ الى ٢٠٦٠ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ ، بمعدل نمو يبلغ في المتوسط ٣,٣ في المائة سنويا (انظر الجدول الخامس - ٥) . وحدثت تغييرات كبيرة في الهيكل النسبي للعرض والطلب . فقد ظل الإنتاج في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ككل عند نفس المستوى تقريبا خلال العقدين الماضيين ، ولكن نصيبها من الإنتاج العالمي انخفض من ٧٣ في المائة الى ٤٠ في المائة خلال الفترة نفسها . والبلدان المنتجة الرئيسية بين البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي المتقدمة هي الولايات المتحدة ، وكندا ، وهولندا ، والمملكة المتحدة ، والنرويج .

وبين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، ارتفع إنتاج الغاز الطبيعي في الاتحاد السوفياتي السابق أكثر من ثلاثة أمثال ، حيث ازداد بمعدل يبلغ في المتوسط ٧,٥ في المائة سنويا ، وفي عام ١٩٨٣ ، أخذ الاتحاد السوفياتي السابق موقع الصدارة من الولايات المتحدة بوصفه أكبر منتج للغاز الطبيعي في العالم ، وبحلول عام ١٩٩٠ ، كان إنتاجه يمثل ٣٨ في المائة من الإنتاج العالمي و ٣٦ في المائة من الصادرات العالمية من الغاز الطبيعي . وكان هذا نتيجة إعداد حقول رئيسية للغاز ونواتج تكثيف الغاز في غربي سيبريا ، وتركمنستان ، والأراضي المنخفضة القزوينية . وخلال السنوات الخمس الأخيرة وحدها ، ازداد الإنتاج في غربي سيبريا بنسبة ٤٠ في المائة ، ومنذ إتمام خط الأنابيب الذي ينقل الغاز من حقل أورينغوي الى أوروبا الغربية ، قفزت الصادرات الإجمالية الى أكثر من ١١٠ بلايين متر مكعب في السنة .

وعلى الرغم من الزيادة التي بلغت خمسة أمثال خلال العقدين الماضيين ، فإن كمية الغاز الطبيعي التي تنتجها البلدان النامية لاتزال أقل كثيرا من الكمية التي يمكن أن تنتجها ، رغم أن هناك ٤٠ بلدا منتجة له . ومع أن ٥٠ في المائة من احتياطيات العالم المؤكدة موجودة في البلدان النامية فإن إنتاجها لا يمثل إلا ١٨ في المائة من الإنتاج العالمي . ويمثل إنتاج البلدان المصدرة للنفط أربعة أخماس هذا الإنتاج .

الشكل الخامس ـ ٥ ـ نسب الاحتياطيات الى الإنتاج من الغاز الطبيعي

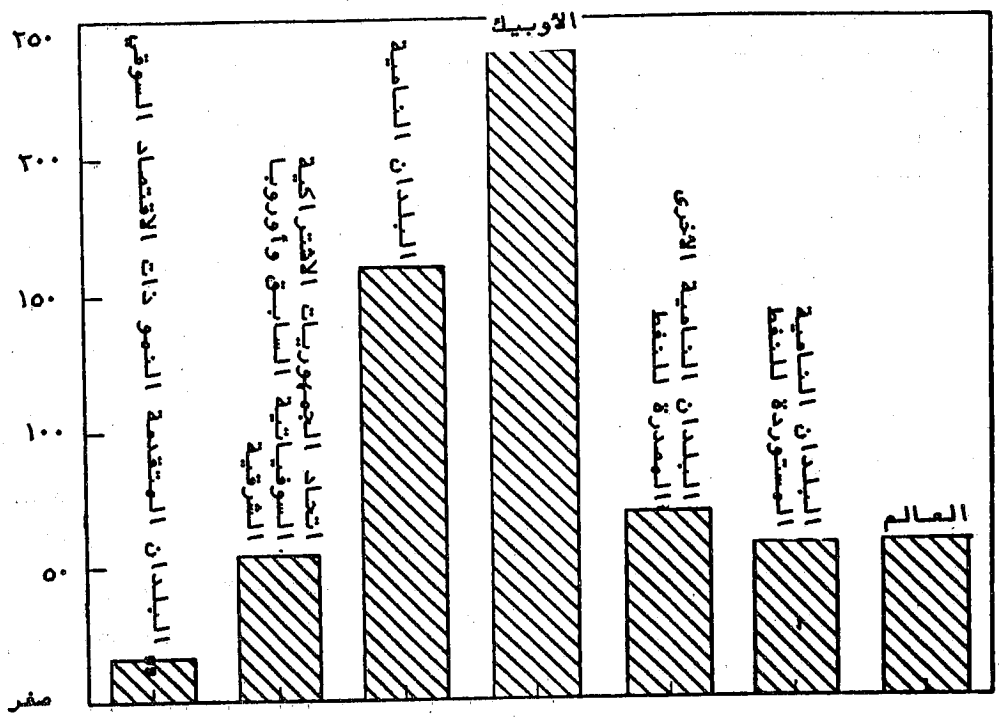

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى BP Statistical Review of World Energy ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

الجدول الخامس - ٥ - الإنتاج العالمي المسوق من الغاز الطبيعي

(ببلايين الأمتار المكعبة)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	النسبة المئوية من إنتاج العالم ، ١٩٩٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٩٨	٨٤٧	٨٣٩	٤٠,٢
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، وأوروبا الشرقية	٣٣٩	٤٩١	٨٥٧	٤١,٥
البلدان النامية	٦٠	١٧٦	٣٧٨	١٨,٣
البلدان الاعضاء في الأوبك	٣٧	٨٤	٢٠٨	١٠,١
البلدان الأخرى المصدرة للنفط	١٩	٦٦	١٠٣	٥,٠
البلدان المستوردة للنفط	١٤	٣٦	٦٧	٣,٢
المجموع العالمي	١ ٠٨٧	١ ٥١٤	٢ ٠٦٤	١٠٠,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى Oil and Gas Journal ، أعداد مختلفة ؛ و Petroleum Economist ، آب/أغسطس ١٩٩١ .

والجزائر هي أكبر منتج تليها اندونيسيا والمملكة العربية السعودية والمكسيك وجمهورية إيران الإسلامية والارجنتين . وقد انتجت تلك البلدان الستة أكثر من نصف إجمالي الغاز الذي أنتجته البلدان النامية في عام ١٩٩٠ . ولدى الإمارات العربية المتحدة وفنزويلا وقطر والجماهيرية العربية الليبية ونيجيريا إمكانيات هائلة أيضا في هذا الصدد .

وتمثل منطقة جنوب شرق آسيا أكثر المناطق الإنتاجية دينامية . فصناعة الغاز الطبيعي في هذه المنطقة تزداد بسرعة بسبب التوسع في الاستخدام المنزلي للغاز ، لا سيما في توليد الطاقة الكهربائية والتصدير الى اليابان .

وعلى الرغم من أنه يوجد في دول الخليج الفارسي حوالي ثلث الاحتياطات المؤكدة في العالم من الغاز ، فإن إنتاجها لا يمثل إلا ٤ الى ٥ في المائة من الإنتاج العالمي . ومعظم الغاز المنتج في الخليج الفارسي مقترن بالنفط ، وجزء كبير منه يحرق أو يعاد حقنه . وفي الآونة الأخيرة ، خفضت معظم البلدان في المنطقة من عملية حرق الغاز المقترن ، وشرعت في استخدام الغاز في أسواقها المحلية .

وفي افريقيا ، تحافظ الجزائر التي تنتج ٧٠ في المائة من الغاز الموجود في القارة على مركزها الأول بوصفها المصدر الرئيسي للغاز الطبيعي الى أوروبا . وبالإضافة الى خط أنابيبها الممتد عبر البحر المتوسط عن طريق تونس الى ايطاليا ، شرعت الجزائر في خطة لتوسيع طاقتها التصديرية عن طريق إنشاء خط أنابيب عبر المغرب وجبل طارق الى أسبانيا . وتقوم الجزائر أيضا بتوسيع نطاق صادراتها من الغاز الطبيعي السائل الى اليابان والولايات المتحدة . وبخلاف ذلك في افريقيا ، فإن البلدين المنتجين الهامين الوحيدين للغاز هما نيجيريا والجماهيرية العربية الليبية . ومن بين ٣٠ بلدا في افريقيا تتوفر لديها احتياطيات مؤكدة من الغاز ، ثمانية منها فقط تنتج الغاز على مستوى تجاري .

وفي أمريكا اللاتينية ، تنتج عشرة بلدان الغاز الطبيعي على نطاق تجاري . والمكسيك ، والارجنتين ، وفنزويلا هي أكبر البلدان المنتجة ، حيث مثّل إنتاجها ٨٠ في المائة من الإنتاج المسوّق في المنطقة في عام ١٩٩٠ . وشرعت فنزويلا في مشروع مشترك مع شركات شل وإكسون ومتسوبيشي للاضطلاع بمشروع للغاز الطبيعي السائل لإنتاج ٤,٤ مليون طن (٦,١ بليون متر مكعب) في السنة ، وتجرى حاليا دراسة مشاريع أخرى في بيرو ، وبوليفيا ، وترينيداد وتوباغو .

ولا تتوفر معلومات متسقة عن كميات الغاز التي يتم حرقها أو يعاد حقنها في جميع البلدان ، ولكن يقدر أنه من جملة الإنتاج في عام ١٩٨٨ البالغ ٣٨٠ ٢ بليون متر مكعب ، تم تنفيس وحرق ٨٥ بليون متر مكعب ، وأعيد حقن ٣٠٠ بليون متر مكعب في المكامن ، وتم استخلاص ٨٥ بليون متر مكعب في تجهيز سوائل محطات الغاز الطبيعي ، وتوفرت الكمية الباقية في شكل غاز طبيعي جاف(٤) . وتمثل جمهورية إيران الإسلامية والجزائر وفنزويلا وكندا والولايات المتحدة ٧٩ في المائة من إجمالي الغاز المعاد حقنه(٥) .

وقد خفت الى حد ما في السنوات الاخيرة القيود المفروضة على الاستثمار في مجال استغلال الغاز في البلدان النامية بسبب استعداد شركات النفط الدولية للمشاركة في استغلال احتياطيات الغاز في مقابل اتباع تسعير تنافسي في الاسواق المحلية (مثلا باكستان ومصر) . وعلى نحو مماثل ، يستخدم الغاز ، في عدد قليل من البلدان المصدرة للنفط ، كبديل للنفط من أجل زيادة قدرتها على تصدير النفط (مثلا اندونيسيا ، والجمهورية العربية السورية ، ومصر ، ونيجيريا)

استهلاك الغاز الطبيعي

في عام ١٩٩٠ ، وفّر الغاز الطبيعي ٢٣ في المائة من الاستهلاك العالمي من الطاقة الاولية ، ومثّل النفط ٣٩ في المائة ، والفحم ٢٧ في المائة ، والطاقة المائية ٧ في المائة ، والطاقة النووية ٦ في المائة .

وفي معظم البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، وفي الاتحاد السوفياتي السابق تم إنشاء هياكل أساسية واسعة الانتشار للغاز الطبيعي ، وذلك لأغراض الاستهلاك المنزلي وللأغراض الصناعية ، غير أن شبكات الغاز الطبيعي في البلدان النامية مازالت محدودة جدا . ويرد في الشكل الخامس - ٦ توزيع إقليمي لاستهلاك الغاز الطبيعي .

---

(٤) United States Department of Energy, Energy Information Administration, International Energy Annual, February 1991, p. 59 .

(٥) Ferdinand E. Banks, "Some new developments on the natural gas front", OPEC Bulletin, May 1990, p. 11 .

الشكل الخامس - ٦ - استهلاك الغاز الطبيعي موزعا حسب المناطق

(نسبة مئوية من الإجمالي العالمي)

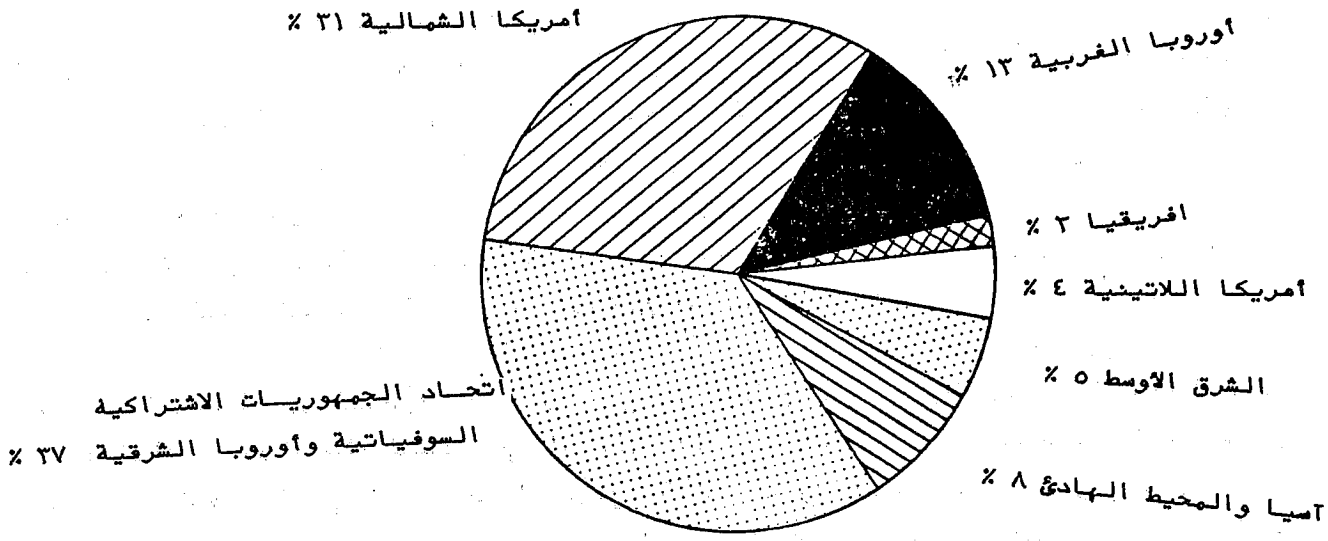

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة استنادا الى BP Statistical Review of World Energy ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

وفي عام ١٩٩٠ ، كان نصيب البلدان النامية من الاستهلاك العالمي للغاز ١٥ في المائة مقابل نسبة ٣٢ في المائة للفحم و ٣٥ في المائة للنفط . وما يقرب من نصف الغاز المستهلك كان في بلدان الاوبك ، حيث يوجد سوق قوي نسبيا للغاز الطبيعي ، وذلك بالدرجة الاولى لاغراض توليد الطاقة الكهربائية والصناعات البتروكيميائية (انظر الجدول الخامس - ٦) .

وفي عام ١٩٩٠ ، كان الغاز الطبيعي يمثل ١٢ في المائة من الطلب التجاري الكلي على الطاقة في البلدان النامية مقابل نسبة ٣٨ في المائة في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق و ٢٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وكان نصيب أسواق الاوبك عاليا بصفة خاصة ، حيث بلغ ٤٢ في المائة . بينما بلغ نصيب أسواق البلدان النامية الاخرى ٩ في المائة فقط . واعتبارا من عام ١٩٩٠ ، لم يُستهلك الغاز الطبيعي إلا في ١٥ بلدا من البلدان النامية المستوردة للنفط .

وفي البلدان النامية ، يعتبر قطاع الصناعة وقطاع توليد الطاقة الكهربائية هما القطاعان الرئيسيان للاستخدام النهائي للغاز ، بينما يمثل استخدام الغاز في المساكن أقل من ١٠ في المائة من المجموع (انظر الجدول الخامس - ٧) . وفي آسيا ، يعتبر قطاع الصناعة هو القطاع الغالب في الاستخدام النهائي للغاز ، مع كون اندونيسيا وباكستان والصين وماليزيا والهند هي البلدان الرئيسية المستهلكة . وفي افريقيا يمثل توليد الطاقة أكبر استهلاك للغاز الطبيعي ، وازداد الطلب عليه بسرعة ، لا سيما في الجزائر والجماهيرية العربية الليبية ومصر ونيجيريا . وفي أمريكا اللاتينية ، يستخدم الغاز على نطاق واسع في توليد الطاقة والصناعة على السواء . وفي الشرق الاوسط يستخدم قدر كبير من الغاز الطبيعي لاغراض توليد الطاقة ، لا سيما في المملكة العربية السعودية ، ولكن قطاع الصناعة يمثل القطاع الاول في الاستخدام النهائي للغاز في جمهورية إيران الإسلامية والكويت .

الجدول الخامس ـ ٦ ـ الاستهلاك العالمي من الغاز الطبيعي

(ببلايين الأمتار المكعبة)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	نسبة مئوية من استهلاك العالم ، ١٩٩٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٣٣	٨٥٠	٩٢٨	٤٨,٠
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، وأوروبا الشرقية	٢١٤	٤٢٨	٧٠٧	٣٥,٦
البلدان النامية	٥٦	١٤٧	٢٩٧	١٥,٤
البلدان الاعضاء في الأوبك	٢٧	٦٤	١٣٣	٦,٩
البلدان الاخرى المصدرة للنفط	١٩	٥٦	٧٥	٣,٩
البلدان المستوردة للنفط	١٠	٢٧	٨٩	٤,٦
الاجمالي العالمي	١ ٠٠٣	١ ٤٢٥	١ ٩٣٢	١٠٠,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "حولية احصائيات الطاقة" ، أعداد مختلفة ؛ و BP Statistical Review of World Energy ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

الجدول الخامس ـ ٧ ـ استهلاك الغاز الطبيعي موزعا حسب القطاع المستخدم النهائي في البلدان النامية

(نسبة مئوية)

القطاع	توليد الطاقة	القطاع الصناعي وقطاع المواد الخام	القطاع السكني/ التجاري
افريقيا	٨٠,٥	١٦,٠	٣,٥
آسيا	٣٨,٥	٥٣,٠	٨,٥
امريكا اللاتينية	٤٧,٥	٤٣,٠	٩,٥
الشرق الأوسط	٦٠,٠	٣٤,٠	٦,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى CEDIGAS .

وفي السنوات الاخيرة ، أنشئت شبكات للغاز الطبيعي في عدة بلدان نامية ، حيث يتم الترويج لاستخدام الغاز كبديل للنفط ، إما لتخفيف الضغط على الطلب بالنسبة للمنتجات النفطية أو لزيادة القدرة على تصدير النفط . وتظهر البلدان التي تتميز بتطور صناعة الغاز فيها ، لا سيما الارجنتين وباكستان ، الدور المتعدد الجوانب الذي يمكن أن يلعبه الغاز للوفاء بجزء كبير من احتياجات الطاقة .

وسيظل توفر الغاز محليا والتكلفة العالية لهياكله الاساسية عائقين أمام استخدامه في البلدان النامية . ومع ذلك ، فإنه حيث يمكن لوفورات الحجم أن تقابل التكاليف العالية لشبكات النقل والتوزيع ، يتوقع أن يزداد الطلب سريعا على الغاز .

وقد حدث توسع سريع في أسواق الغاز في أوروبا الغربية خلال العقدين الماضيين ، ولكن استخدام الغاز في الولايات المتحدة انخفض حتى عام ١٩٨٧ عندما زاد الطلب عليه . وفي أثناء السبعينات وأوائل الثمانينات ، كان استغلال الغاز الطبيعي في بعض البلدان مقيدا بالتوقعات التي تشير الى أن قاعدة موارد الغاز المنخفضة التكلفة آخذة في الانكماش وأن الاسعار ستتصاعد . وكانت سياسة الطاقة تهدف الى حفظ احتياطيات الغاز لجهات الاستخدام التي لها أولوية عالية مثل المساكن والمستشفيات ، والى الإنهاء التدريجي للطلب على الغاز من جانب الصناعات ومحطات توليد الطاقة

الكهربائية . وقد تغيرت هذه المواقف في السنوات الاخيرة ، وأصبح الآن ينظر الى الغاز الطبيعي بوصفه وسيط الطاقة المفضل بالنسبة لجميع قطاعات الاستخدام النهائي .

وعلى الرغم من حدوث انتعاش في استخدام الغاز في الصناعة وفي توليد الكهرباء في السنوات الاخيرة ، فإن الاستخدام المنزلي والتجاري يستوعب معظم الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية ، حيث يمثل عادة ٤٠ الى ٥٠ في المائة من استهلاك الغاز . أما سوق الغاز الطبيعي في اليابان فهو مختلف عن أسواق الغاز الطبيعي في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية . وتعتمد اليابان تماما تقريبا على الواردات من الغاز الطبيعي السائل ، الذي يستخدم ٧٠ في المائة منه في أغراض توليد الطاقة الكهربائية . وفي منتصف السبعينات ، تم تنفيذ عدد من العقود الطويلة الاجل في مجال الغاز الطبيعي السائل لإمداد المحطات الكبيرة ذات الدورات المشتركة لتوليد الطاقة . وازداد الطلب على الغاز من صفر تقريبا الى ٥٠ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ ، أي ما يعادل مليون برميل تقريبا من النفط في اليوم . ويرجع الطلب الياباني على الغاز الطبيعي السائل الى سياسة متعمدة تهدف الى تنويع مصادر الطاقة وتخفيض اعتماد البلد على النفط المستورد . وأظهرت اليابان مؤخرا جدا التزاما بتحسين البيئة ، مما قد يؤدي الى زيادة أخرى في الطلب على الغاز . أما استهلاك الغاز الطبيعي في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق ، فقد زاد أكثر من ثلاثة أمثال بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٠ ، حيث ازداد من أقل من ٢٠٠ مليون طن من مكافئ النفط الى ٦٣٧ مليون طن من مكافئ النفط . وكانت نسبة ٩٠ في المائة منه تقريبا تستهلك في الاتحاد السوفياتي السابق . وتبلغ حصة الغاز من مجموع الاستهلاك من الطاقة الاولية ٢٨ في المائة . ويمثل النفط والفحم ٣٩ في المائة و ٣٦ في المائة على التوالي . وفي الاتحاد السوفياتي السابق ، غطى الغاز الطبيعي حوالي ٤٣ في المائة من احتياجات الطاقة ، ولكنه لم يغط في بلدان أوروبا الشرقية إلا ٣٠ في المائة من الاحتياجات الكلية . ويتوقع أن تزداد هذه الحصة مع سعي بلدان أوروبا الشرقية الى تخفيف حدة مشاكلها البيئية الهائلة عن طريق تخفيض استخدام الفحم واللغنيت .

تجارة الغاز الدولية

بلغ حجم التجارة الدولية في الغاز الطبيعي ٣٠٦ بلايين متر مكعب في عام ١٩٩٠ . ومن هذه الكمية تم نقل ٧٦ في المائة عن طريق خطوط الانابيب ؛ وشحنت الكمية الباقية بالناقلات في شكل غاز طبيعي سائل . ويبيّن الجدول الخامس ـ ٨ البلدان المصدرة والمستوردة الرئيسية . ومن بين ٥٦ عقدا تجاريا للغاز ساريا في عام ١٩٩٠ ،

كان ٥٣ عقدا منها لاسواق أوروبا الغربية ، وأمريكا الشمالية ، وأوروبا الشرقية ، والشرق الاقصى .

ويمكن أن تصل تكلفة شحنات الغاز العابرة للمحيطات بالناقلات الصهريجية الى خمسة أمثال تكلفة نقل النفط الخام على أساس مكافئ الطاقة وضعف تكلفة النقل بخطوط الأنابيب . وبسبب الفروق الكبيرة في القيمة الحرارية بين النفط والغاز ، يمكن لخط الأنابيب العادي للنفط أن ينقل من الطاقة ما يقرب من خمسة أمثال ما ينقله خط أنابيب الغاز ذو الضغط العالي والذي له نفس القطر . وهذا يعني أنه اذا أريد لخط أنابيب الغاز أن يحمل نفس السعة التي يحملها خط أنابيب النفط ، لا بد وأن يكون قطره أكبر ويكون جداره أمسك ، مما يجعله أغلى ثمنا .

الجدول الخامس - ٨ - تجارة الغاز الدولية في عام ١٩٩٠

(ببلايين الامتار المكعبة)

من : / الى :	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق	كندا	هولندا	الجزائر	اندونيسيا	النرويج	ماليزيا	بروني دار السلام	أخرى	مجموع الواردات
ألمانيا	٣٩,٣		١٩,٩			٨,٠			٠,٤	٥٧,٦
اليابان				٠,١	٣٣,٥		٨,٦	٧,٣	٨,٥	٤٧,٩
الولايات المتحدة		٤٠,٣		٣,٥						٤٣,٧
ايطاليا	١٣,٨		٥,٩	١١,١						٣٠,٨
فرنسا	١٠,٠		٤,٦	٩,٣		٥,٧				٣٩,٦
تشيكوسلوفاكيا	١٢,٦									١٢,٦
بلجيكا			٣,٩	٣,٩		٣,٣				١٠,١
بولندا	٨,٤									٨,٤
المملكة المتحدة				٠,١		٧,٥				٧,٦
رومانيا	٧,٣									٧,٣
بلغاريا	٦,٨									٦,٨
هنغاريا	٦,٣									٦,٣
أخرى	١٥,٩		١,٣	٤,٤	٤,٣	٣,٣			١٠,٠	٣٨,١
مجموع الصادرات	١١٠,٤	٤٠,٣	٣٥,٦	٣١,٤	٣٧,٦	٣٥,٨	٨,٦	٧,٣	١٩,٠	٣٠٥,٨

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "BP Statistical Review of World Energy" ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

الشكل الخامس - ٧ - التجارة الدولية بناقلات الغاز الطبيعي المسيَّل في عام ١٩٩٠
(ببلايين الامتار المكعبة)

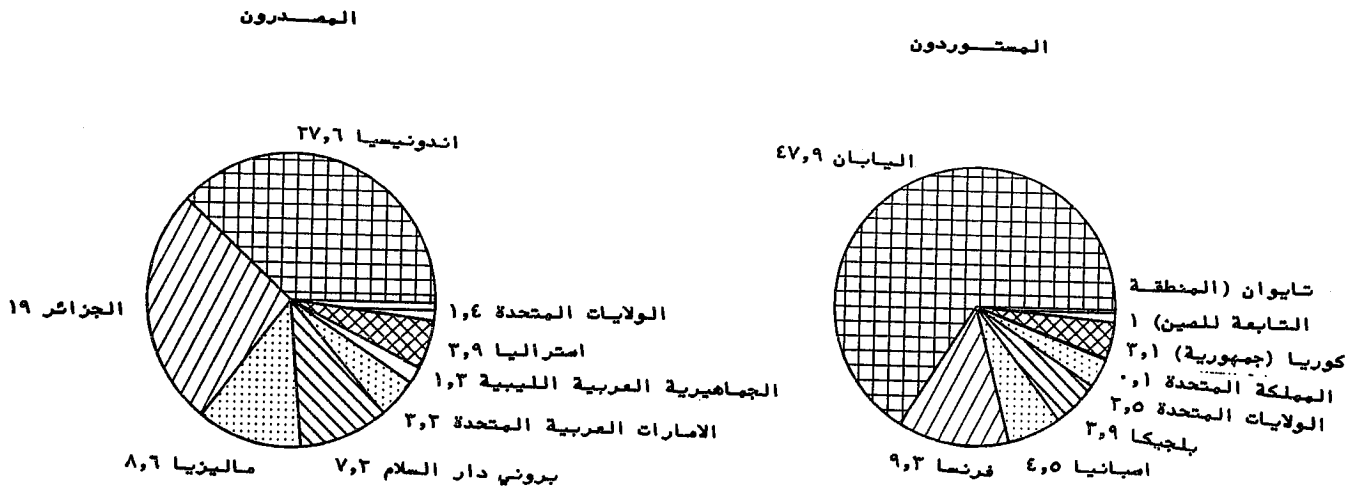

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "BP Statistical Review of World Energy" ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

تجارة الغاز الطبيعي السائل

عندما يتعذر مد خطوط أنابيب من خلال محيطات عميقة جدا أو مسافات طويلة جدا ، يتمثل البديل في نقل الغاز بناقلات صهريجية مزدوجة الجدران ومخصصة لنقل الغاز الطبيعي السائل .

وعند تحويل الغاز الطبيعي الى الحالة السائلة بالتبريد الى حوالي -١٦٣ درجة مئوية (-٢٦٠ درجة فهرنهايت) ، ينقص حجمه الى ١/٦٠٠ من الحجم الغازي . وهذا يجعل النقل بالناقلات الصهريجية مجديا من الناحية الاقتصادية . وعند نقطة الاستلام ، يجري تسخين الغاز الطبيعي السائل في مرافق لإعادة التغويز وإعادته الى حالته الغازية .

وما برحت حصة الغاز الطبيعي السائل في التجارة العالمية في الغاز الطبيعي تتزايد باطراد منذ عام ١٩٧٣ . وتقتصر حاليا تجارة الغاز الطبيعي السائل على ثمانية مصدرين وثمانية مستوردين (الشكل الخامس - ٧) وتمثل اندونيسيا الى حد بعيد أكبر مصدر . ويذهب حوالي ٨٥ في المائة من صادراتها الى اليابان ، حيث يمثل فيها ٥٠ في المائة من مجموع الواردات من الغاز الطبيعي السائل . ويجري بناء مصانع جديدة لتسييل الغاز الطبيعي السائل في اندونيسيا لتلبية الطلب الاقليمي المرتفع بسرعة بدافع من النمو الاقتصادي القوي والمخاوف البيئية .

وتمثل اليابان أكبر مستهلك في العالم للغاز الطبيعي السائل ، وقد استوردت ٤٨ بليون متر مكعب ، أي ٦٦ في المائة من جميع تجارة الغاز الطبيعي السائل في عام ١٩٩٠ ، ويمكن أن يرتفع استهلاكها من الغاز الطبيعي السائل ربما الى ٦٠ بليون متر مكعب قبل نهاية القرن[٦] . كما أن أسواق الغاز الطبيعي السائل في جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، تنمو سريعا ويتوقع أن تبلغ الواردات هناك الضعف أو الثلاثة أضعاف في التسعينات .

---

(٦) "Green and growing markets", Petroleum Economist ، آب/اغسطس ١٩٩٠ ، الصفحة ١١ .

وقد أدى نمو الطلب في تلك البلدان أو المناطق الى توقيع عقود توريد اضافية مع اندونيسيا وعقود جديدة مع ماليزيا . وبالاضافة الى برنامج زيادة الطاقة الانتاجية الجاري بالفعل في اندونيسيا ، توفر ماليزيا وبروني دار السلام كميات اضافية للمستوردين ؛ وتعتزم ماليزيا مضاعفة طاقتها التصديرية الى ٢١ بليون متر مكعب في السنة قبل عام ١٩٩٧ (٧) . وتمثل استراليا موردا ممكنا آخر للغاز الطبيعي السائل لسوق الشرق الأقصى . وفي عام ١٩٩٠ ، صدرت استراليا ٣,٩ بليون متر مكعب من الغاز الطبيعي السائل الى اليابان . ويتوقع اجراء زيادة أخرى للطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي السائل في استراليا في السنوات القليلة المقبلة بالنظر الى دخول حقول الغاز الواقعة تجاه الساحل الشمالي الغربي طور الانتاج .

وتواصل الجزائر زيادة قدرتها على الامداد بالغاز الطبيعي السائل ، وفي عام ١٩٩٠ قامت بالتصدير الى سبعة بلدان ، منها اليابان والولايات المتحدة . أما الصادرات الى الولايات المتحدة ، التي توقفت في عام ١٩٨٧ ، فقد استؤنفت في عام ١٩٨٨ وبلغت ٢,٥ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ . ولا تزال الصادرات الى اليابان عند مستوى ضئيل ، وبلغت ٠,١ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ . بيد أن معظم تجارة الغاز الطبيعي السائل الجزائري مكرسة للسوق القريبة في أوروبا ، حيث تمثل فرنسا وبلجيكا واسبانيا أكبر المشترين ، اذ بلغت وارداتها ١٦,٤ بليون متر مكعب في عام ١٩٩٠ . وقد بدأت شركة سوناتراك ، وهي شركة النفط والغاز المملوكة للدولة ، عددا من المشاريع التي ترمي الى توسيع نطاق تجارة الغاز عن طريق الغاز الطبيعي السائل وخطوط الانابيب . ويرمي برنامج التوسع في الغاز الطبيعي السائل الى زيادة الطاقة الانتاجية من حوالي ٢٠ بليون متر مكعب في السنة الى ٣٢ بليون متر مكعب في السنة . ومن المتوقع أن تبدأ في عام ١٩٩٥ خطة أخرى لزيادة الطاقة الانتاجية الى أكثر من ٥٠ بليون متر مكعب في السنة .

ولدى نيجيريا احتياطيات كبيرة من الغاز وبدأت مؤخرا مشروعا للغاز الطبيعي السائل ؛ ومن المقرر أن يبدأ التصدير في النصف الثاني من العقد . وتم التوصل الى اتفاقات من حيث المبدأ لبيع الغاز الطبيعي السائل الى فرنسا وايطاليا واسبانيا والولايات المتحدة . وستمتد التوريدات لفترة ٢٢,٥ سنة ، تبدأ في أوائل عام ١٩٩٧ . وبلغت توريدات الغاز الطبيعي السائل من الجماهيرية العربية الليبية لاسبانيا ،

---

(٧) "Consolidation versus competition", Petroleum Economist ، آب/اغسطس ١٩٩١ ، الصفحة ٩ .

عميلها الوحيد في عام ١٩٩٠ ، ١,٣ بليون متر مكعب . وتنظر الجماهيرية العربية الليبية فيما اذا كانت تزيد من الطاقة الانتاجية للغاز الطبيعي السائل أو تشيد خط أنابيب عبر البحر المتوسط الى أوروبا .

وفي الشرق الأوسط ، يتمثل المصدر الوحيد حتى الآن للغاز الطبيعي السائل في أبو ظبي ، التي ظلت تصدر ، طوال السنوات العديدة الماضية ، الغاز الطبيعي السائل الى اليابان . بيد أنه تم انجاز المرحلة الأولى من مشروع عملاق للغاز في قطر في عام ١٩٩١ . وحتى الآن ، توصلت قطر الى اتفاق من حيث المبدأ يتضمن تسويق أكثر من ٥ بلايين متر مكعب في السنة لفترة ٢٥ عاما لأحد مرافق الكهرباء في اليابان . ويتوقع أن تبدأ التوريدات في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ . ويمثل حقل الغاز في شمال قطر أكبر حقل في العالم ويحتوي على احتياطيات مؤكدة تتجاوز ٠٠٠ ٤ بليون متر مكعب .

ومن المحتمل أن تكون فنزويلا موردًا كبيرا في المستقبل ، حيث تخطط لمشروع مشترك تبلغ قدرته الامدادية حوالي ١٠ بلايين متر مكعب في السنة استنادا الى احتياطيات الغاز الموجودة في خليج باريا التي سيجري تسويقها في الولايات المتحدة في النصف الثاني من هذا العقد . وقد يتمثل مورِّد جديد آخر للغاز الطبيعي السائل في النرويج ، حيث أُجريت عدة دراسات عن إمكانية تسويق الغاز الطبيعي السائل في الولايات المتحدة .

وتشير التنبؤات الحالية الى أن الطلب العالمي على الغاز الطبيعي السائل سيبلغ حوالي ٩٠ بليون متر مكعب في السنة بحلول القرن الجديد . ولما كانت اليابان تستأثر بثلثي التجارة في الغاز الطبيعي السائل ، الذي يستخدم قدر كبير منه في توليد الكهرباء ، فإن الاتجاهات المقبلة لتوريدات الغاز الطبيعي السائل ستتأثر بالتطورات في قطاع توليد القوى الكهربائية في ذلك البلد . وستتمثل إحدى القضايا الرئيسية في مدى إنجاز برامج اليابان لتنمية القوى النووية في البلد .

غير أن الطلب على الغاز الطبيعي السائل في المستقبل سيتوقف أيضا على المرونة في الاتفاقات الطويلة الأجل لبيع الغاز الطبيعي السائل ، والثقة في الاستقرار الطويل الأجل للأسعار عند المستويات التي تعوض عن التكاليف وتسمح مع ذلك بأن ينافس

الغاز أنواع الوقود الاخرى ، وكذلك على نواحي التقدم في هندسة الغاز الطبيعي السائل لتخفيض تكاليف المنشآت والمعدات(٨) .

تجارة الغاز عن طريق خطوط الأنابيب

إن الشكل المستخدم عموما لنقل الغاز الطبيعي هو عن طريق خطوط الأنابيب . وتتضمن التحسينات التي أُدخلت في تكنولوجيا خطوط الأنابيب على مدى السنين الأنابيب الكبيرة القطر وتقنيات مد الأنابيب في المياه العميقة . بيد أن التكاليف الرأسمالية لنقل الغاز عبر مسافات طويلة مرتفعة وقد نمت أساسا التجارة الدولية بالغاز عن طريق خطوط الأنابيب على نطاق اقليمي . وقائمة خطوط أنابيب الغاز الاقليمية كبيرة ، غير أن أهمها خطوط نقل الغاز من الاتحاد السوفياتي السابق الى أوروبا الشرقية والغربية ، ومن كندا الى الولايات المتحدة ، ومن هولندا والنرويج الى أوروبا الغربية ومن الجزائر الى ايطاليا . وقد استأثرت هذه الخطوط بنسبة ٩٨ في المائة من تجارة الغاز عن طريق خطوط الأنابيب في العالم في عام ١٩٩٠ . وعلى نطاق أصغر ، توجد خطوط أنابيب للغاز بين المكسيك والولايات المتحدة ، وبوليفيا والارجنتين ، والجزائر وتونس ، والعراق والكويت (قبل أزمة الخليج الفارسي) ، وجمهورية ايران الاسلامية وأفغانستان الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق .

وفي عام ١٩٩٠ ، كان الاتحاد السوفياتي السابق المصدّر الرئيسي للغاز عن طريق خطوط الأنابيب ، وبلغ نصيبه ٤٧ في المائة (الشكل الخامس - ٨) . وتتمثل أهم أسواق الغاز المنقول عن طريق خطوط الأنابيب في ألمانيا ، بنصيب قدره ٢٥ في المائة ، والولايات المتحدة ، بنصيب قدره ١٧ في المائة . وتعتمد بلدان أوروبا الشرقية بوجه خاص على الغاز المستورد من الاتحاد السوفياتي السابق ، حيث تعتمد على شبكة خطوط أنابيب أُنشئت بموجب اتفاق قديم لمجلس التعاضد الاقتصادي .

وتمر المشاريع الجديدة لخطوط الأنابيب بمراحل مختلفة من الدراسة أو التخطيط أو الإنجاز . ويتمثل واحد من أكبر المشاريع في خط الأنابيب المقترح البالغ طوله ٧٧٥ ميلا لنقل الغاز الجزائري عن طريق المغرب وجبل طارق الى اسبانيا . ومن المتوقع

---

(٨) "World gas outlook: tempered optimism", Oil and Gas Journal ، ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩١ ، الصفحة ٢٢ .

الشكل الخامس - ٨ - تجارة الغاز الدولية ،
عن طريق خطوط الأنابيب
(ببلايين الأمتار المكعبة)

المصدرون الرئيسيون

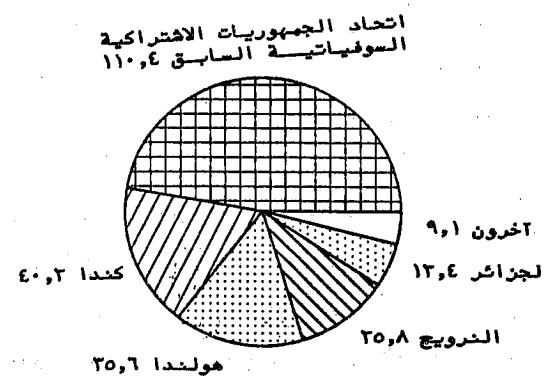

المستوردون الرئيسيون

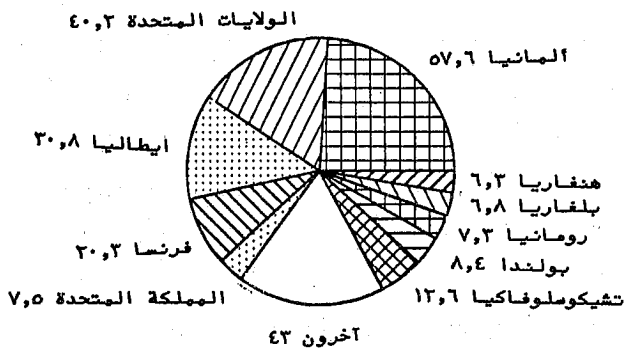

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا الى "BP Statistical Review of World Energy" ، حزيران/يونيه ١٩٩١ .

أن تبلغ تكاليف المشروع ١,٣ بليون دولار ومن المقرر إنجازه بنهاية عام ١٩٩٥[٩] . ومن المزمع أن تبلغ التوريدات الأولية للمغرب واسبانيا حوالي ١٠ بلايين متر مكعب في السنة ، وقد تبلغ الضعف بمجرد مد توصيلات خطوط الانابيب الى فرنسا والبرتغال . كما تدرس الجزائر جدوى زيادة طاقة خطوط أنابيبها القائمة عبر البحر المتوسط ، التي يجري عن طريقها إمداد ايطاليا بحوالي ١٢ بليون متر مكعب في السنة .

وعلى الرغم من الضعف الحالي في أسعار الغاز الطبيعي في أمريكا الشمالية ، تمر المشاريع الجديدة لخطوط الانابيب وزيادة الخطوط القائمة التي تربط كندا بالولايات المتحدة بمراحل مختلفة من الانجاز أو التخطيط . وستقوم أكبر الخطوط بنقل الغاز من غربي كندا إلى الاسواق الشمالية الشرقية في الولايات المتحدة . ومن المقرر إنجاز المشروع ، الذي تبلغ تكاليفه حوالي ٢,٥ بليون دولار كندي ويشمل حوالي ١ ٠٠٠ ميل من الخطوط ، قبل نهاية عام ١٩٩٢ . ومن المتوقع أن يعزز خط الانابيب القدرة التصديرية الكندية إلى الولايات المتحدة بحوالي ٧ بلايين متر مكعب في السنة .

وعلى الرغم من المفاوضات المكثفة التي دارت في الماضي بشأن التجارة الإقليمية للغاز الطبيعي في أمريكا اللاتينية ، تتمثل العملية القائمة الوحيدة في تصدير ٣,٢ بليون متر مكعب في السنة من الغاز المنقول عن طريق خطوط الانابيب من بوليفيا إلى الأرجنتين بموجب عقدين ، من المقرر أن ينقضيا في نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

ولا توجد تجارة للغاز عن طريق خطوط الانابيب في آسيا ، حيث يوجد بعض من أكبر منتجي الغاز وأسواق الغاز الممكنة . وقد دفع هذا إلى الاهتمام بوضع خطة طموحة لربط مناطق الانتاج الرئيسية في ماليزيا واندونيسيا بالفلبين وسنغافورة وتايلند . وعلى الرغم من إحراز تقدم ضئيل منذ وضع الخطة في عام ١٩٨٩ ، سيكون خط الانابيب ، عند إنجازه ، قادرا على نقل حوالي ٣٠ بليون متر مكعب في السنة .

ويتمثل مشروع آخر في مشروع استغلال غاز شبه الجزيرة الذي يجري تنفيذه حاليا في ماليزيا . وسيقوم المشروع ، عند إنجازه ، بتوريد الغاز إلى قطاع توليد القوى الكهربائية الآخذ في النمو سريعا في سنغافورة . كما يعتزم قطاع توليد القوى

---

(٩) "Growing demand for gas spawns pipeline projects", Oil and Gas Journal ، ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ ، الصفحة ٣٥ .

الكهربائية في تايلند ، الذي ظل ينمو بأكثر من ١٠ في المائة سنويا في السنوات الأخيرة ، استيراد الغاز من ماليزيا .

وقد توصلت مؤخرا شركة بتروفييتنام ، شركة النفط الوطنية في فييت نام ، وهيئة النفط في تايلند إلى اتفاق من حيث المبدأ على تكوين مشروع مشترك ينطوي على تشييد محطة لمعالجة الغاز تبلغ تكلفتها ١٤٠ مليون دولار (١٠) . والمحطة ستستخدم الغاز المقترن المستخرج من المناطق البحرية في فييت نام ، وستبلغ طاقتها السنوية ٣٠٠ مليون متر مكعب ، وستصدر الى تايلند . واستغلال اكتشافات الغاز في ميانمار ومؤخرا في فييت نام يمكن أن يثبت أنه خيار جذاب لإمداد الأسواق المحلية وكذلك للتصدير إلى أسواق الغاز السريعة النمو في تايلند . وبالمثل ، يمكن زيادة استغلال احتياطيات الغاز الهائلة في بنغلاديش ليس فقط للاستهلاك المحلي بل أيضا للتصدير إلى الهند .

وفيما يمكن اعتباره واحدا من أكبر مشاريع خطوط الأنابيب على وجه الإطلاق ، تعتزم اليابان مد خط أنابيب لنقل الغاز طوله ٠٠٠ ٣ ميل يربط جزيرة سخالين في شرق روسيا بجنوبي اليابان (١١) . وقد وقّعت في الآونة الأخيرة ٣٢ شركة من شركات الغاز الطبيعي والقوى الكهربائية والتجارة عقدا لتشييد هذا الخط . ومن المتوقع أن تبلغ تكلفة المشروع ٣ تريليون ين (٢٣,٦ بليون دولار) وأن يتم إنجازه بحلول عام ٢٠٠٥ .

ولما كان يوجد لدى جمهورية ايران الاسلامية ١٤ في المائة من الاحتياطيات العالمية ، وأقل من ١ في المائة من الاستهلاك العالمي ، فإنها تستطلع أيضا إمكانيات التصدير عن طريق خطوط الأنابيب إلى آسيا وأوروبا على حد سواء . بيد أنه لم يعلن عن خطط محددة .

---

(١٠) "Thailand, Viet Nam agree to tap offshore associated gas", Oil and Gas Journal ، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الصفحة ٢٦ .

(١١) "Japan eyes lengthy gas line project", Oil and Gas Journal ، ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، الصفحة ٣٥ .

الطاقة في أقل البلدان نموا

لقد ظهر بوضوح مرة أخرى أثناء أزمة الخليج الفارسي ضعف أقل البلدان نموا أمام أزمة الطاقة ، مما بعث المخاوف من اعتمادها المفرط على استيراد النفط . وبالرغم من أن كثيرا منها تلقى مساعدة ثنائية ومتعددة الاطراف لتخفيف أثر الأزمة ، شكّل نقص الإمدادات وارتفاع نفقات الاستيراد هزات خارجية خطيرة وإن كانت مؤقتة .

وحسب التعريف الرسمي للأمم المتحدة هناك ٤٧ بلدا تعتبر أقل البلدان نموا ويزيد مجموع تعداد سكانها على ٥٠٠ مليون نسمة ، ويبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الدخل ما يزيد قليلا على ٣٥٠ دولارا في السنة .

ومع أنه يوجد في البلدان النامية الأخرى عدد مساو على الأقل من الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع ، فإن أقل البلدان نموا ليست فقيرة فحسب بل تميل أيضا إلى التردي أكثر في الفقر . والتنمية في تلك البلدان متعثرة ، ومن ثم تعتمد تلك البلدان بشدة على المساعدة الدولية للاضطلاع بالبرامج الانمائية بل وحتى في كثير من الحالات لتمويل الخدمات الحكومية العادية . وبالرغم من أنها فقيرة بشكل متجانس ، فهي تختلف اختلافا كبيرا في نصيبها من الموارد ، والتعميمات عن حالة الطاقة فيها يمكن أن تكون مضللة .

وقد بلغ استهلاك الطاقة الأولية التجارية في أقل البلدان نموا ٢٣,٧ مليون طن من مكافئ النفط في عام ١٩٨٩ . وبلغ متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة التجارية في أقل البلدان نموا ٤٨ كغم من مكافئ النفط بالمقارنة بمقدار ٣٥٠ ٤ كغم للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي (انظر الجدول الخامس - ٩) .

وتواصل أقل البلدان نموا الاعتماد بشدة على الأشكال التقليدية للطاقة ، من قبيل الحطب والفحم النباتي ومصاصة القصب . وتوفر مصادر الطاقة هذه نحو ٧٥ في المائة من استهلاك الطاقة الاجمالي في تلك البلدان بالمقارنة بما مقداره ٣٥ في المائة بالنسبة لجميع البلدان النامية .

استهلاك الطاقة

إن صعوبة التعميم بشأن اقل البلدان نموا تبدو واضحة في استهلاكها للطاقة في أثناء الثمانينات . فقد زاد استخدامها الاجمالي للطاقة التجارية زيادة مطردة بمعدل

٤,٥ في المائة في السنة في أثناء السبعينات والثمانينات ، ولكن ارتفاع أسعار النفط في الفترة ١٩٧٩/١٩٨٠ أوقف زيادة استهلاك النفط ونشّط استحداث مصادر طاقة محلية بديلة ، ولاسيما الغاز الطبيعي الذي زاد بمعدل ١٨ في المائة في السنة في الثمانينات . وهذا وإن كان صحيحا فإنه لا يوضح أن الغاز الطبيعي لم يستخدم إلا في ٤ من البلدان الـ ٤٧ المكونة للمجموعة (افغانستان وبنغلاديش ورواندا وميانمار) . وفي الطرف الآخر ، نجد أن ١٥ بلدا لم تعتمد إلّا على النفط .

وفي عام ١٩٨٩ ، بلغت واردات الطاقة الاجمالية لأقل البلدان نموا ١٩,١ مليون طن مكافئ النفط وشكلت ٨٠ في المائة من اجمالي استهلاكها التجاري من الطاقة . وشكلت الواردات ما يزيد على ٩٠ في المائة من الطاقة المستهلكة في ٢٩ بلدا . واعتمد ١٦ بلدا من تلك البلدان كلية على الواردات . وكان صافي معاملات أربعة بلدان (افغانستان وبنن وزائير واليمن) في مجال الطاقة تقديريا .

الجدول الخامس - ٩ - استهلاك الطاقة الأولية التجارية
في أقل البلدان نموا
(بآلاف الأطنان المترية من مكافئ النفط)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٩
النفط	٨ ١٣٣	١٢ ١٢٩	١٤ ٦٢٥
الغاز الطبيعي	١٥٩	١ ٤٦١	٦ ٣٨٧
الفحم	١ ٥٩١	١ ١٥٨	٩٣٩
الطاقة المائية	٥٨١	١ ٨٢٦	١ ٧١١
المجموع	١٠ ٤٦٤	١٦ ٥٧٤	٢٣ ٦٦٢

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، حولية احصائيات الطاقة ، أعداد مختلفة .

النفط والغاز الطبيعي

لا ينتج أي قدر من النفط سوى بنغلاديش وبنن وزائير وميانمار واليمن (انظر الجدول الخامس - ١٠) . ولا يجري الانتاج التجاري للغاز الطبيعي إلا في افغانستان وبنغلاديش وميانمار . وفيما عدا زائير وميانمار واليمن ، نجد أن جميع أقل البلدان نموا صافي معاملاتها النفطي استيرادي . وقد اصبحت اليمن مصدرا للنفط في اواخر ١٩٨٧ بعد انجاز خط الانابيب الواصل بين حقلين رئيسيين للنفط ومحطة طرفية في ميناء على البحر الاحمر . وفي عام ١٩٩٠ ، بلغ متوسط انتاج النفط الخام في اليمن ١٧٩ الف برميل في اليوم . وبعد ان بلغ الانتاج في بنن ذروة تبلغ ٣٠٠ ٧ برميل في اليوم في عام ١٩٨٦ ، انخفض الى ٠٠٠ ٤ برميل في اليوم في عام ١٩٩٠ . وانخفض الناتج في ميانمار أيضا من نحو ٠٠٠ ٣٣ برميل في اليوم في عام ١٩٨٥ الى ٠٠٠ ١٣ برميل في اليوم في عام ١٩٩٠ . وفي بنغلاديش ، مازال انتاج النفط ضئيلا للغاية ، اذ يبلغ ما يقل عن ٠٠٠ ١ برميل في اليوم . وفي زائير ، ينخفض الناتج منذ عام ١٩٨٦ .

ولدى ما لا يقل عن ثمانية بلدان من أقل البلدان نموا احتياطيات غاز معلومة (الجدول الخامس - ١١) . وقد تحققت بعض اكتشافات الغاز هذه في أثناء التنقيب عن النفط ولكنها لم تقيم أو تستغل إلاّ بالكاد نظرا لنقص رأس المال والحوافز . ولا يوجد إنتاج يعتد به من الغاز الطبيعي إلا في بنغلاديش التي لديها احتياطيات غاز مؤكدة تقدر ب ١٢,٧ تريليون متر مكعب . ونحو ٨٠ في المائة من الناتج الحالي البالغ ٥٠٠ مليون قدم مكعب في اليوم يُستخدم لتوليد الكهرباء وصناعة الاسمدة ، مع استهلاك الباقي في القطاع السكني ، والقطاع التجاري والقطاع الصناعي . ويمكن أن يلبي استغلال هذه الموارد الاحتياجات المحلية المقبلة لبنغلاديش كما يمكن أن يولّد عملات اجنبية .

الجدول الخامس - ١٠ - إنتاج النفط الخام في اقل البلدان نموا

(بالاف البراميل)

البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٩٠
بنغلاديش	صفر	٤٤	١٦١	١٦٨	١٨٣	٣٢٩	٣٣٩
بنن	صفر	صفر	٣٧٩ ٢	٦٦٥ ٢	٥٥٥ ٣	٦٧٩ ١	٤٦٠ ١
زائير	٠٠	٠٣٠ ٨	١٣٣ ١١	٧١٧ ١١	٦٠٧ ١١	٧٦٨ ١٠	٦٣٠ ١٠
ميانمار	٨٣٥ ٥	٣٨١ ١١	٩٧٣ ١١	٤٣٩ ١٠	٣٥٨ ٧	٤٧٥ ٥	٧٤٥ ٤
اليمن	صفر	صفر	صفر	٥٧٧ ٣	٥٧٠ ٦	٩٢٧ ٦٢	٣٣٥ ٦٥
المجموع	٨٣٥ ٥	٤٥٥ ١٩	٦٤٥ ٢٥	٥٦٨ ٢٧	٢٧٣ ٢٨	١٧٨ ٨١	٤٨٩ ٨٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا على حولية احصائيات الطاقة ، أعداد مختلفة ؛ Oil and Gas Journal ، اعداد مختلفة .

الجدول الخامس - ١١ - احتياطيات النفط والغاز المؤكدة لأقل البلدان نموا

(النفط : بملايين البراميل)

(الغاز : ببلايين الاقدام المكعبة)

البلد	نهاية عام ١٩٨٠		نهاية عام ١٩٨٥		نهاية عام ١٩٩٠	
	النفط	الغاز	النفط	الغاز	النفط	الغاز
بنغلاديش	صفر	٨ ٠٠٠	صفر	٧ ٠٠٠	٠,٥	١٢ ٧٠٠
بنن	صفر	صفر	١٠٠	٠٠٠	١٠٠	٠٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	-	-	-	٠٠٠	-	٤ ١٠٠
زائير	١٣٠	٥٠	١١٠	٣٠	٥٦	٣٠
السودان	-	-	٠٠٠	٠٠٠	٣٠٠	٣ ٠٠٠
الصومال	-	-	-	-	-	٣١٠
موزامبيق	-	-	-	-	-	٣ ٢٩٠
ميانمار	٣٥	١٣٥	٣٨	١٧٠	٥١	٩ ٤٣٠
اليمن	صفر	صفر	صفر	صفر	٤ ٠٠٠	٧ ٠٠٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى Oil and Gas Journal ، اعداد مختلفة .

وبلغ انتاج الغاز الطبيعي في ميانمار ١١٠ ملايين قدم مكعب في اليوم في عام ١٩٨٧ ولكنه انخفض في عام ١٩٨٩ . وتوجد في أفغانستان احتياطيات غاز طبيعي تقدر ب ٥,٣ تريليون قدم مكعب ، وبلغ الانتاج في الماضي القريب ٢٤٠ مليون قدم مكعب في اليوم ، صُدِّر معظمه إلى الاتحاد السوفياتي السابق .

وقد انخفض النشاط في مجال التنقيب والاستغلال بشكل متواصل في أقل البلدان نموا خلال الفترة ١٩٨٢-١٩٨٣ ، باستثناء البلدان التي ترسخ فيها بالفعل انتاج النفط الخام . وهذا يتجلى فيه ابطاء عام في سرعة التنقيب من جانب شركات النفط الدولية فضلا عن التخلي عن المساحات التي تعتبر غير صالحة للاستثمار نظرا لانخفاض أسعار النفط . وحدث أشد انخفاض في التنقيب في البلدان الافريقية التي لا يوجد فيها احتمالات نفطية مؤكدة . ولم تجر عمليات الحفر التنقيبي والاستغلالي إلاّ في اليمن وانخفضت أنشطة من قبيل التنقيب وترخيص المساحات وعمليات المسح الاهتزازي قرب نهاية الثمانينات .

وبزيادة النمو الحضري والتصنيع ، ستزيد أقل البلدان نموا من استهلاكها من الطاقة التجارية ولاسيما النفط . ونظرا لعدم كفاية هيكلها الأساسي في مجال الطاقة ، لن يكون من السهل الاستعاضة عن النفط بأشكال أخرى من الطاقة ، كالغاز الطبيعي أو الفحم أو الكهرباء . ويجب مواصلة برامج التنقيب والاستغلال للنفط والغاز الطبيعي بالرغم من العوائق الواضحة .

الفحم

لا توجد احتياطيات معلومة من الفحم إلا في ١٠ بلدان من أقل البلدان نموا . ويجري في تسعة من هذه البلدان بعض الانتاج في الوقت الحالي (انظر الجدولين الخامس - ١٢ والخامس - ١٣) . وتشمل احتياطيات الفحم بعض الفحم الذي يمكن الوصول إليه تقنيا ولكن بتكلفة تزيد كثيرا عن الأسعار التي من المرجح الحصول عليها في المستقبل القريب . ويوجد في بوتسوانا التي تملك ثاني أكبر رواسب من الفحم في افريقيا ، احتياطيات فحم مؤكدة قابلة للاستخراج تبلغ ٣,٥ مليون طن متري ، مع وجود فحم مؤكد يقدر بضعف هذه الكمية . ولقد ارتفع انتاج الفحم في بوتسوانا في العقدين الأخيرين من ٠٠٠ ١٢ طن في عام ١٩٧٠ إلى نحو ٠٠٠ ٥٧٦ طن في عام ١٩٨٧ .

وفي موزامبيق لا يبلغ انتاج الفحم في الوقت الحالي إلا جزءا من المستوى الذي وصله في أواخر السبعينات وذلك نتيجة للاضطرابات السياسية وصعوبات النقل . وقد وصل الانتاج إلى ذروته في عام ١٩٨٠ وعام ١٩٨١ إذ بلغ نحو ٠٠٠ ٤٠٠ طن وانخفض إلى نحو ٠٠٠ ٤٠ طن في عام ١٩٨٧ . وانخفض الانتاج في زائير وزامبيا أيضا في السنوات الأخيرة . وفي ملاوي ، اعتبرت التوقعات بالنسبة إلى معظم رواسب الفحم سيئة ، ولكن مع اختلال توريد الفحم من موزامبيق والزيادة السريعة في تكلفة الفحم من زامبيا وزمبابوي ، افتتح منجم للفحم في الجزء الشمالي من ملاوي في عام ١٩٨٦ . وهو يسهم حاليا بنحو ٣٠ في المائة من استهلاك البلد من الفحم .

وتقدر احتياطيات الفحم المؤكدة القابلة للاستخراج في جمهورية تنزانيا المتحدة بحوالي ٢٠٠ مليون طن ، ولكن متوسط الانتاج لم يبلغ إلا ٠٠٠ ٣ طن في عام ١٩٨٩ . وبلغ الانتاج الكلي من الفحم في النيجر نحو ٠٠٠ ١٥٧ طن في عام ١٩٨٩ بعد الزيادة من ٠٠٠ ٣٠ طن في عام ١٩٨١ . واستهلك جميع الفحم المنتج محليا لتوليد الكهرباء . وانخفض انتاج الفحم في ميانمار من نحو ٠٠٠ ٦٩ طن في عام ١٩٨٦ إلى نحو ٠٠٠ ٥٢ طن في عام ١٩٨٧ وثبت منذ ذلك الحين عند هذا المستوى . وفي أفغانستان وصل الإنتاج إلى ٠٠٠ ١٦٧ طن في عام ١٩٨٧ ولكنه انخفض إلى ٠٠٠ ١٤٥ طن في عام ١٩٨٩ .

الجدول الخامس - ١٢ - انتاج الفحم واللغنيت في أقل البلدان نموا

(بآلاف الأطنان المترية من مكافئ الفحم)

البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٧	١٩٨٩
افغانستان	١٦٤	١٤٥	١٥١	١٦٧	١٤٥
بوتسوانا	١٢	٣٦٠	٤٣٢	٥٧٦	٠٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣	٤	٤	٣	٣
زائير	٠٠	١٣٨	١١٥	١٢٢	١٢٥
زامبيا	٦٢٣	٤٨٨	٤٣٠	٣٩٠	٣٣٥
موزامبيق	٣٥١	٤٠٠	٣٥	٤٣	٤٣
ميانمار	١١	١٨	٦٠	٥٣	٥٣
النيجر	صفر	صفر	٦١	١٥٣	١٥٧

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى "حولية احصائيات الطاقة" ، أعداد مختلفة .

الجدول الخامس - ١٣ - احتياطيات الفحم المقدرة في أقل البلدان نموا في نهاية عام ١٩٨٧

(بملايين الأطنان المترية)

البلد	الكميات المؤكدة الموجودة	الاحتياطيات المؤكدة القابلة للاستخراج	النوع
افغانستان	١١٢	٦٦	قيري
بنغلاديش	١ ٠٥٤	٠٠	قيري
بوتسوانا	٧ ٠٠٠	٣ ٥٠٠	قيري
جمهورية تنزانيا المتحدة	٣٠٤	٣٠٠	قيري
زائير	٦٠٠	٣٠٠	قيري
زامبيا	٦٩	٥٥	دون قيري
ملاوي	٣٥	١٢	قيري
موزامبيق	٣٤٠	٣٤٠	قيري
ميانمار	٤,٥	٢,٣	قيري/دون قيري
النيجر	٤٥	٠٠	

المصدر : مؤتمر الطاقة العالمي ، دراسة عام ١٩٨٩ الاستقصائية لموارد الطاقة .

وهناك مجال فسيح لاستغلال الفحم في بعض أقل البلدان نموا ، ولكن هناك شعورا غالبا بعدم التيقن بشأن الاسعار والطلب ، والقدرة على التمويل وتوسيع نطاق انتاج الفحم ، ومقبولية الفحم من الناحية البيئية . وعلى ذلك فمن المشكوك فيه أن تتمكن أقل البلدان نموا التي توجد لديها احتياطيات فحم من تحقيق مكاسب يعتد بها في أسواق التصدير في المستقبل القريب . ومن المتوقع أن الأسواق الرئيسية للاحتياطيات الصغيرة النسبية القابلة للاستخراج في أقل البلدان نموا ستظل هي قطاعات توليد الكهرباء المحلية كما كان عليه الحال قبل ذلك .

ويشكل الحطب وغيره من أشكال الكتلة الاحيائية الجزء الاكبر من الطاقة التي تستخدمها الاسر المعيشية في معظم أقل البلدان نموا . وفي بعض أقل البلدان نموا الموجودة في افريقيا ، يوفر ٩٠ في المائة من الاستهلاك الاجمالي للطاقة من أنواع غير تجارية من الوقود . وهذا يضع عبئا كبيرا على البيئة المحلية التي تزال منها الاحراج بالتدريج . ويستنفد الحطب الريفي بسرعة بالرغم من الهجرة المطردة للسكان الريفيين إلى المدن . وعلى سبيل المثال ، يقدر الطلب على الحطب بـ ٢,٥ ضعف المحصول المستدام في اثيوبيا وبضعفي المحصول في السودان (١٣) .

الكهرباء

بلغ استخدام الكهرباء في أقل البلدان نموا ٣٤ بليون كيلوواط ساعة في عام ١٩٨٩ ، أي نحو ٦٨ كيلوواط ساعة للفرد ، وذلك بالمقارنة بـ ٠٠٠ ٥ كيلوواط ساعة للبلدان الاوروبية . وقد زاد الطلب على الكهرباء في أقل البلدان نموا نحو ٤,١ في المائة في السنة في العقدين الاخيرين .

وسعر النفط هو عنصر هام في تكلفة توليد الكهرباء في أقل البلدان نموا . فمعظم تلك البلدان تعتمد على محطات لتوليد الكهرباء تعمل بالنفط . واثناء ارتفاع أسعار النفط في السبعينات ، لم يتأثر مستهلكو الكهرباء في أقل البلدان نموا ، معظم الوقت بإرتفاع أسعار النفط الدولية . وقد ارتفع الطلب على الطاقة الكهربائية بنسبة تبلغ نحو ٧ في المائة في السنة فيما بين عامي ١٩٧٣ و ١٩٨٠ (الجدول الخامس - ١٤) . وبعد زيادة أسعار النفط في الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ ، رُفعت تعريفة الكهرباء . وهذه الزيادات إضافة إلى تأخير إتاحة الاستفادة من تناقص أسعار النفط منذ عام ١٩٨١ للمستهلكين النهائيين ، أدت إلى تأخير نمو الطلب على الكهرباء في أقل البلدان نموا خلال الثمانينات . وفي السنوات القليلة الماضية ، زادت هذه الآثار نتيجة لركود أو انخفاض الايرادات . وانخفض نمو الطلب على الكهرباء إلى ٢ في المائة سنويا فقط في خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٨٩ .

وتوجد في أقل البلدان نموا محطات قائمة لتوليد الكهرباء يبلغ صافي طاقتها الانتاجية نحو ١٦,٤ مليون كيلوواط . ونحو ٤٠ في المائة من هذه الطاقة الانتاجية حرارية (تستخدم النفط أو الغاز الطبيعي أو الفحم) ، و ٦٠ في المائة كهرمائية .

---

(١٣) مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، تقرير عام ١٩٨٨ عن أقل البلدان نموا ، (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.89.II.D.3) ، ص ٣٤ .

وقد ولّدت هذه الطاقة الانتاجية نحو ٣٤,٨ بليون كيلوواط ساعة من الطاقة الكهربائية في عام ١٩٨٩ . ولم يبلغ معدل الاستفادة من تلك الطاقة الانتاجية إلا نحو ٣٥ في المائة . والوسائل المستخدمة لتوفير معظم طاقة التوليد هي من طراز قديم من الناحية التقنية وتتسم بعدم الكفاءة . وبالمقارنة ، نجد أن معدلات الاستفادة بالنسبة للبلدان النامية ككل والبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي تبلغ نحو ٥٠ و ٨٠ في المائة على التوالي .

وقد زادت طاقة التوليد في أقل البلدان نموا بنسبة ٦ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ إلى ١٩٨٩ ، بينما زاد إنتاج الكهرباء بنسبة ٥ في المائة ، مع انخفاض معدل الاستفادة من طاقة التوليد من ٣١ إلى ٢٥ في المائة .

الجدول الخامس - ١٤ الكهرباء في أقل البلدان نموا

	الطاقة الانتاجية	الانتاج	معدل الاستفادة	الواردات الكميات	الصادرات	الاستخدام الإجمالي	الاستخدام نصيب الفرد
	(١٠^٦ كيلوواط)	(١٠^٩ كيلوواط ساعة)	نسبة مئوية	(١٠^٩ كيلوواط ساعة)	(١٠^٩ كيلوواط ساعة)	(١٠^٩ كيلوواط ساعة)	كيلوواط ساعة/ للفرد
١٩٧٣	٦,٣٣	١٦,٨٩	٣١,٠	٢,١٣	٠,٥٦	١٨,٤٥	٦٠,٠
١٩٨٠	١٠,٦٨	٤١,١٣	٤٤,٠	٠,٦٠	١٣,٥٥	٢٨,٥٧	٧١,٠
١٩٨٧	١٥,٠٢	٣٤,٧٦	٣٦,٤	١,٢٧	٢,٥٨	٣٤,١٣	٧٠,٠
١٩٨٩	١٦,٣٧	٣٤,٧٥	٢٥,٠	١,١٧	٢,٠٧	٣٤,٠٣	٦٨,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، "حولية إحصائيات الطاقة" ، أعداد مختلفة .

وهناك بعض التجارة الدولية في الكهرباء فيما بين أقل البلدان نموا ، ولاسيما في افريقيا . فتقوم بنن وبوروندي وتوغو ورواندا وموزامبيق والنيجر باستيراد جزء من الطاقة الكهربائية التي تستخدمها ، بينما تقوم أوغندا وزائير وزامبيا بتصدير بعض انتاجها من الطاقة الكهربائية إلى البلدان المجاورة . أما في آسيا ، فنيبال

صافي معاملاتها في مجال الكهرباء استيرادي بينما بوتان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية صافي معاملاتهما تصديري . وإجمالا ، استوردت أقل البلدان نموا ١,١٧ بليون كيلوواط/ساعة وصدرت ٣,٠٧ بليون كيلوواط/ساعة من الطاقة الكهربائية في عام ١٩٨٩ .

اتجاهات وتوقعات المستقبل والآثار المترتبة في السياسات

الإسقاط التالي بيان فحسب للتطور الممكن للطلب الاجمالي على الطاقة في أقل البلدان نموا على أساس افتراض أن الناتج المحلي الاجمالي سيزيد بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٣,١ في المائة . ويعتمد هذا النهج على مرونة الطلب على الطاقة بالنسبة للدخل (النسبة المئوية للتغير في استهلاك الطاقة المصاحب لتغير قدره ١ في المائة في الناتج المحلي الاجمالي) . والبلدان النامية لها في العادة مرونة طلب بالنسبة للدخل تزيد عن الوحدة ، مما يبين استخدام قدر اكبر من الطاقة بالاقتران بنمو حدي للدخل الحقيقي .

وباستخدام البيانات التاريخية ، فإن مرونة الطلب على الطاقة بالنسبة للدخل في أقل البلدان نموا قدرت ب ١,٤ في المائة . وعلى أساس ذلك والنمو المتوقع في الناتج المحلي الاجمالي ، فإن الاسقاطات تبين ان استهلاكها من الطاقة التجارية سيزيد من ٢٣,٧ مليون طن من مكافئ النفط في عام ١٩٨٩ إلى ٣٧,٨ مليون طن من مكافئ النفط قبل عام ٢٠٠٠ (انظر الجدول الخامس - ١٥) . وهذا يساوي معدل نمو متوسطا يبلغ ٤,٣ في المائة في السنة .

وستكون أقل البلدان نموا ما زالت معتمدة بشدة على النفط في نهاية القرن . ويتوقع زيادة في الطلب على النفط من ١٤,٦ مليون طن من مكافئ النفط في عام ١٩٨٩ إلى نحو ٢٣,٥ مليون طن من مكافئ النفط ، بمعدل سنوي يبلغ ٤ في المائة . وستعتمد امدادات الغاز الطبيعي في المستقبل في أقل البلدان نموا على التطورات في البلدين الغنيين بالغاز وهما أفغانستان وبنغلاديش .

الجدول الخامس - ١٥ - الطلب المقدر في المستقبل على الطاقة التجارية في أقل البلدان نموا

(بملايين الأطنان من مكافئ النفط)

	١٩٨٩	١٩٩٥	٢٠٠٠
الطاقة الأولية التجارية الإجمالية	٢٣,٧	٣٠,٥	٣٧,٨
الهيدروكربونات السائلة	١٤,٦	١٨,٥	٢٣,٥

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

ويبرز في الإسقاطات عدد قليل من البلدان الكبيرة . فبنغلاديش وحدها يخصها نحو ٢٣ في المائة من الطاقة التجارية في أقل البلدان نموا في عام ١٩٨٩ و ٥٦ في المائة من الغاز الطبيعي المستهلك في تلك البلدان . وهناك خمسة بلدان أخرى (أفغانستان وزائير وزامبيا وميانمار واليمن) كان نصيبها من الطاقة التجارية المستهلكة في جميع أقل البلدان نموا نسبة أخرى تبلغ ٤١ في المائة .

وفي خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨٩ ، كان معدل نمو استخدام الكهرباء في أقل البلدان نموا ١,٥ ضعف معدل نمو ناتجها المحلي الاجمالي . واذا استمرت هذه العلاقة طوال القرن التالي ، فإن استخدام الطاقة الكهربائية في هذه البلدان سيصل إلى ما يزيد على ٥٠ بليون كيلوواط/ساعة في عام ٢٠٠٠ . وهذا يتضمن احتياجات كبيرة من رأس المال .

وبزيادة فعالية الاستفادة من الطاقة الانتاجية القائمة ، يمكن تخفيض هذه الاحتياجات من الاستثمارات بدرجة كبيرة . ويكمن تفسير ارتفاع معدل حدوث انقطاع في الخدمة بعدم كفاية الصيانة ، ونقص قطع الغيار ، وممارسات التشغيل . واضافة إلى ذلك ، فإن خسائر النقل والتوزيع تضيع ٣٠ في المائة أو ما يزيد عن ذلك من الانتاج الاجمالي للكهرباء في هذه البلدان بالمقارنة بنسبة ١٠ في المائة أو أقل التي تعتبر النسبة العادية للتشغيل الذي يتسم بالكفاءة . وتشكل الفواقد التقنية المقترنة بتصميم الشبكات ، والافراط في تحميل الخطوط ، وعدم كفاية الصيانة ، الجزء الأكبر من هذه الخسائر .

ويتعين على أقل البلـــدان نموا تنمية مواردها المحلية من الطاقة . وتدعـــو الحاجة إلى اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة هذه البلدان في عمليات التنقيب والتنميـــة المتصلة بالطاقة . ويعتقد أنه لدى عدة بلدان من أقل البلدا نموا امكانات كبيـــرة فيما يتعلق بالموارد النفطية ، ولكن يلزم التمويل والتكنولوجيا الحديثة للتنقيـــب والتنمية . وتلزم جهود وطنية لتنقيح قوانين ولوائح النفط لكي يتسنى جذب الاستثمـــار المباشر وشركات النفط الدولية .

الفصل السادس

تحويل الصناعات العسكرية ومكاسب السلام : الاحتمالات وقضايا السياسة الناشئة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي

مقدمة

في ضوء انتهاء الحرب الباردة ، كانت المكاسب المحتمل أن تنجم عن تخفيض النفقات العسكرية موضوع نقاش مكثف[(١)] . ففي عام ١٩٩١ ، أدى تحول الاتحاد السوفياتي الى كومنولث دول مستقلة الى فتح باب النقاش من جديد بشأن "مكاسب السلام في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . فعندما كانت هناك دولة عظمى شيوعية ، كانت هناك حجة لدى الخصوم المحتملين لتبرير استمرار اليقظة ، وعدم تعديل خططهم للانفاق العسكري بشكل كبير .

فقد لعبت الحرب الباردة دورا في إشعال سباقات التسلح في البلدان النامية وإطالة أمد الصراعات هناك . وحيث أن هذه الصراعات كانت التحالفات الرئيسية تنظر اليها على أنها أساسا انعكاس لاختلافاتها الايديولوجية ، وحيث أنها كانت الى حد كبير تنجم عن مساعدة عسكرية يقدمها منافس ايديولوجي الى أحد أطراف نزاع فقد كان هناك حافز لدى جميع الاطراف للبحث عن حل عسكري . وانعكس اللجوء الى الخيار العسكري في المساعدة العسكرية التي تقدم الى البلدان النامية لاسباب استراتيجية ، بل لقد ساعد في تحديد شكل القوات العسكرية لدى بعض أعضاء الحلفين .

ومع انتهاء المواجهة الايديولوجية ، توجد حاليا إمكانية أكبر بكثير لان تؤدي الامم المتحدة والهيئات الاقليمية الاخرى دورا فعّالا في إيجاد حلول لعدد كبير من الصراعات . ويمكن للاشتراك المحتمل في عمليات صيانة السلم وزيادة الاعتماد على الامن الجماعي أن يساعد في تحديد شكل القوات المسلحة . وقد قدم في دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١[(١)] تحليل للآثار الاقتصادية التي تترتب على إجراء خفض في النفقات العسكرية في البلدان المصنعة والبلدان النامية .

---

(١) منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E,91.II.C.1 .

ويمكن أن يكون من النتائج التي ستجنيها البلدان النامية من انتهاء الحرب الباردة تحقيق تنمية اسرع نظرا لأن الموارد التي كانت تستهلكها النفقات العسكرية ، ومن بينها واردات الاسلحة ، سيعاد توجيهها لأغراض مدنية ، ومع انحسار الموت والدمار الناجمين عن الصراعات ، سيفسح الطريق لحدوث مصالحة وتوافق آراء وطني بشأن التنمية السلمية في اطار مبادئ ديمقراطية .

والاسباب التاريخية لفشل النموذج الشيوعي في الاتحاد السوفياتي عديدة ، ولكن من المؤكد أن من بينها ارتفاع مستوى النفقات العسكرية مما استتبعه تحويل ضخم للموارد في محاولة للمحافظة على التكافؤ الاستراتيجي مع الولايات المتحدة . وثبت أن المستويات التي بلغتها النفقات العسكرية لا يمكن تحملها لوقت طويل نظرا لأن الاداء الاقتصادي عموما للاتحاد السوفياتي قد انحدر انحدارا كبيرا دون المعايير العالمية . وكان من بين أهداف "التفكير الجديد" في السياسة الخارجية السوفياتية ، الذي استحدثه الامين العام للحزب الشيوعي الذي أصبح بعد ذلك الرئيس ميخائيل س. غورباتشوف ، تقليل حجم الميزانية العسكرية السوفياتية وتحويل الصناعات العسكرية الى الانتاج المدني .

ولو أن التحويل نحو الصناعات المدنية في الاتحاد السوفياتي حقق النجاح الذي توقعه أنصاره لوفّر دعما كبيرا للحجج المثارة في الغرب من أنه ينبغي أيضا محاولة التحويل هناك . ومع ذلك فإن جهود التحويل في الاتحاد السوفياتي لم يصادفها النجاح المأمول فيه ، إذ أن الانتاج المدني لم يزد زيادة كبيرة توازي انخفاض الانتاج العسكري[٢] . وقد كان هذا مثار دهشة بعض المراقبين ، نظرا لأنه كان هناك ادعاء بأن

---

(٢) للاطلاع على تحليل للتحويل في الاتحاد السوفياتي السابق ، انظر : Stanislav Menshikov, "Experiences of Soviet conersion", Paepared for the Economists Against the Arms Roce/American Ecomic Association Joint Panel on Utilizing Military Funds for Economic Development, New Orleans, 3 January 1992, and Michael Checinski, "The conversion of the Soviet arms industry", Osteuropa Wirtschaft, vol. 36, No. 1 (1991).

إحدى مميزات النظام الاقتصادي المخطط مركزيا أنه يمكن اعادة توجيه الموارد بسرعة الى المجالات التي توجد حاجة ماسة فيها اليها[٣] وأكدت المناقشات الاخيرة بشأن التحويل أن طبيعة النظام الاقتصادي تعد عاملا هاما للغاية ينبغي أخذه في الحسبان في أي تحليل لهذه المسألة . ولذلك فإنه سيعرض في هذا الفصل تقييم لما يمكن توقعه مع قيام البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي بتقليل إنفاقها العسكري .

وفي الأجل القصير سيكون للتخفيضات في الانفاق العسكري تأثير على الطلب المحلي . وفي أوقات المصاعب الاقتصادية ، حيثما قد تدعو الحاجة الى زيادة الطلب مثلما يبدو في بعض البلدان المتقدمة النمو في الوقت الحاضر ، فإن تأثير هذا العامل من عوامل الاقتصاد الكلي يمكن أن يعقد الامور[٤] . لكن تقليل الانفاق العسكري يمكن أن يفرج عن موارد لتستعمل في استعمالات بديلة مما يؤدي الى نمو أكبر للاقتصاد في الاجل الطويل . وما سنحلله هنا هو جوانب الانتقال الى الاقتصاد السلمي في الاجلين المتوسط الى الطويل وليس جوانب الاقتصاد الكلي القصيرة الأجل للتخفيضات في الانفاق العسكري .

---

(٣) انظر : Julian Cooper, "The Soviet defence industry and conversion: the regional dimesion", in Defence Expenditure, Industrial Conversion and Local Employment, Liba Paukert and Peter Richards, eds. (Geneva, International Labour Office, 1991), p. 158 .

(٤) للاطلاع على مناقشة حول تأثير تغير الانفاق العسكري على الاقتصاد الكلي انظر : دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩١ . (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع A.91.II.C.1) .

الجدول السادس - ١ - القوات المسلحة في بلدان مختارة
(بالالاف)

	الولايات المتحدة	اليابان	المانيا	فرنسا	المملكة المتحدة	المجموع
١٩٦٠	٣ ٥١٤	٢٠٦	٢٧٠	٧٨١	٥٢٠	٤ ٢٩١
١٩٦٥	٣ ٧٢٣	٢٢٥	٤٤١	٥١٠	٥٠٠	٤ ٣٩٩
١٩٦٨	٣ ٥٤٧	٢٣٥	٤٤٠	٥٠٥	٤٠٥	٥ ١٣٢
١٩٧٠	٣ ٠٦٦	٢٥٩	٤٦٦	٥٠٦	٣٧٣	٤ ٦٧٠
١٩٧٥	٣ ١٣٠	٢٣٦	٤٩٥	٥٠٣	٣٤٥	٣ ٧٠٩
١٩٨٠	٣ ٠٥٠	٢٤٣	٤٩٥	٤٩٥	٣٢٩	٣ ٦١١
١٩٨٥	٣ ١٥٣	٢٤٣	٤٧٨	٤٦٤	٣٢٧	٣ ٦٦٤
١٩٩٠	٣ ١١٨	٢٤٩	٤٦٩	٤٦١	٣٠٦	٣ ٦٠٣
١٩٩١	٣ ٠٣٠	٢٤٦	٤٧٦	٤٥٣	٣٠٠	٣ ٥٠٥

المصدر : المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، "The Military Balance" ، سنوات مختلفة .

القوة العاملة العسكرية

يوضح الجدول السادس - ١ حجم القوات المسلحة في بعض البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الرئيسية فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩١ . فانتهاء الامبراطوريتين الاستعماريتين لفرنسا والمملكة المتحدة انعكس في حدوث انخفاض حاد في الحجم الكلي للقوات المسلحة للبلدين فيما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٧٠ . وفي الوقت نفسه ، اضطلعت ألمانيا بدور أكثر فعالية في منظمة حلف شمال الأطلسي وزادت قواتها المسلحة بسرعة . وزادت القوات المسلحة لليابان زيادة كبيرة تمشيا مع السكان على الرغم من أنها ظلت صغيرة نسبيا : ففي عام ١٩٨٨ ، كانت توزاي نسبة ٠,٣ في المائة من السكان بالمقارنة ب ٠,٩ في المائة بالنسبة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ككل(٥) . وبلغ حجم القوات المسلحة في الولايات المتحدة الذروة في عام ١٩٦٨ إذ وصل الى ما يجاوز ٣,٥ مليون شخص في أوج التزام البلد بخوض حرب فييت نام . وفي عام ١٩٨٠ ، عندما تحولت الولايات المتحدة الى قوة جميع قوامها من المتطوعين انخفض حجم قواتها المسلحة الى ما يجاوز بالضبط مليوني شخص .

ولقد أسفر الحشد العسكري في الثمانينات عن زيادات ضخمة للغاية في الانفاق العسكري في حالة الولايات المتحدة مثلا بنسبة ٣٨ في المائة بالقيمة الحقيقية فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٦ . ومع ذلك فإن حجم القوات المسلحة زاد بنسبة أقل في الولايات المتحدة بنسبة ٥ في المائة فيما بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨٥ . وفي عدد كبير من البلدان الأخرى انخفض حجم القوات المسلحة . وكان الحجم التجميعي للقوات المسلحة للأعضاء الأوروبيين في منظمة حلف شمال الأطلسي أكبر من مجموع القوات المسلحة في الولايات المتحدة ، ولكن لم يحدث سوى تغير بسيط نسبيا على مدى فترة السنوات العشر . وتضم منظمة حلف شمال الأطلسي تركيا التي يتجاوز عدد أفراد قواتها المسلحة عدد أفراد القوت المسلحة لدى أي عضو آخر باستثناء الولايات المتحدة .

ويمكن أن يعزى التوسع في النفقات العسكرية بعد عام ١٩٨٠ الى حد كبير الى التوسع في بند الشراء في الميزانيات العسكرية مع قيام البلدان بتحسين نوعية المعدات التي يجري وزعها . ويوضح الشكل السادس - ١ كيف زادت مشتريات منظمة حلف

---

(٥) United States Arms Control and Disarmament Agency, World Military Expenditure and Arms Transfers 1989, (Washington, D.C. Government Printing Office, 1989) PP.35 and 52 .

شمال الاطلسي فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ من نظم الاسلحة الرئيسية بالقيمة الحقيقية بنسبة ٥٤ في المائة . ومع انخفاض حدة التوترات بعد تولي الامين العام للحزب ميخائيل س. غورباتشوف السلطة في الاتحاد السوفياتي ، انخفضت مشتريات منظمة حلف شمال الاطلسي فيما بين عامي ١٩٨٧ و ١٩٩٠ بنسبة ١٦ في المائة .

وتركز الحشد الذي جرى في فترة سابقة تركزا كبيرا في الولايات المتحدة ، حيث ارتفعت المشتريات بنسبة ٧٧ في المائة فيما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧ . فبينما كانت تمثل مشتريات الولايات المتحدة من نظم الاسلحة الرئيسية في عام ١٩٨١ نسبة ٥٩ في المائة من مجموع مشتريات منظمة حلف شمال الاطلسي ، ارتفع هذا الرقم الى ٦٨ في المائة في عام ١٩٨٧[٦] . ويعكس هذا ارتفاع مستوى تطور الاسلحة المستعملة ، وكذلك امتلاك الولايات المتحدة وتطويرها للقوات النووية . وفي اليابان ، وهي البلد الصناعي الذي ينفق اضخم نفقات عسكرية خارج منظمة حلف شمال الاطلسي ، ارتفعت أيضا النفقات على الشراء بسرعة في الثمانينات .

ويعكس هذا التركيز على الشراء حقيقة أن البلدان الصناعية كانت تعتمد على ميزاتها النسبية في مجال التكنولوجيا الرفيعة في مواجهة القوة البشرية ، وتحاول حشد قوات مسلحة تكون قادرة على وقف هجوم تقليدي ضخم ، لاسيما بقوات الدبابات في أوروبا . ويرجع سبب آخر في التركيز على الشراء الى الاتجاهات السكانية في الغرب ، التي حدّت من مجموع العمالة المتاحة من أجل الخدمات المسلحة . ويوضح الجدول السادس - ٢ معدل الزيادة في السكان في البلدان المصنعة ، حيث أبطأ هذا المعدل في جميع المناطق إبطاء ملحوظا فيما بين ١٩٥٠ - ١٩٥٥ و ١٩٨٥ - ١٩٩٠ ، في حين أنه لم يطرأ سوى تغير ضئيل نسبيا بالنسبة للعالم ككل .

---

(٦) الارقام مستمدة من معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، "حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩١" (نيويورك وأكسفورد ، مطبعة جامعة اكسفورد ، ١٩٩١) ، ص ١٣٢ (من النص الانكليزي) .

الشكل السادس ١ - مشتريات منظمة حلف شمال الاطلسي ١٩٨١ - ١٩٩٠

(بالاسعار الثابتة لدولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٨٨)

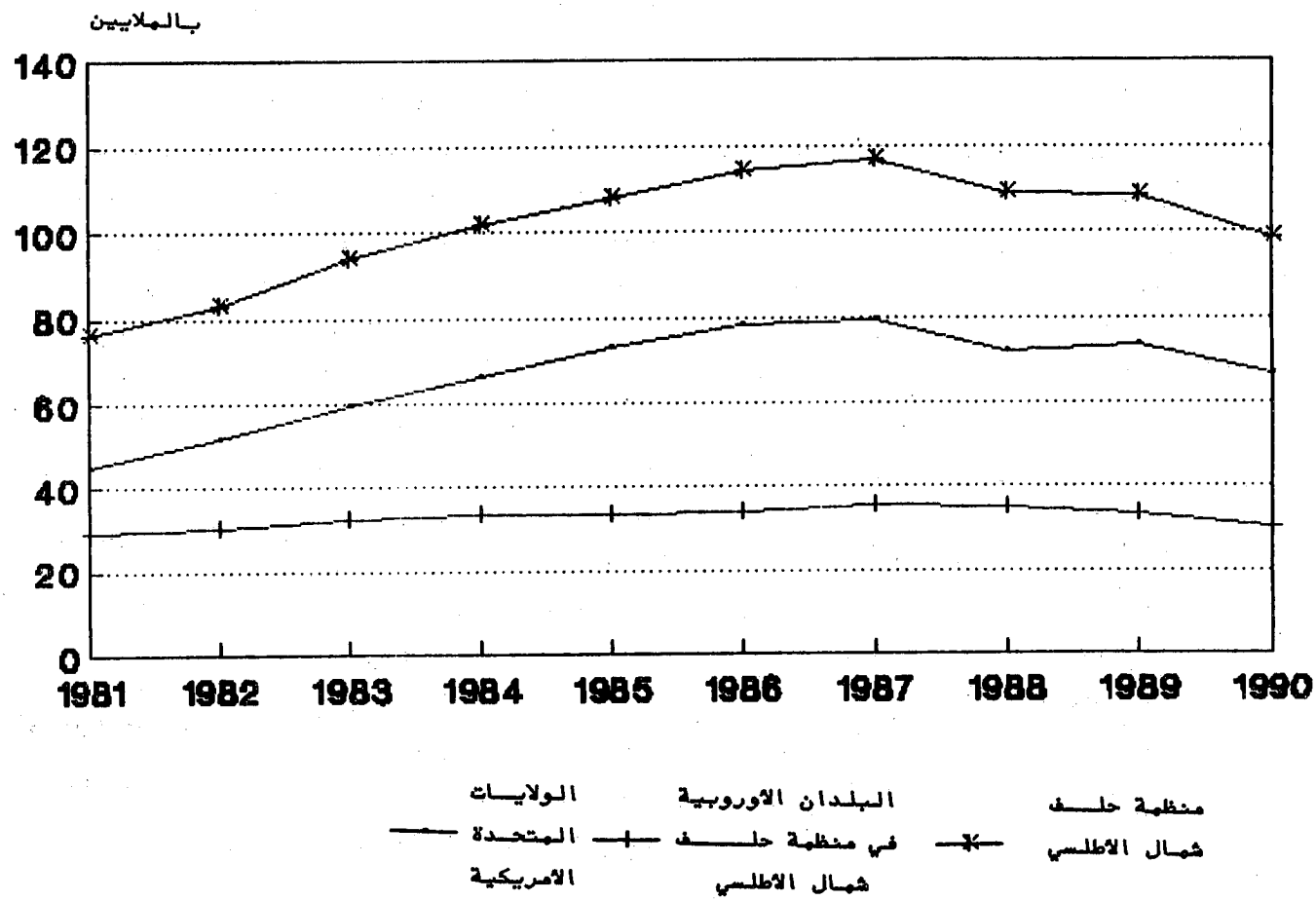

المصدر : حولية معهد استكهولم الدولي لبحوث السلم ، ١٩٩١ (نيويورك وأوكسفورد ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، ١٩٩١) .

الجدول السادس - ٢ - معدلات النمو السكاني في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٥٠-٢٠٠٥

(نسبة مؤية)

مجموعة البلدان	١٩٥٠-١٩٥٥	١٩٨٥-١٩٩٠	٢٠٠٠-٢٠٠٥
أوروبا الشمالية	٠,٣٧	٠,٢٥	٠,١٤
أوروبا الجنوبية	٠,٨٤	٠,٢٤	٠,١٦
أوروبا الغربية	٠,٨٣	٠,٢٤	٠,٠٣
استراليا - نيوزيلندا	٢,٣٣	١,٢٨	٠,٨٩
اليابان	١,٤٣	٠,٤٣	٠,٣١
أمريكا الشمالية	١,٨٠	٠,٨٢	٠,٥٥
أوروبا الشرقية	١,٠٢	٠,٢٧	٠,٣٠
الاتحاد السوفياتي	١,٧١	٠,٧٨	٠,٦١
العالم	١,٧٩	١,٧٤	١,٤٧

المصدر : التوقعات السكانية في العالم ، ١٩٩٠ (منشورات الامم المتحدة ، رقم المبيع E.91.XIII.4) .

وكانت نتيجة هذا التباطؤ انخفاض نسبة أفراد الفئة العمرية ما بين ١٧ و ٣٠ سنة ، وهم الذين يشكلون المجموعة العمرية التي تعتمد عليها القوة البشرية العسكرية . وفي حالة منظمة حلف شمال الأطلسي ، بلغت هذه المجموعة ذروتها في منتصف عقد الثمانينات(٧) . وفي ذلك الوقت شاع الاعتقاد بأن "غالبية البلدان قد تضطر لتجنيد النساء لشغل نسبة أكبر من مستويات الدعم لقواتها العسكرية"(٨) .

وقد اتخذت المرأة بالفعل دورا أكثر أهمية في القوات المسلحة في بعض البلدان ولو أن ذلك يمكن أن يعكس تغيرا اجتماعيا عاما . ففي الفترة بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٩١ ارتفعت النسبة المئوية للنساء في مجموع القوات المسلحة العاملة في كندا من ٥,٦ إلى ١٠,٩ في المائة ، وفي المملكة المتحدة من ٤,٧ إلى ٦ في المائة وفي الولايات المتحدة من ٦,٦ في المائة إلى ١١ في المائة .

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في التجنيد ، كان يمكن توقع أن تضغط الاتجاهات السكانية على الأجور العسكرية ، خاصة وقد كانت مرونة العرض للعمل في الجيش منخفضة بالنسبة للأجور العسكرية ، كما هي الحال في المملكة المتحدة على الأقل(٩) . ولم تكن زيادة مستويات التجنيد الإلزامي خيارا مفضلا . وفي عام ١٩٨٠ ، كان العديد من البلدان الصناعية قد تخلى عن التجنيد الإلزامي ، وفي آخر العقد ، تناقص بوجه عام كل من عدد المجندين وفترة خدمتهم .

---

(٧) انظر : "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، The Military Balance, 1983-1984 (لندن ، ١٩٨٣) ، الصفحتان ١٤٥ و ١٤٦ (من النص الانكليزي) .

(٨) المرجع نفسه ، الصفحة ١٤٥ (من النص الانكليزي) .

(٩) انظر : Michael Ridge and Ron Smith, "UK military manpower and substitutability", Defence Economics ، المجلد ٢ ، العدد ٤ (١٩٩١) ، الصفحتان ٢٩١ و ٢٩٢ (من النص الانكليزي) .

تكوين الإنفاق العسكري

لقد انعكست نتائج هذه المؤشرات على تكوين النفقات العسكرية . ويبين الجدول السادس - ٣ تكوين الميزانيات العسكرية لمجموعة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي كما وردت في وثيقة الإبلاغ الموحدة للأمم المتحدة . ومع البدء بالعمل بالوثيقة الجديدة ، لم يستجب سوى عدد قليل نسبيا من البلدان لطلب الأمين العام باستخدامها ، وبالتالي فلا يمكن المقارنة إلاّ بين عدد محدود من البلدان . ويورد الجدول الأرقام الخاصة بالبلدان الصناعية التي استجابت للطلب عند إدخال تلك الوثيقة .

وفي جميع هذه البلدان تقريبا ارتفعت النسبة المئوية للإنفاق العسكري الخاص بالمشتريات من ٣٠ في المائة إلى نحو ٣٠ في المائة خلال العقد ، وذلك باستثناء السويد والنمسا ، وهما البلدان المحايدان في المجموعة ، وكذلك باستثناء ايطاليا وبلجيكا . وارتفعت حصة إنفاق الولايات المتحدة العسكري في مجال المشتريات بنسبة ٥٠ في المائة خلال العقد . وكما هو متوقع ، ومع تزايد حجم التجهيزات ونوعيتها بمرور الوقت ، فقد ارتفعت أيضا حصة الميزانية المخصصة للعمليات والصيانة في العديد من البلدان .

ويشكل الإنفاق العسكري في مجال البحث والتطوير نسبة مئوية ضئيلة في جميع البلدان باستثناء البلدان الرئيسية المنتجة للأسلحة ، كما يتبين في الجدول ، وهذه البلدان هي ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة . ويعكس ارتفاع حصة البحث والتطوير في مجموع الميزانية بفرنسا قيامها بتطوير مستقل لقدرتها النووية . كما أن البحث والتطوير في المجال العسكري في السويد يمتصان حصة كبيرة نسبيا من إنفاقها لأن سياسة الحياد المسلح التي تتبعها تعني بالنسبة لها تطوير انتاجها العسكري .

أما النفقات على الأفراد فهي إحدى الفئات العريضة للإنفاق العسكري التي اتجهت نحو الانخفاض مع تزايد التركيز على المشتريات العسكرية . ففي الولايات المتحدة بصورة خاصة ، انخفضت هذه النفقات خلال العقد من ٥٠ في المائة من مجموع النفقات العسكرية إلى ٣٥ في المائة . غير أن النفقات على الأفراد في جميع البلدان ظلت تشكل أكبر بند منفرد من بنود الميزانية العسكرية .

الجدول السادس - ٣ - مقارنة بين أوجه الإنفاق العسكري الرئيسية ، ١٩٧٨-١٩٩٠

(نسبة مئوية)

		الافراد	العمليات والصيانة	المجموع	المشتريات	التشييد	المجموع	البحث والتطوير	المجموع
١٩٧٩	استراليا	٥٠,٤	٢٦,٢	٧٦,٦	١٦,٧	٣,٦	٢٠,٣	٣,١	١٠٠,٠
١٩٩٠/١٩٨٩	استراليا	٤٠,٩	٢٧,٦	٦٨,٥	٢١,٦	٧,٦	٢٩,١	٢,٤	١٠٠,٠
١٩٧٨	المانيا	٤١,٤	٢٨,٢	٦٩,٦	١٩,٠	٧,٠	٢٦,٠	٤,٤	١٠٠,٠
١٩٨٩	المانيا	٤٤,٧	٢٤,٥	٦٩,٣	٢٠,٢	٥,١	٢٥,٣	٥,٤	١٠٠,٠
١٩٨٠	ايطاليا	٤٩,٠	٢٣,٩	٧٢,٩	٢٤,٠	١,٨	٢٥,٨	١,٣	١٠٠,٠
١٩٩٠	ايطاليا	٤٧,٩	٢٥,٨	٧٢,٧	٢٠,٧	٣,١	٢٣,٨	٣,٦	١٠٠,٠
١٩٧٨	بلجيكا	٥٥,٤	١٩,٥	٧٤,٩	١٨,٧	٦,٤	٢٥,١	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٨٧	بلجيكا	٥٥,٣	٢٣,٦	٧٨,٩	١٧,٩	٣,٢	٢١,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧٩/١٩٧٨	السويد	٤٠,٤	١٩,٢	٥٩,٦	٢٩,٣	٥,٦	٣٤,٨	٥,٦	١٠٠,٠
١٩٩٠/١٩٨٩	السويد	٣٤,٩	٢٤,٣	٥٩,٢	٢٦,٠	٣,٠	٢٩,١	١١,٨	١٠٠,٠
١٩٨٠	فرنسا	٣٦,٨	٢٧,١	٦٣,٩	١٨,٨	٤,٣	٢٣,١	١٣,٠	١٠٠,٠
١٩٩٠	فرنسا	٣٣,٥	٢٠,٨	٥٣,٣	٢٥,٨	٤,٨	٣٠,٥	١٦,٢	١٠٠,٠
١٩٧٩/١٩٧٨	كندا	٥٥,١	٢٨,٧	٨٣,٨	١٢,٩	٢,٥	١٥,٤	٠,٨	١٠٠,٠
١٩٩٠/١٩٨٩	كندا	٤٦,٩	٢٩,٨	٧٦,٧	١٩,٠	٢,٩	٢١,٩	١,٤	١٠٠,٠
١٩٧٨	النرويج	٤٥,٧	٢٧,٤	٧٣,١	٢١,٠	٥,١	٢٦,١	٠,٨	١٠٠,٠
١٩٩٠	النرويج	٣٦,٤	٢٨,٥	٦٥,٠	٢٤,٤	١٠,٦	٣٥,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧٩	النمسا	٤٧,٩	٢٠,٣	٦٨,١	٢٣,٦	٨,٣	٣١,٨	٠,١	١٠٠,٠
١٩٩٠	النمسا	٥٦,٣	١٧,٨	٧٤,٠	٢٠,١	٥,٩	٢٦,٠	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧٩/١٩٧٨	نيوزيلندا	٥٩,٤	٢٩,٣	٨٨,٧	٧,٤	٣,١	١٠,٥	٠,٨	١٠٠,٠
١٩٩٠/١٩٨٩	نيوزيلندا	٣٨,٣	٢٩,٣	٦٧,٤	١٧,١	١٥,٥	٣٣,٦	٠,٠	١٠٠,٠
١٩٧٨	هولندا	٥٦,٧	١٩,٤	٧٦,١	١٩,٦	٣,٤	٢٣,٠	٠,٩	١٠٠,٠
١٩٨٩	هولندا	~~٤٨,٧~~	~~٢٩,٥~~	~~٧٥,٢~~	~~٢٠,٦~~	~~٤,٠~~	~~٢٤,٦~~	~~٠,٢~~	~~١٠٠,٠~~
١٩٧٨/١٩٧٧	الولايات المتحدة	٤٩,٠	٢٠,٥	٦٩,٥	٢٠,٣	١,٨	٢٢,١	٨,٤	١٠٠,٠
١٩٨٩/١٩٨٨	الولايات المتحدة	٣٥,٣	٢١,٧	٥٦,٩	٢٩,٦	١,٨	٣١,٤	١١,٦	١٠٠,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامانة العامة للامم المتحدة ، استنادا إلى تخفيض الميزانيات العسكرية : النفقات العسكرية المبلغة من الدول في شكل موحد ، في سنوات مختلفة (من منشورات الامم المتحدة) .

تأثيرات تخفيض الإنفاق العسكري على مكوناته

من بين الآثار المباشرة التي نتجت عن تخفيف الضغوط تضاؤل الحجم المرغوب للقوات المسلحة . فقد كان أكبر جيوش العالم هو جيش الاتحاد السوفياتي الذي بلغ عدد أفراده قبل إنشاء كمنولث الدول المستقلة حوالي ٣,٤ مليون فرد . ونظرا لأن الدول الأعضاء في ذلك الكمنولث لم تعد تعتبر تهديدا عسكريا محتملا للدول الأعضاء في حلف شمال الأطلسي ، فقد تضاءلت حاجة هذا الحلف للأعداد الهائلة من القوات المسلحة في أوروبا . وقد وضعت حتى الآن خطط لتقليص حجم القوات المسلحة . ففي الولايات المتحدة يعتزم تقليص عدد أفراد القوات المسلحة من مليونين في عام ١٩٩١ إلى ١,٦ مليون حتى عام ١٩٩٥ . وفي تموز/يوليه ١٩٩٠ ، أعلنت المملكة المتحدة عن خططها الرامية لتقليص قواتها المسلحة من ٣١٢ ٠٠٠ فرد إلى ٢٥٥ ٠٠٠ فرد ، مع تخفيض حجم قواتها في ألمانيا إلى النصف ، من ٥٥ ٠٠٠ فرد إلى ٣٠ ٠٠٠ - ٣٥ ٠٠٠ (١٠) . ويعتزم تقليص حجم القوات المسلحة الألمانية إلى ٣٧٠ ٠٠٠ فرد مقابل المجموع المشترك لقوات ألمانيا الاتحادية والجمهورية الديمقراطية الألمانية السابقة البالغ ٦٠٧ ٠٠٠ فرد في عام ١٩٩٠ . وبتناقص عدد القوات المسلحة ، سينخفض عدد المدنيين العاملين في القوات المسلحة أيضا . وسيؤدي خفض العدد المرغوب من أفراد القوات المسلحة إلى الضغط على قوائم أجور الخدمة العسكرية ، نظرا لتضاؤل الأسباب التي تحفز على رفع الأجور في الخدمة العسكرية بهدف جذب المتطوعين .

ويتوقع أن يستمر انخفاض حجم المشتريات خلال التسعينات . فمع تناقص القوات المسلحة ، سيُحال جزء كبير من العتاد العسكري إلى الاستيداع أو سيجري تكهينه . ويتوقع أن تتجاوز هذه التخفيضات حجم التخفيضات التي فرضتها الاتفاقية الخاصة بالقوات التقليدية في أوروبا حينما تصبح سارية المفعول (١١) . وفضلا عن هذا ، فمع

---

(١٠) صحيفة الايكونومست ، ٢٨ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، الصفحة ٤٧ (من النص الانكليزي) .

(١١) تم التوقيع على معاهدة القوات التقليدية في أوروبا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ (ولكن لم يصدق عليها) ، وكان قد أصبح واضحا في ذلك الحين أن "قوات حلف شمال الأطلسي ستخفض إلى مستويات أدنى بكثير من الحد الأقصى الذي سمحت به المعاهدة" (المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، The Military Balance, 1991-1992 (London, Brassey's, 1991) ، الصفحة ٢٢٩ (من النص الانكليزي) .

انتهاء الحرب الباردة ، بدأت إعادة النظر في منظومات الأسلحة التي كانت مخططة لمواجهة التهديد السوفياتي وأخذت الطلبات عليها تتناقص أو تلغى . ولا يقتصر هذا الأمر على القذائف النووية وقاذفات القنابل الاستراتيجية ، وإنما يشمل الأسلحة التقليدية أيضا .

والتطور المتزايد للمعدات الجديدة ، حتى مع شرائها بكميات أصغر من كميات شرائها في الماضي ، يشكل ضغطا تصاعديا على البنود الخاصة بالعمليات والصيانة في الميزانيات العسكرية . كما أن التدريب وشراء المعدات سيوجهان نحو الاستجابة لمجموعة من التحديات التي تفوق عدد تلك التحديات التي كانت في الأذهان في الماضي عندما هيمن التهديد العسكري للاتحاد السوفياتي على أساليب التفكير والتخطيط العسكري . ويمكن بهذا الخصوص الاشارة إلى أنه ، باستثناء الولايات المتحدة ، فإن بلدين فقط من البلدان المتقدمة ، هما فرنسا والمملكة المتحدة ، قامتا بوزع قوات برية وجوية وبحرية في الخليج الفارسي . وكانت الولايات المتحدة قد وزعت ٠٠٠ ٣ دبابة ، والمملكة المتحدة ١٧٧ دبابة ، وفرنسا ٤٠ دبابة[١٢] . ويعود قسم من هذا التباين إلى أن حجم القوات المسلحة للولايات المتحدة أكبر بكثير ، ولكن ذلك يكشف أيضا عن الصعوبة التي واجهتها البلدان الأخرى في إرسال قواتها للعمل خارج أوروبا .

وخلال الثمانينات ، توسع البحث والتطوير في المجال العسكري بالولايات المتحدة ، وهو الجزء الأكبر من هذه المصروفات ، بسرعة فاقت سرعة تزايد الإنفاق العسكري ككل . وبعد عام ١٩٨٧ ، استقر الرقم بالقيمة الحقيقية[١٣] ، ويتوقع أن تنخفض نفقات البحث العسكري مستقبلا . ولكن يتوقع من الولايات المتحدة أيضا أن تحافظ

---

(١٢) "المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، The Military Balance, 1991-1992 ، الصفحتان ٢٣٨ و ٢٣٩ (من النص الانكليزي) .

(١٣) حولية معهد ستوكهلم الدولي لدراسات السلم ، ١٩٩١ ، الصفحة ١٢٥ (من النص الانكليزي) .

على قاعدة دفاعية صناعية ، وأن تبقى في طليعة التكنولوجيا العسكرية . وكان قد اقترح تحويل تركيز البنتاغون من بناء الأسلحة إلى نهج يتمحور حول البحث المختبري وتحديد الانتاج ، على أن يبدأ الانتاج الكامل عندما تنشأ حاجة لذلك(١٤) .

ومن برامج البحث التي أثارت تضاربا كبيرا في الآراء مبادرة الولايات المتحدة للدفاع الاستراتيجي(١٥) . وكان قد اقترح زيادة النفقات المخصصة لهذا البرنامج من ٤,١ بليون دولار في الفترة ١٩٩١-١٩٩٢ إلى ٥,٤ بليون دولار في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٣ . ويعتمد ذلك إلى حد كبير على المناقشات التي ستدور بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة بشأن إمكانيات تأسيس مركز مشترك للإنذار المبكر بشأن القذائف التسيارية ، وتقاسم التكنولوجيات المضادة للقذائف .

المناقشة العامة بشأن نفقات الدفاع

تتناول المناقشات العامة القرارات المتعلقة بمستويات الإنفاق العسكري والقوات المسلحة . والمناقشة العامة في الوقت الحاضر بهذا الشأن تخضع على الأرجح لفحص أدق مما كان يدور في أوقات أخرى عندما كان الإنفاق العسكري يتجه نحو الانخفاض ، ومن أمثلة ذلك ما حدث في الولايات المتحدة بعد الحربين الكورية والفييتنامية ، أو بعد القرارات التي اتخذتها الدول المستعمرة السابقة بالموافقة على المطالبات بالاستقلال . وحتى بعد هذه الاحداث ، فإن التهديد العسكري الاساسي الذي تصورته هذه البلدان ظل قائما ، وهو القوات التقليدية الواسعة المدعومة بالقوات النووية في الاتحاد السوفياتي .

---

(١٤) صحيفة النيويورك تايمز ، ٢٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ و ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٢ . وقد رأى بعض المتعهدين العسكريين أنهم ، في غياب الانتاج الفعلي للأسلحة التي جرى تصميمها ، سيفقدون قدرتهم على ذلك الانتاج ، وأنه سيكون من المستحيل تقريبا ابتداء الانتاج من الصفر .

(١٥) لم يقتصر تضارب الآراء على مجرد مسألة جدوى البرنامج ، وإنما امتد أيضا إلى أسلوب إدارته . فقد نشرت صحيفة النيويورك تايمز في ٩ آذار/مارس ١٩٩٢ ، ادعاءات بوجود فساد في البرنامج ، أعقبها مطالبات من الكونغرس بإجراء تحقيق .

ويتعين في الوقت الحاضر إعادة النظر في هذا الموقف العسكري ، مع مراعاة التزام القوات إزاء العمليات التي تضطلع بها الامم المتحدة وتشكيل قوات التدخل الاقليمية . وقد قررت منظمة حلف شمال الاطلسي تشكيل "فيلق التدخل السريع" المكون من أربع فرق جاهزة للانتشار في أي قسم من أقسام دول منظمة حلف شمال الاطلسي(١٦) . غير أن وضع سياسة مشتركة للدفاع الاوروبي يمثل مسألة تثير قضايا متعددة ، لا سيما بشأن علاقتها بمنظمة حلف شمال الاطلسي ، وقد تحتاج هذه القضايا إلى بعض الوقت قبل أن تجد طريقها إلى الحل(١٧) .

ويتعذر تقدير نتيجة اعادة النظر في مشاريع الدفاع في البلدان التي لا تشترك بصورة مباشرة في منظمة حلف شمال الاطلسي أو المسرح الاوروبي . وينطبق هذا بوجه خاص على اليابان التي تعتبر نفقاتها العسكرية صغيرة نسبيا - ١ في المائة من الناتج القومي الاجمالي . ففي السنوات الاخيرة جددت اليابان قواتها العسكرية وزادت نفقات شراء الاسلحة .

ووضعت الحكومات تقديرات لما سيكون عليه حجم مؤسساتها العسكرية في المستقبل ونفقاتها العسكرية المتوقعة . ومن المحتمل إدخال تعديلات على هذه الخطط خلال السنوات القليلة المقبلة ، وأن يجري ذلك في اتجاه تنازلي وليس في اتجاه تصاعدي . وفي حالة الولايات المتحدة جرى تعديل تقديرات نفقات الدفاع المقبلة في اتجاه تنازلي في السنوات الاخيرة . ويرى البعض أن التعديلات المقترحة غير كافية(١٨) .

---

(١٦) المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية" ، The Military Balance, 1991-1992 ، الصفحة ٢٣١ (من النص الانكليزي) .

(١٧) للاطلاع على شرح لبعض الاقتراحات المختلفة ، انظر صحيفة الايكونومست ، ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ .

(١٨) وقد اقترحت الإدارة أن تكون الميزانية العسكرية ٢٩١ بليون دولار في عام ١٩٩٧ ، أي ما يستلزم توفير ٤٣ بليون دولار في الفترة ما بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٧ ، وفي الوقت نفسه اقترح السيد ليس آسين ، رئيس لجنة القوات العسكرية التابعة لمجلس النواب أربعة خيارات مختلفة لمواجهة أخطار متنوعة الاشكال . وتنطوي هذه الخيارات في عام ١٩٩٧ على نفقات قدرها ٢٣١ بليون دولار ، و ٢٤٦ بليون دولار ، و ٢٧٠ بليون دولار ، و ٢٩٥ بليون دولار . وهو يرى الإفصاح عن الخيارات لان دافعي الضرائب يدفعون ثمن الدفاع "لمواجهة بعض حالات الطوارئ أو الاخطار المحتملة ، ولا يريدون الانفاق أكثر من اللازم" . (صحيفة النيويورك تايمز ، ٢٣ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

القطاع العسكري في البلدان المختلفة

يبين الجدول السادس - ٤ فكرة نسبية عن النفقات العسكرية في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي في عام ١٩٨٩ وفق بيانات حكومة الولايات المتحدة . وترد الأرقام المتعلقة بالاتحاد السوفياتي لأغراض المقارنة . ويأتي ترتيب البلدان حسب نفقاتها العسكرية . ففي عام ١٩٨٩ ، خصصت الولايات المتحدة ٥,٨ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للنفقات العسكرية ، وهي نسبة تفوق نسب جميع البلدان الصناعية ما عدا اليونان . ومن بين البلدان الرئيسية السبعة خصص بَلدان ، وهما فرنسا والمملكة المتحدة ، أكثر من ٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدفاع . وبالنسبة لجميع البلدان الاخرى تقريبا ، خصص أقل من ٣ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدفاع . وخصصت ألمانيا ٢,٨ في المائة واليابان و ١,٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للدفاع . وكانت نفقات الولايات المتحدة العسكرية أكثر بنسبة ٥٠ في المائة تقريبا من نفقات جميع البلدان الصناعية مجتمعة ، بينما كان حجم قوات الولايات المتحدة العسكرية حوالي ثلثي حجم القوات العسكرية في البلدان الاخرى . وتمثّل القوات المسلحة في عدد من البلدان الاخرى نسبة من السكان تزيد عن نسبتها في الولايات المتحدة ، ولكن تلك البلدان تعتمد على المجندين . وفي البلدان التي لا تطبق نظاما للتجنيد مثل كندا ، واليابان ، والمملكة المتحدة كانت نسبة القوات المسلحة بالقياس الى عدد السكان أقل .

الجدول السادس - ٤ - العبء العسكري في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٩

البلد	النفقات العسكرية (بملايين الدولارات)	النفقات العسكرية كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي	القوات العسكرية (بالالاف)	القوات العسكرية لكل الف شخص من السكان	الواردات من الاسلحة (بملايين الدولارات)	الصادرات من الاسلحة (بملايين الدولارات)	الاسلحة كنسبة مئوية من مجموع الواردات	الاسلحة كنسبة مئوية من مجموع الصادرات
الولايات المتحدة	٣٠٤ ١٠٠	٥,٨	٢ ٢٤١	٩,٠	١ ٦٠٠	١١ ٢٠٠	٠,٢	٣,١
فرنسا	٣٥ ٢٦٠	٣,٧	٥٥٤	٩,٩	٢١٠	٢ ٧٠٠	٠,١	١,٥
المملكة المتحدة	٣٤ ٦٣٠	٤,٢	٣١٨	٥,٦	٦٥٠	٣ ٠٠٠	٠,٢	٢,٠
المانيا	٣٣ ٦٠٠	٢,٨	٥٠٣	٨,١	٨٧٥	١ ٢٠٠	٠,٣	٠,٤
اليابان	٣٨ ٤١٠	١,٠	٢٤٧	٢,٠	١ ٤٠٠	١١٠	٠,٧	٠,٠
ايطاليا	٢٠ ٧٣٠	٢,٤	٥٣٣	٩,٣	٣٠٠	٦٠	٠,٢	٠,٠
كندا	١٠ ٨٤٠	٢,٠	٨٨	٣,٤	١٩٠	٤١٠	٠,٢	٠,٣
اسبانيا	٧ ٧٧٥	٢,١	٢٧٧	٧,١	٧٥٠	١٣٠	١,٠	٠,٣
هولندا	٦ ٣٩٩	٢,٩	١٠٦	٧,١	٤٨٠	١٤٠	٠,٥	٠,١
استراليا	٦ ١٥٣	٢,٣	٧٠	٤,٢	٦٧٥	٨٠	١,٥	٠,٢
السويد	٤ ٨٧٣	٢,٦	٦٣	٧,٤	٧٠	٥٧٥	٠,١	١,١
بلجيكا	٣ ٨٨١	٢,٥	١١٠	١١,١	٢٢٠	٣٠	٠,٢	٠,٠
سويسرا	٣ ٨٠٦	٢,١	١٧	٢,٥	٣٠٠	٦٠	٠,٥	٠,١
جنوب افريقيا	٣ ٧٨٦	٤,٤	١٠٠	٢,٦	١٠٠	صفر	٠,٥	٠,٠
اليونان	٣ ٠٩٧	٥,٩	٣٠١	٣٠,١	٣ ٠٠٠	صفر	١٢,٤	٠,٠
النرويج	٢ ٩٢٥	٣,٣	٤٣	١٠,٢	٢٤٠	٣٠	١,٤	٠,١
الدانمرك	٢ ١٨٤	٢,٢	٣١	٦,٠	١١٠	٣٠	٠,٤	٠,١
فنلندا	١ ٧٨٨	١,٦	٣٩	٧,٩	٣٠	صفر	٠,١	٠,٠
البرتغال	١ ٤٥٧	٣,٢	١٠٤	١٠,١	٦٠	٤٠	٠,٣	٠,٣
النمسا	١ ٤٠٢	١,١	٤٨	٦,٣	١٠٠	٤٠	٠,٣	٠,١
نيوزيلندا	٨٤٧	٢,٢	١٢	٣,٨	٥٠	صفر	٠,٦	٠,٠
ايرلندا	٤٤٩	١,٦	١٣	٣,٧	٥	صفر	٠,٠	٠,٠
لكسمبرغ	٧٦	٠,٩	١	٢,٦	١٠	٥	٠٠	٠٠
غير الولايات المتحدة	٢١٤ ٣٥٧		٣ ٤٧٧		٨ ٩١٥	٨ ٦٣٠		
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣١١ ٠٠٠	١١,٧	٣ ٧٠٠	١٢,٨	٩٠٠	١٩ ٦٠٠	٠,٨	١٧,٩

المصدر : وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة، World Military Expenditures and Arms Transfers, 1990 (Washington, D.C., 1991).

وصدّرت الولايات المتحدة كميات من الاسلحة تزيد عن الكميات التي صدّرتها جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي الاخرى مجتمعة ، ومثّلت الاسلحة التي تصدرها كنسبة مئوية من مجموع الصادرات معدلا أكبر منه في أي بلد آخر . وشكلت الواردات من الاسلحة نسبة مئوية صغيرة من الواردات في جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ما عدا اليونان (١٩) . وبوجه عام ، كانت أرقام الواردات والصادرات من الاسلحة تتغير كل سنة أكثر من أرقام النفقات العسكرية أو حجم القوات المسلحة . وفضلا عن ذلك ، تعطي المصادر المختلفة أحجاما نسبية مختلفة لنقل الاسلحة (٢٠) .

وتدل هذه الاحصاءات على أن تأثير الولايات المتحدة في القطاع العسكري يفوق تاثيرها في بعض القطاعات الاخرى مثل مجموع التجارة العالمية . ولهذا فإن التغيرات التي طرأت على النفقات العسكرية في الولايات المتحدة تقلل من أهمية التغييرات المماثلة في أماكن أخرى . وتتوخى بعض التنبؤات بشأن الاحداث السياسية المقبلة أن تخفض الولايات المتحدة النفقات العسكرية الى ٣,٥ في المائة من الناتج القومي الاجمالي بحلول عام ١٩٩٧ (٢١) ، ويمثل هذا الرقم تخفيضا بنسبة ٢ في المائة من الناتج القومي الاجمالي للولايات المتحدة على مدى ست سنوات . وهو خفض كبير إذا ظل معدل النمو السنوي على البطء الذي اعتراه في الآونة الاخيرة . وعلى سبيل المقارنة ، إذا خفضت اليابان نفقات الدفاع بنسبة مماثلة (وهو أمر غير متوقع في الوقت الحاضر) فسيؤدي هذا الى تخفيض نفقات دفاع اليابان بنسبة ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الاجمالي ، وينبغي مقارنة ذلك بنمو الناتج القومي الاجمالي في اليابان بمعدل ٥,٦ في المائة في عام ١٩٩٠ و ٣,٤ في المائة في عام ١٩٩١ .

الخبرة التاريخية في مجال نزع السلاح

في بعض الحالات في الماضي ، كانت هناك دعوى بأن النفقات العسكرية يترتب

---

(١٩) في عام ١٩٨٩ كانت واردات اليونان من الاسلحة أكبر بكثير مما كانت في السنوات الاخرى .

(٢٠) معهد استكهولم الدولي لدراسات السلم هو المصدر الرئيسي الثاني للمعلومات المتعلقة بنقل الاسلحة ، ويحسب المعهد أرقام الصادرات من الاسلحة الرئيسية بالاسعار الثابتة .

(٢١) انظر Business Week ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

عليها آثار ايجابية على الأوضاع الاقتصادية ، كما أنها تنعش النمو الاقتصادي ، وخاصة إذا كانت الوسائل البديلة لخلق العمالة تبدو بعيدة المنال . كما أن الدراسات الاستقرائية التي جرت في الآونة الأخيرة للتحقق من وجود صلة بين النمو الاقتصادي ونفقات الدفاع أسفرت عن نتائج متعارضة(٣٣) .

بيد أنه لا يوجد إلا عدد قليل من الحالات التاريخية التي تشبه تخفيض النفقات العسكرية المتوقع في الوقت الحاضر ، خاصة في الولايات المتحدة . ونظرا لضخامة نفقات الولايات المتحدة العسكرية ، والاهتمام الكبير الذي يولى لآثار تخفيض النفقات العسكرية ، فإن معظم الاستعراض المقبل سيتناول الآثار التي تترتب على ذلك في الولايات المتحدة .

---

(٣٣) على سبيل المثال ، في عدد صدر حديثا من مجلة Defence Economics (المجلد ٢ رقم ١ (١٩٩٠)) ورد في ثلاثة مقالات تحليل للعلاقة بين نفقات الدفاع والنمو الاقتصادي . وفي مقال المعنون H. Sonmetz Atsesoglu and Michael J. Mueller "Defence spending and economic growth" خلص الكاتبان إلى أن "زيادة نفقات الدفاع تؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي ، والعكس بالعكس" (ص ٣٦) ، وكان من حسابهما أن فاقد الانتاج عند تخفيض نفقات الدفاع بنسبة ١٠ في المائة سنويا في الفترة من ١٩٩٠ الى ١٩٩٥ سوف يمثل ٢,٨ في المائة من الناتج الحقيقي في عام ١٩٩٥ (ص ٣٥ من النص الانكليزي) .

وفي مقال المعنون Chi Huang and Alex Mintz "Ridge regression analysis of the defence-growth tradeoff in the United states" خلص المؤلفان الى أن النتائج لا تدل على وجود مبادلة مباشرة كبيرة بين نفقات الدفاع والنمو الاقتصادي" (ص ٣٦) .

وأخيرا ، في مقال بعنوان W. Robert J. Alexander "The impact of defence spending on economic growth : a multi-sectoral approach to defence spending and economic growth with evidence from developed countries" خلص المؤلف الى أنه "يتعذر رفض الفرضية القائلة بأن نفقات الدفاع لا ترتب آثارا كبيرة على النمو الاقتصادي في عدد من البلدان المتقدمة النمو ، ولكن بوسعنا أن نشير الى انخفاض الانتاجية نسبيا في قطاع الدفاع . وحتى إذا لم يكن بالإمكان تجاهل الآثار الايجابية التي يمكن أن تحدث نتيجة نفقات الدفاع فإنه يمكن القول كذلك بأن استخدام الموارد بصورة أكثر فائدة في قطاع آخر يسفر عن آثار ايجابية مماثلة أو أفضل" .

ففي نهاية الحرب العالمية الثانية ، نقصت النفقات العسكرية في الولايات المتحدة بسرعة من ٤٠ في المائة من الناتج القومي الاجمالي في عام ١٩٤٤ الى ٧ في المائة في عام ١٩٤٧ . بيد أن تصاعد الانفاق العسكري خلال سنوات الحرب اعتبر في ذلك الوقت ظاهرة مؤقتة . وفي كثير من الاحيان استخدم الموظفون المدنيون لانتاج المنتجات العسكرية ، واقتصر هذا على استخدام المهارات المتوفرة لديهم في ذلك الحين ، وخير مثال على ذلك هو استخدام عمال اللحام المدنيين في لحام سفن "ليبرتي" . وعند انتهاء الحرب ، كان السبيل الوحيد أن يعود المدنيون الى مزاولة حرفهم المدنية . وكانت الولايات المتحدة قد جندت جيشا كبيرا وسرح هذا الجيش بسرعة في نهاية الحرب . وكان من شأن الطلب الحبيس على السلع والخدمات ، والذي لا يعزى الى سنوات الحرب فحسب ، بل يعزى كذلك الى الكساد الذي ساد في الثلاثينات ، تشجيع العمالة أثناء الانتقال الى اقتصاد سلمي والسماح للشركات بتشغيل خطوط انتاجها الاصلية على وجه السرعة(٢٣) .

وانتهت الحرب العالمية الثانية ، كما كان يأمل المنتصرون . وكما كانوا يتوقعون في بداية الصراع ، بأن مُنيت قوات العدو بالهزيمة العسكرية واضطرت إلى التسليم . وفي نهاية الحرب ، فتر الحماس للإبقاء على نفقات عسكرية مرتفعة أو قوات مسلحة كبيرة . وتبيّن بعد برهة وجيزة أنه لا يمكن إعادة بناء عالم ما قبل الحرب . وكان لا بد للقوى الاستعمارية الاوروبية أن تقبل الانسحاب من امبراطورياتها وأن تتكيف مع ذلك . وأثرت الحرب على الولايات المتحدة كثيرا سيما في مجال استحداث أسلحة جديدة - القاذفات بعيدة المدى ، والطائرات المقاتلة النفاثة ، والقنبلة الطائرة من طراز V-1 ، والصاروخ V-2 ، والقنبلة الذرية . وشعرت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع أن تعتمد على عزلتها القارية للخلاص من الهجمات المعادية . وفي الوقت ذاته تبوأت الولايات المتحدة دور الزعامة الدولية .

وبعد أن استحدث الاتحاد السوفياتي القنبلة الذرية في عام ١٩٤٩ ، رأت الولايات المتحدة أنها لا تستطيع الاعتماد على حيازة الاسلحة الذرية لردع أي عدوان محتمل ، ورأت أنه من المستصوب أن تنشئ قاعدة صناعية دفاعية لإنتاج أسلحة تفوق

---

(٢٣) وللاطلاع على تحليل للتغيير الذي طرأ على الصناعة الامريكية في فترة ما بعد الحرب ، وما إذا كان بمثابة "تحول جديد" أو "عودة الى الماضي" انظر مقال المعنون "Defence conversion" Kenneth L. Adelman and Norman R. Augustine في مجلة Foreign Affairs ، المجلد ٧١ ، العدد ٢ (١٩٩٢) .

أسلحة الاتحاد السوفياتي . وبقيت صناعة الدفاع جزءا من القطاع الخاص وتوسع نطاقها بعد أن زادت حدة الحرب الباردة .

وهكذا حفزت الحرب الباردة بضخامتها وبطبيعة الأخطار التي تنطوي عليها والتي اعتبرت تهديدا للكيان الوطني على انشاء "مجمع عسكري صناعي" متطور في الولايات المتحدة يفوق المجمع الذي نشأ خلال الحرب العالمية الثانية(٣٤) . وبعد زوال الخطر السوفياتي أخذت المناقشات في الولايات المتحدة تتناول نوع القاعدة الصناعية الدفاعية التي ينبغي انشاؤها . وهناك اتفاق في الرأي على أنه ينبغي للولايات المتحدة أن تحتفظ بقاعدة صناعية دفاعية تنتج أسلحة شديدة التطور من الناحية التكنولوجية(٣٥) .

---

(٣٤) اليابان والمانيا هما البلدان اللذان أنشأ مجمعات صناعية عسكرية قبل الحرب ، ولكن صفيت ودمرت صناعات الدفاع الكبيرة في هذين البلدين بعد الحرب (انظر Lutz Köllner, "The national experience of the Federal Republic of Germany" in Conversion : Economic Adjustments in an Era of Arms Reduction, vol.II, Disarmament Topical Papers No.5 (United Nations publication, Sales No. E.91. IX.7) and Isamu Miyazaki, "Conversion from military to civilian industry" in Challenges to Multilateral Disarmament in the Post-Cold-War and Post-Gulf-War Period, Disarmament Topical Papers No. 6 (United Nations Publication. Sales No. E. 91.IX.18)) . ومثال ألمانيا الذي ينطبق أيضا بالتأكيد على اليابان ، هو أن "الالمان لم يتنازلوا عن مهاراتهم أو قدرتهم على العمل الشاق وعوّضوا الهزيمة العسكرية عندما حققوا الرواج الاقتصادي بعد الهزيمة" (köllner ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ١٥ من النص الانكليزي).

(٣٥) للاطلاع على دراسة مفهوم القاعدة الصناعية في مجال الدفاع انظر كتاب جوناثان راتنر وشيليا توماس "The defence industrial base and foreign supply of defence goods," في "Defence Economics" ، المجلد ٢ ، العدد ١ (١٩٩٠) الصفحات ٥٧ - ٦٨ (من النص الانكليزي) . ووصف المؤلفان كيف أن القانون الذي يخول تنظيم الدفاع الوطني للسنة المالية ١٩٨٩ طلب من وزير الدفاع أن يضع خططا لتعزيز قاعدة الدفاع الصناعية في الولايات المتحدة .

صناعة الدفاع في البلدان المصنعة

في عام ١٩٨٦ كان من بين الشركات المائة الكبرى التي تنتج الاسلحة في البلدان الصناعية من حيث المبيعات ٤٧ شركة مقرها في الولايات المتحدة ، وبلغ مجموع مبيعاتها ١٠٦,٢ بليون دولار(٣٦) . وكانت ٤٢ شركة منها مقرها في أوروبا الغربية وبلغت مبيعاتها ٥٢,٥ بليون دولار . وكانت المملكة المتحدة مقر ١٤ شركة بلغت مبيعاتها ١٧,٢ بليون دولار . وكانت ٩ شركات مقرها فرنسا وبلغت مبيعاتها ١٦,٣ بليون دولار ، و ٧ شركات مقرها ألمانيا وبلغت مبيعاتها ٧,٦ بليون دولار ، و ٦ شركات مقرها اليابان وبلغ مجموع مبيعاتها ٦,٢ بليون دولار . وكانت هناك خمس شركات مقارها في البلدان النامية وبلغ مجموع مبيعاتها ٣,٧ بليون دولار .

ولا تمثل مبيعات الاسلحة جميع إنتاج الشركات المنتجة للاسلحة . وترد في الجدول السادس - ٥ الارقام المتعلقة بالشركات العشر الكبرى المنتجة للاسلحة حسب ترتيب مبيعاتها في عام ١٩٨٩ . وكان هناك تفاوت كبير في اعتمادها على بيع الاسلحة . فشركة نورثروب ، وهي شركة انتاج الطائرات التي تتخذ كاليفورنيا مقرا لها ، كانت تستمد نصف إيراداتها تقريبا من برنامج إنتاج القاذفات ب - ٢ . وبحلول عام ١٩٨٩ ، أصبحت الشركة تتوقع تخفيض برنامج إنتاج القاذفات ب - ٢ ، وبدأت عملية تسريح للعمال(٣٧) . وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، أعلنت الإدارة أنها ستتوقف عن إنتاج هذه القاذفات بعد أن فرغت من إنتاج ٢٠ قاذفة . وكانت نورثروب هي الشركة الوحيدة بين الشركات العشر الكبرى التي سجلت خسارة في عام ١٩٨٩ . ومن ناحية أخرى ، كانت جنرال موتورز ، وهي شركة إنتاج السيارات العملاقة ، وهي أكبر شركات السيارات العشر الكبرى من حيث مجموع المبيعات والعمالة ، تستمد ٤ في المائة فقط من إيرادات مبيعاتها من الاسلحة . وما تورده الشركة بمفردها يحدد أحيانا سرعة تأثرها من تخفيض ميزانية الدفاع كما يحدد نسبة المبيعات التي تمثلها الاسلحة . وعلى سبيل المثال ، فإن جنرال داينامكس تنتج مختلف أنواع الاسلحة ، وتنتج القذائف والمعدات الالكترونية ؛ وكان الإقبال على هذه الاسلحة في عام ١٩٨٩ أفضل من الإقبال على الطائرات العسكرية ؛ وحققت هذه الشركة ربحا في عام ١٩٨٩ ، بينما باعت شركة لوكهيد كمية مماثلة من الاسلحة دون أن تجني أرباحا تستحق الذكر .

---

(٣٦) جميع الارقام التي ترد في هذه الفقرة مستقاة من حولية معهد استكهولم الدولي لدراسات السلم ، ١٩٩١ ... ، الصفحة ٢٨٦ (من النص الانكليزي) .

(٣٧) Betty G. Lall and John Tepper Marlin, Building a Peace Economy (Boulder, Colorado, Westview Press, 1991) ، ص ١٤ (من النص الانكليزي) .

الآثار الصناعية المترتبة على التحول إلى انفاق عسكري أقل

مع تناقص مشتريات الأسلحة ، تلجأ الشركات المنتجة الرئيسية إلى الاستغناء عن العاملين . وتختلف التقديرات المتعلقة بأولئك الذين سيتأثرون في نهاية الأمر . وقد وجد فريق دراسة أن التخفيضات الاتحادية في الانفاق العسكري يمكن أن تؤدي إلى خسارة تتراوح ما بين ٠٠٠ ٢١٠ إلى ٠٠٠ ٤٢٠ وظيفة في مقاطعة لوس انجلوس بحلول عام ١٩٩٥ نظرا لأن من المقرر أن يهبط الانفاق العسكري هناك من ٨,٨٨ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ إلى ما بين ٣,٥ و ٤,٩ من بلايين الدولارات(٣٨) . وقد تلقت هذه المقاطعة دولارات عسكرية اتحادية أكثر من أي مقاطعة أخرى في الولايات المتحدة وكان لديها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ ، ٦٠٠ ٢٢٥ عامل يعملون مباشرة في الصناعة المتعلقة بالفضاء الجوي ، ويشكلون ٥,٣ في المائة من العمالة غير الزراعية و ٢٨,٣ في المائة من وظائف الصناعات التحويلية . وسيمتد الأثر من كبار المتعهدين إلى مقاولي الباطن . وإلى متعهدي التموين .

---

(٣٨) تقدير لغرقة العمل في مجال الصناعات الفضائية الجوية في لوس انجلوس ، وَرَد في صحيفة النيويورك تايمز ، ١٨ آذار/مارس ١٩٩٢ .

الجدول السادس - ٥ - كبرى الشركات المنتجة للأسلحة في البلدان ذات الاقتصاد السوقي

الترتيب	الاسم	البلد	مبيعات الأسلحة في عام ١٩٨٩	مجموع المبيعات في عام ١٩٨٩	الأسلحة كنسبة من مجموع المبيعات	الربح (بملايين الدولارات)	الوظائف في عام ١٩٨٩
١	ماكدونيل دوغلاس	الولايات المتحدة	٨ ٥٠٠	١٤ ٥٨١	٥٨,٣	٢١٩	١٢٨ ٠٠٠
٢	جنرال ديناميكس	الولايات المتحدة	٨ ٤٠٠	١٠ ٠٥٣	٨٣,٦	٢٩٣	١٠٣ ٠٠٠
٣	لوكهيد	الولايات المتحدة	٧ ٣٥٠	٩ ٩٣٣	٧٤,٠	٢	٨٣ ٥٠٠
٤	بريتيش ايروسبيس	المملكة المتحدة	٦ ٣٠٠	١٤ ٨٩٨	٤٣,٣	٥٤٦	١٢٥ ٠٠٠
٥	جنرال الكتريك	الولايات المتحدة	٦ ٢٥٠	٥٤ ٥٧٤	١١,٥	٣ ٩٣٩	٢٩٣ ٠٠٠
٦	جنرال موتورز	الولايات المتحدة	٥ ٥٠٠	١٢٦ ٩٣٣	٤,٣	٤ ٢٢٤	٧٧٥ ٠٠٠
٧	ريثيون	الولايات المتحدة	٥ ٣٣٠	٨ ٧٩٦	٦٠,٦	٥٢٩	٧٧ ٦٠٠
٨	بوينغ	الولايات المتحدة	٤ ٨٠٠	٢٠ ٢٧٦	٢٣,٧	٩٧٣	١٦٤ ٥٠٠
٩	نورثروب	الولايات المتحدة	٤ ٧٠٠	٥ ٢٤٨	٨٩,٦	٨١-	٤١ ٠٠٠
١٠	روكويل انترناشيونال	الولايات المتحدة	٤ ٥٠٠	١٢ ٦٣٣	٣٥,٦	٧٣٥	١٠٩ ٠٠٠

المصدر : حولية معهد استكهولم الدولي لدراسات السلم ، (نيويورك وأوكسفورد ، مطبعة جامعة أوكسفورد ، (١٩٩١) الصفحة ٣١١ (من النص الانكليزي) .

ولتقييم الآثار الصافية على العمالة نتيجة التغييرات في الانفاق العسكري ، يتعين أخذ عاملين في الاعتبار ، وهما المعدل الذي يجري به إيجاد وظائف جديدة في منطقة ما ، وقابلية العمال المُسرّحين للانتقال إلى أنشطة غير دفاعية . وقد حاول تحليل تفصيلي في الولايات المتحدة أن يحسب آثار التخفيضات التراكمية في النفقات العسكرية في الفترة بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥(٣٩) . وتظهر بعض النتائج في الجدول السادس - ٦ . ففي عام ١٩٨٨ ، كان هناك ٩٠٠ ٣٣٧ ١ فرد في الخدمة الفعلية في القوات المسلحة في الولايات المتحدة و ٩٠٠ ٩٣٦ مدني يعملون في وزارة الدفاع . هذه هي الأرقام المعروفة . وكان تقدير عدد الموظفين في الصناعات المتصلة بالدفاع ٣,٤ من ملايين الموظفين ، وهو ما يعادل ٣ في المائة من مجموع العمالة . وسيؤدي تخفيض سنوي في الانفاق العسكري نسبته ٣ في المائة إلى خسارة ٠٠٠ ١٠٢ وظيفة سنويا من القطاع الخاص ، في حين سيؤدي تخفيض سنوي نسبته ٦ في المائة إلى خسارة ٠٠٠ ٢٠٤ وظيفة سنويا(٣٠) . بيد أنه فيما بين عام ١٩٨٨ وعام ١٩٨٩ زاد سنويا مجموع الوظائف في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية ٢,٣ من ملايين الوظائف مما يعني تعويض الخسارة في الوظائف ١١ مرة في حالة حدوث تخفيض سنوي في الانفاق على الدفاع قدره ٦ في المائة و ٢٢ مرة في حالة التخفيض بمعدل ٣ في المائة سنويا .

---

(٣٩) David D. Whitehead, "FYI : The impact of Private - sector defense cuts on regions in the United States", Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review ، آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩١ ، الصفحات ٣٠-٤١ (من النص الانكليزي) .

(٣٠) هناك تقدير آخر للولايات المتحدة ككل يشير إلى أنه على مدار السنوات الست التالية ، سيفقد ١,٣ مليون شخص وظائفهم في صناعات الدفاع والخدمات العسكرية (كتبه الاستاذ سيمور ميلمان ، رئيس اللجنة الوطنية للتحول الاقتصادي ونزع السلاح ، في النيويورك تايمز ، ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٢) .

الجدول السادس - ٦ - تقديرات الخسارة المحتملة في الوظائف المتصلة بالدفاع في الولايات المتحدة في سيناريوهات مختلفة

أفراد في الخدمة الفعلية في القوات المسلحة في عام ١٩٨٨	١ ٣٣٨ ٠٠٠
الوزارة المدنية للدفاع في عام ١٩٨٨	٩٣٧ ٠٠٠
القطاع الخاص في عام ١٩٨٨	٣ ٤٠٠ ٠٠٠
مجموع الوظائف المتصلة بالدفاع في عام ١٩٨٨	٥ ٦٧٥ ٠٠٠
مجموع الوظائف في عام ١٩٨٨	١١٥ ٠٤٩ ٠٠٠
وظائف الدفاع في القطاع الخاص كنسبة من مجموع الوظائف	٣,٠
عمال القطاع الخاص الذين يحتمل تسريحهم إذا حدث تخفيض قدره ٣ في المائة في الانفاق على الدفاع	١٠٢ ٠٠٠
عمال القطاع الخاص الذين يحتمل تسريحهم إذا حدث تخفيض قدره ٦ في المائة في الانفاق على الدفاع	٢٠٤ ٠٠٠
الزيادة في مجموع الوظائف السنوية في الفترة ١٩٨٨-١٩٨٩	٢ ٣٢٥ ٠٠٠
النسبة بين الزيادة في مجموع الوظائف والخسارة في الوظائف المتصلة بالدفاع :	
في حالة تخفيض في الدفاع قدره ٣ في المائة	١ : ٣٢,٨
في حالة تخفيض في الدفاع قدره ٦ في المائة	١ : ١١,٤

المصدر : David D. Whitehead, "FYI : The impact of Private - sector defense cuts on regions in the United States", Federal Reserve Bank of Atlanta Economic Review ، آذار/مارس - نيسان/ابريل ١٩٩١ .

وفي الشمال الشرقي من الولايات المتحدة ، من المحتمل أن تكون معدلات الاستيعاب[٣١] أقل نظرا لضعف النمو في الوظائف وارتفاع عدد موظفي الدفاع المحتمل تسريحهم . ومن الناحية الاخرى ، شهدت كاليفورنيا أكبر خسارة مطلقة في الوظائف المتصلة بالدفاع ، وإن كان حدث بها أكبر تغيير مطلق في الوظائف ومن ثم كان معدلها الاستيعابي قريبا من المتوسط الوطني .

وتوصلت دراسة للمملكة المتحدة وبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي إلى نتيجة مماثلة : وهي أن حصة النفقات العسكرية ليست مؤشرا هاما في معدل البطالة ، فيما عدا في حالة الحروب الرئيسية عندما يرتفع بسرعة المجموع الكلي للطلب والوظائف[٣٢] .

ويتبين من هذه الحسابات أنه إذا كان أداء الاقتصاد جيدا ، كما حدث في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أواخر فترة الثمانينات ، فقد يمضي استيعاب عمال قطاع الدفاع بشكل معقول . ففيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٩ ، زاد عدد الموظفين المدرجين على كشوف الاجور غير الزراعية في الولايات المتحدة من ٩٠,٤ مليونا إلى ١٠٨,٤ ملايين – أي حوالي مليوني شخص في السنة . وبالمقارنة فإن خسارة سنوية تزيد زيادة طفيفة عن ٢٠٠ ٠٠٠ وظيفة ناجمة عن تخفيض في النفقات العسكرية قدره ٦ في المائة تعد خسارة بسيطة . بيد أنه مع الكساد ، انخفض مجموع الوظائف حوالي مليون وظيفة فيما بين نهاية عام ١٩٩٠ ونهاية عام ١٩٩١[٣٣] . وزاد الطين بلة ، إن القطاع الصناعي كان يضم حوالي نصف العمال الذين يبلغ عددهم ٣,٤ ملايين

---

(٣١) يمكن تعريف معدل الاستيعاب بأنه النسبة بين الوظائف الجديدة التي يجري إيجادها في أماكن أخرى في الاقتصاد وخسارة الوظائف في صناعات الدفاع .

(٣٢) Paul Dunne and Ron Smith, "Military expenditure and unemployment in the OECD" Defence Economics ، المجلد الاول ، رقم ١ ، (١٩٩٠) ، الصفحتان ٧٠-٧١ (من النص الانكليزي) .

(٣٣) أرقام من وزارة العمل في الولايات المتحدة ، مكتب إحصائيات العمل ، Employment and Earnings (واشنطن ، العاصمة) ، إصدارات مختلفة .

عامل في الوظائف المتصلة بالدفاع في القطاع الخاص في عام ١٩٨٨ ، أو ١,٥٥ مليون شخص(٣٤) . وهذا القطاع صغير وكان يتقلص بالفعل قبل الكساد : فقد انخفض من ٣٠,٣ مليون عامل في عام ١٩٨٠ إلى ١٩,٤ مليون عامل في عام ١٩٨٩ . ومع الكساد ، تقلص القطاع بسرعة أكثر - إلى ١٨,٤ مليون موظف في نهاية عام ١٩٩١ . وفي هذه الظروف ، تبدأ خسارة الوظائف المتحققة فرضا من تخفيض نفقات الدفاع بنسبة ٦ في المائة في الظهور كخسارة كبيرة .

وقد تكون خسارة الوظائف في صناعة الدفاع حادة بصفة خاصة في مجتمع معين ، على نحو ما تشير إليه أرقام مقاطعة لوس انجيلوس . وفي وقت الكساد تكون هذه الأرقام واضحة الحدية . وأحد التقديرات هو أن تخفيضات الدفاع في الولايات المتحدة مسؤولة عن حوالي ٣٥ في المائة من الخسارة في الوظائف والانتاج الصناعي فيما بين تموز/يوليه ١٩٩٠ وشباط/فبراير ١٩٩٢(٣٥) .

وتميل المرتبات في صناعة الدفاع إلى أن تكون أعلى منها في الصناعات الأخرى ، لا بالنسبة للعلماء والمهندسين وغيرهم من المهنيين فحسب ، ولكن أيضا بالنسبة لعمال الإنتاج(٣٦) . فحتى لو استطاع عمال الدفاع العثور على وظائف جديدة ، فقد يتعين عليهم قبول تخفيض في المرتب .

---

(٣٤) Norman C. Saunders, "Defence spending in the 1990's - the effect of deeper cuts" Monthly Labor Review (United States Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, Washington D.C. October 1990) P.4 (وزارة العمل في الولايات المتحدة ، مكتب إحصائيات العمل ، واشنطن العاصمة ، تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠) الصفحة ٤ (من النص الانكليزي) . كانت خلاصة هذه الدراسة هي أنه "على الرغم من أن آثار [التخفيضات في الإنفاق على الدفاع] قد تكون صغيرة نسبيا على الصعيد الكلي ، فهي قد تكون هامة في صناعات ومهن معينة ترتبط ارتباطا وثيقا بوزارة الدفاع . وعلى الرغم من أن صناعات ومهنا أخرى قد تعاني من جراء تخفيضات دفاعية هامة ، فقد تتحسن صناعات ومهن أخرى نتيجة للعوامل الاقتصادية الأخرى المعوضة" (الصفحة ١٥ من النص الانكليزي) .

(٣٥) مجلة Business Week ، ٢٤ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

(٣٦) Liba Paukert and Peter Richards, "Employment impact of industrial conversion : a comparative analysis" في "Defence Expenditure..." ، الصفحة ٣١٢ (من النص الانكليزي) .

وعلى النحو الذي يبدو من انخفاض الوظائف في قطاع الصناعات التحويلية في الولايات المتحدة في فترة الثمانينات ، في وقت زاد فيه المجموع الكلي للوظائف ، يتغير الاقتصاد بصفة مستمرة ، مع خسارة بعض الوظائف واستعاضتها بوظائف أخرى . كذلك ستتوقف الوظائف المحتمل توفرها للعمال المسرحين في قطاع الدفاع على الإجراءات الحكومية المتخذة عقب تخفيضات نفقات الدفاع . وإذ يمكن أن تقرر الحكومة ألا تفعل شيئا عندما تنخفض نفقات الدفاع ، أو يمكنها أن تعوض الانخفاض بطرق عديدة : بزيادة مشترياتها من السلع والخدمات المدنية ، أو بتخفيض الضرائب الشخصية بمقدار يعادل مقدار التخفيض ، أو بزيادة المدفوعات التحويلية أو المنح إلى الولايات والحكومات المحلية . وستؤدي هذه السياسات المختلفة إلى نتائج مختلفة بالنسبة لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية مثل معدلات الفائدة ، وعجز الميزانية ، ومعدل التضخم ، والدخل الحقيقي القابل للتصرف ، والانتاجية . وستؤدي أيضا إلى طلبات مختلفة على العمل : فمثلا ، إذا خفضت الضرائب وارتفع الطلب الاستهلاكي ، فمن المرجح أن تزيد العمالة في صناعة السلع الاستهلاكية . ومن ناحية أخرى ، فإذا قدمت منح للولايات والسلطات المحلية ، فإنها ستتجه نحو استخدام مزيد من المدرسين وموظفي المحاكم وعمال الصيانة للطرق الرئيسية(٣٧) .

وإلى جانب الاستغناء المؤقت عن العمال وإغلاق مرافق الانتاج ، هناك استراتيجية أخرى تلجأ إليها شركات الدفاع لتخفيض التكاليف ولتصبح أكثر قدرة على المنافسة وهي الاندماج مع منتجين وطنيين آخرين أو التعاون مع شركات في بلدان أخرى . وتتجه الشركات في الولايات المتحدة إلى الاندماج مع شركات أخرى في الولايات المتحدة ، في حين أنه في أوروبا ، حيث مبيعات الأسلحة للشركات الانفرادية أصغر ، تتكون شركات مشتركة من المنتجين الرئيسيين للمحركات ، والالكترونيات العسكرية والقذائف والطائرات العمودية(٣٨) .

---

(٣٧) سوندرز ، المرجع المذكور ، الصفحة ١٢ (من النص الانكليزي) .

(٣٨) حولية معهد استكهولم الدولي لدراسات السلم ، ١٩٩١ ، الصفحات ٣٨٧-٣٩١ (من النص الانكليزي) .

وساعد الإيراد العسكري بعض الشركات على التنافس في الأسواق الدولية . وعلاوة على ذلك ، طبقت الدروس المستفادة من الإنتاج العسكري على منتجات مدنية مماثلة ، ولا سيما في صناعة الطائرات(٣٩) . ومع الانخفاض المرتقب في الطلبات العسكرية ، سيتعين على أصحاب المصانع أن يضمنوا ربحية الإنتاج المدني . وهذا مهم بشكل أكبر حيث يعاني سوق الطائرات التجارية من كساد - ففي عام ١٩٩١ بلغت قيمة الطلبات على الطائرات النفاثة التجارية الجديدة ٣٢ بليون دولار ، بالمقارنة بذروة عام ١٩٨٩ التي بلغت ٩٠ بليون دولار(٤٠) .

---

(٣٩) مثلا ، نشات الطائرة النفاثة بوينغ ٧٠٧ جزئيا من طائرة الشحن الجوي KC-135 ، التابعة للسلاح الجوي للولايات المتحدة (نيويورك تايمز ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٢) .

(٤٠) صحيفة الايكونومست ، ٧ آذار/مارس ١٩٩٢ .

وقد توصلت شركة ماكدونل دوغلاس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ إلى اتفاق أولي لبيع ٤٠ في المائة من شعبة الطائرات التجارية لديها بمبلغ ٣٠ بليون دولار لشركة تايوان ايروسبيس . وقد احتاجت شركة ماكدونل دوغلاس إلى الاموال المذكورة لتطوير طائرة نفاثة جديدة . وليست هذه الحقنة المحتملة من الاموال إلا واحدا من المؤشرات الدالة على المدى الذي بلغه تدويل الشركات الكبيرة المنتجة للاسلحة . وسوف تستخدم شركة بوينغ ثلاث شركات يابانية كشركات متعاقدة من الباطن لطائرتها النفاثة التجارية الكبيرة القادمة(٤١) . وفي مجال التطبيقات العسكرية ، تشترى اللوازم أيضا من بلدان أخرى ، لا سيما اليابان التي تملك قصب السبق في كثير من التكنولوجيات اللازمة للتطبيقات العسكرية . وتورد اليابان حوالي ٥٠ في المائة من شبه الموصلات في العالم ، وتستطيع وحدها أن تورد شبه الموصلات المستخدمة في بعض منظومات الاسلحة(٤٢) .

وسلط استخدام التكنولوجيا اليابانية في منظومات أسلحة الولايات المتحدة الاضواء على أن التكنولوجيا العسكرية لم تعد تحدد سرعة تقدم التكنولوجيا المدنية ، كما كان الحال بصورة متواترة في السابق . بل يبدو أن العكس أصبح هو الصحيح ، حيث أصبحت الصناعة العسكرية تحاول أن تكيف لاغراضها العسكرية التكنولوجيات المستحدثة من أجل أغراض مدنية . وتميل المواصفات العسكرية لبعض المنتجات الالكترونية إلى أن تكون أقل تشددا الآن من مواصفات المنتجات المدنية ، وهذا أيضا عكس لتجربة في السابق .

وتشير هذه التطورات إلى أن هذا تحويل لموارد من الابحاث العسكرية إلى الابحاث المدنية لن يُضعف التقدم التكنولوجي للمجتمع في المدى الطويل ، ومن ثم لن يضر بقدرته على المنافسة ونموه الاقتصادي المحتمل . ومع ذلك ، فليست هناك مجموعة محدودة من المواهب العلمية تستخدم إما في الابحاث الدفاعية أو في الابحاث المدنية : فالتغييرات في البحث والتطوير في المجالين العسكري والمدني يمكن أن تتحرك في كثير

---

(٤١) صحيفة النيويورك تايمز ، ١٥ آذار/مارس ١٩٩٢ .

(٤٢) انظر : Professor Hajime Karatsu, "Weapons running on japanese technology keep increasing in an era when technology for the public has priority", Shukan Toyo Keizai (Tokyo), 3 March 1991, translated in United States Government Foreign Broadcast Information Service Daily Report, Supplement: East Asia - Japan - Defense Related Issues (13 May 1991) .

من الاحيان في الاتجاه نفسه(٤٣) . وفي الوقت الراهن ، بعد أن وصل الانفاق على البحث والتطوير على المستويين الحكومي والخاص في الولايات المتحدة إلى ذروته في عام ١٩٨٩ ، يبدو أن هذا الانفاق ينخفض الآن نتيجة للانحسار الاقتصادي والتخفيضات في الانفاق العسكري(٤٤) . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن مجموعة المواهب العلمية نفسها تنمو نتيجة للسياسات الحكومية : فالاحتياجات الدفاعية يمكن أن تؤدي إلى زيادات في انتاج الجامعات من العلماء . كما أن الهجرة ودخول عدد أكبر من النساء إلى الميدان العلمي يساهمان في توفر العلماء الباحثين .

وقد يُحتج أحيانا بأن الانتاج العسكري لم تكن له قدرة تنافسية تكفي لاعداد الشركات للانتاج المدني . فاعتبارات التكلفة كانت ثانوية بالنسبة لاعتبارات الاداء ، وكانت وزارات الدفاع أقل تشددا في مطالبها من المستهلكين الخاصين . ويسلّم عموما ، داخل المنشأة العسكرية ، بأن تدريب العسكريين يكلف الكثير لتشغيل المعدات المتقدمة تكنولوجيا ، في حين أن التأكيد في الاسواق المدنية ينصب على صناعة معدات تتميز بيسر استعمالها . وتم استحداث عنصر منافسة لجعل الشركات تتنافس على عقود الدفاع ، بسبب وجود منافسين في أسواق التصدير ، غير أنه لا يعتقد أن هذه المنافسة كانت شديدة كالمنافسة في الاسواق المدنية .

وتحولت بعض الشركات من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني بنجاح واتسعت مبيعاتها الاجمالية وأصبحت مبيعاتها المدنية تشكل نسبة مئوية أكبر في اجمالي المبيعات . واخفقت شركات أخرى في تنويع انتاجها بالانتقال إلى انتاج نوع جديد من السلع(٤٥) . وكانت هناك مقاومة للدعوة إلى استخدام الاموال العامة للمساعدة في

---

(٤٣) Murray Weidenbaum, "Defence spending and the American economy: how much change in the offing", Defence Economics, vol. 1, No. 3 (1990), pp.236-237 .

(٤٤) صحيفة النيويورك تايمز ، ٢١ شباط/فبراير ١٩٩٢ .

(٤٥) توصل Adelman و Augustine في "Defence Conversion" إلى نتيجة مفادها أن "سبب هذا السجل المتواصل من الاخفاق [في التحول] بسيط : وهو أنه لا يوجد بين العمل في مجال الدفاع والعمل في المجال المدني سوى قاسم مشترك صغير" ؛ واحتجا بأن الابحاث المفصلة لم تقع اصبعها على منتج ناجح في اقتصاد الولايات المتحدة تم تطويره عن طريق التحول من التطبيق العسكري إلى التطبيق المدني (صفحة ٢٧ من النص الانكليزي) .

محاولات الانتقال من التطبيقات العسكرية إلى التطبيقات المدنية بسبب وجود شك عام إزاء تدخل الحكومة في الصناعة(٤٦) . وعندئذ ستكون الشركات الخاصة في نهاية المطاف هي التي تتخذ قرارات التحول ، وستكون هذه الشركات مسؤولة عن النجاح أو الاخفاق(٤٧) .

وتتمثل استراتيجية حكومة الولايات المتحدة في ترك المسائل لتبت فيها الشركات بنفسها . والفلسفة الاساسية هي أن الحكومة ينبغي ألا تتدخل لتوجيه الشركات نحو مجالات جديدة للانتاج أو لتقديم الدعم المالي لمرحلة التحول ، بل ينبغي أن تعامل الشركات العاملة في مجال الدفاع كما تعامل الشركات الاخرى التي تعاني من نقص في الطلب على سلعها . غير أنه جرى اتخاذ بعض خطوات خاصة . فقد أتاح "قانون التكيف والتنويع والتحول والتثبيت في مجال الاقتصاد الدفاعي" لعام ١٩٩٠ مبلغ ٢٠٠ مليون دولار للمساعدة في مجال تكيف المجتمعات المحلية والعمال . وستقدم وزارة الدفاع ١٥٠ مليون دولار من هذا المبلغ للبرامج التابعة لوزارة العمل والمتعلقة بقانون المشاركة في التدريب المهني ، ومبلغ ٥٠ مليون دولار لإدارة التنمية الاقتصادية التابعة لوزارة التجارة لصرفه كمنحة للتخطيط ، على المجتمعات المحلية المضارة من تخفيضات نفقات الدفاع(٤٨) .

---

(٤٦) انظر : Murray Weidenbaum ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٢٤١ (من النص الانكليزي) ..

(٤٧) تشير التجربة إلى أن عناصر التنويع الناجح تتضمن "(١) تخطيط عملية التغيير قبل التخفيضات ؛ (٢) اجراء دراسة للسوق بصورة كاملة ؛ (٣) معنى فكرة تخفيض التكاليف إلى أدنى حد ؛ (٤) استخدام القوة العاملة الموجودة ؛ (٥) نقل التكنولوجيا ؛ (٦) المثابرة على أمل تحقيق ربح على المدى الطويل ؛ (٧) وجود قيادة ملتزمة" (انظر the Economic Adjustment Committee and the Office of Economic Adjustment, Department of Defense, Economic Adjustment and Conversion Washington, D.C. 1985, المستشهد به في Lall and Marlin ، المرجع المشار إليه ، الصفحة ٢١ من النص الانكليزي) .

(٤٨) للاطلاع على مزيد من التفاصيل ، انظر : Defense Budget Project, Issue Brief: Defense-related Economic Adjustment and Federal Policy (Washington D.C., 24 February 1992) and Lall and Marlin, المرجع المشار إليه ، الصفحات ١٦ - ١٧ و ٧٩ - ٨١ (من النص الانكليزي) .

وتعكس قوانين أخرى سُنت في الولايات المتحدة اهتماما بالمحافظة على الفوائد التكنولوجية التي أتاحتها صناعة الدفاع(٤٩) . فقانون اجازة ميزانية الدفاع الوطني للسنة المالية ١٩٩٢ (القانون العام ١٠٢-٩٠) يتضمن أحكاما لتمويل البرامج التكنولوجية ، مثل العرض العالي الابانة ، من طريق الوكالة الدفاعية لمشاريع الابحاث المتقدمة ، وزيادة في اموال البحث والتطوير الخاصين بالتكنولوجيات التصنيعية . وصرح قانون التفوق التكنولوجي الامريكي لعام ١٩٩١ (القانون العام ١٠٢-٢٤) بتمويل برامج وزارة التجارة المتصلة بالتكنولوجيا وأنشأ لجنتين ، اللجنة الوطنية المعنية بتخفيض التكاليف الرأسمالية للتكنولوجيا الناشئة واللجنة المعنية بالتكنولوجيا والمشتريات ، للتحقيق في طرائق تعزيز تطوير التكنولوجيا في الولايات المتحدة ورفع تقرير عنها ، والتحقيق في دور سياسات المشتريات الاتحادية في التشجيع والمحافظة على القاعدة التكنولوجية ورفع تقرير عنه .

وتم إيلاء اهتمام خاص باحتياجات العسكريين . فقانون اجازة ميزانية الدفاع الوطني للسنة المالية ١٩٩٢ يحتوي أيضا على اعتمادات للبرامج المتعلقة بحوافز الانفصال الطوعي والبرامج المتعلقة باستحقاقات الانفصال الخاصة بالنسبة للعسكريين الذين يتركون الخدمة في وقت مبكر .

ووجهت انتقادات مؤداها أن التشريع لم يذهب إلى المدى الكافي ، وعلى وجه الخصوص أن الدعم لم يقدم إلى الشركات الصغيرة التي تستخدمها الشركات الرئيسية لانتاج الاسلحة كشركات متعاقدة من الباطن ، وأن التعويض عن البطالة لم يمدد لفترة أطول(٥٠) . وكان هناك انتقاد أساسي بدرجة أكبر يتمثل في أنه لا توجد خطة للتحول إلى اقتصاد مدني ، وأنه ينبغي للتشريعات أن تشترط إجراء تخطيط مسبق تقوم به الشركة

---

(٤٩) لاستعراض التشريعات المقترحة أو المعتمدة في كونغرس الولايات المتحدة ، انظر : Defense Budget Project, Review of Legislation in the 102nd Congress Relating to Economic Adjustment. the Defence Industrial Base and Technology Development, (Washington D.C. 25 February 1992) .

(٥٠) انظر : Lall and Marlin ، المرجع السابق ذكره ، الصفحة ٨١ (من النص الانكليزي) .

من أجل عملية التحول(٥١) . والرأي العام في الادارة هو أن التغييرات المقترحة في ميزانية الدفاع "لا يبدو أنها تتطلب وضع برامج تكيف أو تحول اقتصادي جديدة" واستثنائية ...فعناصر دعم التكيف من القطاع العام متوفرة أصلا وكافية بوجه عام لاجراء التغييرات المتوقعة(٥٢) .

وفيما يتعلق بموضوع استخدام القواعد العسكرية المقرر إغلاقها في أغراض بديلة ، نجحت الحكومات المحلية إلى حد كبير في توليد فرص عمالة جديدة . وقد تم تحويل معظم القواعد العسكرية السابقة إلى مواقع مخصصة للصناعة والمكاتب . وأصبحت قواعد أخرى مؤسسات تعليمية . واعتمادا على سجلات ١٠٠ مجتمع محلي خلال فترة ٣٥ سنة حتى منتصف الثمانينات ، قدر أن عدد الوظائف التي فقدت بسبب إغلاق القواعد بلغ ٠٠٠ ٩٣ وظيفة ، غير أن عدد الوظائف الجديدة التي تم ايجادها يبلغ ٠٠٠ ١٣٨ وظيفة(٥٣) .

تكلفة تقليص حجم المؤسسة العسكرية : البيئة

خلال سنوات الحرب الباردة التي دامت ٤٠ سنة ، وخاصة أثناء السنوات الأولى منها ، كان إدراك مخاطر الطاقة النووية والأضرار التي تصيب البيئة منها ضئيلا نسبيا . أما الآن فيمكن تحويل الاهتمام من انتاج الأسلحة النووية إلى تنظيف البيئة . ولم يكن تلوث البيئة ناجما فقط عن البرامج النووية وتسرب النفايات المشعة إلى التربة بل كان يجري التخلص من المنتجات الكيميائية الجانبية أيضا بطريقة غير مأمونة ، وكانت القنابل غير المنفجرة تُترك في ميادين الرمي .

---

(٥١) انظر : Melmann المرجع المشار إليه ، و Lall and Marlin ، المرجع المشار إليه ، الصفحة ٧٨ (من النص الانكليزي) . عرض النائب تيد وايس "قانون التكيف الاقتصادي الدفاعي" عدة سنوات ولكنه لم يعتمد . وحكمه الاساسي يتمثل في أن كل منشأة دفاعية يعمل فيها ما لا يقل عن ١٠٠ شخص ينبغي أن تنشئ لجنة للاستخدامات البديلة تتألف مما لا يقل عن ثمانية أعضاء يمثلون على نحو متساو إدارة المنشأة وعمالها .

(٥٢) Robert M. Rauner, "The national experience of the United States" in Conversion : Economic Adjustments in an Era of Arms Reduction ..., p.100 والسيد روانر هو مدير مكتب التكيف الاقتصادي بوزارة الدفاع في الولايات المتحدة .

(٥٣) انظر : Lall and Marlin ، المرجع المشار إليه ، الصفحتان ٣٠ و ٣١ (من النص الانكليزي) .

ومن الارجح أن يكون نطاق عملية التنظيف كبيرا جدا ، وخاصة في الولايات المتحدة ، التي تملك أكبر منشأة عسكرية ، وبرنامجا نوويا كبيرا . فقد قام البنتاغون قبل خريف عام ١٩٩١ بالتحري عن ٥٠٠ ١٧ موقع في ٨٥٥ ١ منشأة في الولايات المتحدة ووجد أن ٠٠٠ ١١ موقع منها يحتاج على الارجح إلى عمليات ترميم في المستقبل(٥٤) . وهذه التقديرات لا تشمل الضرر الذي أصاب البيئة في المنشآت الواقعة خارج الولايات المتحدة . وخصص للسنة المالية ١٩٩٣ مبلغ ٣,٧ بليون دولار في ميزانية الدفاع لتنظيف التلوث الموجود في القواعد العسكرية . وطُلب مبلغ آخر قدره ٥,٥ بليون دولار لتنظيف التلوث الذي تسببه برامج الاسلحة النووية التي تضطلع بها وزارة الطاقة . ومع تقدم عملية التنظيف ، يمكن تطوير تكنولوجيات جديدة من شأنها أن تخفض التكاليف ؛ كما يمكن أن تتوفر أدلة جديدة على وجود تلوث . وفي هذه الظروف ، تكون تقديرات مدة عملية التنظيف وتكاليفها الاجمالية النهائية عرضة بالضرورة لاخطاء كبيرة . وقد كان أحد التقديرات المتعلقة بالتكلفة الاجمالية خلال ٣٠ سنة لإزالة التلوث من القواعد العسكرية ومواقع وزارة الطاقة ٤٠٠ بليون دولار(٥٥) . ويمكن أن تصبح أعمال التنظيف هذه مصادر دخل بديلة لمتعهدي المشاريع العسكرية ، على الرغم من وجود شكوك حول ما إذا كان هذا العمل يمكن أن يعوض عن إلغاء الانتاج العسكري(٥٦) .

---

(٥٤) صحيفة النيويورك تايمز ، ٥ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٥٥) صحيفة النيويورك تايمز ، ٥ آب/اغسطس ١٩٩١ .

(٥٦) صحيفة الايكونومست ، ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

تكلفة تدمير الاسلحة

من المرجح أن تصبح تكلفة تدمير الاسلحة أكثر من ذي قبل بسبب زيادة التشديد على حماية البيئة .

ففي الستينات مثلا ، كانت الطريقة الرئيسية للتخلص من الاسلحة والذخائر الكيماوية للولايات المتحدة ، هي إلقاؤها في البحر . وفي عام ١٩٦٩ ، طالبت الاكاديمية الوطنية للعلوم باتباع طريقة سليمة بيئيا . وفي عام ١٩٨٤ ، اعتمدت الولايات المتحدة رسميا الإحراق المباشر كطريقة مفضلة لتدمير مخزوناتها الكيميائية(٥٧) . وكان أول مرفق لها لتدمير الاسلحة على نطاق كبير ، هو شبكة جزيرة جونستون المرجانية للتخلص من الاسلحة الكيميائية (JACADS) في المحيط الهادئ . وتأمل الولايات المتحدة أن يكون لديها في نهاية المطاف مرفق للتدمير في كل موقع من مواقع المخزونات الكيميائية التسعة . ونظرا لأن السلامة هي الشاغل الأهم في عملية التدمير ، فمن المتوقع حدوث حالات تأخير ، وارتفاع للتكاليف . وفيما بين عام ١٩٨٥ وعام ١٩٨٨ ، تضاعفت التكلفة المقدرة لبرنامج الولايات المتحدة لتدمير الاسلحة الكيميائية(٥٨) . وبلغ تقدير أخير لتكلفة تدمير الاسلحة الكيميائية للولايات المتحدة ، شاملا تكاليف التحقق ، ما يربو على ستة بلايين دولار(٥٩) .

وتنطبق اعتبارات مماثلة على تدمير الاسلحة النووية ، حيث ينبغي أن تكون الشواغل المتصلة بالبيئة والسلامة أهم الاولويات . ويتوقف حجم الخفض على النتيجة النهائية للمفاوضات والخطوات التي تتخذ من جانب واحد . ففي عام ١٩٩١ ، وقبل توقيع

---

(٥٧) Stephen J. Ledogar, "Issues relating to the destruction of weapons, including environmental impact" in Challenges to Multilateral Disarmament in the Post-Cold-War and Post-Gulf-War Period Disarmament topical Papers, No.8 (United Nations publication, Sales No. E.91.IX.18) pp. 276-277 .

(٥٨) حولية معهد ستكهولم الدولي لدراسات السلم ، ١٩٩١ ، الصفحة ٩٤ (من النص الانكليزي) .

(٥٩) Hendrik Wagenmakers, "Future of monitoring and verification" in Challenges to Multilaleral Disarmament ... p. 222 .

معاهدة المحادثات المتعلقة بتخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، كان يقدر أن لدى القوات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية ، ما مجموعه ١٠ ٨٧٧ و ٦٠٢ ١١ رأسا حربيا على التوالي . وحسب انه لو نفذت هذه المعاهدة ، فستؤدي إلى تخفيض عدد هذه الرؤوس ليصبح ٦ ٩٤٠ و ٨ ٥٩٢ رأسا حربيا على التوالي ، في أواخر التسعينات(٦٠) . وفي الخطاب الذي ألقاه الرئيس بوش عن حالة الاتحاد اقترح القضاء على جميع القذائف التسيارية ذات الرؤوس العشرة من طراز MX ، التابعة للولايات المتحدة ، مع تحويل جميع القذائف التسيارية الارضية الاخرى المتعددة الرؤوس ، إلى نماذج وحيدة الرأس وتخفيض عدد الرؤوس الحربية التي تحملها القذائف التسيارية البحرية بنسبة الثلث . وبذلك تكون النتيجة هي أن يصبح لدى كل جانب قرابة ٥٠٠ ٤ رأس حربي موزعة من الاسلحة النووية الطويلة المدى . وقبل الاتحاد الروسي هذه المقترحات بل إنه اقترح حدودا أدنى تبلغ حوالي ٥٠٠ ٣ رأس حربي لكل بلد .

ومهما كانت النتائج الختامية من حيث عدد الرؤوس الحربية المدمرة ، لا بد أن تتكبد بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو نفقات كبيرة جدا ليس فقط لتدمير ما لديها من الاسلحة النووية وإنما أيضا للمساعدة على تدمير الاسلحة النووية التي لدى كومنولث الدول المستقلة . وفي عام ١٩٩١ ، صوت كونغرس الولايات المتحدة إلى جانب تخصيص مبلغ ٤٠٠ مليون دولار لمساعدة الكومنولث على تدمير ما لديه من أسلحة التدمير الشامل . ومن المستحيل تقدير التكلفة النهائية لتدمير الاسلحة النووية بسبب الافتقار إلى الخبرة في هذا الميدان(٦١) .

---

(٦٠) أرقام وردت في صحيفة النيويورك تايمز ، ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ . وترد أرقام مختلفة في منشور المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية ، الميزان العسكري ١٩٩١ - ١٩٩٢ ... الصفحتان ٢١٩ و ٢٢٠ . على أنه وإن كانت المعاهدة حددت الرؤوس الحربية لكل جانب بـ ٦ ٠٠٠ رأس في المحادثات التي يمكن عدّها بموجب المعاهدة ، فإنه يمكن خرق هذا الحد بصورة قانونية لأن "قواعد العد تحدد أرقاما مصطنعة للرؤوس الحربية المنسوبة إلى كل سلاح من أسلحة الايصال مما يسمح بالتجاوز في بعض الحالات" (الصفحة ٢١٦ من النص الانكليزي) .

(٦١) Stephen Ledogar, "Issues relating to the destruction of weapons, including environmental impact" in Challenges to Multilateral Desarmament ..., p. 286 .

ولا يمكن تحويل المنصات التي تركب عليها منظومات الأسلحة ، مثل الدبابات ، والسفن والطائرات ، إلى الاستخدام المدني بسهولة : إنه من المرجح مثلا أن يكون شراء جرار أو مركبة إطفاء أقل تكلفة من تحويل هيكل دبابة إلى جرار أو مركبة إطفاء ، كما قد يكون بناء ناقلة بضائع أقل تكلفة من استخدام مدمرة أخرجت من الخدمة في شحن البضائع (٦٢) . إلاّ أن العوامل البيئية وعوامل السلامة المتصلة بتدمير الأسلحة التقليدية ليست على نفس الدرجة من التعقيد التي تنطوي عليها الأسلحة الكيميائية أو النووية . فتكنولوجيا قطع المعدات وصهر الكسر ، لاستعادة المعدن الأصلي معروفة جيدا . ويبدو أن تكلفة اليد العاملة هي العامل الحاسم في تكاليف التدمير : فالأمر يتطلب ما بين ٣٠٠ و ٥٠٠ رجل/ساعة لتقطيع دبابة تبلغ قيمة الكسر الناجمة عنها حوالي ٠٠٠ ٤ دولار (٦٣) .

لذا ، لا يمكن توقع أن يفرض تدمير المعدات التقليدية تكاليف باهظة ، على البلدان التي تقوم بذلك . إلا أنه مما يجعل التدمير ضروريا ليس فقط أحكام اتفاقات تخفيض الأسلحة (٦٤) ، وإنما أيضا هدف الحيلولة دون إعادة الأسلحة إلى الخدمة أو بيعها .

تكلفة التحقق

تتطور تكنولوجيا التحقق من اتفاقات تخفيض الأسلحة بصورة مستمرة . لذا من العسير ، في إطار تدمير الأسلحة النووية ، البدء في تقدير تكاليف التحقق . غير أنه قد تكون لتكنولوجيات التحقق استخدامات مدنية مهمة . فعلى سبيل المثال ، بنيت

---

(٦٢) Alan Shaw, "Problems arising from putting disarmament measures into effect" in Challenges to Multilateral Disarmament ..., p.266 .

(٦٣) Ledogar ، المصدر السابق ذكره ، الصفحة ٣٨٢ (من النص الانكليزي) .

(٦٤) تحدد المادة الثامنة من المعاهدة بشأن القوات المسلحة التقليدية في أوروبا الكيفية التي يمكن بها القيام بتخفيض الأسلحة ، بطرق لا تسمح بتصديرها : ففي حالة المدفعية مثلا ، يتم ذلك عن طريق "التدمير أو العرض في مكان ثابت ، وفي حالة المدفعية الذاتية الحركة عن طريق استخدامها كأهداف أرضية" (حولية معهد استكهولم الدولي لدراسات السلم ، ١٩٩١ ... الصفحة ٤٦٨ من النص الانكليزي) .

التجارب الفرنسية المتعلقة برادار طومسون - CSF المحمول جوا ، والذي يستخدم لكشف مئفاق الغواصات ، أن لهذا النظام القدرة على تحديد مواقع أسراب أسماك التونة بمزيد من الدقة(٦٥) . وهذا بدوره قد يجعل من ممارسة صيد سمك التونة بالشباك البحرية الكبيرة العائمة الذي أدى إلى صيد وقتل الدرافيل ، أمرا عفا عليه الزمن . ومن المحتمل أيضا توخي تقاسم تكنولوجيات التحقق وتنميتها بصورة مشتركة من قبل بلدان مختلفة مما يؤدي إلى خفض التكاليف .

تقييم عام للتكاليف الاقتصادية للتحرك صوب تقليص حجم المؤسسة العسكرية

إن التكاليف المختلفة المرتبطة بتنفيذ تدابير نزع السلاح ، سواء كانت تلك التدابير تتخذه نتيجة لاتفاقات أم لا ، هي في الأجل القصير تكاليف كبيرة وقد تمتص جزءا كبيرا من مكاسب السلام . غير أنه من المهم أن ينظر إلى الجوانب الأطول أجلا للتكاليف المختلفة .

والتكاليف التي ينطوي عليها تدمير الأسلحة وتنظيف البيئة والتحقق من اتفاقات خفض الأسلحة ذكرت على أنها التكاليف المالية التي يتعين أن تتحملها الوكالات الحكومية . غير أن هذه الأنشطة نفسها ستوفر للمؤسسات فرصا للعمالة وللربح البديل بما قد يشمل شركات تصنيع الأسلحة الدفاعية التي تشهد تقلصا في حجم الطلب على الأسلحة التي تنتجها .

وعلاوة على هذا فإن هذه التكاليف تختلف من نواح عديدة عن تكاليف شراء الأسلحة . فالكثير من تلك التكاليف يمثل تكاليف متكبدة لمرة واحدة نتيجة لاتفاقات خفض الأسلحة . وهذا ينطبق على تكاليف تدمير الأسلحة . وهذه التكاليف يجري تجميعها في المستقبل القريب ، أما في الأجل الأطول فإن الانفاق على مشتريات الأسلحة وعلى تدمير الأسلحة سينخفض .

وتكاليف تنظيف البيئة يجري تكبدها بسبب وجود حاجة ملحوظة لذلك . وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى توجيه الانتباه نحو الآثار البيئية للكثير من الأنشطة العسكرية ، غير أنه لم يكن من الممكن تأجيل تنظيف البيئة إلى ما لا نهاية ، كما أن المزيد من التأخير لن يؤدي إلا إلى زيادة التكاليف الكلية المتكبدة .

والتكاليف المالية لهذه العملية المختلفة تعكس حجم الموارد التي

---

(٦٥) Keith Hayward and Trevor Taylor, "Military hardware" in Conversion: Economic Adjustments in an Era of Arms Reduction ..., p. 263 .

تستنفدها . فالموارد الرأسمالية والبشرية يجري توظيفها في مهام لها ، أو كان من الممكن أن يكون لها ، في حالات كثيرة تطبيقات مدنية مباشرة . وهذا ينطبق على عمليات تنظيف البيئة وعلى تقنيات التحقق . والخبرة التي تكتسبها المؤسسات في الاضطلاع بهذه الانشطة التي لها صلة بالمجالات العسكرية قد تساعد في إعداد تلك المؤسسات للقيام بالعمليات المدنية التالية ، أي أن التكاليف القصيرة الاجل قد تؤدي إلى فوائد مدنية طويلة الاجل .

وبالمثل فإن البحوث التي أجريت مؤخرا تبين أن المؤسسات التي تتحول من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني تجد أنه من الافضل لها اقتصاديا أن تغلق مرافق الانتاج القائمة وتبني مرافق جديدة للانتاج المدني بدلا من السعي إلى تحويل المرافق القائمة إلى الانتاج المدني . والرأي القائل بأن التحويل سيكون مسألة تتعلق بالقيام ، آليا ، بإعادة تصميم المرافق هندسيا من الانتاج العسكري إلى الانتاج المدني قد أصبح مشكوكا فيه نتيجة لتجربة الاتحاد السوفياتي ؛ كما أن تجربة الاقتصادات السوقية تؤكد أنه نادرا ما يكون هذا التحويل القصير الاجل تحولا واقعيا ، وإذا نجحت عملية التكيف الهيكلي الطويل الأجل للاقتصادات في اتجاه يؤدي إلى تقليص القطاع العسكري والانتاج الحربي بدرجة كبيرة فإن الفوائد الناجمة عن ذلك ستفوق ، بالتأكيد ، تكاليف التحول .

نقل الاسلحة

ثمة قلق كبير إزاء إشعال سباقات التسلح في البلدان النامية . وهذا القلق ليس من نقل الاسلحة الفائضة إليها فحسب ، وإنما أيضا من احتمال حصول علماء في مجال الصناعات الدفاعية من دول منظمة حلف وارسو السابقة على عمل في بلدان ثالثة ترغب في تطوير أسلحة تدمير شامل ذاتية . وقد قررت الولايات المتحدة تخصيص ٢٥ مليون دولار لمساعدة كومنولث الدول المستقلة على إنشاء مركز دولي للعلم والتكنولوجيا لتقديم الدعم لعلماء الكومنولث من أجل إعادة توجيه مواهبهم نحو أنشطة غير عسكرية . وكان من المتوقع أن تساعد بلدان أوروبا الغربية في تمويل المركز .

ويصعب التنبؤ بآثار رفض المواجهة الايديولوجية من جانب حكومات كومنولث الدول المستقلة ودول أوروبا الشرقية على تجارة الأسلحة . فقد صرحت بعض البلدان المصدرة مثل تشيكوسلوفاكيا أنها تعتزم عدم تصدير أسلحة إلى البلدان النامية ، لكن يتضح أن ذلك صعب التحقيق . إلاّ أن تفكيك جزء كبير من صناعات الأسلحة في الاتحاد السوفياتي السابق يعني أن دور الكومنولث في تجارة الاسلحة سيتضاءل بدرجة كبيرة ، ولو أن هناك احتمالا بأن تجد بعض الامدادات الفائضة في الكومنولث طريقها إلى الاسواق الدولية .

وتعد الولايات المتحدة أكبر مصدّر للأسلحة ، ولكنها أيضا مستورد كبير للأسلحة ، وكما يبين الجدول السادس - ٧ ، كانت في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ أكبر متلق للأسلحة المنقولة فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو .

وتسيطر الاعتبارات السياسية على تجارة الأسلحة لأن البلدان تشجع عادة الانتاج المحلي بدلا من القيام بمشتريات خارجية ، أو تقيد عن عمد صادراتها الى بلدان ومناطق معينة . ويرد بيان هذا أيضا في الجدول السادس - ٧ . وتتجه البلدان التي في إمكانها الوصول الحر بطريقة شرعية الى سوق الولايات المتحدة - وأصدقائها وحلفائها - الى الحصول على واردات أسلحتها من هذا البلد . وهناك استثناءات - فالعلاقة الخاصة القائمة بين فنلندا والاتحاد السوفياتي تنعكس بدرجة كبيرة في اعتمادها على إمدادات الأسلحة من هذا البلد ، في حين أن جنوب افريقيا كانت قد استبعدت من سوق الأسلحة بالولايات المتحدة لأغراض سياسية . واعتمد كبار المصدرين الآخرين - ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة - بصورة شديدة على الولايات المتحدة بالنسبة للأصناف التي لا تنتجها محليا . وإجمالا ، قامت البلدان الصناعية بشراء أكثر من ثلاثة أرباع الأسلحة التي تستوردها من الولايات المتحدة .

ويعني تطور صناعة الأسلحة بالولايات المتحدة أنه إذا ما لجأ المنتجون المحليون الى تعويض انخفاض المبيعات في الداخل بالتصدير الى البلدان النامية[٦٦] ، فإن سباقات التسلح القائمة في تلك البلدان ستغدو أكثر تكلفة ، ليس فقط بالنسبة للكم ولكن أيضا بالنسبة للكيف . وعدا الآثار الخطيرة بالنسبة للسلم العالمي ، فإن سباقات التسلح النوعية هذه ستكون بمثابة تبديد هائل لموارد البلدان النامية ويمكن أن تؤدي الى انتكاس تنميتها الاجتماعية والاقتصادية .

ويجري اتخاذ خطوات لتفادي سباقات التسلح هذه . وهناك اهتمام كبير بعد الحرب في الخليج الفارسي لضمان خضوع صادرات الأسلحة ، ولاسيما الى الشرق الأوسط ، لرقابة صارمة . وبناء على اقتراح الولايات المتحدة ، قام الأعضاء الدائمون بمجلس الأمن بمبادرة لاجتماع في تموز/يوليه وتشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ في باريس ولندن لوضع المبادئ التوجيهية لتقييد عمليات نقل أسلحتهم التقليدية الى جميع المناطق وضمان

---

(٦٦) سياسة الولايات المتحدة هي المراقبة الشديدة والمحكمة لعمليات نقل الأسلحة والتكنولوجيا العسكرية منها .

عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل[٦٧] . وفي البلاغ الصادر في باريس ، وافقت تلك الدول "على تأييد العمل المستمر في الأمم المتحدة المتعلق بإنشاء سجل لنقل الاسلحة تحت إشراف الامين العام للامم المتحدة ، على أساس غير تمييزي ، كخطوة على طريق زيادة الشفافية فيما يتعلق بعمليات نقل الاسلحة وبالمسائل العسكرية بصفة عامة" . وفي عام ١٩٩١ ، طلبت الجمعية العامة ، في القرار ٤٦/٣٦ لام ، الى الامين العام أن ينشئ هذا السجل ، الذي سيغطي الواردات والصادرات من أنواع معينة من الاسلحة التقليدية .

---

(٦٧) ترد نصوص البلاغات الصادرة عن الاجتماع ومجموعة المبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات نقل الاسلحة التقليدية التي وافقت عليها البلدان الخمسة في اجتماعها في لندن في الوثيقة الصادرة عن وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة ، World Military Expenditures and Arms Transfers, 1990 (Washington, D.C. 1991) pp.23-24 .

الجدول السادس - ٧ عمليات نقل الاسلحة فيما بين بلدان الاقتصاد السوقي المتقدمة النمو ، ١٩٨٥ - ١٩٨٩

(بملايين دولارات الولايات المتحدة ، بالاسعار الجارية)

المتلقي	المجموع	الولايات المتحدة	(نسبة مئوية من المجموع)	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	فرنسا	المملكة المتحدة	المانيا	أوروبا الشرقية	بقية أوروبا	بلدان أخرى
	المصدر									
الولايات المتحدة	٩ ٩٣٠	- -	- -	- -	١ ٣٠٠	٣ ٧٠٠	٩٠٠	٥	١ ٣٠٠	٣ ٧٢٥
اليابان	٥ ٤٩٠	٥ ٣٠٠	٩٦,٥	- -	١٠	١٦٠	٣٠	- -	- -	- -
استراليا	٤ ٥٥٠	٤ ١٠٠	٩٠,١	- -	٣٠	١٣٠	٨٠	- -	١٩٠	٣٠
المانيا	٣ ٥٣٠	٣ ٦٠٠	٧٣,٧	- -	٣٦٠	٦٠	- -	- -	١٠	٥٠٠
اسبانيا	٣ ٣٣٥	٣ ٨٠٠	٨٤,٠	- -	٧٠	٢١٠	١٠	- -	٢٣٠	١٥
اليونان	٣ ٢١٠	١ ٨٠٠	٥٦,١	٩٠	١ ٠٠٠	- -	٢١٠	٢٠	٦٠	٣٠
المملكة المتحدة	٣ ٢٠٠	٣ ٢٠٠	١٠٠,٠	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -
هولندا	٣ ٥٦٠	٣ ٢٠٠	٨٥,٩	- -	- -	١٠	٣٣٠	- -	٣٠	- -
سويسرا	٣ ٢١٠	٤٥٠	٢٠,٤	- -	٣٠	٢٥٠	١ ٢٠٠	- -	٣٠	١٦٠
بلجيكا	١ ٤٦٠	١ ٤٠٠	٩٥,٩	- -	٦٠	- -	- -	- -	- -	- -
النرويج	١ ٢٧٥	٦٧٥	٥٣,٩	- -	١٠	- -	٦٠	- -	٥٢٥	٥
ايطاليا	١ ٢٣٠	١ ٢٠٠	٩٨,٤	- -	- -	- -	- -	- -	- -	٣٠
فرنسا	٩٨٠	٩٠٠	٩١,٨	- -	- -	١٠	- -	- -	٦٠	١٠
كندا	٨٢٥	٧٢٥	٨٩,١	- -	- -	- -	- -	- -	٩٠	- -
فنلندا	٦٥٠	٥٠	٧,٧	٤٤٠	٣٠	٤٠	- -	- -	١٠٠	- -
الدانمرك	٥٧٠	٥٠٠	٨٧,٧	- -	٣٠	٣٠	- -	- -	٣٠	- -
السويد	٥٤٠	٤٣٠	٧٧,٨	- -	٣٠	٣٠	٤٠	- -	٣٠	- -
البرتغال	٣٩٠	٢٥٠	٦٤,١	- -	٣٠	- -	٢٠	- -	٤٠	٥٠
نيوزيلندا	٣١٥	١٩٠	٦٠,٣	- -	- -	٣٠	٢٠	- -	٥	٧٠
النمسا	٢٤٠	٧٠	٢٩,٢	- -	١٠	- -	- -	- -	١٦٠	- -
جنوب افريقيا	١٨٥	٥	٢,٧	- -	- -	- -	٣٠	- -	- -	١٥٠
ايرلندا	٩٠	٤٠	٤٤,٤	- -	٣٠	٣٠	- -	- -	١٠	- -
لكسمبرغ	٤٠	٤٠	١٠٠,٠	- -	- -	- -	- -	- -	- -	- -
البلدان الاخرى عدا الولايات المتحدة	٣٦ ٨٦٥	٢٨ ٩٢٥	٧٨,٥	٥٣٠	١ ٦٩٠	١ ٠٧٠	٢ ٠٢٠	٣٠	١ ٥٨٠	١ ٠٥٠
مجموع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٤٦ ٧٩٥	٢٨ ٩٢٥	٦١,٨	٥٣٠	٢ ٩٩٠	٣ ٧٧٠	٢ ٩٢٠	٢٥	٢ ٨٨٠	٤ ٧٥٥
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥ ٩١٠	- -	- -	- -	- -	- -	- -	٥ ٩٠٠	١٠	- -
بلدان حلف وارسو عدا الاتحاد السوفياتي	١٧ ٧٥٥	- -	- -	١٥ ٥٠٠	٣٠	- -	٣٠	٢ ١٧٥	٣٠	١٠
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال	٢٣ ٦٦٥	- -	- -	١٥ ٥٠٠	٣٠	- -	٣٠	٨ ٠٧٥	٣٠	١٠
مجموع البلدان الاخرى عدا البلدان النامية	٧٠ ٤٦٠	٢٨ ٩٢٥	٤١,١	١٦ ٠٣٠	٢ ٠٣٠	٣ ٧٧٠	٢ ٩٤٠	٨ ١٠٠	٣ ٩١٠	٤ ٧٦٥
البلدان النامية	١٣٥ ١٨٦	٣١ ٥٥٥	١٧,٠	٨٦ ٤٣٥	١٥ ٠٥٥	١٠ ٣٣٥	٣ ٢٥٠	٩ ٨٧٥	١١ ٠٩٠	١٨ ٥٤٠
منظمة البلدان المصدرة للنفط	٣٣٥ ٧٠	٦ ٣٧٥	٩,١	١٩ ١٣٠	١٠ ٤٥٠	٨ ٢٩٠	٣٨٠	٦ ٠٣٠	٦ ٧٣٥	١٣ ٨٥٥
العالم	٥٨٥ ٢٥٦	٦٠ ٤٨٠	٢٣,٦	١٠٣ ٤٦٥	١٨ ٠٧٥	١٤ ٠٩٥	٦ ١٩٠	١٧ ٩٧٥	١٤ ٠٠٠	٢٣ ٣٠٥

المصدر : وكالة تحديد الاسلحة ونزع السلاح التابعة للولايات المتحدة ، World Military Expenditures and Arms Transfers, 1990 (Washington, D.C. 1991).

مكاسب السلام في المستقبل

قد يكون الدرس الرئيسي المستخلص من المناقشات حول فائدة السلم هو أن أكبر مكاسب السلام الناتجة عن نهاية الحرب الباردة هي السلام ذاته وأنه من المطلوب الاضطلاع بعمل وتعاون دوليين لتحقيقه .

ومن القضايا الهامة المتعلقة بالإنفاق العسكري وإعادة تنظيم الصناعة في البلدان المتقدم النمو ذات الاقتصاد السوقي هي ماذا سيحدث في الولايات المتحدة ، القوة العسكرية البارزة . فالآن ، بعد أن تغير الوضع الاستراتيجي تغيرا جذريا ، تقوم الولايات المتحدة بفحص هيكلها العسكري واستعراض الخيارات أمامها . وقد تكون بعض الاقتراحات مثار جدل(٦٨) ومن المتوقع أن يستعرض الفرع التنفيذي والهيئة التشريعية ووسائط الإعلام باهتمام شديد حالات الطوارئ التي من المفترض أن تواجهها القوات المسلحة والافتراضات التي تقوم عليها ويتم عادة الاستشهاد ببدائل ، تنطوي عادة على دور معزز للتعاون الدولي ، ولا سيما من خلال الأمم المتحدة .

وتأتي قوة الحجج المتعلقة بالفحص المتأني للوضع الدفاعي من التقدير المتزايد بأن أمن بلد معين وموقفه الدولي لا يعتمدان فقط على قوته العسكرية ، ولكن أيضا على قوة اقتصاده ، والتي تعكس أولويات إنفاقه الداخلي ، وعلى قدرته على المشاركة في التعاون الدولي . ولا يمكن على الاطلاق قياس الأمن بمقياس القوة العسكرية لبلد فحسب ؛ فالأمن يتوقف أيضا على الثقة التي يمكن أن يضعها بلد في جيرانه وبلدان أخرى ، والتعاون الاقتصادي المفيد بصورة متبادلة ، واستقرار إمدادات البلد من الواردات والوصول المضمون لصادراته الى الأسواق ، مادامت تظل تنافسيه .

وتعتبر المناقشة المحلية الجارية داخل الولايات المتحدة بما يتعلق بنوع الدور التي تتوقع أن تضطلع به في العالم ، وبالتالي ، نوع القوة العسكرية التي ستمتلكها ، ذات أهمية عميقة لا بالنسبة للبلد نفسه فحسب ، ولكن بالنسبة للمجتمع العالمي بأكمله .

---

(٦٨) كانت الوثيقة التي صدرت مؤخرا وأثارت مناقشة كبيرة هي مسودة مشروع للبنتاغون مؤرخة ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٢ عن توجيه التخطيط الدفاعي للسنوات المالية ١٩٩٤ - ١٩٩٩ . وبالرغم من أن هذه الوثيقة اعتبرت سرية ، فإن مقتطفات منها ظهرت في صحافة الولايات المتحدة . (انظر صحيفة النيويورك تايمز ، ٨ آذار/مارس ١٩٩٢) .

وبنهاية الحرب الباردة ، يمكن تصور مشاركة قوات الولايات المتحدة في عمليات صيانة السلم . ويتبلور مفهوم صيانة السلم نفسه مع التجربة ، وللأسف ، مع المنازعات الجديدة . وفي هذا الصدد ، اقترح مسؤول سابق بالأمم المتحدة بأن تقوم البلدان التي تجد صعوبة في دفع أنصبتها المقررة لصيانة السلم بتحويل هذه التكلفة إلى ميزانية الدفاع بدلا من الميزانيات الدبلوماسية وميزانيات المعونة الخارجية التي هي عادة أصغر حجما بكثير(٦٩) .

وفي الأجل الأطول ، يمكن النظر الى مسألة فائدة السلم ليس كمسألة كيفية إنفاق حجم معين من الموارد ، أو تعويض آثار انخفاض الطلب في الأجل القصير نتيجة للتخفيضات في الانفاق العسكري ، ولكن مسألة الكيفية التي يتم بها إعادة تشكيل الهيكل العسكري والموارد التي يستوعبها حاليا ذلك الهيكل لدعم نظام جديد للعلاقات العالمية . ومن المحتمل أن يسهم الحجم الكبير من الموارد التي تلتهمها المؤسسة العسكرية في المساعدة في حل بعض أهم المشاكل المدرجة في جدول الأعمال العالمي وتحقيق تقدم اجتماعي واقتصادي مستدام ، وهو أمر محتمل في بيئة دولية سلمية .

---

(٦٩) ألسير بريان أوركهارت ، منقولا عنه في The New York Review of Books ، ٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ ، الصفحة ٤٣ (من النص الانكليزي) . وقد تبنت وسائط الاعلام وبعض أعضاء الهيئة التشريعية في الولايات المتحدة مؤخرا هذا الاقتراح المتعلق بتمويل صيانة السلم من ميزانية الدفاع .

الفصل السابع

تنظيم المشاريع وتحديات التنمية في التسعينات

أدت الظروف الاقتصادية العالمية غير المواتية وما اقترنت به من خيبة الآمال المعقودة في استراتيجيات التنمية السابقة إلى تجديد الاهتمام بالسياسات والمؤسسات المحلية . وهناك توافق متزايد في الآراء بأن التفاعل المناسب بين الأنشطة الحكومية وقوى السوق ، وليس التوكيد على إحداهما دون الأخرى ، يوفر أفضل بيئة تؤدي إلى معالجة المشاكل المعقدة للتنمية الاقتصادية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر العالمي . ومع أنه قد يكون من السذاجة أن نفترض وجود أي حل بسيط لهذه المشاكل ، فإن التصور البعيد المدى للتغيير الذي يؤدي تنظيم المشاريع دورا أساسيا فيه قد يفتح آفاقا جديدة لمواجهة تحديات التنمية[(١)] .

ويبين هذا الفصل عددا من السمات الرئيسية المتعلقة بتنظيم المشاريع ودوره في تعزيز القدرات الإنتاجية والتشجيع على سرعة إعادة تنظيم الهياكل الأساسية . ويبدأ هذا الفصل بإعادة تقييم لمفهوم تنظيم المشاريع ، ويعرض بعض الدروس التاريخية العريضة المستفادة من أداء البلدان ذات الاقتصاد الآخذ في النمو بسرعة ، طوال القرن الأخير . ويوجز هذا الفصل طابع البيئة المواتية للشركات الخاصة ، ويشير إلى المتطلبات المؤسسية والتدابير المتصلة بالسياسات العامة والمحددة بصورة أكبر من أجل دعم تنظيم المشاريع المنتجة . ويعرض الجزء الأخير من هذا الفصل الخبرات المتصلة بتنظيم المشاريع في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فضلا عن البلدان التي يمر اقتصادها بعملية تحول في شرقي أوروبا .

مفهوم تنظيم المشاريع

نظرا لأن تحدي التنمية الذي تواجهه اقتصادات بلدان كثيرة ، ينطوي في آن معا على تدمير نسبة كبيرة من القدرة الموجودة وإنشاء قدرات جديدة ، موجهة في كثير من الحالات لإنتاج سلع وخدمات جديدة تماما ، فإن من المفيد في هذا المقام الإشارة إلى

---

(١) يمضي هذا الفصل في إبراز أحد الشواغل الذي أعربت عنه طوال السنوات القليلة الماضية مختلف الوثائق والتقارير الصادرة عن الأمانة العامة للأمم المتحدة ، وهو ضرورة إعطاء وزن أكبر لتنظيم المشاريع في عملية التنمية ؛ انظر مجلة التخطيط الإنمائي ، العدد ١٨ ، لسنة ١٩٨٨ ؛ وتقرير الأمين العام بشأن دور منظمي المشاريع الوطنيين في التنمية الاقتصادية (A/45/292-E/1990/82) ؛ وقرار الجمعية العامة ١٦٦/٤٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ بشأن تنظيم المشاريع .

فكرة شومبتر عن تنظيم المشاريع بوصفه "تدميرا إبداعيا" . ويعني هذا القيام بعملية لزعزعة واستئصال المفاهيم الروتينية القائمة والمتصلة بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، عن طريق إدخال معارف جديدة أو مزجها بالمعارف القديمة بطرق مختلفة جذريا من أجل تحسين القدرة التنافسية للوحدات المنتجة التي يدخل عليها التغيير .

ومع أن تحليل شومبتر التقليدي يوضّح كثيرا من الأمور فإنه يركّز على حالات التقدم التكنولوجية الفجائية التي يقوم بها فرد واحد أو شركة واحدة بدافع توقع ريع احتكاري ، ويتجاهل ابتكارات مؤسسية أوسع نطاقا يجب أن تكون جزءا لا يتجزأ من التحوّل الاقتصادي كما يتجاهل التغيرات المتزايدة والمتراكمة في المنتجات والعمليات والتنظيم ، وهو جانب دائم من عملية تنظيم المشاريع الناجحة . وفي كلتا الحالتين ، يتطلب تنظيم المشاريع وجود قدرة على التعلم ، والمحاكاة وإجراء التجارب ، بالإضافة إلى السمات الأكثر شيوعا وهي قبول المخاطرة والرغبة في تحدي المنتجين الموجودين . وعلاوة على ذلك ، فإن الافتراض بأن دافع الربح يكفل تحقيق نتائج إبداعية إنما يتغاضى عن التمييز بين مختلف أنواع أنشطة تنظيم المشاريع من حيث أثرها على إمكانية نمو الاقتصاد .

وإزاء الطابع المتنوع والمعقد للتنظيم الحديث للمشاريع ، فمن المفيد التمييز بين الأنشطة والقدرات والبيئة فيما يتصل بتنظيم المشاريع . أما أنشطة تنظيم المشاريع فهي العمليات الفعلية التي تدخل بها المعرفة الجديدة بهدف تحويل الاستعمال الحالي للموارد والمزج بينها ، وتحسين توافر السلع والخدمات ونوعيتها ، وزيادة فعالية المنظمات والأسواق التي ستتولّد الثروة وتوزّع عن طريقها . وبهذه الكيفية لا يقتصر هدف أنشطة تنظيم المشاريع على تحسين الفعالية من حيث التكلفة ، أو إلى توفير مزايا أوسع للاقتصاد ككل . بل من الجائز أن تشجع حوافز الربح أنشطة ترمي إلى تحويل الموارد الموجودة بدلا من إقامة شيء جديد[٢] .

---

(٢) مع أنه يمكن تعريف منظمي المشاريع ببساطة بأنهم "مبتكرون ومبدعون فيما يتعلق بالتوصل إلى طرق تزيد من ثروتهم وقوتهم ومكانتهم وهيبتهم ، فمن توقع إذا أنهم لن يشغلوا أنفسهم جميعا كثيرا بما يمكن أن يحققه هذا النشاط أو ذاك من إضافة كبيرة أو صغيرة إلى الناتج الاجتماعي ، أيضا ، أو حتى بما إذا كان أي من الأنشطة يشكل عائقا فعليا للإنتاج" (William J. Baumol, "Entrepreneurship: productive, unproductive, and destructive", Journal of Political Economy, No.5 ((1990), pp. 893-921 .

ويساعد التمييز بين أنشطة تنظيم المشاريع المنتجة وغير المنتجة والمدمّرة على تحديد التطورات الفعلية والمحتملة التي تواجه البلدان النامية[٣] . فالانشطة المنتجة هي تلك التي يتعين تشجيعها في الوقت المناسب لكي تتمكن البلدان من بلوغ طريق للنمو المستدام على أعلى مستوى . أما تنظيم المشاريع غير المنتج ، فينطوي على أنشطة تسعى من أجل الربح ويُشك في قيمتها بالنسبة للمجتمع ككل ، ولو أن من المحتمل أن تؤدي أنشطة تنظيم المشاريع غير المنتجة إلى قيام تنظيم منتج للمشاريع ، أو أن تتحوّل هي إلى هذا النوع من تنظيم المشاريع . أما تنظيم المشاريع المدمر فيؤدي إلى انتقاص قيمة من المجتمع ، وربما يكون ذلك بمنع ظهور تنظيم منتج للمشاريع . وبالقدر الذي تتحكم فيه الانشطة غير المنتجة والمدمرة ، تظل دلائل المستقبل غير واعدة فيما يتعلق بظهور تنظيم المشاريع المنتج ، ومن ثم وجود الحافز على استعادة طريق النمو الجديد الذي تتوافر له المقومات الذاتية .

من هنا تبدو الأهمية الكبيرة لتشجيع القدرات في مجال تنظيم المشاريع والبيئة المؤدية إلى تنظيم المشاريع المنتج . فالقدرات في مجال تنظيم المشاريع تشمل المواقف والمعارف والمهارات اللازمة للاشتراك في تنظيم المشاريع المنتج . وينطوي هذا على ما هو أكثر من مجرد قبول المخاطرة أو المعرفة اللازمة لشراء وتركيب التكنولوجيات المناسبة . فالواقع أنه ينطوي على التزام يستند إلى قاعدة عريضة من التعلم ، والمحاكاة وإجراء التجارب من قِبل عاملين منتجين في مجالات الاقتصاد كافة . ومن هذا المنطلق فإن القدرات في مجال تنظيم المشاريع ، لن تقتصر على فرد واحد ، بل أنها كثيرا ما تعكس الأنشطة الجماعية لفئات متباينة من الناس سواء داخل الشركة أو خارجها .

ويعد اتساع نطاق القطاع الخاص وظهور طائفة من الممارسات المستقلة الموجهة نحو تحقيق الربح شروطا ضرورية لتنظيم المشاريع . لكنها ليست بالضرورة شروطا كافية لظهور تنظيم المشاريع المنتج . وعلى أي حال ، فليس تنظيم المشاريع المنتج دائما محصلة تلقائية للسلوك المبني على المصلحة الذاتية ، بل يرجح أن يكون كثير من الأنشطة غير منتج أو حتى مدمّر ، وخاصة عندما ينذر المستقبل المضطرب بآفاق قصيرة الأجل . ويمثل هذا الحالة الأولية لتنظيم المشاريع . فمن المهام العاجلة التي تواجه

---

(٣) هذه المصطلحات مستمدة من Baumol ، المرجع السابق ذكره ، الصفحات ٨٩٣ - ٩٣١ (من النص الانكليزي) .

الاقتصادات في مرحلة التحول في أوروبا الشرقية بصفة خاصة ضرورة إيجاد قدرات مناسبة يتسنى بها تعزيز تنظيم المشاريع المنتج . ويضم جدول أعمال تنظيم المشاريع الناشئ ، عددا من المهام منها تشجيع ونشر القدرات المناسبة في مجال تنظيم المشاريع بين الأفراد والمنظمات ، وإيجاد بيئة مواتية تمكّن من الاستفادة بالكامل من هذه القدرات في أنشطة منتجة . ومتى وجد هذا ، يصبح التطور صوب تنظيم أكثر نضجا للمشاريع هدفا واقعيا .

النظم الوطنية لتنظيم المشاريع في البلدان ذات الاقتصاد السوقي

إن السبب في نمو بعض المجتمعات بسرعة أكبر من غيرها سؤال معقّد في إجابته . وثمة نقطة بداية جلية وهي البحث عن دروس ممكنة في البلدان التي نجحت في اجتياز الطريق من النمو الاقتصادي السريع إلى التنمية الطويلة الأجل . ومن نافلة القول أن السياسات والمؤسسات التي تصلح في بلد ما قد لا تؤتي النتائج المرغوبة في سياق اجتماعي - اقتصادي مختلف . على أنه ، بافتراض أن التنمية الاقتصادية تعني اللحاق بالبلدان الأكثر تقدما عن طريق محاكاة المؤسسات التي عملت على تعزيز النمو السريع فيها وتكييفها ، فإن تحديد المؤسسات المعنية يبدو بداية منطقية .

نقاط القوة والضعف في الشركات الخاصة

يعكس تسارع خطى التغير الاقتصادي طوال القرنين الماضيين أكثر من مجرد زيادة مدخلات عوامل الإنتاج . والواقع أن الاستيعاب السريع لتكنولوجيات المستقبل ؛ والارتقاء بجودة السلع والخدمات بصورة مستمرة ؛ وإعادة تنظيم الإنتاج والتوزيع والتسويق ، كله أدى دورا حاسما في تسارع خطوات النمو والرخاء في المجال الاقتصادي . ويمكن وصف عملية التحول هذه بشكل عام بأنها تنظيم منتج للمشاريع . ويتضح من خبرات من قاموا مؤخرا بأعمال التطوير أن وجود نظام وطني لتنظيم المشاريع (٤) يصف مجموعة الحوافز والروابط العامة والخاصة التي تحفّز على قبول المخاطر والتعلم والمحاكاة وإجراء

---

(٤) المصطلح مقتبس من Bengt-Ake Lundvall, "Innovation as an interactive process: from user-producer interaction to the national system of innovation", in Technical change and economic theory, Giovanni Dosi et al., eds. (London, Pinter Publishers, 1988), pp.349-369 .

التجارب ، يعتبر أمرا جوهريا من أجل النمو الاقتصادي السريع . وفي هذا الصدد ، فإن أحدث واضعي خطط التنمية اعتمدوا نماذج الاقتصاد المختلط الذي يضم مجموعات متنوعة من الحوافز والصلات .

ويتسم اقتصاد المشاريع الخاصة بوجود شركات تحدد فيها حقوق الملكية تحديدا جيدا ، وتقوم بالتعاقد مع شركات أخرى ومؤسسات مالية وأفراد لتضمن الامدادات اللازمة من المدخلات وتوزيع مخرجاتها . أما القرارات التي تؤثر بقوة على إنتاج وتوزيع السلع والخدمات ، فهي مسؤولية المالكين أو ممثليهم - وهم عادة الذين يديرون الشركات . وتأتيهم المعلومات اللازمة لإجراء المعاملات من خلال أسعار السوق ، ويكون الباعث عليها المصلحة الذاتية ضمن إطار الاقتصاد الكلي الوطني والإطار القانوني . ومزية هذا النظام هي لا مركزية صنع القرار . وتؤدي استجابة الأفراد لمؤشرات السعر إلى زوال الحاجة إلى هيكل معقّد للسلطة يمكن من خلاله جمع المعلومات ونشرها ، كما تكفل عنصر الاستجابة والمرونة في النظام . وبالإضافة إلى ذلك ، فإن انتشار مصادر الابتكار الذي يرافق اللامركزية ، ووجود عنصر مشجع يتمثل في شبه إيجار قصير الأجل ، هما من العوامل التي تشجع على قبول المخاطر من خلال التجارب ، كما أن الإطار المؤسسي الموجود مرن بما فيه الكفاية للاستجابة إلى هذه الحاجة بصورة مناسبة . وبذا فإن نظام الشركات الخاصة لا يستوعب فحسب أفرادا متباينين يرون أمامهم فرصا متباينة بطرق شتى وإنما يكفل أيضا تحديد الرابح والخاسر في المنافسة الفعلية[٥] ، على أن هذه السرعة وإن كانت تبدو جوهرية بالنسبة لفرادى الوحدات في نظام المؤسسات الخاصة فإن اتجاه التغيير قد يكون أكثر أهمية بالنسبة للنظام ككل ؛ وفي هذا الصدد قد لا تخدم المشاريع الخاصة التي لا قيد عليها تنظيم المشاريع الابتكاري والإنتاجي على أفضل وجه ، وبالتالي فإن البلدان ذات الاقتصادات السريعة النمو عمدت إلى إنشاء آليات تنظيمية مختلفة لتعزيز دور الأسواق الإبداعي ، بل ولتكملة هذا الدور في بعض الحالات .

---

(٥) يمكن الاطلاع على مناقشة واضحة لأهمية هذه العوامل في تنمية الاقتصاد البريطاني أولا ثم في تنمية اقتصاد الولايات المتحدة في كتاب N. Rosenberg and L. Birdzell المعنون How the west rich (New York, Basic Books, 1968) .

دولة التحديث

قبل فترة النمو الاقتصادي والتصنيع السريعة في البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، كان يحكم اتجاه أنشطة الدولة بالنسبة للشؤون الاقتصادية نظام من الوصاية يحبذ الروتين القائم بدلا من أن يشجع الابتكار ؛ وبالتالي ، فقد كان قطع الصلات مع الأنشطة غير المنتجة وفئات المصالح المرتبطة بها أمرا لا بد منه من أجل التنمية الحديثة . وكثيرا ما كانت الهزة الأولية خارجية النشأة (٦) .

لكن الارتباك وحده لا يكفي لكفالة إيجاد دور خلّاق للدولة . وفي هذا الصدد ، أدى نوعان من الضغوط المتضاربة إلى تشكل الدول التي تقوم بالتحديث . فمن جهة أولى ، كان لا بد للدولة من أن تقبل ، أو في الحقيقة تشجع ، وجود هيكل اقتصادي أكثر مرونة يدعم النشاط المستقل لتنظيم المشاريع . وغالبا ما كانت عملية التحرر هذه تبدأ من خلال بيع ممتلكات الدولة أو تخفيف الأطر القانونية والمالية التي تعيق النشاط الاقتصادي المطرد (٧) . وبالتالي ، ظهرت في الاقتصادات التي اتجهت نحو التحول سياسة للمنافسة تعترف بالحوافز الإيجابية الآتية من ظهور منتجين جدد واختفاء مؤسسات ثابتة أقل قدرة على التنافس . ورغم أن كثيرا من البلدان أو المناطق نجحت في التطور بسرعة دونما ملكية تذكر للحكومة (السويد وهونغ كونغ واليابان) ، فإن شيئا من الملكية العامة المعتدلة لا سيما للهياكل الأساسية (جمهورية كوريا وسنغافورة) ،

---

(٦) مثلا هزيمة السويد في الحروب مع نابليون كما تتمثل في ضياع فنلندا تلتها سريعا اتجاهات للتحديث بدأت بأول دستور أوروبي عام ١٨١٠ ؛ وهيأت هزيمة فرنسا عام ١٩٤٠ وفقدانها المفاجئ لامبراطوريتها الاستعمارية بعد الحرب العالمية الثانية حافزا رئيسيا من أجل التحديث في الدولة وتعزيز تنظيم المشاريع ؛ وتم في آن واحد خروج اليابان فجأة من عزلتها بوصول القائد بيري ، مع تفكك وسقوط نظام توكو غاوا وتكوين الإطار الاجتماعي العصري ؛ كما أن الغوران الوطني ضد امبراطورية الهابسبورغ ، كان تنفيسا لضغوط مماثلة في أجزاء من وسط أوروبا ولو أن الظروف التي تعزز التنمية السريعة ظلت غير مواتية .

(٧) أدت إزالة القيود على صناعة الحديد وعن الحراجة في السويد في منتصف القرن التاسع عشر إلى إفساح فرص جديدة للمبادرة الخاصة . ولعب إضفاء الطابع التجاري على الأملاك التابعة للدولة في فرنسا بعد الحرب دورا مماثلا للدور الذي لعبه تحويل صناعات في طريق النضج تمتلكها الدولة إلى القطاع الخاص في مقاطعة تايوان التابعة للصين وفي جمهورية كوريا .

أو وجود رقابة أوسع تمتد إلى الصناعة نفسها (مقاطعة تايوان التابعة للصين ، وفرنسا وفنلندا والنمسا) لا يتعارض مع أنشطة دولة تسير في طريق التحديث .

ومن جهة ثانية ، وبغض النظر عن مدى المزج بين الملكية الخاصة والملكية العامة ، حازت الدولة على قدرات ونفوذ تستطيع معهما فرض سرعة التغير الاقتصادي واتجاهه ، والتصرف إزاء نشاط تنظيم المشاريع الذي ينمو في اتجاهات غير إنتاجية وبطرق لا تؤدي إلى تعزيز الإنتاجية والتنافسية في البلد . وفي هذا الصدد ، كان من الأمور الحاسمة أن تشكلت مؤسسات ووزارات جديدة تابعة للدولة لها صلات خلاقة مع الوكلاء الاقتصاديين الخاصين المستقلين ، بعد أن كانت هذه الصلات مجرد صلات استبدادية أو ارتكاسية(٨) . وقد تولدت هذه القدرات لدى الدولة غالبا من خلال تنمية الهياكل الأساسية (كما في السويد وفرنسا وفنلندا والنمسا) و/أو إعادة تشكيل الهياكل الزراعية (كما في مقاطعة تايوان التابعة للصين ، وجمهورية كوريا واليابان) ، وإيجاد المهارات والصلات التي يمكن استخدامها فيما بعد في مجالات التحول الصناعي الأكثر صعوبة . وفوق كل ذلك أوجدت الدولة نظاما تعليميا حديثا يدعم تنمية واسعة القاعدة للثروة البشرية وإيجاد مهارات مناسبة حرفية ، هندسية على وجه الخصوص ، تعزز التعلم بالتجربة(٩) .

---

(٨) مثلا ، كان التخطيط الإرشادي لوزارة المالية الفرنسية والدور المتبصر للجان التحديث تحولا عن التنمية الاقتصادية السابقة المضطربة في فرنسا . وقد أممت جمهورية كوريا قطاع المصارف لديها وشكلت مجموعة قوية من وزارات الاقتصاد للإشراف على التنمية . وتم في مقاطعة تايوان التابعة للصين تنسيق التخطيط من خلال مكتب التنمية الصناعية وملكية الدولة لمواقع التحكم في الصناعة . وتمثل مؤسسات MITI في اليابان نموذجا للإمكانيات الخلاقة لمثل هذه المؤسسات التابعة للدولة .

(٩) كان المهندس - منظم المشاريع في ألمانيا ، من نواح عديدة ، بمثابة نموذج للتنمية السريعة في البلدان والمناطق الأخرى . غير أنه حدثت ابتكارات هامة : فقد دعمت السويد ، وإلى حد ما فنلندا ، إرسال مواطنيها للدراسة في الخارج ؛ وربطت اليابان نظامها التعليمي بدقة بعملية الهندسة العكسية ؛ وركزت الدولة الفرنسية بعد الحرب إصلاحها على المستوى التعليمي الثالث من خلال تحديث تدريب موظفيها ، بما في ذلك التدريب من أجل الصناعة ؛ وقامت كل من مقاطعة تايوان التابعة للصين ، وجمهورية كوريا ، بتوسيع مستويي التعليم الثانوي والثالث بوصف ذلك وسيلة للاستيعاب الصحيح للمعرفة التي وفرتها التكنولوجيا الأجنبية .

وقد وضعت هذه الإصلاحات التعليمية استراتيجيات طويلة الاجل للتعليم وأوجدت تقبلا للتجريب ، تطور ليصبح التزاما وطنيا بالابتكار مع إيلاء أهمية بالغة بصورة خاصة للبحث والتطوير (١٠) .

الريادة الصناعية

الاقتصاد القائم على المشاريع الخاصة يتألف بشكل مثالي من عدد كبير من المؤسسات الصغيرة . غير أن الهيكل الصناعي الذي تولده النظم الوطنية الناجحة لتنظيم المشاريع يتألف من مؤسسات ذات أحجام مختلفة . وتوفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالتأكيد كثيرا من العلاقات الافقية التي تميز الاقتصاد ذي النمط السوقي ، وتشجع المرونة التنظيمية . وقد توفر فرصا للعمالة في الاقتصادات المتطورة بسرعة . بيد أن المؤسسات الكبيرة تدعم بصورة خاصة نشاط تنظيم المشاريع الذي ينطوي على وفورات في الحجم والنطاق . ويصدق هذا على كثير من الصناعات القائمة على تكثيف البحث والتنمية ، لا سيما تلك المؤسسات التي ينطوي عملها على التزام بالأبحاث الاساسية أو حيث ينطوي عملها على تقليد المنتجات والعمليات الجديدة المأخوذة من مصادر دولية . وفضلا عن ذلك ، فالاستقرار المالي والقدرة على المثابرة في المشروع طيلة مراحله التجارية الاولية تحبذ نشاط تنظيم المشاريع الذي ينطوي على استثمارات أولية كبيرة ، كما في حالة تكنولوجيات الانتاج الجديدة . وصناعة المواد الكيميائية ، ومعدات النقل ، والاليات المعدة للصناعة الثقيلة هي نماذج للصناعات التي يسخر فيها تنظيم المشاريع على أحسن وجه من خلال المؤسسات الكبيرة . فلدى السويد ، مثلا ، عدد كبير من الشركات الدولية الضخمة التي تسيطر على الإمدادات المحلية والتي لقيت التشجيع رغم قوة السياسة المحلية المناوئة لاتحادات الشركات ؛ وفي اليابان فشلت المحاولة التي جرت بعد الحرب لإنهاء نموذج زايباتسو في حين أعيد

---

(١٠) أنشئت وحدات للأبحاث على مستوى وطني وصناعي بمزيج من الدعم من الدولة أو من القطاع الخاص (كما في مقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا والسويد واليابان) ؛ وجاء الدعم للبحث والتطوير على مستوى الشركات عن طريق وزارة الدفاع (كما في السويد وفرنسا) وبصورة أقل انتقائية عن طريق الحوافز الضريبية (كما في جمهورية كوريا) ؛ وأنشئت صلات أوثق مع مؤسسات البحث الاساسي (كما في السويد واليابان) وتصرفت الحكومة في غالب الأحيان بوصفها رائدا في استعمال التكنولوجيا الجديدة (كما في مقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا واليابان) ؛ واستعملت الدولة سياسة المشتريات لتشجيع نشر التكنولوجيا في القطاع الخاص (كما في السويد) .

بسرعة تشكيل أنماط جديدة من الاتحاد ، هي الكايرتسو ؛ أما الشركات من نمط شايبول (التي هي من إرث الأزمنة الاستعمارية) في جمهورية كوريا فقد استبقيت حتى في أثناء الحملة ضد الفساد الصناعي التي شنتها حكومة بارك في الستينات ؛ وفي فرنسا بعد الحرب ، ومنذ عهد أقرب في مقاطعة تايوان التابعة للصين ، أنشئت مشاريع كبيرة تمتلكها الدولة لتكون رائدة من الناحية التكنولوجية . وفي هذه الحالات ، وفرت الشركات الأكبر أساسا لتنظيم قوي لأرباب العمل استطاع أن يرفع صوتا مستقلا يدافع عن الصناعة أو نسج صلات غير رسمية مع الحكومة لدفع مطالب هذه الشركات إلى الأمام .

غير أن القطاعات التي تتميز بمنتجين على نطاق أصغر مازالت ، من خلال دخول مؤسسات جديدة ، مصدرا هاما من مصادر تنظيم المشاريع والدينامية الاقتصادية . وينطبق ذلك بصورة خاصة في مجالات معينة لها صلة بالهندسة الدقيقة ، وكذلك في صناعات السلع الاستهلاكية والصناعات القائمة على الحرف ، التي تستقي قوتها غالبا من الروابط الأسرية أو الإقليمية التي تصبح بمثابة مصدر للدينامية . وفضلا عن ذلك ، فحتى عندما اتخذت المؤسسات الكبيرة لنفسها دورا بارزا ، أصبحت الروابط بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة متزايدة الأهمية ، كما هي الحال في قطاعات الهندسة اليابانية والسويدية الأكثر تقدما ، حيث قامت شبكات واسعة للتوريد بدعم بيئة مزدهرة لتنظيم المشاريع .

التكامل الدولي

لم يأت ضغط المنافسة من الاتجاه المحلي الى تحرير القيود فحسب بل جاء أيضا من خلال التكامل في الاقتصاد الدولي . فبناء قدرات التصدير أساسي للنمو السريع . فهو لا يوفر الموارد لتمويل الواردات من الآليات ولخدمة الديون فحسب ، بل يوفر كذلك فرصا لتحقيق وفورات نشرية ، وضبطا للتكاليف الواقعة على المنتجين المحليين ، وإدراكاً متزايداً لمستويات جودة المنتجات . لكن تشجيع التصدير لا يعني القبول المطلق بالمنافسة السوقية . فالمنافسة الخارجية من الصناعات الناضجة يمكن أن يمنع الدخلاء الجدد من إنشاء القدرات المطلوبة لتحقيق تنظيم منتج للمشاريع . وبالتالي ، استخدمت أنواع كثيرة من التدابير الاستراتيجية لتوجيه ضغط الأسواق الدولية .

فالتعريفات مازالت تستعمل على نطاق واسع ولكن على نحو انتقائي . فتطور كل من السويد واليابان يشهد بالفوائد التي يمكن إحرازها باتباع استراتيجية متطلعة الى الخارج تتجاوز الجدران الحمائية المؤقتة ؛ وكانت حماية الزراعة في السويد في أواخر القرن التاسع عشر بمثابة حاضن للصناعات الوليدة الأكثر أهمية ، وفي

اليابان ، في الفترة بين الحربين ، كانت الحماية جزءا من استراتيجية واسعة لبناء قاعدة تكنولوجية وطنية من خلال الهندسة العكسية . ولجأت معظم اقتصادات أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية الى رفع تعريفاتها خلال فترات التطور السريع (١١) . ولجأت مقاطعة تايوان التابعة للصين وجمهورية كوريا الى فرض أنواع متعددة من الضوابط الانتقائية على الواردات ومنح إعانات انتقائية للصادرات ؛ ووضع كلا البلدين خططا للحوافز تربط أداء التصدير بقدرات الاستيراد رغم أن هذه الخطط تضاءلت في الأهمية عندما تقدمت الصناعات .

كان التكامل الدولي لسوق السلع متصلا في الغالب بروابط خارجية أخرى . فالحصول على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا لعب دورا حاسما لاسيما في المراحل الأولى للتنمية . وكانت السويد أكبر بلد مدين في أوروبا في أواخر القرن التاسع عشر كما كانت جمهورية كوريا واقعة تحت ديون كبيرة خلال المراحل الأولى لتنميتها . وكانت اليابان أكثر حذرا في مراحل تكون تنميتها في أواخر القرن التاسع عشر ، أما مقاطعة تايوان التابعة للصين فلم تكد تلجأ الى أسواق رأس المال الخاصة الأجنبية . غير أن الرصد الحكومي الدقيق ، ومنظمات أرباب العمل القوية أو شبكات الفنيين ، بما في ذلك رجال المال ، قد ضمنت تنمية القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع . واستفيد من الاستثمار الأجنبي المباشر في الحصول على أحدث تكنولوجيا وفي نقل القدرات المناسبة في عدد من البلدان (١٢) ، لكن الدعم الوظيفي عن طريق التدريب والتدخل الانتقائي لكفالة تطور التكنولوجيات الأكثر تقدما كان أمرا لا بد منه .

---

(١١) من المظاهر البارزة لمستويات التعريفات في هذه البلدان خلال مراحل تطورها الأولى - بين عامي ١٨٢٠ و ١٩٥٠ - قابليتها للتنويع ، التي تعني بالتأكيد الاستعمال الاستراتيجي (انظر "تقرير التنمية العالمية ، ١٩٩١" (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، ١٩٩١) ، الصفحة ٩٧ من النص الانكليزي) .

(١٢) حققت كل من سنغافورة وهونغ كونغ نجاحا بوجه خاص في هذا الصدد .

الأعمال المصرفية الصناعية

إن وجود هيكل مالي مناسب أمر ضروري في الاقتصاد المختلط الذي يقوم على تنظيم المشاريع (١٣) . غير أنه لا يمكن الافتراض بأن مصالح المصارف الخاصة ومنتجي السلع والخدمات سوف تتفق من خلال إشارات السوق . فالتنوع الكبير ، في الحقيقة ، يميز النظم المالية من النوع السوقي . وهذه الفوارق لا تظهر فقط بين البلدان ذات التوجه "المصرفي" أو نحو "سوق الأوراق المالية" ، بل كذلك بين البلدان التي تبنت تصميما مماثلا . وتعكس هذه الفوارق تطور وتكيف المؤسسات والأنظمة المالية في الاقتصادات السوقية بحيث تتناسب مع نمط تطورها الخاص ، والهياكل الاقتصادية المتغيرة ، والطلبات المحددة على الخدمات المالية ، وكذلك التأثيرات الآتية من التقاليد والثقافة .

بيد أن تنظيم المشاريع المنتج يتطلب استجابات عامة معينة من النظام المالي . فالتخلي عن الأساليب القائمة وتجريب طرق جديدة لحل المشاكل يؤدي الى الخوض في مخاطر كبيرة ويحتمل أن ينطوي على فترات أطول من الاستعداد عندما تكون الأرباح غير محققة . ويأتي القادمون الجدد باقتراح العديد من مثل هذه المشاريع وتنفيذها ، وغالبا ما تقوم بذلك المصالح التجارية الصغيرة التي تفتقر الى الاتصالات الثابتة مع المؤسسات المالية أو مع قطاع الشركات المتحدة . وعلى الرغم من أن الصعوبة قد تكون أكبر بالنسبة للأفراد والمؤسسات الصغيرة منها بالنسبة للشركات الكبيرة ، فإن حالة الجميع في مواجهة فرصة جديدة تتشابه من نواح عديدة .

ولدعم هذه الأنشطة ، لا بد من ايجاد نوع من الأعمال المصرفية الصناعية . وينبغي أن تكون هذه الأعمال المصرفية قادرة على تحديد المقاولين ذوي القدرة على النجاح وانتقائهم ، والقيام بصورة واقعية بتقييم المخاطر التي ترتبط بمختلف المشاريع التنظيمية وتعديل ترتيبات الائتمان ، وتقديم المساعدة لمقاولي المستقبل والتعاون معهم في الشروع بالمشاريع التي توفر أنواعا من الخدمات القياسية وغير القياسية وادارة هذه المشاريع . وتنطوي هذه القدرة على معرفة فنية كافية (كالادارة

---

(١٣) أدت الأعمال المصرفية في ظل بعض الظروف الى التعجيل بالتنمية الاقتصادية وتنظيم المشاريع ، وفي ظل ظروف أخرى الى تشويههما وإعاقتهما (انظر الدراسات المجمّعة في Banking and Economic Development, Rondo Cameron, ed., New York and London, Oxford University Press, 1972) .

الاستراتيجية ، والتقييم الصناعي ، وخيارات الائتمان) ، والمهارات (تقنيات تقييم الأخطار) ، والتوجه المناسب إزاء المغامرة .

ومازال النظام المالي يدار أحيانا من قِبَل الدولة . وفي حالات أخرى تطور تحت رعاية الجهات المصرفية الصناعية القوية أو كجزء من تكتلات صناعية أكبر . غير أن نجاح الشركات في جميع الحالات استفاد من إقامة علاقات مالية طويلة الأجل ومن وجود عنصر لا بد منه من الثقة والالفة بين الموردين والجهات التي تتلقى رؤوس الأموال . وقد تفاوتت طبيعة الدعم ، فتراوحت من التقديم المباشر للاعانات عن طريق وضع خطط مواتية للتسديد ومعدلات فائدة أدنى من معدلات السوق ؛ الى ضمان إصدارات الأسهم أو شراء الحصص بصورة مباشرة ؛ وإقامة روابط بين المؤسسات ذات الأنشطة التكميلية ؛ وفي كثير من الحالات تصبح المصارف نفسها عوامل فعّالة لإعادة تشكيل الهياكل عند مواجهة تعثُّر أداء المشاريع .

وأهمية تنظيم المشاريع تكمن في قدرته التحويلية . فالمشروع الخاص يوفِّر حافزا قويا ، وإن لم يكن مكتملا ، لتنظيم المشاريع المنتج . وفي النظم الوطنية الناجحة لتنظيم المشاريع يلاحظ أن ثمة مزيجا متنوعا من الحوافز السوقية والعلاقات غير السوقية قد يسّر من سرعة النمو . فالنظام الناجح يهيئ فرصة للقيام بأنشطة تنظيم المشاريع من خلال إزالة العقبات وتحسين تدفق المعلومات وتعزيز القدرة على التعلم والمحاكاة والاختبار وتقاسم المخاطرة التي تكتنف أنشطة تنظيم المشاريع . وهذا العنصر الخلّاق يصحبه زوال الإجراءات الروتينية والمهارات الموجودة التي تهدد مصالح الفئات "التقليدية" بالمجتمع وأسباب عيشها . ولا بد من إيجاد سبيل ما لمعالجة ذلك الصراع الذي يحيط بتنظيم المشاريع الإنتاجي . ومن الناحية التاريخية ، يلاحظ أنه قد أمكن القيام بذلك ، بدرجات نجاح متفاوتة ، من خلال هياكل سياسية شديدة التنوع ، ورقابة حازمة أو هرمية التسلسل ، وتقاليد تركيز السلطة ، وبسط نطاق الممارسات الديمقراطية التي تتسم فعلا بالقوة .

تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع

خلال العقد الماضي ، يلاحظ أن فشل الكثير من البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصاد المخطط مركزيا ، وتصاعد الدَّيْن المحلي والأجنبي المتعذر السداد ، وسوء تخصيص رؤوس الأموال ، والاختلالات المالية ، والإعانات المالية غير الاقتصادية ، والمشاريع الحكومية عديمة الكفاءة قد زعزعت الثقة في المزايا المتعذرة المنال

للتنمية المخططة ، وثمة "إصلاحات مواتية للنظام السوقي" يجري الاضطلاع بها على نحو عاجل ، في الوقت الراهن ، لدعم المشاريع الخاصة ولإضفاء الطابع غير المركزي على عملية اتخاذ القرار .

والهدف المتعلق بإنشاء نظام سليم للمشاريع الخاصة وتوسيع نطاق هذا النظام يستند إلى ثلاث مجموعات متشابكة من التدابير : التحرير والخصخصة وتحقيق الاستقرار . ويختلف التركيب المحدد للمزيج السياسي ، في هذا الصدد ، باختلاف النظم الموروثة والقيود التي تواجه أي اقتصاد بعينه وكذلك الموارد المحتملة المتاحة . بيد أن ثمة تركيزا مشتركا على الاستفادة دون عائق من الإشارات السوقية ، وكذلك على تهيئة بيئة من شأنها تمكين منظمي المشاريع ورجال الإدارة وموردي عناصر الإنتاج من الاستجابة للمعلومات المتعلقة بالأسعار بأكبر قدر من الفعالية .

التحرير

توفّر الأسواق ، بحكم تعريفها تقريبا ، إطارا يقوم فيه الوكلاء في الاقتصاد الجزئي بالدخول في تعاقدات على نحو طوعي . وقد تكون هذه التعاقدات ضمنية أو صريحة ، ولكن العمليات ذات الصلة تتضمن طريقة مقبولة لتحويل سلعة أو خدمة أو عنصر إنتاجي (أو موارد خدماتها فقط في الكثير من الأحيان) من ممثل إلى آخر في نطاق استخدام المعلومات المتعلقة بالأسعار . والتوفر الميسّر لهذه المعلومات ينشئ ضغوطا تنافسية ، مما يتسم بأهمية كبيرة بالنسبة لنتائج الاقتصاد السوقي . وهذا لا يتم بشكل سهل إلّا إذا كانت هناك مؤسسات أولية لحقوق الملكية مع تيسّر وصول الوكلاء إلى الموارد اللازمة لالتماس زيادة مصادر دخلهم .

وعملية التحرير لها دور لا غنى عنه ، ومع هذا ، فإن ثمة توقعات بالغة التفاوت تتصل بها . فهي تعد ، من ناحية أولى ، تغييرا حاسما للنظام السابق المتصل بالتنسيق الاقتصادي المقرر لأسباب سياسية أو الصادر عن تسلسل هرمي . وهي توفر ، من ناحية ثانية ، أكبر بيئة مشجعة للأفراد ذوي الحفز الذاتي ، ومن ثم ، فإنه ينتظر منها أن تحسّن من الرفاه عن طريق إزالة حالات النقص في السوق ، وزيادة استجابة المنتجين المحليين ، وتهيئة بيئة صالحة لتوفير الرفاه الاقتصادي على المدى الطويل من خلال إجراءات سياسية واضحة تحفز الاضطلاع بالتكيف اللازم استنادا إلى أحوال السوق . والعلاقة المحددة بين هذين الجانبين من جوانب التحرير تتسم بالتعقد ، وهي لا تزال جزءا من المناقشة المتعلقة بالتسلسل السليم لعملية الإصلاح (انظر الإطار السابع -) .

الإطار السابع - ١ - التكيف الهيكلي وتسلسل السياسات

ثمة شرط أساسي بالتأكيد لتنظيم المشاريع يتمثل في تهيئة بيئة تنافسية تُلزم الشركات بالقيام على نحو مستمر بتقييم تكاليفها الجارية وبالاستجابة لمطالب المستهلكين المتغيرة من خلال الاستثمار المناسب وإعادة تشكيل الاستراتيجيات بحيث تتضمن احتمالات كبيرة للنمو . ومع هذا ، فإن المنافسة لا تتم ببساطة من خلال اعتبارات الأسعار وحدها . كما أنها لا تضع الاقتصاد في حالة متوازنة واضحة المعالم . فضغوط الخروج والدخول هي التي تأتي بمكافآت وجزاءات من شأنها أن تشجع على التغير المستمر عن طريق إدخال وسائل محسَّنة لأداء الأعمال . وهناك مجالان للسياسة التنافسية جديران بالاهتمام في هذا الصدد .

يوصَف استقرار الاقتصاد الكلي وتحريره بأنهما يعززان بصورة متبادلة ظروف تنظيم المشاريع المنتجة . فتدابير السياسة الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي تعمل بصفة أساسية في صالح الطلب ، حيث تخفض التضخم وتقلل من مصاعب ميزان المدفوعات من خلال سياسات مالية وضريبية سليمة ومن خلال سعر صرف يتميز بالقدرة على المنافسة والمرونة . وتعتبر عملية استعادة الاستقرار عاملا أساسيا في تشجيع وجود معدلات أعلى في الوفورات والاستثمارات المحلية ، واجتذاب رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا الأجنبية والاحتفاظ بقوة العمل المدربة ، وكلها شروط أساسية ممكنة في تنظيم المشاريع المنتجة . بيد أن الاستقرار لا يحتمل أن يديم النمو في الأجل الأطول بدون إصلاحات هيكلية يمكن أن تضمن الاستجابة المناسبة من جانب العرض والاستخدام الفعال لرأس المال . وقد قُرنَت هذه الإصلاحات بإزالة الأنظمة التي تعيق مرونة السوق ، مثل ضوابط الأسعار ، والإعانات ، والحواجز التجارية وسياسات الاشتراء .

ويحيط بتنفيذ مجموعتي الإصلاحات والعلاقة المناسبة بينهما المقايضات ، ومسائل الموثوقية ومشاكل التوقيت التي تشغل قدرات السياسيين وكذلك الكفاءة التقنية للاقتصاديين . ويعقّد العملية أن الإصلاحات المؤسسية المرافقة - التحويل إلى الملكية الخاصة ، وإزالة التركز ، وإزالة الاحتكار ، وإعادة التشكيل المالي - ستواجه مقاومة من المصالح المكتسبة ، وإن تكاليف اجتماعية ضخمة

ستصاحب تلك الإصلاحات . وأخيرا ، ستتأثر فعالية أي جدول أعمال للسياسة بالتطورات الحاصلة في الاقتصاد العالمي . وبناء على ذلك ، وعلى الرغم من أن بعض السياسات يمكن إدخالها بشكل أسرع وأكثر فعالية من سياسات أخرى ، تقتضي الضرورة إجراء تقسيم مرحلي ملائم لعملية الإصلاح .

وسيكون لجميع هذه العوامل تأثير على نشوء تنظيم أعمال منتج . فالتقسيم المرحلي للإصلاح لم يول اهتماما كافيا للتفاعل بين استقرار الاقتصاد الكلي وتنظيم المشاريع ، وهو حسب تعريفه عملية مزعزعة للاستقرار . وقد يشكل الطلب غير الكافي ، وأسعار الفائدة المرتفعة ، ومشاكل السيولة ، والربحية المنخفضة ومعدلات الإفلاس المرتفعة عقبة ضخمة في سبيل تنظيم المشاريع مساوية للعقبة التي تتمثل في معدلات التضخم المرتفعة ، والهياكل الاساسية العامة غير الممولة تمويلا كافيا والقوة العاملة غير المتعلمة والمستقطبة .

وقد أشارت الدروس الاخيرة المستفادة من الشرق مسائل جديدة في التقسيم المرحلي للإصلاح تعبّر جزئيا عن التراث الخاص الذي ورثته هذه الاقتصادات . ويبدو أن من الواضح بصورة متزايدة أنه في ثاني أفضل عالم ، حيث تتحطم التبسيطات النظرية بسرعة ، يكون من المطلوب الاخذ إلى حد كبير بالأساليب العملية عند البحث عن استراتيجيات مناسبة لدعم جانب العرض . ولن تنشأ الروابط المطلوبة لإنشاء المشاريع المنتجة تلقائيا عند إصلاح الاختلالات القصيرة الأجل ولا بد أن تتوقف في جميع الاحوال على نوع الاقتصاد السوقي المستهدف .

فدخول الشركات وخروجها ، على نحو لا يعوقه عائق بشكل نسبي ، يعد من الأمور الضرورية . فهذا يشجع منظمي المشاريع ، سواء من كانوا جددا أو من كانوا من فئة متجددة ، على عرض سلع غير مألوفة أو انتاج سلع مألوفة بوسائل أكثر فعالية . والشركات الصغيرة الناشئة قد يتوقع منها ، بالاضافة إلى ذلك ، أن تدخل عنصرا هاما من المرونة التنظيمية وأن توفر مصدرا قيما للعمالة . والحوافز المشجعة لهذه الأنشطة الجديدة تتطلب ، فضلا عن وجود نظام سعري قوي ، توفر هيكل قانوني ومالي من شأنه كفالة حصول الشركات المجددة على الأرباح المحتملة ؛ وإدخال نظام قانوني لإعمال العقود وتنظيم الجماعات التجارية والعمليات الدمجية والقوى السوقية ؛ ووضع نظام للبراءات ؛ وسن قوانين لإشهار الافلاس مع تنفيذها على نحو فعال . وفي هذه الحالة وحدها يمكن للأسواق أن تهيئ بيئة مشجعة على تمكين التنظيم الخلاق للمشاريع من البدء في مسيرة الانتعاش (١٤) .

وينبغي لتنظيم المشاريع المنتجة ، بالاضافة إلى ذلك ، أن يضم مجموعة من الأنشطة التكميلية وأن يهيئ بيئة تتسم بالتفاعل وتشجع على التعلم وتبادل المعلومات ، ومن المسائل الحاسمة في هذا المجال ، مدى سرعة الشركات في الإتيان بقدرات تنظيم المشاريع اللازمة للعمل في هذه البيئة الجديدة . ذلك أن نقص المديرين الأكفاء ، ممن يتحلون بالمهارات اللازمة في المجالات التقنية والتوظيفية ، يشكل عقبة كبيرة أمام النمو . وقد تفيد برامج التدريب ذات التمويل الحكومي في هذا الصدد ، كما أن هناك حاجة إلى وضع سياسات من شأنها دعم القوى العاملة المتنقلة بالمهارات اللازمة .

حقوق الملكية والخصخصة

رغم أن الملكية العامة والملكية الخاصة قد تؤثران على نحو شديد التباين فيما يتصل بالكفاءة التخصيصية والانتاجية لاستخدام الموارد ، بما في ذلك كفاءتها الدينامية ، فإنه يلاحظ ، في كلتا الحالتين ، أن المالك إذا لم يمارس حقوق الملكية على نحو مباشر فإنه يقوم بتشغيل مدير ، ومن ثم تنشأ وظيفة الوكيل الرئيسي . وهذا

---

(١٤) ترد مناقشة لأنواع النظم القانونية الداعمة للتنظيم الحديث للمشاريع في T. Jorde and D. Teece, "Innovation and cooperation: implications for competition and antitrust", Journal of Economic Perspectives, No. 3 (1990), pp. 75-96.

يتطلب وجود نظام رقابة فعال[١٥] . ونقل حقوق الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص لا يغير في حد ذاته من الحاجة إلى رصد سلوك المديرين وأداء الشركات .

وتتضمن حقوق الملكية من العناصر ما لا يتعلق بالضرورة بالملكية الخاصة في جوهرها . فإصلاح حقوق الملكية يتضمن ، بالتأكيد ، عزو حقوق من حقوق الملكية للأصول القائمة ، وثمة تداخل واضح مع الخصخصة ، في هذه النقطة . بيد أن حماية حقوق الملكية الموجودة من خلال المراقبة والحوافز وآليات إعمال القوانين يتعلق ، على نحو أكثر عمومية ، بالهياكل الحكومية . ولكن عزو وضمان حقوق الملكية للأصول التي تنشأ عن المدخرات العامة والخاصة يمثلان ، بالإضافة إلى ذلك ، عاملين حاسمين في مجال توليد مدخرات جديدة وتشكيل شركات صغيرة ومتوسطة الحجم يمكن لها أن تصبح أساسا لتنظيم المشاريع على نحو ناجح وتهيئة قاعدة للشروع في عملية نمو جديدة قادرة على البقاء الذاتي .

ورغم وجود أمثلة على توفر مشاريع عامة تتسم بالكفاءة في كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، فإن هناك اعترافا عاما في الوقت الحاضر بأن استبعاد الدولة عن عملية صنع القرار ، فيما يتصل بتخصيص الأصول المملوكة لها على نحو اسمي ، يُعد من ألحّ وأصعب المهام التي تواجه البلدان الآخذة في التحول ، ولاسيما بلدان أوروبا الشرقية[١٦] إلى جانب البلدان النامية التي أنشأت قطاعات

---

(١٥) مفهوم الوكيل الرئيسي ينطوي على تحديد الطرفين المعنيين في أي اتفاق تعاقدي ، بحيث يقوم أحد الطرفين (وليكن مالك الأصول) بتوفير الحوافز اللازمة للطرف الآخر (وليكن الشخص المعين لإدارة هذه الأصول) لتمكينه من بلوغ الحد الأقصى فيما يتصل بالهدف الموضوعي لمالك الأصول . ونظرا لأن عدم تماثل المعلومات يحول دون قيام المالك النهائي بالتوجيه والرصد الكاملين لممثله في مجال تعظيم قيمة الأصول الصافية ، فإنه يلاحظ ، مع هذا ، إن ثمة تناقض في المصالح . وبالتالي ، فإن هناك تكاليف للعمليات ، وهذه التكاليف لا يمكن تحديدها في الكثير من الحالات إلا عند إعمال حقوق الملكية ، بما في ذلك المقاضاة الكاملة والمنظمة في حالات تنازع المطالبات .

(١٦) ترد مناقشة تفصيلية لقضايا حقوق الملكية ومنهجية الخصخصة في سياق (الاقتصادات التي تمر بعملية تحول) في Jozef M. Van Brabant, "On the economics of property rights and privatization in transitional economies", ملحق دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٠-١٩٩١" (الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.C.3 ، وشيكة على وشك الصدور) .

حكومية كبيرة أيضا . وعملية إخراج الدولة من مجال الإدارة الجزئية لتخصيص الاصول الرأسمالية تشكل جوهر موضوع الخصخصة في البلدان النامية . ومدى استصواب القيام بذلك يتوقف على البيئة القائمة فيما يتصل بالمشاريع الخاصة وكذلك على مستوى سرعة التحسينات التي يمكن إدخالها على هذه البيئة . وهذا الأمر يتسم بأهمية خاصة في تلك الاقتصادات الآخذة في التحول التي كانت تعتمد في الماضي اعتمادا كبيرا على التخصيص المركزي للموارد .

وثمة مواد مطبوعة كثيرة تتعلق بآليات الخصخصة نشرت بناء على تجربة الاقتصادات التي كانت مخططة في الماضي ، ومن الممكن الخروج بدروس هامة من هذه المواد مع التحذير في نفس الوقت من الإغراق في التعميمات الموروثة . وأول هذه الدروس أن أي عملية خصخصة قد تشمل تسلسلا ينقسم إلى مراحل متميزة ، وهذه المراحل قد تبدأ من مرحلة إكساب المشاريع الحكومية هيكلا من هياكل الشركات يحظى باعتراف قانوني ، إلى مرحلة إعطاء الشركات مركزا تجاريا ثابتا ، وكذلك إلى مرحلة التخلي عن جزء من حقوق الملكية (حق الانتفاع) لوكلاء غير حكوميين ، وصولا في نهاية المطاف إلى التخلي بالكامل عن حقوق الملكية من خلال البيع للسكان عموما وللمالكين السابقين أو التوزيع المجاني عليهم . ورغم أن هذا المفهوم يختلف عن طريقة الخصخصة المعترف بها بشكل واسع النطاق في الاقتصادات السوقية المتقدمة ، فإنه يمثل المفهوم المفضل لدى الاقتصادات التي تمر بعملية تحول[١٧] . وهو ما يسري أيضا على البلدان النامية ذات المقومات والوفورات المالية المحدودة .

وثاني هذه الدروس إنه يلزم ، في ضوء مدى اتساع نطاق القطاع الحكومي القائم ، إنشاء وكالة فعالة للخصخصة . وهذه الوكالة ينبغي لها أن تتحلى بقدر كبير من روح تنظيم المشاريع فيما يتعلق بالبت في سرعة وتسلسل وشمولية الخصخصة ، وحل المنازعات القانونية ، والقيام بأسرع ما يمكن بوضع نظم مؤقتة لتوفير الحوافز اللازمة للمديرين والعمال الحاليين من أجل تحسين كفاءة شركاتهم . ومثل هذه الوكالة ستواجه ، علاوة على ذلك ، اختيارات سياسية صعبة لا يمكن حلها بوسائل تقنية بسيطة دون النظر في السياق الاجتماعي الأوسع نطاقا .

---

(١٧) ترد مناقشة تفصيلية لهذه القضايا في "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا ، ١٩٩١-١٩٩٢" (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.E.1) ، الفصل ٦ .

أسباب الخصخصة هي الضغوط السياسية والأيديولوجية والمالية الممارسة على الدولة ذاتها ، علاوة على التطورات الاقتصادية السابقة المخيبة للآمال . ولكن في سياق تنظيم المشاريع ، يتطلب الأمر أن تدرس بعناية نقطتان إضافيتان . فالخصخصة تعني ضمنا منح الوكلاء الاقتصاديين بوجه عام حوافز أكبر لتنظيم المشاريع ، ولكن توجد فروق ضخمة بين الاقتصادات من حيث الطريقة التي يمكن أن يستغل بها الوكلاء المحتملون هذه الفرصة استغلالا تاما . إذ يمكن أن يؤدي نقص القدرات في مجال تنظيم المشاريع وضعف الحوافز أو عدم وجود صلات مناسبة تدعم النشاط الابتكاري إلى انحراف عملية الخصخصة عن مسارها بسرعة . وبالإضافة إلى ذلك ، لا يمكن افتراض تفوق أي شكل من أشكال الملكية على شكل آخر في جميع الصناعات وفي جميع البلدان وفي جميع الأوقات . وعلاوة على ذلك ، فإن اقتصادات الحجم الكبير والتكاليف الثابتة للمشاريع القائمة المملوكة للدولة تفرض قيودا كبيرة إلى حد ما على درجة إلغاء التركيز وإلغاء الاحتكار التي يمكن تحقيقها بتكلفة مقبولة ، بالنظر إلى التمزق الحتمي للصلات القائمة . ولهذين السببين ، فإنه من المرجح أن يكون تنوع الهياكل الحكومية ، واختلاف الصلات القائمة بين الحكومة والمؤسسات الخاصة أفضل حل للجمع بين تحمل المخاطر والتعلم والتجربة[١٨] . وعلاوة على ذلك ، فإنه من المرجح أن تهيء هذه الصلات ، ومن بينها منح عقود من الباطن وحقوق الامتياز والتراخيص ، بيئة مناسبة يمكن فيها لشركات القطاع الخاص الكبيرة والصغيرة أن تتقاسم مهام تنظيم المشاريع .

ونتيجة لذلك ، فإن الآثار المتعلقة بتحقق كفاءة الانتاج والتوزيع والمترتبة على عمليات تحويل الملكية تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة التنافسية والتنظيمية التي يعمل فيها الوكلاء الاقتصاديون وهذه البيئة لها عادة تأثيرات أكبر بكثير على الأداء من تأثير الملكية ذاتها . ولكن الملكية والمنافسة والتنظيم تشكل أساسا تعبيرات مختزلة لمجموعات معقدة من التأثيرات المتشابكة مع بعضها البعض . وكقاعدة ، فإن أثر التغيير على تحقيق الكفاءة في أحد هذه العناصر سيتوقف على ما يحدث في العنصرين الآخرين . ولذلك فإنه لا يمكن إجراء تقييم سليم لآثار الخصخصة بمعزل عن هذه التأثيرات الإضافية على الحوافز .

---

(١٨) تناقش هذه القضايا بصفة عامة في George Yarrow, "Privatization in theory and practice", Economic Policy, No. 2 (1986), pp. 342-377 and in the developing country context by H.j. Chang and A. Singh, "Public enterprise in developing countries and economic efficiency a critical examination of analytical, empirical and policy issues" (Geneva, UNCTAD working paper, 1992).

وما أن تصبح حقوق الملكية الواضحة والمؤسسات السوقية المناسبة في وضعها الصحيح ، فإن دور القطاع الخاص يصبح حاسما في تحديد كيفية التطور نحو إقامة اقتصادات سوقية مكتملة تماما . وينبغي تشجيع تكوين رأس المال الخاص في الحدود التي يحددها القانون وسياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي . ويعد هذا هاما على وجه الخصوص في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وينبغي أن يحتل تعزيز تكوين هذه الشركات ، سواء عن طريق السياسة الهيكلية للدولة أو ببساطة عن طريق السوق ، مرتبة عالية في البرنامج اللازم لتهيئة مناخ عملي . وعلى أي حال ، فإن الاصلاحات المواتية للسوق لا تؤدي إلى تصحيح تلقائي في الاختلالات الهيكلية . بل يجب ، علاوة على ذلك ، أن تتطور مجموعة متنوعة من المؤسسات بحيث تدعم ، في الأجل الطويل ، العلاقات التي لا تنشأ عن حوافز السوق وحدها .

البنية الأساسية المالية وتنظيم المشاريع

يؤدي الوسطاء الماليون -- المصارف ، والمؤسسات غير المصرفية (ومن بينها شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وشركات الاستثمار وصناديق الاستثمار المفتوح وأسواق الأوراق المالية -- دورا هاما في توزيع الموارد الوطنية على مختلف القطاعات والأنشطة . وتتمثل مهامهم الرئيسية في جمع وتوزيع المدخرات ؛ ورصد استعمالها وفرض ضوابط ، إذا لزم الأمر ، على مديري و/أو أصحاب المدخرات السابقين ؛ وأخيرا وضع نظام للمدفوعات وإدارته ، وإجازة المطالبات المتبادلة وتسويتها ، ومن بينها المعاملات الدولية .

ويتضح من الشواهد التاريخية المذكورة من قبل أن الوسطاء الماليين يؤدون دور "المطلع على بواطن الأمور" وهو دور هام يشجع على إعادة الهيكلة والنشاط الابتكاري . ويتعين للاضطلاع بهذه المهام أن يتبع الوسطاء الماليون نهجا معينا في مجال تنظيم المشاريع وأن يكتسبوا القدرات المناسبة بطريقة تساعد على تخصيص الموارد للمشاريع الابتكارية . وهذه لا تتطلب ترتيبات تمويلية قصيرة الأجل فحسب ولكنها تقتضي أيضا تحديد التزامات طويلة الأجل . وفي النظام "المعتمد على المصارف" تؤدي المصارف التجارية دورا رئيسيا[١٩] . ويرتكز هذا النظام على وجود علاقات قوية

---

(١٩) انظر : Ronald I. McKinnon, The order of economic liberalization -financial control in the transition to a market economy (Baltimore, Maryland and London: The Johns Kopkins University Press, 1991) and Jenny Corbett and Colin P. Mayer, "Financial reform in Eastern Europe: progress with the wrong model" (London: Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper Series No. 603, September, 1991) .

ودائمة بين القطاع المصرفي وقطاع الشركات حيث تمتلك المصارف الرئيسية قدرا كبيرا من رؤوس الأموال السهمية في الشركات الكبرى وفي كثير من الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم . ويجلس ممثلو المصارف في اجتماعات مجالس الإدارة ويرصدون عن كثب عملية صنع القرار والإدارة ويوجهونها . ويؤدي التأثير على قرارات الشركات وإمكانية الحصول على المعلومات إلى تعزيز التفاهم والميل إلى تدعيم التجريب في إطار سياسة عامة أطول أجلا . ومع ذلك فإن قصر مراقبة النظام على مجموعة صغيرة من المطلعين من الداخل له ثمنه الذي يتمثل في تركيز السلطة والافتقار المحتمل للمنافسة التي تكفل كفاءة التوزيع .

ولا يقتصر دور النظام المالي على تشجيع التجريب والتغير السريع . فهناك درجة من المبادلة بين استقرار الاقتصاد الكلي للنظام وديناميكية المؤسسات في الأجل الأطول التي تيسرها المشاريع المنطوية على مخاطر . وعلى المستوى العام للمناقشة ، هناك اتفاق واسع النطاق على أن المصارف التجارية المزودة ببعض صكوك التأمين ينبغي أن تؤدي دورا رئيسيا في عملية التنمية في الأجلين القصير والمتوسط . وعلاوة على ذلك ، فإن التشغيل الجيد لنظام مصرفي مزدوج يشكل عنصرا أساسيا في نجاح التحويل إلى القطاع الخاص وفي توفير التمويل للشركات الجديدة . ومن المتوقع أن تحسن المصارف التجارية الجديدة من توزيع الموارد عن طريق فرض قيود صارمة على ميزانيات المؤسسات المملوكة للدولة والمؤسسات الخاصة على السواء . ويتسق وجود نظام مالي يستند إلى قطاع مصرفي تجاري متين مع المرحلة الفعلية للتنمية ومع الطلب على الخدمات المالية في عدد كبير من البلدان النامية . ومع ذلك ، يجب إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات المالية للمؤسسات الصغيرة المشاركة في نشاط انتاجي في مجال تنظيم المشاريع (انظر الإطار السابع - ٣) . وفي عدد كبير من البلدان النامية ، تتولى إدارة نسبة كبيرة من المؤسسات الصغيرة الجديدة وبعض المؤسسات المتوسطة الحجم نساء وجدن أنه من الصعب على وجه الخصوص ، مثلهن في ذلك مثل الوكلاء الذين ظهروا حديثا في الاقتصادات التي تمر بعملية تحوُّل ، الحصول على تمويل مصرفي فضلا عن حشد من العناصر الأخرى الأساسية اللازمة للإدارة السريعة لأنشطتهن في مجال تنظيم الأعمال (انظر الإطار السابع -٣) . وفي الأجلين المتوسط والأطول يمكن بل وينبغي أن تتطور أجزاء أخرى من النظام المالي(٣٠) .

---

(٣٠) للاطلاع على حجج مقنعة في إطار هذه الخطوط ، انظر : Corbett and Mayer ، المرجع السابق ذكره ، و Tadeusz M. Rybczynski, "The role of finance in restructuring Eastern Europe", ECU Newsletter, No. 3 (1991), pp. 8-12 .

الإطار السابع - ٣ العقبات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة

الإطار السابع - ٣ تنظيم المشاريع والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاديا

التعليم وتنظيم المشاريع

ينطوي تنظيم المشاريع عن طريق تجربة أفكار جديدة والنهوض المستمر بالمنتجات والعمليات القائمة على عملية تعليم متواصلة ومستوى رفيع من التعليم العام . وتتمثل نقطة البدء في تدريب منظمين للمشاريع من ذوي الآراء العصرية في وجود نظام تعليم وطني يمكن أن يخدم الموظفين في المجالين العلمي والإداري وفي نفس الوقت يوفر القوة العاملة على جميع المستويات . ويجب أن يوفر النظام التعليمي أيضا فرصا مستمرة لإعادة التدريب والنهوض بالمهارات والمعرفة المكتسبة . وفي أغلبية البلدان الناجحة ، تؤدي الدولة دورا رئيسيا في تدعيم وتمويل التعليم الوطني والبحث الاساسي . ومع ذلك ، ووفقا لما تظهره حالة المنتجين الصناعيين في البلدان "المتألقة" بجنوب شرقي آسيا ، فإن ارتفاع مستويات التعليم النظامي المتأصلة في بداية التطور السريع ليست كافية ما لم توجد قدرة على النهوض بالنظام التعليمي وإعادة هيكلته بصفة مستمرة في إتجاه التدريب العالي والتقني مع تقدم عملية التنمية(٢١) .

(٢١) يرد استعراض هذا الدليل بمزيد من التفصيل في Sanjaya Lall and G. Kell .

الإطار السابع - ٢ - العقبات المالية التي تواجه الشركات الصغيرة

في أفضل الحالات ، سيقدم النظام المصرفي والأسواق المالية خدمات مالية مناسبة لأصحاب المشاريع . بيد أنه في بلدان كثيرة ، تذكر التقارير أن عدم توفر القروض المالية هو المشكلة الأساسية لأصحاب المشاريع الصغيرة . وصعوبة الحصول على الائتمان تبدو حادة بصفة خاصة بالنسبة للنساء ، اللائي كثيرا ما يستبعدن من نظم الائتمان العادية ، وبالنسبة للمشاريع النامية التي تحتاج إلى رأس مال كيما تتوسع . وهناك في العادة نقص أكبر في رأس مال المشاريع ورأس المال السهمي للمشاريع الجديدة .

ولذلك وضعت الحكومات ضمانات ، وفتحت تسهيلات ائتمانية ومرافق مالية خاصة لخدمة المشاريع الصغيرة الجديدة . واشترط على المصارف التجارية في آسيا وأمريكا اللاتينية إقراض المشاريع الصغيرة ، أو زُوِّدت بمصرف مركزي خاص أو مؤسسات ذروة ، أو بتمويل جديد أو نوافذ خصم أو بتسهيلات في مستوى الاحتياطيات التي يجب عليها الاحتفاظ بها في مقابل القروض المقدمة للمشاريع الصغيرة . وقد أنشئت مؤسسات تمويل لتنمية المشاريع الصغيرة الخاصة أو نوافذ المشاريع الصغيرة في سياق الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من أشكال المساعدة ، وفتحت تسهيلات ذروة لإعادة التمويل بشروط مواتية لإعادة تمويل قروض المشاريع الصغيرة ، كما تم ترتيب ضمانات جزئية وكلية . وقد أدت جميع هذه التسهيلات الائتمانية إلى زيادة في القروض المقدمة إلى المشاريع وإلى تشكيل جديد للمشاريع .

ومع ذلك ، فإن برامج إقراض المشاريع الصغيرة تنطوي على مستوى مرتفع من المجازفة كما أنها معرضة لاحتمال سوء الإدارة . بيد أنه خلال السنوات القليلة الماضية ، تغيرت مواصفات كيفية استخدام مشاريع الائتمان هذه . ولم يعد هدف تدخل مانحي المعونات هو مجرد توزيع الأموال وإنما أيضا توفير نظام مالي يخدم احتياجات أصحاب المشاريع . ويمثل إنشاء مؤسسات مالية مستدامة عنصرا هاما في هذه البرامج . وارتفعت معايير الإدارة ومستويات السداد التي يمكن قبولها فيما يتعلق ببرامج الائتمان وتُيسِّر أسعار الفائدة السائدة في السوق وجود صندوق قروض أكبر يعين على (تجنب استنفاد رأس المال) ويخدم في توجيه الأموال إلى أكثر المشاريع انتاجية .

وتم الجمع ما بين قدر أكبر من الانفتاح على التنافس والحرية في الأسواق المالية وبين تشديد مجدد على وضع قوانين متعلقة . وأصبحت البلدان المتقدمة النمو بدرجة أقل والجهات المانحة تدرك الآن أن التجديد والتنافس في المجال المالي قد يُمكّن الأسواق المالية من إشباع احتياجات كثيرة بدون تدخل حكومي .

ويتزايد أيضا الاهتمام بتقديم ائتمان إلى أصغر أصحاب المشاريع . وقد بيّن عدد من المبادرات في بلدان مختلفة أن في الإمكان خدمة حتى أصغر أصحاب المشاريع بمؤسسات ائتمانية تعول ذاتها إلى حد كبير .

الإطار السابع - ٣ - تنظيم المشاريع والنهوض بالمرأة اجتماعيا واقتصاد

إن مسائل المساواة والعدالة وعدم التمييز هي الباعث على معظم المناقشات المتعلقة بالدور الاقتصادي للمرأة ، بما في ذلك دورها كمالكة للمشاريع . بيد أن الاستغلال الناقص لإمكانيات صنع القرار والابتكار لدى نصف السكان هو تبديد للإمكانيات في حد ذاته . وتمنع الثقافة المهيمنة في الشركات وطرق العمل السائدة في المنشآت الاقتصادية ، ضمنيا على الأقل ، مشاركة المرأة ، وبصفة خاصة ترقيها في التسلسل الهرمي في المؤسسة . وتساعد الاتجاهات والتوقعات الاجتماعية المتعلقة بسلوك الجنسين في تحديد المعايير الخاصة بمشاركة الأفراد ، الذكور منهم أو الإناث ، في بيئة العمل وكأصحاب مشاريع . وإذا أريد تحقيق إمكانيات المرأة في تنظيم الأعمال ، فلابد من تغيير الاتجاهات والتحيزات الراسخة منذ زمن طويل ، إلى جانب ضرورة وجود نظام قانوني غير قائم على التمييز وسياسات داعمة في مجالات مثل التعليم والتدريب ، والفصل بين الجنسين في العمل والتمييز في الأجور ، والائتمان ورعاية الطفل .

ويمكن أن تكون مشاركة المرأة في العمل قاعدة انطلاق وعملية تعليمية يمكن منها التقدم نحو أنشطة تنظيم المشاريع . وقد زادت حصة المرأة في قوة العمل في كل مكان تقريبا في العقدين الماضيين . فازداد نصيب المرأة في مجموع السكان الناشطين اقتصاديا ، في الفترة من ١٩٧٠ إلى ١٩٩٠ ، من ٣٥ إلى ٣٩ في المائة في المناطق المتقدمة النمو ، ومن ٢٤ إلى ٣٩ في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، ومن ١٢ إلى ١٧ في المائة في شمال افريقيا وغربي آسيا . ولم تتغير النسبة كثيرا في بقية آسيا ، حيث ظلت بين ٣٥ و ٤٠ في المائة في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا ، وعلى مستوى أقل ، يقرب من ٣٠ في المائة ، في جنوبي آسيا .

وقد استوعبت الخدمات معظم الزيادة في قوة العمل النسائية[(أ)] .

(أ) كانت الزيادة في القوى العاملة النسائية في قطاع الخدمات أقوى في الاقتصادات المتقدمة النمو ، وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وفي شمال افريقيا . انظر : The world's women 1970-1990: trends and statistics (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.90.XVII.3) .

ويصوّر هذا التطور أن عددا راجحا من صاحبات المشاريع الجديدات اختار اقتصاد الخدمات(ب) . وفي البلدان المتقدمة النمو ، ينمو عدد المؤسسات التجارية التي تملكها نساء ، ومن المتوقع أن يستمر في النمو في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي(ج) . فمثلا ، امتلكت المرأة في الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧ ، باستثناء الشركات المحدودة الكبيرة ، ٣٠ في المائة من المؤسسات التجارية ، تمثل ١٤ في المائة من مجموع الإيرادات ، بالمقارنة بـ ٢٢ في المائة و ١٠ في المائة على التوالي في عام ١٩٨٢(د) . وإلى جانب كون المؤسسات التجارية التي تملكها المرأة ممثلة بنسبة راجحة في المشاريع الصغيرة النطاق ، فإن أغلبية تلك المؤسسات الموجودة في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(ب) فُسِّر هذا التفضيل بأن كثيرا من أنشطة قطاع الخدمات هي استبدال سوقي للأنشطة التي كانت تؤدى فيما سبق في الأسرة المعيشية ، مثل مراكز رعاية الطفل أو المطاعم ، كما فُسِّر بسِمات نفسية تعطي المرأة ميزة تنافسية "لإقامة علاقات ثقة عند التعامل مع الزبائن" (Rein Peterson and Klaus Weiermair, "Women entrepreneurs, economic development and change", Journal of Development Planning, No. 18 1988 (منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.88.I.A.13) .

(ج) ورقات وتقارير قطرية أعدت للمؤتمر المعني بالمرأة والمبادرات المحلية وخلق فرص العمل الذي نظمته منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أوسلو ، أيار/مايو ١٩٨٧) ؛ و George Silvestri and John Lucasiewiecz, "A look at occupational employment trends to the year 2000", Monthly Labour Review ، عدد أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، الصفحات ٤٦ - ٦٣ (من النص الانكليزي) .

(د) المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة "مصادر البيانات المتعلقة بمنظّمات المشاريع في الولايات المتحدة والشركات التي يملكها ، ورقة عمل رقم ١١ ، ورقة قدمها مكتب الاحصائيات الرسمية بالولايات المتحدة إلى مؤتمر الاحصائيين الأوروبيين ، ودورة العمل المتعلقة باحصائيات المرأة" ، جنيف ، ٢٧ - ٢٩ نيسان/ابريل ١٩٩٢ .

تتركز في تجارة التجزئة وقطاعات الخدمات ، وهي أيضا مجالات تقليدية لعمالة المرأة(هـ) .

وفي الشرق ، أخذت فترة الانتقال تغير هيكل العمالة وأحوال سوق العمل . ومع إلغاء المركزية من حيث الواقع ، لا يُعرف كم من تشريعات العمل المواتية الحالية ، ابتداء من إجازة الأمومة التي يُحتفظ أثناءها بالوظيفة إلى الرعاية النهارية ومرافق رعاية الأطفال قبل سن الدراسة باق أو سيبقى على حاله . وقد ارتفعت البطالة وأخذ التخضم يذهب بالمزايا(و) . ويدعي بعض المحللين ، مع ذلك ، أن التغييرات ستفيد في الأجل الطويل نشاط المرأة في مجال إنشاء المشاريع ، نظرا لتوفر مجال أوسع للاختيار وفرص أكثر(ز) .

وفي البلدان النامية ، وبدرجة أكبر مما في البلدان المتقدمة ، تعمل المرأة المنظمة للمشاريع غالبا في شركات صغيرة . وقدر كبير من الصناعات الصغيرة في البلدان النامية يمكن وصفه بصورة أدق بأنه صناعات صغيرة جدا ؛ حيث تتم ممارسة أعمال تجارية صغيرة في المنزل أو المباني التي تسكنها الأسرة كصناعات "المنازل" أو "الأكواخ" . وتدير النساء قسما

(هـ) Candida Brush, "Women and enterprise creation: an overview of women-owned businesses", في Enterprising Women ، (باريس ، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، ١٩٩٠) .

(و) R. Andorka, "Economic difficulties -- economic reform -- social effects and preconditions" ، في Acta oeconomica ، الرقم ٣ (١٩٨٨) ، الصفحات ٢٩١ - ٣٠٢ (من النص الانكليزي) .

(ز) Monica Fong and Gillian Paull, "Women's economic status in the restructuring of Eastern Europe", in Privatization and Democratization in Central and Eastern Europe and the Soviet Union: the Gender Dimension, Valentine M. Mogdadam, ed. (Helsinki, WIDER/United Nations University, January 1992) .

كبيرا من هذه الشركات الصغيرة . وفي أمريكا اللاتينية تمثل النساء ، في المتوسط ، ثلث عدد منظمي المشاريع الصغيرة جدا وعمالها ، غير أن هذه النسبة بلغت ٦٠ في المائة في المناطق الريفية من هندوراس على سبيل المثال ، وفي افريقيا ، تؤدي النساء دورا رئيسيا في الأعمال التجارية الصغيرة(ح) .

وتمثل هذه الصناعات الصغيرة شكلا هاما من مصادر الدخل الثانوية للأسر المعيشية للفلاحين . ووفقا لدراسة أجريت مؤخرا ، في جنوب السودان يشكل دخل الزوجة المتأتي من العمل خارج نطاق المزرعة في أنشطة كصنع السلال وقطع الحشائش وتخمير الجعّة ثلث دخل الأسرة المعيشية من مصادر غير العمل في المزارع . وبلغت هذه الحصة نسبة ٥٠ في المائة من دخل أفقر الأسر المعيشية(ط) . وحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) فيما يتعلق بمعظم البلدان النامية الفقيرة ، فإن ٥٠ في المائة من النساء العاملات في المشاريع الصناعية الريفية الصغيرة يوفر من هذا الدخل الإضافي للأسر المعيشية في المزارع(ي) .

(ح) Carl Liedholm and Donald Mead, "Small scale industries in developing countries: empirical evidence and policy implications" (Washington, DC, U.S. agency for International Development, 1987); Marilyn Carr, "Women in small-scale industries -- some lessons from Africa", Small Enterprise Development, No. 1 (1991) .

(ط) Willian J. House, "The nature and determinants of socioeconomic inequality among peasant households in Southern Sudan" World Development, No. 7 (1990) .

(ي) "إدماج المرأة في التنمية الصناعية : سياسة اليونيدو وعملياتها الميدانية في قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة النطاق" ، ورقة العمل رقم ٧ لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ .

وكثيرا ما توجد المشاريع الصغيرة للصناعة التحويلية في القطاع غير الرسمي . وتتواجد المرأة بأعداد كبيرة في القطاع غير الرسمي في البلدان النامية ، وتشكل النساء في عدد منها نسبة الثلث أو أكثر من مجموع العاملين في القطاع غير الرسمي بالمناطق الحضرية . وغالبا ما تشكل النساء العاملات في القطاع غير الرسمي نصف مجموع العاملات أو أكثر في المناطق الحضرية . وتعمل غالبيتهن في أنشطة تجارية وخدمية صغيرة ، حيث يمكن بدء أعمال تجارية برأسمال صغير أو بدونه وبمهارات قليلة أو بدونها . ويعمل الكثير من النساء أيضا في المنزل بأعمال بالقطعة لحساب مؤسسات الصناعة التحويلية(ك) .

وتنجذب المرأة للعمل في الصناعات الصغيرة جدا نظرا للعدد المحدود من الحواجز التي تعيق الدخول إليها ولطبيعة العمل المرنة التي تتيح الجمع بين العمل المربح والمسؤوليات المنزلية ، غير أن هذه العوامل نفسها تجعل أيضا توسيع مشاريع المرأة أمرا صعبا . فالعقبات التي تواجهها المرأة كصاحبة عمل تجاري ترتبط بالتقييدات المفروضة على انجازاتها الاجتماعية والاقتصادية ككل(ل) . ويمكن تصنيف هذه العقبات ضمن فئات اجتماعية وقانونية ومؤسسية وتعليمية واقتصادية ومالية .

وقد أظهرت الدراسات التي أجريت على الأعمال التجارية الأسرية في البلدان الصناعية أن الاسهامات المباشرة وغير المباشرة للمرأة في الأعمال الأسرية قد تكون لها أهمية حيوية ، إلاّ أنه لا يتوقع من المرأة عادة اتخاذ دور علني في إدارتها(م) . بالأبناء (وأزواج البنات) هم الذين يعدّون لتولي إدارة العمل فيما بعد وليس الفتيات . ولربما يطرأ الآن تغيير على

(ك) "القطاع غير الرسمي والعمالة الحضرية ـ استعراض الأنشطة المعنية بالقطاع غير الرسمي الحضري" (جنيف : مكتب العمل الدولي ، ١٩٩٠) .

(ل) Charlotte Taylor, Women and the business game: strategies for succesful ownership (New York, Cornerstone Library, 1980), p. 16 .

(م) Pat B. Alcorn, Success and survival in the family-owned business (New York, McGraw-Hill, 1982) .

هذا النمط في البلدان الصناعية ، إلاّ أنه ما زال قائما في مناطق واسعة من العالم النامي . وكقاعدة ، لا تتلقى المرأة تشجيعا من الاسرة والانداد لبدء مشروع تجاري ؛ كما أن الاتجاه السائد لا يميل لمنحها إمكانية الوصول إلى شبكات الأعمال التجارية التقليدية التي توفر فرص الاتصالات والمساعدة ، لأن هذه الاتصالات توجد غالبا في المؤسسات التي تكون بحكم الواقع إن لم تكن بحكم القانون للرجال فقط .

وقد تتضارب المسؤوليات المنزلية مع مسؤوليات العمل التجاري . وحتى مع عدم وجود عقبات أخرى ، فليست هناك ميزة تنافسية واضحة للنساء اللاتي لا تتعرقل مجالاتهن لصعود سلّم المناصب في الشركات أو النجاح كمنظمات مشاريع بما يطلق عليه "رحلة العمل المزدوجة" التي تجمع بين واجبات المهنة والأسرة . وحتى إذا ما أزيل الفصل بين الوظائف ، وإذا ما كانت فرص الحصول على التعليم والتدريب متساوية ، وان تم تعميم مبدأ دفع أجور الأمومة للوظائف المحمية ، فلن يكون هناك تشجيع كبير للمرأة المشتغلة بتنظيم المشاريع ما لم يتم توفير مرافق معتدلة الكلفة لرعاية الطفل ومرحلة ما قبل المدرسة(ن) .

وتعزز القوانين العامة والانظمة الحكومية والسياسات المؤسسية المعايير والمواقف الاجتماعية ـ الثقافية . فبعض البلدان لا تشجع الاسر ذات الدخل المزدوج وذلك عن طريق السياسة الضريبية ؛ وتحدد بلدان أخرى المهن التي تستطيع المرأة الدخول فيها وملكيتها للأعمال التجارية وحقها في

(ن) يتضح هذا "الحرمان من الفرص التنافسية" من أنه في الولايات المتحدة ، فعلى سبيل المثال ، تكسب المرأة التي يكون سنها ٢١ عاما ما يعادل في المتوسط ٩٠ في المائة من أجر الرجل ، ولكنها عندما تبلغ ٣٥ عاما وتعمل كموظفة متفرغة لها طفلان فإن دخلها ينخفض إلى ٤٦ في المائة من متوسط دخل الرجل (انظر : Sylvia Ann Hewlett, "The price of motherhood", Financial Times, 26-27 October 1991) وفي خارج نطاق الاسرة الموسعة يقتصر توفير هذه الخدمات إلى حد بعيد على البلدان ذات الدخل المتوسط والمرتفع ، غير أن توفير هذه الخدمات يتباين تباينا هائلا حتى في هذه الحالات .

الانضمام إلى النقابات العمالية وقدرتها على الاقتراض أو الإقراض دون موافقة الزوج أو الوالد ، ولا تزال هناك بلدان لا تسمح للمرأة بالتصويت في الانتخابات أو بقيادة السيارات(س) .

وقد أصبحت المرأة اليوم أفضل تعليما من أي وقت في الماضي ، ومع ذلك فالتقدم الذي أحرزته في عالم الشركات كان أبطأ بكثير . وتشير الدراسات المعنية بأدوار الجنسين والتأهيل الاجتماعي إلى أن المرأة الشابة توجّه منذ سن مبكرة بعيدا عن المجالات غير التقليدية . وهناك الكثير من الدلائل التي تثبت أن موقف الفتيات إزاء العلم والتكنولوجيا يتشكل منذ سن مبكرة جدا(ع) . فالفتاة عند اتمامها الدراسة الأولية تكون قد ضيقت الخيارات المحتملة لمستقبلها المهني وحددتها بالمجالات التي يغلب وجود النساء فيها . والتعليم التقليدي ، مع التأكيد المتماين على خيارات المهن التكنولوجية والنماذج المقولبة للجنسين وعدم المساواة في الوصول إلى البرامج التدريبية وأنماط تربية الطفل ، كلها تثني المرأة عن التفكير في أنشطة تنظيم المشاريع كسبيل مناسب . ويلزم زيادة وعي أطفال المدارس بشأن تنوع خيارات المهن التقنية وتقليل اللجوء إلى النماذج المقولبة للجنسين في المدارس وتوفير فرص متساوية في الوصول إلى البرامج التدريبية .

أما الفصل المهني للنساء في سوق العمل فيمثل حاجزا آخر أمام المرأة التي يمكن أن تفكر في الاشتغال بتنظيم المشاريع . فنقص فرص توظيف

(س) تحدد "اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة" معايير للبلدان المنظمة إليها ومبادئ تدعم توعية البلدان غير المنضمة إليها . وقد صدقت حتى الآن ١١١ دولة على هذه الاتفاقية أو انضمت إليها . ومع ذلك فلن يتم بلوغ المساواة إلاّ إذا قامت الدول بتحويل مبادئ هذه الاتفاقية إلى سياسات وممارسات وطنية .

(ع) Ingrid Granstam, "Girls and women in science and technology, education", in Innovations in science and technology education, vol. II, David Layton, ed. (Paris, UNESCO, 1990) .

المرأة في بعض المهن أو الوظائف يعني أن سبلا هامة للتدريب والخبرة قد أغلقت أمامها . وللفصل المهني والدخل المنخفض أثر تراكمي يحد من إمكانية حصول المرأة على الائتمان والمساواة عن طريق التوفير(ف) .

وقد أوردت عدة دراسات أجريت في البلدان النامية أن المرأة التي تشتغل بتنظيم المشاريع ترى أن المشكلة الرئيسية في عملها التجاري هي عدم قدرتها على الحصول على التمويل الكافي لعملياتها(ص) . وهكذا ما يراه الرجل أيضا ، ولكن المعايير الاجتماعية ـ الثقافية يمكن أن تضيف المزيد من القيود على حصول المرأة على الائتمانات . فعلى سبيل المثال ، قد يُرى أن من غير المناسب أن تتنقل المرأة بمفردها بين مسكنها في منطقة ريفية وبين المؤسسات المالية في المدينة . وفي العديد من المناطق الريفية بالبلدان النامية تترأس نسبة كبيرة من النساء بحكم الواقع الأسرة المعيشية بما أن هجرة الرجل إلى المناطق الحضرية بحثا عن العمل تؤدي لإدارة المرأة للمزرعة بمفردها ، وهكذا تعوق العقبات المذكورة أعلاه الاستفادة الفعّالة من موارد المزرعة .

وعند فشل المؤسسات المالية الرسمية في تلبية احتياجات المرأة من رأس المال فإنها تتجه إلى مصادر غير رسمية . كما أن الحاجة إلى اللجوء لشبكات غير رسمية من أجل الحصول على رأس المال اللازم لبدء العمل وعلى القروض الأولية قد تضع المرأة في موقع ضعيف . وفي أغلبية الأحيان يحظر على المرأة دخول منظمات الرجال المحلية كالجمعيات التعاونية الزراعية

(ف) انظر : Richard Morse, "The capital gap", Setting the Research Agend: proceedings of the Bentley Small Business Conference, Waltham Masseshusetts, Bentley College, 1981.

(ص) Margaret Lycette and Karen White, "Improving women's access to credit in Latin America and the Caribbean: policy and project recommendations", in Women's Ventures, Marguerite Berger and Mayra Buvinic, eds. (West Hartford, Connecticut, Kumarian Press Inc., 1989).

أو النوادي الاجتماعية التي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات بشأن مصادر الائتمانات وإجراءات طلبها وحيث يجري العديد من الاتصالات لوضع الترتيبات الخاصة بالتمويل غير الرسمي .

وتنهض منظمات غير حكومية ومؤسسات تمويلية مختلفة مثالا على كيفية مساعدة المرأة المشتغلة بتنظيم المشاريع . وتشجع "المؤسسة المصرفية العالمية النسائية" النساء في جميع البلدان على الانتساب إلى المؤسسة ، كما يقدم برنامج ضمان القروض التابع لها الائتمانات الأولية . ومن الأمثلة الأخرى "مصرف غرامين" في بنغلاديش الذي يقدم القروض بصورة خاصة إلى أفراد السكان الذين ليست لديهم أراض أو أصول(ق) . ويخدم هذا المصرف اليوم مليون مقترض تشكل النساء ٩٣ في المائة منهم . وتربو نسبة سداد القروض على ٩٨ في المائة .

(ق) Berger and Buvinic, eds., op. cit.; Muhammed Yunus, "Credit and the informal sector: the experience of the Grameen Bank" paper presented at the Consultation on the Economic Advancement of Rural Women in Asia and the Pacific jointly organized by IFAD and APDC. Duala Lumpur, Malaysia, 15-21 September 1991 .

ومما لا شك فيه أن كثرة من المهارات في مجال الاعمال التجارية والصناعية (مثل المحاسبة ، والاحصاءات ، وجمع المعلومات والتحليل الاقتصادي) مفيدة في بدء مشاريع جديدة ، ومن السهل نسبيا الحصول عليها . ولا يحتاج منظم المشروع ذاته إلى امتلاك هذه المهارات ولكن ينبغي في هذه الحالة أن يكون في مقدوره توفيرها من داخل الاقتصاد .

ويتحلى من سيصبح من منظمي المشاريع بصفات معينة هي : الخيال ، والمبادرة ، والابتكارية ، والنزوع إلى الاستقلال والثقة الكبيرة بالنفس والاستعداد للمجازفة والمثابرة أو الاستعداد للعمل الشاق ، وغالبا التضحية بمباهج ووسائل راحة حالية من أجل مكاسب مستقبلية غير مؤكدة . ويعتمد النجاح على مزيج شخصي من هذه العناصر والعناصر الاخرى التي تسمح بالخروج عن الممارسات النمطية والتعرف السريع على الفرص الجديدة واتباع نُهج مبتكرة للاستفادة منها . وغالبا ما تكون المواهب اللازمة لتنظيم المشاريع والهامة للنجاح مواهب فريدة أو مستندة إلى التجربة ، وبالتالي يصعب تعلمها أو اكتسابها . ولكن يجري حاليا البدء في بذل محاولات لاستحداث التدريب المحفز للهمم الذي يهدف إلى تغيير المواقف إزاء الابتكار ، والبحث الفعّال لإدخال تحسينات ، والمثابرة على تحقيق ميزة تنافسية . وتشمل القنوات الاخرى لتعليم منظمي المشاريع عقد دورات دراسية عن تنظيم المشاريع تشمل تحديد الفرص ، وتطوير المنتجات ، وتخطيط وتمويل المشاريع . ويمكن التشجيع على محاكاة برامج مدارس الأعمال التجارية والصناعية في الاقتصادات المتقدمة النمو[٣٢] . وعلاوة على ذلك ، يشكل الدعم التعليمي قناة هامة يمكن من خلالها بلوغ روح المبادرة لتنظيم المشاريع وتشجيعها بين فئات الاقليات والمؤسسات الصغيرة في القطاع غير الرسمي[٣٣] .

---

(٣٢) انظر : W. Ed McMullan. "Entrepreneurial support system: an emerging scientific frontier", Journal of Development Planning, No. 18 (1988), pp. 53-61 .

(٣٣) انظر : J. Boomgard, S. Davies, S. Haggblade and D. Mead, "A Subsector approach to small enterprise promotion and research", World Development, No. 2 (1992), pp. 199-212 .

والطابع المعقد والتراكمي للتقدم التقني المعاصر ، فضلا عن كم ونوعية المعلومات والمعرفة اللازمين للابتكار يجعل من تنظيم المشاريع الحديث جهدا جماعيا أكثر منه جهدا فرديا . ويعني الانتشار السريع للابتكارات أن جهد الفريق هذا ليس عملا فريدا من أعمال المخاطرة والشجاعة ، ولكن عملية تعليمية مستمرة . ونتيجة لذلك ، يجب أن تقوم العمليات التعليمية المناسبة على مستوى الشركة وأن تنشأ برامج تدريبية بدعم من الأموال الخاصة والعامة على السواء . وتستحق استراتيجيات الهندسة العكسية التي تفضلها بعض اقتصادات جنوب شرقي آسيا أن يُنظر فيها بعناية أكبر في البلدان المتحولة ، وتستحق قيمة الدورات الهندسية والتصميم الصناعي أن تولى اهتماما خاصا . وعلاوة على ذلك ساعد تنظيم المشاريع المعتمد على الجامعات على تطور الشركات المعتمدة على التكنولوجيا الجديدة .

وقد أدى هذا الطابع المتغير في مجال تنظيم المشاريع إلى شيء من عكس الأدوار بين الموهبة والتعليم . فمفهوم الفريق الجديد يزيد من الطلب على العمال والموظفين التنفيذيين القادرين على التعاون في بدء الأعمال والتمشي مع التعديلات الصغيرة اللازمة لتحسين العمليات الروتينية اليومية لشركاتهم والنهوض المستمر بالمنتجات والتكنولوجيات . وتعد القدرات الأعلى من المتوسط التي يتميز بها العمال والموظفون التنفيذيون هامة في العمليات الابتكارية في معظم البلدان الناجحة . وفي هذه الحالة ، يمكن بل وينبغي بذل جهد أكبر بكثير في التعليم المتعلق بتنظيم المشاريع .

السياسة التكنولوجية وتنظيم المشاريع

يحظى إسهام التغير التكنولوجي في الرخاء الاقتصادي الطويل الأجل بقبول واسع النطاق . ومع ذلك ، فهناك خلاف حول ما هي الظروف المؤسسية وتدابير السياسة العامة التي تشجع تطوره السريع على أفضل وجه . إذ أن تشجيع فرادى المنتجين على تكريس موارد من أجل مستقبل غير مؤكد دون أن يطغى ذلك على فوائد توفر المنتجات على نطاق أوسع ، إنما يتطلب نظاما معقدا من الحوافز وتنوعا في الدعم المؤسسي العام والخاص (٣٤) .

---

(٣٤) يبرز هذه النتيجة البحث المكثف الذي أجراه Richard Nelson (see "Incentives for entrepreneurship and supporting institutions", in Economic Incentives, B. Balassa, ed. (London Macmillan), pp. 173-187; and "Capitalism as an engine of progress", Research Policy, No. 19 (1990), pp. 193-214) .

ويحتل البحث والتطوير مركزا رئيسيا في أي نظام وطني لتنظيم المشاريع . وبالنسبة للمشروع ، يتضمن البحث والتطوير التزاما طويل الأجل بتوفير موارد ذات عوائد تتسم بعدم اليقين . وفي ظل هذه الظروف ، يواجه الاستثمار في البحث والتطوير عراقيل كبيرة . وقد كان من شأن الصعوبات التي تواجه المشاريع الخاصة في هذا الصدد ، والتي نجم عنها عدم الاستثمار بما فيه الكفاية في البحث والتطوير وازدواجية البحوث القائمة ، أن أوجدت سببا قويا في الاقتصادات السوقية للاضطلاع بأنشطة البحث والتطوير التي تتلقى الدعم من الحكومة . وقد وظفت الحكومات ذاتها بصورة مباشرة موارد للبحث والتطوير بما في ذلك إجراء البحوث وجنت فوائد تجارية من استثمارها وقدمت الدعم بصورة غير مباشرة من خلال البحث والتدريب الجامعيين ، والوكالات الحكومية وسياستها المتعلقة بالشراء .

على أن نشاط البحث والتطوير لا تقتصر مسؤوليته على الحكومة . وفي واقع الأمر ، تضطلع بالجزء الأكبر من البحث في معظم البلدان شركات خاصة ، بما في ذلك البحث التعاوني والمعاملات السوقية . وهناك أسباب اقتصادية وجيهة وراء لزوم اكتساب الشركات الخاصة قدرات في مجال البحث والتطوير على الرغم مما يكتنف ذلك من مخاطر ، إذا لم تكن التكنولوجيا مستخدمة . ومما يحفز الشركات على إدراك آخر التطورات التكنولوجية من مصادر متنوعة ، واستخدامها وتسويقها ، ما تحققه من فوائد من كونها رائدة في التحرك ، ومن تأثيرات التعلم والشهرة . وبوجه خاص ، فإن البحث والتطوير ينشئ ثقافة ابتكارية تكتسب أهمية متزايدة ، بالنظر إلى ما تتسم به التنمية التكنولوجية في جزء كبير منها من طابع التراكم والتقليد .

وينبغي أن ينظر إلى السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا بوصفها مكملا ضروريا لإعادة تشكيل هيكل الصناعة وللسياسات التنافسية . ومادام البحث والتطوير يمثل استثمارا طويل الأجل يخضع لحسابات التكلفة ، فبإمكان الحوافز الضريبية والدعم المالي أن توفر حافزا قيّما على البحث والتطوير داخل المؤسسة . على أن تعزيز البحث والتطوير بنجاح يتطلب منظمي مشاريع من القطاع الخاص يتسمون بالكفاءة يدعمهم التزام استراتيجي من جانب الدولة يساعد على خلق رؤية إنمائية على المدى الطويل (انظر الإطار السابع - ٤) .

الإطار السابع - ٤ - البحث والتطوير : مبررات التدخل الاستراتيجي

قام عدد من البلدان النامية الناجحة ، لا سيما بلدان جنوب شرقي آسيا ، باستثمار مبالغ هائلة في مجال البحث والتطوير من كل من المصادر الخاصة والعامة . ومن الأمثلة البارزة في هذا الخصوص جمهورية كوريا التي أنفقت ٢,٣ في المائة من الناتج القومي الإجمالي في مجال البحث والتطوير في فترة الثمانينات ، وهذا الرقم أعلى من مثيله في عدد من بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي . ويتولى تنفيذ معظم عمليات البحث والتطوير عدد من كبريات الشركات الخاصة التي تعرف باسم "تشايبول" والتي يغلب عليها الطابع الصناعي . كذلك فإن التزام هذه الشركات إزاء عملية التحسين المتواصل لا يتوقف عند حدود الجهود الرسمية في مجال البحث والتطوير . فقد طلب من هذه الشركات منذ الستينات أن تخصص ٥ في المائة من مجموع مبيعاتها لتدريب الموظفين . ويسهم هذان الالتزامان في توطيد القدرات القوية على مستوى المؤسسة .

غير أن السياسة الحكومية تلعب دورا استراتيجيا عن طريق دعمها المعلن للوحدات الإنتاجية التي تعمل على النطاق الواسع ، لتشجيع الاستثمار في الصناعات التكنولوجية المعقدة وتقييد الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أن الحوافز الضريبية وتشكيل هياكل أساسية علمية وتقنية متقدمة يشكلان محورا لتحسين الصناعات يرتبط في غالب الأحيان ارتباطا متينا ب "القطاعات ذات الأولوية" أو "القطاعات المبشرة" . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد أرغمت الشركات على دخول أسواق التصدير منذ وقت مبكر وتناقصت الإعانات المالية عندما أثبتت الشركات الأكثر نضوجا جدارتها في الأسواق الدولية .

وفي بلدان نامية أخرى كانت فيها نفقات البحث والتطوير مرتفعة ، كالبرازيل والمكسيك والهند ، لم يتم سوى تركيز ضئيل على القطاع الإنتاجي كما لم تتم تنمية الصلات بين قطاعي الإنتاج العام والاستهلاك الخاص في ميدان البحث والتطوير بشكل جيد .

وعلى الرغم من أن الاستثمار المباشر الاجنبي ييسر الوصول السريع إلى المهارات والتكنولوجيا والروابط الدولية ويمثل بديلا قويا للقدرات الذاتية المفقودة ، فإن الحذر له ما يبرره بالنظر إلى الظروف السائدة التي تتسم بعدم تناسق المعلومات ووجود احتمال كبير لحدوث سلوك انتهازي . وينبغي بذل جهود لإقامة روابط على الصعيد المحلي للحيلولة دون التحول إلى متلق سلبي للتكنولوجيا ، مما يؤدي إلى الحد من النمو وتقويض القدرات المحلية . وتجربة بلدان جنوب شرقي آسيا جديرة بالاستفادة منها في هذا الصدد . فقد كانت تجربتها نهجا انفتاحيا يتسم بانتقائية شديدة تضطلع فيه الدولة بدور حاسم بوصفها "الجهة القائمة بالانتقاء" أو "الجهة الميسرة" ، ويهدف في آخر المطاف إلى دفع عجلة تقدم متنام نحو توسيع نطاق القدرات المحلية القائمة . وفي معظم الحالات يكون البلد المضيف متلقيا سلبيا لنشاط تنظيم المشاريع بدلا من أن يكون صاحب ذلك النشاط . فينبغي اتخاذ تدابير ملائمة بما فيها مشاركة المهندسين والمصممين المحليين ، وتقديم الدعم في مجال المعلومات والمساومات ، واتباع السبل اللازمة لتعزيز الهندسة العكسية . وبصورة أكثر انتقائية ، يجب أن يكون الدعم المقدم للعلوم الأساسية والتطبيقية مصحوبا بتيسير فرص التعليم العالي للشركات . ولتلبية الاحتياجات التكنولوجية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم ينبغي توجيه اهتمام خاص إلى بيئتها التي يجب أن تكون ملائمة ومتيحة للإمكانيات (انظر الإطار السابع - ٥) .

الإطار السابع - ٥ - مجمعات التكنولوجيا ومؤسسات رعاية المشاريع الوليدة (الحضانات) وهيئات دعم الصناعة

إن الفوائد التي يمكن جنيها من سياسة موضوعة بشكل جيد في مجال التكنولوجيا عظيمة . على أن التدابير الملائمة يجب أن تكون انتقائية وأن توفر الضمانات اللازمة التي لا تسمح بتقديم دعم غير اقتصادي أو غير ضروري طويل المدى . وهذه الشواغل تمتد أيضا إلى السياسات التي تدعم الاستثمار الصناعي ، وعبء إعادة تدريب العمل أو نقلهم في القطاعات المتدهورة . وينبغي أن يولي واضعو السياسات اهتماما كبيرا إلى الحاجة إلى كفالة تحقيق الاستجابة المرنة من جميع عوامل الإنتاج للفرص المتغيرة المتصلة بتنظيم المشاريع الإنتاجية في الحوار القائم بينهم وبين القطاع الخاص .

تحاول مجمعات التكنولوجيا ومؤسسات رعاية المشاريع الوليدة وهيئات دعم الصناعة تلبية احتياجات المشاريع عن طريق تركيز خدمات الدعم في مكان واحد . فمجمعات التكنولوجيا تستهدف المؤسسات ذات التكنولوجيا الرفيعة وذلك غالبا في صناعات بعينها تكون محور البرامج الترويجية المدعومة من الأموال العامة ، وهي ترتبط بالمؤسسات الاكاديمية ومؤسسات البحث المجاورة لها . والهدف من مؤسسات رعاية المشاريع الوليدة هو تقديم المساعدة الانتقالية للمشاريع المبتدئة وطابعها التقليدي هو أنها لا تركز على أي نوع معين من الصناعات . أما هيئات دعم الصناعة ، الخاصة منها والعامة ، فتوفر العناصر الرئيسية للهياكل الاساسية كالأراضي والمنافع ومرافق التدريب والإنتاج المشترك . وعلى الرغم من أن هيئات دعم الصناعة كانت تقليديا جزءا من الجهود السابقة لتعزيز المشاريع ، فإن أهميتها تناقصت في السنوات الاخيرة . وكما في حالة الائتمانات ، فقد أصبح يتوقع أكثر فأكثر من هيئات دعم الصناعة بلوغ الاكتفاء الذاتي ، وذلك على خلاف مؤسسات رعاية المشاريع الوليدة ومجمعات التكنولوجيا . وقد يكون أي واحد من هذه المرافق مندمجا مع مناطق تشجيع الصادرات التي تستفيد أيضا من اللوائح الضريبية والتنظيمية المواتية جدا التي ترمي إلى تشجيع الصادرات .

ومع أنه في إمكان الحكومات أن تلعب دورا هاما في تشجيع مؤسسات رعاية المشاريع الوليدة ومجمعات التكنولوجيا ، فإن أسلوبها البيروقراطي ليس مناسبا في معظم الاحيان . فمؤسسة رعاية المشاريع الوليدة أو مجمع التكنولوجيا يمثل كل منهما بحد ذاته مجازفة في مجال تنظيم المشاريع يتعين أن تكون مرنة وسريعة التغيُّر لكي تواكب سرعة التحولات التي تطرأ على التكنولوجيات والاسواق . ولذا يتزايد اليوم عدد هذه المرافق التي يبادر بها القطاع الخاص أو التي تنشأ بجهود مشتركة بين القطاعين العام والخاص بناء على مبادرة خاصة .

وأصبح الآن ممكنا ، في بلد بعد آخر ، إيجاد بيئة مصغرة لدعم التكنولوجيا الرفيعة والمشاريع ذات القيمة المضافة العالية وذلك عن طريق التنسيق المخطط ما بين البحث والتطوير والتدريب والإنتاج الآلي والإنتاج التجاري في مجمع تكنولوجيا واحد . وإن التركيز المتجدد على التكنولوجيا بوصفها حجر الزاوية في سياسات التنمية ، لا سيما في آسيا وأوروبا الشرقية ، يضمن تقريبا تزايد عدد مجمعات التكنولوجيا ومؤسسات رعاية المشاريع الوليدة .

تنظيم المشاريع في البلدان النامية

كانت الفترة الممتدة بين عام ١٩٥٠ وعام ١٩٧٣ عصرا ذهبيا للتنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاد العالمي حيث حقق نموا في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي أسرع مما سُجل في أي وقت مضى . وفي البلدان النامية تحقق أسرع نمو في آسيا وأبطأ نمو في البلدان الافريقية . وكانت معدلات اقتصادات أمريكا اللاتينية وسطا بين الإثنين . على أن جميع المناطق أظهرت تباينا كبيرا على الصعيد الوطني . وقد لوحظ ذلك بوجه خاص في آسيا حيث ظهر التصنيع السريع في بعض البلدان كمفارقة في مواجهة المشاكل التراكمية التي نتجت عن إنهاء الاستعمار حديثا وعن وجود اقتصادات ريفية ضعيفة . وتعكس هذه الفوارق تركات اقتصادية وسياسية وثقافية موروثة ، واختلافات في أداء السياسات وفي القدرة على خلق مؤسسات جديدة قادرة على إيجاد الحلول لمشاكل التنمية في عصر جديد .

وقد انعكست آثار هذه الفوارق في نشوء طبقة منظمي المشاريع وما أصبح لهم من نفوذ . وكان من شأن غياب المتطلبات الأولية لتنمية القطاع الخاص في عديد من البلدان أن شجع الدولة على الاضطلاع بدور في مجال تنظيم المشاريع ، وهو دور اتسع نطاقه في عدد من الاقتصادات ، لا سيما في افريقيا . وقد دفعت اعتبارات مماثلة كثيرا من الاقتصادات إلى حماية أسواقها المحلية على أمل تشجيع المشاريع الحديثة العهد وبناء قاعدتها الاقتصادية . ولم يحدث إلا في بضعة اقتصادات أن قامت نخبة وطنية قوية بوضع استراتيجية للادخار والاستثمار على الصعيد المحلي في رأس المال المادي والبشري على السواء ، حيث أوجدوا بذلك ظروفا لنمو قائم على التصدير ، وهي ظروف أفادت من اتساع نطاق التجارة العالمية . وقد كانت اقتصادات جنوب شرق آسيا الحديثة التصنيع نموذجا لهذه الاستراتيجية الأخيرة . وبالمقارنة ، كان من شأن الروابط الاقتصادية الضعيفة أو غير الملائمة التي أقامتها الدول الحديثة الاستقلال التي اضطلعت بمسؤوليات اقتصادية تجاوزت في كثير من الحالات قدراتها الإدارية ومواردها المتاحة ، أن زادت من حدة التشوهات الاقتصادية للهياكل الاستعمارية في افريقيا . ولم يحقق منظمو المشاريع الوطنيون الحديثو العهد ، والذين نشأوا في ظل هذه الظروف ، سوى نجاح جزئي في بناء قاعدة اقتصادية حديثة . وفي ظل هذه الظروف ، بقيت موارد كبيرة في القطاع الزراعي أو تم توجيهها نحو القطاع غير الرسمي .

وفي الفترة التي أعقبت الهزة النفطية التي حدثت بعد عام ١٩٧٣ مباشرة ، كان بوسع البلدان النامية التي لها موارد في مجال الطاقة والبلدان الأخرى القادرة على

الوصول إلى الدولارات البترولية المعاد تدويرها أن تتغلب على بعض القيود المالية في مجال التنمية . بيد أن مشاكل الديون المتراكمة في أمريكا اللاتينية وافريقيا ، مضافا إليها الانخفاض في أسعار السلع الاساسية الأولية التي لا تزال مصدر الكسب الرئيسي من الصادرات في العديد من البلدان ، أدت بسرعة إلى حدوث اختلال في مجال الاقتصاد الكلي على الصعيد المحلي . وكان من شأن ما حدث بعد ذلك من تقييدات في السياسات النقدية والضريبية وإعادة مواءمة العملات أن شكلت ضغوطا كبيرة على منظمي المشاريع المحليين . إلا أن التحول إلى القطاع الخاص والتحرر من القيود اللذين أخذ بهما في السنوات الاخيرة وفرا فرصا جديدة للقطاع الخاص . فقد انتعش النمو ، وإن لم يعد إلى مستويات ما قبل عام ١٩٧٣ ، وكان من الصعب تخفيض مستوى البطالة ، واتسع نطاق التباين في الدخل . وفي هذا السياق ، زاد الاهتمام بوضع استراتيجيات جديدة تهدف إلى مواجهة تحديات التنمية في العقد القادم .

وقد ظهر اهتمام كبير بتجربة الاقتصادات الآسيوية الناجحة التي حافظت على معدلات نمو عالية ، بل وفي بعض الحالات عززت سرعة توسعها الاقتصادي ، في حين عملت على إدارة أوضاعها في مجال الاقتصاد الكلي بطريقة أدت إلى عدم اتساع التباين في الدخل أو تفاقم التزامات خدمة ديونها التي تستطيع تحملها . وقد اتسمت هذه الاقتصادات بقدر أكبر من العلاقة التكاملية بين القطاعين الخاص والعام . وقد سمح هذا للدولة بالتدخل استراتيجيا لدعم تنظيم المشاريع من جانب القطاع الخاص بدلا من أن تحل محله . وبالتالي ، فإن الخطوات الاخيرة التي اتخذتها هذه البلدان لتوسيع نطاق قطاعها الخاص ومواصلة فتح اقتصاداتها لم تظهر كتغيير مفاجئ في السياسات ولم تولد المشكلات السياسية الصعبة التي يواجهها عادة العديد من الاقتصادات النامية الاخرى . ولسوف تتابع اقتصادات نامية كثيرة ما لجأت إليه الصين مؤخرا من اعتماد بعض هذه التدابير باهتمام شديد ، بما في ذلك الاقتصادات التي كانت مخططة في السابق وبدأت عملية تحوّل إلى الاقتصاد السوقي . وفي ظل الظروف العالمية الراهنة ، فإن احتمال نجاح تنظيم المشاريع الإنتاجي في تحويل أكثف بلدان العالم سكانا سيمثل نقطة ناصعة في أفق يكتنفه الظلام في الغالب .

تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة افريقيا

كان النمو بعد الحرب أبطأ كثيرا في افريقيا منه في مناطق البلدان النامية الاخرى ، فقد شهد العديد من البلدان الافريقية ، منذ الاستقلال ، تآكلا تدريجيا في الروابط التي تصلها بالاقتصاد العالمي دون أن يكون بمقدورها إحلال روابط محلية أو

إقليمية محسّنة محلها ، وقد كانت آثار التباطؤ في النمو على الصعيد العالمي بعد عام ١٩٧٣ ملحوظة بوجه خاص . ولا يزال هناك إحساس متنام بخيبة الأمل والإحباط يحض على إعادة التفكير بصورة جذرية في استراتيجيات التنمية على مستوى القارة . وهناك حاجة فيما يبدو إلى إحداث تحول في الهياكل القائمة واعتماد نهج جديد في السياسات .

تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع

كان الغياب الفعلي للمؤسسات السوقية والهياكل الأساسية الملائمة لدعم عملية التنمية هو الأساس المنطقي لاضطلاع الدولة بتنظيم المشاريع في العديد من الاقتصادات الافريقية فيما بعد مرحلة الاستعمار . لذلك ، وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير على نطاق القارة ، قام عدد من الاقتصادات الافريقية ، لا سيما أنغولا وتونس وزامبيا والسنغال والسودان وغينيا وموزامبيق بتعزيز قطاعات كبيرة تابعة للدولة .

والدلائل المتوفرة عن أداء المؤسسات المملوكة للدولة محدودة وغير واضحة . وعلى سبيل المثال ، تشمل الأمثلة الجديرة بالملاحظة على مؤسسات الدولة التي حققت نجاحا في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ، هيئة تنمية الشاي الكينية ، وهيئة الاتصالات السلكية واللاسلكية الاثيوبية ، والشركة التنزانية للإمداد بالكهرباء ، المحدودة ، وشركة وادي غوما للمياه في سيراليون (٣٥) . على أن إسهام مؤسسات الدولة في ميزانية الحكومة كان سلبيا في كثير من الحالات ، وقد زادت الضغوط الرامية إلى إصلاح القطاع الحكومي .

وعلى الرغم من أن العديد من الحكومات في تلك القارة اعتمد برامج للتحويل إلى القطاع الخاص ، فقد كانت الإجراءات الملموسة التي اتخذت حتى الآن متواضعة ، باستثناء بعض بلدان غرب افريقيا . فقد كان من شأن الهياكل القانونية المحددة تحديدا سيئا ، والأسواق الرأسمالية الضعيفة ، والافتقار إلى الفنيين المهرة ، والنزاعات السياسية القائمة على أسس إثنية أو إقليمية ، أن ساهمت جميعها في تباطؤ مخيب للآمال في مجال الإصلاح . علاوة على ذلك ، فإن الطابع الاستراتيجي للعديد من الأعمال المملوكة للدولة أدى إلى تصعيد المقاومة ضد زيادة التدخل الأجنبي في عملية التحول إلى القطاع الخاص في كثير من البلدان . وغني عن القول إن العديد من هذه العراقيل لن يزول بمجرد نقل حقوق الملكية .

---

(٣٥) World Bank Development Report, 1983, (New York Oxford University Press), pp. 78-85; and D. Luke, "The economic and financial crisis facing African public enterprises", Public Enterprise, No. 2 (1988).

وللعديد من هذه العراقيل تأثير خاص على تنظيم المشاريع في مجال الزراعة الذي لا يزال هو القطاع المهيمن في عدد من الاقتصادات . وكان عدم الكفاية في الحصول على الأراضي من الأسباب التي تفرض قيودا على المنتجين الزراعيين فيما يتعلق بكفاءة الإنتاج . ومما له نفس القدر من الأهمية على تنظيم المشاريع الإنتاجية ، أن إيجارات المساكن والمكاتب كثيرا ما تتعرض للاختلال في المناطق الحضرية بسبب قيود الاحتكار والمضاربة . كذلك فإن عدم القدرة على الحصول على المساحة المطلوبة بأسعار معقولة يحول دون تنمية المشاريع لمواقع ثابتة وحصولها على أصول يمكن أن تضمن بها القروض ونيلها الثقة الكافية للاستثمار في التوسع . والبلدان الافريقية مهتمة بالمشاريع التي تساعد على التخفيف من شدة هذه القيود ، على سبيل المثال ، عن طريق إجراء عمليات مسح الأراضي وتنظيم المستوطنات الصناعية .

إن مصداقية الإصلاح مسألة خطيرة بوجه خاص في السياق الإفريقي . ولا ينبغي أن يصبح التحول إلى القطاع الخاص وسيلة لتعزيز سلوك يسعى من أجل الحصول على الإيجارات ، إلى مواصلة تقديم الإعانات أو الحماية غير الملائمة . ومن ثم فإن فعالية تدابير التحويل إلى القطاع الخاص ستكون مرهونة بإجراء تغييرات أوسع نطاقا في البيئة التنافسية والتنظيمية .

وقد اتخذت الحكومات الافريقية خطوات عديدة في الماضي القريب لتحسين البيئة من أجل تنمية تنظيم المشاريع . وقد استهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي تهيئة الظروف اللازمة لتنظيم المشاريع في مجال الاقتصاد الكلي . وللاستفادة من عملية تحقيق الاستقرار ، تقوم بلدان افريقية كثيرة في الوقت الحاضر بإعادة تشكيل اقتصاداتها بمساعدة مختلف المانحين المتعددي الأطراف والثنائيين . ففي تموز/يوليه ١٩٩١ ، كان أربعة وعشرون بلدا افريقيا يقوم بتنفيذ برامج للتكيف الاقتصادي ، تدعمها ترتيبات صندوق النقد الدولي . وقد أدت هذه السياسات المالية التقليدية بقدر أكبر ، يقينا ، إلى تخفيض النفقات الحكومية وإرجاء تقديم القروض من جانب النظام المصرفي ، مخففة بذلك الضغوط التضخمية . علاوة على ذلك ، فقد أدت هذه السياسات إلى زيادة فعالية الضغوط المفروضة على أداء المشاريع فيما يتعلق بالدخول والخروج وذلك عن طريق التقليل من امتيازات بعض المشاريع وفتح السوق لمشاريع أخرى . والقصد من ذلك هو تحقيق نمو القطاعات التي كانت ضحية التمييز في السابق ولكنها لديها إمكانيات في مجال تنظيم المشاريع إذا توفرت لها أسواق أكثر استقرارا وانفتاحا . ومن ناحية أخرى ، فإن هذه السياسات ذاتها أدت إلى تخفيض الإيرادات ومن ثم القدرة الشرائية في السوق . وقد شكل تحرير الأسعار ، لا سيما أسعار

المدخلات ، ضغوطا إضافية على بعض أنشطة تنظيم المشاريع ، لا سيما تلك المشاريع التي تفتقر إلى إمكانية الحصول على القروض ، والتي لا تعكس حالتها المالية الآنية بصورة كاملة إمكاناتها على المدى الطويل

وقد تجلت هذه الآثار على أشدها في القطاع الرسمي وفي المشاريع الكبيرة . بيد أن النتائج بارزة بوجه خاص بالنسبة للشركات الأصغر حجما لأن الاقتصادات الافريقية تختلف أشد الاختلاف عن الاقتصادات الأخرى من حيث بروز القطاع غير الرسمي . وكثيرا ما تقوم الأنشطة غير المسجلة وغير المرخصة ، وفي بعض الأحيان غير المشروعة ، بدور رئيسي في توليد العمالة والإنتاج الكلي . ويصدق هذا بوجه خاص في القطاع الزراعي ، حيث يمثل النشاط غير الرسمي بصورة روتينية ٧٥ في المائة على الأقل من العمالة و ٤٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . والقطاع غير الرسمي مسؤول أيضا عن جزء كبير من الصناعات التحويلية وصناعات الخدمات . وتوحي بعض التقديرات بأن ربع القوة العاملة الغينية تقريبا مستخدم في قطاع الصناعات التحويلية غير الرسمي والخدمات ، وفي العادة في الحرب التجارية أو تجهيز الأغذية ، وأن ثلث الناتج المحلي الإجمالي في النيجر يأتي من التعدين الذي يقوم به القطاع غير الرسمي ، ومن الصناعات التحويلية والخدمات .

والآثار الإيجابية التي تركتها تدابير التكيف الهيكلي على القطاع غير الرسمي تتأتى من الانخفاض في درجة الغموض وفي الضغط من أجل المدفوعات والتنظيم ، ومن تيسير الحصول على البضائع بأسعار المقاصة السوقية . وتشير جميع الدلائل الى أن العامل الأخير هو الأهم . ونظرا لأن الشركات غير الرسمية كثيرا ما تتلافى التنظيم في حد ذاته ، فالحصول على البضائع وليس الأسعار هو العقبة الرئيسية القائمة أمام الشركات الصغيرة غير الرسمية . ففي غانا ، عندما سُمح للعملات الأجنبية بإيجاد سعر التوازن السوقي لها ، خفضت مؤسسات القطاع الرسمي الكبيرة استخدامها للمدخلات المستوردة . أما المؤسسات الصغيرة التي كانت تدفع بالفعل أسعار السوق السوداء ، فقد تمكنت من التوفير في تكاليف الاستيراد وزادت من مدخلاتها المستوردة[٣٦] . ومع ذلك ، فإن التكيف الكبير لم يكن بشكل عام في جانب المدخلات بل في جانب النواتج . وقامت شركات أخرى من شركات إنشاء المشاريع ، لا سيما تلك التي تكوّنت مؤخرا ،

---

(٣٦) William F. Steel and leila M. Webster, Small Enterprise under Adjustment in Ghana (واشنطن العاصمة ، البنك الدولي ، ١٩٩١) .

إما بتطوير منتجات جديدة ، أو بالانتقال الى صنع منتجات حسب الطلب ، أو وجدت أسواقا ملائمة فازدهرت . وللمقارنة ، فإن القطاع غير الرسمي يزدهر اقتصاديا . ووفقا لنموذج وضعه البنك الدولي ، ستزيد العمالة في القطاع غير الرسمي في افريقيا بنسبة ٦ في المائة سنويا من عام ١٩٩٠ الى عام ٢٠٣٠[٢٧] .

ومع ذلك ، يجب قياس العوامل الإيجابية في مقابل ما للتكيف الهيكلي من نتائج سلبية على أصحاب المشاريع الصغيرة وأصحاب المشاريع في القطاع غير الرسمي . وتشمل هذه النتائج خسارة الفوائد المكتسبة في السوق السوداء في ظل السياسات السابقة التي كانت تقنن العملات الأجنبية (مثل تضاؤل وجود قطع الغيار المهرّبة الرخيصة التي تستخدمها محلات التصليح الصغيرة) ؛ وارتفاع أسعار المواد الخام والمدخلات المستوردة والمحلية الناجم عن تحرير الاسعار والتضخم ؛ وانهيار الترتيبات الائتمانية السابقة التي كان يلجأ إليها المورّد والزبون نتيجة النقص الحاد في رأس المال العامل ؛ وانخفاض الإيرادات الحقيقية وتدنّي القوة الشرائية لدى المجموعات المنخفضة الدخل ، التي تشكل العملاء الرئيسيين لأصحاب المشاريع الصغيرة ، وأصحاب المشاريع في القطاع غير الرسمي ؛ والمنافسة الزائدة بين صغار المنتجين التي أدت الى تقلص هامش الارباح وقلة الطلب على سلع كثير من المؤسسات بسبب ضخامة أعداد المنافسين الجدد .

على ضوء هذه المشاكل المحتملة ، ركز عدد من الجهود الهادفة في مجال التكيف الهيكلي على القطاع غير الرسمي بشكل مباشر ، فخُفضت الشروط اللازمة للحصول على تراخيص ولاستخدام الأراضي ، وأُدخلت برامج من أجل توفير التدريب والتمويل للقطاع غير الرسمي ، وكثيرا ما كان يتم ذلك بالتعاون مع الجمعيات التي تتعاطى الاعمال التجارية وكان هذا كله يستهدف خفض تكاليف القيام بأعمال تجارية . وقد أجازت الحكومة الكينية قانونيا في عام ١٩٧٣ تسيير الباصات الصغيرة الخاصة . ويوجد اليوم نحو ٣٠ ٠٠٠ من هذه الباصات توفر خدمات النقل الرئيسية للمناطق التي يعيش فيها ذوو الدخل المنخفض والمناطق التجارية .

ورغم استمرار سيطرة القطاع العام ، إلا أن أهمية القطاع الخاص في توليد الثروة الاقتصادية قد ازدادت منذ منتصف الثمانينات ، لأن الاقتصادات الافريقية حررت

---

(٢٧) K. Marsden, African Entrepreneurs : Pioneers or Development (واشنطن العاصمة ، المؤسسة المالية الدولية ، ١٩٩٠) .

سياساتها وعززت نمو تنظيم المشاريع . ومع ذلك ، ورغم ارتفاع الإنتاجية ، لا يستطيع القطاع الخاص الافريقي دوما أن ينافس بشكل فعال في ظل نظام تجاري حر . فيجب على شركات عديدة في القطاع الرسمي العدول عن الممارسات التي اكتسبتها في ظل الأسواق المحمية ، وعن الإجراءات الإدارية التمييزية والموجهة نحو تحقيق إيرادات وعن الممارسات المصرفية التقييدية .

الوسطاء الماليون وتنظيم المشاريع

يستفاد من التقارير أن نقص الائتمانات ، في أكثر البلدان ، هو المشكلة الرئيسية التي تواجه صغار أصحاب المشاريع . إذ نادرا ما يتمتع أصحاب المشاريع غير الرسمية والرسمية الضيقة النطاق بإمكانية الوصول الى ائتمانات القطاع الرسمي . ورغم ذلك ، فإن أصحاب المشاريع غير الرسمية (كثيرا ما يكونون من النساء) يمثلون شريحة قيّمة أثبتت قدرتها على خدمة الديون في حينها وعلى دفع رسوم الخدمات المصرفية غير الائتمانية . وبالتالي ، فثمة تحد هيكلي رئيسي يواجه أصحاب المشاريع المصرفية في افريقيا ، وهو إعادة دراسة تقييم المخاطر الائتمانية وإجراءات التخصيص في القطاع المصرفي الرسمي ، بالإضافة الى تعزيز الحوافز من أجل تشجيع تعبئة الرساميل من المصارف لخدمة هذه الشريحة الدينامية من الاقتصاد .

إن غالبية المشاريع الصغيرة في البلدان الافريقية ، باستثناء الصغيرة جدا منها ، تريد الحصول على ائتمانات ولكنها عاجزة عن ذلك . إذ تشير دراسة استقصائية أُجريت مؤخرا في كينيا الى أن ٦٦ في المائة من شركات القطاع الخاص تعتقد أن عدم توفر الائتمانات يشكل قيدا هاما . وبالمثل ، فإن نسبة تتراوح بين ٤١ و ٤٥ في المائة من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والكبيرة في كينيا تدعي أن ارتفاع الضرائب والأنظمة الحكومية بشكل عام تسبب بطء نمو المشاريع (٣٨) . وفي غانا ، يعتقد أكثر من ٥٠ في المائة من أصحاب المشاريع في القطاع الخاص بأن عدم توفر الائتمانات والنظام القاسي في تحصيل الضرائب يشكلان قيودا خطيرة . ويفيد أصحاب المشاريع الصغيرة بأن ما يصل الى ٥٠ في المائة من قدرة مشاريعهم عاطل عن الإنتاج بسبب النقص في الرساميل العاملة .

---

(٣٨) Kenya : Private Sector Diagnostic Survey (Cambridge , Massachusetts : J.E. Austin Associates, October 1989) .

ويشكو المصرفيون عامة من نقص الضمانات أو الأصول الصافية لدى أصحاب المشاريع الصغيرة . ورغم أن بعضا من أصحاب المشاريع هؤلاء يصبحون عملاء جيدين للمصارف ، فإن العديدين منهم لا يستطيعون الحصول على قروض بسبب صغر صافي ممتلكاتهم أو قاعدة أصولهم بحيث لا تكفي لتقوم المصارف بتلبية طلباتهم . ومع ذلك ، فهذا لا يعني أن المشاريع الافريقية وحدها عاجزة عن استيفاء الشروط الرسمية للمصارف . والمتأخرات المستحقة في البرامج الائتمانية الحالية مرتفعة . فالبنك الدولي يفيد بأن المتأخرات ارتفعت نسبتها الى ٣٩ في المائة في البرامج التي موّلها في افريقيا .

ورغم هذه الصعوبات ، مازال يوجد بعض التمويل المؤسسي لتنمية المشاريع الصغيرة في عدد من البلدان . ويتعيّن على البلدان التي توقف النظام المصرفي فيها عن إعطاء القروض للمشاريع الصغيرة أو لم يُقرضها قط ، إقامة نظام لتقديم القروض الى المشاريع الصغيرة . وقد قُدّمت تسهيلات ائتمانية موجهة وتفضيلية من خلال المصارف والمنظمات غير الحكومية . ورغم الجدل الذي يجري حول مدى قيمة هذه البرامج للوحدات الصغيرة ، فهي تعتبر عاملا حاسما في عملية تحويل الوحدات الصغيرة الى وحدات أكبر .

وربما يكون أحد أهم التغييرات الحاصلة في افريقيا اليوم هو تجدد اهتمام المصارف بتوليد المشاريع تدفقا نقديا لكفالة إمكانيات التسديد . وهذا مناقض للطرائق التي سادت في مجال تخصيص الائتمانات في عقود سابقة والتي ركّزت على الاحتياجات الانمائية بدون ضوابط احترازية وأساليب للجباية . ويجري الأخذ بنهج تدفق النقد هذا في العديد من البلدان الافريقية التي تضطلع ببرامج تكيف هيكلي . ولأن هذه الإصلاحات حديثة جدا ، فمن الصعوبة تقييم النتائج ، خاصة لأن حجم الائتمانات ظل منخفضا في السنوات الأخيرة بسبب السياسة النقدية التقييدية .

والى جانب النظام المصرفي التجاري ، جرت تجارب كثيرة استُخدمت فيها جمعيات الادخار المشتركة والقروض واتحادات التسليف . وأحرزت هذه المؤسسات المالية شبه الرسمية نجاحا محدودا حين ركزت على تقديم الائتمانات بدلا من أن تركز على تعبئة المدخرات . وتشمل المشاريع التي نجحت مشروعا في توغو ، حيث ارتقت اتحادات التسليف الى مرتبة المؤسسات المالية الرئيسية في الارصدة الموحدة حيث الأصول (القروض) ذات الإيرادات أكثر شيوعا وتجرى خدمتها في المواعيد المحددة بصورة أفضل مما في النظام المصرفي التجاري . وكذلك بذلت رابطة تحسين الإنتاجية في

بوركينا فاصو وصندوق مودزي في ملاوي جهودا مختلفة لتقليد نهج الائتمانات الصغيرة الذي يتبعه مصرف غرامين ، مركزين على تمويل مشاريع الشرائح الاشد فقرا في المجتمع .

ولا تشكل المؤسسات الائتمانية بالطبع إلّا جزءا واحدا فقط من السوق المالية - أسواق رؤوس الاموال . إذ نشأت أسواق لرأس المال ومؤسسات مالية أخرى في البلدان الافريقية ذات الاحجام الملائمة والتطور المعقول . فهناك بورصات رسمية تعمل في عدد من البلدان ولكن على مستوى منخفض جدا . وتواصل الاسواق غير الرسمية ، رغم أنها ليست بنفس اتساع نظيرتها في امريكا اللاتينية ، القيام بدور ما في تمويل مشاريع القطاع غير الرسمي ، ومازالت تدابير تدوير الائتمانات تشكل آليات مهمة من أجل تعبئة المدخرات .

التعليم والتدريب وتنظيم المشاريع

مازال الهيكل الاساسي التعليمي يشكل حاجزا كبيرا أمام إقامة المشاريع . فنسب الذين يعرفون القراءة والكتابة أدنى بكثير مما هي عليه في بلدان نامية أخرى ، والتعليم الثانوي وبصورة خاصة التعليم الجامعي ذو مستوى منخفض جدا . ففي منتصف الثمانينات ، على سبيل المثال ، كان في كينيا ١ في المائة فقط من المجموعة العمرية المناسبة مسجلا في المستوى التعليمي الجامعي و ٣٠ في المائة في التعليم الثانوي . ويمكن القول إن هذا المستوى المنخفض في تنمية رأس المال البشري هو القيد الاشد الذي يحول دون إقامة المشاريع في افريقيا .

ومما يزيد المشاكل حدة ضعف الروابط بين التعليم والصناعة . فمستويات التدريب التقني والمهني متدنية جدا ، باستثناء جزئي لبعض الاقتصادات الافريقية الشمالية مثال مصر وتونس ، ويعاني المستخدمون من نقص في التدريب والمهارات . وتتفاقم المشكلة بسبب سوء إدارة العمالة المتوفرة ، وعدم كفاية المهارات اللازمة لإقامة المشاريع .

ولقد أدركت البلدان الافريقية هذه المشكلة . فبذلت جهودا كبيرة في توسيع برامج التدريب ، في مجال المهارات الإدارية ومجال التوجيه في إقامة المشاريع على السواء . وقد قدمت منظمة العمل الدولية مساعدة الى البرامج في كل بلد تقريبا من افريقيا ، بما في ذلك إجراء تقييمات للقطاع غير الرسمي الشاسع من الاقتصاد الافريقي والتدريب في مجالاته ، ويجري تدريب ذو شأن على مستوى المدارس . وتوفر عدة معاهد

إقليمية للتدريب الإداري تدريبا على المستوى الجامعي في مجالي إدارة الأعمال والإدارة العامة . وهناك أيضا مؤسسات للتدريب على الإدارة في القطاع الخاص ، مثل المراكز الاستشارية للتدريب على الإدارة في كينيا وأوغندا . كما يقدم تدريب على إقامة المشاريع الصغيرة النطاق مع التركيز على التكييف النفسي على غرار البرنامج المنفذ في غانا ، الذي تأثر بالمعهد الوطني من أجل تنظيم المشاريع وتنمية الأعمال التجارية الصغيرة ، في الهند وتلقي المساعدة من البنك الدولي . وتعزز منظمات غير حكومية أيضا التدريب في مجال تنظيم المشاريع الصغيرة النطاق ، مثل ما تقدمه تعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان CARE من مساعدة تقنية وبرنامج تدريبي على الائتمانات في النيجر ، وبرامج تكنوسيرف Technoserve الشعبية التعاونية في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزائير والسودان وغانا وكينيا . وقد وضعت جميع هذه البرامج من أجل معالجة المسائل المهمة التي تؤثر على المشاريع في مجالات الاشتراء والإنتاج والتجهيز والتسويق والتمويل .

السياسة التكنولوجية وتنظيم المشاريع

يتسم نقل التكنولوجيا في افريقيا بصعوبة خاصة ، ولا يعود السبب في ذلك الى تعقيد أو تكاليف ما يُحتاج إليه من تكنولوجيا ، بل الى نقص في القدرة على الاستيعاب . إذ أن نقل التكنولوجيا يتطلب يدا عاملة ذات مهارات تقنية من أجل تقييم التكنولوجيا المنقولة والحصول عليها وتبنيها واستيعابها . وفي غياب الأيدي العاملة الماهرة ، سيُستَحصل على تكنولوجيا غير ملائمة بتكاليف مرتفعة جدا ، ومعدّلة بطريقة غير ملائمة للبيئة ومستوعَبة استيعابا ضعيفا . ويرجح أن تصبح هذه التكنولوجيا غير قابلة للتشغيل حالما يغادر البائعون البلد . على ضوء هذه المعطيات ، يبرز فشل معظم الاقتصادات الافريقية في تكريس موارد كافية للبحث والتطوير كعقبة رئيسية أمام تنظيم مشاريع منتجة . وتوجد الحاجة الملحّة الى زيادة الالتزام بالتعليم التقني وببناء مختبرات البحوث اللازمة لإنتاج نوع الهياكل التقنية اللازمة لإدارة نقل التكنولوجيا .

وتلقى معظم البلدان مساعدات من مانحين ومنظمات غير حكومية لدعم وحدات نقل التكنولوجيا وتطوير تكنولوجيا ملائمة . وأصبحت هبات التعاون التقني ، في عدد من البلدان ، لا سيما جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وكينيا ، مكونا هاما من مكونات الاستثمار المحلي العام . وتهدف المساعدات الى توفير معدات منخفضة الكلفة والصيانة للإنتاج الزراعي والتجهيز واحتواء التكاليف في مجال الصناعة التحويلية . وتهدف هذه النهج كذلك الى تخفيف أزمة توفر قطع الغيار وتوقف الإنتاج ، الناتجين عن

نقص في القدرات والمواد والخبرات التقنية والاحتياجات المالية لإدامة العمليات الواسعة النطاق .

ويمثل الاستثمار المباشر الأجنبي مصدرا بديلا للحصول على التكنولوجيا والقدرات اللازمة . ولكن باستثناء مصر ونيجيريا ، لم تنجح الاقتصادات الافريقية بعد في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة . وقد بلغ صافي الاستثمارات المباشرة الأجنبية في افريقيا أقصاه عند ما يقرب من ٤,٣ بليون دولار في عام ١٩٨٩ ، ذهب ٣,٧ بليون دولار (٨٦ في المائة) منها الى مصر ونيجيريا . وفي الفترة من ١٩٨٥ لغاية ١٩٨٩ ، اجتذب هذان البلدان وحدهما مبلغ ٩,٨ بليون دولار (٨٥ في المائة) من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في افريقيا البالغة ١١,٦ بليون دولار . ويمثل نصيب افريقيا الإجمالي حوالي ١٦ في المائة من الاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم . وهكذا ، إذا استُثنِيت مصر ونيجيريا من الحساب ، فإن صافي الاستثمارات المباشرة الأجنبية التي يجتذبها باقي افريقيا أقل من ٦٠٠ مليون دولار ، في أي عام ، مع متوسط يبلغ ٣٥٧ مليون دولار في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩ ، أو ٣,٤ في المائة من مجموع الاستثمارات المباشرة الأجنبية في العالم أجمع . والواقع أن مجموع ما استُثمر في افريقيا عام ١٩٨٩ (باستثناء مصر ونيجيريا) وهو ٥٩٠ مليون دولار ، يضاهي مقدار الاستثمارات في كل من تركيا (٦٦٣ مليون دولار) ، والفلبين (٥٦٣ مليون دولار) ، وكولومبيا (٥٤٧ مليون دولار) ويقل كثيرا عن البرازيل وماليزيا والمكسيك .

إن صغر حجم العديد من الأسواق المحلية في افريقيا ومحدودية الروابط مع الخارج ، قد منعا المشاريع من الإفادة من الاقتصادات ذات الشقل . وإن ضعف الحركات التعاونية الوطنية قد أضعف أداة كان يمكن من خلالها لصغار المنتجين والموزعين توليد فوائد اقتصادية تتسم بها المشاريع الواسعة . كما فشلت رابطات الأعمال في توفير الخدمات اللازمة ، مع أن هذه الرابطات أخذت تصبح أكثر نشاطا وتشكل جزءا فائق الأهمية في العديد من البرامج الجديدة[٣٩] . ولم يكن التعاقد من الباطن مرغوبا على الصعيد الشعبي ، وارتبط في الزراعة بالسياسات الاستغلالية التي تمارسها المشاريع التي تملكها الدولة . ومن جهة أخرى ، أخذ التعاقد من الباطن مع المشاريع غير الرسمية يتزايد في المدة والشبكات السوقية غير الرسمية قائمة بالفعل بين أصحاب

---

(٣٩) Samuel Paul, Private Sector Assessment : A Pilot Excercise in Ghana (واشنطن العاصمة : البنك الدولي ، أيار/مايو ١٩٨٩) .

المشاريع وتشكل مصادر هامة للأفكار المتعلقة بالتسويق والإنتاج . ويُرجَّح أن تكون التدابير الخاصة بتشجيع إقامة شبكات رسمية بدرجة أكبر عنصرا هاما من عناصر تطوير تنظيم المشاريع في افريقيا خلال العقد القادم .

تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة آسيا

ما برحت مجموعة صغيرة من البلدان والمناطق الآسيوية تشهد حاليا نموا سريعا ومطردا منذ عدد من العقود . واستمر في الثمانينات الاداء الملحوظ لكل من هونغ كونغ وسنغافورة وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين خلال فترة تكيف هيكلي سريع ، وانضمت إلى هذه البلدان مجموعة من الاقتصادات المصنعة حديثا بما فيها جمهورية الصين الشعبية ، التي شرعت في مسارات نمو سريعة خاصة بها . وفي جميع الأحوال ، أدى التوسع في القطاع الخاص إلى وجود بيئة أسواق داعمة لتنظيم المشاريع والاستثمار والتنمية . وفي معظم البلدان والمناطق الآسيوية ، باستثناء هونغ كونغ ، وماليزيا وسنغافورة ، كان دور رأس المال الأجنبي الخاص في الترويج الجاري حاليا للمشاريع الجديدة منخفضا نسبيا ، وعززت القوى المحلية تنمية تنظيم المشاريع ، بمشاركة كبيرة في أغلب الأحيان من جانب الدولة . وعلى الرغم من استمرار المشاريع الكبيرة والدولة في القيام بدور هام في تنظيم المشاريع في المنطقة ، فإنه تجري حاليا تغييرات كبيرة في مكانة كل منهما في عملية التنمية .

تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع

هناك نموذجان للتنمية القائمة على أساس تنظيم المشاريع في آسيا : النموذج الشمولي على نحو ما هو موجود في الهند ، والنموذج الاستراتيجي الأكثر شيوعا في جنوب شرقي آسيا . وفي النموذج الشمولي ، تقع المسؤولية الرئيسية عن ترويج المشاريع على عاتق الهيئات الحكومية . وتضطلع مؤسسات الأعمال ومجالس الادارات المشتركة بين القطاعين الخاص والعام تدريجيا بدور أكبر في مجال الترويج ، ويتزايد دور المؤسسات الكبيرة التي تتعاقد من الباطن مع المؤسسات الصغيرة . ومع ذلك ، يشهد النموذج الهندي ، منذ خريف عام ١٩٩١ ، تغييرا جذريا وقد يفقد الكثير من سماته الشمولية .

وفي التسعينات ، سيكون لتنمية تنظيم المشاريع في الاقتصادات المخططة مركزيا في السابق في المنطقة ، مثل كمبوديا ، والصين ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ومنغوليا وفييت نام أهمية خاصة . فقد اضطلعت هذه البلدان جميعا بمبادرات رئيسية على مدى العقد الماضي لتشجيع منظمي المشاريع في القطاع الخاص ، فضلا عن منظمي المشاريع في القطاع العام . وكان هناك في الصين تركيز خاص على الصناعات الريفية .

وخلال الثمانينات ، شهدت آسيا زيادة سريعة في الانتاج قامت على أساس ارتفاع مستوى النشاط المشاريعي الصغير الحجم . وفي عدد كبير من البلدان الآسيوية ، تمثل المشاريع الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٠ في المائة من مجموع عدد المشاريع ، ونسبة مئوية عالية من الانتاج والعمالة . وهي تمثل في سنغافورة ٣٢ في المائة من القيمة المضافة وأكثر من ٣٠ في المائة في جمهورية كوريا وأكثر من ٥٠ في المائة في تايلند . وتزايد بسرعة عدد الشركات الصغيرة ، وبالمقارنة بالمناطق الاخرى ، يوجد في آسيا أكبر عدد من الشركات الصغيرة ، ويبشر الكثير منها بالنمو لتصبح شركات كبيرة (٣٠) .

وقد أضفت معظم البلدان الآسيوية طابعا مؤسسيا على ترويج مشاريعها الصغيرة وتوجيه منظمي المشاريع . وتقع مسؤولية تنمية تنظيم المشاريع على بعض المؤسسات وحدها مثل المعهد الوطني لتنظيم المشاريع وتنمية الاعمال التجارية الصغيرة في نيودلهي ، ومعهد تنمية تنظيم المشاريع في الهند الموجود في أحمد آباد ، ومعهد الصناعات الصغيرة التابع لجامعة الفلبين ، وبرامج المجلس الاستئماني للسكان الاصليين في ماليزيا ، ومؤسسة الصناعات الصغيرة والصناعات المنزلية ، ومصرف التنمية الصناعية في سري لانكا . وبالاضافة إلى ذلك ، فإن عددا كبيرا من المؤسسات مثل منظمات المشورة التقنية في الهند ، وصندوق ضمان الاستئمانات في كوريا ، يدرج تنظيم المشاريع من بين مهامه الاخرى كالتدريب في مجال الادارة أو الخبرة الاستشارية أو تقديم الخدمات المالية .

وأدى القلق إزاء ارتفاع مستويات البطالة والفقر إلى بذل الجهود في القطاعين الخاص والعام لترويج نشاط المشاريع المحدودة . وما برحت آسيا مركزا للبرامج الائتمانية المحدودة الناجحة مثل مصرف غرامين في بنغلاديش ، وبرنامج التنمية الريفية المتكاملة في الهند ، والبرنامج العام للائتمانات الريفية التابع لمصرف راقيات في اندونيسيا ، والانشطة التي صيغت على غرار نموذج مجلس ادارة الائتمانات في كيكاماتان في اندونيسيا .

---

(٣٠) C. Liedholm, "Small and micro-enterprise dynamics and the evolving role of finance", (paper prepared for the Conference on Small and Micro Scale Enterprise Promotion in a Changing Polish Environment: A Special Focus on Africa, The Hague, 30 September - 2 October 1991) .

وقد عزز نمو الشركات الصغيرة تقلص القطاع العام في كثير من الاقتصادات الآسيوية . ومع ذلك ، فإن المهمة التي تواجه الاقتصادات المخططة مركزيا في السابق في كمبوديا ، والصين ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ومنغوليا ، وفييت نام ، تختلف اختلافا كبيرا عن تلك القائمة في تايلند أو هونغ كونغ حيث لم يتول قطاع الدولة أي مسؤوليات اقتصادية واسعة . وفي الهند ، حيث حصلت المشاريع العامة على حماية كبيرة من الضغوط التنافسية ، وكانت مثقلة في الغالب بمسؤوليات الرفاه الاجتماعي ، من المحتمل أن تكون مهام إعادة الهيكلة أكثر تعقيدا من تلك الموجودة في جمهورية كوريا أو مقاطعة تايوان التابعة للصين ، اللذين استحدثا قطاعات عامة كفؤة لاستكمال النمو المؤدي إلى التصدير .

وعلى الرغم من الأخذ بمخططات الخصخصة في عدد كبير من الاقتصادات ، ما زال الحافز الرئيسي عمليا ، مما يؤدي إلى اتباع نهج يتناول كل حالة على حدة بدلا من ممارسة الضغط السياسي والايديولوجي من أجل تغيير الملكية . وكان ذلك هو الحال في اقتصادات جنوب شرقي آسيا التي تزامن نموها السريع مع توسع محكوم في المشاريع المملوكة للدولة . وبالتالي ، فإن سنغافورة التي لديها واحد من أكبر القطاعات الحكومية وأكثرها قدرة على الوفاء بالالتزامات المالية في المنطقة ، قد وظفت الخصخصة في جهد استراتيجي يرمي إلى توسيع حجم القطاع الخاص حسب الاقتضاء .

وتم أيضا تحسين أداء مشاريع القطاع الخاص عن طريق النهوض بتقنيات الادارة ، وخفض الإعانات التي تقدمها الدولة ، ورفع قيود التحكم في الأسعار . وقد اضطرت مشاريع الدولة في سنغافورة وإقليم تايوان التابع للصين إلى مواجهة نفس تجارب السوق شأنها في ذلك شأن المشاريع الخاصة . ويبدو أن الجهود المبذولة لتحسين ادارة مشاريع الدولة في الصين وفييت نام كانت أقل نجاحا .

وكما هو الحال في البلدان النامية الأخرى ، كان من دواعي البطء في الخصخصة ضعف الهياكل القانونية ، والمعارضة السياسية أو الايديولوجية . وتتضح النتائج المعاكسة المنبثقة عن ضعف البيئة التنظيمية للنشاط الاقتصادي الخاص في حالة بنغلاديش كما تتضح الاعتبارات الاثنية في عملية الاصلاح في اندونيسيا وماليزيا . وساد الخوف في كثير من البلدان من أن تؤدي الخصخصة إلى نشأة سلوك انتهازي لدى الصفوة السياسية .

وعلى الرغم من استمرار القارة الآسيوية في التأكيد على النمو الذي تقوده حركة التصدير ، فإن بعض الاقتصادات الصناعية حديثا فقدت مؤخرا جزءا من قدرتها

التنافسية في مجال التصدير بسبب ندرة الأيدي العاملة وارتفاع الأجور المحلية . وأدى ذلك إلى اتجاه لنقل التصنيع كثيف العمالة من المناطق التي ترتفع فيها الأجور إلى المناطق منخفضة الأجور ، والتي اكتسبت بدورها قوة دفع ، خاصة في هونغ كونغ ومقاطعة تايوان التابعة للصين . وتحصل الصين حاليا على نحو ثلثي استثمارات من هونغ كونغ . وحدثت بعض عمليات النقل في بلدان جنوب آسيا ، التي مازال العديد منها يفرض قيودا كبيرة على الاستثمار الأجنبي . واتُبع بنجاح كبير في جمهورية كوريا واقليم تايوان التابع للصين الجمع بين نقل الصناعات والنهوض بمستوى القاعدة الصناعية والتكنولوجية المحلية ، رغم أنها لم تكن دائما عملية سهلة .

ونتيجة للاصلاحات الهيكلية في الثمانينات ، استمرت بلدان جنوب شرق آسيا وبلدان شرق آسيا في تهيئة بيئات اقتصاديات سليمة لتعزيز تنمية تنظيم المشاريع في مجال الصناعة والتنافس في ميدان التصدير . وتم تخفيض الحواجز المفروضة على الواردات في كثير من البلدان وتقديم حوافز للاستثمار المباشر الأجنبي (٣١) .

ودعمت بلدان المنطقة تكثيف البحث والتطوير في مجالي التعليم والانتاج للمساعدة على استحداث مشاريع ذات تكنولوجيات عالية . واكتشف بعض البلدان أن نظامها التعليمي ما زال يركز بأكثر من اللازم على الدراسات الانسانية والاعداد للدخول في سلك وظائف الخدمة المدنية ، وتتجه هذه البلدان حاليا إلى زيادة المضمون التكنولوجي في نظمها التعليمية . وقامت هذه البلدان بتيسير المشاريع المشتركة واستخدام الموظفين التقنيين من الخارج حسب الحاجة . كما قدمت التمويل اللازم للمشاريع ذات التكنولوجيات الرفيعة لاسيما في جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين وسنغافورة . ويعاني بعض البلدان مثل اندونيسيا وتايلند من اختلالات اقليمية وقطاعية في تنمية الموارد البشرية وهي تعكف حاليا على معالجتها على سبيل الأولوية .

الوسطاء الماليون وتنظيم المشاريع

تم في بداية الأمر تأميم الكثير من المصارف الآسيوية لادارة التدفقات الائتمانية ، ولكن الحكومات اتجهت مؤخرا إلى خصخصة تلك المصارف كجزء من النمط العام لاصلاح الائتمان . ومن المؤكد تقريبا أن عنصر التوجيه من الدولة سيظل قائما .

---

(٣١) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

وتجري حاليا اصلاحات مالية لدعم تنظيم المشاريع في بلدان مختلفة مثل بنغلاديش ، واندونيسيا ، وسري لانكا ، وتايلند . وقد وسعت المصارف الأجنبية والخاصة عملياتها ورفعت الرقابة على أسعار الفائدة والاقراض . وفي الاقتصادات المخططة مركزيا في السابق ، مثل الصين ، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وفييت نام ، يجري بناء نظام مصرفي لامركزي متنوع ، واستحداث أسواق وأجهزة مالية . وكان هناك نمو كبير في أسواق الأوراق المالية والمؤسسات الأخرى ، ويسود حاليا مناخ أكثر تنافسيا في الاسواق المالية .

وأنشأت معظم البلدان مؤسسات مالية . وكثير منها في القطاع العام ، ولكن هناك أيضا بعض المبادرات الناجحة في القطاع الخاص في جنوب وشرق آسيا ، فضلا عن وجود أسواق رأسمالية نشطة جدا . وقدم البنك الدولي أكثر من بليون دولار في آسيا على مدى الفترة ١٩٧٣ - ١٩٨٩ إلى مشاريع صغيرة ، وذلك أساسا عن طريق مؤسسات التمويل الانمائي المشار اليها . وقدمت الحكومة التوجيه إلى المصارف ومؤسسات التمويل الانمائي في مجال تخصيص الائتمانات ، إلى جانب أحكام خاصة تتعلق بالزراعة والمشاريع الصغيرة والمشاريع الجديدة الاخرى . ونجحت الهند وماليزيا ، على سبيل المثال ، عن طريق هذه الوسائل ، في توجيه ما يقرب من ٣٠ في المائة من ائتمانات مصارفها التجارية إلى المشاريع الصغيرة . وأصدرت الفلبين واندونيسيا في الوقت الراهن تعليمات لتحقيق نسبة مئوية مشابهة . وحققت جمهورية كوريا نتيجة مشابهة عن طريق انشاء مصارف متخصصة مثل مصرف كوريا للتنمية الصناعية . ومازال يرد دعم كبير من جانب المصارف الدولية .

وتزايدت بسرعة شركات ايجار الشراء ، وبيع الديون ، ومؤسسات جمع الايداعات الصغيرة وأنواع أخرى من المؤسسات المالية . وفي بعض الحالات ، لم تتمكن نوازع الحيطة المالية من مجاراة ابداع السوق ، بل شهدت نكسات قصيرة الأجل . وقاوم بعض البلدان ، مثل جمهورية كوريا ، الاتجاه نحو المؤسسات المالية الخاصة . ومع ذلك ، كانت القاعدة في عدد من البلدان النامية الآسيوية هي التنمية المالية السريعة عن طريق ادخال أجهزة مالية جديدة والترويج لها .

وقدم الكثير من البلدان أسعار فائدة وشروط سداد تساهلية للمشاريع الجديدة والتغاضي عن معدلات عالية من المتأخرات . وكان الكثير من الاقراض المقدم إلى المشاريع الأصغر حجما في الهند ، على سبيل المثال ، في إطار مخطوط سعر الفائدة التفضيلي بنسبة ٤ في المائة سنويا ؛ وكان سعر الفائدة للمشاريع الأخرى أقرب إلى

الشروط التجارية السائدة في السنوات الاخيرة . وظلت القروض المقدمة إلى المشاريع الصغيرة في ماليزيا بنسبة تقل عن ٩ في المائة سنويا . وبالاضافة إلى ذلك ، تنفذ كثير من الحكومات مخططات الضمان لصالح المشاريع الصغيرة والقروض المرتبطة بالتصدير ، لتشجيع الاقراض المصرفي المقدم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة . وما برح برنامج صندوق الضمان للائتمانات في جمهورية كوريا يحقق نجاحا كبيرا . ويرجع إليه الفضل ، في الواقع ، في نجاح البلد في ترويج الصادرات ، فضلا عن نمو المشاريع الصغيرة . وعلى غرار برنامج الضمان على الائتمانات في ماليزيا ، ولكن على خلاف البرنامج الموجود في الهند ، يستخدم الضمان لتغطية نسبة صغيرة من اجمالي القروض في الحالات التي لا يكون فيها الضمان الاضافي كافيا . وعلى الرغم من احتمال بقاء بعض هذه التيسيرات الخاصة ، فإن هناك اتجاها عاما نحو تخفيض درجة التساهلية في إقراض المشاريع بسبب المخاوف من أن تؤدي "الائتمانات الرخيصة" إلى التأثير على استدامة النظام المالي . وتوجد مشكلة شاذة في الاقتصادات المخططة سابقا بسبب وجود متأخرات مستحقة في معظمها على مؤسسات في القطاع العام . وفي شرق آسيا ، حيث المصارف ملكية خاصة صرفة ، لم يكن الاقراض بشروط ميسرة على نطاق واسع ومن ثم لم تشكل القروض المستحقة مشكلة رئيسية .

وفي السنوات الاخيرة ، تزايد دور أسواق رأس المال زيادة كبيرة نسبيا . وما زالت آسيا تعتبر موقعا لعدد من اكبر "أسواق الاوراق المالية الناشئة" ، وفي بلدان كماليزيا وسنغافورة ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، وتايلند ، ما برحت هذه الاسواق موضع اهتمام عدد كبير من المستثمرين من الخارج ، لاسيما عن طريق الصناديق المشتركة . بل ازدهرت هذه الاسواق حتى في الهند ، والبلدان الاخرى التي يقتصر فيها الوصول إلى اسواق الاوراق المالية على المواطنين .

التعليم والتدريب وتنظيم المشاريع

وظفت البلدان الآسيوية عموما استثمارات كبيرة في التعليم على جميع المستويات ، ولكن بوجه خاص في المرحلة الثالثة والتعليم الفني . ويعد التزام جمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين مثالين بارزين في هذا الصدد . فكلتاهما سجلت أرقاما قياسية في مجال التدريب المهني المقدم عن طريق الدولة وعلى صعيد المشاريع ، وبالتعاون الوثيق في أغلب الاحيان مع كل منهما الآخر . ومن جهة اخرى فإن الطابع الشامل للتعليم في آسيا ، وارتفاع معدلات الالمام بالقراءة والكتابة ، ييسران التحول إلى التكنولوجيا الرفيعة ويفسران وجود قدر أكبر من المساواة في الدخول عموما في المنطقة الآسيوية .

غير أنه في البلدان الأفقر ، مثل بنغلاديش ، والهند ، وباكستان ، يكون معظم هذا الاستثمار على حساب الحكومة ، ولا يزال توفيره على كافة المستويات منخفضا . وما زال من المعترف به أن نقص الدراية الفنية والمهارة عموما وفي مجال تنظيم المشاريع ، يعد عقبة رئيسية في سبيل إقامة المشاريع . ويجري تنفيذ برامج تدريب شاملة على جميع المستويات في المنطقة الآسيوية ، مع الاستعانة بمنظمات ترويج المشاريع ، وبرامج التدريب المهني ، ومدارس وكليات الأعمال . وقد نشأت معاهد لها شهرة دولية مثل مختلف معاهد الادارة في الهند ومعهد الادارة الآسيوي في مانيلا .

وفي آسيا أيضا التي توجد أوسع البرامج المتجهة نحو تنظيم المشاريع ، التي كانت عنصرا رئيسيا في البرامج الشاملة للتنمية المتعلقة بتنظيم المشاريع ، ولا سيما في الهند . وينظم معهد تنمية تنظيم المشاريع دورات تركّز تركيزا قويا على التوجيه ، ويقدّم الى جانب ذلك المساعدة في إعداد مشاريع جديدة وبدء تنفيذها . وفي ماليزيا ، حيث تستهدف سياسة الحكومة تعزيز تنظيم المشاريع فيما بين الماليزيين الإثنيين (بوميبوتراس) يقوم المجلس الاستئماني للسكان الأصليين ، وهو منظمة إنمائية خاصة بالماليزيين الإثنيين (بوميبوتراس) بعقد هذه الدورات التوجيهية . وفي الفترة من عام ١٩٦٠ الى عام ١٩٨٨ نظم المجلس الإستئماني دورات لما يزيد على ١٦٠ ألفا من الماليزيين الإثنيين . ويشترط المجلس الاستئماني أن يأخذ جميع الطلاب ، بمن فيهم الحاصلون على شهادات دراسية (دبلوم) في شتى الدورات التقنية ، الدروس المتعلقة بتنظيم المشاريع .

وقام مشروع تشجيع الأعمال التجارية الصغيرة ، الذي يرعاه التعاون التقني الالماني في نيبال ، بتطوير أنماط أخرى من التدريب على تنظيم المشاريع ، ويجري الاقتداء بها في أماكن أخرى . وما تزال "الخدمات الادارية" تُروِّج نموذجا آخر بدعم من الأمم المتحدة . بيد أن مدارس إدارة الأعمال في آسيا كانت أبطأ من نظيراتها في البلدان الصناعية أو في أمريكا اللاتينية في مجال وضع مناهج دراسية تتعلق بتنظيم المشاريع . وقد أظهرت دراسات برامج التدريب على تنظيم المشاريع نتائج ايجابية في سائر الأماكن ولا سيما في الهند وبنغلاديش وماليزيا - رغم أنه يصعب في كثير من الأحيان فصل برامج التدريب على تنظيم المشاريع عن العناصر الأخرى في مجموعة الترويج ، عند تحديد أسباب هذه النتائج . وعلى الرغم من أن الخبرة الاستشارية الصناعية قد بدأت في آسيا على يد مراكز خدمة الصناعات الصغيرة في الهند وخدمة الصناعات الخفيفة في سنغافورة ، ولا تزال مستمرة على يد البرامج التي تدعمها الحكومة والصناعة معا ، فقد تباطأت سرعة توسع برامج الحكومة . وازداد تقديم

الخبرة الاستشارية والتدريب مقابل أتعاب في البلدان المتنامية بسرعة أكبر . ومن الواضح أن منظمات كثيرة أخرى تتلقى الدعم الخارجي تقوم بعمل قيّم أيضا ومنها ، على سبيل المثال ، منظمات الخبرة الاستشارية التقنية في الهند التي تتلقى دعما من المصارف وتخدم الشركات المتداعية أو الغرّة .

السياسة التكنولوجية وتنظيم المشاريع

أُعطيت أولوية عليا لتنمية تنظيم المشاريع القادرة على دفع النمو في الاستراتيجيات الإنمائية القائمة على كثافة التكنولوجيا التي تتبعها الاقتصادات الحديثة التصنيع وبعض البلدان الاخرى(٣٣) . ويعمل الإنفاق الحكومي على البحث في مرحلة التعليم العالي ومعاهد البحث العامة على تهيئة مناخ لانتاج التعلم والمعرفة ، وإرساء أرضية خصبة لنماء منظمي المشاريع والشركات المبتدئة . وتتوقف مساهمة الانفاق على البحث والتطوير والتعليم العالي في نمو الشركات القائمة على كثافة التكنولوجيا على وجود صلات وثيقة بين معاهد البحث والصناعة الخاصة . واستنادا الى ذلك يستطيع الاساتذة في مقاطعة تايوان التابعة للصين العمل كخبراء استشاريين للصناعات الخاصة ، ومن المقبول أن يجري تبادل الموظفين بين المؤسسات العامة والقطاعات الخاصة . وبالإضافة الى ذلك ، أدى الاستثمار الحكومي المباشر في التكنولوجيا المتقدمة المنطوية على درجة عالية من المخاطرة الى انتشار هذه التكنولوجيا فيما بين منظمي المشاريع الخاصة . وينطبق ذلك بصفة خاصة على سنغافورة وجمهورية كوريا ومقاطعة تايوان التابعة للصين ، التي ربط فيها الإنفاق السخي على البحث والتطوير ربطا وثيقا باستغلالهما تجاريا في القطاع الانتاجي ، ولكنه لا ينطبق بنفس الدرجة على الهند رغم استثمارها الكبير في البحث والتطوير .

وفي جمهورية كوريا ، قدمت الحكومة في السنوات الاخيرة دعما ماليا وتقنيا لتسهيل نقل التكنولوجيا بين معاهد البحث والقطاع الصناعي ، مع التركيز على تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة . وتشجع الصين كذلك تدفّق المعلومات والخبرات بين المؤسسات الاكاديمية والصناعة . وأفرزت المؤسسات الاكاديمية ومعاهد البحث خلال فترة قصيرة من الزمن عددا كبيرا من منظمي المشاريع .

---

(٣٣) تستند هذه المناقشة الى ورقة أعدها ليو شاينغ بعنوان "Promoting technology-intensive small enterprises through government R&D spending and establishment of hightech parks : critical evaluation" ، وهي عبارة عن ورقة قدّمت الى "ندوة الامم المتحدة المعنية بتنظيم المشاريع والتنمية الاقتصادية في آسيا" ، نيودلهي ، الهند ، ٢٢ - ٢٥ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ .

وانهمكت حكومات الاقتصادات الحديثة التصنيع أيضا بصورة مباشرة في إنشاء منظمات بحث لتسهيل نقل التكنولوجيا . وفي حالة جمهورية كوريا ، وضع "معهد بحوث الالكترونيات والاتصالات السلكية واللاسلكية" ، وهو منظمة بحث وطنية تعمل تحت إشراف وزارة العلم والتكنولوجيا ، تقديم الدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة هدفا من أهدافه الرامية الى رفع مستواها التقني وتعزيز قوتها التنافسية في السوق الدولية . وفي مقاطعة تايوان التابعة للصين ، حيث لا يوجد هدف محدد ولا تمويل كاف لجهود البحث والتطوير فيما بين الشركات الصغيرة الكثيرة ، ركزت الحكومة جهودها على معاهد البحث التعاونية . وأكبر معهد من هذه المعاهد التي تمولها الحكومة هو معهد بحوث التكنولوجيا الصناعية الذي تزيد ميزانيته السنوية على ١٥٠ مليون دولار . وسجلّه في دعم الشركات الصغيرة سجل جيد ، ولكن لا يزال عليه أن يرفع مستوى التكنولوجيا اللازمة للانتاج المدني حتى يرتقي الى مستوى البلدان الاكثر تقدما في المنطقة .

كما استخدمت الاستثمارات الحكومية في السنوات الأخيرة لإنشاء كيانات للاستثمار مستقلة قانونا . وهي تستثمر في شركات البحث والتطوير وتُعطي قروضا مشروطة بدون فوائد (تستحق الفوائد اذا نجح مشروع البحث والتطوير) ، وتُسّهل البحث المشترك وتعرض خدمات إعلامية تتعلق بالبحث والتطوير . وعند الاستثمار في شركات البحث والتطوير ، وتسهيل البحث المشترك ، يوضع تركيز خاص على الشراكة داخل القطاع الخاص بين الشركات الخاصة والمؤسسات العامة . وتتاح موارد التكنولوجيا (المرافق والدراية) المتوفرة لدى المؤسسات العامة ، الى القطاع الخاص بتكلفة منخفضة جدا .

وسارت مقاطعة تايوان التابعة للصين مؤخرا على هذا النهج عندما أنشأت "شركة استثمارات التكنولوجيا الصناعية" ، وهي كيان مستقل من الناحية القانونية ولكنه مرتبط "بمعهد بحوث التكنولوجيا الصناعية" . وأدخلت الصين برنامجا مماثلا . والغرض من إنشاء "برنامج المِشعَل" تحت رعاية اللجنة الحكومية للعلم والتكنولوجيا ، يتمثل حصرا في تعزيز تنظيم المشاريع واستغلال منتجات معاهد وجامعات البحث لديها تجاريا . وتقدم الشركة نواة رأس المال فضلا عن ترتيب قروض بشروط مواتيه عن طريق المصرف المركزي .

وما زالت إقامة هيكل تستطيع فيه الشركات القائمة على كثافة التكنولوجيا أن تزدهر ، تمثّل أيضا إحدى أولويات الحكومة . ويعتبر ميدان التكنولوجيا أحد أشكال هذه الهياكل وقد قُبِل كوسيلة للنهوض بالتكنولوجيا الرفيعة . وهو عبارة عن مُجمَّع

منظم من الشركات القائمة على التكنولوجيا ومقام في منطقة جغرافية محددة واقعة بالقرب من مرافق بحوث العلم والتكنولوجيا ومتمتع بإمكانية الوصول بسهولة الى الخدمات الخاصة ومرافق المنشآت . وأحد الأمثلة على ميدان التكنولوجيا الرفيعة ، هو ميدان هسينتشو الصناعي القائم على العلم في مقاطعة تايوان التابع للصين . ومن المهم الإشارة الى أن النجاح في هذا الميدان يعزى الى جهد الحكومة الرامي الى ضمان استمرار التمويل والإدارة بكفاءة عالية .

كما وظفت الحكومات الآسيوية أموالا كبيرة في البنية الاساسية المادية . وتتمتع خدمات الطاقة الكهربائية ، والطرقات ، والموانئ ، والاتصالات السلكية واللاسلكية ، بأجمعها بمكانة هامة . وإدراكا للقيود التي تحدّ من قدرة الحكومات على التمويل ، فقد ازداد دور القطاع الخاص في جميع هذه المجالات . فهناك مجموعة من الشركات الخاصة تقوم ببناء الطرق على أساس تقاضي رسم على عبورها ، وتزداد الملكية الخاصة لمرافق توليد الطاقة الكهربائية ، وحُوِّلت ملكية شبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية وخطوط الطيران إلى القطاع الخاص .

ويمكن أن يشكل التعاقد من الباطن أداة هامة لنقل التكنولوجيا ، مما يعزز القدرة الدينامية لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وقد احتذى عدد من بلدان جنوب شرق آسيا حذو النموذج الياباني في هذا المجال . كما استخدمت الشركات عبر الوطنية متعاقدين من الباطن وتزودهم بالمساعدة التقنية والمواد الخام والتكنولوجيا فضلا عن أقنية التسويق . كذلك تتعاقد شركات تجارية كبيرة من الباطن على منتجات ومكونات .

وفي الهند ، جعلت الحكومة التعاقد من الباطن إلزاميا بالنسبة للشركات الكبيرة . وقد أنشأ بعضها عقارات صناعية خاصة بها لإيواء المتعاقدين من الباطن . وتمسك "منظمة تنمية الصناعات الصغيرة" التابعة للحكومة سجلا بأسماء المتعاقدين من الباطن المحتملين ، وتحاول ربطهم بوحدات أكبر . ولا تتبع هذا النهج المتشدد سوى قلة من البلدان ، إن وجدت . ويتجلى الأثر التراكمي للتعاقد من الباطن في الهند ، طبيعيا كان أو طوعيا ، في مشتريات الشركات الكبيرة من الشركات الصغيرة التي ارتفعت من ٢٥٧ مليون روبية في الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٠ إلى ٨٣٠ ٢ مليون روبية في عام ١٩٨٨ . وتعزز حكومة جمهورية كوريا بصورة نشيطة التعاقد من الباطن عن طريق "قانون تعزيز تنظيم الصناعات المتوسطة" . إذ تقوم الحكومة ، بمقتضى القانون - كما هو الحال في اليابان - بدور في حماية مصالح المتعاقدين من الباطن فضلا عن توفير ائتمانات وتقديم مساعدة تقنية لتعزيز التعاقد من الباطن .

وبالرغم من الانتقاد الواسع الذي تعرضت له السياسة الهندية القاضية بحجز عدد كبير من المنتجات لصالح الصناعات الصغيرة النطاق (تم حجز ٨٣٤ منتجا من هذا النوع عندما كانت هذه السياسة في أوجها في الثمانينات) ، فإن هناك في سائر أنحاء آسيا شكلا مخففا نوعا ما من الحماية . فقد حجزت اندونيسيا ١٢٨ منتجا وحجزت جمهورية كوريا ١١٠ منتج . وحاولت الصين في إطار عملية التخطيط التي تقوم بها ، أن تخص الصناعات الصغيرة بمنتجات معينة . وتمنح أفضليات أخرى للصناعات الصغيرة النطاق بالنسبة لمشتريات الحكومة . ورغم أنه يجري حاليا سحب هذه التدابير الحمائية في سائر أرجاء المنطقة على أساس أنها تؤثر في القدرة التنافسية ، فمن المرجح أن يستمر التمييز الحمائي بدرجة معينة .

تنظيم المشاريع في البلدان النامية - حالة أمريكا اللاتينية

هناك في إطار أمريكا اللاتينية ضرورة ، فيما يبدو ، لإعادة تحديد شاملة لدور كل من القطاع العام والقطاع الخاص ، بما في ذلك نقل ملكية الموجودات الحكومية إلى القطاع الخاص فضلا عن إعادة تشكيل الشركات التي لا تزال تحت سيطرة الدولة . ويتباين حجم وتأثير القطاع الحكومي تباينا كبيرا من بلد الى آخر في أمريكا اللاتينية ، رغم أن سنوات السبعينات ومطلع الثمانينات اتسمت بظهور اتجاه متصاعد فيهما .

<u>تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع</u> :

ليس هناك مؤشر واضح حول أداء الشركات العامة في أمريكا اللاتينية ، ولكن يسود شعور متزايد مفاده أن القطاع العام فضفاض جدا ويلزمه كثير من التقليم . واعتمدت غالبية حكومات أمريكا اللاتينية برامج لنقل الملكية إلى القطاع الخاص ، وحظيت هذه البرامج بتأييد القطاع الخاص . إلا أن سرعة نقل الملكية إلى القطاع الخاص تتباين بشكل ملحوظ من مكان إلى آخر في القارة ، وتعكس أشكالا مختلفة من المؤسسات الحكومية والاعتبارات السياسية وضغوط الميزانية . ومن المهم ، علاوة على ذلك ، الإشارة إلى أن عمليات نقل حقوق الملكية لا تضمن بحد ذاتها حدوث تحسينات في الأداء الاقتصادي .

وقد حققت شيلي والمكسيك ، فيما يبدو ، أعظم درجة من النجاح في نقل ملكية شرائح كبيرة من قطاعاتها العامة إلى القطاع الخاص . وحققت الأرجنتين كذلك بعض النجاح بالرغم من معارضة النقابات العمالية ، والحالة الاقتصادية غير المواتية .

وفي بوليفيا والبرازيل طغى الكلام على العمل . وبالرغم من أن برنامج بوليفيا الرامي إلى نقل الملكية إلى القطاع الخاص هو من أول البرامج التي أدخلت في أمريكا اللاتينية ، فإن الجهد البوليفي واجه مقاومة سياسية كبيرة وكانت التغييرات التي أدخلت على القطاع الحكومي عموما مجرد تغييرات سطحية . كذلك فإن القطاع الكبير الذي تديره الدولة في البرازيل اختفى ببطء . وبرغم أن حكومتي سارني وكولار عرضتا مجموعة من برامج نقل الملكية إلى القطاع الخاص في محاولة منهما لإبقاء العجز المالي منخفضا وبذلك يحتويان الضغوط التضخمية ، فإن المحصلة الصافية كانت متواضعة .

وحبّذت بعض البلدان اتباع نهج أكثر تدرجا ، بينما حاولت بلدان أخرى بيع الموجودات الحكومية بسرعة . وقد اعتمدت المكسيك النهج الأول . ففي الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٥ ، أغلقت الحكومة المكسيكية الشركات غير القابلة للنماء ، ونقلت في الفترة من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٨٨ ملكية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى القطاع الخاص ، ولم تقم بعمليات كبيرة لنقل الملكية إلى القطاع الخاص إلا في عام ١٩٨٨ . واعتمدت شيلي النهج الأخير ، والتزمت الحكومة خلال الفترة ١٩٧٥ - ١٩٨١ ببيع الموجودات الحكومية بسرعة . وخلال هذه الفترة ، اتخذ التحرر المالي شكلا متطرفا وتجاهل الأنظمة الحصيفة ، واتخذ الطلب على الائتمان موقفا منحازا ضد الشركات ذات المخاطرة العالية ، واعتمدت المصارف استراتيجيات إقراض محفوفة بالمخاطر . ولم يعر صناع السياسة في كثير من الأحيان آذانا صاغية لقدرات المشترين المحتملين لأملاك الدولة . ونتيجة لذلك ، لم تتمكن كثير من الشركات المنقولة إلى القطاع الخاص من الثبات في وجه أزمة الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٣ فأُمّمت جزئيا من جديد . ثم استؤنف نقل الملكية إلى القطاع الخاص ولكن ببطء مع بذل جهد أكبر لنشر الملكية الخاصة وللتأكد من صلاحية المشترين المحتملين .

ويجري كذلك إدخال إصلاحات على موجودات الدولة المتبقية ، كما هو الحال بالنسبة لشركة الطاقة الكهربائية في شيلي التي أقامت شركة فرعية لبرامج الحوسبة الداخلية ثم باعتها إلى إحدى الشركات عبر الوطنية . وفي مجال الأنشطة الهيكلية والبلدية ، وُضعت في عدد من البلدان مبادرات مشتركة بين القطاعين العام والخاص .

ويتطلب نجاح برامج الخصخصة القيام في الوقت نفسه بتغييرات على صعيدي الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي على حد سواء ، وذلك لضمان كسر شوكة التراث المدمّر المتمثل في سلوك السعي وراء الريّع ، وفي المحسوبية ، والفساد ، ولكفالة توجيه

الموجودات التي أتيحت إلى القطاع الخاص صوب تنظيم المشاريع الإنتاجية . ويقتضي إطلاق الضغوط التنافسية ، عن طريق دخول وخروج الشركات ، إجراء تغييرات تشريعية لضمان التحرر وتوضيح حقوق الملكية . ووضع في إطار أمريكا اللاتينية ، تركيز كبير على تحرير التجارة(٣٣) . وحُبِّذ التحرر السريع لأسباب تتعلق بالمصداقية ولا سيما لدى المستثمرين الخارجيين ، ولضمان عدم تمرير الأنشطة الجديدة في اتجاه سلوك السعي وراء الريّع .

وقد دفع التحرر الاقتصادي منظمي المشاريع عن طريق تحسين إمكانية وصولهم إلى التمويل وتخفيض كلفة المدخلات المستوردة . وأدّت التغييرات المؤسسية في شكل الإصلاحات القانونية والتنظيمية والتشريعية إلى زيادة فعالية الأسواق المحلية من خلال إزالة الحواجز المفروضة على الدخول ، وتخفيض تكاليف الصفقات ، وتقليص نمو القطاع غير الرسمي . إلا أن فعالية التحرر السريع ليست بمعزل عن الإطار الاقتصادي الشامل أو طبيعة تدفقات رأس المال . فقد أظهرت تجربة شيلي أن منافع الإصلاحات التجارية الناجحة غالبا ما تمتد على مدى عقد من الزمان .

وأدت ممارسة التكيف الهيكلي في هذا السياق العام المتمثل في تخفيف القيود إلى تخفيض معدلات التضخم ، وتحقيق المزيد من استقرار العملات ، وإنعاش النظم المصرفية والأسواق المالية الضعيفة ، وايجاد سوق أكثر انفتاحا للاتجار في السلع والمدخلات . وقد اتخذت خطوات لاصلاح نظم الضرائب والانفاق الحكومي وأدت المفاوضات المتعلقة بالديون المتراكمة إلى تحسين احتمالات الاستثمار على الصعيد الدولي .

بيد أن تدابير الاصلاح كانت لها أيضا نتائج سلبية غير مقصودة أثرت على نشاط تنظيم المشاريع ، وبخاصة في حالة الأعمال التجارية الصغيرة . ففي بعض البلدان ، استُن نظام لدفع الضرائب مقدما سعيا إلى تحسين تحصيل الضرائب . ويمكن أن يكون هذا مانعا من الدخول إلى القطاع الرسمي . كما أن الأعمال التجارية الصغيرة تعاني أيضا من المشاكل الناجمة عن ازدياد المنافسة نتيجة لتخفيض الحواجز التعريفية .

ومن أساليب التصدي لهذه المشاكل وغيرها التشجيع على تكوين رابطات مسؤولة لمنظمي المشاريع . وفي أمريكا اللاتينية ، ازداد ازديادا سريعا عدد الرابطات ومراكز الدراسات الداعمة للأعمال التجارية . وهذه الرابطات والمراكز تتكون من

---

(٣٣) انظر الفصل الثالث من هذه الدراسة .

مجموعات ممولة تمويلا خاصا ودوليا مؤلفة من اقتصاديين ومنظمي مشاريع ومحامين وعلماء اجتماع يقومون في اطارها بنشر الرسائل الاخبارية والكتب وكتابة المقالات في المجلات والتكلم في المحافل العامة .

ويلزم أن تقوم حكومات أمريكا اللاتينية باستحداث واتباع نُهُج جديدة لتنظيم النشاط التجاري على نحو يكفل أن تعود الفوائد الناجمة عن نشاط تنظيم المشاريع على المجتمع كما تعود على منظمي المشاريع الأفراد . وينبغي للحكومات أن تزيل الحواجز المانعة للدخول ، وأن تسمح لمنظمي المشاريع بالاحتفاظ بايراداتهم وإعادة استثمارها ، وأن تحصل على حصتها المستحقة من الايرادات (عن طريق التشريعات الضريبية الملائمة) ، وأن تحمي المستهلكين والعمال . وقد بدأت عدة بلدان ، من أبرزها بنما وبيرو ، تحرز تقدما في ميدان الاصلاح التنظيمي . وينبغي للحكومات أيضا أن تتعلم كيفية العمل بأسلوب المشاركة مع القطاع الخاص ، وهذه ممارسة متداخلة مع ممارسة الخصخصة ولكنها ليست اسما مرادفا لها .

الوسطاء الماليون وتنظيم المشاريع

في السبعينات وأوائل الثمانينات ، عمد كثير من المصارف التجارية في أمريكا اللاتينية إلى تخفيض الاقراض إلى حد أدّى إلى لَفْظ الصِّغار إلى خارج الأسواق الإئتمانية . وبوليفيا مثال واضح على ذلك . أما المحاولات التي بُذلت في الثمانينات لتشجيع المؤسسات المالية النظامية على توسيع نطاق حوافظها الاستثمارية بحيث تشمل المشاريع الصغيرة والمشاريع الصغرى عن طريق تقديم تسهيلات معانة ومحددة الهدف لإعادة الخصم ، مثل المتاحة في السلفادور ، فهي تعتبر بصفة عامة محاولات فاشلة من منظور كل من المصارف ومنظمي المشاريع الصغار . وتعد المكسيك استثناء في هذا الصدد ، إذ اتّسع فيها نطاق إقراض المصارف للأعمال التجارية الصغيرة في الثمانينات . والقروض الشاملة الجديدة المقدمة إلى المشاريع الصغرى من مصرف التنمية للبلدان الأمريكية ليست قروضا مدعومة ، وكثيرا ما تشمل عنصرا انمائيا مؤسسيا يمكن عن طريقه للمصارف والتعاونيات الائتمانية وغيرها من المؤسسات المالية المشاركة أن تُعدِّل ممارسات الإقراض لديها لجعلها أكثر استجابة لاحتياجات منظمي المشاريع الصغار .

وعندما اشتدت مشكلة الديون ، أصبح الائتمان الاستثماري متاحا في النصف الأخير من الثمانينات عن طريق صندوق الإقراض الدائر للقطاع الخاص التابع لوكالة التنمية الدولية ، والقروض المقدمة من البنك الدولي إلى الوسطاء الماليين الوطنيين ،

ومصرف الاستثمار الاوروبي . وقد أنشئت مؤسسة الاستثمار للبلدان الامريكية في عام ١٩٨٩ لتوفير إمكانية الاستثمار السَّهمي وشبه السهمي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة . وتقوم المؤسسة بالاستثمار في الاعمال التجارية بصفة مباشرة وغير مباشرة عن طريق الاستثمار في المصارف المتخصصة في شركات التسويق الصغيرة والمتوسطة وشركات الاموال الاستثمارية . أما الصناديق الوطنية المنشأة للاستثمار السهمي والاموال الاستثمارية فهي ظاهرة حديثة جدا نشأت أساسا في المكسيك واتخذت شكل شركة اسمها شركة استثمار الاموال ((Sociedades de Inversion de Capitales (SINCA) ، وهي واسطة استثمارية تتمتع بالإمهال الضريبي . أما في شيلي ، فإن صناديق المعاشات التقاعدية هي التي تقود المسيرة . وفي أوائل الثمانينات ، قامت وكالة التنمية الدولية ومصرف الاستثمار الاوروبي بإنشاء شركات للاموال الاستثمارية في منطقة البحر الكاريبي ، وهي لا تزال قائمة على الرغم من الافتقار إلى آليات الخروج . وتنظر مؤسسة الاستثمار للبلدان الامريكية إلى الصناديق المحلية للاموال الاستثمارية على أنها قنوات مفيدة لما تقوم به المؤسسة من استثمار في المشاريع الصغيرة والمتوسطة .

ولكي تتحقق الاستفادة من تحسن معدلات التبادل التجاري ومن النشاط الذي دب مؤخرا في الاسواق المالية ، لا بد لمنظمي المشاريع من الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة . وبالاضافة إلى ذلك ، يلزم أن يصبح مزيد من الشركات التي تمتلكها أو تديرها أسر شركات عامة أو أن يسند تسييرها على الاقل إلى إدارة فنية . ويجب تنظيم الاسواق المالية على نحو يتيح للمؤسسات الصغيرة والجديدة مزيدا من المشاركة ويعالج قضايا الحكم المحلي ذات الصلة . وكانت البداية الطبيعية في التوسع الذي تشهده حاليا الاسواق المالية في عدة بلدان هي الاتجار في الاوراق المالية الحكومية ، وقد أصبح من الممكن للمحليات أو الولايات الاخرى في بعض البلدان أن تقوم منفردة أو مجتمعة بإدرار ريع . ووجود سوق لهذه الأوراق المالية أمر حاسم الاهمية بالنسبة لاستدامة التحويل إلى القطاع الخاص .

التعليم والتدريب وتنظيم المشاريع

على الرغم من أن معظم بلدان امريكا اللاتينية ، باستثناء بعض البلدان الفقيرة في أمريكا الوسطى ، توجد لديها نظم مكتملة النمو للتعليم الابتدائي ، فإن مرحلة التعليم الثانوي والمرحلة التالية لها على وجه الخصوص أقل تقدما . بيد أنه حتى إذا كان مستوى الموارد البشرية مرتفعا فإن هذا لا يعني تلقائيا أداء اقتصاديا أفضل ، ما لم تُنمى المهارات والمواقف الملائمة وما لم تعزز الصلات المناسبة مع الانشطة الاخرى .

ويتيح التعليم دورا نشطا للحكومات في مجال تشجيع نشاط تنظيم المشاريع عن طريق تحديث المناهج الدراسية ، على نحو يطفل تعليم الطلاب ما يلزم من مهارات وسلوكيات جمع المعلومات وحل المشاكل والمجازفة ، للنجاح في مهمة منظم المشروع في القطاعين الخاص أو العام . ونقص حصة التخصص في العلوم العملية بوجه عام والهندسة بوجه خاص بين الدارسين في المرحلة الثالثة أمر ملحوظ في اقتصادات امريكا اللاتينية عموما ، ويتناقض هذا تناقضا واضحا مع ما يجري في الاقتصادات السريعة النمو في جنوب شرقي آسيا . وعلاوة على ذلك ، يلزم تجديد الادارة الحكومية بحيث تتاح الاستفادة من هذه المهارات والسلوكيات في القطاع العام .

أما البرامج الوطنية للتدريب بغرض اكتساب المهارات ، التي تمول من الضرائب المقتطعة من الأجور ، والتي تتسم بها هذه المنطقة ، فكثيرا ما تخلو من أي تَوجُّه نحو نشاط تنظيم المشاريع ، ويستثنى من هذا حديثا البرنامجان المنفذان في المكسيك وترينيداد وتوباغو . فهذان البرنامجان الوطنيان للتدريب بغرض اكتساب المهارات ، اللذان يمولهما البنك الدولي ، يتضمنان عناصر لتدريب الاشخاص على العمل لحساب أنفسهم .

وهناك برامج أخرى ترمي الى تعزيز التوجه نحو نشاط تنظيم المشاريع . إذ يوجد في السلفادور برنامج المقاولين الشباب ، المصمم من أجل طلبة المدارس الثانوية على غرار برنامج الانجاز الشبابي في الولايات المتحدة . وتتوفر حلقات تدريبية لتنمية القدرة على تنظيم المشاريع عن طريق الرابطات المحلية للاعمال التجارية والمصارف في الارجنتين وأوروغواي والبرازيل وشيلي ، وذلك بواسطة شركة خاصة تحت اشراف الامم المتحدة . ويوفر معهد امريكا الوسطى لادارة المؤسسات (Instituto Centroamericano de Administración de Empresas (INCAE)) وهو معهد للدراسات التجارية العليا ، برامج للحصول على شهادات في إدارة الاعمال التجارية الصغيرة في غواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا . وهناك برامج في البرازيل وبوليفيا وبيرو وغيرها تقوم بتنفيذها منظمات غير حكومية وهيئات أخرى مستخدمة فيها مواد من إعداد منظمة العمل الدولية ومؤسسة كارفاخال (Fundación Carvajal) .

ويمكن للجامعات ومراكز البحوث في امريكا اللاتينية (الدولية منها والتي تديرها الدولة ، فضلا عن المؤسسات الخاصة) أن تكون من الأطراف المهمة المساهمة في تنمية الاعمال التجارية الخاصة والمستفيدة منها ، بوصفها مصادر وقنوات للابتكار التكنولوجي . وتجري تجربة الآليات النظامية ـ منح الدراسة الداخلية أو الخدمات

الارشادية أو أنشطة الاستثمار أو أنشطة حضانة التكنولوجيا ـ لإقامة الصلات اللازمة بين عنصري توليد الجامعات للتكنولوجيات والتطبيق التجاري لها ، وذلك في عدة بلدان منها الأرجنتين والسلفادور وغواتيمالا والمكسيك . وتقييم هذه التجارب يمكن أن يسفر عن نتائج قيمة يمكن اتاحتها لمؤسسات التعليم التالي للمرحلة الثانوية ومؤسسات البحوث في جميع أنحاء المنطقة .

السياسة التكنولوجية وتنظيم المشاريع

ظلت بلدان امريكا اللاتينية تفضل في معظم فترة الستينات والسبعينات اتباع استراتيجيات الاستعاضة عن الواردات في قطاع السلع الرأسمالية . وقد أخذت هذه السياسة في الثمانينات اتجاها عكسيا فأصبحت بلدان امريكا اللاتينية تنشط في حفز الاستثمار الأجنبي وذلك بتخفيف المخاطر المتصورة عن طريق إنشاء المناطق المحمية والاعفاء الضريبي وما يتصل بذلك من تدابير . وقد أسفرت جهود تشجيع الاستثمار المضطلع بها في منطقة البحر الكاريبي لاجتذاب الصناعة التحويلية عن إنشاء "مناطق حرة" . وأدى هذا النوع من الاستثمار إلى ايجاد عمالة كبيرة وتحسين احصاءات التجارة الوطنية . كما يمكن القول بأن تدابير المناطق المحمية مقرونة بالحوافز التجارية هي الأصل الذي تكونت منه صناعات "المكيلادورا" (maquiladora) الضخمة والمتنامية في المكسيك .

ويمكن التعاقد من الباطن إحدى الوسائل الهامة لتعزيز القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع وتنمية الدراية التكنولوجية . والشكل الرئيسي لممارسة التعاقد من الباطن في امريكا اللاتينية يجري مع الشركات عبر الوطنية التي مقرها الولايات المتحدة ويجري بدرجة أقل مع الشركات الخاصة الكبيرة المملوكة محليا . بيد أن أنماط المشاركة آخذة في التغير . فقد تجاوزت الشركات عبر الوطنية من شرق آسيا شركات الولايات المتحدة في بعض القطاعات ، وجلبت معها أساليب مختلفة للإمداد والتوزيع . وتقوم رابطات الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية بدور الوسيط النشط في تعزيز التعاقد من الباطن . فهي تقوم بإدارة أو ترويج معاملات التعاقد من الباطن (كما في البرازيل وبيرو والسلفادور) ؛ أو شبكات الصناعة التحويلية في قطاعات محددة (كما في السلفادور وكوستاريكا ونيكاراغوا) ؛ والمصارف العاملة في تمويل مشاريع المواد الأولية (كما في غواتيمالا) ؛ والزراعة التعاقدية (كما في بليز والسلفادور وغيانا) . أما التعاقد من الباطن في مجال الخدمات (مثل تجهيز البيانات في جامايكا) وتزيع السلع الاستهلاكية المعمّرة فيحدث دون مشاركة المنظمات غير الحكومية . وهناك مسألتان قانونيتان تحولان دون زيادة الاعتماد على التعاقد من

الباطن كوسيلة تتكون بها الأعمال التجارية وتنمو في امريكا اللاتينية ، وهما استحالة التنبؤ بما يمكن أن يسفر عنه القضاء في المنازعات المتعلقة بالعقود وعدم كفاية الحماية للملكية الفكرية .

ومن الاشكال الاخرى التي تتزايد أهميتها في مجال تنمية النشاط التجاري في امريكا اللاتينية ممارسة أنشطة الامتياز . فهناك ممارسة واسعة الانتشار لانشطة الامتياز التي تتيحها الشركات عبر الوطنية ، يُكمِّلها المنتجون المحليون الذين يجمعون بين الزراعة التعاقدية وممارسة أنشطة الامتياز في مجال إعداد الوجبات السريعة .

وعلى الرغم من أن استيراد التكنولوجيا المجَّسدة وغير المجَّسدة أمر هام فيما يتعلق بحفز نشاط تنظيم المشاريع الانتاجية ، فإنه لا بد من توافر المهارات والقدرات اللازمة لاستيعابها . وفي هذا الصدد ، فإن قدر الالتزام المكرس للبحث والتطوير في معظم اقتصادات امريكا اللاتينية مخيب للآمال . وعلاوة على ذلك ، فإن الجهود الحالية تفتقر الى التكامل مع الاحتياجات الصناعية . فالمكسيك ، التي يعد مستوى الانفاق فيها على البحث والتطوير واحدا من أعلى المستويات في المنطقة ، لا تكرس سوى ما يجاوز قليلا ربع هذا الإنفاق للبحوث في القطاع الانتاجي . وشهدت الثمانينات انخفاض النفقات في عدد من البلدان التي تعاني من مشاكل الديون . فعلى سبيل المثال ، انخفض الانفاق على البحث والتطوير في البرازيل خلال العقد من ٠,٧ إلى ٠,٤ في المائة من الناتج القومي الإجمالي(٣٤) . وهذه الاستراتيجية القصيرة النظر تُلحق الضرر بإمكانيات تنظيم المشاريع في المنطقة .

وقد اضطُلع ببعض المبادرات الجديدة في مجال حفز التنمية التكنولوجية . فقد جُرب عدد من بلدان أمريكا اللاتينية أسلوب مؤسسات رعاية المشاريع الوليدة (أسلوب الحضانة) ، وهو أسلوب وجود مرفق يتم فيه الاحتفاظ بظروف مضبوطة للمساعدة على تنمية الشركات الجديدة . ويمكن أن تكون الحضانات عمليات تستهدف الربح أو لا تستهدف الربح ، تبدأها في كثير من الأحيان المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات التعليمية . وقد صادفت الجهود الرامية الى انشاء الحضانات في امريكا اللاتينية مشكلة قديمة

---

(٣٤) انظر Sanjaya Lall and George Kell المرجع السابق ذكرة ، الصفحة ٣٩٠ (من النص الانكليزي) .

العهد هي مشكلة نقل التكنولوجيا في المنطقة ، وهي ناتجة عما تعانيه أنشطة التعليم والبحث في مجال العلوم والهندسة من ضعف وعزلة . وتزدهر الحضانات في البيئات التي تدعم تدفق المعلومات والابتكار . وهناك استثناءات ناجحة في هذا الصدد ، من أبرزها معهد مونتيري التكنولوجي (Instituto Technologico de Monterrey) في المكسيك ، الذي يضطلع ببرنامج نشط لارشاد وتنمية القطاع الخاص .

وعلاوة على ذلك ، هناك حالات جُربت فيها مشاريع هيئات دعم الصناعة ، مثل المشاريع التي مولها البنك الدولي في بربادوس في أوائل الثمانينات . وتوفر هذه المشاريع البنية الاساسية المادية ، وقد ثبتت جاذبيتها لمجموعة متنوعة من مؤسسات الصناعة التحويلية ، وأوجد هذا بدوره سوقا لشركات الخبرة الاستشارية الإدارية المستقلة لمساعدة تلك الأعمال التجارية . بيد أن هذه المشاريع حفلت بالصعوبات في أكثر الحالات ، كما في حالة المجمعات الصناعية البالغ عددها ٩٣ التي شيدتها منظمة للتعمير في المكسيك .

تنظيم المشاريع في الاقتصادات التي تمر بعملية تحوُّل

من الصعب التعبير عما يحيق حاليا بالنشاط الاقتصادي في جميع بلدان أوروبا الشرقية شكوك وعدم استقرار . فالتفسخ السريع والفوضوي للنسيج الاجتماعي والاقتصادي أمر لم يسبق حدوثه في التاريخ القريب ، والحالة السياسية الشديدة التقلب توهن التأييد الذي كان قائما عند بداية التحول لأسلوب التعددية في اتخاذ القرارات وإنشاء نظم اقتصادية ذات أساس سوقي ، وكل هذا يحدث في وقت يشهد اتساع هوة البلبلة الاقتصادية على الصعيد العالمي ، على نحو ما ذُكر في الفصول السابقة من هذه الدراسة . واعتُقِد في البداية أن تحقيق الاستقرار النقدي ، مقرونا بنقل الملكية بالتحويل الى القطاع الخاص ، سيهئ البيئة التي يمكن فيها للعناصر الاقتصادية المستقلة أن تتخذ المقررات المفيدة لها والمؤدية في الوقت نفسه إلى الازدهار الشامل للاقتصاد . وربما كانت العناصر الاقتصادية تفعل ذلك بعينه ، ولكن هذا أسفر عن نتيجة غير متوقعة هي مضاعفة الآثار الاقتصادية السلبية الناجمة عن المواقف التي يتمسك بها القائمون على إدارة عملية التحول ، في مجال سياسات الاقتصاد الكلي .

ويكاد لا يوجد شكل حاليا في أن التحول الناجح الى نظم اقتصادية ذات أساس سوقي وصالحة للاستمرار يستلزم اتباع سياسة نشطة بشأن جانب العرض . فلا بد من تخصيص

الموارد المتاحة بأسلوب أكثر فعالية ، على ضوء هياكل الطلب السائدة في الداخل والخارج . وبالاضافة الى ذلك ، يجب توجيه أموال الاستثمار المتاحة إلى إنشاء أو تعديل مؤسسات صغيرة ومتوسطة لا تمارس الانتاج على نحو أكثر كفاءة فحسب بل توجد أيضا المنتجات الجديدة التي يتميز الطلب عليها في الداخل والخارج بارتفاع المرونة بالنسبة للدخل . وفي هذا الصدد ، سيعتمد التحول اعتمادا شديدا على تنمية القدرات المحلية على التعلم والتجريب والتقليد ، وهي القدرات المرتبطة بنشاط تنظيم المشاريع الانتاجية .

وتثبت التطورات التي حدثت في الشرق حتى الآن أن التحول من جو التخطيط الإداري المتحلل إلى نظم اقتصادية أكثر تركيزا على السوق عملية بطيئة وصعبة حقا . فإلغاء القوانين والانظمة والمؤسسات القديمة رسميا لم يؤد تلقائيا إلى آداب جديدة وسلوك سوقي ، وكثيرا ما أصاب الإحباط التوقعات المرجوة من ذلك . كما أن الدعم الحكومي للقيم الجديدة لا يعني ضمنا سلامة فهم مديري المؤسسات المحولة إلى القطاع الخاص أو فهم العمال والبيروقراطيين ورجال الاعمال الناشئين لمقتضيات وممارسات الاقتصاد السوقي . فما زالت الدولة تعتبر مسؤولة عن انقاذ المؤسسات العاجزة ؛ وهناك طلبات كثيرة للمفاوضات مع الحكومة ، مع تقديم خطط لإنقاذ مؤسسات أو قطاعات معينة ، وهذا يوجد أيضا في معظم اقتصادات أوروبا الوسطى الموجهة سوقيا .

والمؤكد أن انتشار القطاع الخاص أصبح بالفعل سمة ملحوظة ومؤثرة في الاقتصادات الانتقالية . بيد أن نموه يقتصر حتى الآن على الزراعة والتشييد ، وعلى بعض القطاعات الأفضل حالا في الصناعة ، لاسيما في قطاعي تجارة التجزئة والخدمات . وكثير من هذا النمو هو تعبير عن التحول التلقائي نحو القطاع الخاص ، واضفاء الشرعية على الاقتصاد الثاني . على أنه مهما كان تحرير التجارة هذا موضع ترحيب فإن كثيرا من هذا النشاط لم يكن يشكل منعطفا جديدا تماما وإنما كان جزءا متكاملا من "الدولة القائمة بالتوزيع"[٣٥] ، أو مستمدا من "رأسمالية سياسية" ، وبالتالي لا يؤدي تلقائيا الى تعزيز القطاع الخاص المستهدف[٣٦] . وكثيرا ما اقترنت الأصالة

---

(٣٥) Edmund Mokrzycki, "The legacy of real socialism and western democracy", Studies in Comparative Communism ، العدد ٢ (١٩٩١) ، الصفحات ٢١١-٢١٧ .

(٣٦) Jadwiga Staniszkis, "'Political capitalism' in Poland," East European Politics and Societies ، العدد ١ (١٩٩١) ، الصفحات ١٢٧-١٤١ .

واستقلال النشاط في هذه المجالات بتصورات قصيرة الأجل لا تساعد على ايجاد أنواع من القدرات لها صلة بتنظيم المشاريع المنتجة ؛ وفوق ذلك كله ، كان وما زال كثير من طاقة تنظيم المشاريع موجها نحو الشراء لا الانتاج .

وفي ظروف البلبلة البالغة وعدم الاستقرار المؤسسي السائدة ، عزز من هذا التطور السعي الى تحقيق أقصى ربح ممكن . إذ يخلق المزج بين القديم والجديد مؤسسيا وتشريعيا فرصا كثيرة لتنظيم مشاريع غير منتجة وهدامة بسبب الثغرات وانعدام التكافؤ . فقد شوهت ممارسات المضاربة والغش عملية التحويل الى القطاع الخاص في أنحاء الشرق . وجدير بالتأكيد أن هذه الوقائع لم تقتصر اطلاقا على تشيكوسلوفاكيا أو بولندا مثلا . فقد حدثت حتى في الأجزاء الشرقية من ألمانيا رغم الضوابط المؤسسية التي أدخلتها الحكومة الالمانية "لتطبيع" اقتصاد الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة . وربما كان الأفدح ضررا من ذلك هو الاستراتيجية القصيرة النظر - رغم منطقيتها - التي اتبعتها كثير من الاحتكارات الأكبر في إطار سياسة تحرير الأسعار .

بيد أنه ينبغي عدم تجاهل السمات الحميدة لعملية إعادة التشكيل والتكييف المبدئية التي بدأت تحدث . ومع اشتداد قيود الميزانية وضغوط الغرض التي هيأتها زيادة انفتاح التجارة ، بدأت المؤسسات التجارية مهمة صعبة هي ادخال أنواع من الممارسات اللازمة لانتاج وتوزيع سلع وخدمات في اقتصاد سوقي .

وسط هذه الصورة المركبة من وجود جهات مستقلة وكثيرا ما ينقصها التنسيق معنية بصنع القرارات ، ومن التطورات الجديدة ، ومن مخلفات النظام السابق ، تبزغ حالة أولية من تنظيم المشاريع . وهي تتصف بظهور طائفة من الممارسات المستقلة التي تحررت من وصاية وتبعية السلطة في دولة مركزية ، أو خرجت من "الاقتصاد الثاني" الذي قلما كان في الماضي موضع التسامح ، فضلا عن أنها موجهة للربح . ومع أن أنشطة هذه الأجهزة همها الربح فإنها قد تكون عقيمة بل وربما هدامة . وفي هذه الظروف ، ينبغي أن تكون المهمة العاجلة خلال هذا التحول هي خلق قدرات يمكن بها تعزيز تنظيم المشاريع الانتاجية . وبدون هذه التغيرات ، سيظل البيروقراطيون السابقون والمديرون

والعمال العاديون ميالون في طابع عملهم وتنظيمهم وسلوكهم الشخصي وعلاقاتهم المؤسسية إلى الماضي(٣٧) وليس الى ظروف المستقبل اللازمة لايجاد طريق للنمو المرجو .

ويبدو من غير الواقعي خصوصا في الأحوال السائدة حاليا في الاقتصادات الانتقالية الاعتماد المطلق على ردود الفعل الخاصة . يضاف الى ذلك أنه لو سلمنا بأن تصحيح الاختلالات الهيكلية الموروثة عن الاقتصاد المهيمن لن يكون نتيجة تلقائية للتوسع في القوى السوقية ، وأن الصراعات السياسية التي لا يمكن تفاديها ستعوق أية استجابة فنية بسيطة لكثير من المشاكل الماثلة ، فلا مفر إذا من التسلسل في عملية الاصلاح(٣٨) . وهذا يشمل بالتأكيد التحسن التدريجي في الجو اللازم لترسيخ جذور تنظيم المشاريع الانتاجية . وينبغي أن يكون انتقال تنظيم المشاريع من مرحلة البداية الى مرحلة الطفولة عنصرا لابد منه في أي تسلسل اصلاحي من هذا القبيل . ويبدو أن هناك ثلاثة مجالات منفصلة من تنظيم المشاريع الوليدة تستحق اهتماما من صانعي السياسة الحكوميين في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول وهي : ظهور شركات جديدة بصرف النظر عما اذا كانت ممولة من مدخرات محلية أو من استثمارات اجنبية مباشرة ؛ وتأسيس شركات صغيرة ومتوسطة عند تحويل ممتلكات الدولة الى قطاع خاص ، بما في ذلك إزالة مركزية شركات الدولة العملاقة ؛ وأخيرا إدارة ورصد الشركات التي ستظل في أيدي الدولة خلال المستقبل المنظور ولكن الحاجة عاجلة الى إعادة تشكيلها بالكامل . وتعتبر إعادة تشكيل الدولة أمرا حيويا في عملية إعادة تشكيل المؤسسات اللازمة لدعم تنظيم المشاريع .

---

(٣٧) هناك شواهد سوسيولوجية تشير الى ذلك . وهي طاغية جدا في بولندا (انظر : Janusz M. Dabrowski, Michal Federowicz and Anthony Levitas, "Polish state enterprises and The properties of performance, stabilization, marketization, privatization" (Gdansk Institute of Economics, 1991, mimeographed), pp. 38-44; Richard A. Jenner and Joseph Gappa, "Leatning under fire : adaptability of Polish managers to competitive marketconditions", Journal of Word Trade, No. 2 (1991), pp. 81-93 ; Zbigniew Grzegorzewski, "Sklejanie peknietego szki a" Zycie Gospodarcze, No.2 (1991). pp. 1 and 4 .

(٣٨) للاطلاع على إيضاحات جلية لهذه القضايا وما يتصل بها ، انظر : David M. Newbery, "Reform in Hungary--sequencing and privatisation," European Economic Review, No.3 (1991), pp. 571-580; and "Sequencing the transiton" (London: Centre for Economic Policy Research, Discussion Paper Series No, 575. آب/أغسطس ١٩٩١) .

وواضح أصلا أن الدول في البلدان الشرقية تمر بعملية اصلاح ، بتخليها عن دورها الاقتصادي القديم ، وبتشجيع ظهور جهات مستقلة تصنع القرارات الاقتصادية . وفي ضوء هذه التغيرات ، ينبغي عدم اعتبار تنظيم المشاريع الوليدة استمرارا لوصاية الدولة في الماضي وإنما تشكيلا لعلاقات جديدة . وينبغي أن يكون هناك جزء متكامل من هذه العملية هو أن تكتسب الدولة ذاتها قدرات جديدة على دعم وتشجيع تنظيم المشاريع . ويمكن استعارة هذه القدرات من الخارج ، كأن يكون ذلك مثلا بمحاكاة المدونات القانونية والضريبية ، وهي في العادة موحدة تقريبا ، في الاقتصادات السوقية الناضجة ، أو يمكن اكتسابها من دورات تدريبية رسمية في مجالات مثل المحاسبة ومسك الدفاتر والإدارة . على أن تنظيم المشاريع الانتاجية كثيرا ما يكون محددا بإطارات صناعية أو اقليمية معينة ويعتمد على الدراية الضمنية بهذه الظروف . ولذلك لا يمكن تطوير القدرات المناسبة لتنظيم المشاريع تماما إلا إذا كانت هناك علاقة من التفاعيل مع عملية تعهد المشاريع الوليدة ذاتها .

تهيئة البيئة لتنظيم المشاريع

خلافا لكثير من البلدان النامية التي يكون الضغط من الاسفل عنصرا هاما في عملية تحولها ، لابد للاقتصادات التي تمر بعملية تحول أن تعتمد كثيرا على الدولة التي تجرد نفسها في الوقت ذاته من مسؤولياتها الشاملة عن النشاط الاقتصادي التي كانت جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد المركزي ، وأن تخلق جوا يساعد تنظيم المشاريع الانتاجية على الازدهار . ويجب أن يظل في الحسبان نطاق واتساع مطالب عملية التحول ، كما يجب أن يُراعى تماما أن التنمية الاقتصادية في هذه المنطقة لها سياق تاريخي أطول . ويحمل حل نظام التخطيط المركزي اعترافا صريحا بفشله في بلوغ مستويات الاداء التي حققتها الاقتصادات السوقية ، وحتى بعجزه - وهذا هو الاعجب - عن بلوغ المستويات التي حددتها أصلا معظم نظم التخطيط ذاتها .

لقد كشف النظام بعد نجاحه مبدئيا عن عجزه بعد ذلك عن مواصلة نموه التحولي ، وهو فشل له جذوره في طبيعة النظام في كل مؤسسات الاقتصاد المخطط . والملاحظ بوجه خاص مع تزايد تعقيد نظام تقسيم العمل الذي يوجد فيه أى نظام انتاجي شديد المركزية ، انه لا الحوافز المتاحة لصانعي القرارات على مستوى المؤسسات التجارية ، ولا الروابط المقامة باتساع النشاط الاقتصادي ، كانت قادرة على دعم نظام وطني انتاجي لتنظيم المشاريع ، وإنما أدت معايير النمو الكمي المفروضة مركزيا بعيدا عن اعتبارات التكاليف الى خلق تحيز صناعي لا داعي له ، وإلى تجميع النشاط الاقتصادي في شركات ضخمة تحظى بحماية احتكارية . وعزز من أوجه الضعف الهيكلية هذه عزل الوحدات

الاقتصادية عن ضغوط التنافس الدولي ، وهو عزل تجاوز مصالح الصناعات الوليدة أو تحديد المهارات المطلوبة .

نتيجة لذلك ، كانت الروابط اللازمة بين الشركات والمؤسسات الاخرى للابتكار وتنظيم المشاريع ضعيفة أو معدومة ، وكانت سريعة التأثر بالاعتقاد القطعي لدى السلطة المركزية ، وبعدم اليقين الذي كثيرا ما تكشف عنه المراقبة السياسية التعسفية . وقد عززت الحوافز التي أوجدتها أهداف التخطيط الكمي سلوكا محافظا وسببت إزاء زيادة مشاكل التنسيق وأوجه اللاتناظر في المعلومات نشاطا واسعا همه الانتهاز بدلا من ايجاد تحسين تراكمي في جودة السلع والخدمات المنتجة ، واستمرار تحسين النشاط الاقتصادي .

وهم الاقتصادات الانتقالية حاليا هو احلال "اقتصاد سوقي سوي" محل علاقات الاقتصاد القيادي بأسرع ما يمكن . وسوف يستدعي هذا اخراج الدولة من كثير من عملية اتخاذ القرارات المباشرة في توزيع الموارد ، ووضع مؤسسات السوق مكانها (ومنها الأعمال المصرفية والاطار الحكومي اللازم والمحاسبة السليمة والتأمين الى ذلك) ، والعمل من نقطة الصفر على إحياء إطار الاقتصاد الكلي الذي سيكون مسموحا للسوق أن يعمل ضمن حدوده .

إن السرعة والأولويات اللازمة عند الانتقال نحو مؤسسات سوقية وتشريعات ديمقراطية أمران يتفاوتان كثيرا بين الاقتصادات الشرقية ، ويعتمدان على سابق الخبرة باصلاحات النظام ، وعلى الأخذ بنموذج انتقالي ، وعلى مدى شيوع الحالة الاجتماعية ـ السياسية . ومستقبل بلدان مثل بلدان أوروبا الوسطى يختلف عن مستقبل بلدان البلقان أو البلدان التي خلفت الجمهوريات السوفياتية . ففي معظم هذه البلدان ، كانت الأولوية لحل الهياكل السياسية وإعادة تحديد حقوق الملكية . وزاد هذا كثيرا من حرية الأفراد في اتخاذ قرارات مستقلة . ولكنه أيضا قضى على الجهاز القوى ـ بما في ذلك الحزب الشيوعي ـ الذي تحكم في نظام التخطيط وتولى تنسيقه . وإعادة إنشاء هياكل فعالة للحكم الاقتصادي مهمة عاجلة من مهام التحول ، وهي أساسية لتنظيم المشاريع .

<u>حقوق الملكية والتحويل الى القطاع الخاص</u> . تحديد حقوق الملكية بوضوح أمر معقد في الاقتصادات التي تمر بعملية تحول لأن الأطر القانونية الجديدة قاصرة عن ضمان الملكية الخاصة ، وهي تسمح للملاك بإنفاذ حقوقهم بالقنوات القانونية العادية . وهناك ضغطان

إضافيان يزيدان هذه العمليات تعقيدا في الشرق . أولهما ينبع من محاولات اتباع نظام استرداد الملكية ، بما في ذلك التعويض ماليا عن الاصول التي حازتها الدولة . أما الضغط الآخر فيتعلق بمسألة كيفية إعادة وضع حقوق واضحة للملكية الموروثة بحكم الافتراض عن الهياكل القديمة للتخطيط الاداري .

أما الضغط الأول فقد تراكم مع الزمن نتيجة العجز المتأصل لأجهزة التخطيط المركزي عن التغلب على مشكلة تعامل الوكيل الأول مع الأجهزة التي تدير الشركات التي تملكها الدولة . وخلق هذا لدى الادارة (وأحيانا لدى العمال) حقوقا أو شبه حقوق ضمنية في الملكية ولابد من الاعتراف بها الى حد ما عند أية محاولة للنجاح في تحويل هذه الاقتصادات الى قطاع خاص . ومهما كان هذا الأمر كريها في نظر المحرومين أيام الحكم الشيوعي ، فإنه أثار قضية حقوق الملكية الضمنية التي اعتنقتها جماعات المصالح المكتسبة ، وهي جماعات لا يمكن تجاهلها إلا بزيادة الكساد المقترن بعملية التحول سوءا[٣٩] .

أما القيد الثاني فمرجعه مصادرة بعض ممتلكات المجتمع من الملاك الأفراد أو من مواطنين كانوا مكرهين على الادخار . والنوع الأول عبارة عن حقوق في ملكية مصادرة قد تستدعي مطالبات بالاسترداد (أو بالتعويض) تثقل كاهل عملية التحويل الى القطاع الخاص وتشكيل رأس مال جديد . أما النوع الثاني من حقوق الملكية المرفوضة فيستدعي أجهزة غير عادية لتحويل الأصول التي تملكها الدولة الى القطاع الخاص بجعل توزيعها مجانيا أو شبه مجاني .

ولقد زودت أوجه الغموض هذه حول حقوق الملكية الوكلاء الاقتصاديين بمعلومات من الداخل ، وكانت فرصة للاستئثار بحقوق أساسية في الملكية لم تكن محولة صراحة الى وكلاء الاقتصاد اللامركزي . واحترام المطالبات المشروعة في حقوق الملكية يختلف تماما بشكل ما عن الفرص التي أتيحت للعاملين من الداخل لاستبعاد حقوق الملكية التي تخص شرعا جهات أخرى ، وربما كانت تخص المجتمع بأسره . والقيام بعمل استباقي ، أي إعادة تأميم هذه الأصول ، لا يزيل عدم اليقين عن هذه الأصول . بيد أن القيام بذلك

---

(٣٩) هذه السمات وغيرها من السمات المتعلقة بحقوق الملكية والتحويل الى القطاع الخاص محللة بتفصيل أكثر في "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣" (نيويورك : منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع E.92.II.E.1) ، الفصل السادس .

دون حل مشكلة محيرة هي الحقوق الناجزة أو الضمنية أو المكتسبة قد يكون ظالما ، فضلا عن كونه عقيما . ولا يمكن القيام بهذه العملية إلا بوجود تعاون واسع من ادارة المؤسسات التجارية والعاملين فيها .

ورغم أن الاقتصادات التي تمر بعملية تحول ألزمت نفسها من حيث المبدأ بالاعتراف بجميع حقوق الملكية الموجودة ، وبالمساعدة على ظهور طائفة واسعة من أنواع حقوق الملكية التي تتراوح بين ممتلكات الدولة الصرفة وبين الممتلكات الشخصية البحته ، فإن الصعوبات المتأصلة في عملية التحول قد ضاعفتها الحاجة المتصورة الى رد ممتلكات كانت مصادرة ، والحاجة الى مراعاة شواغل الإنصاف عند نقل حقوق الملكية من الدولة الى مالكيها . وعلى أية حال ، كان التأكيد على ما يبدو أكثر من اللازم على كيفية التصرف في المؤسسات التي تملكها الدولة على حساب حسم حقوق الملكية والتملك فيما يتعلق بأصول أخرى بدلا من التركيز على أمور أخرى أهم لبناء نظم سوقية جديدة وتعزيز تنظيم المشاريع .

وأكبر أصول الاقتصادات المخططة السابقة هي رؤوس الاموال من العقارات والموارد البشرية الحضرية والريفية ، التي لم يتم حتى الآن التطرق الى حقوق ملكيتها بشكل مناسب . وتترتب على هذا الافتقار إلى الوضوح آثار كبيرة بالنسبة لتنظيم المشاريع . فعلى سبيل المثال ، إذا لم يتمتع الوكلاء الاقتصاديون بحقوق مأمونة فيما يتعلق بالأراضي والمباني ، فإن الأنشطة التي سيكون لزاما عليهم اختيارها ستكون أنشطة ذات آفاق قصيرة الأجل لا تحتاج إلى استثمارات كبيرة طويلة الأجل . ولا يتعين أن تشمل تلك الحقوق حق الملكية الكاملة ؛ فبوسع عقود إيجار الأراضي والمباني المحددة بوضوح أن تولد قدرا كافيا من الثقة لدى الوكلاء الاقتصاديين .

ويمكن أن تشمل عملية خصخصة الاقتصادات التي تمر بعملية تحول سلسلة متعاقبة من المراحل المميزة ، قد تتراوح بين إضفاء هياكل اعتبارية على المؤسسات الحكومية تعترف بها أي مدونة قانونية ، وبين وضع هذه الشركات أيضا على أسس تجارية ثابتة ، أو تحويل جزء من حقوق الملكية (حق الانتفاع) إلى وكلاء غير حكوميين ، أو تصفية الاستثمارات بالكامل عن طريق البيع إلى وكلاء محليين وأجانب أو التوزيع المجاني على السكان على نطاق واسع وعلى الملاّك السابقين . ورغم أن هذا المفهوم يختلف عن الطريقة التي ينظر بها الى الخصخصة على نطاق واسع في الاقتصادات السوقية ، فهو المفهوم الأفضل ، وذلك ، على وجه الدقة ، لأن الاقتصادات السوقية التي قررت تقليص

قطاعها العام لم تواجه أبدا تلك العملية المعقدة والمحبطة ، ألا وهي إقامة اقتصاد سوقي على أنقاض اقتصاد مخطط سيء الادارة(٤٠) .

وتنقسم عملية الخصخصة في الشرق عموما الى ما يسمى بالخصخصة "الصغيرة" والخصخصة "الكبيرة" (أو "الحقيقية" أو "الضخمة") وذلك أساسا لسببين . أحدهما هو هدف تحسين كفاءة استخدام الاصول ، ودعم الملكية الخاصة باعتبارها مقوما رئيسيا من مقومات تعزيز الديمقراطية ، وإتاحة الفرصة للسكان قاطبة لاحتياز أصول بشكل ما ، قد تكون من خلال خطط التوزيع المجاني ، أصول كانت ممنوعة عليهم من قبل لاسباب أيديولوجية أو سياسية أو إدارية . والسبب الآخر هو أنه من المعترف به الآن على نطاق واسع ، أن تصفية الاستثمار ، لاسيما في حالة الصناعات الاساسية ، لا يمكن أن تتم إلا على مدى فترة مطولة إلى حد ما ، حتى ولو كان صانعو السياسة العامة يميلون إلى تصفية الاصول دون الإحساس بقلق شديد ازاء الآثار المتعلقة بالارباح والتوزيع .

والخط الفاصل بين الخصخصة الصغيرة والكبيرة ليس محددا بشكل صارم . فالاول يُعني أساسا ببيع الاصول ، التي ما كان للدولة أبدا أن تدّعيها لنفسها بغير حق ، الى الجمهور على نطاق واسع (من الممكن أن يكون هذا الجمهور من المقيمين ، والمواطنين ، والمغتربين وغيرهم من الاشخاص الاجانب الطبيعيين أو الاعتباريين) . وهذه الاصول تتألف أساسا من السلع الرأسمالية (التي يحتمل أن تشمل الاراضي الزراعية والمساكن ، وبالتأكيد متاجر الخدمات ، ومنافذ بيع السلع بالتجزئة ، ومنشآت توريد الاطعمة ، والورش الصغيرة والوحدات الانتاجية المشابهة) التي يمكن إدارتها بتكلفة أقل من خلال الملكية الخاصة .

أما الاصول الصغيرة ، أيا كان تعريفها ، فينبغي بيعها بسرعة من خلال آليات التوزيع المنصفة مثل المزادات العلنية (يمكن تنظيم الاصلاح الزراعي على نحو مختلف) . والهدف هو القيام على وجه السرعة بإنشاء نواة من الوكلاء - الملاك من القطاع الخاص ، يشكلون نواة للطبقة المتوسطة الناشئة ، يمكنهم المساعدة في تعزيز الديمقراطية ، وانتاج سلع وخدمات جديدة بكفاءة ، وإيجاد وظائف لمن أدى تحويل الهياكل الاقتصادية القديمة الى تعطلهم عن العمل .

---

(٤٠) يرد ما يبرر اختيار هذا المفهوم عن غيره من المفاهيم بصورة مطولة في "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩١ - ١٩٩٣" ، الفصل السادس .

وتتصل الخصخصة الكبيرة بوجه خاص بتصفية الاستثمار عن طريق البيع أو التوزيع المجاني للاسهم في الشركات العامة التي تكون عادة شركات كبيرة منظمة في تكتلات وتتسم بدرجة كبيرة من الاحتكارية . وقد يتعين أولا تقسيم التكتلات بشكل معقول الى وحدات لتيسير عملية التحويل وتشجيع المنافسة . ويمكن بسرعة تقسيم التكتلات المتعددة المنتجات أو المتعددة المصانع التي لديها صلات قليلة ، ويكون ذلك بتكلفة قليلة عادة . أما الاحتكارات فيمكن في بعض الحالات تفكيكها الى وحدات تنافسية أصغر حجما . غير أن وفورات الحجم والتكاليف الثابتة تضع قيودا شديدة الى حد ما على درجة الغاء المركزية والغاء الاحتكار التي يمكن مواصلة تنفيذها بتكلفة مقبولة بسبب تمزق الصلات الراسخة ، وهو أمر يتعذر تجنبه . ولذلك فإن أهداف تصفية الاستثمار هذا ، فضلا عن طرق تحقيقها ، تعد أكثر تعقيدا من الحالة بالنسبة للخصخصة الصغيرة . ومن ثم فقد ثبت أن تشكيل وكالة حكومية للإشراف على برنامج الخصخصة هو أمر لا بديل عنه في جميع بلدان أوروبا الشرقية تقريبا .

ورغم أن الجدل حول خصخصة وتصفية الأصول المملوكة للدولة كان محور المناقشات الاقتصادية والاجتماعية - السياسية التي دارت في الشرق ، فإن التقدم المحرز بحلول أوائل عام ١٩٩٣ ظل متواضعا الى حد ما (فيما عدا التقدم المحرز في القطاع الشرقي من ألمانيا ، ولو أنه كان تقدما أقل بكثير من التوقعات التي حددتها الحكومة الالمانية وأعادت تحديدها) . وقد تمت بعض عمليات البيع المذهلة ، ومعظمها للأجانب ، وصدرت قوانين بشأن الخصخصة وحقوق الملكية في عدد من البلدان الشرقية ، ولكن التقدم المحرز في الجمهوريات التي خلفت الاتحاد السوفياتي لا يزال متفاوتا .

وفي حالة الخصخصة الصغيرة ، تم إحراز تقدم سريع لا سيما في بولندا وتشيكوسلوفاكيا . ورغم التقدم المحرز والخبرة المكتسبة لا يزال الطريق طويلا ، ومن المبكر جدا استخلاص أي استنتاجات ثابتة من الخبرات المكتسبة حتى الآن . ويمكن النظر الى الاستنتاجات التي يمكن استخلاصها بصورة مفيدة[٤١] على أنها علامات تحذير للبلدان التي لم تباشر بعد عملية الخصخصة ولغيرها من البلدان التي لا يزال لديها متسع لتصميم أدوات الإحكام اللازمة لذلك الجزء من مرحلة تحولها ، والتي قد ترغب في الاستفادة من هذه العوامل في نهجها المتبع في تصميم عملية الخصخصة وتحسينها .

---

(٤١) ترد هذه الاستنتاجات بالتفصيل في "دراسة الحالة الاقتصادية في أوروبا في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣" ، الفصل السادس .

وأبرز هذه الاستنتاجات أنه لا يمكن مباشرة الخصخصة وتصفية الاستثمار لأسباب اقتصادية فقط ، ولكن يجب أن يكون ذلك جزءا لا يتجزأ من الاقتصاد السياسي لعملية تحول حقيقية ؛ ووجود وكالة للخصخصة تعمل بكفاءة مع أدنى حد من التدخل السياسي قد يكون ضرورة ماسة ؛ وان الايرادات الآتية من الخصخصة بشكل ثابت تظل أقل بكثير من التقديرات الموضوعة في بداية التحول ، وأن من الأفضل عدم الاعتماد عليها لسد أوجه العجز في الميزانية ؛ كما أن مطالب الجبر والتعويض تعرقل بشدة إحراز أي تقدم في عملية الخصخصة وتثقل كاهل النظام القانوني الذي ينوء بأعبائه بالفعل في معظم البلدان ؛ وقد يلجأ ملاك الأصول المحولة الى الملكية الخاصة الى السلوك الاستراتيجي انتظارا لممارسة حقوقهم المكتسبة الى أن تصبح الحالة السياسية - الاجتماعية أكثر استقرارا ووضوحا ؛ وقد تعثرت المحاولات الرامية إلى توزيع معظم ثروات الدولة توزيعا مباشرا على السكان قاطبة ؛ وأن الخطط التي يجري بحثها حاليا لتوزيع الأسهم مجانا أو بالمجان تقريبا على السكان قاطبة من خلال الاستثمار أو شهادات استثمار الصناديق المشتركة ، أو الأسهم أو السندات لن تؤدي إلى التغلب بالحيلة على مشكلة مراقبة من يتولون إدارة الشركات المحولة إلى القطاع الخاص ؛ وأن الخصخصة مهما كانت دوافعها ستصبح نهجا عمليا بمرور الوقت ، ولكن التعلم من الأخطاء المرتكبة خلال عملية التحول يمكن أن يكون باهظ التكلفة ويؤخر عملية التحويل ؛ وأن المعلومات المقدمة أثناء عملية التحول كثيرا ما تكون طنانة وغير متسقة التوزيع ؛ وأن من المحتمل أن تتعثر الجهود الرامية الى قِصَر توزيع الثروة على المقيمين من المواطنين نظرا لإمكانيات الوكالة في أي وقت وإن يكن ذلك بثمن ؛ وأن الخصخصة دون وجود سوق مالية حتى وإن كانت أولية يجعل من المتعذر للغاية تمييز الغث من السمين من بين الأنشطة في عملية الخصخصة .

وبمجرد وضع حقوق واضحة للملكية ، سيكتسب الدور الذي يضطلع به القطاع الخاص أهمية متزايدة . وينبغي تشجيع تكوين رأس المال الخاص في إطار الحدود التي يحددها القانون والبيئة الاقتصادية التي تشكلها سياسات ومؤسسات الاقتصاد الكلي . وهذا الأمر ذو أهمية خاصة في حالة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم . وينبغي أن يكون تعزيز تكوين هذه الشركات ، إما من خلال سياسة هيكلية تتبعها الدولة أو ببساطة من خلال السوق ، من ضمن الأولويات العالية في جدول أعمال التحوّل .

تحقيق الاستقرار وتحرير الأسعار وإتاحة الفرص للمنافسة الأجنبية

قامت معظم البلدان الشرقية بتحرير الأسعار خلال عامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ، ورفع الضوابط الإدارية والسماح للأسعار بالتقلب استجابة للعرض والطلب في إطار سياسات

اقتصاد كلي محكمة . ولا تزال أسعار بعض السلع والخدمات الاساسية (مثل الإسكان والمرافق العامة والخدمات الاجتماعية غير التجارية) وكذلك الاجور خاضعة للإدارة المحكمة .

ويمكن قياس التأثير المباشر لهذا التحرير بانخفاض حصة النفقات الحكومية في الناتج المحلي الإجمالي ، وزيادة المعروض من السلع ، وبخاصة ، من القطاع الخاص المتوسع . ولكن هذه السياسة أدت أيضا الى حدوث اضطرابات كبيرة في الاقتصاد الكلي مما أفضى الى انخفاض الانتاج انخفاضا خطيرا مع زيادات غير متوقعة في الأسعار ، لا سيما في الاحتكارات الكبيرة التي ما زالت تسيطر على الانتاج .

ويعد تحرير التجارة ، الذي يشمل إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية والمدفوعات ، مسارا طبيعيا لإصلاح الاسعار المحلية . وبذلك تقوم صلة أوثق بين الأسعار المحلية والتجارية ، ويتم ذلك جزئيا من خلال وجود سعر صرف قابل للتعامل . وهذه العملية يعززها أيضا إجراء تنقيحات في النظم الحمائية ، عن طريق القضاء التام تقريبا على الحماية غير التعريفية ، وعادة عن طريق جعل الرسوم الجمركية متماشية مع الأعراف الدولية أو حتى تخفيضها إلى معدلات تقل عن المستويات السائدة .

ورغم أن أسعار السوق العالمية تعتبر من أكثر المؤشرات الموثوق بها دلالة على الاسعار النسبية ، ورغم الاعتراف بأن تحرير التجارة هو مصدر قوي لضبط إيقاع المنتجين المحليين ، فقد ظهرت اختلافات في نسبة تقدم الإصلاح . والسؤال الذي يطرح نفسه هو ليس الانفتاح وإنما المدى الذي يمكن به تعريض المنتجين المحليين لكامل قوة المنافسة الدولية بالنظر الى ضعف الاقتصاد الذي يمر بعملية تحول . والاختيار هنا هو بين جعل جزء كبير من المؤسسات الصناعية المحلية يفشل ، ومن ثم يضطر إلى الاشتراك في شبكة أمان اجتماعي كبيرة ، أو الإبقاء على النظام الحمائي لفترة من الوقت ، وبذلك يتم التخفيف من الطلبات الاجتماعية على شكل ما من أشكال الإعانة . وقد كان هذا الاختيار موجودا أيضا لدى البت فيما هي أفضل الطرق للتحرر من أنظمة التجارة والتسعير والمدفوعات التابعة لمجلس التعاضد الاقتصادي . ولكن الافعال المندفعة التي قام بها بعض الشركاء في أوروبا الوسطى بالاضافة إلى تفسخ الانظمة الاقتصادية والسياسية السابقة عجّل بنهاية مجلس التعاضد الاقتصادي . وفي الوقت الحالي ، تقع أحداث مماثلة في نظام عملة الدينار في يوغوسلافيا ، في ظل الدمار الصارخ بسبب الحرب ، وفي ظل التآكل السريع لنظام عملة الروبل في الاتحاد السوفياتي السابق وفي خَلَفه ، كومنولث الدول المستقلة .

ويلزم لنجاح تنظيم المشاريع أن يكون دخول الشركات وخروجها نسبيا بدون عراقيل . فمن خلال هذه الضغوط والحوافز ، ستتولى طبقة جديدة من منظمي المشاريع إنشاء شركات تعرض منتجات غير مألوفة أو تنتج المنتجات الحالية وتسوّقها بطرق أكثر فعالية . علاوة على ذلك ، يمكن أن يتوقع من شركات صغيرة منشأة حديثا أن تضفي عنصرا هاما من المرونة التنظيمية ، وأن توفر مصدرا قيّما للعمالة في الشرق . وتتطلب الحوافز المناسبة لتشجيع هذه الانشطة الجديدة ، علاوة على إقامة نظام قوي من الأسعار ، إنشاء إطار قانوني ومالي يضمن للشركات المبتكرة حصولها على الأرباح المحتملة . ويجري حاليا في معظم البلدان الشرقية تطوير قواعد قانونية لتنفيذ العقود ، وتنظيم الكارتلات ، والاندماجات والقوى السوقية ، وإنشاء نظام لبراءة الاختراع(٤٣) .

وهناك مجال شان ذو أهمية خاصة في الشرق يتصل بخروج الشركات . فبقاء الشركات لم يكن يتم بقرار على المستوى المؤسسي في اطار التخطيط المركزي وكان الإفلاس من الاحداث غير المألوفة . ولكن القبول المؤسسي والايديولوجي بخروج الشركة هو سمة أساسية من سمات سياسة المنافسة . وبغية التعجيل بهذا التكيف وجعله سلسا ، يقتضي الأمر التعجيل بوضع قوانين خاصة بالإفلاس وتنفيذها . كذلك فإن استخدام الإعانات المقدمة الى المؤسسات المملوكة للدولة وفرض الضرائب بدون تمييز عليها قد بدأ يختفي تدريجيا ، ويجري الاضطلاع بإصلاح كامل للنظام المالي لضمان إقامة علاقة واضحة ويمكن التنبؤ بها بين المؤسسة والدولة . ويتعين التطرق على وجه الاستعجال في الشرق الى مسألة انتهاج سياسة نشطة فيما يتعلق بسوق العمل حتى تكون استجابة الموظفين المتضررين في حالة خروج الشركة متوقعة .

ويمكن محاكاة الكثير من التدابير المتعلقة بتيسير دخول وخروج الشركات في الاقتصادات السوقية المتطورة . وحتى لو تم غرس هذه التغييرات البيئية بقدر كبير من المساعدة الفنية المقدمة من الغرب ، فإنها ستستغرق وقتا لكي تصبح راسخة تماما . علاوة على ذلك ، فإنه نظرا إلى عدم وجود نموذج وحيد للإدارة الصناعية في الواقع في الاقتصادات السوقية الناضجة ، فهناك حاجة واضحة الى اختيار الطريق المناسب في هذه المرحلة المبكرة .

---

(٤٣) توجد اختلافات هامة بشأن هذه المسائل بين الاقتصادات السوقية الغربية ، وهو الأمر الذي لم يتم تقديره بالكامل في الشرق . وللاطلاع على بعض هذه الاختلافات انظر : Thomas M. Jorde and David J. Teece "Innovation and cooperation implications for competition and antitrust" Journal of Economic Perspectives, No.3 (1990), pp. 75-96 .

النظام المالي وتنظيم المشاريع

ألقى التفكك السريع للتنسيق الحكومي بعبء إضافي على المؤسسات المالية الناشئة التي ترمي الى تدعيم الاقتصاد السوقي السريع العهد(٤٣) . وأيا كان شكل النظام المصرفي الذي من المحتمل أن يكون أكثر ملاءمة لبلد ما ، فإن عدم توفر الخبرة المصرفية ، حتى في أكثر البلدان الشرقية تقدما ، قد يكون بمثابة تحذير من إقامة صلة وثيقة للغاية بين النظام المصرفي والصناعة . ولأن السعي إلى إقامة نظام مصرفي شامل على الفور قد يؤدي إلى مجرد تركيز سلطة صنع القرارات المتعلقة بقطاع الشركات في أيدى مصرفيين عديمي التجربة يقومون بإقراض مديرين عديمي التجربة(٤٤) . بيد أن مهمة التحول الشاقة والصلات المستقرة بالفعل بين المؤسسات المالية القائمة والمشاريع الصناعية تشير بقوة الى الحاجة الى نوع ما من النظام المصرفي الصناعي . ولا يزال يتعين مواجهة هذه المعضلة الصعبة بجدية في الشرق(٤٥) .

وقد تم احراز تقدم في تفكيك النظام المصرفي الاحادي واستبداله بهيكل مصرفي مزدوج . وتم انشاء مصارف مركزية وفصلها عن المصارف التجارية . بيد أن ظهور المصارف الخاصة المستقلة كان بطيئا حتى الآن في الشرق مع استثناء بارز هو

---

(٤٣) Tadeusz M. Rybczynski, "The sequencing of reform", Oxford Economic Policy Review, NO.4 (1991),pp. 26-34 and Alfred Steinherr, "Essential ingredients for reforms in Eastern Europe" , Moct-Most, NO. 3 (1991),PP.3-27 .

(٤٤) قدمت حجج مفيدة محبذة لهذه الاتجاهات في Millard Long and Silvia Sagari, "Financial reform in the European economies in transition" in The transition to a market economy-vol. II special issues, Paul Marer and Salvatore Zecchini, eds. (Paris, Organisation for Economic Co-operation and Development, 1991), pp. 430-441 .

(٤٥) نوقشت القضايا في Jenny Corbett and Colin P Mayer, "Financial reform in Eastern Europe : progress with the wrong model," Oxford Review of Economic Policy, No. 4 (1991) , pp. 57-75 .

بولندا(٤٦) . ومن أسوأ ما خلفه تراث النظام المصرفي الحكومي هو النقص الحاد في الموظفين ذوي المهارات لإدارة نظام مالي حديث . ومن هنا يأتي السعي لطلب المشورة من المصارف الغربية فيما يتعلق بالتكنولوجيا ، والدراية ، وتدريب الموظفين(٤٧) . وثبت أن "التوأمة" مع المصارف الغربية بالفعل جذابة بالنسبة للمصارف البولندية المحولة حديثا الى مصارف تجارية وقامت بتدعيمها المؤسسة المالية الدولية . بيد أن الوضوح فيما يتعلق بدور النظام المالي الجديد في إعادة تشكيل المؤسسات لم يساير تلك التطورات الأولية .

وقد أظهرت معظم البلدان الشرقية ميلا شديدا إلى إنشاء سوق للأوراق المالية والتقدم بسرعة فيما يتعلق بأسواق الأوراق المالية الأخرى . وينشأ جزء من هذا الميل عن النماذج المختارة للخصخصة ، بما فيها مبيعات الأسهم أو التوزيع المجاني للأسهم ، والتي يمكن تكييفها مع تفضيلات حوافظ الأوراق المالية من خلال المبادلة العامة . وبالرغم من أن هناك حاجة الى إمكانية المبادلة لتمكين الوكلاء من إعادة موازنة حوافظهم المفضلة من الأوراق المالية ، فإن قدرا كبيرا من الشعور المحبذ لإقامة أسواق للأوراق المالية مستمد من أفكار خاطئة عن دور سوق الأوراق المالية في التنمية الاقتصادية . وظهرت المفاسد سريعا الى السطح وأدت قابلية أسواق الأوراق المالية لعدم الاستقرار والتشبع السريع للأسواق ، ولا سيما في وقت الرقابة النقدية الصارمة ، إلى تآكل ثقة المستثمرين .

وأدت عوائد فرادى المستثمرين المخيبة للآمال والمعدل البطئ للخصخصة الى تعقيد مهمة بناء أسواق رأس المال بشدة في الاقتصادات الشرقية . ولا تزال المؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى (مثل صناديق التأمين والمعاشات والتكافل) في حالة بدائية ، حتي في البلدان التي هي أكثر تقدما في اعادة تشكيل نظمها المالية . بل إن القطاع المصرفي ذاته ربما كان مصدرا لتشويه المبادرة الوليدة لتنظيم الأعمال بدلا من دعمها . ولا تتقدم إعادة تشكيل القطاع المصرفي بسرعة كافية ، كما أن أدوار

---

(٤٦) نوقشت الاصلاحات في النظام المالي البولندي بتفصيل أكبر في Central European, February, 1992, pp. 18-29 See also the survey of financial legislation in Czechoslovakia, Hungary, Poland and the former Soviet Union in Corbett and Mayer, op cit., pp.71-74 .

(٤٧) انظر : "In red braces", The Economist, 6 April,1991, pp. 79-80 .

القطاع المصرفي ، بالمقارنة بأسواق السندات وأسواق الأوراق المالية ، غير محددة بصورة جيدة . ويبدو أن العملية بأكملها تتطور عشوائيا ، وليس في إطار رؤية شاملة أطول أجلا للاحتياجات الأساسية لتنظيم المشاريع .

ويستمر تخصيص القروض في المقام الأول "للعملاء" ، وهم أساسا المؤسسات المملوكة للدولة ، التي نشأت في ظل التخطيط الإداري . ويرجع هذا بصفة جزئية إلى استمرار الصلات القديمة المستقرة ، وهيكل الديون الموروث عن الماضي إلى أن الأغلبية العظمى من المصارف تواصل العمل باعتبارها فروعا للخزانة أكثر منها كيانات تجارية مؤهلة لإنفاذ الإفلاس بالنسبة للعملاء المقصرين في السداد . ولا يمكن حل هذه المشكلة بدون الاطمئنان إلى الحساب الختامي للمؤسسات واتخاذ قرارات سياسية بشأن كيفية استيعاب وتوزيع الخسائر . ولا يتطلب هذا بالضرورة أن تتحمل الحكومة جميع الديون المصرفية(٤٨) .

ولضعف النظام المالي آثار سلبية عديدة بالنسبة لأنشطة منظمي المشاريع . فأولا ، تملك شركات عديدة أضعف من الناحية المالية مزايا على الشركات الأكثر قوة من الناحية الاقتصادية في الحصول على القروض المصرفية ، وهو ما يعمل ضد تعزيز التنمية . وثانيا ، هناك ميل لتخصيص الموارد للقطاعات والأنشطة التي لا تنطوي على التزامات مالية أطول أجلا ولكن تضمن السداد السريع للقروض (التجارة وصفقات التحكيم القصيرة الأجل) . وكمثال على ذلك ، أصدر المصرف التجاري في تشيكوسلوفاكيا ، والذي يستحوذ على أغلبية الحسابات الخاصة ، خلال المرحلة الأولية للتحول في عام ١٩٩١ ،

---

(٤٨) من المثير للسخرية أن أولئك المعلقين الذين يحبذون بصورة أكبر ترك اقتصاديات عملية التحول للسوق هم أول من يعهد إلى الحكومة بجميع أنواع الالتزامات (بما في ذلك الديون المصرفية المعدومة ، والديون فيما بين المؤسسات ، وشبكة الضمان الاجتماعي ، وبناء الهياكل الأساسية ، وتصحيح التدهور البيئي) ، بينما يؤيدون في نفس الوقت الحاجة إلى تقييد السلطات الضريبية والتي هي بالفعل السبب في القدرة الضعيفة الحالية على جمع الإيرادات من الجميع عدا القطاع المملوك للدولة ، بحيث لم يصبح بعد مشلولا بالكامل .

تعليمات إلى فروعه بعدم منح قروض طويلة الأجل إلى الشركات الخاصة(٤٩) . وعلاوة على ذلك ، وبالرغم من أن السقف الإئتماني للشركات المملوكة للدولة هو ١٠٠ مليون كرونة تشيكوسلوفاكية ، فإنه يبلغ خمسة ملايين كرونة تشيكوسلوفاكية فقط بالنسبة للشركات الخاصة . وثالثا ، تعتبر إمكانية الحصول على القروض بالنسبة للشركات الجديدة محدودة بسبب عدم اعتيادها على طلب القروض ونقص المعرفة المتعلقة بكيفية التصرف فيها لدى المصارف (تقييم المخاطر ، وأشكال التمويل التي يتعين عرضها أو الضمانات التي يتعين قبولها)(٥٠) . ويمكن نقل بعض هذه المهارات من خلال الترتيبات التدريبية مع المصارف الغربية ولكن المهارات الأخرى لا يمكن أن تتطور إلا مع إنشاء الصلات المالية الملائمة بين المصارف ومنظمي المشاريع المحتملين .

وقد أنشأ عدد من الوكالات الدولية ، ولا سيما البنك الدولي ومصرف الاستثمار الأوروبي ، مرافق ائتمانية لدعم المؤسسات الصغيرة في الشرق ، وهي تعرض أسعار فائدة وشروطا مواتية . وعلاوة على ذلك ، نشأت مؤسسات محلية لتقديم المساعدة المالية إلى المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم . وهناك مثال على هذه الحالة هو المؤسسة الهنغارية لتنمية المشاريع التي أنشئت في عام ١٩٩٠ بموارد من الحكومة تبلغ ٢١ مليونا من الوحدات النقدية الأوروبية .

التعليم والتدريب وتنظيم المشاريع

بالمقارنة بالاقتصادات الأخرى المتحولة ، طورت البلدان الشرقية بصورة جيدة نظما للتعليم الوطني على جميع المستويات ، ويرجع ذلك بصورة جزئية الى الالتزام القوي بالتعلم الرسمي . ويجدر التذكير ، من حيث النظرة القصيرة الأجل في بعض الاقتصادات التي تمر بعملية تحول ، أنه حتى التعليم الأساسي الذي يعتبر حقا مسلما

---

(٤٩) تم بعد ذلك بيع المصرف بصورة جزئية إلى المصالح الأجنبية وهو الآن مطروح للخصخصة بالمستندات . وربما غيرت إعادة التنظيم هذه والتغيير في الملكية ما يتوقع حدوثه في المستقبل من سياسة المصرف منذ ذلك الحين .

(٥٠) بالرغم من أن هناك بعض المحاولات لتسهيل الحصول على القروض بالنسبة للمشاريع التجارية الصغيرة ، فإن الواقع السائد يظل غير داعم للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (انظر : Witold Pawlowski, "Maly i sredni business-wersja Polska", Politvka-- Export-Import, November 1991, P. 1) .

به في معظم المجتمعات الغربية يخضع الآن بصورة متزايدة لمعايير "السوق" . وبالرغم من أن الركود الاقتصادي طوال العقد الماضي قد أثّر بصورة عكسية على الموارد الموجهة الى التعليم في الشرق ، فإنه يتبقى هناك مخزون من رأس المال البشري الذي يتمتع بمهارات ، وتعتبر نوعية الموارد البشرية في معظم بلدان المنطقة أحد الأصول الهامة والكامنة لتنظيم المشاريع . وقد اكتسب العمال والمديرون مستويات عالية نسبيا من المعرفة والمهارات المهنية ولاسيما في الانشطة التقليدية مثل الصناعة الثقيلة ، والمنسوجات ، والهندسة .

بيد أن هناك عقبات رئيسية أمام تنشيط هذا الرصيد الكامن . فأولا ، نتج عن الثقافة السوقية المتخلفة نقص خطير في المعرفة عن كيفية تسيير اقتصاد السوق وقواعده وعلاقاته الأساسية . وتعد التغيرات الرئيسية في النظام التعليمي وتطوير المدارس التجارية والتدريب الاداري أساسية للتغلب على هذه العقبة . وينبغي أن يوفر أي نظام تعليمي جديد قنوات متنوعة لاكتساب المهارات المهنية الجديدة وأيضا مناهج دراسية جديدة يمكن أن تستخدم في اعادة تشكيل العقليات والعادات والمواقف القديمة(٥١) .

وفي ظل الظروف الحالية ، يواجه النظام الجديد للتعليم الوطني والبحوث الأساسية مشاكل تنظيمية وتمويلية قاسية . وكان التعليم في الماضي سلعة عامة حقا تتوفر مجانا فعلا لكل شخص(٥٢) . ولا يزال يتعين صياغة مفهوم جديد لكيفية ضمان سد الحاجة الى التعليم . ولن تكون هناك حاجة فقط الى إعادة التنظيم ولكن يتعين القيام بإعادة تجهيز كامل بالأدوات ، وهو الشيء الذي سيحتاج الى التزامات بتوفير موارد هائلة . وتستجيبرمعظم البلدان حسبما تبرز الحاجة ، وهي تلجأ

---

(٥١) للاطلاع على مناقشة واسعة النطاق للقضايا القائمة في الاتحاد السوفياتي السابق ، انظر : Mikhail Bermant and Marina Feonova, "Training and retraining: the link with employment" in In Search of Flexibility: the New Soviet Labour Market, Guy Standing, ed., (Geneva: International Labour Office, 1991), pp. 319-338 .

(٥٢) ولو أنه ، في ذروة الصفائية الشيوعية ، منع أطفال الفصول الموصومة (مثل الكولاك أو الرأسماليين) من مواصلة التعليم العالي .

عادة الى الطرق المختصرة لمواجهة قيود الميزانية . وربما تأتي معظم مظاهر القلق في الوقت الحالي فيما يتعلق بنظم التعليم في المنطقة من التخفيضات الشديدة في التمويل بسبب ضغوط الاقتصاد الكلي الراهنة .

وفضلا عن التعليم الرسمي ، يحتاج تنظيم المشاريع الانتاجية قدرا كبيرا من المعرفة القائمة على أساس الخبرة ، والتي لا يمكن اكتسابها إلا في الاطار القطاعي والمؤسسي الخاص . ومما يعتبر مشجعا في هذا الصدد اقامة مراكز تجارية اقليمية لتقديم المشورة ، وبرامج البحوث والبرامج التعليمية في هنغاريا ، والانتشار السريع للخبرات الاستشارية التقنية في بولندا . وينبغي أن تكون البرامج التنفيذية التي توفرها الوكالات العامة والخاصة ، والبرامج التي تتخذ من الشركات مركزا لها ، والدورات التدريبية ذات الاساس القطاعي للاخصائيين في المجالات المختلفة ، جزءا من عملية توسيع التعليم لدعم التنظيم المثمر للمشاريع .

ويحتاج التحول الناجح الى اقتصاد السوق ونضج أنشطة منظمي المشاريع الى تغييرات رئيسية في الهيكل القطاعي للتوظيف يكون موازيا لاعادة تشكيل الانشطة الاقتصادية من أجل صناعات و خدمات أكثر كفاءة . وستكون هناك حاجة الى مهارات ومعارف جديدة والى اقامة نظام كامل للتدريب ، بما في ذلك سياسات فعالة لسوق العمل ، على أن يكون مصحوبا بسياسة لتحقيق الرفاهية تتسم بالشجاعة وقابلة للبقاء من الناحية المالية من أجل أولئك المتعطلين بصورة مؤقتة . وينبغي أن ينصب الجهد الرئيسي على تشجيع مرونة سوق العمل ، بدلا من تعويض البطالة أو مجرد تقديم اعانات مالية للعمالة الحالية . وهناك حاجة عاجلة أيضا الى اعادة توزيع اخصائيين وعمال عديدين مؤهلين تأهيلا عاليا يجري الانتفاع بهم بصورة قاصرة في مواقعهم الحالية ، كتراث للتخطيط الإداري . وقد بدأ عدد من الوكالات الدولية ، بما في ذلك منظمة العمل الدولية ، في تشجيع البرامج التي تستهدف هذه الفئات .

السياسة التكنولوجية وتنظيم المشاريع

ورثت المجتمعات الشرقية سياسة شائهة للبحث والتطوير والتكنولوجيا ، وهي سياسة تفضل دون مبرر بعض القطاعات على غيرها وتميز ضد بعضها الآخر ، وتقصر عموما عن إقامة الروابط الضرورية بين البحوث الأساسية والبحوث التطبيقية وبين معاهد البحوث والشركات التي يمكن أن تكفل أوفى استخدام تجاري يمكن تحقيقه من الموارد

المخصصة(٥٣) . ولا بد أن تكفل هذه الاقتصادات لا مركزية المسؤولية عن البحث والتطوير ، وأن تقيم صلات تعزز إمكانية تطبيقها تجاريا ، وتعيد صياغة دور المساهمة والمساندة العامين . من هذا المنظور ، لا بد أن تعامل السياسة التكنولوجية بوصفها عنصرا أصيلا في إعادة تشكيل الهيكل الصناعي ومكملا لسياسة زيادة القدرة على المنافسة .

ولقد أكدت المناقشات السابقة أهمية الالتزام بالبحث والتطوير على مستوى المؤسسة . وهو بقدر ما يمثل استثمارا طويل الأجل يقوم على حسابات التكلفة ، يمكن أن يلقى تشجيعا نافعا داخل المؤسسة بالحوافز الضريبية والدعم المالي . وعلاوة على ذلك ، يرجح أن تؤدي إمكانية التنبؤ بالتشريعات وسياسات الاقتصاد الكلي التي ترمي إلى زيادة الثقة من جانب قطاع الأعمال إلى خلق بيئة عمل أصلح . وفي ظل الشكوك الراهنة في الشرق يصبح ضروريا عدم التضحية بهذه الالتزامات الأطول أجلا اغتناما لفرص مالية سانحة أقصر أجلا . وتنطبق الاعتبارات نفسها على الأخذ بأشكال جديدة لتكنولوجيا العمليات عن طريق القرارات الاستثمارية .

وفي خضم الاندفاع الظاهر إلى تفكيك أوصال الشركات الكبيرة ، لا بد ألا تغفل مزايا هذه الشركات في مجال البحث والتطوير ونشر تكنولوجيا العمليات . ويصدق ذلك على الأخص في قطاع الصناعات الثقيلة والأعمال الهندسية الثقيلة المرتبطة ارتباطا حميما بالمؤسسة العسكرية الذي يتاح فيه للشركات سبيل الوصول إلى شبكة مستقرة للبحوث وكادر من الموظفين المدربين . ومما لا شك فيه أن جانبا كبيرا من البحوث الحالية يتطلب التحول إلى تطبيقات يغلب عليها طابع تجاري أوضح ، وربما ينطبق ذلك في مجالات تكنولوجيا المعلومات وتحسين البيئة أو الرعاية الصحية التي لدى كل منها امكانات سوقية غير مستغلة في الشرق . بيد أن هذه الاعتبارات لا تستبعد أيضا تكوين مؤسسات مستقلة ذات قواعد بحثية في هذه المجالات مرتبطة بروابط وثيقة بشركات أكبر . وفي الواقع ، تبدو الحاجة واضحة إلى تحقيق توازن بين الشركات الكبيرة والشركات الصغيرة وخاصة في القطاع الهندسي ، وهو قطاع ذو شأن ، ففي هذا القطاع تكون علاقات التعاقد من الباطن التي تتولى تنظيمها الشركات الأكبر حاضنا مهما لروح المبادرة في الاقتصادات ذات الطابع السوقي .

---

(٥٣) يقدم فيليب هانسن وكيث بافيت استعراضا أوسع نطاقا في The comparative economics of research development and innovation in East and West: a survey (London, Harwood Academic Publishers, 1987) .

ولا بد أن انتشار الشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم في الشرق سيؤدي أيضا إلى نشوء مراكز للابتكارات وجماعات لدعم الاعمال التجارية الصغيرة تتولى توفير المعلومات والاستشارات والتدريب التثقيفي ، وكلها عناصر باتت في السنوات الاخيرة على جانب متزايد الاهمية في البلدان المتقدمة النمو . وفي عدد من بلدان أوروبا الشرقية يجري حاليا دراسة إنشاء مجمعات للتكنولوجيا . وينشط مركز فيلكو بولسكا للابتكارات في بوزنان في تقديم دعم إلى المجالس والصناعات والرابطات الاقتصادية والحرفية على مستوى المقاطعة لتسهيل هذه المهام . كما يوجد قيد المناقشة مشروع مشترك بين الحكومتين الفنلندية والهنغارية لإنشاء مجمع مساحته ١٠٠ هكتار يضم شركات من البلدين . تتولى مجموعة "بوفيس" في المملكة المتحدة إنشاء مجمع للتكنولوجيا يقع إلى جوار جامعة برنو في تشيكوسلوفاكيا . وفي الاتحاد الروسي كان لمعهد موسكو لتكنولوجيا الطيران وجامعة موسكو فضل الريادة في الجهود التي تبذل من أجل تهيئة بيئة لتنظيم المشاريع يمكنها أن تشق الخبرات التعليمية . ولا شك أن الالتزام الثابت بالتعليم في معظم بلدان الشرق يتيح فرصا عظيمة لتنظيم المشاريع عن طريق الانشطة ذات القواعد المعرفية ، وهذه الانشطة تبدو أيضا مشجعة بصفة خاصة على حفز تنظيم المشاريع المنتجة . وربما أمكن استخلاص دروس مفيدة لبعض الصناعات في الشرق من تجربة إنشاء المناطق الصناعية التي يمكن أن تسهم في تحمل عبء تقديم الخدمات اللازمة إلى الشركات الصغيرة . ولا بد في جميع هذه النواحي من طرح مبادرات مهمة من جانب المؤسسات الحكومية الإقليمية والمحلية ومنظمات الاعمال التجارية .

وهذه التغيرات أدعى إلى إدخال اصلاحات مؤسسية كبيرة في المجتمعات الشرقية . ومع اتساع مسؤولية المؤسسة وإنشاء نظام موحد لبراءات الاختراع ، أمتن بنية وأكثر اتساما بطابع دولي ، تقل الحاجة إلى شرائح الإدارة المتوسطة في مجال البحث والتطوير . ومع ذلك ، لا بد من وجود شكل ما من أشكال الإقرار الوزاري بالسياسة التكنولوجية . ويمكن أيضا اعتبار الروابط مع برامج التكنولوجيا في أوروبا الغربية جزءا من المد الصاعد في تيار التعاون بين الحكومات الاوروبية .

والطابع المُلح لإعادة تشكيل الهيكل التكنولوجي في الشرق تعزيزا للانتاجية وزيادة للقدرة على المنافسة في الاسواق الدولية وتحسينا للاحوال البيئية ، ينحو بقدر كبير من التركيز إلى الاستثمار الأجنبي المباشر بوصفه مصدرا للدراية التقنية والقدرات التنظيمية المشاريعية . والارتفاع الحاد في عدد المشاريع المشتركة المسجلة منذ عام ١٩٩٠ مؤشر مشجع ، مع أن التدفقات الفعلية للاستثمار الاجنبي المباشر كانت أقل وضوحا منه . وحتى الآن تعتبر هنغاريا الاكثر تفضيلا ، بشكل غير

متناسب ، في هذا الصدد . وعلى المدى الزمني الأطول ، وبمجرد أن تستعيد السياسات النقدية والمالية ولو نذرا يسيرا من الاستقرار ، قد يصبح الشرق مكانا مفضلا للاستثمار المباشر الأجنبي . أما توقع قيام الاستثمار المباشر الأجنبي بتوطيد دعائم عملية التحول ، فهو في ظل الملابسات الراهنة تفاؤل في غير موضعه(٥٤) .

ويتعين أيضا توخي الحذر من عدم تساوق المعلومات المتاحة لمعظم بلدان أوروبا الشرقية التي تتعامل مع شركات أجنبية ضخمة ، ومن احتمال اتخاذ بعض الشركات الدولية مسلكا انتهازيا . ورغم قيام دليل على أن بعض هذه الشركات يرى في توفر القوة العاملة العلمية الرخيصة عنصر جذب مهم لتعزيز جهوده الذاتية في مجال البحث والتطوير(٥٥) ، لا بد أن تُبذل جهود محلية ضخمة لإقامة الصلات المناسبة بين هذه الأنشطة والاقتصاد على اتساعه تجنبا للتحول إلى متلقٍ سلبي للابتكارات .

الخبرات على صعيد المؤسسة

في جميع هذه الاقتصادات سيرتهن تحقيق الانتعاش الاقتصادي وظهور التحالفات المساندة للنمو بالمدى الذي يقطعه تنظيم مشاريع منتجة على صعيد المؤسسة . وفي هذا الفصل الختامي ينصب التركيز على ظهور المؤسسات الصغيرة المستقلة ، وإنشاء الشركات المتوسطة الحجم عن طريق الخصخصة وإعادة تشكيل هياكل المؤسسات الكبيرة المملوكة للدولة .

ولقد كانت السمة الغالبة على تغير الهيكل الصناعي في كل بلدان أوروبا الشرقية تقريبا ، على مدى العامين الماضيين ، هي نمو الشركات الصغيرة . فقد تزايد عددها إلى حد الانفجار وبالخصوص في أوروبا الوسطى . ففي تشيكوسلوفاكيا بين أيار/

---

(٥٤) انظر : Carl McMillan, "Foreign direct investment flows to the Soviet Union and Eastern Europe: nature, magnitude and international implications", Journal of Development Planning, No. 23 (1992), forthcoming .

(٥٥) للاطلاع على حالة هنغاريا ، انظر : "A Kiss of life from across the border", Financial Times. 21 April 1992, p. 31 . ومع ذلك ، تُظهر الأرقام المتعلقة بالقطاع الشرقي من ألمانيا انخفاضا سريعا في عدد الموظفين العلميين في الصناعة منذ اتمام التوحيد (انظر : "Abitter dose of pills for the Treuhand to swallow" Financial Times 9 September 1991, P. 11) .

مايو ١٩٩٠ ، عندما أجيزت مشروعية الأعمال التجارية الخاصة ، وآذار/مارس ١٩٩١ ، شارف عدد الأفراد المسجلين لمزاولة أعمال تجارية أدنى قليلا من ٠٠٠ ٧٠٠ فرد . وفي هنغاريا بين كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ وحزيران/يونيه ١٩٩١ زاد عدد منظمي المشاريع الأفراد على ٠٠٠ ١١٨ منظم ، وعدد الشركات ذات المسؤولية المحدودة على ٠٠٠ ٣٢ شركة . وفي بولندا زاد عدد الشركات الصغيرة من ٠٠٠ ٨٠٠ شركة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ إلى زهاء ١,٣ مليون شركة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١ . وفي أماكن أخرى كان هذا الإيقاع أبطأ . إلا أن تلك البلدان التي سنت تشريعات للتحويل إلى القطاع الخاص وكفالة حقوق أوضح للملكية وتكريس نزعات التحرير ، واقعة لا محالة تحت ضغوط إنشاء الشركات الصغيرة .

وكثيرا ما تأتي هذه الشركات الجديدة إلى الوجود عن طريق "تحول تلقائي إلى القطاع الخاص" يتحقق بفصل أجزاء عن الشركات الكبرى المملوكة للدولة أو بتقنين أنشطة كانت حكرا فيما سبق على الاقتصاد الثاني . ويرى كثير من المراقبين أن الاقتصاد الثاني مكنز لمبادرات فعلية أو دفينة لتنظيم المشاريع وأنه سيكون في طليعة الحركة التي تستهدف إرساء الهياكل الاقتصادية الجديدة في الشرق . ولا مراء في أن ذلك ينطوي على بعض الصحة . غير أن ارتباط كثير من هذه الشركات الصغيرة بالنظام الاقتصادي السابق يقلل أسهمها فيما يتعلق بقدرتها على مساندة التحول إلى وضعية صنع القرار الاقتصادي ذي القاعدة السوقية في الشرق . وينبغي ألا تذهب التوقعات إلى آفاق بعيدة وألا تجري بالقطع مساواة الاقتصاد الثاني بقطاع الشركات الابتكارية الصغيرة ، الذي يمثل ملمحا متكررا في الاقتصادات السوقية سريعة النمو .

وحقيقي أن معظم أنشطة الاقتصاد الثاني يفترض وجود مبادرات مستقلة ، وبالخصوص في حالة الأعمال التجارية الصغيرة التي تزود مؤسسات الدولة بالمدخلات الضرورية وتستجيب لاحتياجات المستعملين عن طريق إقامة علاقات وثيقة بين الموردين - العملاء . غير أن الاشتغال بهذه الأنشطة يتوقف على إمكانية الوصول إلى العمالة والآلات والمدخلات المتأتية من قطاع الدولة ، غالبا بشكل غير قانوني وبقيم تقل كثيرا عن أي معدلات معقولة ، إن لم يكن بالسطو المباشر . ويعتمد الاقتصاد الثاني في نواح عديدة ، ربما للمفارقة ، على الممارسات المتراكمة لمؤسسات الدولة . وتعبئة الموارد فيه تفترض توجيه الطاقات التنظيمية إلى أنشطة المشتريات بدلا من أنشطة الانتاج . ومع إعادة التشكيل الهيكلي ستفقد معظم هذه الأنشطة عوائدها ولن تقوى على البقاء .

وحتى في الأحوال التي يكون فيها أساس الموافقة على الشركات الصغيرة هو التشريع الرسمي ، تتسم هذه الشركات بسرعة إيقاعها في مختلف الأعمال التجارية ، دخولا وخروجا ، ولا يسمح لها بأن تبرز بشكل ملفت . في مثل هذه الأجواء العدائية والتي يتعذر فيها التنبؤ بما يخبئه المستقبل ، لا يتاح للجهود الأطول أجلا التي تتضمن مخاطر استثمارية وتجارب لمنتجات أو تكنولوجيات جديدة ، أن تؤتي قطوفها . كما أن أحوال السوق التي تميل لصالح البائع في ظل بيئة احتكارية ، وهي أحوال استطاع كثير من الشركات الخاصة أو التعاونيات أن يبسطها لنفسه ، غير محفّزة للنزعة الابتكارية وروح تنظيم المشاريع . فثمة مديريون كثيرون لتعاونيات وشركات خاصة كانوا يحظون في ظل التخطيط المركزي بأولوية ومكانة مماثلة لما يحظى به نظراؤهم في قطاع الدولة . ويبدو أن ميلهم هو إلى المساومة وتقديم الرشاوى أكثر منه إلى الابتكار والتطلع إلى آفاق جديدة .

أما الاستفسار عن هذه الشركات الصغيرة الجديدة ، وهل تصبح عندما تدخل مرحلة التشغيل ، إذا قيض لها ذلك على الاطلاق ، رافدا يصب في نهاية المطاف في المبادرات التنظيمية المنتجة ، فسؤال يحتاج إلى تريث في الرد عليه . فكثير من الشركات الجديدة يوفر الوظائف ، لكنها إما لبعض الوقت أو وظائف ثانوية أو يغلب عليها الطابع العشوائي ، ومآلها الاختفاء عندما تسود بيئة اقتصادية أكثر استقرارا . ومعدل الدوران في هذه الشركات مرتفع جدا ، وهو ما قد يكون معززا للآفاق قصيرة الأجل . ومعظمها يتركز في قطاع الخدمات والتجارة ويعمل بها خمسة أفراد أو أقل ، ويميل إلى التجمع في المناطق الحضرية الكبيرة . والتكاليف الرأسمالية الأولية في معظم الأحوال ضئيلة للغاية[٥٦] . ويواجه معظم هذه الشركات صعوبات غير عادية تناولت الفروع السابقة بعضها تفصيلا . ورغم أن الشركات الصغيرة تتجه إلى تحقيق إيرادات كبيرة إلا أن مخاطر وقوعها ضحية للفشل مرتفعة أيضا ، ويعبر منظمو المشاريع عن شكوك شديدة في توقعاتهم بشأن المستقبل . ويبدو أن العقبات الرئيسية التي تواجهها تتمثل في الافتقار إلى المهارات التكنولوجية وغياب الخدمات المصرفية ، أو عدم ملاءمتها للوفاء باحتياجات هذه الشركات ، وانخفاض مستوى الدعم الحكومي المقدم إليها فضلا عن المعوقات المالية والمصاعب الناجمة عن بيئة الاقتصاد الكلي غير المستقرة .

---

(٥٦) للاطلاع على أدلة من التجربة الهنغارية انظر : Studies on Small Business and Telecommunications (Budapest: Gazdasagkutato Intezet, November 1991, mimeographed) .

غير أن رُجحان كفة الشركات الصغيرة الجديدة في قطاع الخدمات والتجارة دالة على تحسن بيئة تنظيم المشاريع ، كما أن أي تحويل آخر إلى القطاع الخاص ولو كان "بسيطا" سيؤدي إلى زيادة ضخمة في عددها . ومن الممكن توقع أن التطورات التي تلم بقطاع الخدمات يمكن أن تسهم اسهاما مهما في نمو الاقتصاد ، من حيث أنها تمده بالمهارات الضرورية اللازمة للأعمال التجارية الصغيرة الاخرى ، مثل الخدمات المحاسبية والقانونية والتسويق والدعاية . وبنفس القدر ، ما فتئ التوسع السريع في قطاع التجزئة يتحول إلى مصدر للابتكارات المؤسسية المهمة ، مثل اتفاقات الامتياز والترتيبات الإيجارية(٥٧) ، وعلى الارجح للتراكم الرأسمالي المرتبط بتنظيم المشاريع في القطاعات الأخرى .

أما ما يبعث على القلق فهو مظهر الضعف الذي يعتري الشركات الصغيرة في قطاع الصناعة التحويلية . فالشواهد الآتية من هنغاريا تدل على أن معدلات الأرباح في هذا القطاع أقل بكثير منها في قطاع التجارة أو الخدمات ، وأن الاعتماد على الموردين الخارجيين وعلى سوق المؤسسات المملوكة للدولة عظيم القدر . بيد أنه يمكن العثور على نماذج في بعض البلدان ، بما في ذلك الاتحاد السوفياتي السابق(٥٨) ، لشركات هندسية صغيرة وشركات أخرى كثيفة التكنولوجيا تستند إلى خطة وتنتج أصنافا عالية الجودة .

وثمة مشكلة عاجلة تتمثل في ضعف صوت الشركات الصغيرة في عرض شكاواها ومطالبها المشتركة . ولمواجهة ذلك قام عدد من البلدان بإنشاء مؤسسات من نوع أو آخر للمشاريع التجارية الصغيرة . وتتولى الإدارة الهنغارية للأعمال التجارية الصغيرة ، مسؤولية تنسيق السياسات التي تمس نشاط المؤسسات التجارية الصغيرة ، أما مؤسسة تنمية المشاريع الصغيرة فيقدم إلى هذه المشاريع دعما إضافيا ويتيح لها

---

(٥٧) انظر : "Franchising in Eastern Europe", The Economist, 6 April 1991, pp. 70 .

(٥٨) انظر : A.A. Blokhin, "Market enterprise and innovation", Studies on Soviet Economic Development, No. 1 (1992), pp. 27-33; "Free enterprise puts its best foot forward", Financial Times, 26 November, 1991 .

فرصة التعبير عن نفسها . وأنشأت الحكومة البولندية إدارة تنظيم المشاريع ، لتقديم خدمات إعلامية للشركات الصغيرة الحجم والمتوسطة الحجم ، كما يجري في الوقت الحاضر إعداد برامج تدريب عن طريق برنامج "بولندا - هنغاريا : تقديم مساعدة في مجال إعادة تشكيل الهيكل الاقتصادي التابع للمجموعة الأوروبية" . أما الدعم الحكومي في تشيكوسلوفاكيا فيتسم بالبطء رغم نشوء رابطة نشطة كانت فاعلة في إعداد مسودة القانون الأول لتنظيم المشاريع ، كما ظهر عدد آخر من المبادرات الخاصة الرامية إلى تعزيز التدريب والتمويل . وفي الآونة الأخيرة أنشأت بلغاريا رابطة للأعمال التجارية الصغيرة . وربما أمكن لمحور مكوّن من عدد من المؤسسات ، مثل اتحاد المشاريع الصغيرة ، ونقابة عمال المشاريع الصغيرة والابتكارية ، واتحاد تنمية ودعم الأعمال التجارية الصغيرة ، وهي من ميراث اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق ، أن يقدم دعما في الجمهوريات التي خَلّفته .

وثمة حاجة ملحة ينبغي معالجتها هي الدعم الضريبي في المراحل الأولى لتكوين المشروع عن طريق التساهلات أو الإعفاءات الضريبية(٥٩) . وقد كانت الاصلاحات الضريبية حتى الآن تمليها شواغل الاقتصاد الكلي والشواغل المتعلقة بالتوزيع . بيد أن الحوافز الضريبية للاستثمار ضرورية خلال فترة التحوّل . ويصدق هذا بصفة خاصة في حالة المشاريع الصغيرة التي يمكن أن يتوقع أن يستغرق فيها تحقيق عائد على الاستثمار وقتا أطول ، كما هو الحال في البحوث الهندسية والعلمية المتطورة . كما يمكن للدولة أن تحابي هذه الشركات الصغيرة عن طريق سياساتها المتعلقة بالشراء .

وقد أدى التحول الى القطاع الخاص الى إنشاء عدد متزايد من المؤسسات المستقلة الصغيرة والمتوسطة التي قد تدعم التحول الى العلاقات السوقية الفعالة في الشرق . بيد أن سرعة هذه العملية ومدى تعمقها يختلفان اختلافا واسعا باختلاف البلدان . وبدون شك ، سيتوقف استمرار التطورات الى حد كبير على الاجراءات التي تتخذها الوكالة العامة المنشأة للاشراف على عملية التحول الى القطاع الخاص .

وتنطوي خبرات Treuhandanstalt ، وهي الوكالة المسؤولة عن تحويل الشركات الى القطاع الخاص في الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة ، على دروس مفيدة ، وذلك برغم خصائصها الفريدة العديدة . ففي مواجهة مجال انتاجي عالي التركيز

---

(٥٩) Sergio Arzeni, "Encouraging the Entrepreneur", OECD Observer · February/March 1992, pp. 19-22

ومجموعة متنوعة من الضغوط الاقتصادية والسياسية المتعارضة ، سرعان ما طورت وكالة Treuhand توجهها من عرض أصول الدولة للبيع بالمزاد الى سياسة صناعية ضمنية تميز بين الشركات القادرة على الاستمرار التي يمكن تحويلها الى القطاع الخاص بسرعة ، والشركات التي يلزم إعادة تشكيلها ، والشركات التي من غير المرجح أن تكون قادرة على التنافس ويجب إغلاقها . وبالرغم من التزام الوكالة ببيع الاصول المملوكة للدولة ، فإنه كثيرا ما كان من الضروري التخلي عن تحقيق أقصى عائد مقابل ضمان توفير القدرات الادارية الملائمة والالتزام بالاستثمار .

وقد باعت وكالة Treuhand معظم الاعمال التجارية الصغيرة البالغ عددها ٣٠ ٠٠٠ في قطاعي التجزئة والخدمات وما يقرب من نصف المؤسسات الاكبر حجما البالغ عددها ١٠ ٠٠٠ ؛ حيث وجدت شركات المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلية والشركات الهندسية مشترين جاهزين . إلا أن الوكالة اضطرت الى رصد المشترين المحتملين على نحو أكثر دقة لمواجهة عدد من الصفقات الاحتيالية وانفاذ عقوبات بسبب فسخ العقود(٦٠) . فالمؤسسات المتوسطة الحجم التي دعمت النجاح الاقتصادي في القطاع الغربي (Western Länder) لم تنجذب بأعداد كبيرة الى القطاع الشرقي (Eastern Länder) . وتكمن الأسباب في هيكل حقوق الملكية الذي ما زال غير محدد تحديدا واضحا ، وديون الكثير من الشركات ، ومستويات التلوث ، والقدرات القائمة التي ما زالت تشكل جزءا لا يتجزأ من الادارة القديمة .

أما في الاقتصادات الأخرى ، فإن عملية التحول الى القطاع الخاص تعطي صورة أكثر تنوعا ، وإن كان التقدم المحرز ، كما سبق وصفه ، ظل متواضعا بصفة عامة . وقد تركزت الجهود المبذولة حتى الآن في العقارات والتجارة وصناعات الخدمات والانشاءات .

---

(٦٠) انظر : "Privatization in East Germany", The Economist, 14 September 1991, pp. 21-24; and "Treuhand has second thoughts", Financial Times, 16 October 1991 .

(٦١) انظر : Paul Hare and Gordon Hughes, Competitiveness and industrial restructing in Czechoslovakia, Hungary and Poland", European Economy, Special Edition No. 2 (1991), pp. 83-110; Irena Grosfeld and Paul Hare, "Privatization in Hungary, Poland and Czechoslovakia", European Economy, Special Edition No. 2 (1991), pp. 129-156 .

إلا أن هناك بعض الشواهد التي تشير الى أن الشركات الصناعية المباعة كانت في القطاعات الاكثر قدرة على المنافسة(٦١) . وكثير من هذه الشركات كانت قد تعرضت للاسواق الغربية وتتوفر لها امكانات التصدير استنادا الى علامات تجارية معروفة . ويمكن أن يتوقع أن تؤدي الاصلاحات التسويقية والتنظيمية الجريئة في أماكن العمل الى تحقيق فوائد كبيرة . ومن جوانب عديدة ، تواجه هذه الشركات بعض أصعب مشاكل إعادة التشكيل في فترة التحول . وعلى وجه الخصوص ، فإنها تفتقر الى الصلات الضرورية بالمصارف لمساعدتها في تمويل برنامج منهجي لإعادة التشكيل وغير قادرة على زيادة الاسعار استجابة لسياسة التحرير مع اضطرارها في الوقت نفسه لقبول أسعار أعلى للمدخلات من منتجي الطاقة والمعادن الاساسية . وعلاوة على ذلك ، فإن صغار المنتجين ومتوسطيهم يكونون عادة أكثر اعتمادا على شبكة واسعة من الموردين ، وهذه ما زالت لا يمكن التنبؤ بها في كثير من بلدان الشرق .

ورغم هذه العقبات ، فقد أظهرت الشركات الصغيرة والمتوسطة استعدادا كبيرا للدخول في عملية إعادة التشكيل بصورة جادة . وقد أسفر تخفيض الارباح الناشئ عن الركود الاقتصادي عن التزام الادارة بإعادة التشكيل وزيادة درجة التعاون من القوى العاملة . وكانت بعض المؤسسات ، ولا سيما في قطاع السلع الاستهلاكية ، ولكن أيضا في قطاع الاعمال الهندسية الخفيفة ، أسرع في الاخذ باستراتيجيات التسويق الحديثة المتوائمة مع البيئة الجديدة - - بما في ذلك الابتكارات التنظيمية مثل نظم التعامل برسم الامانة ومنافذ بيع منتجات المصانع . كما تم الاخذ ببحوث السوق والإعلان على نحو أسرع ، وأصبح ادخال التحسينات في نوعية وتنوع المنتجات أكثر شيوعا بين صغار المنتجين عنه بين كبارهم(٦٢) .

ورغم أن التحول الى القطاع الخاص لم يصبح بعد استراتيجية مستقرة في الاتحاد السوفياتي السابق ، فإن تنظيم المشاريع الانتاجية قد تطور في القطاع التعاوني . ومما هو جدير بالملاحظة أن عدد الشركات التي تضطلع بتصميم المشاريع والبحوث العلمية وتكنولوجيا المعلومات والحاسبات الالكترونية ارتفع بدرجة ملحوظة بين عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠(٦٣) وذلك استنادا الى ارتفاع نوعية المنتجات والخدمات . ويمكن ملاحظة تطورات مشابهة أيضا في صناعات السلع الاستهلاكية ، مثل صناعة الملابس(٦٤) .

---

(٦٢) Dabrowski et al, ، المرجع السابق ذكره .

(٦٣) انظر : Ekonomika i zhizn, No. 12 (1990), p.5 .

(٦٤) انظر : Business in the USSR, November 1991, p. 88 .

ويعتبر توفير القدرات الملائمة على تنظيم المشاريع أحد الشواغل الرئيسية للمؤسسات المتوسطة الحجم . وتشير الأدلة المتوفرة من ألمانيا وبولندا الى أن ازالة الهيكل الاداري القائم من المرجح أن يؤدي الى تحسينات كبيرة في أداء الشركات . بيد أنه من المحتم أن تظل الأغلبية الساحقة من المديرين الحاليين في مواقعهم ، وبالرغم من وجود بعض الشواهد البارزة التي تشير الى وجود نوعيات عالية من المديرين في الشرق والتزام البيروقراطيين بتنظيم المشاريع(٦٥) ، فإنه سيلزم الاضطلاع بقدر كبير من إعادة التدريب .

وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، تمثل الخدمات المالية وامكانية الحصول على الائتمان مشكلة كبيرة . إذ يلزم لكثير من الشركات توفر التزامات مالية كبيرة للقيام بعمليات إعادة التشكيل اللازمة وادخال أصول رأسمالية أكثر حداثة . ورغم أن الكثير من المؤسسات المالية المحلية غير مثقلة بكثير من الديون المرهقة مثل بعض الشركات الأكبر حجما ، فإنها مازالت ملتزمة قِبَل تلك الأخيرة . وبالتالي فإن المشاكل المتعلقة بالتدفق النقدي في الأجل القصير قد تجبر شركات قادرة على الاستمرار على الاقفال ، وتسمح الاختلالات القائمة للشركات غير الكفؤة بالبقاء .

والصعوبات التي تحيط بعملية التحول الى القطاع الخاص وإعادة التشكيل أكثر وضوحا في المؤسسات الكبيرة التي تسود الساحة الاقتصادية للشرق . وبعض هذه المؤسسات العملاقة يمكن تفكيكها الى وحدات أصغر حجما قائمة بذاتها . إلا أنه يوجد الآن وعي متزايد بأن عددا من هذه الشركات سيظل في أيدي الدولة . ولسوء الحظ فإن استمرار ملكية الدولة كان يمثل استراتيجية السهم الأخير ومازال يتعين تطوير برنامج ايجابي لاعادة التشكيل(٦٦) . ومع ذلك ، فإن استمرارية سياسة صناعية معينة تقوم على التزام صريح بوجود رابحين وخاسرين ما برحت تحظى في الآونة الأخيرة باهتمام أكثر حذرا ، وذلك بالرغم من أنه لم يتم بعد توفير الدعم المؤسسي والخبرة الفنية .

---

(٦٥) للاطلاع على أمثلة في الاتحاد السوفياتي السابق ، انظر : "Fanning the spark of capitalism", The Economist, 18 May 1991, p.82 .

(٦٦) للاطلاع على مناقشة لبعض القضايا ، انظر : A.D. Nekipelov, "Transition to a market economy: the role and the future of the state sector", Studies on Soviet Economic Development, No.4 (1991) pp. 269-276 .

ويمكن القول بأن متطلبات إعادة التشكيل تكون أكبر ما يمكن في قطاعي الطاقة والمعادن ، ولاسيما في القطاعات التي تتصل اتصالا مباشرا بأنشطة الدفاع . وسيلزم وفير استثمارات كبيرة في التكنولوجيات الأكثر كفاءة والملائمة بيئيا وتطوير الصناعات المعتمدة على هذين القطاعين . وهذه المهمة محبطة بصفة خاصة في حالة الاتحاد السوفياتي سابقا . فالاستثمارات اللازمة للارتقاء بعمليات التعدين والانتاج الى مستوى دولي مقبول ستستلزم على وجه اليقين تقريبا عقد اتفاقات مع الشركات عبر الوطنية(٦٧) . ويواجه قطاع الطاقة بمشاكل وفرص مشابهة .

ويمر القطاع العسكري وشركات الصناعات الهندسية المتصلة به بمرحلة صعبة للتحول الى الانتاج المدني الذي بدأ للتو(٦٨) . والكثير من هذه المؤسسات مفرط في تنوعه وله هيكل اداري هرمي غير موائم للنشاط الابتكاري . وقد أدى انهيار الأسواق المحلية والتصديرية المستقرة الى زيادة ضرورة الاعتماد على هذه الامكانية في مجالات الالكترونيات وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية والمواد والاتصالات ، من تكنولوجيا الالياف الضوئية الحديثة الى الطائرات . وفي الاتحاد السوفياتي سابقا ، يجري الآن بالفعل بحث امكانية الدخول في مشاريع مشتركة في مجال صناعة الطائرات ، والمشاريع المتصلة بالفضاء ، بما في ذلك تكنولوجيا التوابع الاصطناعية ، وتكنولوجيا الاتصالات ، ويتوقع أن يكون بالامكان أيضا بحث عقد اتفاقات مشابهة في مجال السلع الاستهلاكية التقليدية(٦٩) . ومن الممكن أن يصبح ظهور مؤسسات ناجحة أكبر حجما في القطاع الهندسي هو أساس علاقات التعاقد من الباطن مع الشركات الصغيرة .

---

(٦٧) انظر : "Soviet aluminium industry shows its mettle", Financial Times, 10 October 1991; "Mini-mills, major problems", The Economist, 14 September 1991, p. 86 .

(٦٨) انظر : Julian Cooper, The Soviet defence industry and conversion : The regional dimension", in Defence expenditure, industrial conversion and local employment, L. Paukert and P. Richards, eds. (Geneva: International Labour Office, 1991); and "From Soviet Minister to Corporate Chief", The New York Times Magazine, January 26, 1992 .

(٦٩) انظر : "To Russia with Funds", Financial Times, 30 October 1991

ويوفر تطوير الهياكل الاساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية إمكانات حقيقية لاعادة التشكيل دعما لروح المبادرة في تنظيم المشاريع الانتاجية التي تعتمد على أساس راسخ ومعترف به دوليا في مجال البحث والتطوير . ويعتبر التوسع في شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية مهمة عاجلة في جميع أنحاء الشرق . وتقدر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أن تكلفة الوصول الى المستويات الغربية ستبلغ نحو ٥٠ بليون دولار وأن تكلفة تحديث السنترالات وادخال تكنولوجيا التوابع الاصطناعية ستكون أكثر من ذلك بكثير . وقد استهدف كثير من مؤسسات الاقراض الكبرى مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية ويقتفي الاستثمار الغربي أثرها ببطء . والفرص المتاحة لاجراء حوار بنّاء بين المؤسسات الخاصة والعامة كثيرة في هذا المجال(٧٠) .

---

(٧٠) انظر : "Telecommunications in Eastern Europe", The Economist, 8 February 1992, p. 74 .

المرفق

الجداول الإحصائية

يحتوي المرفق الإحصائي على المجموعات الأساسية من البيانات التي يقوم عليها التحليل الوارد في "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٣" . وتعرض البيانات فيه بتفصيل أكثر مما يرد في النص فضلا عن أن السلاسل الزمنية ممتدة فيه . وعند إعداد المرفق ، تعاونت شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع أمانتي اللجنة الاقتصادية لأوروبا ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) . ويقوم المرفق على معلومات من الشعبة الإحصائية وشعبة السكان بالإدارة ، ومن صندوق النقد الدولي ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، والبنك الدولي ، ومن مصادر وطنية وخاصة منتقاة . وتعد شعبة السياسات الإنمائية وتحليلها تقديرات البيانات الاقتصادية التي تخص السنوات الاقرب عهدا ، بالتشاور مع اللجان الإقليمية . وتقوم التوقعات الى حد كبير على نتائج مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية ، مشروع (لينك) ، وهو فريق بحث دولي تعاوني لوضع نماذج الاقتصاد القياسي ومقره في الشعبة . وتقوم بيانات هذه الدراسة على المعلومات المتاحة حتى ١ أيار/مايو ١٩٩٣ .

وتتعلق بيانات هذا المرفق أساسا بالاقتصادات الكبيرة وبمجموعات البلدان الكبيرة ، التي يرد تعريفها في "الملاحظات التفسيرية" في مستهل هذه الدراسة . واختيرت المجموعات تسهيلا للتحليل في عام ١٩٨٠ ويجري استعراضها حاليا ، خصوصا في ضوء التغيرات الجغرافية الهامة التي حدثت مؤخرا في أوروبا وآسيا . أما البيانات الإجمالية الخاصة بالبلدان النامية فتقوم عموما على عينات من هذه البلدان ، لان بعض البيانات القطرية لا تتوافر أحيانا أو تتوافر بفاصل زمني طويل . على أن العينات كبيرة عموما . ومثال ذلك أن تقديرات معدلات نمو الناتج في البلدان النامية تقوم على بيانات ٩٣ بلدا تمثل ما يقدر بـ ٩٨ في المائة من سكان جميع البلدان النامية .

وتعرض "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم ، ١٩٩٣" تغيرين هامين يؤثران في إمكانية مقارنة الأرقام المنشورة عن عام ١٩٩٣ بأرقام "الدراسات" السابقة . الاول هو أن سنة الاساس وما يتصل بها من عوامل الترجيح القطرية لحساب متوسط معدلات نمو الناتج الحقيقي قد أصبحت سنة ١٩٨٨ بعد أن كانت سنة ١٩٨٠ . وكان القصد من تحديث سنة الأساس هو تحسين التعبير عن الحجم الاقتصادي للبلدان (انظر الإطار الاول - ١) .

وسنة الأساس الجديدة أحدث سنة توجد لها بيانات موثوقة عن أكبر عدد من البلدان . أما التغير الثاني فهو حدوث تعديلات وتنقيحات جديدة في بيانات الناتج والتجارة الخارجية للاقتصادات التي تمر بعملية تحول ، من أجل تحسين التقريب بين التعاريف الدولية القياسية ، وبالتالي تعزيز القدرة على مقارنتها ببيانات باقي العالم .

تحديث معدلات نمو الناتج الإجمالي

إن نمو الناتج في كل مجموعة من البلدان محسوب على أساس مجموع الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد عند قياسه بالأسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨ . وكانت نقطة البداية في الحساب هي تحويل الناتج المحلي الإجمالي المبين بالعملات الوطنية في عام ١٩٨٨ الى أرقام بالدولارات . وحيثما كان التحويل بسعر الصرف الرسمي يأتي بنتائج غير واقعية ، أجريت التعديلات على أساس المتغيرات الاقتصادية الاخرى (أ) .

وهناك تغييران أدخلا على تقسيم البلدان النامية الى مجموعات ، أولهما أن عينة البلدان والمناطق النامية تشمل حاليا ٩٣ بلدا ، بينما كانت ٨٣ بلدا في "الدراسات" السابقة . والتغير الثاني هو ما طرأ على البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، فقد أدت التغيرات في أهمية صادراتها من الطاقة الى جعل كولومبيا تدخل الآن في عداد مجموعة الدول المصدرة الصافية للطاقة ، وأصبحت بيرو في عداد مجموعة مستوردي الطاقة .

انتاج الاقتصادات التي تمر بعملية تحول

عندما كانت الاقتصادات التي تمر بعملية تحول في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق مخططة مركزيا ، كانت تقيس ناتجها الإجمالي حسب مفهوم الناتج المادي الصافي . وهي الآن تقيس ناتجها الإجمالي بالناتج المحلي الإجمالي أو بالناتج القومي الإجمالي ، وبدأت تنشر هذه البيانات محسوبة بالعملة المحلية ، ولو أن السلاسل الزمنية بالارقام الحقيقية والإسمية لا ترجع على الدوام كثيرا الى الوراء زمنيا . ولاغراض هذه الدراسة ، كان لابد من إعداد تقديرات لهذه السنوات الناقصة ، خصوصا عن الاتحاد السوفياتي السابق .

(أ) لا توجد منهجية واحدة لجعل المقارنات بين البلدان من حيث الناتج المحلي الإجمالي توضح العدد الكبير من التناقضات في البيانات الوطنية . ويمكن تنقيح الأسلوب المستخدم هنا في السنوات المقبلة في ضوء البحوث الجارية في الشعبة الإحصائية بإدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وعلاوة على ذلك ، فإنه لتحويل تقديرات الناتج القومي لعام ١٩٨٨ الى دورلات من أجل حساب عوامل ترجيح سنة الأساس ، اقتضى الأمر وضع مجموعة من عوامل تحويل العملات . وفي معظم الحالات ، كانت أسعار الصرف الخاصة بالمقاصة في الأسواق غير متاحة لإعداد التحويل . وعلى ذلك أُعدت التقديرات وقورنت حرصا على التطابق مع التقديرات الأخرى ذات الحجم الاقتصادي النسبي ، بما في ذلك تحديث عملية قام بها المكتب الإحصائي بمجلس التعاضد الاقتصادي . وأسفر هذا عن وضع المتوسطات الإقليمية الواردة في الجدول ألف - ٣ .

بيد أنه كان يبدو أن مستوى انتاج المنطقة بالدولارات الذي يرتكز عليه الجدول ألف - ٣ يُظهر حجم هذه الاقتصادات بأقل من حقيقته بالنسبة الى الاقتصادات السوقية ، حيث كانت الأسعار مختلفة تماما وكان لها دور مختلف في تخصيص الموارد . وهكذا لزم عند حساب نمو الناتج العالمي - كما في الجدول الثاني - ١ ، استخدام معامل تحويل تعادل القوة الشرائية من أجل تحديد وزن المنطقة في الاقتصاد العالمي . وخلاصة القول ، ان هناك عيوبا كبيرة في البيانات لا تجعل هذه النتائج سوى تقديرات مؤقتة . وسوف يستعاض عنها ببيانات إحصائية أكثر رسوخا عند توافرها .

قيمة التجارة الخارجية للاقتصادات التي تمر بعملية تحول

منذ زمن طويل تعاني البيانات الخاصة بالتجارة الدولية بين البلدان الأعضاء في مجلس التعاضد الاقتصادي السابق من صعوبات إحصائية مرجعها الدور المصطنع للأسعار - وخصوصا أسعار الصرف - في إحصاءات التجارة . وقد أعادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا حساب قيمة التجارة الخارجية لهذه البلدان بالدولار لجعلها أقرب الى المعايير الدولية[ب] . وقد أدخلت هذه القيمة في الجدول ألف - ٢٠ .

وحتى عام ١٩٩٠ ، كان النظام التجاري لمجلس التعاضد الاقتصادي يستخدم وحدات للدفع والحساب وتصنيفا للسلع الأساسية وقواعد للإبلاغ تختلف عن الممارسة الدولية العامة . وكان هناك مصدر رئيسي للاختلاف هو استخدام وحدة الحساب التي تسمى "الروبل الحسابي" عند تقدير قيمة التجارة بين بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي . فقد كان كل بلد يعبر عن القيمة المحلية لتجارته مع شركائه في مجلس التعاضد الاقتصادي بالروبلات

(ب) انظر : اللجنة الاقتصادية لأوروبا ، "النشرة الاقتصادية لأوروبا" ، المجلد ٤٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠) ، الصفحات ٣٩ - ٣٢ (من النص الانكليزي) ، والمجلد ٤٣ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١) ، الصفحات ٥٨ - ٦٢ (من النص الانكليزي) .

الحسابية حسب سعر صرفه للروبل الحساب ، وكان يستخدم هذه الأرقام عند حساب أرصدته من الروبلات الحسابية لدى جهاز المقاصة التابع للمجلس في المصرف الدولي للتعاون الاقتصادي في موسكو . وللأغراض الإحصائية ، كان كل بلد يترجم التجارة المقيّمة بالروبلات الحسابية الى دولارات حسب سعر صرفه للروبل الحسابي/الدولار . وأدى هذا الى وجود أسعار صرف مشتقة شديدة التباعد ، والى وجود تناقضات بين إحصائيات الشركاء التجاريين (كانت صادرات البلد ألف الى البلد باء تقييم بالدولار على نحو مختلف عن تقييم واردات البلد باء من البلد ألف) . ولتصحيح ذلك ، أعادت اللجنة الاقتصادية لأوروبا حساب التجارة داخل منطقة اقتصادات أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق حتى عام ١٩٩٠ باستخدام سعر صرف واحد للروبلات الحسابية/الدولار .

ومع أن التجارة داخل بلدان مجلس التعاضد الاقتصادي التي كانت تجري في الماضي بالروبلات الحسابية لم تكن سوى جزء صغير من مجموع تجارة هذه المجموعة ، فإن هذا الجزء قفز في عام ١٩٩١ عند حل مجلس التعاضد الاقتصادي . والواقع أن بيانات ١٩٩١ كانت مقيّمة الى حد كبير بالعملة المحلية ومحولة الى دولارات بأسعار الصرف الوطنية ، رغم أن جزءا كبيرا من التجارة القائمة على الروبل مازال قائما . وسوف تختفي المشكلة عام ١٩٩٢ عندما يتوقف العمل بالروبل الحسابي[ج] .

وهكذا فإن سنة ١٩٩١ تمثل سنة تحول في تاريخ بيانات التجارة المتعلقة بالمنطقة ، وينبغي تفسير التغيرات التي جرى قياسها على الصعيد الوطني في قيمة التجارة من عام ١٩٩٠ الى عام ١٩٩١ على أنها لا تعطي سوى تقديرات تقريبية للتغيرات الفعلية . وتعطي السلاسل التجارية المصححة للجنة الاقتصادية لأوروبا تقديرا أفضل بعض الشيء ؛ بيد انه ستدعو الحاجة الى توفير بيانات مفصلة عن تدفقات السلع الأساسية وأحجام التجارة الوطنية ، وهي غير متاحة حاليا ، لإجراء تحليل أشمل . ويجب توخي الحذر البالغ ، خصوصا عند تفسير قيم الوحدات المأخوذة من قيمة التجارة وبيانات حجمها كما وردت في الجدول ألف - ٣٠ .

(ج) لم تنطبق مشكلة التقييم هذه على بيانات الجدول ألف - ٣٥ التي تتعلق بالتجارة بالعملات القابلة للتحويل .

قائمة الجداول

أولا - الانتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

		الصفحة
ألف - ١	السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ١٩٧٣ - ١٩٩١	٤٨٣
ألف - ٢	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ١٩٨٢ - ١٩٩٣	٤٨٤
ألف - ٣	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ، ١٩٨٢ - ١٩٩٣	٤٨٥
ألف - ٤	البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨٢ - ١٩٩٣	٤٨٦
ألف - ٥	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي : الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠	٤٨٧
ألف - ٦	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات البطالة ، ١٩٨٢ - ١٩٩٣	٤٨٩
ألف - ٧	البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : التضخم في أسعار المستهلك ، ١٩٨٢ - ١٩٩٣	٤٩٠
ألف - ٨	البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : المؤشرات المالية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٤٩١
ألف - ٩	البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٤٩٣
ألف - ١٠	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : مؤشرات الانتاج والطلب ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٤٩٤
ألف - ١١	أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي : التضخم والاجور الحقيقية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٤٩٧
ألف - ١٢	البلدان النامية : الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠	٤٩٨
ألف - ١٣	البلدان النامية : هيكل التجارة في السلع والخدمات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٨	٥٠٠
ألف - ١٤	البلدان النامية : التضخم ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥٠٢
ألف - ١٥	بلدان أو مناطق نامية مختارة : أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥٠٣

ثانيا - التجارة الدولية

		الصفحة
ألف - ١٦	اتجاه التجارة : الصادرات ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠	٥٠٤
ألف - ١٧	اتجاه التجارة : الواردات (فوب) ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠	٥٠٥
ألف - ١٨	تركيب التكوين السلعي للتجارة العالمية : الصادرات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٩	٥٠٦
ألف - ١٩	تركيب التكوين السلعي للتجارة العالمية : الواردات ، ١٩٨٠ - ١٩٨٩	٥٠٧
ألف - ٢٠	التجارة العالمية : التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات ، حسب المجموعة القطرية الرئيسية ، ١٩٨٢-١٩٩٢	٥٠٨
ألف - ٢١	التجارة العالمية : التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري حسب المجموعة القطرية الرئيسية ، ١٩٨٢ - ١٩٩٢	٥١٠
ألف - ٢٢	الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥١٢

ثالثا - التمويل الدولي والأسواق المالية والدولية

ألف - ٢٣	ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥١٣
ألف - ٢٤	معاملات الحساب الجاري : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥١٤
ألف - ٢٥	معاملات الحساب الجاري : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥١٦
ألف - ٢٦	معاملات الحساب الجاري : البلدان النامية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥١٧
ألف - ٢٧	التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥٢٠
ألف - ٢٨	التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥٢٤
ألف - ٢٩	الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١	٥٢٩

الصفحة

ألف - ٣٠ صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية ، حسب المرفق ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ..... ٥٣٠

ألف - ٣١ الأموال المجمعة من الأسواق الدولية للائتمان ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ٥٣٣

ألف - ٣٢ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها ، ١٩٨١ - ١٩٩٠ ..... ٥٣٤

ألف - ٣٣ التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية ، ١٩٨٠ - ١٩٩٠ ..... ٥٣٥

ألف - ٣٤ الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الأطراف ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ..... ٥٣٦

ألف - ٣٥ الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ..... ٥٣٧

ألف - ٣٦ مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١ ..... ٥٤٠

ألف - ٣٧ إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين ، ١٩٨٣ - ١٩٩١ ٥٤٢

ألف - ٣٨ اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية : جميع البلدان النامية ، ١٩٨٣ - ١٩٩١ ..... ٥٤٤

رابعا - سوق النفط الدولية

ألف - ٣٩ قيمة صادرات النفط من البلدان الأعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الأوبك) ، ١٩٧٠ - ١٩٩١ ..... ٥٤٥

ألف - ٤٠ الطلب العالمي على النفط ، ١٩٨٦ - ١٩٩٢ ..... ٥٤٦

ألف - ٤١ الانتاج العالمي من النفط الخام ، ١٩٧٠ - ١٩٩١ ..... ٥٤٧

ألف - ٤٢ إنتاج النفط الخام لبلدان الأوبك ، ١٩٩١ ..... ٥٤٨

أولا - الانتاج العالمي ومؤشرات الاقتصاد الكلي

الجدول ألف - ١ السكان والانتاج ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على الصعيد العالمي ، ١٩٧٣-١٩٩١

	السكان (بالملايين)		معدل نمو السكان (النسبة المئوية للتغير السنوي)		الناتج المحلي الاجمالي (ببلايين الدولارات بأسعار ١٩٨٨)		نصيب الفرد في الناتج المحلي الاجمالي (بدولارات الولايات المتحدة ١٩٨٨)		نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد (النسبة المئوية للتغير السنوي)	
	١٩٨١	١٩٩١	١٩٧٣-١٩٨٣		١٩٨١	١٩٩١	١٩٨١	١٩٩١	١٩٧٣-١٩٨٣	١٩٨٣-١٩٩١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧٦٩	٨٣٣	٠,٨	٠,٨	١١ ٥٣٠	١٥ ١٧٧	١٤ ٩٩٩	١٨ ٢١١	٢,٤	٢,٠
ومنها :										
الولايات المتحدة	٢٣٠	٢٥٢	١,٠	٠,٩	٣ ٩٩١	٥ ٠٣٨	١٧ ٣٥٧	٢٠ ٠٠٩	١,٦	١,٤
المجموعة الاوروبية(أ)	٣١٩	٣٤٣	٠,٤	٠,٧	٤ ٠٦٧	٥ ١٨١	١٢ ٧٦١	١٥ ١٥٥	٢,٨	١,٧
اليابان	١١٨	١٢٤	١,١	٠,٥	٢ ١٨٤	٣ ٢٥٠	١٨ ٥٦١	٢٦ ٩٩٠	٣,٣	٣,٨
البلدان الاخرى المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٠٢	١١٦	١,٣	١,٣	١ ٢٨٨	١ ٦٠٩	١٢ ٥٧٨	١٣ ٩٠٩	٢,٠	١,٠
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	٣٧٧	٣٨٧	٠,٧	٠,٧	٢ ٠٩٣	٢ ٢١٣	٥ ٥٤٦	٥ ٧٢٣	٠٠	٠,٤-
أوروبا الشرقية	١١٠	٩٧	٠,٧	٠,٤	٦٥٣	٥٤٥	٥ ٩٣٨	٥ ٦٤٨	٠٠	٠,٩-
الاتحاد السوفياتي	٢٦٨	٢٩٠	٠,٨	٠,٨	١ ٤٤١	١ ٦٦٧	٣ ٣٨٥	٥ ٧٤٦	٠٠	٠,٣-
البلدان النامية	٣ ٣٢١	٤ ٠٩٥	٢,٣	٢,١	٢ ٤٦٦	٢ ٤٧٩	٧١٨	٨٣٠	٢,٧	١,٥
حسب المنطقة :										
أمريكا اللاتينية	٣٦٥	٤٥١	٢,٤	٢,١	٧٧٠	٨٩٥	٢ ١٠٩	١ ٩٨٤	٢,٨	٠,٦-
افريقيا	٤٣٦	٥٩١	٢,٩	٢,١	٢٦٧	٣٣٨	٦١١	٥٧٣	١,٦	٠,٧-
غرب آسيا	٩١	١٣٠	٣,٦	٣,٥	٤٤١	٤٤٦	٤ ٨٦٥	٣ ٤٩٣	٠,٣-	٣,٣-
جنوب وشرق آسيا	١ ٣٥٣	١ ٦٨٥	٢,٣	٢,٣	٦٤١	١ ١٥٧	٥٠٠	٧١١	٣,٦	٣,٦
البحر المتوسط	٦٩	٨٣	١,٨	١,٧	١١٥	١٣٣	١ ٦٦٣	١ ٦١٦	٣,٨	٠,٣-
الصين(ب)	١ ٠٠٩	١ ١٥٦	١,٧	١,٤	٢١٥	٥١١	٢١٤	٤٤٣	٣,٩	٧,٥
حسب المجموعة التحليلية :										
بلدان فائض رأس المال	٧٠	٩٩	٣,٨	٣,٥	٣٩٨	٣٧٩	٥ ٦٨٤	٣ ٨٣٤	٠,٦-	٣,٩-
البلدان المستوردة لرأس المال	٢ ٢٥١	٣ ٩٩٦	٣,٢	٣,١	١ ٩٦٣	٣ ٠٩٩	٦٣٦	٧٥٤	٣,١	١,٧
أربعة بلدان حققت فائضا مؤخرا	٦٤	٧٣	١,٨	١,٣	٣٠٥	٤٣٦	٣ ١٨٥	٦ ٠١٥	٥,٩	٦,٦
بلدان أخرى	٢ ١٨٧	٣ ٩٢٣	٣,٣	٣,١	١ ٨٦٣	٢ ٦٦٣	٥٨٥	٦٧٩	٣,٩	١,٥
بلدان تذكيريان :										
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٢٤٩	٣٤٠	٣,٩	٣,٣	٩١	١٠٧	٣٦٧	٣١٣	٠,٥-	١,٦-
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٤٩٥	٦٢٥	٣,٥	٣,٤	٨٧٤	٩٩٣	١ ٦٧٤	١ ٥٨٧	٣,٦	١,٠-

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

(أ) الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة تشملها ألمانيا ، وبالتالي تشملها المجموعة الاوروبية اعتبارا من عام ١٩٩١ .

(ب) الناتج المادي الصافي حتى عام ١٩٨٨ .

الجدول ألف - ٢ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ، ١٩٨٢-١٩٩١

(النسبة المئوية للتغير السنوي[أ])

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[ب]	١٩٩٢[ج]
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٠,١	٢,٦	٤,٤	٣,٣	٢,٨	٣,٢	٤,٤	٣,٣	٢,٦	*٠,٩	١,٧
البلدان الصناعية الرئيسية	٠,٠	٢,٨	٤,٦	٣,٤	٢,٩	٣,٣	٤,٥	٣,٣	٢,٧	*٠,٩	١,٨
ألمانيا[د]	-١,١	١,٨	٣,٠	١,٩	٢,٣	١,٦	٣,٧	٣,٧	٤,٥	*١,٥	٢,٠
ايطاليا	٠,٢	-٠,٣	٤,٠	٢,٦	٢,٩	٣,١	٤,١	٣,٠	٢,٠	١,٠	١,٥
فرنسا	٢,٦	٠,٧	١,٣	١,٩	٢,٥	٢,٣	٤,٢	٣,٩	٢,٨	١,٠	٢,٠
كندا	-٣,٢	٣,٢	٦,٣	٤,٨	٣,٣	٤,٣	٤,٦	٢,٥	٠,٥	-١,٥	٢,٥
المملكة المتحدة	١,٤	٣,٨	١,٧	٣,٧	٤,٠	٤,٦	٤,٢	٢,٣	١,١	-٢,١	٢,٠
الولايات المتحدة	-٢,٢	٣,٩	٦,٢	٣,٢	٢,٩	٣,١	٣,٩	٢,٥	١,٠	-٠,٧	١,٦
اليابان[د]	٣,٤	٢,٨	٤,٣	٥,١	٢,٧	٤,٣	٦,٣	٤,٧	٥,٧	٤,٥	١,٩
بلدان صناعية أخرى	٠,٦	١,٥	٣,٤	٢,٨	٢,٤	٢,٩	٣,٥	٣,٦	٢,٤	٠,٦	١,٧
بند تذكيري :											
أوروبا الغربية	٠,٧	١,٥	٢,٦	٢,٥	٢,٨	٢,٧	٣,٩	٣,٤	٢,٧	*٠,٦	١,٧
المجموعة الأوروبية	٠,٦	١,٤	٢,٥	٢,٤	٢,٨	٢,٨	٤,٠	٣,٥	٢,٩	*٠,٧	١,٨
بلدان أخرى	٠,٨	٢,٤	٣,٠	٣,٢	٢,٤	٢,٤	٣,٠	٣,٢	١,٧	-٠,٧	٠,٩

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة .

* تشير إلى إنقطاع في السلسلة : فمنذ عام ١٩٩١ ، أصبحت ألمانيا تشمل القطاع الشرقي .

(أ) تمثل بيانات المجموعات القطرية متوسطات مرجحة استُخدم فيها كعامل ترجيح لكل سنة الناتج المحلي الإجمالي مقوما بأسعار وأسعار صرف العملة في عام ١٩٨٨ .

(ب) مقدرة جزئيا .

(ج) توقعات تستند جزئيا إلى مشروع "فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية" (مشروع لينك) .

(د) الناتج القومي الإجمالي الحقيقي .

الجدول ألف - ٣ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق :
معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي ، ١٩٨٢-١٩٩٢

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق	٢,٨	٤,٢	٣,٤	٢,٠	٣,٥	٢,٦	٤,٥	٢,٣	-٥,٠*	-١٥,٩	-١٣,٠
الاتحاد السوفياتي السابق	٤,٠	٤,٣	٣,٠	١,٧	٣,٦	٢,٨	٥,٣	٣,٣	-٢,١	-١٧,٠	-١٥,٠
أوروبا الشرقية	٠,٣	٤,٢	٤,٦	٣,٦	٣,٢	٣,٣	٣,٧	--	-١٣,١*	-١٣,٥	-٣,٦
بلغاريا	٣,٣	٣,٤	٣,٤	٣,٧	٤,٣	٦,١	٣,٦	-١,٤	-١١,٨	-٢٣,٠	-٩,٧
بولندا	-٤,٨	٥,٦	٥,٦	٣,٦	٤,٣	٣,٠	٤,٤	٠,٣	-١٢,٠	-٩,٣	٣,٠
تشيكوسلوفاكيا	٠,٨	٣,٤	٣,١	٣,٣	١,٨	٠,٨	٣,٦	١,٣	-٤,٧	-١٦,٠	-٥,٣
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٣,٠	٤,٠	٥,٤	٥,٥	٣,٩	٣,٣	٣,١	٣,٤	-٣٥,١*	-	-
رومانيا	٤,٠	٦,١	٥,٩	-٠,١	٣,٤	٠,٨	-٠,٥	-٥,٨	-٨,٣	-١٣,٠	-٩,٦
هنغاريا	٣,٨	٠,٧	٣,٧	-٠,٣	١,٥	٣,٨	٣,٧	٣,٨	-٤,٠	-٨,٠	--

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لأوروبا .

* تشير الى انقطاع في السلسلة .

الجدول ألف ـ ٤ ـ البلدان النامية : معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨٣ ـ ١٩٩٣

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)	١٩٩٢(ب)
جميع البلدان النامية	٣,٥	١,٨	٤,١	٣,٥	٣,٨	٣,٩	٤,٤	٣,٣	٣,٤	٤,٥
حسب المنطقة :										
أمريكا اللاتينية	١,٠-	٢,٦-	٣,٨	٣,٦	٤,٢	٣,٠	٠,٧	١,١	٠,١-	٣,٠
افريقيا	٣,٩	١,٤	٠,٨	٥,٠	١,٩	٠,٢	٢,٣	٢,٧	٣,١	٣,٥
غرب آسيا	٨,٤	٠,٩-	١,٢-	٣,٦-	٣,٠-	١,٧-	٠,٥-	٣,٣	١,٦	٤,٠
جنوب وشرق آسيا	٣,٦	٦,٠	٥,٧	٣,٦	٦,٢	٦,٩	٨,٥	٦,١	٦,٣	٥,٥
البحر المتوسط	٣,٥	٠,٩	٣,٧	٣,٧	٥,٤	٣,٥	١,٣	١,٠	١,١	٣,٥
الصين(ج)	٨,٨	١٠,٢	١٤,٥	١٣,٠	٧,٨	٩,٤	١٠,٩	٣,٦	٥,٢	٧,٠
حسب المجموعة التحليلية :										
بلدان فائض رأس المال	٨,٩	١,١-	٢,٣-	٤,٨-	٤,٤-	٢,٢-	١,٥-	٣,٣	١,٣	٠,٥-
بلدان مستوردة لرأس المال	٣,٠	٠,٩	٢,٩	٣,٣	٣,٢	٣,١	٣,٥	٣,٤	٣,٠	٣,٣
بلدان مصدرة صافية للطاقة	٤,٩	٠,٥-	٠,٨	-	١,١-	-	١,٦	٣,٧	٣,٦	٣,٧
بلدان مستوردة صافية للطاقة	١,٥	٣,١	٤,٧	٤,٠	٦,٤	٥,٣	٤,٧	٣,٩	٣,٧	٣,٧
أربعة بلدان حققت فائضا مؤخرا	٤,٥	٨,٥	٨,٩	٣,٨	١١,٠	١١,٧	٩,٦	٦,٣	٦,٩	٧,٤
بلدان أخرى	٠,٩	٠,٧	٣,٧	٤,١	٥,٣	٣,٧	٣,٤	٣,٣	١,٤	٣,٥
بند تذكيري :										
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٢,٨	٠,٦	١,٣	١,٩	٢,٦	٠,٦	٢,٩	٣,١	١,٣	٠,٧
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٠,٤-	٣,٧-	٣,٧	٣,٤	٤,١	٣,٤	١,٣	١,٣	٠,٣-	١,٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .

(ب) توقّعات تستند الى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك) . وقُربت التقديرات الى أقرب نصف في المائة .

(ج) الناتج المادي الصافي ؛ والبيانات المتعلقة بالفترة ١٩٨١ ـ ١٩٨٩ هي تقديرات حكومية .

الجدول ألف ـ ٥ ـ البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :
الاستثمار والادخار والتحويلات الصافية ،
١٩٨٠ ـ ١٩٩٠
(النسبة المئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			التحويلات المالية الصافية
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
المجموع (أ)	١٩٨٠	٣٣,٠	٣٢,٣	٠,٩	٣١,٣	٠,٨
	١٩٨٥	٣٠,٧	٣٠,٤	٠,٧-	٣١,٠	٠,٤
	١٩٨٦	٣٠,٧	٣٠,٩	٠,٤-	٣١,٣	٠,٣-
	١٩٨٧	٣٠,٩	٣٠,٩	٠,٥	٣٠,٤	٠,٠
	١٩٨٨	٣٢,٠	٣٢,٠	١,١	٣٠,٨	٠,٠
	١٩٨٩	٣٢,٣	٣٢,٢	١,٦	٣٠,٦	٠,١
	١٩٩٠	٣١,٩	٣١,٩	-	-	٠,١-
البلدان الصناعية الرئيسية (أ)	١٩٨٠	٣٢,٨	٣٢,٣	٠,٨	٣١,٤	٠,٥
	١٩٨٥	٣٠,٧	٣٠,١	٠,٨-	٣١,٠	٠,٥
	١٩٨٦	٣٠,٦	٣٠,٧	٠,٦-	٣١,٣	٠,٠
	١٩٨٧	٣٠,٨	٣٠,٧	٠,٤	٣٠,٣	٠,١
	١٩٨٨	٣١,٨	٣١,٧	١,٠	٣٠,٧	٠,١
	١٩٨٩	٣٢,٠	٣١,٩	١,٦	٣٠,٣	٠,١
	١٩٩٠	٣١,٦	٣١,٦	-	-	٠,٠
المانيا	١٩٨٠	٣٣,٤	٣٢,٩	٢,٥	٣٠,٤	٠,٥
	١٩٨٥	١٩,٦	٣٣,١	٢,٧	٣٠,٤	٣,٥-
	١٩٨٦	١٩,٦	٣٤,٧	٢,٤	٣٢,٣	٥,٣-
	١٩٨٧	١٩,٤	٣٤,٤	١,٨	٣٢,٦	٥,٠-
	١٩٨٨	٣٠,٠	٣٥,٣	١,٤	٣٣,٩	٥,٣-
	١٩٨٩	٣١,٣	٣٦,٧	٣,٨	٣٢,٩	٥,٤-
	١٩٩٠	٣٢,٠	٣٧,٥	-	-	٥,٥-

(يتبع)

الجدول ألف ـ ٥ ـ (تابع)

		الاستثمار المحلي الإجمالي	الادخار المحلي الإجمالي			التحويلات المالية الصافية
			المجموع	الادخار الحكومي	الادخار الخاص	
اليابان	١٩٨٠	٣٢,٢	٣١,٣	٣,٢	٢٨,٢	٠,٩
	١٩٨٥	٢٨,٢	٣١,٥	٤,٩	٢٦,٦	٣,٤-
	١٩٨٦	٢٧,٨	٣١,٨	٤,٧	٢٧,٠	٤,٠-
	١٩٨٧	٢٨,٧	٣١,٨	٦,٣	٢٥,٥	٣,٢-
	١٩٨٨	٣٠,٦	٣٣,٩	٧,٥	٢٥,٤	٢,٣-
	١٩٨٩	٣١,٧	٣٣,١	٨,٤	٢٤,٨	١,٤-
	١٩٩٠	٣٣,٢	٣٣,٩	-	-	٠,٧-
الولايات المتحدة	١٩٨٠	١٨,٩	١٨,٣	٠,١-	١٨,٤	٠,٦
	١٩٨٥	١٨,٧	١٥,٦	٢,٧-	١٨,٤	٣,١
	١٩٨٦	١٨,١	١٤,٨	٣,١-	١٧,٩	٣,٣
	١٩٨٧	١٧,٣	١٤,٠	٣,١-	١٦,١	٣,٤
	١٩٨٨	١٧,٣	١٤,٩	٣,١-	١٧,٠	٢,٤
	١٩٨٩	١٧,١	١٥,٣	١,٦-	١٦,٩	١,٨
	١٩٩٠	١٦,٠	١٤,٥	-	-	١,٥

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "الحسابات القومية" .

(أ) لأغراض التجميع ، حولت البيانات المعدة بالعملة الوطنية إلى دولارات باستخدام أسعار صرف متوسطة سنوية .

الجدول ألف - ٦ - البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي : معدلات البطالة ، ١٩٨٢ - ١٩٩٢[(أ)]

(النسبة المئوية من مجموع القوى العاملة)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢[(ب)]	١٩٩٣[(ج)]
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧,٩	٨,٤	٧,٨	٧,٧	٧,٦	٧,٢	٦,٦	٦,١	٦,٠	٦,٧	٧,١	
البلدان الصناعية الرئيسية	٧,٧	٨,١	٧,٣	٧,٢	٧,١	٦,٧	٦,١	٥,٧	٥,٦	٦,٣	٦,٧	
المانيا	٥,٩	٧,٧	٧,١	٧,٢	٦,٤	٦,٢	٦,٢	٥,٦	٤,٩	٤,٣	٤,٥	
ايطاليا	٨,٤	٨,٨	٩,٤	٩,٦	١٠,٥	١٠,٩	١١,٠	١٠,٩	١٠,٣	٩,٩	١٠,٥	
فرنسا	٨,١	٨,٣	٩,٧	١٠,٢	١٠,٤	١٠,٥	١٠,٠	٩,٤	٨,٩	٩,٤	٩,٩	
كندا	١٠,٩	١١,٨	١١,٢	١٠,٤	٩,٥	٨,٨	٧,٧	٧,٥	٨,١	١٠,٢	١٠,٠	
المملكة المتحدة	١١,٣	١٢,٤	١١,٧	١١,٢	١١,٢	١٠,٣	٨,٥	٧,١	٦,٩	٩,٤	١٠,٣	
الولايات المتحدة	٩,٥	٩,٥	٧,٤	٧,١	٦,٩	٦,١	٥,٤	٥,٣	٥,٤	٦,٦	٧,١	
اليابان	٢,٤	٢,٦	٢,٧	٢,٦	٢,٨	٢,٨	٢,٥	٢,٣	٢,١	٢,١	٢,٢	
البلدان الصناعية الاخرى	٨,٦	٩,٦	١٠,٢	١٠,٣	٩,٩	٩,٦	٩,١	٨,١	٧,٩	٨,٨	٩,١	
بند تذكيري : المجموعة الاوروبية	٩,٣	١٠,١	١٠,٥	١٠,٦	١٠,٦	١٠,٣	٩,٧	٨,٨	٨,٣	٨,٦	٩,١	

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا إلى بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) فيما يتعلق بالبلدان السبعة المبينة وبعشرة بلدان أخرى ، قامت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بتوحيد بيانات البطالة لأغراض المقارنة بين البلدان وعلى الفترات الزمنية ، وفقا لتعريفات مكتب العمل الدولي (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "المعدلات الموحدة للبطالة : المصادر والاساليب" (باريس ، ١٩٨٥)) ؛ واستخدمت التعاريف والتقديرات الوطنية بالنسبة للبلدان الاخرى .

(ب) تقديرات جزئية .

(ج) توقعات ، تستند إلى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك) .

../..

الجدول ألف ـ ٧ ـ البلـــدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :
التضخم في أسعـــار المستهلك ، ١٩٨٢ ـ ١٩٩٣ (أ)
(النسبة المئوية للتغيُّر السنوي)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (ب)	١٩٩٢ (ج)
جميع البلـــدان المتقدمـــة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٧,٠	٤,٨	٤,٨	٤,٢	٢,٥	٣,١	٣,٤	٤,٦	٥,٢	٤,٥	٣,٨
البلدان الصناعية الرئيسية	٦,٥	٤,٣	٤,٤	٣,٨	١,٩	٢,٧	٣,١	٤,٤	٤,٨	٤,٢	٣,٤
المانيا	٥,٢	٣,٤	٢,٤	٢,٢	-٠,١	٠,٢	١,٣	٢,٨	٢,٧	٣,٥	٣,٥
ايطاليا	١٦,٥	١٤,٦	١٠,٩	٩,٢	٥,٨	٤,٧	٥,١	٦,٣	٦,٤	٦,٤	٥,٥
فرنسا	١١,٨	٩,٦	٧,٥	٥,٧	٢,٥	٣,٢	٢,٧	٣,٥	٣,٤	٣,١	٢,٨
كندا	١٠,٨	٥,٩	٤,٣	٤,٠	٤,٢	٤,٣	٤,١	٥,٠	٤,٨	٥,٦	٤,٠
المملكة المتحدة	٨,٦	٤,٥	٥,٠	٦,٠	٣,٤	٤,٢	٤,٩	٧,٨	٩,٥	٥,٩	٤,٧
الولايات المتحدة	٦,٢	٣,٢	٤,٣	٣,٥	١,٩	٣,٧	٤,٠	٤,٨	٥,٤	٤,٣	٣,٤
اليابان	٢,٧	١,٨	٢,٣	٢,٠	٠,٦	٠,١	٠,٧	٢,٣	٣,١	٣,٣	٣,٤
البلدان الصناعية الاخرى	١٠,٠	٨,٣	٧,٢	٦,٩	٦,٠	٥,٤	٥,٢	٦,٢	٧,٠	٦,٣	٦,٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي .

(أ) تمثل بيانات المجموعات القطرية متوسطات مرجحة استخدمت فيها كعوامل ترجيح لكل سنة نفقات الاستهلاك في نفس السنة مقومة بالاسعار وأسعار الصرف في عام ١٩٨٨ .

(ب) تقديرات جزئية .

(ج) توقعات ، تستند إلى مشروع فريق واضعي النماذج الاقتصادية القياسية (مشروع لينك) .

الجدول ألف - ٨ - البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :
المؤشرات المالية ، ١٩٨١ - ١٩٩١

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
نمو القيمة الحقيقية للنقد(أ) (النسبة المئوية للتغير)											
ألمانيا	٠,٠	٢,٥	٢,٣	٣,٥	٥,٣	٣,١	٤,٠	٤,٣	٣,٤	١٤,٧	٣,٤
ايطاليا	٧,٧-	١,٠	٣,٧-	١,٩	٢,١	١,٦	٣,٤	٣,٠	٥,٣	٣,٢	٣,٨
فرنسا	٠,٧-	٠,٧-	١,١	١,١	١,٠	٢,٣	٣,٥	٣,٦	٠,٨-	٠,٣-	٣,٤-
كندا	٨,٣	٣,٤-	٥,٦-	٣,٨	٣,٧	٥,٤	٣,٩	٥,٤	٨,٤	٤,٦	٣,٦
المملكة المتحدة	١٣,٥	٥,٦	٤,٧	٦,٦	٥,٣	١٨,٤	١٥,٤	١٠,٧	١٣,١	٤,٣	٤,٧-
الولايات المتحدة	٤,٨-	٣,٤	١١,٨	٤,٤	٥,٧	٦,١	٠,٨	٣,١	٠,٥-	٠,٩-	٠,٣-
اليابان	٦,٨	٥,٨	٥,٥	٤,٥	٧,٣	٧,٥	١١,١	٩,٥	٩,٦	٦,٤	٠,٤
أسعار الفائدة في الأجل القصير(ب) (النسبة المئوية)											
ألمانيا	١١,٣	٨,٧	٥,٤	٥,٥	٥,٣	٤,٦	٣,٧	٤,٠	٦,٦	٧,٩	٨,٨
ايطاليا	١٩,٦	٣٠,٣	١٨,٤	١٧,٣	١٥,٣	١٣,٤	١١,٥	١١,٣	١٣,٧	١٣,٤	١٣,٣
فرنسا	١٥,٣	١٤,٩	١٣,٥	١١,٧	٩,٩	٧,٧	٨,٠	٧,٥	٩,١	٩,٩	٩,٥
كندا	١٢,٨	١٠,٤	٩,١	١٠,١	٩,٨	٨,٣	٨,٥	١٠,٤	١٢,١	١١,٦	٧,٤
المملكة المتحدة	١٣,١	١١,٤	٩,١	٧,٦	١٠,٨	١٠,٧	٩,٧	١٠,٣	١٣,٩	١٤,٧	١١,٧
الولايات المتحدة	١٦,٤	١٢,٣	٩,١	١٠,٣	٨,١	٦,٨	٦,٧	٧,٦	٩,٣	٨,١	٥,٧
اليابان	٧,٤	٦,٩	٦,٤	٦,١	٦,٥	٤,٨	٣,٥	٣,٦	٤,٩	٧,٣	٧,٥
أسعار الفائدة في الأجل الطويل(ج) (النسبة المئوية)											
ألمانيا	١٠,٤	٩,٠	٧,٩	٧,٨	٦,٩	٥,٩	٥,٨	٦,١	٧,١	٨,٩	٨,٦
ايطاليا	٣٠,٦	٣٠,٩	١٨,٠	١٥,٠	١٣,٠	١٠,٥	٩,٧	١٠,٣	١٠,٧	١١,٥	١٠,١
فرنسا	١٥,٨	١٥,٧	١٣,٦	١٢,٥	١٠,٩	٨,٦	٩,٤	٩,١	٨,٨	١٠,٠	٩,١
كندا	١٥,٣	١٤,٣	١١,٨	١٢,٨	١١,٠	٩,٥	١٠,٠	١٠,٣	٩,٩	١٠,٩	٩,٨
المملكة المتحدة	١٤,٧	١٢,٩	١٠,٨	١٠,٧	١٠,٦	٩,٩	٩,٥	٩,٤	٩,٦	١١,١	٩,٩
الولايات المتحدة	١٣,٩	١٣,٠	١١,١	١٣,٥	١٠,٦	٧,٧	٨,٤	٨,٩	٨,٥	٨,٦	٧,٩
اليابان	٨,٧	٨,١	٧,٤	٦,٨	٦,٣	٤,٩	٤,٣	٤,٣	٥,١	٧,٤	٦,٥

الجدول ألف - ٨ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
					الموازين المالية الحكومية العامة(د)						
					(النسبة المئوية للتغير)						
ألمانيا	-٣,٧	-٣,٣	-٢,٥	-١,٩	-١,١	-١,٣	-١,٩	-٢,١	٠,٢	-٢,٥	-٣,٧
ايطاليا	-١١,٦	-١١,٣	-١٠,٧	-١١,٦	-١٢,٥	-١١,٧	-١١,٠	-١٠,٩	-١٠,١	-١٠,٧	-١٠,١
فرنسا	-١,٩	-٢,٨	-٣,٢	-٣,٨	-٣,٩	-٣,٧	-٣,٩	-١,٨	-١,٢	-١,٧	-١,٧
كندا	-١,٥	-٥,٩	-٦,٩	-٦,٥	-٦,٨	-٥,٤	-٣,٨	-٣,٦	-٣,١	-٣,٨	-٥,٢
المملكة المتحدة	-٣,٦	-٣,٤	-٣,٣	-٣,٩	-٣,٧	-٣,٣	-١,٣	١,٢	١,٣	-٠,٧	-٣,١
الولايات المتحدة	-١,٠	-٣,٥	-٣,٨	-٣,٨	-٣,٣	-٣,٤	-٣,٤	-٣,٠	-١,٧	-٣,٤	-٣,٧
اليابان	-٣,٨	-٣,٦	-٣,٦	-٣,١	-٠,٨	-٠,٩	٠,٥	١,٥	٣,٤	٣,٧	٣,٣

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" لصندوق النقد الدولي ، و "التوقعات الاقتصادية" لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) يعرَّف النقد الحقيقي في هذا السياق بانه النقد بمعناه الواسع (ويشار اليه بالرمز (M2) - ويتكون من العملة الموجودة خارج المصارف والودائع تحت الطلب والودائع لاجل ، والمدخرات والودائع بالعملة الاجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية) مخصوما منه التضخم باستخدام معاملات خصم التضخم من الناتج المحلي الاجمالي . وتقيس معدلات النمو التغيرات التي تحصل من نهاية السنة الى نهاية السنة التالية (بيانات ١٩٩١ تمثل تقديرات جزئية) .

(ب) أسعار سوق النقد .

(ج) عائد على سندات حكومية طويلة الأجل .

(د) الفائض (+) أو العجز (-) كنسبة مئوية من الناتج القومي الاجمالي الاسمي أو الناتج المحلي الاجمالي الاسمي .

الجدول ألف - ٩ - البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي :

أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨١ - ١٩٩١

(١٩٨٥ = ١٠٠)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
أسعار الصرف السائدة الاسمية : العالمية(أ)											
ألمانيا	٨٨,٨	٩٣,٤	٩٨,٤	٩٨,٢	١٠٠,٠	١١٠,٠	١١٥,١	١١٤,٨	١١٤,٠	١١٩,٦	١١٨,٥
ايطاليا	١١٨,١	١١٠,٦	١٠٨,٥	١٠٤,٤	١٠٠,٠	١٠٢,٨	٩٩,٧	٩٧,٢	٩٨,٢	١٠٠,٠	٩٨,٧
فرنسا	١١٥,٢	١٠٦,٥	١٠٠,٣	٩٨,١	١٠٠,٠	١٠٣,٩	١٠٢,٩	١٠١,١	١٠٠,١	١٠٤,٤	١٠٢,٩
كندا	١٠٦,٠	١٠٦,٣	١٠٨,٤	١٠٤,٣	١٠٠,٠	٩٣,١	٩٢,٦	٩٧,٧	١٠٣,١	١٠٣,٩	١٠٤,٧
المملكة المتحدة	١١٤,٩	١١٠,٥	١٠٣,٣	٩٩,١	١٠٠,٠	٩٣,٢	٨٩,٣	٩٤,٤	٩١,٦	٩٠,٠	٩١,٠
الولايات المتحدة	٨٠,٣	٨٨,٠	٩٣,٣	٩٧,٣	١٠٠,٠	٨٤,٥	٧٣,٨	٦٧,٥	٦٩,٣	٦٧,٣	٦٦,٣
اليابان	٨٩,١	٨٣,٨	٩٣,١	٩٦,٥	١٠٠,٠	١٣٣,٠	١٤١,٥	١٥٣,٨	١٤٣,٩	١٣٣,٣	١٤٣,٩
أسعار الصرف السائدة الحقيقية : شركاء البلدان الصناعية(ب)											
ألمانيا	٩٥,٦	٩٦,٧	٩٩,٤	٩٨,٣	١٠٠,٠	١١١,٣	١٢١,٣	١٢٣,٠	١٢٠,٣	١٢٦,٧	١٢٦,٥
ايطاليا	٩٣,٧	٩٣,٥	٩٧,٨	١٠٠,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٥	١٠٣,٨	١٠١,٧	١٠٩,٥	١١٥,٧	١١٥,٨
فرنسا	١١٠,٠	١١١,٨	١٠٤,٨	٩٩,٨	١٠٠,٠	٩٩,٤	٩٧,١	٩٤,٨	٩٣,٧	٩٦,٧	٩٣,٧
كندا	٩٦,٠	٩٩,٠	١٠٣,٧	١٠٣,٣	١٠٠,٠	٩٣,٦	٩٩,١	١١١,٣	١٢٧,٧	١٣٥,٦	١٤٥,٣
المملكة المتحدة	١٣١,٩	١١٤,٥	١٠٥,٥	١٠١,٠	١٠٠,٠	٩٤,١	٩٣,٨	٩٩,٥	٩٨,٧	١٠٠,٧	١٠٤,٤
الولايات المتحدة	٨٠,٦	٩١,٠	٩٣,١	٩٨,٥	١٠٠,٠	٧٩,١	٦٧,٣	٦٣,٣	٦٣,٤	٥٧,٥	٥٦,١
اليابان	١٠٢,٥	٩١,٤	٩٧,٣	١٠٠,٦	١٠٠,٠	١٣٣,٧	١٢٧,٩	١٣٦,٩	١٣٠,٠	١١٤,٣	١٣٠,٣

المصدر : صندوق النقد الدولي ، "الاحصائيات المالية الدولية" ، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي "التوقعات الاقتصادية" .

(أ) تستند عوامل الترجيح الى التجارة في المصنوعات مع ٢٣ بلدا في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي و ٦ مناطق خارج نطاق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (أعيد تحديد أساسها ليبدأ في الربع الأول لعام ١٩٧٠ = ١٠٠) .

(ب) استنادا الى تكاليف الوحدات المعدلة النسبية من العمالة في ١٦ بلدا صناعيا .

الجدول ألف - ١٠ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
مؤشرات الانتاج والطلب ، ١٩٨١-١٩٩١

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
الصناعة ، الناتج الإجمالي											
بلغاريا	٥,٤	٤,٦	٤,٣	٤,٢	٣,٢	٤,٧	٦,٠	٣,٢	-٠,٣	-١٢,٦	-٢٧,٣
بولندا	-١٠,٨	-٣,١	٦,٤	٥,٣	٤,٥	٤,٧	٣,٤	٥,٣	-٠,٥	-٢٤,٣	-١١,٩
تشيكوسلوفاكيا	٢,١	١,١	٢,٨	٣,٩	٣,٥	٣,٢	٢,٥	٢,١	٠,٨	-٣,٥	-٢٣,١
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٤,٧	٣,٢	٤,٣	٤,٣	٤,٤	٣,٧	٣,١	٣,٣	٣,٣	-٢٨,١	- □
رومانيا	٣,٨	١,٠	٤,٧	٦,٧	٣,٩	٧,٣	٣,٤	٣,١	-٣,١	-١٩,٠	-١٨,٧
هنغاريا	٣,٤	٣,٥	١,٣	٣,٣	٠,٧	١,٩	٣,٥	-٠,٣	-٣,٥	-٤,٥	-١٩,١
أوروبا الشرقية	-٠,٥	١,١	٤,٤	٤,٩	٣,٩	٤,٦	٣,٣	٣,٣	-٠,١	-١٨,٩	-١٨,٧ □
الاتحاد السوفياتي	٣,٤	٣,٩	٤,٣	٤,١	٣,٤	٤,٤	٣,٨	٣,٩	١,٧	-١,٣	-٧,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٣	٣,٤	٤,٣	٤,٣	٣,٥	٤,٥	٣,٦	٣,٧	١,٣	-٦,٣	-٩,٩ □
الزراعة ، الناتج الإجمالي											
بلغاريا	٦,٤	٥,٣	-٦,٦	٧,٣	-١١,٩	١١,٧	-٣,٥	٠,٩	١,٣	-٨,٦	-٦,٤
بولندا	٣,٨	-٣,٨	٣,٣	٥,٧	٠,٧	٥,٠	-٣,٣	١,٣	١,٥	-٣,٣	-٣,٠
تشيكوسلوفاكيا	-٣,٥	٤,٤	٤,٣	٤,٤	-١,٦	٠,٦	٠,٩	٣,٩	١,٨	-٣,٥	-٨,٨
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	١,٥	-٤,١	٣,٩	٦,٦	٣,٩	٠,٠	-٠,٣	-٣,١	١,٦	-٣٠,٠	- □
رومانيا	-٠,٤	٦,٩	٠,٠	١٣,٣	٠,٧	٥,٥-	٨,٩-	٥,٨	٥,٠-	-٣,٩	١,٣
هنغاريا	٣,٠	٧,٣	-٣,٧	٣,٩	٥,٥-	٣,٤	-٣,٠	٤,٣	-١,٣	-٣,٨	-٣,٠
أوروبا الشرقية	١,٩	١,٥	١,٣	٦,٨	-٠,٩	١,٨	-٣,٨	٣,٠	٠,١	-٧,٨	-٣,٠ □
الاتحاد السوفياتي	-١,١	٥,٧	٦,٣	-٠,٣	٠,١	٥,٣	-٠,٥	١,٧	١,٣	-٣,٨	-٧,٠
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	-٠,١	٤,٣	٤,٦	٣,١	-٠,٣	٤,١	-١,٣	١,٨	٠,٩	-٤,٤	-٥,٨ □

الجدول ألف ـ ١٠ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (f)
الاستثمار الإجمالي											
بلغاريا	٥,٥	٣,٧	٠,٠	١,٧	٦,٢	١٣,٧	٠,٣	٤,٥	-١٠,١	-١٢,٠	-٥٠,٠
بولندا	-٢٢,٣	-١٣,١	٩,٤	١١,٤	٦,٠	٥,١	٤,٣	٥,٤	-٣,٤-	-١٠,١	-٨,٠
تشيكوسلوفاكيا	-٤,٦	-٣,٣	٠,٦	-٤,٣	٥,٤	١,٤	٤,٤	٤,١	١,٦	٧,٧	-٣٠,٠
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٣,٤	-٥,١	-٠,٣	-٤,٩	٣,٤	٥,٣	٨,٠	٧,٣	٠,٩	-٥,٧	- □
رومانيا	-٧,١	-٣,١	٣,٤	٦,٠	١,٦	١,١	-١,٤	-٣,٣	-١,٥	-٣٨,٣	-١٦,٨
هنغاريا	-٤,٧	-١,٦	-٣,٤	-٣,٧	-٣,٠	٦,٥	٩,٨	-٩,١	٥,٦	-٨,٧	-١١,٠
أوروبا الشرقية	-٧,٦	-٤,٤	٣,٣	٣,٤	٣,٦	٤,٥	٣,٣	٣,٤	-١,٤	-١٣,٦	-□٢١,٤
الاتحاد السوفياتي	٣,٧	٣,٥	٥,٦	١,٩	٣,٠	٨,٣	٥,٧	٦,٣	٤,٧	٠,٦	-٧,٠
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,١	١,٣	٤,٧	٣,١	٣,٣	٧,٣	٥,٠	٥,٣	٣,٣	-٣,٨	-□١٠,٨
حجم الصادرات											
بلغاريا	٨,٣	١١,٤	٤,٥	٤,٧	٧,٤	-٣,٧	١,٨	٣,٤	-٣,٣	-٢٤,٣	-٣٠,٠
بولندا	-١٩,٠	٨,٧	١٠,٣	٩,٥	١,٣	٤,٩	٤,٨	٩,١	٠,٣	١٣,٧	-١,٤
تشيكوسلوفاكيا	٠,٣	٦,١	٥,٧	٩,٥	٣,٦	١,٣	٣,٤	٣,٣	-٣,٠	-٤,٣	-٣٠,٠
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	٩,٨	٦,٣	١٣,٠	٣,٣	٣,٣	-٤,٥	-٠,١	-٠,٣	٠,٥	--	- □
رومانيا	١١,٣	-٨,٣	٣,٣	١٥,٩	٠,٣	٠,٣	-٤,٣	٧,٤	-١٠,٨	-٤٦,٠	-٣٠,٠
هنغاريا	٣,٦	٧,٣	٩,٤	٥,٨	-٠,٣	-٣,٣	٣,٩	٥,٠	٠,٣	-٤,٣	-١٠,٧
أوروبا الشرقية	٣,٧	٥,٣	٨,٠	٧,٠	٣,٥	-١,٣	١,٤	٣,٦	-١,٩	-٧,٩	-□١٦,١
الاتحاد السوفياتي	١,٩	٤,٥	٣,٣	٣,٥	-٤,٣	١٠,٠	٣,٣	٤,٨	--	١٣,١	-٣٥,٠
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٣	٤,٩	٥,٥	٤,٦	-١,٠	٤,٤	٣,٤	٤,٣	-٠,٩	-١٠,٧	-٣١,١

الجدول ألف ـ ١٠ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
حجم الواردات											
بلغاريا	٩,٣	٣,١	٥,٣	٣,٣	١٠,٥	٣,٩	-١,٤	٥,٣	-٤,٦	-٢٤,٣	-٥٠,٠
بولندا	-١٦,٩	-١٣,٧	٥,٣	٨,٦	٧,٩	٤,٩	٤,٥	٩,٤	١,٥	-١٧,٩	٣٩,٠
تشيكوسلوفاكيا	-٦,٩	٢,٩	٣,١	٠,٣	٤,٦	٣,٧	٤,٣	٣,٩	٣,٧	٩,٧	-٣٥,٠
الجمهورية الديمقراطية الالمانية	-١,٧	-٦,٣	٧,٣	٤,٨	٤,١	٣,٩	٩,٠	٤,٧	٣,٤	-١٥,٠	- □
رومانيا	-٧,٣	-٢٣,٤	-٣,٨	١٠,٥	٨,٥	١٨,٣	-٦,٣	-٥,٨	٣,٧	٤,٠	-٥,٠
هنغاريا	٠,١	-٠,١	٣,٩	٠,١	١,١	٣,١	٣,٣	-١,٩	١,١	-٣,٤	-٣,٣
أوروبا الشرقية	-٤,٣	-٥,٣	٤,٠	٣,٩	٥,٨	٤,٨	٣,٤	٣,٣	١,٣	-٨,٦	-□ ١٤,٧
الاتحاد السوفياتي	٦,٤	٩,٧	٤,٠	٤,٤	٤,٧	-٦,٠	-١,٦	٤,٠	٩,٣	-١,٤	-٤٠,٠
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٤	١,٧	٤,٠	٤,١	٥,٣	-٠,٦	١,٠	٣,٦	٥,٠	-٥,١	-٣٧,٤

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، واللجنة الاقتصادية لاوروبا ، استنادا الى بيانات وطنية .

□ تشير الى انقطاع في السلسلة .

(أ) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ١١ - أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي :
التضخم والأجور الحقيقية[أ] ، ١٩٨١-١٩٩١
(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بلغاريا											
أسعار المستهلك[ب]	٠,٤	٠,٣	١,٤	٠,٧	١,٧	٣,٧	٣,٧	٣,٤	٦,٢	١٩,٣	٢٤٩,٨
الأجور الحقيقة	٤,٨	٣,٥	-٠,١	٣,٢	١,٤	١,٦	٤,٣	٣,٧	-١,٢	-١٠,٦	-٤٥,٠
بولندا											
أسعار المستهلك[هـ]	٢٤,٤	١٠١,٥	٢٣,٠	١٥,٨	١٤,٤	١٧,٣	٢٥,٥	٥٩,٠	٢٥٩,٥	٥٨٤,٧	٧٠,٣
الأجور الحقيقة	٣,٤	-٢٤,٩	١,٣	٠,٥	٣,٨	٣,٧	-٣,٥	١٤,٤	٨,٣	-٢٧,٣	٣,٠
تشيكوسلوفاكيا											
أسعار المستهلك[ج]	٠,٩	٤,٧	١,١	٠,٩	١,٣	٠,٤	٠,١	٠,٢	١,٥	٩,٩	٥٧,٩
الأجور الحقيقة	٠,٦	-٣,٣	٠,٧	٠,٨	٠,٣	١,١	١,٩	٣,١	٠,٨	-٥,٦	-٣٤,٠
الجمهورية الديمقراطية الألمانية											
أسعار المستهلك[د]	٠,٣	--	--	--	--	-٠,٣	٠,٥	٣,٣	٣,٣	-٣,٥	-
الأجور الحقيقة	٣,٣	١,٩	١,٣	٣,٠	-٤,١	٣,٧	٤,٩	٠,٧	٠,٣	..	-
رومانيا											
أسعار المستهلك[ب]	١,٩	١٦,٩	٥,٣	١,١	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٧	٠,٩	٥,٧	٣٠٥,٥
الأجور الحقيقة	٣,٦	-٧,٧	-٣,٣	٥,٥	١,٥	٠,٧	٠,٣	٠,٩	٣,١	١١,٦	-٣٨,٣
هنغاريا											
أسعار المستهلك	٤,٦	٦,٩	٧,٣	٨,٣	٧,٠	٥,٣	٨,٦	١٥,٥	١٨,٨	٢٨,٩	٣٥,٣
الأجور الحقيقة	١,٧	-٠,٤	-٣,٣	٣,٦	٣,٦	١,٩	-٠,٤	١٢,١	-٤,٣	-٣,٨	-٥,٠
الاتحاد السوفياتي											
أسعار المستهلك[ب ، و]	١,٤	٣,٤	٠,٧	-١,٣	٠,٨	١,٩	١,٩	٢,٣	١,٩	٥,٣	١٩٦,٠
الأجور الحقيقة	٠,٧	-٠,٦	١,١	٣,٨	٣,٢	٠,٩	١,٨	٥,٩	٧,٣	٦,٦	-١٠,٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة واللجنة الاقتصادية لأوروبا .

(أ) خُصم التضخم من الأجور الإجمالية للعمال والموظفين المتفرغين في القطاع الاشتراكي ، باستثناء المزارع التعاونية ، بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك .

(ب) أسعار التجزئة في القطاع الحكومي .

(ج) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال والموظفين .

(د) تشمل الاتعاب والرسوم بمختلف أنواعها (بعوامل الترجيح عام ١٩٨٥) .

(هـ) الرقم القياسي لتكاليف المعيشة للعمال والموظفين في القطاع الاشتراكي .

(و) تشمل التموين العام ؛ استنادا إلى أرقام قياسية مقربة ؛ و "قائمة الأسعار" المعتمدة فقط للفترة ١٩٧٠-١٩٨٧ .

الجدول ألف - ١٢ - البلدان النامية : الاستثمار والادخار
والتحويلات الصافية ، ١٩٨٠-١٩٩٠
(نسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي)

الدولة والمجموعة	الاستثمار المحلي الإجمالي			الادخار المحلي الإجمالي			التحويل الصافي للموارد		
	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
جميع البلدان النامية	٢٤,٥	٢٠,٨	٢٢,٨	٢٣,٢	٢٦,٠	٢٢,٢	٢٥,٢	٢٣,٤	-١,٥	-١,٤	-١,٤	-٠,٢
حسب المنطقة :												
أمريكا اللاتينية	٢٤,١	١٧,٥	٢١,٧	١٨,٦	٢٢,٧	٢٢,٤	٢٤,٩	٢١,٠	١,٤	-٤,٨	-٣,٢	-٢,٣
افريقيا	٢٣,٤	١٨,٥	٢٠,٤	٢١,٣	٢٢,٥	١٦,٨	١٥,٨	١٩,٤	٠,٩	١,٧	٤,٦	١,٩
غرب آسيا	٣١,٧	٣١,٩	١٩,٩	١٩,٨	٥٠,٩	٢٢,٣	٢٢,٧	١٧,٢	-٢٩,٢	-٠,٤	-٢,٨	٢,٦
جنوب وشرق آسيا	٢٦,٩	٢٤,٧	٢٧,٣	٢٨,٦	٢٤,٥	٢٤,٩	٢٨,٦	٢٨,٤	٢,٤	-٠,١	-١,٤	٠,٣
البحر المتوسط	٢٢,٥	٢١,٥	٢٣,٣	٢٣,٣	١٤,٤	١٧,٨	٢١,٧	١٨,٩	٨,٢	٣,٧	١,٥	٤,٤
حسب المجموعة التحليلية :												
بلدان فائض رأس المال	٢٠,٩	٢١,٨	٢١,٦	٢٠,٩	٥٧,٣	٢٣,٧	٢٦,٥	١٨,٤	-٣٦,٤	-١,٩	-٤,٩	٢,٥
بلدان مستوردة لرأس المال	٢٤,٥	٢٠,٨	٢٣,٨	٢٣,٢	٢٦,٤	٢٣,٣	٢٥,٣	٢٣,٦	-١,٨	-١,٦	-١,٥	-٠,٤
بلدان مصدرة للطاقة	٢٤,٩	٢١,٨	٢٣,٦	٢٢,٦	٢٥,٧	٢٥,٠	٢٦,١	٢٤,٩	-١٠,٨	-٣,٣	-٢,٥	-٢,٤
بلدان مستوردة للطاقة	٢٤,٣	٢٠,٠	٢٣,٩	٢٣,٤	١٩,٤	٢٠,٣	٢٥,٠	٢٣,١	٤,٩	-٠,٣	-١,١	٠,٤
بلدان حققت فائضا مؤخرا	٣٤,٣	٣٦,١	٢٩,٦	٣١,٣	٢٩,١	٣١,٥	٣٥,٣	٣٤,٠	٥,٢	-٥,٤	-٥,٦	-٣,٧
بلدان أخرى	٢٣,٧	١٨,٥	٢١,٨	٢٠,٧	١٧,٨	١٧,٦	٢١,٣	١٩,٣	٤,٩	٠,٩	٠,٥	١,٤
بند تذكيري :												
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٨,٨	١٥,٧	١٦,٣	١٥,٩	١١,٣	١١,٧	١٠,٠	٩,٥	٧,٥	٤,٠	٦,٣	٦,٥
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٢٤,١	١٦,٣	٢١,٤	١٨,٦	٢٣,٥	٢١,١	٢٤,٧	٢١,٣	٠,٥	-٤,٨	-٣,٣	-٢,٦
بلدان نامية مختارة												
الارجنتين	٢٣,٣	٨,٥	٩,٠	٨,٩	٢٠,٠	١٥,٣	١٧,٠	١٥,٦	٣,٣	-٦,٦	-٨,٠	-٦,٧
اندونيسيا	٢٤,٣	٢٨,٠	٣٤,٧	٣٦,٤	٣٧,١	٢٩,٨	٣٧,٣	٣٧,٧	-١٣,٨	-١,٨	-٢,٥	-١,٣
البرازيل	٢٣,٣	١٧,٠	٢٤,٨	٢١,١	٢١,١	٢٣,٠	٢٨,٣	٢٣,٦	٢,٣	٥,٠-	-٣,٥	-١,٤
بنغلاديش	١٤,٩	١٣,٨	١٣,٣	١١,٦	٢,١	١,٩	٣,٠	١,٩	١٣,٨	١٠,٩	١٠,٣	٩,٧
بيرو	٢٧,٥	٢١,٦	٢٠,٦	٢٢,٩	٢٧,٥	٢٦,٣	٢١,٧	٢٣,٣	--	-٤,٧	-١,١	-٠,٣
تايلند	٢٦,٤	٢٤,٠	٣١,١	٣٦,٨	٢٠,١	٢١,٣	٢٨,٧	٣٣,٦	٦,٣	٣,٨	٣,٣	٣,٣
تركيا	٢١,٩	٢١,٠	٢٣,٧	٢٣,١	١٤,١	١٧,٨	٢١,٧	١٨,٧	٧,٨	٣,٣	١,٠	٤,٤
تونس	٢٩,٤	٢٦,٦	٢٣,٧	٢٦,٧	٢٤,٠	٢٠,٤	١٨,٦	٢٠,٠	٥,٤	٦,١	٤,١	٦,٧

الجدول ألف - ١٢ - (تابع)

الدولة والمجموعة	الاستثمار المحلي الإجمالي ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	الادخار المحلي الإجمالي ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠	التحويل الصافي للموارد ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	١٩٩٠
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢٣,٠	١٥,٧	١٩,٤	١٩,٧	٩,٨	٧,٤	-١٠,٤	-١٤,٤	١٣,٢	٨,٣	٣٩,٨	٣٤,٤
جمهورية كوريا	٣١,٧	٣٩,٣	٣٤,٥	٣٧,٣	٢٤,٣	٣٠,٥	٣٧,٣	٣٦,٧	٧,٤	-١,٣	-٣,٨	٠,٦
زامبيا	٣٣,٣	١٤,٩	٨,٧	١٤,٧	١٩,٣	١٥,٤	١٣,١	١٤,١	٤,٠	-٠,٥	-٤,٤	٠,٦
السودان	١٥,١	٤,٥	٩,١	٩,٢	٣,٤	-٣,٨	٢,٣	٢,٦	١١,٦	٨,٤	٦,٩	٦,٦
الصين	٣٣,٢	٤٠,١	٣٩,٠	٣٩,٠	٣٣,٢	٣٦,١	٣٨,٤	٤٢,٥	٠,٠	٤,١	٠,٧	-٣,٥
كوت ديفوار	٢٨,٣	١٢,٦	٨,٥	٧,٧	٢٢,٣	٢٥,٨	١١,٥	١٣,٩	٦,١	-١٣,٣	-٣,٠	-٦,١
كينيا	٢٩,٣	٢٦,٠	٢٥,١	٢٢,٨	١٨,١	٢٤,٩	١٩,٣	١٧,٥	١١,١	١,١	٥,٧	٥,٣
مصر	٢٧,٥	٢٦,٧	٢٣,٦	٢٣,١	١٥,٣	١٤,٥	٦,٩	٩,٩	١٣,٤	١٢,١	١٦,٨	١٣,٣
المكسيك	٢٧,٣	٢١,٣	٢٢,٨	١٨,٧	٢٤,٩	٢٦,٣	٢٣,٧	١٨,٣	٢,٣	-٥,١	-٠,٩	٠,٥
نيجيريا	٣٠,٥	٧,٥	١٣,٥	١٥,٨	٢٩,٥	١٠,٨	٢١,٠	٣٥,٠	-٩,١	-٣,٣	-٨,٤	-١٩,٣
الهند	٢٢,٨	٢٥,٤	٢٣,٦	٢٣,١	١٩,٣	٢٢,٣	٢٠,٩	٢٠,٣	٣,٦	٣,١	٣,٧	٣,٨

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "الجداول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي ، وتقديرات الامانة العامة .

الجدول ألف - ١٣ - البلدان النامية : هيكل التجارة في السلع والخدمات ، ١٩٨٠-١٩٨٨

(نسب مئوية)

البلد والمجموعة	الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات من : المصنوعات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	إيرادات السياحة والتحويلات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨	الميزان التجاري لأنواع الوقود ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٨
جميع البلدان النامية	٢٠,٩	٢٣,٩	٤٨,١	١٨,٢	١٧,٤	١٧,٧	٦,٩	٧,٧	٩,٨	٣٧,٩	١٧,٦	١٠,٠
حسب المنطقة :												
أمريكا اللاتينية	١٣,٨	١٨,٥	٣٨,٠	٣١,٩	٢٩,٠	٣٣,٤	٥,٩	٦,٣	٧,٩	١٤,٠	١٩,٣	٩,٠
افريقيا	٥,٠	٧,٢	١٣,٩	٢٤,٢	٢٢,٩	٣٠,٣	٩,٥	١٢,٤	١٧,٧	٤٨,٣	٤٢,٧	٢٤,٤
غرب آسيا	٤,٨	٩,٥	١٧,٩	١,٣	٣,٦	٤,٢	٢,٦	٣,٣	٣,٧	٧٩,٠	٥٠,٧	٣٩,٤
جنوب وشرق آسيا	٤٦,٥	٥٦,٦	٦٦,٤	٢٢,١	١٥,٣	١٣,٤	٧,٥	٧,١	٩,٤	٥,٩-	٣,٦-	٢,٤-
البحر المتوسط	٤٠,٨	٥١,٤	٤٧,٠	٢٢,٨	١٧,٥	١٧,٣	٤٤,١	٢٧,٢	٣٠,٥	٣٦,٥-	٢٣,٨-	١٢,٧-
حسب المجموعة التحليلية :												
بلدان فائض رأس المال	٢,٢	٤,٣	١٠,٦	٠,٤	١,٢	٢,٣	١,٠	٠,١	٠,٢	٨٧,٠	٦٠,٩	٥٠,٨
بلدان مستوردة لرأس المال	٢٠,١	٣٢,٣	٤٦,٩	١٧,٩	١٧,٢	١٧,٨	٧,٣	٧,٩	١٠,٣	٣٣,٦	١١,٠	٧,٦
بلدان مصدرة للطاقة	٣,٧	٨,٣	١٩,٣	٧,٧	٩,١	١٢,٨	٣,٨	٤,٩	٧,١	٧٨,٨	٦١,٥	٤٤,٦
بلدان مستوردة للطاقة	٤٠,٨	٥٠,٤	٥٨,٥	٣٠,٨	٢٣,٢	١٩,٩	١١,٤	١٠,١	١١,٦	٢١,٥-	٢٣,٩-	٥,٨-
بلدان حققت فائضا مؤخرا	٦٧,٣	٧٣,٥	٧٧,٢	١٠,٠	٧,٦	٦,٩	٤,١	٤,٠	٧,٩	١٣,٥-	٩,٣-	٤,٠-
بلدان أخرى	٢٥,١	٣٢,٠	٣٦,٩	٤٣,١	٣٥,٨	٣٤,٨	١٥,٧	١٥,١	١٥,٨	٣٦,٠-	٣٢,١-	٧,٠-
بند تذكيري :												
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٨,١	٩,٧	١٣,٧	٥٨,٢	٥٢,٠	٥٥,٢	٥,٧	٦,٧	٧,٣	١,٣-	٣,٢	١,٤-
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	١٥,٤	٢٢,٣	٣١,٨	٣٨,١	٢٦,٦	٣٠,٣	٨,٥	٧,٩	١٠,٧	٢٢,٢	٢٠,٧	٩,٣
بلدان نامية مختارة	١٦,٦	١٧,٤	٣٠,٤	٥٣,٥	٥٨,٠	٥٧,٤	٣,١	٥,١	٥,٦	٧,٣-	١,٥	٣,١-
الارجنتين	٣,٤	١٣,٢	٢٦,١	٣٥,٤	١٨,٦	٢٥,٦	٠,٨	٣,٠	٦,٥	٦٠,٦	٤٣,٧	٣٧,٠
اندونيسيا	٣٣,٤	٣٩,١	٤٤,٣	٥١,٤	٤٢,٧	٤٤,٦	٠,٦	٠,٢	٠,٣	٤٤,٦-	١٧,٥-	٨,٥-
البرازيل												

../..

الجدول ألف - ١٣ - (تابع)

البلد والمجموعة	الحصة في مجموع صادرات السلع والخدمات من : المصنوعات ١٩٨٠	المصنوعات ١٩٨٥	المصنوعات ١٩٨٨	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٠	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٥	السلع الأولية غير الوقودية ١٩٨٨	إيرادات السياحة والتحويلات ١٩٨٠	إيرادات السياحة والتحويلات ١٩٨٥	إيرادات السياحة والتحويلات ١٩٨٨	الميزان التجاري لأنواع الوقود ١٩٨٠	الميزان التجاري لأنواع الوقود ١٩٨٥	الميزان التجاري لأنواع الوقود ١٩٨٨
بلدان نامية مختارة (تابع)												
بنغلاديش	٥٢,٢	٥٠,٧	٥٥,٢	٢٥,٥	٢٣,٩	٢٣,٤	٢١,٨	٢١,٧	٤٨,٧	-٤٣,٦	-٣١,٣	-١٧,٨
بيرو	١٣,٨	١٦,٢	١٥,٣	٥٠,٨	٤٣,٠	٥١,٤	٦,١	٧,٦	١١,٠	١٤,٨	١٥,٤	٤,٧
تايلند	٢٢,٠	٢٧,٤	٣٧,٧	٥٣,٤	٤١,٣	٣٤,٩	١٠,١	١١,٤	١٤,٣	-٣٣,٠	-١٩,٥	-٩,٧
تركيا	٢١,٣	٤٥,٤	٤٢,١	٥٦,٨	٢٣,٨	٢٣,٢	٦٥,٣	٢٤,٧	٢٣,١	-٩٨,٨	-٢٩,٠	-١٤,٥
تونس	٢٣,٩	٢٩,٠	٣٥,٧	٧,٨	٨,٤	١١,٠	٢٩,٩	٣٠,٦	٤٣,٧	١٣,٣	١٤,٧	٣,٣
جمهورية تنزانيا المتحدة	١٣,٠	١٠,٤	١٤,٨	٦٣,٣	٤٧,٤	٦٦,٠	٤,٣	١٥,٠	٦,٨	-٣٣,٧	-٥٥,٨	-٣٥,٣
جمهورية كوريا	٦٩,٦	٨٣,٦	٧٩,٧	٧,٦	٥,١	٥,١	١,٦	٢,٤	٤,٤	-٣٩,٣	-١٩,٣	-٧,٦
زامبيا	٠,٨	٢,٣	٢,٠	٨١,٩	٩٠,٥	٩٣,٥	١,٣	٠,٩	٠,٤	-١١,٠	-١٥,٨	-٥,٦
السودان	١,٨	٣,٤	٥,٥	٦٩,٥	٦٦,٠	٦٥,٧	٣١,٧	٦٠,٤	٤٩,٨	-٣٢,٣	-٣١,٥	-٢٣,٤
الصين	٤٣,١	٤٢,٧	٦٤,٧	٣٥,٠	٢١,٥	١٧,٣	--	٣,٧	٣,٦	٢٠,٧	٢٣,٢	٥,٥
كوت ديفوار	٨,١	٨,٣	١٠,٠	٧٣,٠	٧٦,٤	٦٩,٠	٢,٣	١,١	٢,٤	-٨,٧	-٣,٧	-٧,٨
كينيا	١٠,٣	٧,٧	٩,٧	٣٥,٦	٤٤,١	٣٨,٠	١١,٦	١٥,٥	٢٠,٩	-٣١,٠	-١٩,٠	-١٤,٣
مصر	٥,٥	٦,٨	١٢,٨	١١,٠	٨,٣	٦,٨	٤٦,٤	٤٠,١	٤٧,٠	٤٧,٦	٤٢,٤	٢٨,٧
المكسيك	١٠,٣	١٥,٧	٣٦,٣	١٢,٦	٩,٦	٨,٨	١٥,١	١٠,٤	١٣,٤	٤٥,٤	٤٧,٥	١٩,٥
نيجيريا	٠,٥	٠,٦	٢,٠	٣,٤	٢,٠	٨,٨	٠,٣	٠,٣	٠,٧	٨٨,٤	٨٧,٣	٧٧,٤
الهند	٤١,٩	٤٥,٥	٥٧,٩	٢٥,٣	٢٠,٧	١٨,٩	٣٥,١	٢٣,٤	٢٢,٣	-٤٩,٦	-٣٥,٨	-١٢,٩

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "الجداول العالمية" التي يصدرها البنك الدولي ، وتقديرات الامانة العامة .

الجدول ألف - ١٤ - البلدان النامية : التضخم ، ١٩٨١-١٩٩١(أ)
(النسب المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
جميع البلدان النامية	٢٩,٤	٢٧,١	٤٤,٥	٥٨,٩	٧٥,٨	٣٣,٧	٤٨,٥	١١٣,١	٢٩٥,٨	٤٧٧,٠	٧١,٥
حسب المنطقة :											
أمريكا اللاتينية	٥٦,٥	٧١,٥	١٣٤,٦	١٧٠,٦	٢٤٩,٣	٩٦,٧	١٤٥,٤	٣٧٦,٠	١ ٠٠٢,٥	١ ٧٤٦,٨	٢٢٧,٩
افريقيا	١٦,٣	١٢,٣	١٦,٧	١٨,٣	١١,٠	١٣,٣	١٣,٠	١٩,٦	٢٣,١	١٨,٦	٢٩,٤
غرب آسيا	٣٤,٤	٢٥,٧	٣٠,٤	٥٦,٦	٤٣,١	١٧,٣	١٩,٨	١٨,٩	١٥,٥	٨,١	١٣,٥
جنوب وشرق آسيا	١٠,٨	٥,٦	٥,٦	٦,٥	٦,٨	٥,٤	٦,٦	١١,٤	٩,٦	٦,٣	٨,٣
البحر المتوسط	٣٤,٠	٣١,٧	٣٤,٤	٤٨,٤	٥٥,٥	٥٨,١	٧٤,٠	١٢٥,٦	٥٨٩,٦	٣٩٣,٨	٨٦,١
الصين	٣,٦	٣,٠	١,٩	٣,٨	١١,٩	٧,٠	٨,٨	٣٠,٧	١٦,٣	٣,٣	٣,٠
حسب المجموعة التحليلية :											
بلدان فائض رأس المال	١٦,٧	١٣,٧	١٣,٩	٧,٦	٣,٠	١٠,٨	١٧,٨	١٨,٥	١٤,٧	٥,٦	١٣,٠
بلدان مستوردة لرأس المال	٣٠,٥	٣٨,٣	٤٧,٣	٦٣,٦	٨٣,٣	٣٥,٧	٥١,٣	١٣١,٤	٣٣٠,٦	٥١٨,٧	٧٦,٧
بلدان مصدرة للطاقة	١٩,٥	٢٣,٨	٣٤,٥	٣٩,٣	٨٣,٣	٣٩,٨	٤١,٨	٦٠,٣	١٤٠,٠	٣٧٥,٩	٣٠,٣
بلدان مستوردة للطاقة	٣٥,٠	٣٠,٣	٥٣,٥	٧٨,٣	٨١,٨	٣٨,٣	٥٥,٠	١٤٦,٤	٣٩٣,٤	٦١٧,٠	٩٥,٧
بلدان حققت فائضا مؤخرا	١٧,٩	٦,٣	٣,٧	٣,٧	١,٧	٣,٠	٣,٥	٥,١	٥,٧	٧,٣	٨,٣
بلدان أخرى	٣٨,٥	٣٥,١	٦٣,٥	٨٩,٣	٩٨,٣	٤٥,٦	٦٥,٧	١٧٥,٤	٤٧٣,٩	٧٤٣,٥	١١٣,٦
بند تذكيري :											
بلدان افريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٢١,٥	١٦,٧	٢٤,٠	١٦,٩	١٣,٣	١٣,٣	١٦,٣	٣٠,٣	٣٥,٥	٣٧,٦	٦١,٠
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٦٠,١	٦٤,٦	١٣٠,٥	١٥٥,٠	٢٢١,٦	٨٩,٠	١٣٤,١	٣٣٩,٣	٩٤٧,٧	١ ٥٧١,٣	٣٠٥,٨

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "الاحصائيات المالية الدولية" التي يصدرها صندوق النقد الدولي وتقديرات الامانة العامة .

(أ) عوامل الترجيح المستعملة هي الناتج المحلي الاجمالي بالدولار في عام ١٩٨٨ .

(ب) تقديرات أولية استنادا الى بيانات جزء من السنة .

الجدول ألف - ١٥ - بلدان أو مناطق نامية مختارة : أسعار الصرف السائدة الحقيقية ، ١٩٨١-١٩٩١

(١٩٨٠-١٩٨٢ = ١٠٠)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
الارجنتين	١٠٧,٥	٧٧,٠	٧١,٦	٨٠,٢	٧١,٠	٦١,١	٥٢,٧	٥٩,٨	٥٠,٠	٥٨,٨	٦٩,١
اسرائيل	٩٩,٢	١٠٨,٧	١٢٠,٨	١١٩,٥	١٠٦,٦	١٠١,٠	٩٧,٧	١٠٧,٢	١٠٩,٥	١٠٣,٢	١٠٤,٩
اندونيسيا	٩٩,٧	١١١,٧	٩٦,٢	٩٦,٠	٩٤,٧	٧٣,٦	٥٦,١	٥٣,٨	٥٥,٣	٥٤,٤	٥٤,٤
البرازيل	١٠٣,٢	١١٣,٠	٨٦,٠	٨٥,٧	٨٥,٢	٧٥,٠	٧٤,٤	٨١,٤	٩٨,٣	١١٧,٨	٩٠,٥
بيرو	١٠٥,٠	١٠٥,٧	٩٨,٣	١٠٦,١	٩٦,٧	٩٧,٠	١٠٨,٢	١٢٥,٠	١٢٨,٣	١٧٨,١	١٧٣,٣
تايلند	١٠١,٦	١٠٢,٩	١٠٤,٣	١٠٣,٦	٩١,٨	٧٨,٢	٧٣,٧	٧٤,٦	٧٧,١	٧٤,٦	٧٩,٥
تايوان - المقاطعة التابعة للصين	١٠٢,٦	٩٦,٦	٩٤,٦	٩٧,١	٩٤,٣	٨٦,٤	٩١,٨	٩٥,٣	١٠٠,٨	٩٣,٨	٩٣,٧
تركيا	١٠١,٤	٩٠,٨	٨٥,٩	٧٧,٣	٧٧,٠	٧٩,١	٨٣,٠	٩١,١	٩٧,٩	١١٦,٩	١١٤,٨
جمهورية كوريا	١٠١,٣	١٠١,٩	٩٧,٦	٩٦,٥	٨٩,٤	٧٦,٤	٧٥,٧	٨٢,٣	٩٣,٣	٨٤,٩	٨٣,٣
سنغافورة	١٠١,٩	١٠٠,٨	١٠١,٨	١٠٢,٥	٩٥,٧	٨١,٠	٧٤,٦	٧٣,٣	٧٨,١	٨٠,٥	٨٣,٠
شيلي	١٠٨,١	٩٧,٣	٨٩,٣	٩٠,١	٧٩,٦	٦٨,٨	٦٥,٦	٦٠,٨	٦٣,٣	٦٠,٠	٦٥,٠
الفلبين	١٠١,٣	١٠٦,٧	٩٦,١	١٠٧,٩	١١٤,٧	٩١,٠	٨٧,٧	٨٩,٤	٩٥,٤	٨٨,٥	٨٧,٣
فنزويلا	٩٩,٦	١١٠,٣	١١٧,٣	٨٥,٩	٩٣,٠	٩٠,٧	٦٥,٣	٧١,٩	٦٣,٠	٥٣,٤	٥١,٧
كولومبيا	١٠٠,٦	١٠٥,٧	١٠٥,٠	٩٩,٧	٨٥,٥	٦٧,٩	٦٣,٦	٦١,٤	٦٠,٧	٥٥,٥	٥٦,١
ماليزيا	٩٩,٣	١٠٥,٦	١١٣,٩	١١٩,٦	١١٦,٣	٩٥,٥	٨٩,٦	٨٠,٠	٧٩,٤	٧٥,٨	٧٥,٦
المكسيك	١١٤,١	٨٣,٧	٧٩,٠	٩١,٩	٨٧,٤	٦٣,٩	٦٤,٦	٧٧,٣	٧٤,٠	٦٩,٣	٧٥,٣
هونغ كونغ	٩٩,٤	١٠١,٤	٩٤,٩	٩٩,٥	١٠٣,٦	٩٤,٠	٩٠,٠	٩٠,٦	٩٨,٦	٩٨,٩	١٠٦,١

المصدر : "مؤسسة مورغان غارنتي الائتمانية" (Morgan Guaranty Trust Company) ، أعداد مختلفة من نشرة "الأسواق المالية العالمية" (World Financial Markets) .

ملاحظة : يقيس سعر الصرف السائد الحقيقي ، الذي يعدل الرقم القياسي الإسمي للتغيرات النسبية في الأسعار ، الآثار المترتبة في القدرة التنافسية للأسعار الدولية لمصنوعات البلد التي تعزى الى التغيرات في العملة وتفاوت التضخم . وتستند التغيرات النسبية في الأسعار الى أرقام قياسية تقيس بصورة دقيقة الى أبعد حد أسعار السلع التامة الصنع المنتجة محليا ، باستثناء الأغذية والطاقة في المرحلة الأولى للصناعة . وعوامل الترجيح المتعلقة بالأرقام القياسية للعملة مستمدة من أنماط التجارة الثنائية الأطراف للبلدان المقابلة عام ١٩٨٠ .

ثانيا - التجارة الدولية

الجدول الف - ١٦ - اتجاه التجارة : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٩٠

المنشأ	الوجهة	العالم	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الموقي	اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	مجموع البلدان النامية	امريكا اللاتينية	افريقيا	غرب آسيا	جنوب وشرق آسيا	البلدان الاخرى في آسيا(أ)
		بيلايين الدولارات	النسبة المئوية							
العالم	١٩٨٠	٢ ٠٠٠,٩	٦٦,٨	٧,٢	٢٥,٢	٦,٢	٤,٢	٤,٨	٧,٦	١,١
	١٩٨٥	١ ٩٣٣,٤	٦٦,٤	٧,٨	٢٤,٦	٤,٨	٣,٢	٤,٦	٨,٦	٢,٢
	١٩٨٩	٢ ٠٢٤,١	٧٠,٢	٥,٧	٢٢,١	٤,١	٢,٢	٣,٠	١٠,٦	٢,٠
	١٩٩٠	٢ ٢٨٦,٧	٧٢,٠	٤,٢	٢٢,٤	٢,٩	٢,٢	٢,٩	١٠,٩	١,٧
البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد الموقي	١٩٨٠	١ ٢٥٨,٩	٧٠,٨	٢,٤	٢٥,١	٦,١	٥,٢	٥,٢	٦,٧	١,١
	١٩٨٥	١ ٢٦٦,٩	٧٤,٠	٢,٧	٢٢,٢	٤,٥	٢,٦	٤,٥	٧,٠	٢,٠
	١٩٨٩	٢ ١٢٨,٧	٧٦,٩	٢,٢	١٩,٩	٤,٠	٢,٤	٢,٨	٩,٠	١,٢
	١٩٩٠	٢ ٤٤٦,٩	٧٧,٤	٢,١	١٩,٢	٢,٨	٢,٢	٢,٨	٨,٩	٠,٩
اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	١٩٨٠	١٥٥,١	٢٧,٩	٥٠,٧	٢٠,٩	٢,٢	٢,٨	٢,٨	٢,٢	٢,٥
	١٩٨٥	١٧٢,٢	٢٤,٠	٥٢,٢	٢١,٤	٤,٠	٢,٥	٢,٠	٢,٢	٢,٧
	١٩٨٩	١٩٤,٠	٢٧,٧	٤٨,٨	٢٢,٩	٤,٢	٢,٠	٢,٧	٢,٤	٤,٥
	١٩٩٠	١٧٢,٥	٢٨,٥	٣٨,٢	٢٢,٧	٤,٢	٢,٤	٢,٤	٥,٨	٥,٠
البلدان النامية	١٩٨٠	٥٨٦,٨	٦٨,٤	٢,٩	٢٦,٥	٧,٦	٢,٦	٤,٠	١١,١	٠,٧
	١٩٨٥	٤٩٤,٢	٦١,٦	٥,٢	٢١,٨	٥,٧	٢,٧	٥,٥	١٤,٧	٢,٤
	١٩٨٩	٧٠١,٤	٦٢,١	٤,١	٢٢,٧	٤,٥	٢,٢	٤,٠	١٨,٠	٢,٦
	١٩٩٠	٧٦٧,٢	٦٢,٥	٢,٩	٢٢,٥	٤,٢	٢,٢	٢,٥	١٨,٦	٢,٥
ومنها :										
امريكا اللاتينية	١٩٨٠	١٠٧,٨	٦٤,٤	٦,٥	٢٧,٥	٢١,٢	٢,٢	١,٥	١,٤	٠,٧
	١٩٨٥	١٠٩,٢	٦٩,٠	٨,٠	٢٠,٨	١١,٩	٢,٥	١,٩	٢,٨	١,٥
	١٩٨٩	١٢٣,٥	٦٨,٩	٦,٢	٢٢,٧	١٤,٦	١,٢	١,٦	٢,٧	١,٤
	١٩٩٠	١٢١,٥	٧٠,٢	٦,١	٢١,١	١٤,٠	١,٠	١,٤	٢,٢	١,١
افريقيا	١٩٨٠	٩٤,٩	٨٢,٩	٢,٦	١٢,٧	٦,٢	٢,١	١,٩	١,٢	٠,٢
	١٩٨٥	٥٩,٢	٨٠,٤	٤,١	١٤,٢	٢,٩	٥,٠	٢,٠	١,٧	٠,٢
	١٩٨٩	٥٦,١	٧٩,٢	٢,٩	١٥,٥	١,٤	٦,٩	٢,١	٢,٦	٠,٧
	١٩٩٠	٦٢,٥	٧٩,٧	٤,٢	١٤,٨	١,٦	٦,٦	٢,٠	٢,٤	٠,٥
غرب آسيا	١٩٨٠	٢١١,٠	٧١,٦	١,٦	٢٥,٤	٥,٦	١,٧	٥,٢	١٢,٢	٠,١
	١٩٨٥	١٠٤,٨	٥٠,٢	٢,٥	٤٦,٢	٨,٨	٢,٩	١٢,٦	٢٠,٠	٠,١
	١٩٨٩	١٠٠,٢	٥٥,٨	٢,٧	٢٩,٦	٦,٤	٢,٢	١٢,٢	١٦,٧	٠,٢
	١٩٩٠	١٠٦,٢	٦٢,٥	٢,٢	٢٢,٥	٥,٤	٢,٨	٩,٦	١٢,٩	٠,٢
جنوب وشرق آسيا	١٩٨٠	١٤١,٦	٦٢,٢	٢,٥	٢٤,٢	٢,٦	٢,٠	٥,٢	٢١,٢	١,٧
	١٩٨٥	١٧٨,٥	٦٢,٧	٢,٠	٢٤,٠	١,٧	٢,٠	٤,١	٢٠,٦	٥,٢
	١٩٨٩	٢٤٩,٠	٦٢,٥	١,٢	٢٤,٦	١,٥	١,٧	٢,٨	٢١,٨	٦,٤
	١٩٩٠	٢٨٤,٥	٦١,٥	١,٢	٢٦,٢	١,٦	١,٨	٢,٨	٢٢,٢	٦,٤
البلدان الاخرى في آسيا(أ)	١٩٨٠	٢٠,٤	٤٢,٥	١٢,١	٤٢,٤	١,٨	٥,٦	٤,٩	٢٠,٦	- -
	١٩٨٥	٣٠,١	٢٩,٢	١٢,٦	٤٨,٢	٢,٢	١,٩	٦,٠	٢٦,٢	١,٧
	١٩٨٩	٥٦,١	٢٤,٨	١٠,٩	٥٢,٢	١,٠	١,٢	٢,٤	٤٧,٤	١,٠
	١٩٩٠	٦٥,٨	٢٥,١	١٠,٢	٥٤,٦	١,٠	١,٢	٢,٥	٤٨,٨	١,٠

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة .

(أ) تشمل الصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، ومنغوليا ، وفييت نام .

الجدول الف - ١٧ - اتجاهات التجارة : الواردات (فوب) ، ١٩٨٠-١٩٩٠

المنشأ	الوجهة	العالم	البلدان المتقدمة الاقتصاد السوقي	البلدان المتقدمة ذات الاقتصاد السوقي والاتحاد السوفياتي السابق	أوروبا الشرقية مجموع البلدان النامية	أمريكا اللاتينية	افريقيا	غرب آسيا	جنوب وشرق آسيا	البلدان الاخرى في آسيا (١)
				بليايين الدولارات						
العالم	١٩٨٠	٢ ٠٠٠,٩	١ ٣٣٦,٠	١٤٤,٠	٥٠٤,٠	١٣٦,١	٨٤,٤	٩٦,٥	١٥٣,٣	٣١,٣
	١٩٨٥	١ ٩٣٣,٤	١ ٢٨٣,٣	١٥١,٧	٤٧٥,٣	٩٣,٦	٦٣,٦	٨٩,٠	١٦٥,٥	٤٣,٣
	١٩٨٩	٣ ٠٢٤,١	٢ ١٣٧,٣	١٧٣,٣	٦٩٧,١	١٢٣,٩	٧٠,٥	٩١,٨	٣٣١,٧	٥٩,٠
	١٩٩٠	٣ ٣٨٦,٧	٢ ٤٣٨,٦	١٤٦,٣	٧٦٠,١	١٣١,٦	٧٦,٣	٩٩,٨	٣٧٠,٠	٥٧,٥
				النسبة المئوية						
البلدان المتقدمة	١٩٨٠	٦٣,٩	٦٦,٧	٣٩,٣	٦٣,٧	٦٠,٥	٧٧,٠	٦٩,٥	٥٥,١	٦٣,٤
الاقتصاد السوقي ذات	١٩٨٥	٦٥,٥	٧٣,١	٣٣,٣	٥٩,٣	٦١,٩	٧١,٩	٦٣,٤	٥٣,٦	٥٧,٧
	١٩٨٩	٧٠,٤	٧٧,٠	٣٨,٥	٦٠,٧	٦٨,٣	٧١,٨	٦٤,١	٥٩,٤	٤٣,٣
	١٩٩٠	٧٣,٣	٧٧,٦	٣٤,٦	٦٣,١	٧٠,٠	٧٣,٤	٦٨,٦	٥٨,٧	٣٨,٠
أوروبا الشرقية	١٩٨٠	٧,٨	٣,٣	٥٤,٧	٦,٤	٤,١	٥,٣	٦,٠	٣,٣	١٨,٦
والاتحاد	١٩٨٥	٨,٩	٣,٣	٦٠,٤	٧,٨	٧,٥	٦,٨	٥,٩	٣,٣	١٤,٦
السوفياتي	١٩٨٩	٦,٤	٣,٥	٥٤,٩	٦,٤	٦,٥	٥,٦	٥,٦	١,٤	١٤,٧
	١٩٩٠	٥,١	٣,٧	٤٥,١	٥,١	٥,٥	٥,٤	٤,١	٣,٧	١٤,٩
البلدان النامية	١٩٨٠	٢٩,٣	٣٠,٠	١٦,٠	٣٠,٨	٣٥,٤	١٧,٨	٢٤,٥	٤٢,٧	١٨,٠
	١٩٨٥	٢٥,٦	٢٣,٧	١٧,٣	٣٣,٠	٣٠,٦	٣١,٣	٣٠,٧	٤٤,٠	٢٧,٦
	١٩٨٩	٢٣,٣	٢٠,٥	١٦,٦	٣٣,٩	٢٥,٣	٢٣,٦	٣٠,٣	٣٩,٣	٤٣,٠
	١٩٩٠	٢٣,٧	١٩,٧	٣٠,٣	٣٣,٨	٣٤,٥	٢٣,٣	٢٧,٣	٣٨,٦	٤٧,١
ومنها :										
امريكا اللاتينية	١٩٨٠	٥,٤	٥,٣	٤,٨	٥,٩	١٨,٣	٣,٨	١,٦	١,٠	٣,٤
	١٩٨٥	٥,٦	٥,٩	٥,٨	٤,٨	١٤,١	٤,٣	٣,٣	١,٩	٣,٩
	١٩٨٩	٤,١	٤,٠	٤,٥	٤,٠	١٤,٦	٣,١	٣,١	١,٤	٣,٩
	١٩٩٠	٣,٩	٣,٨	٥,٥	٣,٦	١٤,٠	١,٨	١,٩	١,٣	٣,٦
افريقيا	١٩٨٠	٤,٧	٥,٩	١,٧	٣,٦	٤,٧	٣,٥	١,٩	٠,٨	١,٥
	١٩٨٥	٣,١	٣,٧	١,٦	١,٨	٣,٥	٤,٦	١,٣	٠,٦	٠,٤
	١٩٨٩	١,٩	٢,١	١,٣	١,٣	٠,٦	٥,٥	١,٩	٠,٥	٠,٦
	١٩٩٠	١,٨	٢,٠	١,٨	١,٣	٠,٨	٥,٤	١,٨	٠,٤	٠,٦
غرب آسيا	١٩٨٠	١٠,٥	١١,٣	٣,٣	١٠,٦	٩,٣	٤,٣	١١,٥	١٦,٩	١,٤
	١٩٨٥	٥,٤	٤,١	١,٧	١٠,٣	٩,٩	٤,٧	١٦,١	١٣,٧	٠,٤
	١٩٨٩	٣,٣	٢,٦	٣,١	٥,٧	٥,٣	٤,٥	١٣,٣	٥,٣	٠,٤
	١٩٩٠	٣,١	٣,٨	٣,٤	٤,٥	٤,٤	٣,٩	١٠,٣	٤,٠	٠,٣
جنوب وشرق آسيا	١٩٨٠	٧,١	٦,٦	٣,٥	٩,٦	٣,٩	٥,٠	٧,٧	١٩,٨	١١,١
	١٩٨٥	٩,٣	٨,٧	٣,٣	١٣,٨	٣,٣	٥,٧	٨,٣	٣٣,٣	٣١,٤
	١٩٨٩	١١,٥	١٠,٤	٣,٤	١٧,٣	٤,٣	٨,٥	١٠,٥	٣٣,٧	٣٨,٠
	١٩٩٠	١١,٤	٩,٧	٣,٣	١٨,٣	٤,٨	٩,١	١٠,٩	٣٤,٣	٤٣,٥
البلدان الاخرى في آسيا (١)	١٩٨٠	١,٠	٠,٧	١,٩	١,٨	٠,٣	١,٤	١,٠	٤,١	- -
	١٩٨٥	١,٦	٠,٩	٣,٥	٣,٠	٠,٧	٠,٩	٣,٠	٦,٦	١,٣
	١٩٨٩	١,٩	٠,٩	٣,٦	٤,٣	٠,٤	١,٠	١,٥	٨,٣	٠,٩
	١٩٩٠	١,٩	٠,٩	٤,٦	٤,٧	٠,٥	١,١	١,٦	٨,٧	١,١

المصدر : حسابات أمانة الاونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة .

(١) تشمل بيانات متعلقة بالصين وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، منغوليا ، وفييت نام .

٥١٢٣٥(٩٢)

الجدول الف - ١٨ - التكوين السلعي للتجارة العالمية : الصادرات ، ١٩٨٠-١٩٨٩

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

السلع الاساسية الاولية

مجموعات البلدان المصدرة	مجموع الصادرات (ببلايين الدولارات) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	الاغذية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المواد الاولية الزراعية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	انواع الوقود ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	الركازات والفلزات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
العالم (ببلايين الدولارات)	٢٠٠٠,٩	١٩٢٣,٤	٢٠٢٤,١	٢٢١,١	١٩٩,٣	٢٨٩,٨	٧٣,٩	٦١,٢	١٠٣,٥	٤٨٠,٨	٣٦١,٦	٢٩٣,١	٩٣,٥	٧٠,٦	١١٨,٩
العالم				(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٢٥٨,٩	١٢٦٦,٩	١٢٨,٧	٦٤,٤	٦١,١	٦٦,٣	٦١,٣	٦٤,٥	٦٦,٧	١٨,٣	٢٧,٩	٢٧,٣	٦٧,٥	٦٤,٥	٦٦,٩
اوروبا الشرقة واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٥٥,٣	١٧٣,٢	١٩٤,٠	٤,٤	٤,٦	٣,٨	٨,٨	٩,٠	٧,٣	٨,٨	١٤,٧	١٧,٠	٥,٢	٦,٣	٥,٠
البلدان النامية	٥٨٦,٨	٤٩٤,٣	٧٠١,٤	٣١,٢	٣٤,٣	٣٩,٩	٣٠,٠	٣٦,٥	٣٦,١	٧٣,٩	٥٧,٤	٥٥,٨	٣٧,٣	٣٩,٣	٣٨,١
أمريكا اللاتينية	١٠٧,٨	١٠٩,٣	١٣٣,٥	١٤,٣	١٥,٨	١٣,١	٤,٦	٤,٠	٤,٧	٩,٥	١١,٠	٩,٦	١٠,٩	١٣,٣	١٣,٣
افريقيا	٩٤,٩	٥٩,٣	٥٦,١	٤,٦	٣,٩	٣,٩	٤,٠	٣,٩	٣,٩	١٤,٩	١١,٥	١٠,٥	٦,٠	٤,٧	٤,١
غرب آسيا	٣١١,٠	١٠٤,٨	١٠٠,٣	١,٣	١,٥	١,٤	١,٣	١,١	٠,٥	٤١,٥	٣٤,٧	٣٥,٧	١,٣	١,٤	١,٨
جنوب وشرق آسيا	١٤١,٦	١٧٨,٥	٣٤٩,٠	٨,٠	٩,٥	١٠,١	١٧,١	١٣,٧	١٤,٤	٦,٣	٨,٣	٨,٤	٦,٤	٦,٥	٦,٦
الصين	٣٠,٤	٣٠,١	٥٦,١	٣,٣	٣,٦	٣,٧	٣,١	٣,١	٣,٨	٠,٦	٣,٠	١,٥	١,٣	١,٩	١,٦

المصنوعات

مجموعات البلدان المصدرة	المنسوجات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المنتجات الكيميائية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	الالات والنقل ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المصنوعات الفلزية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المصنوعات الاخرى ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
العالم (ببلايين الدولارات)	٩٦,٠	١٠٣,٢	١٨٦,٩	١٤٠,٧	١٥٣,٤	٢٦٤,٣	٥١٣,١	٦٠١,١	١٠٥٣,١	١١٤,١	١٠٤,٨	١٦٣,٦	٢٣١,١	٢٣٧,٣	٤٣٩,٦
العالم	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٦١,٣	٥٢,٧	٤٨,٣	٨٧,١	٨٣,٣	٨٤,٣	٨٥,٠	٨٣,٣	٨٣,٣	٨٥,٧	٧٧,٩	٧٦,٧	٨٠,١	٧٦,٣	٧٤,٣
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٥,٠	٤,٦	٣,٨	٥,٥	٧,١	٤,٥	٩,٠	٨,٣	٤,٧	٦,٨	٨,٣	٦,٦	٥,٣	٤,٦	٣,٤
البلدان النامية	٣٣,٧	٤٣,٧	٤٩,٠	٧,٤	٩,٧	١١,٣	٦,٠	٩,٤	١٣,١	٧,٥	١٣,٩	١٦,٧	١٤,٧	١٩,٣	٢٣,٤
امريكا اللاتينية	٣,٣	٣,٣	٣,٠	٣,٠	٣,٩	٣,٣	١,٠	١,٥	١,٣	١,٦	٤,٣	٤,٣	١,٧	٣,٤	٣,١
افريقيا	١,٣	١,٣	١,٦	٠,٦	٠,٨	٠,٩	٠,١	٠,١	٠,١	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٥	٠,٤	٠,٤
غرب آسيا	١,٥	٢,٨	٣,٠	١,٠	٠,٩	١,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,٤	١,٥	١,١	٠,٦	٠,٩	٠,٨
جنوب وشرق آسيا	٢٣,١	٣٩,٨	٣٤,٣	٣,٣	٣,٤	٥,٠	٣,٩	٦,٦	٩,٨	٤,٠	٦,٤	٨,٥	٩,٩	١٣,٦	١٦,٩
الصين	٤,٨	٥,٦	٧,٥	٠,٨	١,٠	١,٣	٠,١	٠,٣	٠,٤	٠,٦	٠,٦	١,٣	١,٣	١,٠	١,٦

المصدر : حسابات أمانة الأونكتاد ، استنادا إلى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة .

../..

الجدول ألف - ١٩ - التكوين السلعي للتجارة العالمية : الواردات ، ١٩٨٠-١٩٨٩

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

مجموعات البلدان المستوردة	مجموع الواردات (ببلايين الدولارات) ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	السلع الاساسية الأولية: الاغذية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المواد الأولية ١٩٨٠	١٩٨٥	الزراعية ١٩٨٩	انواع الوقود ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	الركازات والفلزات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
العالم (ببلايين الدولارات)	٢ ٠٠٠,٩	١ ٩٣٣,٤	٢ ٠٣٤,١	٢٣١,١	١٩٩,٣	٢٨٩,٨	٧٣,٩	٦١,٣	١٠٣,٥	٤٨٠,٨	٣٦١,٦	٣٩٣,١	٩٣,٥	٧٠,٦	١١٨,٩
العالم	(١٠٠)			(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١ ٣٦٦,٠	١ ٢٨٣,٣	٢ ١٢٧,٣	٦١,٤	٦٣,٠	٦٨,٣	٦٨,٣	٦٧,٥	٦٩,٤	٧٥,٣	٦٨,٣	٥٦,٣	٧٩,١	٧٣,١	٧٦,٩
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١٥٥,٣	١٧٣,٣	١٩٤,٠	١١,٣	١١,٣	٨,٠	٧,٧	٧,٨	٦,١	٥,٨	١٠,٣	٢١,٧	٧,٧	٩,٣	٤,٣
البلدان النامية	٥٠٤,٠	٤٧٥,٣	٦٩٧,١	٢٧,٣	٣٥,٨	٣٣,٧	٢٤,٠	٢٤,٧	٢٤,٥	١٨,٩	٣١,٦	٢٣,١	١٣,٣	١٧,٦	١٨,٨
أمريكا اللاتينية	١٢٦,١	٩٣,٦	١٢٣,٩	٦,٠	٤,٨	٤,٣	٣,١	٣,١	٣,٠	٦,٧	٥,٥	٥,٥	٣,١	٣,٨	٣,٧
افريقيا	٨٤,٤	٦٣,٦	٧٠,٥	٦,٠	٦,١	٤,١	٣,٣	٣,٦	٣,١	١,٦	١,٧	١,٨	١,٤	١,٤	١,١
غرب آسيا	٩٦,٥	٨٩,٠	٩١,٨	٥,٦	٦,١	٤,٩	٣,١	٣,١	٣,١	٣,٠	٣,٥	٣,٥	١,٥	١,٨	١,٨
جنوب وشرق آسيا	١٥٣,٣	١٦٥,٥	٣٣١,٧	٧,٣	٧,٣	٨,٣	١٠,٦	١١,٣	١٣,٩	٧,٤	١٠,٠	١٠,٠	٥,١	٦,٩	١٠,٤
الصين	٣١,٣	٤٣,٣	٥٩,٠	١,٦	١,٠	١,٦	٤,٠	٣,٨	٣,٣	٠,١	٠,٤	٠,٩	٠,٦	٣,١	١,٣

المصنوعات

مجموعات البلدان المستوردة	المنسوجات ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المنتجات الكيميائية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	الآلات والنقل ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المصنوعات الفلزية ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩	المصنوعات الاخرى ١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٩
العالم (ببلايين الدولارات)	٩٦,٠	١٠٣,٣	١٨٦,٩	١٤٠,٧	١٥٣,٤	٢٦٤,٣	٥١٣,١	٦٠١,١	١ ٠٥٣,١	١١٤,١	١٠٤,٨	١٦٣,٦	٢٣١,١	٢٣٧,٣	٤٣٩,٦
العالم	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)	(١٠٠)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٦٩,٧	٧٠,٨	٧١,٩	٦٣,٨	٦٥,١	٦٨,٣	٥٩,٥	٦٥,٦	٧١,٦	٥٦,٣	٥٦,٩	٦٦,٦	٧٣,٣	٧٣,٩	٧٦,٥
اوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧,٣	٧,٠	٤,٨	٧,٧	٧,٤	٥,٩	٩,٣	٨,٧	٥,٤	٩,٩	٩,٩	٦,٧	٥,٨	٥,٣	٤,٣
البلدان النامية	٣٣,١	٣٣,٣	٣٣,٣	٣٨,٥	٣٧,٥	٣٥,٨	٣١,٣	٣٥,٧	٣٣,٠	٣٣,٨	٣٣,٣	٣٦,٧	٣٣,٠	٣٠,٩	١٩,٣
امريكا اللاتينية	٣,٦	٣,٤	٣,٦	٨,٠	٦,٦	٥,٣	٧,٨	٥,٣	٤,٥	٦,٤	٣,٥	٣,٦	٤,٩	٣,٦	٣,١
افريقيا	٤,٤	٣,٥	٣,٣	٤,٧	٣,٦	٣,٦	٦,٣	٣,٧	٣,٤	٦,٤	٥,٠	٣,١	٣,٩	٣,٦	١,٨
غرب آسيا	٥,٨	٦,٠	٣,٥	٤,٣	٤,١	٣,٩	٦,٩	٥,١	٣,٨	٨,٧	٨,٣	٤,٠	٥,٦	٥,٣	٣,٠
جنوب وشرق آسيا	٧,٤	٨,٠	١١,٣	٨,٨	٩,٥	١١,٦	٨,٣	٨,٠	١٠,٩	٨,٦	٨,٥	١١,١	٦,٣	٧,٣	٩,٦
الصين	١,٠	٣,٤	٣,٨	١,٤	٣,٥	٣,٥	١,٣	٣,٠	١,٩	٣,٣	٦,٦	٣,٦	٠,٦	١,٥	١,٤

المصدر : حسابات أمانة الاونكتاد ، استنادا إلى بيانات مقدمة من المكتب الاحصائي التابع للأمانة العامة للامم المتحدة .

(أ) تشمل بيانات متعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ، ومنغوليا ، وفييت نام ؛ وتستأثر الصين بأكثر من تسعين في المائة من المبالغ المبينة .

الجدول ألف - ٣٠ التجارة العالمية : التغيرات في قيمة وحجم الصادرات والواردات حسب المجموعة القطرية الرئيسية ، ١٩٨٢-١٩٩٢

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
قيمة الصادرات											
العالم	٠,٣-	٧,٣-	٣,٠-	٥,٨	١,٣	٩,٩	١٧,١	١٣,٥	٧,٩	١٤,٠	٣,٠
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد											
السوقي	-	٥,٥-	١,٣-	٦,٦	٣,٣	١٦,٧	١٧,٠	١٤,١	٧,٠	١٥,٣	١,٩
أمريكا الشمالية	٨,٩	٧,٦-	١,٨-	١١,٣	١,٤-	٢,٥	١١,٠	٢٤,٦	١٠,٣	٧,٥	٥,٣
المجموعة الأوروبية	٧,٠-	٣,٧-	٣,٦-	٢,٦	٥,٤	٢٣,٩	٢٠,٤	١٠,٩	٦,٧	٣٠,٩	٠,٤-
اليابان	١٦,٧	٨,٧-	٦,٣	١٥,٥	٤,٤	١٩,٠	٩,٧	١٤,٥	٣,٤	٥,٠	٩,٥
البلدان الصناعية الاخرى	٠,٦	٥,٣-	١,٠-	٤,٩	٣,٠	١٦,٣	٣٠,٩	١٠,٦	٦,٣	١٦,٦	٠,٩-
البلدان النامية	٠,٨-	١٣,٦-	٣,٩-	٥,٥	٣,١-	٦,٨-	٣٠,٩	١٥,٣	١٣,٠	١٣,٦	٤,٨
أمريكا اللاتينية	٦,٤	٨,٨-	٠,٥-	١٠,٩	٤,٦-	١٦,٣-	١١,٣	١٤,١	١٠,٣	٧,٦	١,٤-
افريقيا	١٤,٧-	٣١,٨-	١٩,٦	٠,٦	١,٩-	٣٤,٦-	١٣,٩	٠,٣	١١,١	٢٨,٥	٥,٧-
غرب آسيا	٥,٣-	٣٣,١-	٣٣,١-	١٠,٩-	٨,٠-	٣١,٠-	١٠,٨	٠,٩-	٢٦,٤	٣١,٦	١٠,٠-
جنوب وشرق آسيا	٥,٤	٠,٧-	٤,٩	١٥,١	٣,٤-	٨,٨	٢٩,٧	٣٣,٥	١١,٨	١٠,٣	١٣,٠
البحر المتوسط	١٣,٣	٣,٠	٣,٨-	١١,٣	٦,٤	٣,٩-	٢١,٥	١٣,٩	٣,٨	٩,٩	٦,٣-
الصين	١٧,٥	١,٩	١,٤	١٣,٠	١٠,١	١٤,٠	٢٦,٩	٢٠,٣	٩,١	١٨,١	١٥,٨
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	٥,٨-	٢٠,٥-	١١,٠-	١,٧-	٧,٦-	٢٥,٥-	١٣,٨	١,٣	٣١,٣	٢٤,٤	٣,٧-
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٦,٦	٣,٨-	٥,١	١٣,٣	٠,١	٨,٠	٢٤,٧	٣٣,٧	٩,٥	٧,٣	٨,٥
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٩	٣,٥	١,١-	٠,١-	٣,٦-	٥,٣	٤,١	٠,٨-	١,٥-	٤,٣-	١٦,٨-*
أوروبا الشرقية	١,٩-	٠,٨	١,٤-	١,٩	٢,٩	٥,٦	٣,٨	٠,٥	٣,٣-	٣,٣-	١٠,٦-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٣,٨	٦,٣	٠,٩-	١,٩-	٨,١-	٤,٧	٥,٧	٣,٣-	٠,٤	٥,١-	٣١,٨-
قيمة الواردات											
العالم	-	٦,٤-	٣,٨-	٦,٤	٠,٩	٩,٧	١٦,٤	١٤,٠	٨,٤	١٣,٨	١,٦
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد											
السوقي	٤,٠-	٦,٣-	٣,٠-	٩,٤	٣,١	١٣,١	١٨,٤	١٣,١	٨,١	١٤,٨	٠,٦
أمريكا الشمالية	٧,٥	٨,٨-	٦,٩	٢٦,٧	٣,١	٨,٠	١٠,٥	١٠,٧	٧,١	٤,٣	١,٠-
المجموعة الأوروبية	٩,٤-	٤,٨-	٤,٥-	١,٥	٣,٦	١٨,١	٢٣,٦	١٣,٩	٨,٠	٣١,٥	٢,٣
اليابان	١,١	٨,٠-	٣,٨-	٧,٧	٤,٣-	٢,٣-	١٨,٤	٢٤,١	١١,٩	١٣,٣	٠,٥
البلدان الصناعية الاخرى	٥,١-	٥,٧-	٧,٨-	٤,٧	١,٤	١٩,١	٣٠,٥	١٣,٠	٨,٥	١١,٤	٤,٥-
البلدان النامية	١٣,٠	٦,٦-	٤,٨-	٠,٥	٣,٣-	٠,١-	١٤,١	٣٠,٢	٩,٩	١٣,٩	٨,٣
أمريكا اللاتينية	٧,٣	١٩,٧-	١٨,٦-	٥,٤	٠,١-	١,٦	٩,٦	١٠,٨	٦,٤	٩,٧	١٤,٠
افريقيا	١٣,٥	١١,٩-	٦,١-	٨,٧-	١٣,٥-	-	١,٩-	١٠,٧	٣,٦	١٨,٣	٠,٩
غرب آسيا	١٩,٥	٣,٣	٦,٥-	١٠,٣-	١٥,٧-	١٠,٨-	١,٣	٩,٥	١,٤	٨,٣	٥,٠-
جنوب وشرق آسيا	١٠,٧	١,٨-	١,٨	٥,٧	٤,٨-	٤,٣	٣٨,٨	٣٩,٧	١٥,٣	١٦,٠	١٣,١
البحر المتوسط	٦,٠	٨,٩-	٤,٠-	٦,٣	٣,٠	٣,٣-	١٨,٠	٤,٤	١١,٩	٣٣,٩	١٥,٠-
الصين	١٠,٧	١٣,٦-	١٣,٩	٣١,٦	٦٣,٩	١,٥	٠,٥	٢٧,٤	٥,٧	١٠,١-	١٩,٥
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	١٩,٩	٣,٤-	١١,٦-	٦,٣-	١٤,٦-	٩,٣-	١,٣	١٦,٤	٦,٦	١٦,٤	٦,٥
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٦,١	٨,٩-	-	٤,٠	١,٨-	٥,٣	٣٣,٣	٢٠,٩	١١,٨	١٤,٦	٧,٧
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,١	٦,٨-	٣,٣-	١,١-	٣,٨	٦,٩	٠,٦-	٣,١	٤,٦	١,٦	١٩,٥-*
أوروبا الشرقية	٥,٣-	٨,٩-	٣,٦-	٠,٤	٦,٣	١٣,٠	٠,٨	٣,٧-	٣,١-	٣,٣	٦,١
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٦,٨	٤,٧-	٣,٠-	٣,٦-	١,٥	٠,٥	٣,٣-	٧,٩	١٣,٠	-	٣٧,٤-

../..

٥١٢٣٥(٩٢)

الجدول ألف - ٣٠ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
حجم الصادرات											
العالم	١,٩	٢,٦-	٣,١	٨,٣	٣,٧	٤,١	٦,٣	٨,٥	٧,٣	٤,٧	٣,٤
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد											
السوقي	٥,٣	١,٨-	١,٨	٩,٩	٥,١	٣,٣	٥,٠	٨,٦	٦,٧	٥,٧	٣,٨
أمريكا الشمالية	١٤,٣	٣,٣-	-	١٤,٣	١,٣	٨,٣-	١١,٥	١٧,٩	٨,٣	٧,٨	٥,٤
المجموعة الأوروبية	٣,٣-	٠,٣-	٠,٧	٦,٠	٧,١	٩,٣	٤,٠	٦,٣	٦,٨	٥,٨	١,٧
اليابان	٢٤,٠	٦,٥-	٩,٧	١٩,٤	٤,٦	٠,٥-	٠,٣	٤,٧	٣,٨	٥,٥	٣,٨
البلدان الصناعية الاخرى	٥,٦	٠,٨-	٣,٤	٧,٩	٥,٨	٦,٩	٥,٥	٦,١	٥,٣	٦,٧	٣,٠
البلدان النامية	٤,٩-	٦,٩-	٣,١	٥,٦	١,١	١٣,٠	١٠,٩	١٠,٣	٨,٥	٥,٩	١٠,١
أمريكا اللاتينية	٩,٦	٠,٧-	٣,٠	١١,٧	٠,٤	٤,٤-	٧,٤	٧,٣	٦,٨	٣,٣	٤,٥
افريقيا	٣١,٠-	٢٧,٨-	٣٥,٨	٠,٦	١,٦	٩,٥	٨,٠	٦,١	١,٩	١٣,١	٣,٨
غرب آسيا	١٤,٩-	١٨,٣-	١٤,٧-	٩,٤-	٤,٤-	٣٦,٠	٠,١	٨,٥	١٥,٥	٣,٥	١,١
جنوب وشرق آسيا	٦,٣	٨,١	٨,٠	١٣,٣	١,٨	١٩,٨	١٨,٤	١٤,١	١٠,٥	٧,٤	١٤,٣
البحر المتوسط	٢٤,٠	٩,٠	٣,٥-	١٣,٨	٩,١	١٨,٣-	١٢,٩	٤,٣	٤,٣	٣,٧	٥,٣-
الصين	١٥,٦	١٣,٧	٥,٤	١١,٦	١٤,٤	١٩,٥	٢٤,٠	١٥,٧	٦,٧	١٣,٠	٩,٥
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	١٣,٣-	١٥,٦-	٣,٨-	١,٢-	١,٨-	٩,٧	٤,٨	٣,٥-	١٤,١	١٠,٨	٧,٩
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	١١,٥	٥,٨	٦,٧	١٠,٣	٤,٤	٩,٤	١٥,٥	١٠,٧	٨,٣	٥,٨	٩,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات											
الاشتراكية السوفياتية	٣,١	٤,٩	٥,٥	٤,٦	١,٠-	٤,٣	٣,٤	٤,٣	٠,٩-	١٠,٧-	*٣١,٦-
أوروبا الشرقية	٣,٧	٥,٣	٨,٠	٧,٠	٣,٥	١,٣-	١,٣	٣,٦	١,٩-	٧,٩-	١٦,٣-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٩	٤,٥	٣,٣	٣,٥	٤,٣-	١٠,٠	٣,٣	٤,٨	-	١٣,١-	٢٥,٠-
حجم الواردات											
العالم	٣,٠	١,٤-	١,٣	٨,٣	٣,٣	٤,٩	٥,٨	٩,٤	٧,٨	٤,٤	٣,١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد											
السوقي	٣,٠-	١,٤-	٣,٠	١٠,٨	٤,٦	٨,٩	٦,٦	٨,٧	٧,٥	٤,٥	٣,٠
أمريكا الشمالية	١٠,٣	٣,٥-	١٠,٦	٢٠,٨	٥,٨	١٣,٠	٥,٦	٧,٦	٥,٩	٣,٧	٠,٦
المجموعة الأوروبية	٧,٥-	٠,٣-	٠,٥-	٦,٨	٤,٣	٧,٥	٧,٦	٨,٣	٧,٩	٧,٣	٤,٨
اليابان	٠,٥-	٣,٣-	١,٣	١٠,٨	٠,٤	١٠,٧	٨,٥	١٥,٥	٧,٥	٥,٥	٣,١
البلدان الصناعية الاخرى	١,٥-	١,٤-	٤,٥-	٦,٥	٦,٣	٦,٣	٧,٨	٧,٥	٨,٥	٤,٧	٠,٥
البلدان النامية	١٤,٨	٣,١-	١,١-	٣,٨	٠,٨-	٥,٤-	٤,٨	١٤,١	٩,٧	٥,٩	٨,٦
أمريكا اللاتينية	١٠,٨	١٥,٧-	١٥,٩-	٨,٠	٣,٩	٤,٤-	٤,١	٤,٨	٥,٩	٥,١	١٣,٦
افريقيا	١٧,٣	٨,٠-	٣,٥-	٦,٣-	١٠,٥-	٦,٠-	١١,٩-	٥,٣	١,٨	٧,٠	٣,٦
غرب آسيا	٢٣,٩	٨,٣	٣,٠-	٧,٨-	١٣,٩-	١٦,٤-	٨,٣-	٤,٧	١,٣	١,١-	٤,١-
جنوب وشرق آسيا	١٣,٥	٣,٤	٦,٣	٧,٩	٣,٤-	١,١-	١٨,٧	٢٣,٧	١٥,٤	١٠,٣	١١,٦
البحر المتوسط	٦,٨	٥,١-	٠,٥	٨,٦	٦,٠	٣,٥-	٤,٤	١,٣	٩,٦	١٧,٣	١٣,٣-
الصين	١٥,٠	٨,٣-	١٥,٥	٢٣,٧	٦٩,٠	٦,٧-	٦,٤-	٣١,٣	٥,٥	١٣,١-	١٨,٩
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	٢٤,٤	١,١	٨,٧-	٣,٩-	١٣,٥-	١٦,٠-	٦,٦-	١٠,٥	٦,٤	٩,٣	٦,٣
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٧,٣	٤,٣-	٤,٦	٦,١	١,٠	١,٥	١٣,٦	١٤,٥	١١,٧	٨,٥	٧,٨
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات											
الاشتراكية السوفياتية	٠,٤	١,٧	٤,٠	٤,١	٥,٣	٠,٦-	١,٠	٣,٥	٥,٠	٥,٣-	*٣٠,٠-
أوروبا الشرقية	٤,٣-	٥,٣-	٤,٠	٤,٠	٥,٧	٤,٨	٣,٤	٣,٣	١,٣	٨,٦-	١٤,٧-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٦,٤	٩,٧	٣,٩	٤,٤	٤,٧	٦,٠-	١,٦-	٤,٠	٩,٣	١,٤-	٣٩,٩-

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة .

* تشير إلى انقطاع في السلسلة .

(أ) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٢١ - التجارة العالمية : التغيرات في أسعار الصادرات والواردات وفي معدلات التبادل التجاري ، حسب المجموعة القطرية الرئيسية ، ١٩٨٣-١٩٩٣

(النسبة المئوية للتغير السنوي)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
قيمة الوحدة من الصادرات											
العالم	٣,٠-	٤,٨-	٤,٠-	٢,٣-	٢,٥-	٥,٦	١٠,٣	٤,٦	٠,٧	٨,٩	١,٤-
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد											
السوقي	٤,٩-	٣,٧-	٣,٩-	٣,٠-	١,٨-	١٢,٩	١١,٤	٥,١	٠,٢	٩,١	٠,٩-
أمريكا الشمالية	٤,٧-	٤,٥-	١,٨-	٢,٦-	٢,٧-	١١,٨	٠,٥-	٥,٧	١,٨	٠,٣-	٠,٢
المجموعة الاوروبية	٤,٨-	٣,٥-	٣,٣-	٣,٣-	١,٦-	١٣,٤	١٥,٨	٤,٤	٠,١-	١٤,٣	٠,٣-
اليابان	٥,٩-	٢,٣-	٣,٢-	٣,٣-	٠,٣-	١٩,٦	٩,٤	٩,٤	٠,٤-	٠,٥-	٦,٥
البلدان الصناعية الاخرى	٤,٧-	٤,٥-	٣,٤-	٢,٨-	٢,٧-	٨,٨	١٤,٦	٤,٣	٠,٩	٩,٢	٢,٩-
البلدان النامية	٤,٢	٧,٣-	٥,٩-	٠,١-	٤,١-	١٦,٨-	٩,٠	٤,٥	٤,١	٧,٢	٤,٨-
امريكا اللاتينية	٣,٩-	٨,١-	٣,٤-	٠,٧-	٤,٩-	١٣,٤-	٣,٦	٦,٤	٣,٢	٤,٣	٥,٧-
افريقيا	٨,١	٥,٦-	٤,٩-	-	٣,٤-	٣١,١-	٥,٤	٥,٥-	٩,٠	١٣,٦	٩,١-
غرب آسيا	١١,٣	٤,٧-	٩,٨-	١,٦-	٣,٨-	٣٧,٣-	١٠,٦	٨,٧-	٩,٥	١٨,٧	١١,٠-
جنوب وشرق آسيا	٠,٧-	٨,٣-	٣,٩-	٣,٦	٤,٣-	٩,٣-	٩,٦	٨,٣	١,٣	٣,٦	١,٠-
البحر المتوسط	٨,٦-	٦,٤-	٠,٣-	٣,٣-	٣,٥-	١٧,٦	٧,٧	٨,٤	٠,٤-	٧,٠	١,٠-
الصين	١,٦	١٠,٤-	٣,٨-	٠,٣	٣,٨-	٤,٦-	٣,٤	٣,٩	٣,٣	٤,٦	٥,٨
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	٨,٦	٥,٨-	٧,٥-	٠,٥-	٥,٩-	٣٣,١-	٨,٦	٣,٨	٦,٣	١٣,٤	١٠,٨-
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٤,٤-	٩,٣-	١,٥-	٣,٧	٤,١-	١,٣-	٧,٩	١٠,٨	١,٣	١,٤	١,٣-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٤-	١,٣-	٦,٣-	٤,٥-	١,٦-	٠,٨	١,٧	٤,٩-	٠,٦-	٧,٣	*٦,٣
أوروبا الشرقية	٤,٥-	٤,٣-	٨,٦-	٤,٨-	٠,٤	٦,٩	١,٤	٣,٠-	١,٣-	٥,٠	٦,٦
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٩	١,٧	٤,١-	٤,٣-	٤,٠-	٤,٨-	٣,٣	٦,٧-	٠,٤	٩,٣	٤,٣
قيمة الوحدة من الواردات	٣,٠-	٥,١-	٤,٠-	١,٧-	٣,٣-	٤,٥	١٠,٠	٤,٣	٠,٥	٩,٠	١,٥-
العالم											
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد	٣,٠-	٤,٩-	٣,٩-	١,٣-	٢,٤-	٣,٨	١١,٠	٤,١	٠,٦	٩,٨	٣,٤-
السوقي	٣,٥-	٥,٥-	٣,٣-	٤,٩	٣,٥-	٤,٤-	٤,٧	٣,٩	١,١	١,٦	١,٦-
أمريكا الشمالية	٣,١-	٤,٦-	٤,٠-	٤,٩-	٠,٥-	٩,٩	١٣,٩	٤,٣	٠,١	١٣,٣	٣,٤-
المجموعة الاوروبية	١,٧	٥,٨-	٥,١-	٣,٨-	٤,٦-	١١,٧-	٩,١	٧,٤	٤,١	٦,٤	٣,٥-
اليابان	٣,٦-	٤,٣-	٣,٥-	١,٧-	٤,٦-	١٢,١	١١,٧	٤,٣	-	٦,٤	٥,٠-
البلدان الصناعية الاخرى											
البلدان النامية	٣,٣-	٤,٨-	٣,٣-	٣,٤-	٢,٩-	٦,٣	٥,٣	٥,٧	٠,٥	٤,٤	٠,٣
امريكا اللاتينية	٣,١-	٤,٣-	٣,٧-	٣,٦-	٣,٣-	٦,٥	١١,٤	٥,٠	٠,٨	١٠,٥	١,٦-
افريقيا	٣,٨-	٤,٦-	٣,٧-	٣,٦-	٣,١-	٦,٧	١٠,٥	٤,٦	٠,١	٩,٤	٠,٩-
غرب آسيا	١,٦-	٥,٠-	٤,١-	٣,١-	٢,٥-	٥,٣	٨,٥	٥,٧	٠,٣-	٥,٣	٠,٥
جنوب وشرق آسيا	٠,٧-	٤,٠-	٤,٥-	٣,٣-	٢,٨-	٠,٣	١٣,١	٣,٣	٣,١	١٣,٤	١,٩-
البحر المتوسط	٣,٨-	٤,٩-	٣,٣-	١,٧-	٣,٠-	٨,٨	٧,٣	٥,١	٠,٣	٣,٥	٠,٥
الصين											

../..

الجدول ألف ـ ٢١ ـ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
قيمة الوحدة من الواردات (تابع)											
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	٣,٧-	٤,٥-	٣,٢-	٢,٤-	٢,٣-	٨,٠	٨,٣	٥,٤	٠,٣	٦,٦	٠,٣
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	١,١-	٤,٩-	٤,٤-	٣,٠-	٢,٨-	٣,٨	٥,٨	٥,٦	٠,١	٥,٦	-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات											
الاشتراكية السوفياتية	٠,٣-	٨,٤-	٧,٠-	٥,٠-	١,٤-	٧,٥	١,٦-	١,٤-	٠,٤-	٧,١	*١٥,٠
أوروبا الشرقية	٠,٩-	٣,٨-	٧,٣-	٣,٤-	٠,٤	٧,٨	٣,٥-	٥,٨-	٣,٣-	١٣,٩	٢٤,٤
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٠,٤	١٣,١-	٦,٧-	٦,٧-	٣,١-	٦,٩	٠,٦-	٣,٨	٣,٥	١,٤	٤,٣
معدلات التبادل التجاري											
العالم	-	٠,٣	-	٠,٦-	٠,١-	١,١	٠,٣	٠,٤	٠,٣	٠,١-	٠,٣-
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣,٠-	١,٣	١,٠	١,٧-	٠,٦	٨,٧	٠,٤	١,٠	٠,٤-	٠,٦-	١,١
امريكا الشمالية	٢,٣-	١,٠	١,٦	٧,٣-	٠,٨	١٦,٩	٥,٠-	٣,٧	٠,٧	١,٨-	١,٣
المجموعة الأوروبية	٢,٨-	١,١	٠,٨	١,٨	١,١-	٣,٣	١,٧	٠,١	٠,٣-	٠,٩	٠,١-
اليابان	٧,٤-	٣,٧	٣,٠	٠,٥-	٤,٦	٣٥,٤	٠,٣	١,٩	٤,٣-	٦,٥-	٩,٣
البلدان الصناعية الاخرى	١,٣-	٠,٣-	٠,١	١,١-	٣,٠	٣,٩-	٣,٦	٠,١	٠,٩	٣,٦	٣,٣
البلدان النامية	٦,٨	٣,٧-	٣,٣-	٣,٣	١,٧-	٣١,٣-	٠,١	٠,٨-	٤,٠	٠,٥	٤,٥-
امريكا اللاتينية	٠,٣	٣,٥-	٠,٣-	١,٧	٣,١-	١٧,٦-	١,٥-	٠,٦	٣,٧	-	٦,٠-
افريقيا	١١,٥	١,٤-	١,٣-	٣,٧	١,٣-	٣٥,٣-	٥,٣-	١٠,٠-	٨,٣	٣,٨	٧,٦-
غرب آسيا	١٤,٥	٠,٣-	٦,٤-	١,٠	١,٧-	٤١,٣-	٠,١	١٢,٧-	٩,٤	٨,٤	١٠,٣-
جنوب وشرق آسيا	٠,٩	٣,٣-	١,٣	٤,٧	١,٧-	١٣,٨-	١,٠	٣,٥	١,٤	٣,٤-	١,٥-
البحر المتوسط	٧,٩-	٣,٦-	٤,٥	٠,١-	٠,٣	١٧,٣	٤,٨-	٥,٠	٣,٥-	٥,٦-	٠,٩
الصين	٥,٦	٥,٨-	١,٦-	٣,٠	٠,٨-	١٣,٣-	٤,٦-	١,١-	٣,٠	١,١	٥,٣
بنود تذكيرية :											
البلدان المصدرة الصافية للطاقة	١٣,٨	١,٤-	٤,٥-	١,٩	٣,٧-	٣٧,١-	٠,٣	١,٥-	٦,٠	٥,٤	١٠,٩-
البلدان المستوردة الصافية للطاقة	٣,٣-	٤,٥-	٣,٠	٤,٨	١,٣-	٤,٩-	٠,٥-	٤,٩	١,١	٤,٠-	١,٣-
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,١-	٧,٨	٠,٨	٠,٥	٠,٣-	٦,٣-	٣,٤	٣,٥-	٠,٣-	٠,٣	*٧,٧-
أوروبا الشرقية	٣,٦-	٠,٥-	١,٤-	١,٤-	-	٠,٨-	٤,٠	٣,٠	٣,١	٧,٠-	١٤,٣-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٥	١٧,٠	٣,٨	٣,٦	٠,٩-	١٠,٩-	٣,٩	١٠,١-	٣,٠-	٧,٧	-

المصدر : الامم المتحدة/إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

* تشير الى انقطاع في السلسلة .

(أ) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٢٣ - الأرقام القياسية لأسعار السلع الأساسية الأولية غير الوقودية المصدرة من البلدان النامية ، ١٩٨١ - ١٩٩١

(١٩٨٥ = ١٠٠)

		الأغذية	المشروبات المدارية	بذور الزيوت النباتية والزيوت النباتية	المواد الأولية الزراعية	المعادن والفلزات	رقم قياسي موحد لوحدات صرف خاصة دولار	أسعار المصنوعات (أ)	الأسعار الحقيقية للسلع الأساسية (ب)	بند تذكيري : النفط الخام (ج)
١٩٨١		١٩٣	٩٧	١١٢	١١٩	١٣١	١٤٢	١٠٩	١٣٠	١٣٣
١٩٨٢		١٣١	٩٣	٩٠	١٠٣	١٠٥	١١١	١٠٧	١٠٤	١٢١
١٩٨٣		١٣٨	٩٦	١٠٧	١١٠	١١٣	١١٨	١٠٣	١١٤	١٠٨
١٩٨٤		١١٦	١١٠	١٤٤	١١١	١٠٥	١١٤	١٠٠	١١٤	١٠٢
١٩٨٥		١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦		١١٠	١٢٤	٦٢	١٠٢	٩٥	١٠٤	١٢٠	٨٧	٥٥
١٩٨٧		١١٧	٨١	٧٣	١١٩	١١٣	١٠٧	١٣٥	٧٩	٦٢
١٩٨٨		١٥٢	٨٢	٩٦	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٤٤	٩٤	٤٩
١٩٨٩		١٦١	٧٠	٨٥	١٢٩	١٦٤	١٣٥	١٤٣	٩٤	٥٩
١٩٩٠		١٥١	٦٢	٧٤	١٣٧	١٤٩	١٣٧	١٥٨	٨٠	٧٥
١٩٩١		١٤١	٥٧	٨٠	١٢٩	١٣٥	١١٩	١٥٨	٧٥	٦٢
١٩٩٠	أولا	١٦٥	٥٨	٧٤	١٣٢	١٤٠	١٣٩	١٤٥	٨٩	٦٤
	ثانيا	١٥٧	٦٣	٧٣	١٣٥	١٤٨	١٣٩	١٥٣	٨٤	٥١
	ثالثا	١٤٤	٦٢	٧٣	١٤٠	١٦٠	١٣٨	١٦٠	٨٠	٨٢
	رابعا	١٣٧	٦٣	٧٧	١٤٢	١٤٨	١٣٣	١٦٩	٧٣	١٠٢
١٩٩١	أولا	١٤٥	٦١	٧٨	١٣٩	١٤٣	١٣٤	١٦٦	٧٤	٦٤
	ثانيا	١٤٢	٥٧	٧٦	١٢٨	١٣٦	١١٩	١٥٣	٧٨	٥٨
	ثالثا	١٣٨	٥٥	٨٠	١٢٥	١٣٣	١١٦	١٥٣	٧٦	٦٣
	رابعا	١٤٠	٥٦	٨٥	١٢٣	١٣٠	١١٦	١٥٧	٧٤	٦٦

المصدر : الأونكتاد ، "النشرة الشهرية لأسعار السلع الأساسية" ، والأمم المتحدة ، "النشرة الشهرية للاحصائيات" .

(أ) قيمة وحدة الصادرات من المصنوعات المصدّرة من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي . وجرى تحريك أساس الرقم القياسي الأصلي الى ١٩٨٥ .

(ب) جرى خصم التضخم من الرقم القياسي الدولاري باستخدام قيمة الوحدة من صادرات المصنوعات من البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي .

(ج) سعر نفط منظمة البلدان المصدّرة للنفط (الأوبك) ، وهو متوسط سعر السوق الفورية لمجموعة من خامات بلدان الأوبك ، (التوليفة الصحراوية ، وخام ماينان ، وخام بوني الخفيف ، والخام العربي الخفيف ، وخام دبي ، وخام ت. ج. الخفيف وخام البرزخ) .

ثالثا - التمويل الدولي والاسواق المالية الدولية

الجدول ألف - ٢٣ - ميزان المدفوعات العالمي في الحساب الجاري حسب المجموعة القطرية ، ١٩٨١ - ١٩٩١ (أ)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (ب)
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	-٣,٦	-٤,١	٣,٨	-٣٩,٣	-٣٩,٢	٩,١	-١٤,٤	-٩,٣	-٣٣,٧	-٣٦,١	٥,٠
البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ومنها :	-٣٣,٢	١٨,٨	١٠,١	-٣٠,٩	-٣٠,٤	١٠,٣	-١١,٥	-٤,٦	-١٣,١	-١٨,١	٣٠,٢
المانيا (ج)	٣,٧	١١,٣	١٠,٩	١٦,٠	٢٣,٥	٤٧,٩	٥٧,٠	٦٣,٦	٦٩,٩	٦٣,٨	٨,٥
الولايات المتحدة	١٤,١	٣,٥	-٣١,٥	-٨٨,٣	-١٠٨,٨	-١٣١,٤	-١٤٧,٧	-١١٣,١	-٩٣,٨	-٧١,٧	-٣٠,٥
اليابان	٦,٣	٨,١	٢٣,٢	٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٣,٦	٦٠,٣	٤٠,٤	٨٤,٣
بلدان صناعية أخرى	-٣٥,٨	-٣٣,٩	٧,٣-	١,٧	١,١	-١,١	-٣,٠	-٤,٧	-١٩,٦	-١٨,٠	-١٥,٣
البلدان النامية	-٣٧,٤	-٧٥,٥	-٥٣,٩	-٣١,٤	-٣٤,٦	-٤٥,٨	-٥,٩	-١٨,٠	-١٣,١	-٣,٠	-٦٠,٧
بلدان فائض رأس المال	٦١,٤	١٧,٩	-٣,٤	٦,٨	١١,٥	-٤,٩	٦,٧	٥,٣	١٠,٠	٣١,٣	-٣,٦
بلدان مستوردة لرأس المال	-٩٨,٨	-٩٣,٤	-٥١,٥	-٣٨,٣	-٣٦,١	-٤٠,٩	-١٣,٦	-٣٣,٣	-٣٣,١	-٣٣,٣	-٥٧,١
بلدان مصدرة للطاقة	-٣٩,٣	-٣٦,٥	-١٣,٥	-٣,٧	-٤,٦	-١٩,٦	-٣,٧	-١٦,٦	-٧,٥	-٥,٨	-١٧,٦
بلدان مستوردة للطاقة	-٧١,٦	-٦٣,٨	-٤٣,٤	-٣٧,٩	-٣٠,١	-١٤,١	-١٠,٣	-٣,٨	-١١,٣	-٤١,٠	-٥٣,٤
بلدان حققت فائضا مؤخرا	-٧,٣	-٣,٨	٣,١	٧,٣	١١,٠	٣٣,٩	٣١,٨	٢٩,٤	٢٥,٣	١٦,١	٤,٦
بلدان أخرى	-٦٤,٤	-٦٠,٠	-٤٤,٥	-٣٥,١	-٣١,١	-٣٨,٠	-٤٢,٠	-٣٣,٣	-٣٦,٤	-٥٧,١	-٥٨,٠
الصين	٣,٠	٥,٩	٤,٤	٣,٤	-١١,٥	-٧,٣	٠,٣	-٣,٨	-٤,٥	١١,٩	١٣,٨
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي (د)	-٦,٣	٤,٣	٧,٨	١٠,٣	٣,١	٠,٥	٧,٥	٣,٣	*٦,١-	-١٠,٩	٥,٥-
أوروبا الشرقية	-٤,٧	٠,٦	٣,٠	٣,٥	٣,٠	٠,١	٠,٤	٠,٩	*٣,١-	-٥,٨	-٣,٧
الاتحاد السوفياتي	-١,٦	٣,٦	٥,٨	٦,٧	٠,١	٠,٤	٧,١	٢,٣	*٤,٠-	-١,٥	-١,٨
باقي العالم (هـ) ومنه :	٤٧,٣	٧٥,٥	٤٣,٣	٤٠,٤	٥٠,٨	٣٦,٣	١٣,٨	٢٤,١	٥١,٩	٤٩,٠	٦١,٣
باقي التجارة (الواردات ، تسليم ظهر السفينة)	-٣١,٥	-١٣,١	-١٩,٨	-٣٩,١	-١٦,٣	-١٠,٧	-٣٥,٥	-٣٧,٧	-١٧,٧	-٢٥,٣	-٣٠,١
الخدمات والتحويلات الخاصة	٧٨,٨	٨٧,٥	٦٣,٠	٦٩,٥	٦٦,٩	٤٦,٩	٤٨,٣	٦١,٧	٦٩,٦	٧٤,٣	٨١,٤

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية ودولية أخرى .

* تشير الى انقطاع في السلسلة ، استنادا الى آخر البيانات الرسمية .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(ب) تقديرات أوّلية .

(ج) تتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

(د) الميزان بالعملات القابلة للتحويل ؛ ويتضمن المجموع الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠ .

(هـ) تجارة وخدمات وتحويلات خاصة غير مبلغ بها وأخطاء وعدم تناسق زمني في البيانات المبلغ بها .

الجدول ألف - ٣٤ - معاملات الحساب الجاري : البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨١-١٩٩١(أ)
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
البلدان الرئيسية المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي											
صادرات سلعية	٩٠٥,٢	٨٤٦,٣	٨٦٣,٦	٨٩٧,٧	٩٢٦,٢	١ ٠٧١,١	١ ٢٣٩,٣	١ ٤٣٥,٥	١ ٥٤٠,٩	١ ٧٤٩,٤	١ ٧٩٨,١
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٩٠٥,٧	-٨٤٦,٤	-٨٤٩,٥	-٩٤٥,٥	-٩٦٦,٥	-١ ٠٧١,٩	-١ ٢٥١,٠	-١ ٤٣٦,٥	-١ ٥٤٨,٧	-١ ٧٥٧,٩	-١ ٧٧٤,٣
الميزان التجاري	-٠,٥	٠,٣	-١٢,٩	-٤٧,٧	-٤٠,٢	-٠,٣	-١١,٧	٩,٠	-٧,٧	-٨,٥	٢٣,٩
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٢٣,٧	١٩,٠	٢٣,٠	١٦,٩	٩,٩	١٠,٥	٠,٣	-١٣,٥	-٥,٤	-٩,٦	-٣,٧
ومنها : إيرادات استثمارية	٢٣,٧	١٨,٣	٢٣,٥	٢١,٣	١٤,٠	١٣,٧	١٥,٤	١٧,٩	١٨,٧	٢٣,٩	١٨,٤
رصيد الحساب الجاري	٢٣,٢	١٨,٨	١٠,١	-٣٠,٩	-٣٠,٤	١٠,٣	-١١,٥	-٤,٦	-١٣,١	-١٨,١	-٣٠,٣
ومنه :											
ألمانيا(ج)											
صادرات سلعية	١٦٦,٨	١٦٥,٨	١٥٩,٩	١٦١,٤	١٧٣,٧	٢٣١,٠	٢٧٨,٥	٣٠٨,٦	٣٢٤,٩	٣٩١,٦	٣٧٨,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٥٠,٧	-١٤١,١	-١٣٨,٥	-١٣٩,٢	-١٤٥,١	-١٧٥,٣	-٢٠٨,٣	-٢٢٨,٨	-٢٤٧,٣	-٣٣٠,٠	-٣٥٦,٨
الميزان التجاري	١٦,١	٢٤,٧	٣١,٤	٢٢,١	٢٨,٦	٥٥,٨	٧٠,٣	٧٩,٨	٧٧,٨	٧١,٦	٢١,٥
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٣,٤	-١٣,٥	-١٠,٥	-٦,٢	-٥,١	-٧,٩	-١٣,٢	-١٧,٣	-٧,٩	-٨,٨	-١٣,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	٠,٦	-١,٣	١,٦	٣,٦	٣,٣	٤,٣	٤,٠	٥,١	١١,٦	١٧,٣	١٧,٣
رصيد الحساب الجاري	٢,٧	١١,٣	١٠,٩	١٦,٠	٢٣,٥	٤٧,٩	٥٧,٠	٦٣,٦	٦٩,٩	٦٣,٨	٨,٥
الولايات المتحدة											
صادرات سلعية	٢٣٧,١	٢١١,٣	٢٠١,٨	٢١٩,٩	٢١٥,٩	٢٣٣,٤	٢٥٠,٣	٣٣٠,٣	٣٦١,٥	٣٨٩,٥	٤١٦,٥
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٦٥,١	-٣٤٧,٦	-٣٦٨,٩	-٣٣٣,٤	-٣٣٨,١	-٣٦٨,٤	-٤٠٩,٨	-٤٤٧,٣	-٤٧٧,٤	-٤٩٧,٧	-٤٩٠,١
الميزان التجاري	٢٨,٠	٣٦,٤	٦٧,١	١١٣,٥	١٢٣,٣	١٤٥,١	١٥٩,٥	١٢٧,٠	١١٥,٩	١٠٨,١	٧٣,٦
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٤٣,١	٣٨,٩	٣٥,٦	٢٤,٤	١٣,٣	١٣,٧	١١,٨	١٣,٩	٣٣,٢	٣٦,٤	٤٣,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	٣١,٤	٢٨,٣	٢٧,٤	٣٣,٤	١٦,١	١١,٠	٧,٦	٥,٣	٣,٧	١١,٩	٩,٤
رصيد الحساب الجاري	١٤,١	٣,٥	-٣١,٥	-٨٨,٣	-١٠٨,٨	-١٣١,٤	-١٤٧,٧	-١١٣,١	-٩٣,٨	-٧١,٧	-٣٠,٥

الجدول ألف - ٢٤ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
اليابان											
صادرات سلعية	١٤٩,٥	١٣٧,٧	١٤٥,٥	١٦٨,٣	١٧٤,٠	٢٠٥,٦	٢٣٤,٦	٢٥٩,٨	٢٦٩,٦	٢٨٠,٤	٣٠٦,٦
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٢٩,٦	-١١٩,٦	-١١٤,٠	-١٢٤,٠	-١١٨,٠	-١١٢,٨	-١٢٨,٢	-١٦٤,٨	-١٩٢,٧	-٢١٦,٨	-٢٠٣,٣
الميزان التجاري	٢٠,٠	١٨,١	٣١,٥	٤٤,٣	٥٦,٠	٩٢,٨	٩٦,٤	٩٥,٠	٧٦,٩	٦٣,٦	١٠٣,٣
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٣,٨	-٩,٩	-٩,٣	-٧,٩	-٥,٥	-٥,٥	-٦,٧	-١٢,٤	-١٦,٦	-٢٣,٢	-١٩,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	-٠,٨	١,٧	٣,١	٤,٣	٦,٨	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٦,٦
رصيد الحساب الجاري	٦,٣	٨,١	٢٣,٢	٣٦,٤	٥٠,٥	٨٧,٣	٨٩,٧	٨٣,٦	٦٠,٣	٤٠,٤	٨٤,٣
بلدان صناعية أخرى											
صادرات سلعية	٣٣٩,٩	٣١٣,٤	٣٠٨,٨	٣٣٣,٣	٣٣٣,٨	٣٩٣,٧	٤٧٤,٠	٥٣٧,٨	٥٦٩,٧	٦٧٤,٨	٦٧٩,٣
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٦٠,٣	-٣٣٨,٤	-٣١٨,٨	-٣٣٣,٦	-٣٣٣,٢	-٣٩٨,٢	-٤٨٦,٠	-٥٥٠,٨	-٥٩١,٥	-٦٩٦,٨	-٦٩٤,٣
الميزان التجاري	-٣٠,٤	-٢٦,٠	-١٠,٠	-٠,٣	٠,٦	-٤,٦	-١٢,٠	-١٣,٠	-٢١,٩	-٢٢,٠	-١٥,٠
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٤,٦	٣,١	٣,٧	٣,٠	٠,٥	٣,٥	٩,٠	٨,٣	٣,٣	٤,٠	-٠,٣
ومنها : إيرادات استثمارية	-١٣,٥	-١٣,٠	-١٢,٩	-١٣,٤	-١٥,٠	-١٦,٣	-١٦,٠	-١٨,٦	-٢١,٩	-٢٧,٨	-٣٣,٠
رصيد الحساب الجاري	-٣٥,٨	-٣٣,٩	-٧,٣	١,٧	١,١	-١,١	-٣,٠	-٤,٧	-١٩,٦	-١٨,٠	-١٥,٣
جميع البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي											
صادرات سلعية	١ ٣٣٥,١	١ ١٥٨,٦	١ ١٤٥,٤	١ ٢٢١,٠	١ ٢٥٩,٠	١ ٤٦٥,٣	١ ٧١٣,٣	١ ٩٧٣,٣	٢ ١١٠,٦	٢ ٤٢٤,٣	٢ ٤٧٧,٥
واردات سلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١ ٣٦٦,٠	-١ ١٨٤,٨	-١ ١٦٨,٣	-١ ٢٦٩,٠	-١ ٢٩٨,٦	-١ ٤٧٠,٣	-١ ٧٣٧,٠	-١ ٩٧٧,٤	-٢ ١٤٠,٣	-٢ ٤٥٤,٦	-٢ ٤٦٨,٦
الميزان التجاري	-٣٠,٩	-٣٦,٣	-٣٢,٩	-٤٨,١	-٣٩,٦	-٤,٨	-٣٣,٧	-٤,١	-٢٩,٦	-٣٠,٤	٨,٩
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٢٧,٣	٢٢,١	٢٥,٧	١٨,٩	١٠,٤	١٣,٩	٩,٣	٥,٣-	٣,١-	٥,٧-	٣,٩-
ومنها : إيرادات استثمارية	١١,٣	٥,٣	٩,٦	٧,٩	١,٠-	٣,٥-	٠,٦	٠,٧-	٣,٣-	٤,٩-	١٣,٧-
رصيد الحساب الجاري	-٣,٦	-٤,١	٢,٨	-٢٩,٣	-٢٩,٣	٩,١	-١٤,٤	-٩,٣	-٣٣,٧	-٣٦,١	٥,٠-

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي ومصادر وطنية .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(ب) تقديرات أولية (تستند جزئيا إلى تقديرات الأمانة العامة) .

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

الجدول ألف - ٢٥ - معاملات الحساب الجاري : أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي ، ١٩٨١-١٩٩١[(أ)]

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
أوروبا الشرقية(ج)											
الصادرات السلعية	٣١,٨	٣١,٠	٣١,٥	٣٣,٥	٣٣,٤	٣٠,٦	٣٣,٧	٣٦,٦	٣٨,١	٣٩,١	□ ٣٧,٣
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣١,٣	-٣٦,٠	-٣٦,٢	-٣٦,٨	-٣٧,٧	-٣٨,٠	-٣١,٥	-٣٣,٧	-٣٦,٤	-٤٣,٨	□ -٣٨,٢
الميزان التجاري	٠,٥	٥,٠	٥,٣	٦,٧	٥,٧	٣,٦	٣,٢	٣,٩	١,٧	-٣,٧	□ -١,١
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٥,٣	-٤,٤	-٣,٣	-٣,٢	-٣,٧	-٢,٥	-١,٨	-٢,٠	-٣,٨	-٣,١	-٣,٦
رصيد الحساب الجاري	-٤,٧	٦,٠	٢,٠	٣,٥	٣,٠	٠,١	٠,٤	٠,٩	-٢,١	-٥,٨	□ -٣,٧
الاتحاد السوفياتي											
الصادرات السلعية	٣٩,١	٤٣,٤	٤٤,٣	٤٣,٣	٣٦,٩	٣٤,٦	٤٠,٨	٤٢,٧	٤٥,١	□ ٣٣,٥	٣١,٨
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٩,٩	-٣٩,١	-٣٨,٠	-٣٦,٦	-٣٦,٢	-٣٣,٣	-٣٢,٧	-٣٩,٢	-٤٧,٤	□ -٣٥,١	□ -٣٠,٧
الميزان التجاري	-٨,٠	٤,٣	٦,٣	٦,٧	٠,٧	١,٣	٨,١	٣,٥	-٣,٣	□ -١,٦	-١,١
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٨,٠	-٠,٧	-٠,٤	٠,٠	-٠,٦	-٠,٩	-١,٠	-١,٣	-١,٧	□ -٣,٥	-٣,٩
رصيد الحساب الجاري	-١,٦	٣,٦	٥,٨	٦,٧	٠,١	٠,٤	٧,١	٢,٣	-٤,٠	□ -٥,١	-١,٨
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي(ج)											
الصادرات السلعية	٧٠,٩	٧٤,٤	٧٥,٧	٧٦,٨	٧٠,٣	٦٥,٢	٧٤,٥	٧٩,٣	٧٣,٦	□ ٧٢,٦	٦٩,١
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٧١,٢	-٦٥,١	-٦٤,٢	-٦٣,٤	-٦٣,٩	-٦١,٣	-٦٤,٢	-٧٢,٩	-٨٣,٨	□ -٧٧,٩	-٦٩,٠
الميزان التجاري	-٠,٣	٩,٢	١١,٥	١٣,٤	٦,٤	٣,٩	١٠,٣	٦,٤	-٠,٦	□ -٥,٣	--
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٦,٠	-٥,١	-٣,٧	-٣,٢	-٣,٣	-٣,٤	-٢,٨	-٣,٢	-٥,٥	□ -٥,٦	-٥,٥
رصيد الحساب الجاري	-٦,٣	٤,٢	٧,٨	١٠,٢	٣,١	٠,٥	٧,٥	٣,٢	-٦,١	□ -١٠,٩	-٥,٥

المصدر : الأمم المتحدة/ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي واللجنة الاقتصادية لأوروبا .

□ تشير إلى انقطاع في السلسلة ، استنادا إلى آخر البيانات الرسمية .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة مقوّما بالعملات القابلة للتحويل .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة حتى عام ١٩٩٠ .

الجدول ألف - ٢٦ - معاملات الحساب الجاري : البلدان النامية ، ١٩٨١-١٩٩١[أ]
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[ب]
البلدان المصدرة للطاقة ذات الفائض											
(٨ بلدان)											
الصادرات السلعية	١٩٧,٥	١٥٥,٩	١٢١,١	١١٢,٥	٩٤,٨	٦١,٦	٧٦,٢	٧٦,٨	٩٤,٣	١١٢,١	٩٨,٦
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٩١,٥	-٩٥,٣	-٨٦,٤	-٧٦,٨	-٦١,٩	-٥٤,٣	-٥٥,٥	-٦١,١	-٦٧,٠	-٦٧,١	-٦٦,٩
الميزان التجاري	١٠٦,٠	٦٠,٦	٣٤,٧	٣٥,٧	٣٣,٠	٧,٣	٢٠,٧	١٥,٧	٢٧,٤	٤٥,٠	٣١,٦
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٤٤,٥	-٤٣,٧	-٣٧,٣	-٢٨,٩	-٢١,٥	-١٢,٣	-١٤,٠	-١٠,٥	-١٧,٤	-٢٣,٨	-٢٥,٢
ومنها : إيرادات استثمارية	١٥,٣	١٨,٤	١٩,٧	١٥,٤	١٥,٩	١٨,٧	١٥,٨	١٧,١	١٧,٩	١٦,٣	١٥,٥
رصيد الحساب الجاري	٦١,٤	١٧,٩	-٢,٤	٦,٨	١١,٥	-٤,٩	٦,٧	٥,٣	١٠,٠	٢١,٣	-٣,٦
البلدان المصدرة للطاقة ذات العجز											
(١٩ بلدا)											
الصادرات السلعية	١٤٠,١	١٣٥,٧	١٣١,٣	١٣٣,٥	١٢٧,١	٩١,٦	١١١,٣	١١٣,٦	١٢٤,٣	١٦٩,٧	١٧١,٣
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٢٩,٣	-١١٧,٩	-٩٩,٦	-٩٨,٩	-٩٤,٠	-٨٠,٩	-٨٥,٤	-١٠٣,٥	-١١١,٩	-١٣٤,٠	-١٦٣,٠
الميزان التجاري	١٠,٨	٧,٨	٣١,٧	٣٤,٦	٣٣,٠	١٠,٧	٣٥,٨	١١,٣	٢٣,٣	٣٥,٧	٨,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٤٠,٠	-٤٤,٣	-٣٥,٣	-٣٧,٣	-٣٧,٦	-٣٠,٤	-٢٨,٦	-٢٧,٨	-٢٩,٨	-٢٩,٩	-٢٦,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	١٩,٣-	-٢٥,١	-٢٣,٧	-٢٦,٣	-٢٥,٦	-٢٣,٣	-٢٤,٨	-٢٥,٧	-٢٨,٣	-٢٨,٠	-٢٦,٠
رصيد الحساب الجاري	-٢٩,٣	-٣٦,٥	-١٣,٥	-٣,٧	-٤,٦	-١٩,٦	-٣,٧	-١٦,٦	-٧,٥	٥,٨	-١٧,٦
البلدان المستوردة للطاقة											
(١٠٠ بلد)											
الصادرات السلعية	٣١٤,٧	٣٠٤,٤	٢١١,٦	٢٣٩,٦	٢٣٦,٦	٢٥٨,٧	٣٢١,٨	٣٩٦,١	٤٣٣,٥	٤٦٦,٤	٥١٢,٦
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٣٧٠,٥	-٣٤٨,١	-٣٣٨,٩	-٣٤٦,١	-٣٤٠,١	-٣٥٥,٩	-٣١٧,٨	-٣٨٣,٤	-٤٢٩,٦	-٤٩٥,٤	-٥٥٠,٤
الميزان التجاري	-٥٥,٨	-٤٣,٧	-٢٧,٣	-٦,٦	-٣,٥	٣,٨	٤,٠	١٣,٧	٣,٨	-٢٩,٠	-٣٧,٨
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٥,٨	-١٩,١	-١٥,١	-٢١,٣	-١٦,٦	-١٦,٨	-١٤,٣	-١٦,٥	-١٥,٠	-١٢,٠	-١٥,٦
ومنها : إيرادات استثمارية	٣٠,٣-	-٣٧,٣	-٣٥,٤	-٣٨,٠	-٣٧,١	-٣٦,٠	-٣٦,٥	-٣٩,٣	-٣٨,٠	-٣٢,٩	-٣٣,٦
رصيد الحساب الجاري	-٧١,٦	-٦٣,٨	-٤٣,٤	-٣٧,٩	-٣٠,١	-١٤,١	-١٠,٣	-٣,٨	-١١,٣	-٤١,٠	-٥٣,٤

(يتبع)

الجدول ألف - ٣٦ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
البلدان التي حققت فائضا مؤخرا											
(٤ بلدان)											
الصادرات السلعية	٨٤,٦	٨٣,١	٩٠,٧	١٠٧,٦	١٠٨,٦	١٣٠,٢	١٧٥,٥	٢٣١,١	٢٤٣,٧	٢٦٢,٨	٣٠٢,٨
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٩٣,٧	-٩٠,٥	-٩٣,٢	-١٠١,٠	-٩٩,٨	-١١١,١	-١٥٠,٠	-١٩٨,٩	-٢٢٤,٣	-٢٥٥,٣	-٣٠٤,٤
الميزان التجاري	٩,٠-	٧,٤-	٢,٥-	٦,٥	٨,٨	١٩,١	٢٥,٥	٣٣,٢	١٩,٣	٧,٥	١,٦-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	١,٩	٤,٦	٤,٦	٠,٦	٢,٢	٤,٨	٦,٣	٧,٢	٥,٩	٨,٦	٦,٢
ومنها : إيرادات استثمارية	٣,٨-	٣,٦-	٢,٩-	٢,٢-	١,٤-	٠,٧-	٠,١-	١,٦	٢,٧	٤,٧	٤,١
رصيد الحساب الجاري	٧,٢-	٢,٨-	٢,١	٧,٢	١١,٠	٢٣,٩	٣١,٨	٣٩,٤	٢٥,٢	١٦,١	٤,٦
مستوردون آخرون للطاقة											
(٩٦ بلدا)											
الصادرات السلعية	١٣٠,١	١٣١,٣	١٢١,٠	١٣٢,٠	١٢٨,٠	١٢٨,٤	١٤٦,٣	١٧٥,٠	١٨٩,٨	٢٠٣,٦	٢١٣,٦
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-١٧٦,٨	-١٥٧,٦	-١٤٥,٧	-١٤٥,١	-١٤٠,٣	-١٤٤,٨	-١٦٧,٨	-١٨٣,٥	-٢٠٥,٣	-٢٤٠,١	-٢٥٩,٠
الميزان التجاري	٤٦,٧-	٣٦,٣-	٢٤,٨-	١٣,١-	١٢,٣-	١٦,٤-	٣١,٥-	٨,٥-	١٥,٥-	٣٦,٥-	٣٦,٣-
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	١٧,٧-	٢٣,٧-	١٩,٧-	٢٣,٠-	١٨,٨-	٢١,٦-	٢٠,٥-	٢٣,٧-	٢٠,٩-	٢٠,٦-	٢١,٨-
ومنها : إيرادات استثمارية	٣٦,٥-	٣٣,٧-	٣٢,٦-	٣٥,٧-	٣٥,٧-	٣٥,٣-	٣٦,٤-	٤٠,٨-	٤٠,٧-	٣٧,٦-	٣٧,٧-
رصيد الحساب الجاري	٦٤,٤	٦٠,٠-	٤٤,٥-	٣٥,١-	٣١,١-	٣٨,٠-	٤٣,٠-	٣٣,٢-	٣٦,٤-	٥٧,١-	٥٨,٠-
الصين											
الصادرات السلعية	٢٢,٠	٢١,١	٢٠,٧	٢٣,٩	٢٥,١	٢٥,٨	٣٤,٧	٤١,١	٤٣,٢	٥١,٥	٥٩,٧
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٢٠,٣	-١٦,٩	-١٨,٧	-٢٣,٩	-٣٨,٣	-٣٤,٩	-٣٦,٤	-٤٦,٤	-٤٨,٨	-٤٣,٤	-٥٠,٦
الميزان التجاري	١,٧	٤,٢	٢,٠	٠,٠	١٣,١-	٩,١-	١٠٧-	٥,٣-	٥٠٦-	٩٠٣	٩,٠
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	٠,٣	١,٦	٢,٤	٢,٤	١,٦	٢,٠	٢,٠	١,٥	١,٢	٢,٨	٤,٨
ومنها : إيرادات استثمارية	٠,٣-	٠,٤	١,٢	١,٥	٠,٨	٠,٠	٠,٣-	٠,٣-	٠,٢	١,١	١,٣
رصيد الحساب الجاري	٢,٠	٥,٩	٤,٤	٢,٤	١١,٥-	٧,٣-	٠,٣	٣,٨-	٤,٥-	١١,٩	١٣,٨

(يتبع)

../..

الجدول الف - ٢٦ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (ب)
بلدان مستوردة لرأس المال لآجال طويلة											
(١٢٠ بلدا)											
الصادرات السلعية	٣٧٦,٨	٣٥١,٢	٣٥٣,٦	٣٩٧,٠	٣٨٨,٨	٣٧٦,٠	٤٦٧,٧	٥٥٠,٨	٦١١,٠	٦٨٧,٦	٧٤٣,٦
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٤٢٠,١	-٣٨٣,٩	-٣٥٧,٣	-٣٦٩,٠	-٣٧٣,٤	-٣٧١,٧	-٤٣٩,٥	-٥٣١,٣	-٥٩٠,٤	-٦٧١,٧	-٧٦٣,٩
الميزان التجاري	-٤٣,٣	-٣١,٦	-٣,٦	٢٨,١	١٦,٤	٤,٤	٢٨,٣	١٩,٦	٢٠,٦	١٥,٩	-٢٠,٤
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-٥٥,٦	-٦١,٨	-٤٧,٩	-٥٦,٣	-٥٣,٦	-٤٥,٣	-٤٠,٨	-٤٣,٨	-٤٣,٧	-٣٩,١	-٣٦,٨
ومنها : إيرادات استثمارية	-٤٩,٨	-٦٣,٠	-٥٨,٠	-٦٣,٧	-٦١,٩	-٥٨,٣	-٦١,٦	-٦٥,٠	-٦٦,٠	-٥٩,٨	-٥٨,٣
رصيد الحساب الجاري	-٩٨,٨	-٩٣,٤	-٥١,٥	-٢٨,٣	-٣٦,١	-٤٠,٩	-١٢,٦	-٢٣,٢	-٢٣,١	-٢٣,٢	-٥٧,١
جميع البلدان النامية											
(١٢٨ بلدا)											
الصادرات السلعية	٥٧٤,٣	٥٠٧,٢	٤٧٤,٨	٥٠٩,٥	٤٨٣,٦	٤٣٧,٦	٥٤٣,٩	٦٢٧,٧	٧٠٥,٣	٧٩٩,٧	٨٤٣,٢
الواردات السلعية (تسليم ظهر السفينة)	-٥١١,٦	-٤٧٨,٣	-٤٤٣,٦	-٤٤٥,٧	-٤٣٤,٣	-٤٣٦,٠٠	-٤٩٥,٠٠	-٥٩٣,٣	-٦٥٧,٤	-٧٣٨,٨	-٨٣٠,٩
الميزان التجاري	٦٣,٧	٢٩,٠	٣١,١	٦٣,٨	٤٩,٤	١١,٧	٤٨,٩	٣٥,٣	٤٧,٩	٦١,٠	١١,٣
صافي الخدمات والتحويلات الخاصة	-١٠٠,١	-١٠٤,٥	-٨٥,٠	-٨٥,٣	-٧٤,٠	-٥٧,٤	-٥٤,٨	-٥٣,٣	-٦١,٠	-٦٣,٠	-٧٣,٠
ومنها : إيرادات استثمارية	-٣٤,٦	-٤٣,٦	-٣٨,٣	-٤٧,٣	-٤٦,٠	-٣٩,٥	-٤٥,٨	-٤٧,٩	-٤٨,١	-٤٣,٥	-٤٣,٨
رصيد الحساب الجاري	-٣٧,٤	-٧٥,٥	-٥٣,٩	-٣١,٤	-٣٤,٦	-٤٥,٨	-٥,٩	-١٨,٠	-١٣,١	-٣,٠	-٦٠,٧

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي ، ومصادر وطنية رسمية وغيرها .

(أ) ميزان السلع والخدمات والتحويلات الخاصة .

(ب) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٢٧ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان الصناعية ، ١٩٨١-١٩٩١

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
الولايات المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	١,١	٨,٧	٤٥,٢	١٠٤,٤	١٣٦,٨	١٤٢,٢	١٥٨,٠	١٢٦,٧	١٤٣,٢	١٠٩,٢	٧٦,٩
منح خاصة(ب)	-٠,٦	-٠,٩	٠,٩-	١,٣-	١,٤-	١,٣-	١,٣-	٠,٨-	١,٠-	١,٠-	١,٣-
منح رسمية	-٥,٨	-٨,٣	٨,٧-	١٠,٨-	١٣,٤-	١٤,٠-	١٢,٥-	١٣,٣-	١٣,٦-	٢٠,٥-	٢١,٩
استثمار مباشر(ج)	٢٦,٢	١٩,٩	١٨,٦	٢٨,٣	٢١,٣	٢٧,٧	٤٧,٧	٥٢,١	٦٣,٤	٤٠,٠	٣١,٢
حافظة أوراق مالية	١٥,٥	٩,٥	١,٧	٢٥,٠	٦٨,٦	٨١,٥	٦١,٧	٦٦,٠	٧٣,٣	٤,٩-	١٢,٦
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	-١٩,٠	-٣٣,٧	-١٨,٠	-١٢,٨	٨,٠	٥,١-	٠,٦-	١١,٦	٣,٤	٢٤,٠	٢٥,١
رأسمال قصير الأجل	-٣٤,٩	-٣٥,٥	٤١,٠	٤٨,٨	٢٣,٨	٢٧,٥	٦٩,٧	٢٠,٣	٠,٦-	٨,٠	٩,٥-
الخطأ والسهو	١٩,٦	٣٦,٧	١١,٤	٢٧,٢	١٩,٩	١٥,٩	٦,٧-	٩,١-	١٨,٤	٦٣,٧	٣,١-
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
صافي الأرباح والفائدة	٢٠,٨	٢١,٢	١٤,٠	٩,١	٠,٧	١,٤-	١٣,٠-	٥,٢-	٢٣,٥-	٢٤,٣-	٢٩,٢-
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٢١,٨	٢٩,٩	٥٩,٣	١١٣,٥	١٢٧,٤	١٤٠,٨	١٤٥,٠	١٢١,٥	١١٩,٧	٨٤,٨	٤٧,٧
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	-٥,٢	-٥,٠	-١,٢	-٣,١	-٣,٨	٠,٣	٩,١	-٣,٩	-٢٥,٣	-٢,٢	-٩,٣
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	١٦,٧	٢٤,٩	٥٨,١	١١٠,٣	١٢٣,٦	١٤١,١	١٥٤,٢	١١٧,٦	٩٤,٥	٨٢,٦	٣٨,٥
المملكة المتحدة											
صافي تدفق رأس المال	-٢٠,٩	-١٢,٥-	٧,٥-	٣,٩-	٥,٩-	٣,٩	٢٨,٣	٣٦,٩	٣٦,٠	٣٥,٢	٣٠,١
منح خاصة(ب)	٠,١	٠,١	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,١	٠,٣-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-	٠,٥-
منح رسمية	-٢,٨	-٣,١-	٢,٩-	٣,٩-	٤,٤-	٣,٣-	٥,٣-	٥,٩-	٧,٠-	٨,٣-	١,٨-
استثمار مباشر(ج)	-٥,٣	-٠,٨-	١,٥-	٥,٢-	٤,٣-	٥,٥-	١٠,٦-	٨,٣-	١,٥	٢٤,٠	١٣,٥
حافظة أوراق مالية	-٨,٧	-١٣,٣-	٨,٣-	١١,٥-	٨,٦-	١٥,٣-	٤٤,٣	١٠,٠	٣٩,٥-	١٤,٣-	١٦,٦-

(يتبع)

../..

الجدول ألف - ٢٧ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
المملكة المتحدة (تابع)											
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٣,٩-	١,٧-	٣,٩-	٣,٤-	٣,١	٦,٦	٣,٠	٤,٣	٧,٨	١١,٤	١٢,٦
رأسمال قصير الأجل	١,٧-	١٠,٣	٧,٦	١٠,٦	٨,٣	٩,٨	١,١	٣٦,٩	٤١,٩	١١,٨	٢١,٧
الخطأ والسهو	١,٨	٣,٧-	١,١	٨,١	٠,٤	١٠,٤	٣,٨-	١٠,٣	١١,٧	١,١	٨,٩-
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
صافي الأرباح والفائدة	١,٦	١,٦	٢,٩	٢,٧	١,٧	٣,٧	٠,١-	١,٨-	٣,١-	١,٤-	٦,٧-
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١٩,٣-	١٠,٩-	٤,٧-	٠,٣-	٤,٣-	٥,٥	٣٨,٢	٣٥,١	٣٣,٩	٣٣,٨	١٣,٤
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	٤,٧	٣,٤	٠,٩	١,٣	٠,٦-	١,٤-	٣٠,٣-	٤,٩-	٨,٨	٠,١-	٥,٠-
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	١٤,٧-	٨,٥-	٣,٨-	١,١	٤,٨-	٤,١	٨,٠	٣٠,٣	٣٣,٧	٣٣,٧	٨,٤
ألمانيا (هـ)											
صافي تدفق رأس المال	٥,٣-	٩,٦-	١٣,٨-	١٥,٩-	٢٠,٩-	٤١,٧-	٣٦,٨-	٧٩,٠-	٦٧,٩-	٥٣,٣-	٧,٣-
منح خاصة (ب)	١,٣-	١,١-	١,١-	٠,٨-	٠,٩-	١,٣-	١,٤-	٣,٠-	١,٦-	٣,٣-	١,٣-
منح رسمية	٦,٠-	٦,٣-	٥,٧-	٦,٥-	٦,٦-	٨,١-	١١,١-	١٣,٣-	١٣,٠-	١٦,٠-	٢٨,٩-
استثمار مباشر (ج)	٣,٧-	١,٨-	١,٤-	٢,٥-	٣,٣-	٧,٠-	٧,١-	٩,٣-	٦,٨-	١٦,٧-	١٦,١-
حافظة أوراق مالية	٨,٣	٠,٥-	٣,٥	١,٣	١,٨	٢٣,٦	١,٩-	٤٣,٦-	٥,٠-	٣,٣-	٢٣,٦
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	١,١-	٣,٩-	٥,١-	٤,٣-	١,٩-	٠,١	٣,٦-	٤,٣	٠,١-	١٧,٤-	٣٠,٦-
رأسمال قصير الأجل	٣,٥-	٦,٣	٤,٦-	٥,٣-	١٣,٣-	٥٠,٧-	١١,١-	١٨,٩-	٤٧,٤-	١٦,٣-	٣٧,٣
الخطأ والسهو	٠,١	٣,٤-	٠,٦	٣,٣	٣,٣	١,٧	٠,٦-	٣,٨	٥,٩	١٧,٦	٩,٧
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠

(يتبع)

../..

الجدول ألف - ٢٧ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
ألمانيا (تابع)											
صافي الارباح والفائدة	٠,٣-	١,٠-	١,٥	٢,٣	٢,١	٢,٣	٣,٨	٤,٢	١٠,٩	١٢,٨	١٤,٩
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٥,٦-	١٠,٧-	١٢,٤-	١٣,٦-	١٨,٨-	٣٩,٥-	٣٣,٠-	٧٤,٨-	٥٧,٠-	٤٠,٥-	٧,٧
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	٢,٢	٢,٩-	١,٩	٠,٣	٢,٢-	٥,٤-	٣١,٥-	١٥,٤	٢,٨-	٧,٣-	١,٣
صافي تحويل الموارد (على أساس الإنفاق)	٣,٤-	١٣,٥-	١٠,٤-	١٣,٢-	٢١,٠-	٤٤,٩-	٥٤,٥-	٥٩,٤-	٥٩,٨-	٤٧,٨-	٨,٩
اليابان											
صافي تدفق رأس المال	٢,٥-	١٢,٩-	٢٠,٨-	٢٤,٤-	٥١,٤-	٧٣,١-	٥٢,٨-	٦٧,٢-	٧٤,٠-	٤٨,٠-	٩٠,٦-
منح خاصة (ب)	٠,٢-	٠,١-	٠,٢-	٠,١-	٠,٣-	٠,٦-	١,٠-	١,١-	١,٠-	١,٠-	٠,٧-
منح رسمية	١,٢-	١,٣-	١,٤-	١,٤-	١,٤-	١,٥-	٢,٧-	٣,٠-	٣,٣-	٤,٥-	١١,٨-
استثمار مباشر (ج)	٤,٧-	٤,١-	٣,٢-	٦,٠-	٥,٨-	١٤,٣-	١٨,٤-	٣٤,٧-	٤٥,٢-	٤٦,٣-	٣٩,٨-
حافظة أوراق مالية	٧,٧	٠,٨	٢,٩-	٢٤,٠-	٤١,٨-	١٠٢,٠-	٩١,٣-	٥٢,٨-	٣٣,٥-	١٤,٥-	٣٧,٤
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٩,٤-	١٣,٠-	١٢,٦-	٢٠,١-	١٥,٧-	١٥,٨-	٢٤,٣-	٢٩,٦-	١٦,٠-	٧,٧	٢٥,٤
رأسمال قصير الأجل	٤,٩	٠,١	٢,٦-	١٣,٤	٩,٧	٥٨,٦	٨٨,٦	٥٠,٩	٤٥,٨	٣١,٥	١٠٤,٦-
الخطأ والسهو	٠,٤	٤,٧	٢,١	٣,٧	٣,٨	٢,٥	٣,٧-	٣,١	٢١,٨-	٣٠,٩-	٦,٥-
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠
صافي الارباح والفائدة	٠,٨-	١,٧	٣,١	٤,٣	٦,٨	٩,٥	١٦,٧	٢١,٠	٢٣,٤	٢٣,٢	٢٦,٧
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	٣,٣-	١١,٣-	١٧,٧-	٣٠,٣-	٤٤,٦-	٦٣,٦-	٣٦,١-	٤٦,٣-	٥٠,٦-	٣٤,٨-	٦٣,٩-
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	٣,٩-	٤,٧	١,٦-	٢,١-	٠,٦	١٤,٨-	٣٧,٩-	١٦,٥-	١٣,٨	٦,٦	٥,٤
صافي تحويل الموارد (على أساس الإنفاق)	٧,٣-	٦,٥-	١٩,٣-	٣٣,٣-	٤٤,٠-	٧٨,٤-	٧٤,٠-	٦٣,٧-	٣٧,٨-	١٨,٣-	٥٨,٥-

(يتبع)

الجدول ألف ـ ٢٧ ـ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
بلدان صناعية أخرى											
صافي تدفق رأس المال	٣٤,٤	٣٥,٠	٢٣,٤	١٥,٩	٢,٥	٠,٨	٥٢,٤	٥٣,٠	٦٨,٣	١٠٣,٢	ـ ـ
منح خاصة(ب)	٠,٦-	٠,٢-	٠,٥-	٠,٢	٠,١	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣	٠,٦	٢,٨-	ـ ـ
منح رسمية	٣,٤-	٥,٢-	٣,٦-	٣,٤-	٢,٩-	٧,٠-	٦,٧-	٧,٤-	٩,٧-	١٣,٣-	ـ ـ
استثمار مباشر(ج)	٩,١-	٠,٢-	١,٤-	٤,١-	١٠,٥-	٩,٤-	١١,٦-	٨,٦-	١٣,٦-	١٥,٠-	ـ ـ
حافظة أوراق مالية	٣,٩	٤,٩	٤,١	١٠,٩	١٦,٥	١٤,٤	٣١,٣	٣٩,٨	٥٧,٠	٤٨,٨	ـ ـ
قروض متوسطة الأجل وطويلة الأجل	٢٠,٧	٢١,٨	١٨,٧	١٣,٥	٥,٧	٣,٤	٢٤,٣	١٤,٥	٢٢,٦	٢٨,٦	ـ ـ
رأسمال قصير الأجل	٢٩,٨	٣,٢	٨,٩	٣,٧	٥,٠	٩,٧	٢٦,٧	٣٤,٥	٣٩,٧	٨١,٤	ـ ـ
الخطأ والسهو	٦,٦-	١٠,٢	٣,٢-	٤,١-	١١,٤-	٩,٢-	٠,٤-	٩,٤-	١٧,٢-	٢٤,٦-	ـ ـ
استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي	٠,٤-	٠,٦	٠,٣	٠,٢	٠,٠	٠,٤-	٠,٨-	٠,٥-	٠,٠	٠,٠	ـ ـ
صافي الارباح والفائدة	٢٢,٦-	٢٦,٦-	٢٨,٠-	٣٠,٥-	٣٩,٨-	٣٤,٥-	٣٨,٣-	٤٦,٧-	٥٢,٦-	٦٦,٥-	ـ ـ
صافي تحويل الموارد (على أساس مالي)	١١,٨	٨,٥	٤,٧-	١٤,٦-	٢٧,٣-	٣٣,٧-	١٤,٣	٦,٣	١٥,٨	٣٦,٨	ـ ـ
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٩,٠	٣,٣	١٥,٣-	١٥,٧-	٠,٣-	٣,٥-	٣٨,٣-	٢٧,٦-	٢٠,٤-	٥٣,٤-	ـ ـ
صافي تحويل الموارد (على أساس الانفاق)	٢٠,٨	١٠,٧	١٩,٩-	٣٠,٣-	٢٧,٥-	٣٧,٣-	٣٤,٠-	٢١,٣-	٤,٦-	١٦,٦-	ـ ـ

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

(أ) تقديرات أولية .
(ب) باستثناء تحويلات العمال .
(ج) صافي الحصائل المعاد استثمارها .
(د) الاضافات الى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة .
(هـ) يتضمن معاملات الجمهورية الديمقراطية الالمانية السابقة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٠ .

الجدول الف - ٣٨ - التحويل الصافي للموارد المالية من البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١-١٩٩١

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
					جميع البلدان(أ)						
التحويل عن طريق الاستثمار المباشر											
تدفق صافي للاستثمارات	٩,٧	٧,٢	٦,٣	٦,٣	٧,٥	٥,٩	٩,٤	١٤,٦	١٦,٨	١٧,٠	١٨,٩
صافي أرباح وإيرادات أخرى	-١٠,٢	-٩,٨	-٩,٤	-٨,٦	-٨,٠	-٧,١	-٨,١	-٨,٥	-١٠,٠	-١٠,٨	-١٠,٤
التحويل الصافي	-٠,٤	-٢,٦	-٣,١	-٢,٣	-٠,٥	-١,٢	١,٢	٦,١	٦,٧	٦,٢	٨,٤
تحويل عن طريق الاقتراض الأجنبي الخاص المتوسط والطويل الأجل											
تدفق صافي للائتمان	٤٨,٢	٤١,٤	٢٧,٤	١٨,٩	١٢,٧	٨,٠	٣,٢	٨,٤	٤,٥	٧,٤	١٠,٣
فوائد مدفوعة	-٣١,٣	-٣٧,٣	-٣٥,٥	-٤٠,٤	-٣٩,٤	-٣٤,٩	-٣٤,٠	-٣٩,٧	-٣٣,٧	-٣٩,٦	-٣٤,١
التحويل الصافي	١٧,٠	٤,١	-٨,١	-٢١,٥	-٢٦,٦	-٢٦,٩	-٣١,٧	-٣١,٣	-٢٨,٣	-٢٣,٣	-٢٣,٩
تحويل عن طريق الاقتراض القصير الأجل والتدفقات المحلية الخارجة(ج)											
التحويل الصافي	-١٣,٧	-٢٩,١	-٣٢,١	-١٣,٨	-١٣,١	-٣,٤	-٧,١	-١٥,٣	-٨,٨	-٧,٣	١٣,٦
تحويل عن طريق المنح الخاصة (صاف)	١,٨	١,٧	٢,١	٢,٦	٢,٩	٣,٨	٤,١	٤,٩	٣,٥	٣,٨	٤,٠
تحويل عن طريق التدفقات الرسمية											
تحويلات رسمية (منح)	١٢,٠	٩,٣	١٠,٢	١٠,٩	١١,٦	١١,٢	١٢,٦	١٣,١	١٣,٩	٢٨,٦	٣١,٧
اكتتابات رسمية صافية	٢٩,٨	٣٣,٦	٣٠,٠	٢٤,٨	١٩,١	١٩,٠	١٧,٣	١٦,٨	٢٠,٧	٢١,٠	٢٢,٣

(يتبع)

../..

الجدول الف - ٢٨ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
جميع البلدان (تابع)											
فائدة مدفوعة	٦,٨-	٨,٢-	٩,٦-	١١,١-	١٢,٧-	١٥,٦-	١٦,٨-	١٨,٣-	١٨,٦-	٢٠,٤-	٢٢,٧-
التحويل الصافي	٣٥,٠	٣٣,٧	٣٠,٧	٢٤,٥	١٧,٩	١٤,٦	١٣,١	١١,٦	١٦,٠	٢٩,٣	٣٠,٣
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	٣٩,٧	٧,٨	٠,٥-	١٠,٦-	١٩,٤-	١٣,٠-	٢٠,٤-	٢٣,٩-	١٠,٧-	٩,٦	٢٢,٥
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٣,٠	١٩,٢	٦,٤-	١٨,٧-	٢,٢	٨,٧	١٣,١-	٨,٢-	١٨,٣-	٣٥,٦-	٤٥,٦-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الإنفاق)	٤٢,٧	٢٦,٩	٧,٠-	٢٩,٣-	١٧,٣-	٤,٣-	٣٣,٥-	٣٢,١-	٢٩,٠-	٢٦,٠-	١٢,٠-
افريقيا											
المنح :											
خاصة	٠,٣	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٩	١,١	٠,٩	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٠
رسمية	٣,٤	٣,٩	٣,٩	٤,٣	٤,٨	٥,١	٦,١	٦,٢	٧,٣	٢٠,٣	١١,٥
استثمار مباشر صاف	٠,٥-	٠,٨-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٦	٠,٣	٠,١-	٠,٣	٣,٥	٠,٤	٠,٣
ائتمان أجنبي رسمي	٧,٤	٧,٤	٦,٣	٤,٣	٣,١	١,٦	٣,١	٣,١	٣,٥	٠,٣	١,٥
ائتمان أجنبي خاص(هـ)	١,٣	٣,٦	٠,٤-	٣,٣-	٣,١-	٠,٩-	٠,٦-	٠,٨-	٤,٠-	٤,٤-	٤,١-
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة(ج)	٠,٤-	٠,٨-	١,٧-	٣,٥-	٣,٦-	١,٣-	٧,٠-	٤,٨-	٤,٩-	١٦,١-	٩,٣-
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	١١,٣	١١,٦	٨,١	٣,٩	١,٧	٥,٧	٣,٤	٤,٠	٤,٤	١,١	٠,٩
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٤,٣	٣,٠	٠,٣	٠,٣-	٣,٣-	١,٠	١,٥-	٠,٠	٠,٥-	٥,٨-	٣,١-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	١٥,٥	١٤,٧	٨,٤	٣,٦	٠,٦-	٦,٨	١,٠	٤,٠	٣,٨	٤,٧-	١,٣-

(يتبع)
../..

الجدول ألف ـ ٢٨ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
المنح :											
خاصة	٠,١	٠,٢	٠,٢	٠,٥	٠,٧	٠,٦	٠,٧	٠,٩	٠,٧	٠,٨	٠,٨
رسمية	٣,٢	٣,٨	٣,٩	٣,٠	٣,٥	٣,٩	٤,٩	٥,١	٥,٨	٥,٧	٥,٩
استثمار مباشر صاف	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٦	-٠,٥	-٠,٦	-٠,٩	-٠,٤
ائتمان أجنبي رسمي	٤,٨	٤,٢	٤,٠	٣,٢	١,٥	١,٧	٣,٧	٣,٢	٣,٢	٣,٦	٣,٩
ائتمان أجنبي خاص (هـ)	٠,٦	١,٢	-٠,١	-٠,٣	-٠,٦	-٠,٤	-٠,٥	-٠,١	-٠,٣	-٠,٣	-٠,٣
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة (ج)	٠,٨	-٠,٥	-٠,٩	-٣,٤	-٠,٥	٠,٧	-٠,٣	-٠,٤	-١,٤	-١,٤	-١,٦
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	٩,٣	٧,٥	٥,٨	٣,٦	٤,٠	٥,٨	٧,٠	٧,٤	٦,٤	٦,٥	٧,٤
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	-٠,١	-٠,١	-٠,٤	-٠,٣	-٠,٨	-٠,٥	-٠,٧	-٠,٦	٠,١	٠,٥	-٠,٥
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	٩,١	٧,٤	٥,٤	٣,٣	٣,١	٥,٣	٦,٣	٦,٧	٦,٥	٧,٠	٦,٩
آسيا											
المنح :											
خاصة	٠,٦	٠,٨	١,٠	١,٠	٠,٩	١,٥	١,٨	٢,٠	٠,٦	٠,٨	٢,٠
رسمية	٧,٤	٥,٦	٥,٢	٥,٣	٤,٦	٤,٦	٤,٣	٤,٦	٤,٣	٤,٣	٤,٣
استثمار مباشر صاف	-٢,٤	-٢,٥	-٢,٦	-١,٨	-١,٤	٠,١	٠,٣	٣,١	٣,٥	٤,٣	٣,٤
ائتمان أجنبي رسمي	١١,١	٩,٣	١٠,٤	٣,٥	٣,٣	١,٤	١,١	٠,٨	٤,٩	٣,٧	٦,٦
ائتمان أجنبي خاص (هـ)	٣,٦	٤,٤	٥,٢	٢,٠	٢,٠	-٢,٣	-١٢,٥	-٨,٧	-٦,٤	-٤,٨	-٥,٢
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة (ج)	-٥,٣	-٣,٨	-٢,٩	٠,٥	٢,٣	-٠,٤	١,٤	٣,٩	٥,٦	١٠,١	١٤,٣
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	١٥,٣	١٣,٨	١٦,٣	١٠,٦	١١,٦	٤,٨	-٣,٤	٥,٧	١٢,٥	١٧,٥	٢٥,٣
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	١,٤-	٣,٩-	٥,٦-	٥,٨-	٤,٨	٠,٧	٨,٣-	١٢,٣-	١٠,٠-	١٢,٥-	١٠,٦-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	١٣,٧	٩,٩	١٠,٧	٤,٧	١٦,٤	٥,٦	١١,٧-	٦,٦-	٣,٥	٤,٩	١٤,٦

(يتبع)

الجدول ألف - ٢٨ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
أمريكا اللاتينية											
المنح :											
خاصة	٠,٦	٠,٤	٠,٥	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,١	١,٥	١,٥	١,٦	١,٦
رسمية	١,١	٠,٧	٠,٩	١,٢	٢,١	١,٤	١,٩	١,٩	٢,٠	٣,٠	٣,٤
استثمار مباشر صاف	٢,٢	٠,٦	٠,٤-	٠,٥-	٠,١	١,٨-	٠,٧-	٢,٠	٠,٥-	٠,٢	٣,٧
ائتمان أجنبي رسمي	٣,٦	٧,٢	٤,٧	٦,٢	٢,١	١,٥	١,٥-	١,٧-	١,٨-	--	٥,٨-
ائتمان أجنبي خاص (هـ)	١٣,٢	٠,٨-	١١,٨-	١٩,٠-	٢٣,٥-	٢٣,٤-	١٨,٨-	٢٤,٢-	١٨,٠-	١١,٤-	١٤,٩-
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة (ج)	٨,٠-	٢٤,٢-	١٨,٨-	١١,٥-	١١,٨-	١,٧-	٠,٨	٨,٢-	٩,٩-	٩,٠-	١٦,٤
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	١٣,٨	١٦,١-	٢٤,٨-	٢٢,٩-	٣٠,٢-	٣٣,٠-	١٥,٩-	٢٨,٦-	٣٦,٧-	١٥,٦-	٤,٤
استخدام الاحتياطيات الرسمية (د)	١,٥	١٩,٧	٠,٧-	١٢,٢-	٠,٦-	٧,٩	٣,٤-	٦,٦	٣,٨-	١٤,١-	١٧,٦-
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	١٤,٣	٣,٧	٣٥,٥-	٣٥,٢-	٣٠,٨-	١٤,١-	١٩,٣-	٣٢,٠-	٣٩,٥-	٣٩,٧-	١٣,٢-
خمسة عشرة بلدا مثقلا بالديون											
المنح :											
خاصة	٠,٨	٠,٦	٠,٧	٠,٩	١,٠	١,١	١,٣	١,٤	١,٦	١,٩	٢,١
رسمية	١,١	٠,٧	٠,٧	٠,٨	١,٣	٠,٩	١,٣	١,٣	١,٥	٢,٧	٢,٥
استثمار مباشر صاف	١,٩	٠,٢	٠,٥-	٠,٥-	٠,٣	١,٧-	٠,٦	٢,٥	١,٦	١,١	٤,٨
ائتمان أجنبي رسمي	٤,٥	٧,٢	٥,٥	٥,٥	٠,٣	٠,٠	٢,٧-	٣,٩-	٣,٦-	١,٩-	٥,٤-
ائتمان أجنبي خاص (هـ)	١٥,١	١,٢	١٢,١-	٣٣,٣-	٣٦,٠-	٣٥,٣-	٣١,٣-	٢٧,٠-	٣٠,٩-	١٣,٣-	١٩,٠-
اقتراض قصير الأجل وتدفقات محلية خارجة (ج)	١٠,٣-	٣٣,٨-	١٩,١-	١١,٧-	١٥,٩-	٣,٧-	٣,٨-	١٠,١-	١٢,٣-	٧,٠-	٢٣,٥

(يتبع)

الجدول ألف ـ ٢٨ (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(ب)
مجموع التحويل الصافي (على أساس مالي)	١٣,٢	-١٣,٩	-٢٤,٨	-٢٧,٤	-٣٩,١	-٢٧,٨	-٢٤,٧	-٢٥,٨	-٣٣,١	-١٦,٥	٨,٤
استخدام الاحتياطيات الرسمية(د)	٧,٢	٢٣,٣	١,٠	-١٣,٢	١,٥-	٥,٨	-٣,٧	٤,٧	-٥,٦	-١٨,٧	-١٩,٩
مجموع التحويل الصافي (على أساس الانفاق)	٢٠,٤	٩,٤	-٢٣,٨	-٤٠,٦	-٤٠,٦	-٢٣,١	-٢٨,٤	-٣١,١	-٣٧,٧	-٣٥,٢	-١١,٥

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وتقديرات الأمانة العامة للأمم المتحدة .

ملاحظة : الاستثمار المباشر هو صافي الحصائل المعاد استثمارها (نهج التدفق النقدي) ؛ وتتضمن الائتمانات الرسمية استخدام ائتمانات صندوق النقد الدولي ، وتتضمن الفائدة رسوم الصندوق ؛ وتشمل المنح الخاصة صافي تدفق الهبات المقدمة من أشخاص مقيمين بالخارج (باستثناء تحويلات العمال) والمنح المقدمة من المنظمات غير الحكومية .

(أ) عينة مكونة من ٩٣ بلدا . (يعزى الاختلاف الرئيسي عن البيانات الواردة في الجدولين الرابع ـ ٣ والرابع ـ ٣ إلى حذف بلدان معينة ، من آسيا في المقام الأول ، لم تتوفر عنها بيانات مالية كاملة) .

(ب) تقديرات أولية .

(ج) محسوبة بوصفها باقيا (يتضمن تمويل التجارة في الأجل القصير ، والتدفقات العادية وغير العادية للخارج "رأس المال الهارب" ، والمتأخرات على الفوائد المستحقة ، وغير ذلك من التدفقات التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات تحت عنوان الخطأ والسهو ويفترض أنها تدفقات مالية) .

(د) الإضافات إلى الاحتياطيات مبينة بأرقام سالبة .

(هـ) اقتراض أجنبي متوسط وطويل الأجل .

الجدول ألف - ٢٩ - الاحتياطيات الرسمية وتغطية النفقات الجارية في البلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١-١٩٩١

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
	(ببلايين الدولارات)										
مستوى الاحتياطيات(ب)											
جميع البلدان	١١١,٠	١٠٠,٨	١٠٩,٣	١٢٧,٥	١٣٩,٠	١٥٧,١	٢٠٧,٣	٢٠٩,٣	٢٢٨,٤	٢٧٧,٧	٣٣٠,٧
بلدان مصدرة للطاقة	٤٣,٤	٣١,٤	٣٢,٠	٣٦,٣	٣٨,٦	٣٤,٣	٤٤,٥	٣١,٨	٣٧,٣	٥٣,٨	٧٥,٣
بلدان مستوردة للطاقة	٦٣,١	٥٧,٦	٦١,٨	٧٣,٥	٨٧,٣	١١٠,٩	١٤٥,٩	١٥٨,٣	١٧٣,٦	١٩٣,٦	٢١٠,٣
بلدان حققت فائضا مؤخرا	١٧,٥	٣٠,٠	٣٣,٦	٣٩,٠	٣٨,٥	٦٣,٨	٩٦,٠	١٠٤,٠	١٠٩,٤	١١٥,٧	١٢٧,٨
بلدان أخرى	٤٤,٥	٣٧,٦	٣٨,٣	٤٤,٥	٤٨,٧	٤٨,١	٤٩,٩	٥٤,٣	٦٣,٣	٧٧,٩	٨٣,٥
الصين	٥,٦	١١,٨	١٥,٥	١٧,٨	١٣,٣	١٣,٠	١٦,٩	١٩,١	١٨,٥	٣٠,٣	٤٥,٣
بندان تذكيريان : خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٤١,٧	٣٦,٣	٣٧,٥	٣٩,٦	٤٠,٩	٣٤,٤	٣٨,٧	٣٣,٥	٣٨,١	٥٧,٣	٧٤,٤
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٣,١	٣,٦	٣,٩	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٥,٨	٦,٣	٦,٩	٨,٣	٩,٠
	عدد الاشهر										
تغطية النفقات الجارية(ج)											
جميع البلدان	٣,٣	١,٩	٣,٣	٣,٧	٣,٧	٣,٦	٣,٨	٣,٥	٣,٦	٣,٠	٣,٤
بلدان مصدرة للطاقة	٣,٦	١,٩	٣,٣	٣,٦	٣,٨	٣,٩	٣,٦	٣,٣	٣,٤	٣,٠	٣,٧
بلدان مستوردة للطاقة	١,٩	٣,٠	٣,٣	٣,٧	٣,٦	٣,٤	٣,٤	٣,٦	٣,٦	٣,٠	٣,٣
بندان تذكيريان : خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٣,٣	١,٦	٣,١	٣,٠	٣,٣	٣,٨	٣,٩	٣,٣	٣,٣	٣,١	٣,٨
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١	١,٤	١,٦	١,٧	١,٧	١,٩	٣,١	٣,٣

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا إلى بيانات صندوق النقد الدولي والتقديرات الوطنية .

(أ) مقدر جزئيا .

(ب) مجموع الاحتياطيات في نهاية الفترة (حيث قيّمت أوقية الذهب ب ٣٥ وحدة من وحدات السحب الخاصة) .

(ج) الإنفاق على السلع والخدمات (بما في ذلك مدفوعات الفوائد) لسنة معينة بالنسبة إلى مجموع الاحتياطيات في نهاية السنة ، عينة مكونة من ٩٣ بلدا .

الجدول ألف - ٣٠ - صافي قروض صندوق النقد الدولي للبلدان النامية :
حسب المرفق ، ١٩٨١-١٩٩١
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
المرافق العادية	٦,٣	٤,٣	٨,٤	٤,٤	١,١	٠,١	٣,٨-	٤,٠-	٣,٠-	١,٦-	١,٣-
شروط السداد :											
٣-٥ سنوات (شريحة ائتمانية)	١,٩	٠,٥	٠,٨	٠,٢	٠,٦	١,٣	٠,٥-	٠,٤-	٠,٢-	١,٧-	٠,٢
٣,٥-٧ سنوات (مرفق التمويل التكميلي/ سياسة الوصول المعزز)(أ)	٣,٣	٣,٦	٥,٣	٣,٦	٠,٦	١,٠-	٣,٧-	٣,٧-	٣,٨-	٠,٧-	٠,٨-
٤-١٠ سنوات (المرفق الموسع)	١,١	١,١	٣,٣	١,٦	٠,٠	٠,٣-	٠,٥-	٠,٩-	٠,١	٠,٧	٠,٧-
المرافق التساهلية	٠,٣	٠,٣-	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٥-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٩	٠,٣	١,١
بترتيب انشائها :											
المرفق النفطي المدعم(ب)	٠,٣-	٠,٣-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الصندوق الاستئماني(ج)	٠,٤	٠,٠	٠,١-	٠,٣-	٠,٣-	٠,٦-	٠,٧-	٠,٧-	٠,٥-	٠,٤-	٠,١-
مرفق التكيف الهيكلي(د)	-	-	-	-	-	٠,١	٠,٥	٠,٣	٠,٧	٠,١	٠,٣
مرفق التكيف الهيكلي المعزز(د)	-	-	-	-	-	-	-	-	٠,٨	٠,٥	٠,٩
المرافق الإضافية(هـ)	٠,٣	١,٦	٣,٣	٠,٠	٠,٥-	١,٦-	٠,٧	٠,٤-	٠,٣	٠,٨-	١,٣
بترتيب انشائها :											
التمويل التعويضي(و)	٠,٦	١,٦	٣,١	٠,٠	٠,٤-	١,٤-	٠,٧-	٠,٤-	٠,٣	٠,٨-	١,٣
المخزونات الاحتياطية(ز)	-	٠,١	٠,٣	-	٠,٣-	٠,٣-	٠,١-	-	-	-	-
المرفق النفطي(ح)	٠,٤-	٠,٣-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	٦,٧	٥,٦	١٠,٦	٤,٣	٠,٣	٠,٣-	٤,٧-	٤,٧-	١,٩-	٣,٣-	١,٠

(يتبع)

الجدول ألف - ٣٠ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
بنود تذكيرية :											
خصائص منتقاة لاتفاقات الإقراض ذات المشروطية العالية											
عدد الاتفاقات المعقودة خلال السنة	٣١	١٩	٣٣	٣٠	٣٦	٣١	٣٥	٣٨	٣٣	١٣	٣٤
المدة المتوسطة (بالاشهر)	٣٣	١٤	١٨	١٤	١٦	٣٣	٣٦	٣٥	٣٥	١٩	٣٣
مجموع المبالغ المرتبط بها	٣٤,٤	٣,٦	١٥,٧	٤,٠	٣,٤	٤,٠	٤,٤	٥,٤	١٣,٨	١,٩	٦,٤

المصدر : بيانات صندوق النقد الدولي ، "الاحصائيات المالية الدولية" ، و "الدراسة الاستقصائية لصندوق النقد الدولي" .

(أ) وفّر مرفق التمويل التكميلي (١٩٧٩-١٩٨١) ومرفق سياسة الوصول المعزز (١٩٨١ - إلى الآن) موارد من الأموال التي اقترضها صندوق النقد الدولي من الدول الأعضاء ويدفع عليها الصندوق سعر فائدة أعلى من المكافأة المدفوعة إلى البلدان التي تتمتع بمركز الدائن الصافي في الصندوق . وهكذا ، دفع مستعملو موارد مرفق التمويل التكميلي ومرفق سياسة الوصول المعزز سعر فائدة أعلى من السعر المدفوع على المسحوبات من الموارد العادية ، المُعانة جزئيا . بيد أنه جرى توفير إعانة تصل إلى ٣ نقاط مئوية للبلدان التي تتوفر فيها شروط المؤسسة الانمائية الدولية وما يصل إلى نصف ذلك للبلدان التي يتجاوز فيها نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حدود المؤسسة الانمائية الدولية ولكنه يقلّ عن الحد الاقصى للوفاء بشروط الصندوق الاستثماني ، بغية تخفيض الفائدة على المسحوبات من مرفق التمويل التكميلي لتصل إلى السعر المدفوع على المسحوبات العادية . ولم تكن هناك إعانة على المسحوبات من مرفق سياسة الوصول المعزز .

(ب) انظر المرفق النفطي أدناه ؛ وكانت الإعانة متاحة أصلا للبلدان "الأشد تضررا" حسب تعريف الأمم المتحدة وذلك للمسحوبات في إطار مرفق عام ١٩٧٥ ؛ وامتدت لتشمل جميع مستعملي مرفق عام ١٩٧٥ الذين تتوافر فيهم الشروط أيضا لاستعمال الصندوق الاستثماني ، حسبما تسمح به الموارد ؛ وبلغت الإعانة ٥ في المائة ؛ وانخفضت الفائدة إلى ٣,٧ في المائة ؛ وبلغ أجل الاستحقاق ٧ سنوات وبدأ السداد في ٣,٥ سنة .

(ج) قام الصندوق الاستثماني بمنح قروض خلال الفترة ١٩٧٧-١٩٨١ في إطار برامج تكيُّف مدتها سنة واحدة ، مستخدما أساسا الموارد الآتية من مبيعات صندوق النقد الدولي من الذهب . واستندت الشروط الواجب توافرها إلى معايير الحد الاقصى للدخل الفردي وبلغت آجال استحقاق القروض ١٠ سنوات ، مع بدء السداد في السنة السادسة . وبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة في السنة .

حواشي الجدول ألف - ٣٠ (تابع)

(د) قام مرفق التكيف الهيكلي ومرفق التكيف الهيكلي المعزز (الاول ممـوّل اساسا من التدفقات المرتدة للصندوق الاستئماني والثاني من القروض والمنح) بتقديـم قروض إلى البلدان التي تتوافر فيها شروط المؤسسة الانمائية الدولية وتواجه مشاكـل مزمنة في ميزان مدفوعاتها ؛ وتصرف الأموال على مدى ٣ سنوات (بموجب ترتيبات ورقـة إطار السياسة العامة) ، على أن يبدأ السـداد فـي ٥,٥ سنة وينتهي في ١٠ سنـوات ؛ ويبلغ سعر الفائدة ٠,٥ في المائة .

(هـ) يبلغ أجل الاستحقاق النهائي لها جميعا ٧ سنـوات ويبدأ السـداد فـي ٣,٥ سنة .

(و) مرفق التمويل التعويضي من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٨٨ ؛ ومرفق التمويـل التعويضي والطارئ من آب/أغسطس ١٩٨٨ .

(ز) يساعد في تمويل مشتريات المخزونات الاحتياطية بموجب ترتيبات دوليـة معتمدة للمخزونات الاحتياطية ؛ وقد أنشئ في حزيران/يونيه ١٩٦٩ .

(ح) أنشئ مرفقات نفطيان مستقلان بموارد مقترضة في عامـي ١٩٧٤ و ١٩٧٥ ؛ والبيانات الواردة هنا لا تشمل الترتيبات المُعانة لأشد البلدان تضررا والبلـدان الاخرى المشار إليها أعلاه .

الجدول ألف - ٣١ - الأموال المجمّعة من الأسواق الدولية للائتمان ، ١٩٨١-١٩٩١
(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
مجموع العالم	٢٠٠,٦	١٧٩,١	١٥٧,٨	٢٢٨,٨	٢٧٩,١	٣٢١,٤	٣٠٣,٧	٣٧١,٩	٣٨٥,٣	٣٦١,٤	٤١٧,٢
مجمعة حسب المقترض :											
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١٣٧,٢	١٢٢,٢	١١٣,٣	١٨٢,٥	٢٣١,٣	٢٨٥,٢	٢٦٠,٣	٣٣٠,٣	٣٤٥,٠	٣١٢,٥	٣٦١,٣
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	١,٦	٠,٧	١,١	٣,٤	٥,٣	٣,٩	٣,٧	٤,٣	٤,٧	٤,٧	١,٧
البلدان النامية	٥٥,١	٤٦,٧	٣٥,٨	٣٣,١	٣٩,٣	٣٢,٢	٣٧,٨	٣٦,٨	٣٢,٧	٢٨,٩	٣٩,٥
المؤسسات المتعددة الأطراف	٦,٧	٨,٥	٧,٧	٩,٨	١٣,٢	١٠,١	١١,٩	١٠,٥	١٢,٩	١٥,٤	١٤,٧
مجمعة حسب الصك :											
سندات :	٥٣,٨	٧٥,٥	٧٧,١	١١١,٥	١٦٩,١	٢٢٨,١	١٨٠,٨	٢٣٩,٧	٢٥٥,٨	٢٣٩,٩	٢٩٧,٦
السندات الدولية	٣١,٣	٥٠,٣	٥٠,١	٨١,٤	١٣٦,٥	١٨٧,٧	١٤٠,٥	١٧٨,٩	٢١٢,٩	١٨٠,١	٢٤٨,٥
إصدارات أجنبية وإصدارات خاصة	٢١,٥	٢٥,٢	٢٧,٠	٣٠,١	٣٢,٥	٤٠,٤	٤٠,٣	٥٠,٨	٤٢,٩	٤٩,٨	٤٩,١
قروض	١٤٧,٧	١٠٢,٦	٨٠,٧	١١٧,٣	١١٠,١	٩٣,٣	١٢٢,٩	١٤٢,٣	١٣٩,٥	١٣١,٥	١١٩,٦
قروض مصرفية	٩٤,٦	٩٨,٣	٦٧,٣	٦٣,٠	٦١,١	٦٣,٣	٩١,٧	١٢٥,٦	١٢١,٣	١٢٤,٥	١١٣,٣
تسهيلات أخرى	٥٣,١	٥,٤	١٣,٥	٥٥,٣	٤٨,٩	٣٠,٠	٣١,٣	١٦,٦	٨,٤	٧,٠	٦,٣

المصدر : منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ، "الإحصائيات المالية الشهرية" .

الجدول ألف - ٣٣ - صافي المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية حسب نوعها ، ١٩٨١-١٩٩٠

(بملايين الدولارات والنسب المئوية)

المجموعة المانحة والدولة المانحة	معدل نمو المساعدة الإنمائية الرسمية (بالأسعار وأسعار الصرف في ١٩٨٩)		المساعدة الإنمائية الرسمية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي ١٩٩٠	مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية (بملايين الدولارات) ١٩٩٠	النسبة المئوية لتوزيع المساعدة الإنمائية الرسمية حسب النوع في ١٩٩٠				
	١٩٨١-١٩٨٥	١٩٨٦-١٩٩٠			ثنائية			متعددة الأطراف	
					المنح[أ]	التعاون التقني	القروض	الأمم المتحدة	المؤسسة الإنمائية الدولية
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	١,٦	-٠,٥	..	٦٥,٤	------	٧٨,٩[ب]	------	------	٢١,١[ج]
مجموع بلدان لجنة المساعدة الإنمائية	٣,٦	١,٣	٠,٣٦	٥٥,٤	٦١,٤	٢٢,٤	١٠,٧	٧,٢	٧,٦
مجموع المجموعة الأوروبية ومنها :	٤,٠	٢,٦	٠,٤٩	٣٦,٣	٦١,٧	٢٨,٠	١٠,٢	٥,٤	٦,٦
ألمانيا	٢,٦	٠,٨	٠,٤١	٦,٣	٧١,٤	٢٧,٨	-٠,٩	٤,٥	٨,٤
ايرلندا	٨,٦	-٥,٤	٠,١٦	٠,١	٤٠,٤	١٩,٣	--	٧,٠	٨,٨
ايطاليا	١٣,٤	٧,٣	٠,٣١	٣,٤	٣٨,٠	١١,٤	٣٤,١	٧,٧	٨,٦
بلجيكا	٣,٤	-٠,٣	٠,٤٥	٠,٩	٥٨,٣	٣٣,٤	٣,٣	٧,٦	٩,٨
الدانمرك	٧,٣	٤,٧	٠,٩٣	١,٣	٦٠,٥	٩,٣	-١,١	١٩,٤	٦,٦
فرنسا	٥,٦	٣,٩	٠,٧٩	٩,٤	٦٣,٣	٣٦,٦	٣٠,١	١,٥	٣,٩
المملكة المتحدة	١,٣	-١,٨	٠,٢٧	٣,٦	٥٩,٤	٣٦,٩	-٣,٥	٧,٤	١١,٧
هولندا	-٠,٥	٣,٥	٠,٩٣	٣,٦	٦٨,٦	٣٠,٣	٤,٥	٩,٧	٦,٨
استراليا	٤,٠	-٤,١	٠,٣٤	٠,٩	٧٨,٨	٢٤,٦	--	٨,٠	٠,٣
السويد	٣,٥	٣,٠	٠,٨٨	٣,٠	٧,٩	٩,٠	--	١٨,٨	٦,٣
سويسرا	٧,٣	٣,٩	٠,٣١	٠,٧	٧٠,٩	--	٣,٤	١٥,٦	--
فنلندا	١٥,٩	١٣,٧	٠,٦٣	٠,٨	٥٣,٩	١٣,٣	٥,١	٣٤,٣	٤,٩
كندا	٥,٤	١,٤	٠,٤٤	٣,٦	٩١,١	١٣,٦	-٣٣,٧	١٠,٩	٩,٦
النرويج	٥,٩	٤,٩	١,١٧	١,٣	٦٣,٧	٨,١	--	٣٣,٥	٦,٥
النمسا	١٣,١	-٥,٥	٠,٣٥	٠,٤	٣٩,٩	١٦,٣	٣٥,٦	٦,٤	١٢,١
نيوزيلندا	-٣,٤	-٣,٣	٠,٢٣	٠,١	٨٥,٣	٣٦,٨	--	٨,٤	٥,٣
الولايات المتحدة	٠,٥	٠,٣	٠,٢١	١١,٤	٧٤,٦	٢٣,٥	-١,٣	٦,٦	٨,٤
اليابان	٣,٠	٦,٤	٠,٣١	٩,١	٣٣,٣	١٤,٨	٤١,٦	٥,٣	١١,٠
مجموع الدول غير الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي[د]	..	..	٠,١٦	١,٠	------	٦٤,١[ب]	------	------	٣٥,٩[ج]
البلدان العربية	..	..	..	٦,٣	------	٩٧,٥[ب]	------	------	٢,٥[ج]
المملكة العربية السعودية	..	..	٣,٨٩	٣,٧	------	٩٦,٤[ب]	------	------	٣,٦[ج]
الكويت	..	..	..	١,٧	------	٩٩,٥[ب]	------	------	٠,٥[ج]
الإمارات العربية المتحدة	..	..	٢,٦٣	٠,٩	------	٩٩,٧[ب]	------	------	٠,٣[ج]
جهات أخرى	..	..	..	٠,١	------	٨٣,٣[ب]	------	------	١٦,٧[ج]
بلدان نامية أخرى	..	..	..	٠,٥	------	٦٧,١[ب]	------	------	٣٢,٩[ج]
تايوان ، المقاطعة التابعة للصين	..	..	٠,٠٤	٠,١	------	٩٦,٧[ب]	------	------	٣,٣[ج]
جمهورية كوريا	..	..	٠,٠٣	٠,١	------	٤٢,٩[ب]	------	------	٥٧,١[ج]
الصين	..	..	٠,٠٥	٠,٢	------	٧٣,٣[ب]	------	------	٢٦,٧[ج]
فنزويلا	..	..	٠,٠٩	--	------	٦٥,٩[ب]	------	------	٣٤,١[ج]
الهند	..	..	..	٠,١	------	٥٧,٣[ب]	------	------	٤٢,٧[ج]
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	..	..	..	٢,٢	------	٩٨,٦[ب]	------	------	١,٥[ج]

المصدر : حسابات الأونكتاد ، استنادا الى أعداد مختلفة من نشرة "التعاون الإنمائي" التي تصدرها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي .

(أ) تتضمن التعاون التقني .

(ب) مجموع المساعدة الثنائية الأطراف : المنح والتعاون التقني والقروض .

(ج) مجموع المساعدة المتعددة الأطراف : الأمم المتحدة والمؤسسة الإنمائية الدولية وجهات "أخرى" .

(د) اسبانيا ، وايسلندا ، والبرتغال ، ولكسمبرغ ، واليونان .

الجدول الف - ٣٣ - التوزيع الإقليمي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة من المصادر الرئيسية ، ١٩٨٠-١٩٩٠

(ببلايين الدولارات والنسب المئوية)

المانح والمجموعة المانحة	جميع البلدان النامية		امريكا اللاتينية		افريقيا		غرب آسيا		جنوب وشرق آسيا		البحر المتوسط	
	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠	١٩٨٠-١٩٨١	١٩٨٩-١٩٩٠
مجموع المساعدة الإنمائية (ببلايين الدولارات)	٦٥,٥	٩٨,٩	٧,٦	١٣,٠	٢٣,١	٤٣,٥	٢٣,٢	٢٨,٦	١٠,٤	٧,٨	١,٨	١,٦
النسبة المئوية لحصص كل من :												
المساعدة الثنائية من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية	٤٩,٧	٦٤,٦	٥٧,١	٨٣,٥	٦٣,٠	٦٦,٥	٤٩,١	٧٠,٥	٢٣,٩	٥١,٧	٧١,١	٥٧,٣
استراليا	١,٥	١,٤	--	--	٠,٣	٠,٤	٤,١	٤,٣	--	٠,١	--	--
المانيا	٦,٣	٦,٦	٨,١	٨,١	٧,٠	٦,٧	٤,٦	٥,٩	٢,٧	٦,٨	٣٥,٠	٢٤,٩
ايرلندا	--	--	--	--	٠,١	٠,١	--	--	--	--	--	--
إيطاليا	٠,٣	٣,٨	٠,٣	٦,٥	٠,٧	٥,٧	--	١,٣	٠,١	٠,٨	١,٥	٣,٦
بلجيكا	١,٣	٠,٧	٠,٥	٠,٥	٣,٦	١,٣	٠,٦	٠,٣	٠,١	--	٠,٩	٠,٤
الدانمرك	٠,٦	١,٠	٠,١	٠,٣	١,١	١,٤	٠,٧	٠,٩	٠,١	٠,٣	--	--
السويد	١,٧	٢,١	٠,٧	٣,٠	٢,٩	٢,٩	٣,٠	٣,١	--	٠,٥	٠,٧	--
سويسرا	٠,٤	٠,٨	٠,٥	١,٠	٠,٦	١,٠	٠,٤	٠,٨	٠,١	٠,٤	٠,٦	٠,٣
فرنسا	١٠,١	١٣,٣	٢١,٣	٣١,٧	١٧,٤	١٨,٤	٤,٦	٧,٧	٠,٨	٢,١	٣,٣	٧,١
فنلندا	٠,٣	٠,٨	٠,١	٠,٥	٠,٤	١,٣	٠,٣	٠,٦	--	٠,٣	٠,١	٠,٤
كندا	١,٦	٢,١	١,٨	٣,١	٢,٣	٣,٣	١,٩	٣,٣	--	٠,٥	١,١	--
المملكة المتحدة	٣,٤	٣,٣	١,٧	١,٦	٤,٣	٣,٩	٤,٧	٣,٩	٠,٤	٠,٦	٣,٨	-٠,٨
النرويج	٠,٧	١,١	٠,٣	١,٠	١,٣	١,٧	٠,٨	٠,٨	--	--	٠,٦	٠,١
النمسا	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٣	٠,٥	٠,٣	٠,٦	٠,٨	٠,٦	٠,٥	٣,٤	٤,٣
نيوزيلندا	٠,١	٠,١	--	--	--	--	٠,٤	٠,٤	--	--	--	--
هولندا	٣,٣	٣,٠	٧,٥	٥,٣	٣,٤	٢,٨	٣,٤	٣,٥	٠,٤	١,١	٠,٣	٠,٣
الولايات المتحدة	١١,٣	١٢,٤	١٠,١	٣١,٤	١٤,٣	١٢,٤	٦,٤	٦,٣	١٦,٨	٣٤,٧	١٧,٠	٧,٥-
اليابان	٦,٣	١٢,٧	٣,٩	٩,٤	٣,١	٥,٣	١٣,٦	٣٩,٩	٠,٨	٣,١	٣,٨	٣٥,٤
المساعدة المتعددة الأطراف من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الانمائية	٣١,٦	٣٣,٣	٣٣,٤	١٧,٥	٣٣,٦	٣٦,٥	٣٨,٧	٣٩,٧	٦,٧	١١,٣	٦,٣	٣,٥
المساعدة الثنائية من البلدان العربية	١٧,١	٦,٤	٠,٣	--	١٣,٨	٦,٨	٣,٧	٠,١	٦٩,٠	٣٦,٣	٢١,٧	٤٠,١
المساعدة المتعددة الاطراف من البلدان العربية	١,٠	٠,١	٠,٦	--	١,٦	٠,٣	٠,٤	٠,١-	١,٤	٠,٨	١,١	--
أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي	١٠,٦	٥,٥	١٨,٨	--	--	--	١٨,١	--	--	--	--	--
مجموع المساعدة الإنمائية الرسمية	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : حسابات الأونكتاد ، استنادا الى بيانات مقدمة من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الإقتصادي .

الجدول الف - ٣٤ - الموارد المرتبط بها من قبل المؤسسات الإنمائية المتعددة الاطراف ، ١٩٨١-١٩٩١(أ)

(بملايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
المؤسسات المالية	١٨ ٦٦٨	١٨ ٣٣٩	٢٢ ٠٣٦	٢٠ ٣٠٠	٢٣ ٨٠٩	٢٤ ٩٦٠	٢٦ ٦٤٠	٢٧ ٦٥٥	٢٢ ٥١٨	٢٤ ٨٦٢	٢٩ ٨٤٠
مصرف التنمية الافريقي	٦٣٦	٧٦٦	٨٩٩	٨٩٧	١ ١٥٤	١ ٦٤٠	٢ ١٤٠	٢ ١٧٦	٢ ٠٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٢٨٨
مصرف التنمية الاسيوي	١ ٦٩٤	١ ٧٠٢	١ ٩٢٣	٢ ٢٥٧	١ ٨٤٥	٢ ٠٤٤	٢ ٥٠٨	٢ ٢٤١	٢ ٧٠٩	٤ ٠٦٧	٥ ١١٧
مصرف التنمية الكاريبي	٤٢	٤٥	٤٨	٦٥	٥٠	٦٧	٤١	٧٤	٧٣	١٢٤	١١٢
مصرف التنمية للبلدان الامريكية	٢ ٥٢٤	٢ ٧٩٣	٣ ٠٩٩	٣ ٦١٥	٣ ١٠٢	٣ ٠٥٧	٣ ٤٠٨	١ ٧٣٨	٢ ٦٩٤	٤ ٠٠٥	٥ ٦٦١
ومنها :											
مؤسسة الاستثمار للبلدان الامريكية	-	-	-	-	-	-	-	-	١٥	٦٧	١٠٢
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	٢٧٧	٣٣٨	٢٨٣	٢١١	١٣١	١٤٧	٢٣٣	٢٤٤	٢٧٧	٣٣٣	٢٨١
مجموعة البنك الدولي :	١٣ ٣٨٥	١٣ ٦٩٥	١٥ ٧٨٦	١٣ ٢٥٥	١٧ ٥٢٧	١٨ ٠٠٥	١٩ ٣١٠	٢٠ ١٨٣	٢٢ ٧٦٥	٢٣ ٠٤٣	٢٥ ٣٨١
البنك الدولي للإنشاء والتعمير	٨ ٩٠٥	٩ ٣٩٨	١١ ٧٣١	٩ ٤٤٨	١٢ ٩٥٢	١٣ ٥٩٣	١٤ ٠٦٦	١٤ ٤١١	١٦ ٢٥١	١٥ ١٧٦	١٧ ٠٢١
المؤسسة الإنمائية الدولية	٣ ٦٨٨	٢ ٨٣٣	٣ ١١٢	٣ ٢٢٣	٣ ٥٤١	٣ ٣٧٣	٣ ٨٤١	٤ ٣٥٠	٤ ٩٢٤	٦ ٣٠٠	٧ ١٦٠
المؤسسة المالية الدولية	٧٩٣	٤٦٥	٩٥٣	٥٨٥	١ ٠٣٤	١ ٠٣٩	١ ٤٠٣	١ ٤٣١	١ ٥٩٠	١ ٥٦٧	١ ٣٠٠
الوكالات التنفيذية التابعة للامم المتحدة	١ ٨٣٩	١ ٩٤٧	١ ٧٣٣	٢ ٠٢٨	٢ ٠٣٣	١ ٩٣٣	٢ ٢٤٣	٢ ٧٦٣	٢ ٨٥١	٣ ٠١٣	٣ ٩٧٨
برنامج الامم المتحدة الإنمائي(ب)	٦٩٦	٦٣١	٥٢٧	٥٣١	٥٦٧	٦٥٦	٨٠٩	٩٤٣	١ ٠٦٣	١ ١١١	١ ١٥٩
صندوق الامم المتحدة للسكان	١٣٧	١١٥	١١٧	١٣٤	١٤١	١١٦	١٣٤	١٦٩	١٩٤	٢١١	٢١٣
منظمة الامم المتحدة للطفولة	٣٩٥	٤٠٥	١٨٣	٢٠٤	٤٥٣	٣٤٨	٣٣٠	٤٥٤	٤٩٨	٥٤٥	٩٤٧
برنامج الاغذية العالمي	٧٣١	٨٠٦	٨٩٦	١ ١٥٩	٨٧٣	٩١٣	٩٦٩	١ ١٩٨	١ ٠٩٦	١ ١٤٥	١ ٦٦٠
مجموع الارتباطات	٣٠ ٥٠٧	٣٠ ٢٨٦	٣٣ ٧٥٨	٣٣ ٣٢٨	٣٥ ٨٤١	٣٦ ٨٩٣	٣٨ ٨٨٣	٣٠ ٤١٨	٣٥ ٣٦٩	٣٧ ٨٧٤	٤٣ ٨١٨
بند تذكيري :											
الارتباطات بوحدات القوة الشرائية لعام ١٩٨٠(ج)	٣١ ٨١٦	٣٣ ٠٥٠	٣٦ ٦٩٤	٣٥ ٩٦٣	٣٠ ٠٤٨	٣٦ ١١٠	٣٤ ٨٩٨	٣٤ ٥٣١	٣٨ ٧٠٥	٣٧ ٨٤٩	٣٣ ٢١٩

المصدر : التقارير السنوية والمعلومات المقدمة من المؤسسات المختلفة .

(أ) القروض والمنح والمساعدة التقنية والمشاركة في رأس المال ، حسب الاقتضاء ؛ وجميع البيانات محسوبة على أساس سنة تقويمية .

(ب) تشمل الصناديق التي يديرها برنامج الامم المتحدة الإنمائي .

(ج) مجموع الارتباطات بعد خصم التضخم حسب ؛ قام الامم المتحدة القياسية لاسعار تصدير المصنوعات بدولارات البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، ١٩٨٠ = ١٠٠ .

الجدول ألف - ٣٥ - الديون الخارجية للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١-١٩٩١

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١(أ)
						جميع البلدان(ب)					
ديون طويلة الأجل	٥٤٨,٥	٦٢١,٤	٧٣١,٣	٧٥٣,٥	٨٣٩,٦	٩٤٤,٩	١ ٠٦٧,٣	١ ٠٥٠,٤	١ ٠٤٩,٩	١ ٠٥٦,١	١ ٠٦٠,٩
تساهلية	١٥٠,٢	١٦١,٧	١٧٦,٢	١٦٩,٦	١٩٣,٧	٢٢٢,٤	٢٦٦,٩	٢٧٦,٧	٢٩٠,٣	٣٧٩,٦	..
شنائية	١٢٢,٢	١٣٠,٥	١٤١,٩	١٣٣,٤	١٥١,٣	١٧٤,٠	٢٠٩,٩	٢١٦,٤	٢٣٤,١	٣٠٤,٣	..
متعددة الأطراف(ج)	٣٨,٠	٣١,٢	٣٤,٣	٣٧,٣	٤٣,٦	٤٨,٥	٥٧,١	٦٠,٣	٦٦,٣	٧٥,٣	..
رسمية ، غير تساهلية	٩٢,٣	١١٠,٦	١٣٥,٦	١٤٧,٦	١٨٠,١	٢١٨,٩	٢٦٣,٨	٢٥٣,٥	٢٥٧,٧	٣٧٩,٦	..
شنائية	٤٥,٨	٥١,٨	٦١,٠	٦٩,٣	٨٠,١	٩٤,٨	١١٤,٠	١١٠,٧	١١٥,٣	١١٧,٩	..
متعددة الأطراف	٣٣,١	٣٩,١	٤٥,٦	٤٧,٤	٦٤,٦	٨٦,٣	١١١,٤	١٠٩,٥	١١٣,٩	١٣١,٥	..
صندوق النقد الدولي	١٤,٣	١٩,٧	٢٩,١	٣١,٠	٣٥,٤	٣٧,٨	٣٨,٤	٣٣,٣	٢٨,٥	٣٠,٣	٣٠,٣
خاصة	٣٠٦,١	٣٤٩,٠	٤٠٩,٥	٤٣٦,٣	٤٦٥,٧	٥٠٣,٦	٥٣٦,٥	٥٣١,٣	٥٠١,٩	٤٩٦,٨	٤٨٧,٥
ديون قصيرة الأجل	١٤٨,٩	١٦٤,٤	١٢٨,٣	١٣١,١	١٣٠,٨	١٣٥,٦	١٤٤,٣	١٥٠,٨	١٦٥,٤	١٩٤,٤	١٩٨,٩
مجموع الديون الخارجية	٦٩٧,٤	٧٨٥,٨	٨٥٩,٦	٨٨٤,٦	٩٧٠,٤	١ ٠٧٠,٥	١ ٢١١,٣	١ ٢٠١,٣	١ ٢١٥,٤	١ ٢٥٠,٥	١ ٢٥٩,٩
						افريقيا					
ديون طويلة الأجل	١٠٨,٨	١٣١,٩	١٣٣,٥	١٣٦,٦	١٥٩,٦	١٨٧,٣	٢٣٧,٦	٢٣٠,٩	٢٣٧,٦	٢٤٨,٣	٢٤٥,٤
تساهلية	٣٩,٠	٤٣,٤	٤٤,٩	٤٥,٠	٥٣,٣	٦٠,٣	٧٣,٣	٧٥,٤	٨٠,٩	٩٠,٠	..
شنائية	٣٩,٧	٣١,٩	٣٣,٣	٣٣,٥	٣٧,٨	٤٣,٣	٥١,٠	٥٣,٥	٥٥,٠	٦٠,٨	..
متعددة الأطراف(ج)	٩,٣	١٠,٥	١١,٧	١٢,٥	١٤,٤	١٧,١	٢١,٤	٢٣,٠	٢٥,٩	٣٩,٣	..
رسمية ، غير تساهلية	٢٥,٠	٣٠,٠	٣٦,٧	٤٠,٥	٥٠,٣	٦٤,٣	٨١,٦	٨٠,٦	٨٤,٧	٨٤,٩	..
شنائية	١٥,٣	١٨,٣	٢٢,٧	٢٦,١	٣١,٨	٤١,٥	٥٣,٣	٥٣,٦	٥٧,٦	٥٥,٦	..
متعددة الأطراف	٥,٨	٦,٧	٧,٨	٨,٠	١١,١	١٥,٣	٢٠,١	١٩,٦	٢٠,٥	٢٣,٣	..
صندوق النقد الدولي	٣,٩	٥,٠	٦,١	٦,٤	٧,٣	٧,٦	٨,٣	٧,٤	٦,٦	٦,١	٥,٧
خاصة	٤٤,٨	٤٩,٥	٥٠,٨	٥٠,١	٥٧,١	٦٣,٦	٧٣,٧	٧٤,٨	٧١,٩	٧٣,٣	٦٧,٧
ديون قصيرة الأجل	١٨,١	١٩,٣	٣٠,٤	٣٣,٦	٣٤,١	٣٥,٦	٣٣,٧	٣٥,٠	٣٨,٤	٣٩,٥	٣٩,٣
مجموع الديون الخارجية	١٣٦,٩	١٤١,١	١٥٣,٨	١٥٩,٣	١٨٣,٦	٢١٣,٠	٢٥١,٣	٢٥٥,٨	٢٦٦,٠	٢٧٧,٧	٢٧٤,٧
						آسيا					
ديون طويلة الأجل	١٦٥,٦	١٩٠,٣	٢١٤,٨	٢١٩,٦	٢٥٣,٧	٢٩٣,٥	٣٣١,٥	٣٣٣,٣	٣٣٩,٩	٣٤٧,٣	٣٦٠,٧
تساهلية	٧٠,٣	٧٥,١	٨٣,١	٧٨,٣	٩٠,٠	١٠٣,٥	١٣٦,٦	١٣٣,٣	١٣٠,٣	١٣٠,٧	..
شنائية	٥٦,٣	٥٩,٤	٦٤,٧	٥٩,١	٦٨,٠	٧٩,٠	٩٨,٦	١٠٣,٧	١٠٦,٣	٩٣,٦	..
متعددة الأطراف(ج)	١٣,٩	١٥,٧	١٧,٤	١٩,١	٢٣,٠	٢٤,٥	٢٨,٠	٢٩,٥	٣١,٩	٣٧,١	..
رسمية ، غير تساهلية	٣٩,٧	٣٦,٣	٤٣,٧	٤٤,٣	٥٠,٤	٥٧,٧	٦٣,٧	٥٥,١	٥٤,٤	٦١,٠	..
شنائية	١٣,٩	١٥,٩	١٧,٧	١٩,٦	٢٠,٦	٢١,٨	٢١,٣	١٥,٩	١٤,٠	١٤,٣	..
متعددة الأطراف	٩,٦	١١,٩	١٤,٦	١٤,٩	١٩,٧	٢٥,٣	٣٣,١	٣٣,٤	٣٤,٩	٤١,٣	..
صندوق النقد الدولي	٦,٣	٨,٥	١٠,٤	٩,٧	١٠,١	١٠,٦	٩,٤	٦,٨	٥,٥	٥,٤	٥,٧
خاصة	٦٥,٦	٧٨,٩	٩٠,٠	٩٧,٣	١١٣,٣	١٣١,٣	١٤٢,٣	١٤٦,٠	١٤٧,٣	١٥٥,٥	١٥٨,١
ديون قصيرة الأجل	٣٨,٦	٤٧,١	٤٩,٤	٥٠,٣	٥١,٧	٥١,٩	٦١,٨	٦٣,٤	٦٥,٠	٧٥,٩	٧٩,٤
مجموع الديون الخارجية	٢٠٤,٣	٢٣٧,٥	٢٦٤,٣	٢٦٩,٩	٣٠٥,٤	٣٤٤,٤	٣٩٣,٣	٣٩٦,٧	٤٠٤,٩	٤٣٣,١	٤٤٠,١

(يتبع)

الجدول ألف - ٣٥ (تابع)

(ببلايين الدولارات)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[أ]
البلدان الافريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى											
ديون طويلة الاجل	٤٥,٨	٥٠,١	٥٥,٠	٥٨,٣	٦٩,٩	٨٣,٦	١٠٠,٠	١٠١,٠	١٠٥,٤	١١٨,٧	١٣١,٣
تساهلية	١٧,٦	١٩,١	٢١,٣	٢٣,٣	٢٧,٥	٣٣,١	٤١,٦	٤٣,٨	٤٨,٣	٥٧,٧	..
ثنائية	١١,٤	١٢,٥	١٣,٣	١٤,٤	١٧,١	٢٠,٣	٢٤,٨	٢٥,٣	٢٧,٠	٣١,٩	..
متعددة الاطراف[ج]	٦,٣	٦,٦	٨,٠	٨,٨	١٠,٤	١٢,٩	١٦,٨	١٨,٥	٢١,٣	٢٥,٨	..
رسمية ، غير تساهلية	١٢,٦	١٤,٣	١٧,٨	١٨,٧	٢٣,١	٢٨,١	٣٤,٥	٣٣,٦	٣٣,٣	٣٦,٣	..
ثنائية	٦,٣	٦,٧	٨,٧	٩,٣	١١,٦	١٤,٨	١٨,٩	١٩,٠	٢٠,٠	٢٢,٣	..
متعددة الاطراف	٣,٠	٣,٥	٤,٠	٤,١	٥,٥	٦,٩	٩,٠	٨,٦	٨,٦	٩,٦	..
صندوق النقد الدولي	٣,٤	٤,٠	٥,١	٥,٣	٦,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٠	٤,٧	٤,٤	٣,٥
خاصة	١٥,٦	١٦,٨	١٦,٠	١٦,٣	١٩,٣	٢١,٤	٢٣,٩	٢٣,٦	٢٣,٨	٢٤,٧	٢٣,٧
ديون قصيرة الاجل	٦,٤	٦,٧	٦,٣	٧,٥	٩,٣	٩,٩	١٢,٦	١٣,٤	١٦,٦	١٨,٩	١٨,٨
مجموع الديون الخارجية	٥٣,٣	٥٦,٨	٦١,٣	٦٥,٦	٧٩,٣	٩٣,٥	١١٣,٦	١١٤,٤	١٢٣,٠	١٣٧,٦	١٤٠,٠
أمريكا اللاتينية											
ديون طويلة الاجل	٣٣١,٧	٣٦٣,٩	٣٣٤,٠	٣٤٧,٣	٣٦٧,٤	٣٩٨,٥	٤٣٩,٧	٤٠٧,٠	٣٩١,٠	٣٧٧,٣	٣٧٣,٣
تساهلية	٣٠,٤	٣٣,٣	٣٥,١	٣١,٨	٣٥,١	٣٩,٥	٤٤,٦	٤٥,٤	٤٦,٥	٣٣,٩	..
ثنائية	٣٦,٦	٣٨,٣	٣٠,٨	٣٧,٣	٣٠,١	٣٤,١	٣٨,٨	٣٩,٥	٤٠,٤	٣٧,٣	..
متعددة الاطراف[ج]	٣,٨	٤,٠	٤,٣	٤,٦	٥,٠	٥,٤	٥,٧	٥,٨	٦,٣	٦,٦	..
رسمية ، غير تساهلية	٢٥,٤	٣١,٠	٤٣,١	٤٨,٨	٦٣,٧	٧٧,١	٩٦,٨	٩٦,٣	٩٨,٧	١١٣,٩	..
ثنائية	١١,٣	١٣,٣	١٥,٦	١٨,٣	٢٣,١	٢٥,٣	٣٣,٨	٣٤,٩	٣٧,٠	٤١,٣	..
متعددة الاطراف	١٣,٧	١٥,٧	١٧,٧	١٩,٠	٢٦,١	٢٥,٦	٤٥,٨	٤٥,٠	٤٦,١	٥٣,٦	..
صندوق النقد الدولي	١,٥	٢,٩	٨,٨	١١,٥	١٤,٥	١٦,٣	١٨,١	١٦,٣	١٥,٦	١٨,١	١٧,١
خاصة	١٧٥,٩	٢٠٠,٧	٢٤٦,٩	٢٦٦,٧	٢٦٩,٦	٢٨٣,٠	٢٨٨,٤	٢٦٥,٣	٢٤٥,٨	٢٣٠,٥	٢٣٣,٧
ديون قصيرة الاجل	٨٥,٥	٩٣,١	٦٣,٥	٥١,٣	٤٥,٨	٣٦,٨	٤٥,٣	٥٠,٥	٦١,٠	٧٠,٤	٧٣,٣
مجموع الديون الخارجية	٣١٧,٣	٣٥٦,١	٣٨٦,٥	٣٩٨,٥	٤١٣,٣	٤٣٥,٣	٤٧٥,٠	٤٥٧,٥	٤٥٣,١	٤٤٧,٧	٤٤٤,٩
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون											
ديون طويلة الاجل	٣٤٦,٠	٣٨٠,٧	٣٤١,٤	٣٦٧,٠	٣٩٣,٥	٤٣٣,٨	٤٧٥,٨	٤٥١,٣	٤٣٦,٣	٤٤١,٩	٤٣٩,٧
تساهلية	١٥,٨	١٦,٣	١٦,٣	١٦,٠	١٨,٩	٢٣,١	٢٥,٣	٢٥,٣	٢٥,٦	٢٩,٣	..
ثنائية	١٢,٨	١٣,٣	١٣,١	١٣,٨	١٥,٥	١٩,٤	٢١,٤	٢١,٥	٢١,٧	٢٤,٧	..
متعددة الاطراف[ج]	٣,٩	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٤	٣,٧	٣,٩	٣,٨	٣,٩	٤,٥	..
رسمية ، غير تساهلية	٣٩,١	٣٥,٣	٤٧,٤	٥٥,٣	٧١,٤	٩٤,٣	١٢٠,٥	١١٨,٧	١٣٦,٠	١٤٥,٣	..
ثنائية	١٠,٤	١١,٠	١٤,٥	١٨,٨	٢٣,١	٣٣,٧	٤٤,٣	٤٦,٥	٥٣,١	٦٠,٨	..
متعددة الاطراف	١٥,٣	١٨,٧	٢١,٤	٢٣,٦	٣٠,٩	٤٣,٤	٥٥,٣	٥٣,٦	٥٥,٦	٦٥,٠	..
صندوق النقد الدولي	٣,٥	٥,٥	١١,٥	١٣,٩	١٧,٤	١٩,٣	٢١,٠	١٨,٦	١٧,٤	١٩,٤	١٨,٠
خاصة	٣٠١,١	٣٣٩,٣	٣٧٧,٨	٣٩٥,٧	٣٠٣,٣	٣١٦,٤	٣٣٠,٠	٣٠٧,٣	٢٨٥,٨	٢٦٧,٤	٢٦٨,٤
ديون قصيرة الاجل	٩٩,٧	١٠٥,٤	٧٥,٠	٦٤,٤	٥٧,٠	٤١,٣	٤٥,٩	٥٠,٣	٦٠,٣	٧١,٨	٦٥,٠
مجموع الديون الخارجية	٣٤٥,٧	٣٨٦,١	٤١٦,٤	٤٣١,٤	٤٥٠,٥	٤٧٥,٥	٥٣١,٧	٥٠١,٥	٤٩٦,٥	٥١٣,٧	٥٠٤,٧

حواشي الجدول ألف - ٣٥

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي .

(أ) تقديرية .

(ب) ديون ١٢٢ بلدا مستخرجة أساسا من بيانات "نظام التبليغ عن المدينين" في البنك الدولي (١٠٧ بلدان) . وبالنسبة للبلدان غير المشمولة بهذا النظام ، استخرجت البيانات من "نظام التبليغ عن الدائنين" في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (١٥ بلدا) لكنها مع ذلك لا تتضمن الديون المصرفية غير المضمونة المستحقة للمراكز المالية الخارجية ، ومعظمها ليس من ديون الاقتصادات المحلية .

(ج) تشمل المرافق التساهلية لصندوق النقد الدولي .

الجدول الف - ٣٦ - مؤشرات الديون ومدفوعات خدمة الديون للبلدان النامية المستوردة لرأس المال ، ١٩٨١ - ١٩٩١

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١[أ]
					مؤشرات الديون (النسب المئوية)						
نسبة الديون الخارجية الى الناتج القومي الاجمالي											
جميع البلدان	٣٠,٨	٣٥,٩	٤٠,٧	٤١,٣	٤٤,٦	٤٨,٢	٥٠,١	٤٣,٩	٤٠,١	٣٨,٦	٣٦,٠
ومنها :											
افريقيا	٤٤,٤	٤٨,٢	٥٢,٥	٥٣,٣	٥٩,٩	٧٤,٩	٩٣,٤	٩٦,١	٩٩,٨	٩٨,٢	٩٩,٦
آسيا	٢١,٣	٢٤,٤	٢٧,٦	٢٦,١	٢٩,٢	٣٠,٦	٣٢,١	٢٧,٥	٢٥,٣	٢٦,١	٢٦,٥
امريكا اللاتينية	٣٧,٣	٥٠,٣	٦٣,٦	٥٩,١	٦٠,٩	٦٣,٩	٦٤,٠	٥٣,٩	٤٧,٤	٤٠,٧	٣٧,٣
بلدان تذكيريان :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٣٥,٦	٤٣,٦	٥٥,٥	٥٥,٨	٥٧,٩	٦١,٦	٦٥,٤	٥٥,٤	٤٨,٦	٤٣,٦	٤٣,١
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٥٣,٣	٥٩,٥	٦٤,٣	٦٦,٣	٧٦,٤	٨٠,٧	٩٣,٣	٩٤,٦	٩٩,٩	١٠٩,٥	١٠٤,٧
نسبة الديون الخارجية الى الصادرات											
جميع البلدان	١٣٣,١	١٥٦,٤	١٧١,٦	١٦١,٩	١٨٠,٩	١٩٩,٨	١٨٦,٣	١٥٧,٤	١٤٢,١	١٣٣,٨	١٣٣,٦
ومنها :											
افريقيا	١٤٦,٣	١٨٠,٠	١٩٧,٥	١٩٤,٣	٢٢٤,٠	٢٠٣,١	٢٢٥,٣	٢٢٠,١	٣٠٨,٣	٢٦٣,١	٢٦٠,٣
آسيا	١٣١,٣	١٤٤,٦	١٥٥,٣	١٤٥,٨	١٧٣,٩	١٨٣,٦	١٦٩,١	١٤٣,٦	١٣٣,٠	١٢٨,٣	١٢٤,٤
امريكا اللاتينية	٢٣٣,١	٢٨٩,٨	٣٣٨,٥	٣٠٥,٨	٣٣١,٧	٣٩٩,٣	٣٨٨,٨	٣٣٣,١	٢٩٠,٥	٢٦٦,٧	٢٨٠,٦
بلدان تذكيريان :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٢٠٠,٣	٢٥١,٥	٢٨٧,٣	٢٧١,٣	٢٨٩,٣	٢٤٣,٠	٢٣٤,٧	٢٨٥,٥	٢٤٨,٧	٢٣٣,٩	٢٣٠,٦
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٩٠,٧	٢٣٣,٧	٢٤٧,٣	٢٣٦,٨	٢٧٥,٨	٣١٤,٦	٣٥٠,٩	٣٤٥,٦	٣٤٤,٦	٣٦٥,٥	٣٧٦,١
نسبة خدمة الديون الى الصادرات											
جميع البلدان	٢١,٣	٢٤,٠	٢٣,٩	٢٣,٤	٢٣,٨	٢٤,٦	٢٣,٠	٢٠,٣	١٦,٩	١٥,٣	١٥,٨
ومنها :											
افريقيا	١٨,٧	٢١,٨	٢٤,٠	٢٥,٦	٢٦,٤	٣٠,٠	٢٤,٩	٢٨,٤	٢٧,٣	٢٤,٠	٢٥,٦
آسيا	١١,٦	١٣,٩	١٣,٣	١٣,٩	١٦,١	١٥,٨	١٥,٥	١٣,١	١٠,٥	١٠,٠	٩,٣
امريكا اللاتينية	٤٠,٤	٤٧,٧	٤٣,٣	٣٩,٣	٣٧,٦	٤٣,٣	٣٧,٥	٣٩,٥	٣٩,٣	٣٥,٣	٣٩,٤
بلدان تذكيريان :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون	٣٧,١	٤٤,٩	٤٠,٨	٣٩,٣	٣٧,٠	٤٠,٨	٤٤,٨	٣١,٤	٣٧,٧	٣٣,٦	٣٥,٣
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١٩,٩	٢٠,٨	٢٣,٤	٢٠,٦	٢٣,٧	٢٧,٤	٢٤,٠	٢٤,٠	٢١,١	١٨,٦	١٩,٠

(يتبع)

الجدول ألف - ٣٦ - (تابع)

	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
					مدفوعات خدمة الديون						
					(ببلايين الدولارات)						
جميع البلدان											
مجموع خدمة الديون	١٠٦,٩	١١٥,٠	١٠٨,٩	١١٧,٥	١٢٣,٩	١٢٧,١	١٣٧,١	١٤٧,٣	١٣٧,٩	١٣٩,٥	١٤٧,٦
مدفوعات الفائدة	٦٠,٣	٦٧,٥	٦٤,٣	٦٨,٥	٦٨,٣	٦٣,٧	٦٣,٣	٧٣,١	٦٦,٤	٦٣,٨	٧١,٣
ومنها :											
غير تساهلية	٥٧,٨	٦٥,٦	٦٢,٥	٦٦,٧	٦٥,٩	٦١,٠	٦٠,٠	٧٠,٣	٥٨,٠	٥٥,٠	..
حسب المنطقة :											
افريقيا											
مجموع خدمة الديون	١٥,٦	١٦,٤	١٧,٥	١٩,٨	٢١,٦	٢١,٠	١٩,٣	٢٣,٧	٢٣,٥	٢٥,٤	٢٧,٤
مدفوعات الفائدة	٧,٩	٧,٩	٨,٠	٩,٠	٨,٨	٨,٥	٧,٤	٩,٨	٩,٨	٩,٧	١١,٠
ومنها :											
غير تساهلية	٧,٣	٧,٥	٧,٥	٨,٥	٨,٣	٧,٨	٦,٨	٩,٠	٨,٩	٨,٩	..
آسيا											
مجموع خدمة الديون	٣٧,٧	٣٠,٥	٣٣,٣	٣٥,١	٤٣,٣	٤٧,١	٥٨,٨	٥٥,٥	٥٤,٧	٥٦,٨	٥٨,٣
مدفوعات الفائدة	١٥,٤	١٧,٥	١٧,٠	١٨,٧	١٩,٧	١٩,٨	٢١,٦	٢٣,٤	٢٤,٧	٢٥,٠	٢٧,٣
ومنها : غير تساهلية	١١,٠	١٤,٨	١٤,٥	١٦,٣	١٦,٧	١٦,٤	١٧,٦	١٩,٥	٢٠,٨	٢٠,٦	..
أمريكا اللاتينية											
مجموع خدمة الديون	٥٦,٣	٥٩,٨	٥١,٠	٥٣,٥	٤٨,٦	٤٨,٦	٤٧,٠	٥٥,٣	٤٥,٩	٤٣,٥	٤٨,١
مدفوعات الفائدة	٣٣,٣	٣٧,٩	٣٥,١	٣٥,٦	٣٥,٣	٣٠,٤	٢٨,٨	٣٣,٨	٣٦,١	٣٣,٧	٣٦,٧
ومنها :											
غير تساهلية	٣٣,٩	٣٧,٧	٣٤,٩	٣٥,٣	٣٤,٩	٣٠,١	٢٨,٤	٣٣,٤	٣٥,٩	٣٣,٠	..
بنود تذكيرية :											
خمسة عشر بلدا مثقلا بالديون											
مجموع خدمة الديون	٦٤,٠	٦٨,٩	٥٩,١	٦٣,٤	٥٧,٧	٥٦,٦	٥٤,٣	٦٣,٩	٥٥,٣	٥١,٧	٥٥,٣
مدفوعات الفائدة	٣٨,٠	٤٣,١	٣٩,٦	٤١,٦	٣٩,٨	٣٤,٣	٣٣,٥	٣٨,٩	٣١,٤	٢٧,٦	٢١,٠
ومنها :											
غير تساهلية	٣٧,٦	٤٢,٨	٣٩,٣	٤١,٣	٣٩,٥	٣٤,٠	٣٣,٣	٣٨,٥	٣١,١	٢٧,١	..
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى											
مجموع خدمة الديون	٥,٤	٥,٣	٥,٥	٥,٩	٦,٨	٨,١	٧,٧	٧,٩	٧,٥	٧,١	٦,٦
مدفوعات الفائدة	٢,٧	٢,٨	٢,٦	٢,٨	٣,٠	٣,٤	٣,٠	٣,٣	٣,٠	٣,٩	٣,٩
ومنها :											
غير تساهلية	٢,٥	٢,٥	١,٦	٢,٧	٢,٨	٣,٠	٢,٦	٢,٨	٢,٦	٢,٥	..

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى بيانات صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي .

(أ) تقديرات أولية .

الجدول ألف - ٣٧ - إعادة تنظيم الديون مع الدائنين الرسميين ، ١٩٨٣-١٩٩١

	١٩٨٣	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
عدد الاتفاقات	٥	١٥	١٤	٢٢	١٩	١٧	١٥	٢٤	١٧	١٤
مجموع البلدان النامية										
البلدان ذات الدخل المتوسط	-	٤	٢	٩	٣	٤	٣	٥	١	٢
البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى	-	٣	٥	٤	٦	٥	٣	٥	٦	٨
البلدان ذات الدخل المنخفض	٥	٨	٧	٩	١٠	٧	٨	١٣	٩	٣
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٥	٩	٩	١٠	١٥	٩	٩	١٦	٩	٦
المبالغ المعاد جدولتها[أ] (بملايين الدولارات)										
مجموع البلدان النامية	٤٢٨	٨ ٦٤٤	٣ ٧٦٤	٦ ٤٥٧	١٢ ١٨٣	١٩ ٩٦٩	٩ ٣٦٣	١٨ ٦٠٠	٦ ٠٧٥	٤٣ ٧٠٨[ب]
البلدان ذات الدخل المتوسط	-	٤ ١٧٣	٧٠٤	٣ ٧٨٩	٣ ٢٠١	٦ ٦٧٠	٦ ٧٢١	٦ ٠١٦	٢٠٠	١ ٨٢٥
البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى	-	١ ٦٣٥	١ ٩٣٩	١ ٦٩٣	٧ ٥٠٣	١٠ ٩٦٣	١ ٣٤٢	٩ ٣١٢	٣ ٣٣٠	٤١ ٠٦٣[ب]
البلدان ذات الدخل المنخفض	٤٢٨	٢ ٨٣٧	١ ١٢١	٩٧٦	٢ ٤٨٠	١ ٩٨٧	٩٧٣	٢ ٥١٨	٢ ٤٤٥	٣٣٠[ب]
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٤٢٨	٢ ٨٥٤	١ ٤٩٤	١ ١٩٣	٩ ٤٦٦	٢ ٩٠٤	١ ٢٩٩	١٠ ٣٣٠	٣ ٣٧٤	١ ٩٣٠[ب]
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)										
مجموع البلدان النامية	١,١	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤[ج]	١,٥	-[د]
البلدان ذات الدخل المتوسط	-	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,١	١,٤	١,٦	١,٤	٠,٨
البلدان ذات الدخل المتوسط الادنى	-	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٤	١,٤	١,٤	١,٤	..[د]
البلدان ذات الدخل المنخفض	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣[ج]	١,٧	١,٣
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	١,١	١,٠	١,١	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣	١,٣[ج]	١,٦	١,٣

(يتبع)

الجدول ألف - ٣٧ (تابع)

	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
متوسط آجال استحقاق الديون الموحدة (بالسنوات)										
مجموع البلدان النامية	٨,٨	٨,٧	١٠,٧	٩,٩	١٠,٣	١٣,١	١٦,١	١٣,٧	١٥,٣	.. (د)
البلدان ذات الدخل المتوسط	-	-	٨,٨	٩,١	٩,٩	٨,١	٩,٤	٩,٤	٩,٣	٩,٨
البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى	-	-	١٠,٠	١٠,١	١٠,١	١٠,٤	٩,٠	١٠,١	١٤,٠	.. (د)
البلدان ذات الدخل المنخفض	٨,٨	-	١١,٨	١٠,٦	١٠,٥	١٧,٦	٣٣,٠	١٧,٦	١٧,٤	١٧,٤
البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى	٨,٨	٩,٨	١١,٤	١٠,٥	١٠,٣	١٥,٩	٣٠,٧	١٥,٢	١٧,١	١٥,٢

المصادر : الأونكتاد ، استنادا إلى المحاضر المعتمدة لنادي باريس .

ملاحظات : في عام ١٩٨٨ ، اعتمد دائنو نادي باريس تدابير تساهلية لتخفيف عبء الديون للبلدان ذات الدخل المنخفض ، وتعرف بأنها "تدابير تورونتو" .

البلدان ذات الدخل المتوسط الأدنى : من المحتمل أن تمثل هذه المجموعة من البلدان المستفيدين الرئيسيين من شروط هيوستون على الرغم من استفادة عدد قليل منها من شروط تورونتو .

(أ) تشمل الديون التي أعيدت جدولتها سابقا .

(ب) أرقام أولية .

(ج) لا تشمل غينيا الاستوائية .

(د) بسبب قائمة الخيارات المتعلقة بمصر ، يتعذر حساب فترات التوحيد ومتوسطات آجال الاستحقاق لسنة ١٩٩١ .

الجدول ألف - ٣٨ - اتفاقات إعادة تنظيم الديون مع المصارف التجارية : جميع البلدان النامية ، ١٩٨٣-١٩٩١

	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (أ)
عدد الاتفاقات	٣٧	٣٦	١٤	١٣	١٩	١٠	٤	٦	٣
المبالغ المعاد جدولتها (ببلايين الدولارات) (ب)	٤٧,٦	٩١,٣	٢٣,٢	٧٣,٧	٨٩,٧	٧٩,٧	٦,٨	١١,٩	١,٦
متوسط فترات التوحيد (بالسنوات)	١,٥	٢,٨	٢,٨	٢,٨	٤,٠	٦,٥	٣,٣	٣,٩	..
الشروط المتوسطة للسداد :									
الاستحقاق (بالسنوات)	٦	٩	١١	١٠	١٥	١٩	١٦	١٣	..
السماح (بالسنوات)	٣	٣	٤	٤	٥	٧	٥	٤	..
هامش العلاوة على سعر الفائدة المعمول به فيما بين مصارف لندن (النسبة المئوية)	٢,٠	١,٨	١,٥	١,٣	١,٠	٠,٨	٠,٩	٠,٨	..

المصادر : "نظام التبليغ عن المدينين" في البنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي .

(أ) وقت كتابة هذا التقرير ، لم يكن الدائنون قد أكملوا اختيارهم من الخيارات المتاحة بموجب اتفاق نيجيريا لتخفيف الدين وخدمة الدين (كان الاتفاق الآخر متعلقا بأوروغواي) . وهكذا ، يمكن الإبلاغ عن قدر ضئيل جدا من البيانات فيما يتعلق بتلك السنة .

(ب) يتضمن الديون التي أعيدت جدولتها سابقا .

رابعا - سوق النفط الدولية

الجدول ألف - ٣٩ - قيمة صادرات النفط من البلدان الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (الاوبك) ، ١٩٧٠-١٩٩١ (أ)

(بملايين الدولارات)

البلد	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١ (ب)
اكوادور	١	١ ٥٥١	١ ٩٣٦	٩٨٣	٧٢٤	٩٧٦	١ ١٤٧	١ ٢٥٨	١ ٣٠٠
الامارات العربية المتحدة	٥٢٣	١٩ ٥٥٨	١١ ٨٤٢	٧ ٤٥٣	٨ ٦٦٥	٧ ٣٥٢	١١ ٥٠٠	١٥ ٠٠٠	١٥ ٥٢٨
اندونيسيا	٤٤٦	١٥ ٥٩٥	٩ ٠٨٣	٥ ٥٠١	٦ ١٥٧	٥ ١٨٩	٦ ٠٥٩	٨ ٧٠٠	٥ ٣١٣
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٢ ٣٥٨	١٣ ٢٨٦	١٣ ١١٥	٧ ١٨٣	١٠ ٥١٥	٨ ١٧٠	١٢ ٥٠٠	١٧ ٣٠٠	١٦ ٧٥٠
الجزائر	٦٨١	١٢ ٦٤٧	٩ ١٧٠	٤ ٨١٩	٦ ٠٥٧	٤ ٩٨٨	٧ ٠٠٠	٨ ٨٥٤	٧ ١٦٢
الجماهيرية العربية الليبية	٢ ٣٥٦	٢١ ٣٧٨	٩ ٩٦٢	٥ ٤٣٨	٥ ٤٣٢	٥ ١٦٩	٧ ٥٠٠	٩ ٧٠٠	٩ ٤٧١
العراق	٧٨٨	٢٦ ٢٩٦	١٠ ٦٨٦	٦ ٩٠٥	١١ ٤١٦	١٠ ٩٥٢	١٤ ٥٠٠	٩ ٤٦٣	--
غابون	٦٢	١ ٧٤٥	١ ٦٢٩	٧٣٣	٨٩٦	٧٧٩	١ ٣٠٠	١ ٩٦٧	١ ٩٥٣
فنزويلا	٣٧١ ٢	١٨ ٢٤٨	١٠ ٣٥٢	٦ ٦٥٣	٦ ٩٥٩	٨ ١٦٣	١٠ ٠٢٠	١٣ ٩٥٨	١٣ ٢٤٧
قطر	٢٢٧	٥ ٤٠٦	٣ ٠٦٨	١ ٧٣٠	١ ٨٢٩	١ ٥٣٦	١ ٩٥٥	٢ ٨٠٠	٢ ٥٥٦
الكويت	١ ٥٩٦	١٧ ٦٧٨	٩ ٨١٧	٦ ٣٧٨	٧ ٥٢٠	٥ ٥٨٤	٩ ٣٠٦	٥ ٥٣٦	٧٨٩
المملكة العربية السعودية	٤١٨ ٢	١٠٥ ٨١٣	٣٤ ١٨٠	١٦ ٩٧٥	١٩ ٢٧١	١٩ ٦٠٧	٣٤ ٠٩٣	٣٩ ٧٠٠	٥٠ ٠٠٠
نيجيريا	٧١٦	٢٥ ٢٩٠	١٢ ٣٥٣	٦ ٠١٠	٧ ١٦١	٦ ٢٦٧	٧ ٥٠٠	١٣ ٢٠٠	١٠ ٥٧٣
المجموع	١٤ ٥٤٢	٢٨٤ ٤٩١	١٢٧ ١٨٠	٧٦ ٧٣٩	٩٣ ٦٠١	٨٤ ٧٣١	١١٤ ٢٨٠	١٤٧ ٤٣٦	١٣٤ ٥٤٢

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى "نشرة الاحصائيات السنوية للاوبك" .

(أ) تتضمن صادرات المنتجات النفطية ، حسب الاقتضاء . وقد تتضمن بيانات بعض البلدان صادرات نواتج التكثيف . وابتداء من عام ١٩٨٠ ، استُبعدت سوائل الغاز الطبيعي من بيانات المملكة العربية السعودية .

(ب) تقديرات .

الجدول ألف - ٤٠ - الطلب العالمي على النفط ، ١٩٨٦ - ١٩٩٣[أ]

(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٣[ب]	التغير في الكمية ، ١٩٨٦ و ١٩٩١	النسبة المئوية للتغير ، ١٩٨٦ و ١٩٩١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	٣٥,٤	٣٦,٠	٣٧,٥	٣٧,٨	٣٨,٠	٣٧,٩	٣٨,٣	٢,٥	٧,١
أمريكا الشمالية	١٨,٠	١٨,٥	١٩,٢	١٩,٣	١٨,٩	١٨,٥	١٨,٩	٠,٥	٢,٨
أوروبا الغربية	١٢,٢	١٢,٣	١٢,٨	١٢,٨	١٣,٠	١٣,٢	١٣,٣	١,٠	٨,٢
المحيط الهادئ	٥,٢	٥,٢	٥,٥	٥,٨	٦,٠	٦,١	٦,٢	٠,٩	١٧,٣
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق	١١,٠	١١,١	١٠,٨	١٠,٧	١٠,١	٩,٧	٩,٠	١,٣-	١١,٨-
أوروبا الشرقية	٢,٠	٢,١	١,٩	١,٩	١,٧	١,٤	١,٣	٠,٦-	٣٠,٠-
اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية السابق[ج]	٩,٠	٩,٠	٨,٩	٨,٨	٨,٤	٨,٣	٧,٧	٠,٧-	٧,٨-
البلدان النامية	١٥,٢	١٥,٨	١٦,٦	١٧,٥	١٨,١	١٨,٧	١٩,٥	٣,٥	٢٣,٠
افريقيا	١,٨	١,٩	٢,٠	٢,١	٢,١	٢,٢	٢,٢	٠,٤	٢٢,٢
الشرق الأوسط	٢,٩	٣,٠	٣,٠	٣,١	٣,٣	٣,٣	٣,٤	٠,٤	١٣,٨
آسيا	٣,٨	٤,٠	٤,٥	٤,٩	٥,٣	٥,٦	٦,٠	١,٨	٤٧,٤
أمريكا اللاتينية	٤,٧	٤,٨	٤,٩	٥,٠	٥,١	٥,٢	٥,٤	٠,٥	١٠,٦
الصين[ج]	٢,٠	٢,١	٢,٢	٢,٤	٢,٣	٢,٤	٢,٥	٠,٤	٢٠,٠
مجموع العالم[د]	٦١,٦	٦٢,٩	٦٤,٩	٦٦,٠	٦٦,٢	٦٦,٣	٦٦,٨	٤,٧	٧,٦

المصدر : ادارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالامم المتحدة ، استنادا الى الوكالة الدولية للطاقة ، "التقرير الشهري لسوق النفط" ، نيسان/ابريل ١٩٩١ وكانون الثاني/يناير ١٩٩٣ .

(أ) يشمل التوريدات من مخزونات معامل التكرير/المخزونات الاساسية ، والمستودعات البحرية ، ووقود التكرير والانواع غير التقليدية من النفط .

(ب) تقديرات .

(ج) استنادا الى تقديرات الطلب المحلي الظاهر المستخلصة من الارقام الرسمية للانتاج والبيانات الربع السنوية للتجارة .

(د) قد لا يتساوى مجموع الارقام مع المجاميع بسبب التقريب .

الجدول ألف - ٤١ - الإنتاج العالمي من النفط الخام ، ١٩٧٠-١٩٩١

(بملايين البراميل في اليوم)

	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١	التغير في الحجم ، ١٩٨٥ و ١٩٩١	النسبة المئوية للتغير ، ١٩٨٥ و ١٩٩١
البلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي	١١,٢٤	١٢,٦٠	١٤,٣٦	١٤,٢٥	١٤,٢٠	١٤,١٢	١٣,٥٠	١٣,٢٧	١٣,٦٣	-٠,٧٣	-٥,١
أوروبا الشرقية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية	٧,٤٣	١٢,٤٠	١٢,٢٤	١٢,٦٣	١٢,٧٩	١٢,٨١	١٢,٥٤	١١,٧٤	١٠,٥٣	-١,٧٣	-١٤,١
البلدان النامية	٢٦,٨٤	٣٤,٥٨	٢٦,٦٠	٢٩,١٣	٢٨,٧٦	٣١,٤٧	٣٣,٣٥	٣٥,٠٣	٣٥,٧٧	٩,١٧	٣٤,٥
البلدان الأعضاء في الأوبك	٢٣,٣١	٢٦,٨٠	١٦,٠٨	١٨,٣٩	١٧,٥٩	٢٠,٠٢	٢١,٧١	٢٣,٢٣	٢٣,٣٥	٧,٢٧	٤٥,٢
البلدان الأخرى المصدرة للنفط	٣,٦٦	٦,٦٨	٨,٥٩	٨,٧٧	٩,٣٥	٩,٥١	٩,٧٠	٩,٩٩	١٠,٣٦	١,٦٧	١٩,٤
البلدان المستوردة للنفط	٠,٨٧	١,١٠	١,٩٣	١,٩٦	١,٩٣	١,٩٤	١,٩٤	٢,٠٩	٢,١٦	٠,٢٣	١١,٩
المجموع العالمي	٤٥,٥٠	٥٩,٥٨	٥٣,٢٠	٥٥,٩٩	٥٥,٧٥	٥٨,٤٠	٥٩,٣٩	٦٠,٣١	٥٩,٩٣	٦,٧٣	١٢,٦

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى "حولية إحصائيات الطاقة" ، أعداد مختلفة ؛ و "Oil and Gas Journal" ، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ .

الجدول الف - ٤٢ - إنتاج النفط الخام لبلدان الأوبك ، ١٩٩١

(بآلاف البراميل يوميا)

البلد	كانون الثاني/ يناير	شباط/ فبراير	آذار/ مارس	نيسان/ ابريل	أيار/ مايو	حزيران/ يونيه	تموز/ يوليه	آب/ اغسطس	أيلول/ سبتمبر	تشرين الأول/ اكتوبر	تشرين الثاني/ نوفمبر	كانون الأول/ ديسمبر
إكوادور	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٨٠	٢٩٠	٢٩٠	٢٩٠	٣٠٠	٣٠٠
الإمارات العربية المتحدة	٢ ٤٠٠	٢ ٤٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٣٠	٢ ٤٣٠	٢ ٤٧٠
إندونيسيا	١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	١ ٥٠٠	١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	١ ٤٥٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠	١ ٤٠٠
إيران (جمهورية - الإسلامية)	٢ ٩٦٠	٣ ٤٧٠	٣ ٣٠٠	٢ ٢٧٦	٣ ٢١٤	٣ ٢٥٠	٣ ٢٥٠	٣ ٢٠٠	٣ ٢٠٠	٣ ٢٦٠	٣ ٠٨٠	٣ ٤٠٠
الجزائر	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠	٨٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	١ ٥٥٠	١ ٥٣٠	١ ٤٧٠	١ ٤٥٠	١ ٥٠٠	١ ٥٥٠	١ ٥٠٠	١ ٥٠٠	١ ٥٣٠	١ ٥٠٠	١ ٥٥٠	١ ٥٥٠
العراق	٣٠٠	--	--	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٣٠	٤٣٠
غابون	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠	٣٠٠
فنزويلا	٢ ٣٥٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٠٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٥٠	٢ ٣٥٠
قطر	٣٥٠	٣٨٠	٣٩٠	٣٨٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
الكويت (١)	١٠٠	--	--	--	--	٧٠	١٥٥	٢٣٥	٢٣٠	٤٣٠	٤٨٠	٥١٠
المملكة العربية السعودية (١)	٨ ٣٥٠	٨ ٤٠٠	٨ ٤٠٠	٧ ٥٠٠	٧ ٥٠٠	٨ ٣٥٠	٨ ٣٨٥	٨ ٤٧٥	٨ ٥٠٠	٨ ٥٠٠	٨ ٤٨٠	٨ ٥٠٠
نيجيريا	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	١ ٨٥٠	١ ٨٥٠	١ ٨٥٠	١ ٨٨٠	١ ٨٧٠	١ ٨٥٠	١ ٨٠٠	١ ٩٣٠	١ ٩٥٠
المجموع	٢٣ ١٠٠	٢٣ ٢٧٠	٢٣ ١٥٠	٢٣ ٢٤٦	٢٣ ١٩٤	٢٣ ١٠٠	٢٣ ٣٠٠	٢٣ ٤٧٠	٢٣ ٦٢٠	٢٣ ٨٥٠	٢٣ ٩٥٠	٢٤ ٣٠٠

المصدر : إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة ، استنادا إلى "دراسة الحالة الاقتصادية في الشرق الأوسط" ، ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ .

(١) تتضمن حصة المنطقة المحايدة .

- - - - -